

الكتاب
كتاب السيرة
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

بمختصر وشرح
عبد الله بن عبد الله

المجلد الأول

الناشر مكتبة النخعي بالقاهرة

الكتاب
كتاب البيهقي

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

— ١٨٠ —

تحقيق وشرح
عبد السلام محمد هارون

الجزء الأول

الطبعة الثالثة
١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويري

مكتبة الخانجي

للطباعة والنشر والتوزيع
ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

رقم الإيداع ٢٧٥٦ / ٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

سيبويه

اسمه وكنيته ولقبه :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر . وبعضهم يختزل نسبه فيقول : عمرو ابن قنبر ^(١) . وهو فارسي الأصل ، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو ابن علة بن جلد بن مالك بن أدد .

وقنبر ، ضبطه الذهبي في المشتبه ^(٢) بضم ففتح ، وكذا ضبطه صاحب تاج العروس . وأما الدارقطني ف ضبطه بفتح القاف وسكون النون « قَنْبَر ^(٣) » . ومما يؤيد هذا الضبط قول الرمحشري في تمجيد سيبويه ^(٤) :

ألا صلى إله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر

فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا أبناء منبر

وأما كنيته فاختلفت فيها : فهو أبو بشر ، وهو أبو الحسين ، وهو أبو عثمان . وأثبت هذه الكنى جميعاً هي أبو بشر ^(٥) .

وأما لقبه فقد سار مسير الشمس وعرف به منذ قديم الزمان ، لم يلقب به أحد قبله ، وهو « سيبويه » .

وقد ألقى العلماء الأقدمون ضوءاً على هذا اللقب الفارسي ، فذكروا أنه مركب من « سيب » بمعنى التفاح ، و « ويه » بمعنى الرائحة .

وقد بحثت وسألت كثيراً من دارسي الفارسية عن صحة الزعم بأن « ويه »

(١) انظر أقدم من ترجموا له ، وهم ابن قتيبة في المعارف ٢٣٧ ، وأبو الطيب اللغوي في المراتب ٦٥ ، والسيرافي في أخبار النحويين البصريين ٤٨ .

(٢) المشتبه للذهبي ٥٣٥ .

(٣) طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢ : ٢٠٦ .

(٤) بغية الوعاة ٣٦٦ .

(٥) مراتب النحويين ٦٥ .

كلمة تدل على الرائحة فاهتديت إلى بطلان ذلك وأن لا أساس له من الصحة .
وبعض العلماء الأقدمين ، وهو أبو عبد الله بن طاهر العسكري يزعم أن
الاسم من « سى » الفارسية ، ومعناه ثلاثون ، و « بوى » أو « بويه » ، أى
الرائحة . ومعناها الثلاثون رائحة ، أى ذو الثلاثين رائحة (١) .

وهذا الزعم سليم من الناحية اللغوية الفارسية ، ولكنه غير مطرد فيما نعهد
من الأعلام القديمة المماثلة المحتموة بويه . وقد نذهل حينما نرى أن سيويوه نفسه
تكلم على « عمرويه » وهى كلمة ممزوجة بين العربية والفارسية ، صدرها عربى
وعجزها لاحقة فارسية . قال سيويوه فى كتابه (٢) :

« وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمى ، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية
وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة
الصوت ، لأنهم رأوه قد جمع أمرين ، فحطّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه ،
وجعلوه فى النكرة بمنزلة غاقٍ منونة مكسورة فى كل موضع » .

ومعنى هذا أن « ويه » لاحقة من اللواحق الأعجمية لها شبه باللفظ العربى
« ويه » التى هى اسم فعل ، فلذا عوملت معاملة أسماء الأصوات التى تنون عند
التكثير ، وتترك منه عند التعريف ، كقولهم : غاقٍ وغاقٍ .

فالعرب والعجم قديماً قد ألحقوا هذه الزائدة بالأسماء للتمليح ،
أو للتشبيه ، أو للنسب (٣) ، فقالوا « نفطويه » من النفط ، وقالوا : « ماهويه »
أى الشبيه بالقمر ، وهو « ماه » بالفارسية ، كما نجد فى الأدب الفارسى القديم
« برزويه » الطبيب الذى عقد له باب فى كيلة ودمنة . وفى أسماء ملوك الفرس
« شيرويه » ابن أبرويز ، وفى أمراء الترك « خمارويه » ، وفى أنساب العلماء

(١) طبقات النحويين للزبيدي ٧٣ - ٧٤ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦٠ .

(٢) سيويوه ٢ : ٥٢ - ٥٣ بولاق .

(٣) أقر هذا التفسير اللغوى الأستاذ الجليل حامد عبد القادر عضو مجمع اللغة والأستاذ بدار
العلوم سابقاً وجاء فى حواشى بروكلمان ٢ : ١٣٤ : « والظاهر أنه صيغة تمليح للفظ سييخت بضم الباء
وسكون الحاء » وعزى هذا القول إلى « نولدكه » . ثم قال : « واشتقت العامة اسمه من سيب ، وهو فى
الفارسية التفاح ، وبوى ، أى الرائحة » .

« خالويه » ، و « مسكويه » ، و « راهويه » . وراه هو الطريق بالفارسية ، قالوا : سمي بذلك لأن أمّه ولدته في الطريق ، فكأن معناه « الطريقى » .

وهذه الأعلام تنطق جميعا بفتح الواو وسكون الياء . وقد عقد السيوطى فى خاتمة بغية الوعاة ^(١) فصلا لمن آخر اسمه «ويه» . لكن جاء فى وفيات الأعيان ^(٢) فى خاتمة ترجمة سيبويه : « والعجم يقولون سيبيويه بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها ؛ لأنهم يكرهون أن يقع فى آخر الكلمة «ويه» لأنها للندبة » وزعمه أن «ويه» تكون للندبة ليس معنى معجميا ، وإنما هو استعمال عامى ^(٣) ، والمعروف فى «ويه» أنها كلمة إغراء واستحثاث ، كما فى اللسان والقاموس . تقول ويّه ، للإغراء ، ومنهم من يقول : ويها للواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ، قال الكميث :

وجاءت حوادث فى مثلها يقال لمثلَى ويها فل

وأما ما يستعمل فى التفجيع فقولهم : واهاً ، وواه أيضاً ، كما فى اللسان عن

ابن برى .

وفى المختوم بويه من الأعلام استعمالان ، والأفصح بناءؤه على الكسر تغليبا لجانب الصوت ، وقد يعرب إعراب الممنوع من الصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين ، وهو مذهب الجرمى ، كما ذكر صاحب التصريح ^(٤) .

ومع هذا نجد نصبا يعترض على سيبويه فى المعاملة النحوية لأمثال هذه الأعلام حينما تنكر ، يقول ثعلب ^(٥) :

« كان سيبيويه يخطئ فى اسمه ، يقول : سيبيويه وسيبيويه آخر ، والكسائى يقول : سيبيويه وسيبيويه آخر ؛ لأنه أعجمى فلا يُجرى . وزيلويه وزيلويه آخر .

(١) بغية الوعاة ٤٣٩ .

(٢) وفيات الأعيان ١ : ٣٦٨ .

(٣) التصريح ١ : ١١٨ . وانظر أيضاً الصبان ١ : ١٣٣ - ١٣٤ ومع الهوامع ١ : ٧١ .

(٤) منه قول ابن دريد فى هجاء نبطويه (البغية ١٨٨) :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٣٥٢ .

ويثنى زيلويهاً ويجمع زيلويهاً ، لأن الجمع بالواو والنون للحيوان الذى يعقل من الذكران ، والألف والتاء لما يعقل من الإناث ولما لا يعقل ، ولا يعرف باللام .

من لقب بسيبويه :

وقد عرف بهذا اللقب بعد سيبويه آخرون من النحاة ، ولعلهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم فى النحو . وقد أشار السيوطى إلى ثلاثة منهم فى نهاية البغية :

١ - أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندى المصرى ، ابن الصيرفى ، ويعرف أيضاً بابن الجبى ، ويلقب بسيبويه . قال ياقوت (١) : كان عارفاً بالنحو والمعانى والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية ، واعتنى بالنحو والغريب حتى لقب بسيبويه لذلك . ويذكر ياقوت أيضاً أنه كان عفيفاً متنسكاً ويظهر الاعتزال . اجتمعت فيه أدوات الأدباء والفقهاء والصلحاء والعباد والمتأدين ؛ وبلغ بذلك مبلغاً جالس به الملوك .

ولد سنة ٢٨٤ وتوفى سنة ٣٥٨ .

وقد جمع الحسن بن زولاق المؤرخ المصرى (- ٣٨٦) أخباره فى كتاب طبع عن نسخة بخطه معروضة بمعرض دار الكتب المصرية ، ونشره الأديان محمد إبراهيم سعد وحسين الديب فى سنة ١٣٥٢ = ١٩٣٣ .

٢ - أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد التيمى الأصبهانى . كان أحد وجوه العلم ، عالماً باللغة والنحو ، حدث عن ابن فارس وغيره (٢) . وابن فارس توفى سنة ٣٩٥ . فقد عاش صاحبنا هذا إذن فى القرن الرابع إن لم يجاوزه .

٣ - أبو الحسن على بن عبد الله بن إبراهيم الكوفى المغربى المالكى . ولد بعد ٦٠٠ ومات بالقاهرة سنة ٦٦٧ . ومن شعره الذى يحمل طابع النحاة :
عذبت قلبى بهجر منك متصل يا من هواه ضمير غير منفصل (٣)
ما زال من غير تأكيد صدودك لى فما عدولك من عطف إلى بدل

(١) معجم الأدباء ١٩ : ٦١ وبغية الوعاة ١٠٨ .

(٢) بغية الوعاة ٦٧ .

(٣) بغية الوعاة ٣٣٩ . وستأتى ترجمته قريباً . وانظر تهذيب التهذيب ٣ : ١١ .

وأما ما عثرت عليه أخيراً فهو :

٤ - إبراهيم الشبستري النقشبندی ، من علماء القرن العاشر ، وكان يسمى « سيبويه الثاني » ، له تائية في النحو سماها « نهاية البهجة » ، وشرحها بنفسه ، ومن الشرح نسخة في دار الكتب (٣٦٧ نحو قوله) قال صاحب كشف الظنون : « نظمها في غرة محرم سنة ٩٠٠ . أولها :

* تيمنت باسم الله مبدى البرية ^(١) * »

وآخرها :

وقد حذف التنوين في مثل قولنا شفيعى حسين بن العلى فتمت

نشأته وطلبه للنحو :

ولد سيبويه بالبيضاء ، وهى أكبر مدينة فى كورة إصطخر بفارس ، ويقال : إن مولده ومسقط رأسه كان بالأهواز . ثم هاجر أهله إلى البصرة فتشأ بها ، وكانت الهجرة إلى الخواضر الإسلامية فاشية متواصلة فى ذلك الزمان ، وكان أقرب المهاجر إلى أهل فارس هى مدن العراق الثلاث : البصرة والكوفة وبغداد . فكان اختيار أسرته للبصرة يحلون بها ، ويحيا فتاهم فى أرجائها ، يطلب العلم ، فيبنى لنفسه مجداً خالداً .

وظفق سيبويه يطلب العلم بها ، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء ، فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث ، وكان يستملى الحديث على حماد بن سلمة ^(٢) ، قال القفطى : « وكان شديد الأخذ » . فبينما هو يستملى قول النبى ﷺ : « ليس من أصحابى إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » وظنه اسم ليس . فقال حماد :

(١) هذا ما ذكره صاحب الكشف . ولقد لحظت أن المؤلف فى الشرح تجاوز عن هذا البيت ،

وبدا بما بعده ، وهو قوله :

وبعد فإن النحو علم ميين لكيفية التركيب ، فى العربية
وغايته صون اللسان عن الذى يخالفه تركيب أهل السليقة

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصرى .

لحنت يا سيويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما « ليس » ها هنا استثناء !
فقال : لا جرم ، سأطلب علماً لا تلحّنتي فيه . فلزم الخليل فبرع ^(١) .
وفي رواية مجالس العلماء للزجاجي أنه لزم مجلس الأخفش مع يعقوب
الحضرمي والخليل وسائر النحويين .

وخبر آخر يرويه حماد بن سلمة ، أنه جاء إليه سيويه مع قوم يكتبون شيئاً
من الحديث ، قال حماد : فكان فيما أملت ذكر الصفا ، فقلت : « صعد
رسول الله ﷺ الصفا » ، وكان هو الذي يستملّ ، فقال : « صعد النبي ﷺ
الصفا » ، فقلت : يا فارسي لا تقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور . فلما فرغ
من مجلسه كسر القلم وقال : « لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية ^(٢) » .
ولعل هاتين الحادثتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي حدثت بسيويه
إلى العناية الشديدة بتعلم النحو .

ونحو ذلك ما حفز من بعده عثمان بن جنى حينما كان يقرأ النحو بجامع
الموصل ، فمر به أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها ،
فقال له أبو علي : « زبّيت قبل أن تُحصِر ! » ، فلزمه من يومئذ مدة أربعين
سنة ، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسي فيه ببغداد ^(٣) .

شيوخ سيويه :

ومع ملازمة سيويه للخليل ، كان لا يريح يرتاد كبار الشيوخ والأئمة
يستكمل علمه منهم . وألمع شيوخه :

١ - حماد بن سلمة بن دينار البصري ، ولعله أول من أخذ عنه العلم .
وكان حماد هذا مولى لثميم ، وقيل لقريش ، روى عن كثير من التابعين فمن
بعدهم ، وكان مفتي البصرة ، ومن العباد المجابى الدعوة ، لم يكن بالبصرة قرين له

(١) السيرافي ٤٣ والزبيدي ٦٦ وابن الأنباري ٧٢ وياقوت ١٠ : ٥٥ والإنباه ٢ : ٣٥٠ ،
٣٥٥ ومجالس العلماء للزجاجي ١٥٤ .
(٢) مجالس العلماء ١٥٤ .
(٣) بغية الوعاة ٣٢٢ .

في الفضل والدين والنسك ، والقمع لأهل البدع . وكان يعد في الأبدال وعلامة الأبدال عندهم ألا يولد له . تزوّج سبعين امرأة فلم يولد له . وقد روى له مسلم والأربعة . وكان عالماً بالنحو ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب . وهو أستاذ يونس . قال يونس بن حبيب : أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة ^(١) .

وحماد هذا هو الذي دفع بسيبويه إلى حذق النحو بسبب تخطئته إياه في بعض المسائل النحوية واللغوية كما سبق القول ، فكان بذلك ممن اشترك في صنع سيبويه النحوى . وتوفي حماد هذا سنة ١٦٧ ^(٢) . فقال بعضهم :

يا طالب النحو إلا فابكه بعد أوى عمرو وحماد ^(٣)

٢ - الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب ، مولى بنى قيس بن ثعلبة ، وهو شيخ يونس : وكان ديناً ورعاً ثقة ، من أئمة اللغة والنحو . وله ألفاظ لغوية انفرد بها ينقلها عن العرب . وكان قد لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أوى عمرو بن العلاء وطبقته . وأخذ عنه سيبويه اللغة وشيئاً من النحو . وروى عنه في كتابه نحو ٤٧ مرة ^(٤) ، ولم تعرف سنة وفاته إلا ما ذكروا أنه كان إماماً في العربية قديماً ^(٥) .

٣ - يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي البصري القارىء ، وكان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر . وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يحبس ويُطلق . توفي سنة ٢٠٥ عن ٨٨ سنة ^(٦) .

(١) الزبيدي ٤٨ . وفي إنباه الرواة ١ : ٣٢٩ : قيل ليونس النحوى : إيا أسن أنت أو حماد بن سلمة ؟ قال : هو أسن منى ، ومنه تعلمت العربية .

(٢) انظر لترجمته السيرافي ٤٢ - ٤٤ ونزهة الألباء ٥٠ - ٥٣ وياقوت ١٠ : ٢٥٤ - ٢٥٨ والفقطي ١ : ٣٢٩ - ٣٣٠ وتذكرة الحفاظ ١ : ١٨٩ وتهذيب التهذيب ٣ : ١١ وبغية الوعاة .

(٣) الشعر ليحيى بن المبارك الزبيدي ، كما في إنباه الرواة .

(٤) إحصاء عدد هذه الروايات عن هؤلاء الشيوخ مما قام به الأستاذ على النجدى في كتابه

(سيبويه إمام النحاة) .

(٥) ترجمته في طبقات الزبيدي ٣٥ ونزهة الألباء ٥٣ وبغية الوعاة ٢٩٦ .

(٦) بغية الوعاة ٤١٨ .

٤ - عيسى بن عمر الثقفى البصرى ، أبو سليمان ، مولى خالد ابن الوليد ، نزل فى ثقيف فنسب إليهم . أخذ عن عبد الله بن أبى إسحاق مولى آل الحضرمى الذى قيل إنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل (١) .

وكان ابن أبى إسحاق هذا وعيسى بن عمر يطعنان على العرب (٢) ، وكان لهما فضلهما الذى لا ينكر فى العناية والحفاظ على لغة القرآن ونحو القرآن . بل كان عيسى صاحب تقعير فى الكلام واستعمال للغريب منه ، وهو الذى قال لما ضربه عمر بن هبيرة : « والله إن كانت إلا أثياباً فى أسيفاط قبضها عشاروك » .

ويذكرون أن له كتابين فى النحو . قال السيرافى : « ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما » . وهذان هما : « الجامع » و « الإكمال » ، وفيهما يقول الخليل ، وهو أحد من أخذ عنه الخليل :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع وهما للناس شمس وقمر

كما يذكرون أنه له نيفا وسبعين مصنفات ذهبت كلها (٣) .

وذكر صاحب الفهرست أنه كان ضريباً (٤) . وهو أحد قراء البصريين .
ومما يذكر أن فى قراء الكوفة عيسى بن عمر آخر ، وهو همدانى .

وقد روى سيبويه عنه ٢٢ مرة (٥) . وتوفى سنة ١٤٩ قبل أبى عمرو بن العلاء بخمس سنين أو ست .

(١) الزيدى ٢٣ .

(٢) الزيدى ٢٦ . وليس معنى ذلك رميها بالشعوبية كما يفهم بعضهم ، بل المراد تحفظهما الشديد فى التسليم لهم فيما يخالف لغة القرآن . وفى طبقات ابن سلام ١٥ : « أخبرنى يونس أن أباً عمرو ابن العلاء كان أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم » . ونحوه فى السيرافى ٢٨ وإنباه الرواة ٢ : ١٠٦ ونزهة الألباء ٢٣ .

(٣) بغية الوعاة ٣٧٠ والفهرست لابن النديم ٦٢ .

(٤) لم يذكره الصفدى فى كتابه نكت الهميان .

(٥) هذا الإحصاء للأستاذ على النجدى كما سبق القول .

٥ - أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، مولى بنى ضبة ، كان من أهل جَبَل ، وهى بلدة بين النعمانية وواسط . أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة كما سلف القول . وسمع من العرب أيضاً . ومن تلمذ له أيضاً الكسائى والفراء وأبو عبيدة . قال أبو حاتم : سمعت أبا عبيدة يقول : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملاً كل يوم ألواحى من حفظه ^(١) . « وكانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وكانت حلقة بالبصرة يقصده فيها طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية ^(٢) » .

وقد أكثر سيبويه من النقل عنه فى كتابه ، وقد بلغ نقله عنه نحو ٢٠٠ رواية ، فكان ثانى العلماء الذين أكثر سيبويه من النقل عنهم ، وهو كان معبراً لسيبويه فى الرواية عن أبى عمرو بن العلاء أو عن ابن أبى إسحاق . وربما استعمله سيبويه معبراً فى الرواية عنهما جميعاً فى رواية واحدة ، كما فى الكتاب ^(٣) : « هذا قول ابن أبى إسحاق وأبى عمرو فيما حدّثنا يونس » .

وله من الكتب : كتاب معانى القرآن ، كتاب اللغات ، كتاب النوادر الكبير ، كتاب النوادر الصغير ، كتاب الأمثال ^(٤) .

٦ - الخليل بن أحمد الفراهيدى البصرى ، ويذكرون أن أباه أول من سمى بأحمد بعد النبى ﷺ . قال السيرافى : كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه . وليس الخليل بحاجة إلى أن أسهب فى ترجمته . وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه ، وعامة الحكاية فى كتابه عنه ، وكما قال سيبويه : « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر القائل ، فهو الخليل ، كما نص السيرافى .

والخليل من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء .

(١) مراتب النحويين ٢١ .

(٢) نزهة الألباء ٦٠ .

(٣) الكتاب ٢ : ٢٣ بولاق .

(٤) انظر لترجمته : مراتب النحويين ٢١ والسيرافى ٣٣ وابن الأنبارى ٥٩ - ٦٤ والفهرست

. ٦٣ وبغية الوعاة ٤٢٦ .

وكان عفيف النفس . قال النضر بن شميل : أقام الخليل في تُحصّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال .

وقد لزمه سيبويه يأخذ عنه اللغة والنحو فبرز مع ثلاثة آخرين هم النضر ابن شميل ، وعلى بن نصر الجهضمي ، ومؤرج السدوسي ، فكان سيبويه أبرعهم في النحو ، وغلب على النضر اللغة ، وعلى مؤرج الشعر واللغة ، وعلى بن نصر الحديث .

وكان الخليل يفسح له صدره ويرى فيه الطالب الذي لا يضمن عليه ، وكان يحبه حباً . قال ابن النطاح : كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل : « مرحباً بزائر لا يمل ! » . قال أبو عمرو الخزومي : ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه (١) .

ولد الخليل سنة ١٠٠ وتوفي سنة ١٧٥ (٢) .

٧ - أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري . وكان ثقة مأمونا في رواية الحديث . وكذلك حاله في اللغة . وكان أبوه أوس بن ثابت من رجال الحديث . وجده ثابت بن بشير كان أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن في عهد الرسول . وقد أخذ عنه سيبويه اللغة . السجستاني قال : حدثني أبو زيد قال (٣) : « كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان (٤) ، فإذا سمعته يقول : أخبرني من أثق بعربيته فإنما يريدني » .

ومثل هذه الرواية عنه عند السيرافي (٥) بلفظ : « وذكر أبو زيد النحوي اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه ، قال : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته » .

(١) الزبيدي ٦٨ .

(٢) إنباه الرواة ١ : ٣٤١ وفيها مراجع ترجمته بإسهاب .

(٣) المعارف ٢٣٧ ومراتب النحويين ٤٢ .

(٤) كان ذلك من سمات أبناء الفرس ، وكان أبو نواس كذلك .

(٥) السيرافي ٤٨ - ٤٩ .

ونجد في الكتاب ^(١) من الأسانيد المهمة ما يشبه هذين ، كقوله :
« وحدثنا من لا نتهم » .

ولم يصرح سيبويه بذكر اسمه في الكتاب . ولكن هذه النصوص القديمة التي لم يعترض عليها العلماء تدل على أنه روى عنه في كتابه وإن لم يصرح . وقد أحصى الأستاذ على النجدي الرواية عنه بهذه الطريقة فبلغت تسع مرات .
توفي أبو زيد بالبصرة سنة ٢١٥ بعد ما قارب المائة ^(٢) .

٨ - ومن شيوخه : هارون . وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد ^(٣) من اسمه هارون بن موسى النحوي . فالراجح أنه هو وإن لم ينسبه سيبويه . وكان من أهل البصرة ، سمع طاوساً ، وثابتاً البناني ، وحميذا الطويل وغيرهم . وكان يهودياً ثم طلب القراءة فصار رأساً فيها ، كما حفظ . وقال السيوطي ^(٤) . وهو أول من تتبع وجوه القرآن وألفها ، وتتبع الشاذ منها وبحث على إسناده ^(٥) . ومات في حدود سنة ١٧٠ .

٩ - ومن روى عنهم سيبويه : أبو عمرو بن العلاء ، قارئ أهل البصرة ، وهو أخذ النحو عن نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود الدؤلي . وهو شيخ للخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب . ولم يأخذ عنه سيبويه إلا من طريق الرواية عن روى عنه ^(٦) . وكانت وفاة أبي عمرو بالكوفة سنة ١٥٤ . ومن هذا لم يتسنّ لسيبويه لقاءه والأخذ عنه .

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٢٥ بلاق .

(٢) مراتب النحويين ٤٢ والمعارف ٢٣٧ ونزهة الألباء ١٧٣ ومعجم الأدباء ١١ : ٢١٢ .
وإنباه الرواة ٢ : ٣٠ ، وبغية الرعاة ٢٥٤ .

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٣ .

(٤) البغية ٤٠٦ .

(٥) أحصى الأستاذ النجدي الرواية عنه فبلغت خمس روايات .

(٦) نقل عنه سيبويه ٤٤ نقلاً فيما ذكر الأستاذ النجدي .

١٠ - ومنهم عبد الله بن زيد أبا إسحاق بن الحارث ، مولى آل الحضرمي يروي له سيبويه عن طريق يونس بن حبيب أيضاً . وعبد الله هذا ، يقال إنه أول من علل النحو ، وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء . وسئل عنه يونس فقال : « هو والنحو سواء » ، يعني أنه الغاية فيه . وكان ممن يطعن على العرب . توفي سنة ١٢٧ (١) .

١١ - ومنهم الرؤاسي ، وهو محمد بن الحسن بن أبي سارة ، سمي بالرؤاسي لأنه كان عظيم الرأس . أخذ عن عيسى بن عُمَرَ ، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو ، وكان أستاذاً للكسائي والفراء . قال الرؤاسي : « بعث إليّ الخليل بطلب كتابي ، فبعثت به إليه فقرأه ووضع كتابه (٢) » . وفي فهرست ابن النديم : « وفي كتاب سيبويه : قال الكوفي ، يعني الرؤاسي (٣) » . وله من الكتب كتاب « الفيصل » ، رواه جماعة . وكذا كتاب التصغير . أخذ سيبويه عن هؤلاء الأعلام اللغة والنحو كما أخذ عن غيرهم الحديث ، ومع هذا كان صاحب مشاركة . قال ابن عائشة (٤) : كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد ، وكان شاباً جميلاً قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب بسهم ، مع حداثة سنه وبراعته في النحو . ومن الراجح أن سيبويه كان يعرف الفارسية ، أو يعلم طرفاً منها على الأقل (٥) . .

ومع أن شيخه أبا زيد كان من أهل العدل والتشيع (٦) كان هو كما قال العباس بن الفرغ الرياشي : « سُنِّيًّا على السنة » .

(١) السيرافي ٢٥ والفهرست ٦٢ ومراتب النحويين ١٢ والنزهة ٢٢ والبغية ٢٨٢ وإنباه الرواة ٢ : ١٠٤ . وانظر لتفسير الطعن ما سبق في حواشي ص ١٠ .
(٢) فهرست ابن النديم ٩٦ وبغية الوعاة ٣٣ .
(٣) انظر المرجعين السابقين .
(٤) الزبيدي ٦٧ والقفطي ٢ : ٣٥٢ .
(٥) سيبويه إمام النحاة ٨٣ - ٨٥ .
(٦) مراتب النحويين ٤٢ .

أقرانه :

أما أقرانه ممن أخذوا العلم على الخليل فهم ثلاثة :

١ - أبو فيد مؤرّج بن عمرو السدوسي ، كان قد قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية قال : « أول ما تعلمت القياس في حلقة أوى زيد الأنصارى بالبصرة . وقد غلب عليه الشعر واللغة ، توفي سنة ١٩٥ (١) .

٢ - علي بن نصر بن علي الجهضمي . قال الصفدي : كان من أصحاب الخليل في العربية ورفقاء سيبويه . وقد أخطأ القفطي (٢) حيث ذكر أن ولده نصر بن علي بن نصر بن علي هو صاحب الخليل . وقد غلب عليه الحديث . توفي على سنة ١٨٧ (٣) .

٣ - أبو الحسن النضر بن شميل المازني التميمي ، أخذ عن الخليل والعرب ويقال إنه أقام بالبادية أربعين سنة ، وهو أول من أظهر السنّة بمرو وخراسان ، وقد غلبت عليه اللغة ، وله فيها كتاب « الصفات » . وله أيضاً « المدخل إلى كتاب العين » ، و « غريب الحديث » ، و « المصادر » . توفي سنة ٢٠٣ (٤) .

تلاميذ سيبويه :

وأما تلاميذه فلا يكاد يعرف منهم التاريخ إلا ثلاثة :

١ - أبو الحسن الأنخفش ، سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم أخذ عن شيوخ سيبويه ، ولكنه لم يأخذ عن الخليل (٥) . ثم أخذ عن سيبويه مع

(١) السيرافي ٤٩ ومراتب النحويين ٦٧ والسيرافي ٥٢ ، وتاريخ بغداد ١٣ : ٢٥٨ والزبيدي ٧٨ والنزهة ١٨٩ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٩٦ وإنباه الرواة ٢ : ٣٢٧ .

(٢) إنباه الرواة ٣ : ٣٤٥ .

(٣) السيرافي ٤٩ ومراتب النحويين ٦٧ والزبيدي ٧٧ وبغية الوعاة ٣٥٨ .

(٤) مراتب النحويين ٦٨ .

(٥) مقدمة سيبويه ص ٧ .

أنه كان أسن منه . وكان ، كما ذكروا ، الطريق إلى كتاب سيبويه . وقد قرأ مسائل من الكتاب على سيبويه قال (١) : « وكنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه فإن تصعب عليّ الشيء منه قرأته عليه » . فهو بذلك يعدّ في تلاميذ سيبويه . لكن مع ذلك يروى الزبيدي (٢) أن الأخفش كان يقول : « كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه - وكان أعلم مني - وأنا اليوم أعلم منه » .

وهذا النص ينبئنا عن تواضع سيبويه وحرصه على المشاورة في العلم ، ويدلُّنا كذلك أن الأخفش شهد مولد الكتاب ونشأته .

وقد توفي أبو الحسن بعد سيبويه في سنة ٢٠٧ (٣) .

٢ - قطرب ، أبو محمد بن المستنير البصري . كان ملازماً لسيبويه ، وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه ، فقال : « ما أنت إلا قطرب ليل ! » والقطرب : دويبة لا تستريح نهارها سعيّاً . وقد أخذ قطرب أيضاً عن عيسى بن عمر النحو ، كما أخذ عن النظام مذهب الاعتزالي ، وتوفي سنة ٢٠٦ .

٣ - الناشئ ، وجدته في مراتب النحويين (٤) قال أبو الطيب : « وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش ، رجل يعرف بالناشي ، ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه ، فأخبرنا محمد بن يحيى قال : سمعت محمد بن يزيد يقول : لو خرج علم الناشئ إلى الناس لما تقدمه أحد » .

وليس هو عبد الله بن محمد الذي ترجم له ابن خلكان (٥) كما فهم بعضهم ، بل هو رجل آخر مغمور لم يحظ من التاريخ بنصيب . إذ إن الذي ترجم له ابن خلكان توفي سنة ٢٩٣ فلا يعقل أن يكون قد أخذ عن سيبويه أو عن الأخفش .

(١) طبقات الزبيدي ٦٧ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ٣٦ وبه مراجع ترجمته .

(٣) إنباه الرواة ٣ : ٢١٩ وحواشيه .

(٤) مراتب النحويين ٨٥ .

(٥) وفيات الأعيان ١ : ٢٦٣ .

ولعل قلة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حبسة . قال معاوية بن بكر العليمي ^(١) : « عمرو بن عثمان قد رأيته ، وكان حدث السن ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد . وقد سمعته يتكلم وينظر في النحو وكانت في لسانه حبسة . ونظرت في كتابه فعلمه أبلغ من لسانه » .

ويذكرون أن الفراء يقول في شأن سيبويه ^(٢) : « فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجارية له : هات ذيك الماء من ذاك الجرة . فخرجت من عنده فلم أعد إليه » .

ولعل تلك الحبسة ، على ما يبدو من مبالغة في تصويرها ، هي التي دفعته إلى التأليف ، وتنحت به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر ، الذي يجانبه فضول القول وفضول الفكر .

مناظرات سيبويه :

ومع ذلك قد قصد سيبويه إلى بغداد ^(٣) في خلافة الرشيد ووزارة يحيى بن خالد البرمكي ، التي قلدها أول ما قلدها سنة ١٧٠ ، وسأل يحيى أن يجمع بينه وبين الكسائي شيخ الكوفيين ، فنصحه يحيى ألا يفعل ، فأبى سيبويه إلا أن يفعل ، واجتمع بالكسائي عند البرامكة ، أو في دار الرشيد ، أو في مجلس الأمين على خلاف في ذلك ، فلقية قبله أصحاب الكسائي ، ومنهم الأحمر ، وهشام والفراء ، فناظروه وساءلوه قبل أن يلقي الكسائي ، كأنما فعلوا ذلك ليخضدوا شوكته قبل لقائه للكسائي ، ثم واجه الكسائي وناظره في المسألة المعروفة ، وهي

(١) الزبيدي ٦٧ وياقوت ١٦ : ١١٨ .

(٢) معجم الأدباء ١ : ١٣٨ .

(٣) لعل من أسباب هذه الرحلة إلى بغداد إلى ما كان ينبغي من مجد ، ما كان فيه من عسرة وضيق . ولذا عده الحافظ أحمد بن علي الدلجي في عداد المفلوكين الذين جانبهم الحظ وحالفهم الإملاق والفقر . انظر الفلاكة والمفلوكون ص ٨٣ .

المسألة الزنبورية : « كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ^(١) » .

وقد أجاد الأستاذ على النجدي في عرض هذه المناظرة وملابساتها بما لم يدع مقالا لقائل .

ويذكرون أن سيبويه أخفق في هذه المناظرة إخفاقاً مبلغ الظن أن الكوفيين افتعلوه ؛ إذ لم يكن إخفاقاً علمياً ، وإنما هو إخفاق مظاهره علمية ليس لها وجه من الحق ، أو لها وجه من الحق كوفي يخالف وجه الحق البصري .

ومهما يكن من شيء فإن يحيى البرمكي قد حفظ لسيبويه مقامه آخر كما حفظه له أولاً ، فأجازه بعد تلك المناظرة بعشرة آلاف درهم ، من تلقاء نفسه ، أو بإيعاز من الكسائي كما تذكر كتب التراجم .

مفارقتة بغداد ووفاته :

ولكن سيبويه مع ذلك لم تطب له الإقامة ببغداد ، فرأى أن يفارقها إلى الأهواز ، فيقال إنه سأل عمن يبذل من الملوك ويرغب في النحو ، فقليل له : طلحة بن طاهر ^(٢) ، فاعتزم الخروج إليه ، فيقول بعضهم : إنه عرج على البصرة قبل الخروج إليه ، ويقول آخرون : إنه مضى إليه قدما ، وآخر : إنه دخل شاطئ البصرة ووجه يطلب الأخفش تلميذه ، فجاءه فقص عليه ما جرى بينه وبين الكسائي ، ثم استودعه الله وسار إلى طلحة بالأهواز التي يقال إنها كانت مسقط رأسه ، فمات بها .

(١) انظر للمسألة الزنبورية الزبيدي ٧٠ - ٧٣ ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٩ ومجالس العلماء للزجاجي ٨ - ١٠ وإنباه الرواة ٢ : ٣٤٨ والأشباه والنظائر للسيوطي ٣ : ١٥ وبغية الوعاة ٣٦٦ .

(٢) كان أبوه طاهر قد ولّاه المأمون خراسان سنة ٢٠٦ فخلع طاعة المأمون ثم أصابته حمى فوجد في فراشه ميتا سنة ٢٠٧ ، ثم استخلف المأمون بعده ولده طلحة ، كما في وفيات الأعيان وتاريخ الطبري . ومن البديهي أن سيبويه على فرض صحة هذا الخبر - وأنا أشك فيه كثيراً - لم يلق طلحة في أثناء ولايته ، وإنما لقيه قبلها وهو في جاه أسرته فحسب . وقد ذكر هذا الخبر في تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ والنزهة ٧٩ .

وقيل : إنه مات بشيراز وقبره بها ، وقيل : إنه مات بساوة .
ويختلف المؤرخون اختلافاً شديداً في تاريخ وفاته ، فقيل سنة ١٦١ وقيل
١٧٧ وقيل ١٨٠ وقيل ١٨٨ وقيل ١٩٤ .
وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ .
ورد البغدادى في تاريخه ^(١) قول من زعم أنه توفي سنة ١٦١ بقوله : « قال
المرزبانى : وهذا غلط قبيح ؛ لأن سيويوه بقى بعد هذا مدة طويلة » .
ويؤيد هذا أيضاً أنهم يقولون : إنه توفي قبل يونس بن حبيب المتوفى
سنة ١٨٣ . وقبل الكسالى الذى توفي في هذه السنة أيضاً ^(٢) .
وجاء في طبقات الزبيدى ^(٣) : « ولما مات سيويوه قيل ليونس : إن سيويوه
ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى سمع سيويوه من
الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون
هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنى » .
ويذكرون أنه لما اعتل وضع رأسه في حجر أخيه ، فبكى أخوه لما به
فقطرت منه دمعة على وجه سيويوه ، فرفع رأسه إليه فوجد في عينيه البكاء فقال :
أخيَّين كنا ، فرق الدهر بيننا إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهر ^(٤)
أنه تمثل عند موته بقول القائل :
يؤمل دنيا لتبقى له فوافى المنية دون الأجل ^(٥)
حشيئا يروى أصول الفسيل فعاش الفسيل ومات الرجل
وأنه كتب على قبره بشيراز من قول سليمان بن يزيد العدوى ^(٦) :

(١) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ .

(٢) نزهة الألباء ٨١ .

(٣) طبقات النحويين ص ٤٩ . وانظر السيرافي ٤٨ وياقوت ١٦ : ١٧ .

(٤) عيون الأخبار ٢ : ٣١٢ وطبقات الزبيدى ٧٣ ونزهة الألباء ٨٠ ومعجم الأدباء ١٦

١٢٢ .

(٥) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ ومعجم الأدباء ١٦ : ١٢١ ونزهة الألباء ص ٧٩ .

(٦) الزبيدى ٧٣ ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٦ .

ذهب الأحبة بعد طول تزاور ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما تكون بقفرة لم يؤنسوك ، وكربة لم يرفعوا
وقضى القضاء وصرت صاحب حفرة عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا

أقوال العلماء فيه :

١ - يونس بن حبيب (- ١٨٣) قيل له : إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل . فقال : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنى ^(١) .

وقال العباس بن الفرج ^(٢) سمعت عمرو بن مرزوق يقول : رأيت سيبويه والأصمعي يتناظران . قال : يقول يونس : الحق مع سيبويه ، وقد غلب ذا - يعنى الأصمعي - بلسانه .

٢ - أبو عبيدة معمر بن المثنى (- ٢٠٩) قال المازني ^(٣) : كنا عند أبي عبيدة يوما ، وعنده الرياشي يسأله عن أبيات في كتاب سيبويه ، وهو يجيبه ، ثم فطن فقال : أتسألني عن أبيات في كتاب الخوزي ^(٤) ؟ لا أجيبك .
فهذا قول طاعن .

٣ - أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأنخفش (- ٢١٥) وهو تلميذ سيبويه ، وكان أسن منه . قال ^(٥) : « كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه علىّ وهو يرى أني أعلم به منه ، وكان أعلم به مني . وأنا اليوم أعلم منه » .

(١) السيرافي ٤٨ والزبيدي ٤٩ وياقوت ١٦ : ١١٧ .

(٢) الزبيدي ١٨٥ .

(٣) أبو الطيب ٧٦ .

(٤) نسبة إلى الخوز ، إشارة إلى أنه فارسي . قال التوزي : « الأهواز تسمى بالفارسية : هومشير وإنما كان اسمها الأخواز ، فعرها الناس فقالوا : « الأهواز » . والأهواز مسقط رأس سيبويه فيما ذكر الأزهري في مقدمة التهذيب ١ : ١٩ .

(٥) مراتب النحويين لأبي الطيب ٦٩ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .

٤ - أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (- ٢١٥) قال ^(١) : كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، قال : « فإذا سمعته يقول : حدثني من أثنى بعربيته ، فإنما يريدني » . فهذا قول مفتخر بتلميذه .

٥ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (- ٢٥٥) قال ^(٢) : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء . قال : والله ما أهديت إليّ شيئاً أحب إليّ منه !

٦ - محمد بن سلام (- ٢٣١) قال ^(٣) : « كان سيبويه النحوي غاية الخلق ، وكتابه في النحو هو الإمام فيه » . وقد لقي محمد بن سلام سيبويه وسأله في قوله تعالى : ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ ، « قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع ^(٤) » .

٧ - أبو عثمان بكر بن محمد المازني (- ٢٤٩) كان يقول ^(٥) : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي .

وقال أيضاً ^(٦) : قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً !

(١) مراتب النحويين ٤٢ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ والمعارف لابن قتيبة ٢٣٧ .

(٢) نزهة الألباء ٧٣ ومعجم الأدباء ١٦ : ١٢٣ والقفطي ٢ : ١٩٦ .

(٣) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٦ ونزهة الألباء ٧٤

(٤) طبقات ابن سلام ١٨ .

(٥) فهرست ابن النديم ٧٧ ونزهة الألباء ٧٥ .

(٦) مراتب النحويين ٧٨ .

٨ - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (- ٢٧٦) ذكره في رواة الشعر وأصحاب الغريب والنحو ، وقال : « وكان النحو أغلب عليه ^(١) » .

٩ - أبو موسى الحامض سليمان بن محمد (- ٣٠٥) يروون عنه أنه لما حدث ثعلب عن سلمة أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيويه ، قام أبو موسى إلى ثعلب فقال ^(٢) : « إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتتبع خطاه ولكنته !! » .

وقال فيه مرة أخرى ^(٣) : « إنما سيويه دجال شيطان ، فلذلك تميل إليه الجن !! » .

وأبو موسى هذا كان معروفاً بتعصبه على البصريين ، وإنما قيل له الحامض لشراسة أخلاقه . ويذكرون أنه أوصى بكتبه لأبي فاتك المقتدرى بخلاً بها أن تصير إلى أحد من أهل العلم ^(٤) .

١٠ - أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي صاحب مراتب النحويين (- ٣٥١) قال ^(٥) :

« وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل . وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل » .

١١ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (- ٣٦٨) قال في كتابه أخبار النحويين البصريين ^(٦) : « وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده » .

(١) المعارف لابن قتيبة ٢٣٧ .

(٢) مراتب النحويين ٨٧ .

(٣) مراتب النحويين ٨٧ ونزهة الألباء ٧٧ .

(٤) بغية الوعاة ٢٦٣ .

(٥) مراتب النحويين ٦٥ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ٤٨ .

١٢ - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، صاحب تهذيب اللغة
(- ٣٧٠) ذكره فى الطبقة الثانية من أئمة العلماء الذين اعتمد عليهم فى
تأليف كتابه ، وقال ^(١) : « وله كتاب كبير فى النحو ، وكان علامة حسن
التصنيف » .

١٣ - ابن النديم ، محمد بن إسحاق (- ٣٨٥) يقول ^(٢) : « وعمل
كتاب الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده » ، ووضح أن هذا
القول ترديد لعبارة السيرافى السابقة .

١٤ - صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي (- ٤١٧) : « لا أعرف
كتابا ألف فى علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم ،
وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم
هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه
البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فيه شيء
إلا ما لا خطر له ^(٣) » .

١٥ - ابن الأنبارى ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (- ٥٧٧) :
« وبرع فى النحو وصنف كتابه الذى لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من
بعده ^(٤) » .

١٦ - وأما العامة القدماء فهذه صورة من نظرتهم إلى سيبويه : عن المبرد
عن الزرارى أبى زيد : قال رجل لسماك بالبصرة : بكم هذه السمكة ؟ قال :
بدرهمان . فضحك الرجل ، فقال السماك : ويلك ، أنت أحمق ! سمعت سيبويه
يقول : ثمنها درهمان ^(٥) » .

(١) مقدمة تهذيب اللغة ص ١٩ من الجزء الأول .

(٢) الفهرست ٧٦ .

(٣) معجم الأدباء ١٦ : ١١٧ .

(٤) نزهة الألباء ٧٣ .

(٥) معجم الأدباء ١٦ : ١٢٣ .

كتاب سيويه

وقد عرف كتاب سيويه من قديم الدهر إلى يومنا هذا باسم الكتاب ،
أو كتاب سيويه ، ومن المقطوع به تاريخياً أن سيويه لم يسمه باسم معين على
حين كان العلماء في دهره ومن قبل دهره يضعون لكتبهم أسماء : كالجامع ،
والإكمال لعيسى بن عمر ، والعين المنسوب إلى الخليل .

وقد يكون أعجل عن تسميته بأنه اختصر شاباً فلم يتمكن من معاودة
النظر فيه واستتمامه ، فليست للكتاب مقدمة وليست له خاتمة مع جلالة قدره
وإحكام بنائه .

قال السيرافي ^(١) : وكان كتاب سيويه لشهرته وفضله علماً عند
النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيويه ؛
وقرأ نصف الكتاب ، ولا يشك أنه كتاب سيويه .

ولقد سماه الناس قديماً « قرآن النحو » ^(٢) . ومن طريف ما يروى أن أحد
نحاة الأندلس ، وهو عبد الله بن محمد عيسى « كان يختم كتاب سيويه في كل
خمسة عشر يوماً » ^(٣) كأنما يتلوه تلاوة القرآن .

ولقد بلغ من إعجاب أبي عمر الجرمي (٢٢٥ -) أنه كان يقول : « أنا
مذ ثلاثون سنة أفتى الناس في الفقه من كتاب سيويه » ^(٤) . قال أبو جعفر
الطبري : فحدثت به محمد يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال : أنا سمعت
الجرمي يقول هذا - وأوماً بيديه إلى أذنيه - وذلك أن أبا عمر الجرمي كان
صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيويه تفقه في الحديث ؛ إذ كان كتاب
سيويه يتعلم منه النظر والتفتيش .

(١) أخبار النحويين البصريين ٥٠ . وانظر أيضاً نزهة الألباء ٧٥ .

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٦٥ .

(٣) بغية الوعاة للسيوطي ٢٨٩ نقلاً عن الصفدي . وانظر الصلة لابن بشكوال ٢٥٣ . وفي
الصلة أيضاً ٥٥٤ أن القاضي أبا الحسن السعدي كان يحفظ كتاب سيويه عن ظهر قلب .

(٤) مقدمة الكتاب ص ٥ - ٦ والزبيدي ٧٧ ومجالس العلماء للزجاجي ٢٥١ .

تاريخ تأليفه :

لا ريب أنه ألفه بعد موت الخليل (- ١٦٠) ؛ فإن مخطوطات الكتاب نجد فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة « رحمه الله » . فهذه واحدة . ونص آخر ، ورد ذكره في مقدمة نسختنا هذه ^(١) ، « قال : وسمعت نصرا يحكي عن أبيه ^(٢) قال : قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل » .

ومن شهد مولد الكتاب أبو الحسن الأنخفش ، جاء في المعارف لابن قتيبة ^(٣) عن الرياشي قال : سمعت الأنخفش يقول : كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه ؛ وكان أعلم مني ، وأنا اليوم أعلم منه .

مادته :

ولا ريب أيضاً أن سيبويه قد انتفع بعلم الخليل انتفاعاً ظاهراً ، كما انتفع بعلم شيوخه الذين سبق الكلام عليهم . ولا ريب كذلك أنه أفاد ممن سبقه من أئمة النحو الذين ألفوا فيه أو أثرت عنهم رواية فيه ، فنحن لا نعجب إذن حين نجد هذا النص الذي أورده ابن النديم في الفهرست ^(٤) :

« قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صناعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل » .

وليس يعني هذا النص إلا أن سيبويه انتفع بجهود النحويين قبله الذين بلغ تعدادهم هذا القدر . وهذا النص الذي قد يشعر بتنقص سيبويه إنما يعبر عن حقيقة علمية حتمية ، وهي أن كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ؛ إذ لا يعقل أن يتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك

(١) انظر مقدمة النسخة ص ٨ . ونحو هذا النص في طبقات النحويين للزبيدي ٧٧ - ٧٨ .

(٢) هو علي بن نصر بن علي الجهضمي ، زميل سيبويه ورفيقه في التلمذة على الخليل . وتوفي

سنة ١٨٧ . وابنه نصر راوى الخبر هو نصر بن علي بن نصر بن علي المتوفى سنة ٢٥٠ .

(٣) المعارف ١٣٨ . وانظر كذلك إنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ ومراتب النحويين ٦٩ .

(٤) الفهرست لابن النديم ٧٦ .

الجهود الأصلية التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلمه .
وقال السيرافي (١) : « وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما
قال سيبويه « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل .

الحرص التاريخي على الكتاب :

وكتاب سيبويه لم يقرأه سيبويه على أحد ولا قرأه أحد عليه (٢) . فيقال إن
أبا الحسن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته ، وأنه
جامع لأصول النحو وفروعه ، استحسنه كل الاستحسان ، فيقولون : إن أبا عمر
الجرمي وأبا عثمان المازني ، وكنا رقيقين للأخفش ، توهمنا أن أبا الحسن الأخفش
قد هم أن يدعى الكتاب لنفسه ، فقال أحدهما للآخر : كيف السبيل إلى إظهار
الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه ؟ فقال له : أن نقرأه عليه ، فإذا قرأناه عليه
أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه فلا يمكنه أن يدعيه . وكان أبو عمر الجرمي موسراً
وأبو عثمان معسراً ، فأرغب أبو عمر الجرمي أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئاً من
المال على أن يقرئه وأبا عثمان الكتاب ، فأجاب إلى ذلك ، وشرعا في القراءة عليه
وأخذوا الكتاب عنه ، وأظهرا أنه لسيبويه وأشاعا ذلك ، فلم يملكنا أبا الحسن أن
يدعي الكتاب ، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه (٣) .

سند الكتاب :

ولم يسند كتاب سيبويه إليه إلا بطريق الأخفش ، فإن كل الطرق مستند
فيها إليه (٤) .

إشارة تاريخية إلى خط سيبويه :

عثر تلميذى الفاضل الدكتور أمين السيد في كتاب الحلل شرح أبيات
الجميل لابن السيد البطليوسي المودع بدار الكتب المصرية برقم (١١١٠ نحو)
في الورقة ١٤٩ عند الكلام على هذا الشاهد :

(١) السيرافي ٤٠ .

(٢) نزهة الألباء ١٨٤ .

(٣) نزهة الألباء ١٨٥ .

(٤) نزهة الألباء ١٨٦ .

فما سبق القيسى من سوء سيرة ولكن طفت علماء غرلة خالد
عثر على ما نصه : « وقال أبو علي الفارسي : أخبرني أبو بكر بن السراج
قال : « أخبرني المازني أنه رأى هذا البيت بخط سيويه عند رجل من بني هاشم
يقال له عبد السلام بن جعفر » .

قراءاته الأولى :

١ - ومن أقدم من نظر في الكتاب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي
إمام الكوفيين (- ١٨٣) . عن أبي نصر الباهلي قال : حمل الكسائي إلى أبي
الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيويه سرا ^(١) .
وعن الأخفش قال : جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه
أو أقرئه كتاب سيويه ، ففعلت فوجّهه إليّ خمسين ديناراً ^(٢) .
وفي مقدمة نسختنا هذه ^(٣) : قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين
أن الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيويه ودفع له مائتي دينار .
أما ما جاء في معجم الأدباء ^(٤) وإنباه الرواة ^(٥) عن محمد بن سلام قال :
حدّثني الأخفش أنه قرأ كتاب سيويه على الكسائي في جمعة فوهب له سبعين
ديناراً ، وأن الكسائي كان يقول للأخفش : هذا الحرف لم أسمعته فاكتبه لي .
فيفعل - فهذا نص لا يناقض النص السالف ، وهو أن الأخفش قرأه عليه صنع
الشيخ مع تلميذه ، لا صنع التلميذ مع شيخه .
٢ - ومن أقدم من قرأه أيضاً الشاعر أبو نواس الحسن بن هانيء
(- ١٩٥) . جاء في نزهة الألباء ^(٦) أنه « نظر في نحو سيويه » . ومما هو
جدير بالذكر أن أبا نواس ولد بالأهواز ، وهي مولد سيويه في بعض الأقوال .

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب ٧٤ .

(٢) السيرافي ٥١ .

(٣) مقدمة الكتاب ص ٦ .

(٤) معجم الأدباء ١٦ : ١٢٢ .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .

(٦) نزهة الألباء ٩٧ .

٣ - ومنهم أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (- ٢٠٧) يذكرون أنه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه (١) .

٤ - ومن أقدم من نظر فيه كذلك أبو زيد الأنصاري (- ٢١٥) . عن الجرمي قال : نظر في كتاب سيبويه فقال : قد أكثر هذا الغلام إن كان سمع . فقلت له : قد روى عنك شيئاً كثيراً فهل صدق فيه ؟ قال : نعم . قلت : فصدّقه فيما روى عن غيرك (٢) .

قال أبو الطيب (٣) : وقد قيل إن يونس صاحب هذه القصة .

٥ - وكذلك قرأه على الأخفش أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (- ٢٢٥) وأبو عثمان المازني (- ٢٤٩) كما سبق القول . وقد لقي الجرمي يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، ولم يلق سيبويه (٤) .

٦ - وقرأه على الجرمي أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي (٥) (- ٢٣٣) .

٧ - وكذلك قرأه أبو حاتم السجستاني (- ٢٥٠) على الأخفش مرتين .

٨ - ثم قرأه على المازني العباس بن الفرّج الرياشي (٦) (- ٢٥٧) ، وقرأه عليه أيضاً أحمد بن جعفر الدينوري (٧) .

٩ - ومن نظر فيه قديماً أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (- ٢٥٥) ، ومحمد بن عبد الملك الزيات (- ٢٣٣) . قال الجاحظ (٨) : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجِد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، فقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت ، فإذا كل شيء

(١) مراتب النحويين ٨٧ ومقدمة نسختنا هذه ص ٦ .

(٢) مراتب النحويين ٧٦ .

(٣) مراتب النحويين ٧٧ .

(٤) السيرافي ٧٢ .

(٥) السيرافي ٨٥ والفهرست ٨٥ والبغية ٢٩٠ .

(٦) نزّهة الألباء ٢٦٢ .

(٧) بغية الوعاة ١٣٠ .

(٨) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٦ ونزّهة الألباء ١٧٤ ومعجم البلدان ١٦ : ١٢٣ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥١ .

عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ؛ وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء .
وجاء في إنباه الرواة أن ابن الزيات قال للجاحظ : أظننت أن خزائننا
خالية من هذا الكتاب ؟ فقال : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ومقابلة
الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ !!

١٠ - وقرأ المبرد (٢٨٥ -) ثلث كتاب سيبويه على الجرمي ، ثم توفي
الجرمي فأتى قراءته على المازني (١) .

١١ - وفي طبقات السيرافي (٢) أنه قرأه على المازني في جماعة لم يكن لهم
كنباهته ، مثل أبي ذكوان ، وعسل بن ذكوان ، وأبي يعلى بن أبي زرعة .

١٢ - وفي طبقات الزبيدي (٣) عن البهزي والمسمعي قالا : رأينا محمد
ابن يزيد وهو حدث السن متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب
سيبويه ، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

١٣ - وكان المبرد قد رغب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج
(٣١١ -) باطراح كتب الكوفيين . ولم يزل الزجاج ملازماً له وآخذاً عنه حتى
برع من بين أصحابه ، فكان أبو العباس لا يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى
يقرأه على إبراهيم ويصحح به كتابه . فكان ذلك أول رئاسة أبي إسحاق
الزجاج (٤) .

وكان المبرد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي . سئل
أبو علي الدينوري : كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من
أحمد بن يحيى ثعلب ؟ قال : لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء ، وأحمد بن يحيى
قرأه على نفسه (٥) .

(١) طبقات الزبيدي ١١٩ .

(٢) طبقات النحويين البصريين ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) طبقات الزبيدي ١٠٨ .

(٤) طبقات الزبيدي ١١٩ . ويروى أن الذي كان يفعل ذلك هو علي بن سليمان الأنخفش .

انظر المقدمة ص ٩ .

(٥) الزبيدي ١٥٦ .

١٤ - ومن قرأه قديماً أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (- ٢٨٩) قدم البصرة فأخذ عن المازني ، ثم رحل إلى بغداد فقرأ على أبي العباس المبرد كتاب سيبويه . وكان صهراً لثعلب ، فكان يتخطاه ويمضي إلى المبرد ومعه محبرته ودفتره فيقرأ الكتاب عليه ، فكان يعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك (١) .

١٥ - وقرأه على المبرد أيضاً فبرع ، ابن درستويه ، وهو عبد الله بن جعفر (- ٢٥٨) كما في الطبقات (٢) ، وقرأ بعضه على ابن درستويه أبو طاهر عبد الله بن عمر المقرئ (٣) (- ٣٤٤) ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى (٤) (- ٣٢٩) . وقرأه كله عليه واستفسر جميعه وناظره فيه ودقق النظر وكتب تفسيره ، وعلل العلة وأقام عليها الحجة ، وأظهر فضل مذهب البصريين على مذهب الكوفيين : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالى البغدادى (٥) (- ٣٥٦) .

١٦ - وقرأه على المبرد أيضاً أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد (٦) (- ٢٩٨) في قصة مثيرة ورد ذكرها في مقدمة رواية الكتاب (٧) .

١٧ - ثم قرأه على أبي الحسين بن ولاد ولده أبو القاسم ، قرأه عليه مراراً (٨) من نسخته التي نقلها عن المبرد (٩) .

١٨ - ثم قرأه على أبي القاسم أبو عبد الله محمد بن يحيى الرباحى (- ٣٥٣) وهو راوى نسختنا هذه (١٠) . قرأه عليه وسمعه يقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (١١) .

(١) الزيدى ٢٤٣ .

(٢) الزيدى ١٢٧ .

(٣) الزيدى ١٣١ .

(٤) الزيدى ١٣١ . وانظر الفهرست ١١٨ والبغية ٦٠ .

(٥) الزيدى ١٣٢ ، ٢٠٣ .

(٦) الزيدى ٢٣٦ . وانظر مقدمة هذا الجزء ص ١١ .

(٧) ص ١١ وكذا الزيدى ٢٣٦ .

(٨) الزيدى ٢٣٦ .

(٩) المقدمة ص ١١ .

(١٠) الزيدى ٢٣٦ والمقدمة ص ٤ .

(١١) مقدمة الكتاب ص ٤ . وابن الفرضى ٢ : ٧٢ حيث قال : « أخذ كتاب سيبويه رواية عن

ابن النحاس » .

١٩ - وقراه قديماً أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٣٢٢ -) وهو ولد الإمام ابن قتيبة ، وكان قد ولي قضاء مصر وأقام بها إلى أن وافاه أجله بها . وحدث بكتب أبيه كلها بمصر ^(١) : فلعله أخذ الكتاب عن والده .

٢٠ - ومحمد بن موسى بن هاشم القرطبي (٣٠٩ -) رحل إلى المشرق ولقى بمصر أبا جعفر الدينوري وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، وانتسخه من نسخته ^(٢) .

٢١ - ومن نظر فيه قديماً أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (٣٥١ -) صاحب مراتب النحويين ، قال : « وقد رأيت أنا أجزاء كثيرة من كتاب سيبويه خمسين مرة ^(٣) » .

٢٢ - ومنهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ -) شارح الكتاب ، وهو قرأه على أبي بكر محمد بن السري بن السراج (٣١٦ -) وأبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان ^(٤) (٣٤٥ -) . وكان أبو بكر مبرمان لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار ^(٥) .

أسلوب الكتاب :

لا ريب أن أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض ، وفي ذلك يقول ابن كيسان ^(٦) : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبيهم » .

قال أبو جعفر النحاس : ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غيره . قال ابن كيسان ، قال : عمل سيبويه كتاب على لغة العرب وخطبها وبلاغتها ، فجعل

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٢٢٩ ومعجم الأدباء ٣ : ١٠٣ - ١٠٤ وإنباه الرواة ١ : ٤٥ - ٤٦ .

(٢) الزبيدي ٣٠٥ وابن الفرضي ٢ : ٢١ وبغية الوعاة ١٠٨ .

(٣) مراتب النحويين ٨٨ .

(٤) أخبار النحويين للسيرافي ١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) البغية ٧٤ .

(٦) الخزانة ١ : ١٧٩ .

فيه بيناً مشروحاً ، وجعل فيه مشتبهاً ؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن .

قال أبو جعفر : وهذا الذى قاله على بن سليمان حسن ، لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته ؛ إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة ، ولو كان كله بينا لاستوى فى علمه جميع من سمعه فيبطل التفاضل ، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر ، ولذلك لا يمل ، لأنه يزداد فى تدبره علماً وفهماً .

وعثرت على نص فى تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ^(١) يقول فيه المازنى : سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل فى « باب من الابتداء يضمّر فيه ما بنى على الابتداء » ، وهو قوله : « ما أغفله عنك شيئاً ، أى دع الشك » ما معناه ؟ قال الأخفش : أنا منذ ولدت أسأل عن هذا . وقال المازنى : سألت الأصمعى وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا : ما ندرى ما هو .

فقال السيرافى ^(٢) : لم يفسر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد وفسّره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام تقدم ، كأن قائلاً قال : ليس زيد بغافل . فقال الجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أى تفقّد أمرك . فاحتج به على الحذف ، يريد حذف « انظره » ، الناصب « شيئاً » .

هذا . ومن المأثور عن المبرد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : « هل ركب البحر ؟ ! » تعظيماً واستصعاباً لما فيه ^(٣) .

وأمر آخر يواجه قارئه فى عصورنا هذه ، فإن مصطلحاته الجزئية وكثيراً من عباراته النحوية قد غيرت ، وأصبحت الكتب المتأخرة الموضوعية فى النحو ذات طابع أسلوى يباين طابع سيبويه ، بل من بعد سيبويه من علماء النحو بعهد طويل .

كما أن لسيبويه عباراته الخاصة التى تحتاج إلى الإلف والممارسة ، فمن ذلك

(١) تأويل مشكل القرآن ٦٥ .

(٢) حواشى سيبويه ١ : ٢٧٩ بولاق .

(٣) نزهة الألباء ٧٥ وبغية الوعاة ٣٦٦ .

ما جاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ^(١) عند الكلام على « معاش » وتخطئة النحويين لها ، قال : « وأما قول سيبويه رحمه الله إنها غلط فإنه عنى أنها خارجة عن القياس . وهو كثيراً ما يستعمل الغلط في كتابه بهذا المعنى » . وقد أشرت إلى نظائر هذا في شرحى لمواضع كثيرة من هذا الكتاب ^(٢) . كما أن عنواناته لأبواب النحو ومسائله تحتاج إلى كثير من التفهم والنظر ، ولكن هذا ليس بمستعصى على الإلف والممارسة كما أسلفت من القول . ومن أمثلة عناوات الكتاب الغامضة : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منها يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به » . ومعناه « هذا باب التنازع » . انظر ص ٧٣ .

كما ترجم باب الاشتغال فيه بقوله : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدم أو آخر وما يكون الفعل فيه مبنيًا على الاسم » . والمقصود هنا الفقرة الأخيرة وهى ما يكون الفعل فيه مبنيًا على الاسم . انظر ص ٨٠ . ومن أمثلة الأبواب الغامضة ما ورد فى ص ٣٨٤ من نسختى هذه ، وهو « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » ، قال السيرافى : « هذا الباب فيه صعوبة ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه » .

ومهما يكن من شيء فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب ، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو ، وما نشره العلماء من التراث النحوى ، وما أثير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات فى مختلف كتب العربية بله كتب الثقافة الإسلامية ، إن كل أولئك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل ، وهو ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب وتعرف مصطلحاته - يجعل من قراءة سيبويه متعة نافعة ، ونفعاً ممتعاً ، ويضع أساساً سليماً للدراسات النحوية

(١) الشهاب على البيضاوى ٤ : ١٥٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال منها فى هذا الجزء ص ٢٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٩٩ ، ١١٥ ، ١٢١ ،

١٣١ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

المعاصرة التي كثيراً ما انحرفت بغرورها عن جادة السبيل ؛ لأنها لم تقف وقفة الخشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لتزن ما صنع الأسلاف وزن الحق ، وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف .

شواهد الكتاب :

إن كثيراً من الشواهد المنسوبة في الكتاب ، وهي نحو ألف شاهد ، إنما هي من نسبة أبي عمر الجرمي ، والنادر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف أنه من صلب الكتاب . فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمي .

وفي ذلك يقول الجرمي ^(١) : « نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً . فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها ^(٢) » .

ومعرفة الجرمي لأسماء القائلين لا تتعارض مع وجود بعض النسب الأصلية في الكتاب ، وأنها مما روى سيبويه عن شيوخه .

ويقول البغدادي ^(٣) في الشواهد المجهولة القائل إذا أوردها عالم ثقة كسيبويه : « ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها » .

(١) الخزانة ١ : ٨ .

(٢) انظر سيبويه إمام النحاة ١٤٣ - ١٤٨ في الكلام على هذه الخمسين . وقد ذكر محمد بن محمود الشنقيطي في كتابه الحماسة أن واحداً منها عرف نسبه ، وهو :
« أفبعد كندة تمدحن قبيلة »

وصدوره : « قالت فطيمة جل شعرك مدحه »

انظر حواشي الخزانة ١ : ٢٨ . وكذا كتاب سيبويه : حياته وكتبه للدكتور أحمد بدوي ١٥١ حيث نقل عن الرافعي أنه نسب في سيبويه ٢ : ١٥١ إلى « مقنع » . وأقول : قد عثرت إلى الآن على نسبة شواهد أخرى من نسختنا هذه من المجهولة القائل . انظر حواشي ص ٦١ من هذا التقديم . وسأشير إلى جميع ما عرفته من ذلك في فهرس الكتاب إن شاء الله .

(٣) الخزانة ١ : ٨ .

ثم قال أيضاً ^(١) : « وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به . وفي كتابه شيء مما يروى لشاعرين ، فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم فيقول : أنشدنا - يعنى الخليل - ويقول : أنشدنا يونس . وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبى الخطاب وغيره ممن أخذ عنه . وربما قال : أنشدنا أعرابى فصيح . وزعم بعض الذى ينظرون فى الشعر أن فى كتابه أبياتاً لا تعرف . فيقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك . وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفُتِّشَ ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا أدعى أنه أتى بشعر منكر » .

أثر الكتاب فى نحو الكوفيين :

سبق القول أن الكسائى قرأ كتاب سيبويه على الأخفش سرّاً ^(٢) . ومن البدهى أنه قرأه عليه بعد وفاة سيبويه .

أما الفراء الذى روى أنه مات وتحت وسادته كتاب سيبويه ^(٣) فإنه كان يتعمد مع ذلك خلاف مذهب سيبويه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف ^(٤) .

ولا ريب أن كلا الرجلين قد أفاد من الكتاب ، إن لم يكن ذلك للانتفاع به كان من أجل أن ينقضه عليه . وفى هذا ما فيه من نشاط علمى حول المسائل النحوية .

أثر الكتاب فى نحو الأندلسيين والمغاربة :

عرف الأندلسيون كتاب الكسائى قبل أن يعرفوا كتاب سيبويه . ويذكرون أن جودى بن عثمان الطليطلى رحل إلى المشرق فلقى الكسائى والفراء ، وأنه أول من أدخل كتاب الكسائى إلى الأندلس ^(٥) ومات سنة ١٩٨ .

(١) الخزائن ١ : ١٧٨ .

(٢) انظر ما سبق فى ٢٦ .

(٣) يغلب على الظن أن تلك النسخة كانت بخط الفراء . انظر ما مضى ص ٢٨ .

(٤) مراتب النحويين ٨٨ .

(٥) الزبيدى ٢٧٨ والبغية ٢١٣ .

كما شرح كتاب الكسائي مفرج بن مالك ، المعروف بالبغل ^(١) .

أما أقدم من عرف ممن حفظ كتاب سيبويه من المغاربة القرويين ، فهو أبو عبد الله حمدون بن إسماعيل ، المعروف بالنعجة ، المتوفى بعد المائتين ^(٢) .

ثم محمد بن موسى بن هاشم القرطبي (- ٣٠٧) انتسخ كتاب سيبويه من أبي جعفر الدينوري ^(٣) .

ومن قدمائهم أيضاً : الأعلام ، يوسف بن سليمان الشنتمري (- ٤٧٦) شرح أبيات الكتاب . وشرحه معروف متداول . وقد طبع في أسفل كتاب سيبويه من طبعة بولاق .

وعبد الملك بن سراج القرطبي (- ٤٨٩) كان من المولعين بالكتاب . جاء في البغية ^(٤) أنه عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاماً لا يعرف سواه .

ومنهم : ابن الطراوة ، سليمان بن محمد الملقى (- ٥٢٨) سمع على الأعلام كتاب سيبويه ، وكذا على عبد الملك بن سراج ، وصنف المقدمات على كتاب سيبويه ^(٥) .

ومنهم : علي بن محمد الخشني (- ٦٠٨) كان من أهل المعرفة بالكتاب والواقفين على غوامضه . وكان يقرئ كتاب سيبويه ^(٦) .

وغير هؤلاء كثير ، ممن سترد عليك أسماؤهم وأعمالهم في الكتاب فيما سيأتي من الفصول .

(١) الزبيدي ٢٩٧ .

(٢) الزبيدي ٢٥٦ .

(٣) الزبيدي ٣٠٥ والبغية ١٠٨ .

(٤) البغية ٣١٢ .

(٥) البغية ٢٦٣ .

(٦) البغية ٣٥٢ .

أثر الكتاب في التأليف النحوى :

لقى كتاب سيبويه منذ ظهوره حظاً سعيداً لدى العلماء . وقدما قالوا :
أن الكتب تشقى وتسعد ، كما الإنسان يشقى ويسعد . ولكن تلك السعادة في
الحظ كانت عن أصالة في البنيان ، ومتانة في التكوين .

وقد أدى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجرى إلى القرن التاسع أسماء
طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب ، بين شرح له ، أو تعليق
عليه ، أو تفسير لأبياته ، أو كلام على أبيته ، ومنهم المشاركة ، ومنهم المغاربة
والأندلسيون ، ومنهم المصريون .

(فممن شرحه) :

١ - أبو الحسن سعيد بن مسعدة (- ٢١٥) تلميذ سيبويه . وشرحه
للكتاب في صورة تعليقات متناثرة . وقد أثبتت نسختنا هذه ما روى عنه من
ذلك .

٢ - أبو عثمان بكر بن محمد المازنى البصرى (- ٢٤٨) . ذكره في
كشف الظنون وبغية الوعاة ٢٠٣ . وذكر في البغية أيضاً « الديباج في جامع
كتاب سيبويه » . لكن في الفهرست ٨٥ « كتاب الديباج على نخل من كتاب
أبي عبيدة » .

٣ - أبو بكر بن السراج (- ٣١٦) وهو محمد بن السرى البغدادى
شيخ السيرافى والفارسى والرمانى . الفهرست ٩٣ وإنباه الرواة ٣ : ١٤٩ وبغية
الوعاة ٤٤ وكشف الظنون .

٤ - أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل ، المعروف بمبرمان (- ٣٤٥)
شرحه ولم يتمه . إنباه الرواة ٣ : ١٠٩ وبغية الوعاة ٧٤ وكشف الظنون .

٥ - ابن درستويه (- ٣٤٧) وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه .
ذكره في الفهرست ٧٥ .

٦ - أبو سعيد السيرافى حسن بن عبد الله بن المرزبان (- ٣٦٨) .

ذكروا أنه شرح الكتاب شرحاً أعجب المعاصرين له ، حتى حسده أبو علي
الفارسي ، لظهور مزاياه على التعليقة التي علقها ، كما في كشف الظنون . وفي
البغية ٢٢٢ : « وحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه » .

٧ - تعليقة أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد (- ٣٧٧) . كشف
الظنون وبغية الوعاة ٢١٧ .

٨ - شرح أحمد بن أبان بن سيّد اللغوي الأندلسي (- ٣٨٢) .
كشف الظنون .

٩ - أبو الحسن الرماني علي بن عيسى (- ٣٨٤) . كشف الظنون
والبغية ٤٤٤ .

١٠ - أبو العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان (- ٤٤٩)
شرح بعض كتاب سيبويه ولم يتمه ، في مجلد مقداره خمسون كراسة . تعريف
القدماء بأبي العلاء ٤٨ ، ١١٠ ، ٢٧٥ ، ٣٣٤ ، ٥٤٠ نقلا عن إنباه الرواة ،
ومعجم الأدباء ، والوافي بالوفيات ، وبغية الوعاة ، والإنصاف والتحري لابن
العتيم .

١١ - ابن الباذش ، وهو أبو الحسن علي بن أحمد الغرناطي (- ٥٢٨)
كشف الظنون والبغية ٣٢٦ - ٣٢٧ .

١٢ - أبو القاسم محمود بن عمر ، جار الله الزمخشري (- ٥٣٨) ذكر
صاحب الكشف أنه شرح الكتاب . لكن في البغية ٣٨٨ ووفيات الأعيان
٢ : ٨١ أنه شرح أبيات الكتاب .

١٣ - ابن خروف ، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي
الإشبيلي (- ٧٤٥) وسمى كتابه « مفتاح الأبواب في شرح غوامض الكتاب » .
الكشف والبغية ٣٥٤ . ويبدو أنه من قبيل التعليقات .

- ١٤ - الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي (- بعد ٦٣٠) يقال إنه من أحسن شروحه ، يرد فيه على الشلوين بأقبح رد . الكشف والبغية ٣٧٨ . ومنه قطعة في دار الكتب المصرية برقم ٩٠٠ نحو .
- ١٥ - الشلوين الكبير ، أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي (- ٦٤٥) ذكر في البغية ٣٦٤ أنه صنف تعليقا على كتاب سيبويه .
- ١٦ - ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر المصري ثم الدمشقي (- ٦٤٦) ذكره في الكشف ، ولم يذكر في ترجمته في البغية .
- ١٧ - ابن الحاج ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي (- ٦٥١) ذكره في كشف الظنون . لكن في البغية ١٥٦ : « وله على كتاب سيبويه إملاء » . وهو من تلاميذ الشلوين .
- ١٨ - الخفاف ، وهو أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي (- ٦٥٧) . الكشف والبغية ٢٠٧ . وهو من تلاميذ الشلوين أيضا .
- ١٩ - ابن الضائع ، أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (- ٦٨٠) له شرح جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن . الكشف والبغية ٣٥٥ . وهو من تلاميذ الشلوين كذلك .
- ٢٠ - ابن أبي الربيع ، وهو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (- ٦٨٨) . الكشف والبغية ٣١٩ . وهو من تلاميذ الشلوين . فهؤلاء أربعة تلاميذه .
- ٢١ - تعليقة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (- ٧٠٨) . الكشف والبغية ١٢٦ . وذكر السيوطي أيضا أنه خرج من مالقة ومن طلبته أربعة يقرءون كتاب سيبويه .
- ٢٢ - أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (- ٧٤٥) . الكشف والبغية ١٢٢ . وقد لخص شرح الصفار المتقدم الذكر ، وسمى كتابه « الإسفار ، الملخص من شرح سيبويه للصفار » .

٢٣ - أبو العباس أحمد بن محمد العتابي الأندلسي (- ٧٧٦) .
الكشف والبغية ١٦٧ .

ومن شرح مشكلاته ونكته وأبنيته :

٢٤ - أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (- ٢٢٥) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ والبغية ٢٦٨ . وله أيضاً « غريب سيويه » . ذكره في البغية وكذا ابن النديم ٨٤ .

٢٥ - أبو إسحاق الزيادي ، إبراهيم بن سفيان (- ٢٤٩) له « شرح نكت الكتاب » . كشف الظنون . وجاء محرفاً في بغية الوعاة ١٨١ بلفظ « ثلث سيويه » . وفي الفهرست ٨٦ : « شرح كتاب سيويه » .

٢٦ - أبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمد (- ٢٥٠) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ .

٢٧ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (- ٢٨٥) له « المدخل إلى كتاب سيويه » . الفهرست ٨٨ وإنباه الرواة ٣ : ٢٨٥ .

٢٨ - أحمد بن يحيى ثعلب (- ٢٩١) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ والبغية ١٧٣ .

٢٩ - أبو محمد عبد الله بن جعفر ، ابن درستويه (- ٣٤٧) له : « أغراض كتاب سيويه » ، و « المسائل المفردة من كتاب سيويه » ، و « كتاب نكت سيويه » . الفهرست ٩٥ .

٣٠ - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (- ٨٠ ذ) . الكشف والبغية ٣٤ وإنباه الرواة ٣ : ١٠٨ . له : « الاستدراك على سيويه في كتابة الأبنية والزيادات » طبع في روما سنة ١٨٩٠ بعناية المستشرق إجناسيو جويدي (Ignazio Gwidi) . ومنه نسخة مطبوعة بالمكتبة التيمورية برقم ١٨٦ نحو .

٣١ - أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري (- ٤٤٩) له « تفسير أمثلة سيبويه وغريبها » . تعريف القدماء ٥٤٠ نقلا عن الإنصاف والتحري لابن العديم .

٣٢ - ابن الطراوة ، وهو أبو الحسين سليمان بن محمد الملقى (- ٥٢٨) له : « المقدمات على كتاب سيبويه » . البغية ٢٦٣ .

٣٣ - ربيع بن محمد بن منصور الكوفي (- حدود ٦٨٢) له : « شرح على أبيات سيبويه والمفصل » ، ذكره بروكلمان في ٢ : ١٣٧ . ومنه مخطوط في يني أحمد خان ، وذكر في البغية ٢٤٧ .

٣٤ - محمد بن علي بن الفخار الجذامي الملقى (- ٧٥٤) له : « شرح مشكل الكتاب » . ذكره في كشف الظنون .

ومن شرح شواهدده باسم شرح شواهد الكتاب ، أو شرح أبيات الكتاب :

٣٥ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (- ٢٨٥) . الكشف والبغية ١١٦ .

٣٦ - أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج (- ٣١٠) . الكشف وابن النديم ٩١ والبغية ١٨٠ .

٣٧ - أبو بكر محمد بن علي المراغى ، تلميذ الزجاج . الكشف وإنباه الرواة ١ : ١٩٦ والبغية ٨٤ .

٣٨ - ابن النحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل (- ٣٣٨) . وهو تلميذ المبرد . ومنه نسخة بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٦٣٥ أخذ منها ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٥٧ نحو .

٣٩ - أبو بكر محمد بن علي ، المعروف بمبرمان (- ٣٤٥) . الكشف وإنباه الرواة ٣ : ٩٠ والبغية ٧٥ .

- ٤٠ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (- ٣٨٠) .
كشف الظنون والبغية ٦٣ .
- ٤١ - ابن السيرافي ، ولد السيرافي المشهور ، واسم ولده هذا يوسف بن الحسن بن عبد الله (- ٣٨٥) . الكشف والبغية ٤٢١ . ومنه نسخة بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٤٠١ أخذ منها ميكروفلم بمعهد المخطوطات برقم ٥٦ نحو (١) .
- ٤٢ - هارون بن موسى القرطبي (- ٤١٠) . كشف الظنون . وفي البغية ٤٠٦ باسم « تفسير عيون سيبويه » . ومنه نسخة في المتحف البريطاني ، كما ذكر بروكلمان في ٢ : ١٣٧ .
- ٤٣ - محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (- ٤٢٠) . معجم الأدباء ١٨ : ٢١٥ والبغية ٦٣ .
- ٤٤ - الأعلام الشنتمرى ، يوسف بن سليمان (- ٤٧٦) . كشف الظنون ، ولم يذكر في ترجمته في معجم الأدباء ولا في بغية الوعاة . وهو مطبوع متداول ، نشر في أسفل كتاب سيبويه من طبعة بولاق .
- ٤٥ - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (- ٥٣٨) . ذكره في البغية ٣٨٨ . ونقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٤١ ، ١٥٦ .
- ٤٦ - ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد (- ٥٧٠) . له « نكت على شرح الأعلام للشواهد » .
- ٤٧ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (- ٦١٦) . الكشف والبغية ٢٨١ .
- ٤٨ - أبو عبد الله محمد بن علي الشلوين الصغير ، تلميذ ابن عصفور (- حدود ٦٦٠) . الكشف والبغية ٨٠ .
ومن اختصره أو اختصر شروحه :
- ٤٩ - الجرمي صالح بن إسحاق (- ٢٢٥) وهو أقدم مختصراته . جاء في طبقات الزبيدي ٧٧ : « قال الجرمي : أنا لم أضع كتابا في النحو ، إنما اختصرت كتاب سيبويه » .

(١) طبع الكتاب بتحقيق محمد علي سلطاني بمطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ .

٥٠ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (- ٦١٦) . له مختصر يسمى « لباب الكتاب » . الكشف والبغية ٢٨١ .

٥١ - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المفسر (- ٧٤٥) له تلخيص لشرح الصفار للكتاب ، سماه « الإسفار ، الملخص من شرح سيبويه للصفار » ذكره في الكشف والبغية ١٢٢ . وله أيضا كتاب سماه « التجريد لأحكام كتاب سيبويه » . كشف الظنون والبغية ٢٦٣ .

ومن ألف في الاعتراض عليه ، أو ردّ على تلك الاعتراضات :

٥٢ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (- ٢٨٥) . له « الرد على سيبويه » . الكشف وإنباه الرواة ٣ : ٢٥١ والفهرست ٨٨ والبغية ١١٦ .

٥٣ - ابن الطراوة سليمان بن محمد المالقي (- ٥٢٨) . له « المقدمات على الكتاب » . وابن الطراوة تلميذ الأعلام الشنتمري ، قرأ عليه كتاب سيبويه . البغية ٢٦٣ . وابن الطراوة أيضا اعتراضات على الكتاب . كشف الظنون . والبغية ٣٥٤ . وربما كانت هذه الاعتراضات متضمنة فيما كتبه في المقدمات على الكتاب .

٥٤ - ابن الضائع ، علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (- ٦٨٠) . له رد على اعتراضات ابن الطراوة . ذكره في الكشف والبغية ٣٥٤ .

٥٥ - الأسود الغندجاني ، وهو الحسن بن أحمد بن محمد (كان موجودا سنة ٤٣٠) له رد على السيرافي في شرحه على أبيات سيبويه . ذكره ياقوت ٧ : ٢٦٤ والسيوطي في البغية ٢١٧ وقد سماه « فرحة الأديب » ، بضم الفاء ، ومنه نسخ بدار الكتب المصرية ٤٤٢١ ، و ٨٠ ش ، ٧٨ مجامع م أدب (١) .

(١) طبعت أخيرا بتحقيق محمد علي سلطاني طبع دار قتيبة بدمشق ١٤٠٠ هـ .

تاريخ نشر الكتاب

لم يكن نشر كتاب سيبويه بالأمر الهين ، بل كان شيئاً جليلاً له عظيم خطره وضخامة قدره ، وهو الذى اقتضانى أن ألقى هنا ضوءاً على تاريخ نشره فى تفصيل علمى ، دارساً للصور المختلفة التى أداها إلينا الناشرون فى قرابة قرن من الزمان ، منذ سنة ١٨٨١ إلى وقتنا الحاضر .

وقد ظهر الكتاب من قبل عن طريق المطبعة فى صور شتى ، هى كما يلي :

الطبعة الأولى

إن صاحب الفضل الأكبر فى إحياء هذا الكتاب هو الأستاذ المستشرق الفرنسى « هرتويغ درنبرغ »^(١) : (Hartuig Derenbourg) أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية فى باريس .

وهذه الطبعة فى مجلدين : الأول منهما فى ٤٦٠ صفحة مع مقدمة فرنسية فى ٤٤ صفحة ، والثانى فى ٤٨١ صفحة مع مقدمة فرنسية فى صفحتين .
وعنوان هذه الطبعة : « كتاب سيبويه المشهور فى النحو ، واسمه الكتاب .
وقد اعتنى بتصحيحه العبد الفقير إلى رحمة ربه هرتويغ درنبرغ . طبع فى مدينة باريس المحروسة بالمطبع العامى الأشرف فى سنة ١٨٨١ المسيحية » .

(١) هكذا عرب اسمه بقلمه ، ولد فى باريس سنة ١٨٤٤ وتوفى بها سنة ١٩٠٨ . درس العربية فى جامعات ألمانيا ونبغ فيها فعين أستاذاً لها فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس سنة ١٨٧٩ ، ثم فى مدرسة الدراسات العليا سنة ١٨٨٥ . وعمل بقسم المخطوطات فى مكتبة باريس الوطنية حيث قضى أعواماً عديدة . ومن آثاره العلمية : تحقيق ديوان النابغة ، وكتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ ، والنكت المصرية لعمارة اليمنى ، والجزء الثانى من فهرس المخطوطات العربية فى الإسكوريال . انظر المستشرقون ١ : ٢١٣ ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٨٩٩ - ٩٠٠ .

وقد ذكر في صدر مقدمته ما ترجمته (١) :

« منذ عام سنة ١٨٦٧ كان أستاذى الجليل فلايشر (٢) : Fleischer لا يفتأ يعلن على الملأ أن تلميذه الشاب أخذ على عاتقه تنفيذ ذلك المشروع الذى كان قد خطر له منذ تخرجه فى الجامعة ، وهو مشروع إخراج كتاب سيبويه حين يتم دراسته فى الجامعة . وقد أحاطنى برعايته الشديدة . ولم يكد يمضى على ذلك إلا بعض وقت قصير حين أتاحت لى فرصة سعيدة أن أفرغ من جميع الأبواب الخاصة بالجموع . ومنذ ذلك الحين أخذت أعمل وأمامى هدف لا بد لى من تحقيقه إن عاجلاً وإن آجلاً ، وإن اعترت عملى فترات انقطاع عنه . وكنت أؤثر دائماً أن تتأخر طبعتى هذه بضع سنوات كي تخرج إلى الناس قريبة من الكمال . والجزء الأولى يحتوى على نصف الكتاب ، والمواد التى جمعتها فيه بشق النفس تجعلنى آمل إلا يتأخر ظهور الجزء الثانى كثيراً ، نزولاً على رغبة أولئك الذين يهتمون بهذه الدراسات . وسيحتوى الجزء الثانى باقى كتاب سيبويه ودراسة لحياته ، وبحث نقدى لمكانته فى تاريخ النحو العربى بالنسبة إلى أسلافه ، وللأثر الكبير الذى تركه حتى عصرنا هذا إما بطريقة مباشرة ، وإما عن طريق من جاء بعده من النحاة . لقد حلّ هؤلاء محله لدى الرأى العام كما حلّ هو محل الذين أخذ عنهم . ومع كثرة ما طبع من النصوص النحوية العربية فى الشرق وفى أوروبا فإن أحداً لم يحاول حتى الآن أن يخرج « الكتاب » - الذى ألفه العالم والأستاذ من قبره (٣) ، على حين وجدت كتب تلاميذه منذ وقت طويل الناشرين من العلماء . لقد أفل نجم من سبقوه من النحاة ولم يبق من كتبهم سوى عناوينها ، أما كتابه فلم يسبقه قبل عام ١٥٠ هـ أى منتصف القرن الثامن الميلادى ، ما يعدّ عمدة لدراسة النحو العربى » .

(١) تفضل بترجمة هذه المقدمة الأخ الجليل الأستاذ عبد الحميد الدواخلى الأستاذ بآداب القاهرة .
كما تكرم الأخ الجليل الأستاذ الدكتور يحيى هويدى الأستاذ بكلية دار العلوم بترجمة مقدمة الجزء الثانى من الكتاب .
(٢) فلايشر : تلميذ دى ساسى « وله : تاريخ العرب قبل الإسلام ، وترجمة ألف ليلة وليلة وغيرها » . وكان أستاذاً فى جامعة برلين . ولد سنة ١٨٠١ وتوفى سنة ١٨٨٨ .
(٣) إشارة إلى أسطورة غضب سيبويه على معاصريه وأمره أن يدفن كتابه معه فى قبره .

ومخطوطات كتاب سيبويه قد لقيت عناية شديدة في بلاد مختلفة ، بل ضبطت ضبطاً يشهد شهادة قاطعة ، بالاحترام الذى لقيته في كل مكان من صفوة ممتازة من رجال العلم . ونجد في معظم المخطوطات ملاحظات أصيلة تبدو كأنها شذرات من تاريخ الأدب ، وتقودنا وسط اجتماعات العلماء ، التى كان يدرس فيها الكتاب ويشرح . كما تتضمن الحواشى آثار مناقشات حادة ، وتنطوى على كثير من الملاحظات والشروح التى ترجع إلى عصور مختلفة . وكثيراً ما طغت على النص حتى أصبح من العسير فصلها عنه . وهذه الإضافات قد وضعتها أسفل الصفحات كلما تعرفت عليها . غير أنى في بعض الحالات تركتها حين أجدها قد دخلت في النص وأصبح من العسير فصلها عنه .

وقد عرفتُ الكتاب من مخطوطة باريس . وتعتبر هذه المخطوطة أساس هذه الطبعة . والبواعث التى دفعتنى إلى اختيارها هى وصف المخطوطات المختلفة ومقابلة بعضها ببعض . وأستطيع أن أسارع فأقول : إنه يبدو أنها أقرب المخطوطات إلى الأصل . ومع أن الأستاذ « سلفستر دى ساسى ^(١) » قد تحدث عنها في عمق وفي شيء من الإطناب ، إنى أعتقد أنه ينبغي لى أن أتحدث بدورى عن هذه المخطوطة الثمينة ، لكى يرى القراء عامة مقدار أهمية هذه الطبعة بمراجعتها العديدة ، التى أتاحت لى فرصة الاستفادة منها بفضل الرعاية الكريمة من الحكومات والمكتبات .

ثم شرع في بيان المخطوطات التى اعتمد عليها في صنع نسخته وهى :

١ - نسخة (A) وهى مخطوطة باريس برقم ١١٥٥ من الملحق العربى . وقد كتبها أحد العلماء وعنى بمقابلتها على أصول مختلفة ، ولاسيما في الثلث الأول والثانى من الكتاب . وأضاف إليها تعليقات وحواشى مختلفة ، يزخر بها صدر الجزء الأول . أما الجزء الثانى من النسخة فقد خلا من التعليقات . ولم يعرف تاريخ كتابة هذه النسخة ، وإن كان من المحتمل أن يرجع إلى منتصف القرن الثامن الهجرى . وكتب على ظهر الورقة الأولى من النسخة ما نصه :

(١) مختارات من النحو العربى ص ٣٨١ وما بعدها .

« نقلت هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي على الفارسي مقروء عليه . وهذه الترجمة مثبتة فيه هكذا بخط كاتبه : نسختُ هذه الترجمة من أصل القصرى الذى كان يعتمد عليه أبو على . اعلم أن ما كان علامته (مح) فهو فى نسخة المبرد بخط يده . وما كان علامته (ح) فهو نسخة أبى إسحاق الزجاج وهى نسخة وقعت إلى أبى على مُصلحة بخط الزجاج . وذلك أنه كان للزجاج نسختان : فالأولى عارض بها إسماعيل الوراق . وما كان فيها من زيادة فقد بينه إسماعيل الوراق . وعارض أبو على بالنسخة الثانية . وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته (ح) . وعارض أبو على أيضاً كتابه بنسخة أبى بكر بن السراج التى نسخها من نسخة أبى العباس ، وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته (س) . وقرأ أبو على أيضاً كتابه على أبى بكر وأبو بكر ينظر فى كتابه ، فما كان من زيادة فقد بينه وجعل علامته (عنده) . وما كان علامته (فا) فإنه من كلام أبى على . وإنما جعل هذه علامته لأنه يريد فسرته أنا . قال لنا أبو الحسن على بن عيسى : ما أراد هذا ، ولكنه علامة من فارس ^(١) . واعلم أن إسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابذى بالبصرة ، ثم تم باقى الكتاب إلى آخره من نسخة الزجاج وقرأها عليه . وما كان علامته (نسخة) فإنه من النسخ المجهولة ، منها شيء بفارس عارض أبو على به كتابه وهو معلم . ومنها ما ليس بفارس بل ببغداد ، عارض أبو على به كتابه فعلامته نسخة مهمة . وما كان علامته (هـ) فإنه من نسخة كانت عند بنى طاهر مقروءة على بن عبد الله بن هانىء . »

وفى هامش الصفحة نفسها نجد هذا النص : « ما كان علامته (مح) فهو من نسخة المبرد بخطه ، وما كان علامته (ح) نسخة الزجاج . وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبى بكر السراج . وما كان علامته (ق) فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضى . وما كان علامته (فا) فهو عن أبى على وما كان علامته (سح) فإنه من نسخة فى خزانة كتب أبى بكر الإخشيدى

(١) كذا فى الأصل . وانظر ما سأتى .

بخوارزم مقروءة على الشيخين ألى سعيد السيرافى وعلى بن عيسى موشحة بتوقيعهما . وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة نقلت من خط الزمخشري .

يقول جوتنبرج : ويرى الأستاذ سلفستردى ساسى - وهو على حق فى ذلك - أن هاتين الملاحظتين تشير إحداهما إلى مخطوطة أقدم عهداً نقلت عنها ^(١) . أما الثانية فترجع إلى مخطوطتنا .

واستعمال علامة (ط) هو الدليل الين على هذا الرأى . فهذه العلامة لا وجود لها فى الثب الطويل للرموز التى وردت فى الملاحظة الأولى ، وقد وردت فى آخر الملاحظة الثانية . وبما أن مخطوطتنا تعد غنية بالشروح والاختلافات ففى وسعنا أن نقول : إن أكثر من نصف هذه وتلك ترجع أصلاً إلى علامة (ط) التى تربطها بالزمخشري عن طريق نسخة ابن طلحة .

وليس فى هذه النسخة ما يدل على كاتبها ولا تاريخ كتابتها . ومعظم التعليقات التى يشار فى الحواشى إليها إنما هى إشارة إلى حذف الحواشى التى أدخلت فى صلب الكتاب ؛ لتنقيته منها .

ثم يقول المحقق : « واختلاف الروايات فى مخطوطة باريس قد نقل فى عناية كبيرة وبطريقة شاملة ، وغالباً ما تنقل هذه الروايات كما هى مع الاحتفاظ بما ورد فيها من أخطاء إملائية واضحة كل الوضوح . إن هذه المخطوطة هى المخطوطة (A) ولم أتركها إلا فى المواضع التى تتعذر على » .

٢ - نسخة (B) وهى نسخة المتحف الآسيوى بالأكاديمية الإمبراطورية للعلوم بسانت بطرسبرج برقم ٤٠٣ . وهى خالية من الضبط ما عدا الشعر الوارد فى النصف الثانى من المخطوطة . وفيها كثير من الأسقاط التى تتكرر حينما تكون أواخر الفقر متحدة الكلمات وذلك بانتقال النظر ^(٢) . ويرجع تاريخها إلى

(١) يعنى بذلك أنه تسجيل لما كان فى الأصل الذى نقلت عنه النسخة .

(٢) انظر تفسير هذا فى كتابى تحقيق النصوص ص ٨٤ من الطبعة الثانية .

سنة ١١٣٨ . وتعد هذه المخطوطة نسخة من مخطوطة ابن طلحة . وتمتاز هذه النسخة بأنها لم تقحم عليها إضافات خارجية على حين تعد نسخة (C) التالية الذكر قد أدخل عليها إضافات خارجية .

٣ - نسخة (C) وهى أيضا من مخطوطات سانت بطرسبرج ، ولكنها مودعة فى المكتبة الإمبراطورية العامة تحت رقم ١٦١ . وهى أصح سائر النسخ بعد نسخة الإسكوريال . ومع إقحام إضافات فيها إن الكاتب قد احتاط فكتب « لا » فى أول الشروح أو التعليقات أو التأويلات ، وكتب « إلى » فى نهاية كل من ذلك .

وتعد هذه النسخة من فروع نسخة ابن طلحة . ويبدو أن كاتبها عارضها على نسخة أخرى تشبه مخطوطة (A) . وهى فى مجلد واحد يحتوى على نحو نصف الكتاب . وكتب فى آخرها : « آخر الجزء الأول من سيبويه » .

٤ - نسخة (D) وهى مخطوطة المكتبة الملكية بفينا ، وتحمل رقما مؤقتا هو ٧٦٩ . وتحتوى على الثلث الأخير من الكتاب . وكتب فى صدرها : « الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى بن على الرماني النحوى غفر الله له وجميع المسلمين » . وتبدأ هذه النسخة بباب « الهمزة ^(١) » وهذا الشرح - يعنى شرح الرماني - قد روى فيه روح الكتاب لا حرفيته . وهى نسخة صحيحة فى جملتها .

٥ - النسخ : (E) ، (F) ، (G) . وهذه النسخ لم ينتفع بها الناشر إلا بمقدار ضئيل من المقابلات . وكلها من نسخ المكتبة الخديوية بالقاهرة (وهى الآن دار الكتب المصرية) .

فالنسخة (E) : نسخة عتيقة ناقصة ربما رجع خطها إلى القرن الثالث الهجرى . وتقع فى ١٢٦ ورقة ^(٢) .

(١) تقابل ص ١٦٣ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

(٢) يشير إلى النسخة رقم ١٣٩ نحو بدار الكتب المصرية ، الجزء الأول منها فقط .

والنسخة : (F) نسخة كاملة خطها حديث يرجع إلى القرن الماضي ،
وعدد أوراقها ٤٦٥ ورقة ^(١) .

والنسخة : (G) وعدد أوراقها ١٥٩ (الصواب أنها ٢٠٩ ورقة) في كل
صفحة ٣٥ سطرا وتمت كتابتها سنة ١١٣٩ ^(٢) .

وقد أرسل هذا الوصف إليه الدكتور شبييتا ^(٣) (بك) : (Spitta) .

٦ - شرح الكتاب للسيرا في نسخة دار الكتب المصرية . وهي في ثلاثة
مجلدات يرجع تاريخ المجلد الثاني منها إلى سنة ١١٤٥ ^(٤) . وقد استنسخ منها
نسخة بوساطة الدكتور شبييتا ، كان لها أكثر الأثر في طبعته .

٧ - نسختا الإسكوريال (L) ، (M) ولم يحصل عليهما ديرنبورغ
إلا متأخرا ، ولذلك لم يفد منهما في الجزء الأول من كتابه . وهما في مكتبة ملك
أسبانيا (يعنى في ذلك الوقت) ، ومحفوظتان في قصر سان لورنزو بالإسكوريال .
أما المخطوطة (L) فهي مجلد من القطع الكبير في ٧٢١ ورقة ، كتبت
بخط مغربي جميل ، وبها ضبط كثير صحيح في جملته .

وأما المخطوطة : (M) فهي شرح أبيات سيبيويه لمؤلف مجهول ، كتبت
بخط مغربي أسباني . وتحمل رقم ٣١٠ بالإسكوريال ، وكتبت سنة ٨٨٢ ولم ينص
فيها على اسم الكاتب أيضا .

ثم يختم ديرنبورغ مقدمته بعد أن أشار إلى المجهودات السابقة للأستاذين
سلفستر دي ساسي ^(٥) (S. de Sacy) الذي قدم نماذج من الكتاب ،

(١) يشير إلى النسخة رقم ١٤٠ نحو بدار الكتب المصرية .

(٢) يشير إلى النسخة رقم ١٤١ نحو بدار الكتب المصرية .

(٣) مستشرق ألماني ، وهو تلميذ فلايشر ، وقرين ديرنبورغ . عين في سنة ١٨٧٥ مديرا لدار الكتب
المصرية إثر تخرجه ، خلفا للدوفيك شترن . ولما قامت ثورة عرابي أبعده عن مصر . ولد سنة
١٨٣٥ وتوفي سنة ١٨٨٣ .

(٤) يشير إلى النسخة رقم ١٣٦ نحو ، وهي شرح السيرا في للكتاب .

(٥) أشهر المستشرقين الفرنسيين (١٧٥٨ - ١٨٣٨) . وله ترجمة مسهبة في كتاب المستشرقون

١ : ١٧٩ - ١٨٢ .

وجورجواس (Guirguass) الذى نشر ثبناً بالفصول التى يتكون منها كتاب سيبويه ، فيقول فى تواضع العالم :

« وهنا يتوقف حديثى عن سبقونى إلى هذا العمل وإن كنت قد عدت نفسى فى زميرهم . وإنى لأجرؤ على أن آمل أن هذا الجزء الأول سيلقى ضوءاً كبيراً على أهمية هذا الكتاب الذى حاولت جاهداً أن أرده إلى أصوله الأولى . أما صفحاته الأولى فهى تعكس فى وضوح ترددات وتخطبات لناشر غير خبير يحاول أن يجد طريقه . وحينما اعتقد أنه يسير فى الطريق السوى لم يعد يتردد فى أن يضبط الكلمات فى المواضع التى لا تستقيم قراءتها من غير ضبط حركاتها ، وأن يقطع برأى فى المسائل التى فيها قولان . والضبط قليل جداً فى الصفحات الأولى على حين نرى كثرتها فى الصفحات الأخيرة . وهنا ينبغى لى أن أشير إلى عدم التناسق هذا ، وأستميح زملائي العلماء المذرة والصفح .

وإئنى لألح راجياً منهم أن يوافقونى بملاحظاتهم وتصويباتهم فيما ورد فى هذا الجزء حتى ألحقها بالجزء الثانى . وفى انتظار هذا التفضل لا يسعنى إلا أن أعترف بفضل أولئك الذين عاونونى معاونة صادقة فى هذا العمل الطويل ، وأخص بشكرى الأستاذين نولدكه ^(١) : (Nooldeke) وبريم : (Prym) لقد كانت مراجعتهما ذات قيمة كثيرة ، وكثيراً ما أصلحاً أخطاء لم أتنبه لها ، وأدخلا فى النص ما كان قد سقط منه .

باريس فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٨١ .

وتمضى ثمانى سنوات فيصدر الجزء الثانى من سيبويه بتحقيقه فى ١١ من فبراير سنة ١٨٨٩ ويصدر هذا الجزء بمقدمة هذا نصها ^(٢) :

« لن يشعر ناشر كتاب سيبويه ، المعروف بسيبويه ، أنه قد أدى واجبه

(١) ثيودور نولدكه : من أشهر المستشرقين الألمانين ، ولد فى هامبورج التى أطلقت اسمه على بعض شوارعها . وكان له مشاركة فى نشر تاريخ الطبرى ، كما نشر كثيراً من الدواوين العربية . ولد سنة ١٨٢٦ وتوفى سنة ١٩٣٠ . ومن تلاميذه زاخاو ، وبيروكلمان .

(٢) أثرت إثباتها لتلقى ضوءاً واضحاً على تاريخ أول نشره لهذا الكتاب .

حقاً قبل أولئك الذين احتضنوا عمله وشجّعوه منذ سنوات على المضي قدماً فيه ، إلا بعد أن يكون قد انتهى من نشر المقدمات الخاصة بالكتاب ، وكذلك من الدليل الضخم المتعلق . وقد جُمعت المواد الخاصة بالمقدمات ، وتوفر اثنان من تلاميذى القدامى ، وهما الآن أستاذان : الأستاذان موريس جاسترو ، (Moriss Jastrow) وماير لامبير : (Mayar Lambert) على العمل بجهد وذكاء لإتمام الدليل . وإذا لم يحدث معوق ليس فى الحسبان فإن هذا العمل المكمل لكتاب سيبيويه لن يتأخر طويلاً عن الظهور ^(١) .

وفى هذه الفترة سيكون م . ج . يان : (Gustave Jahn) قد انتهى قطعاً من ترجمته الألمانية للكتاب ، وهى الترجمة التى أنجز حتى الآن ثلثها . وظهور الكتاب فى إحدى اللغات الأوربية سيكون فرصة كبرى لا شك فيها ، يستقيم فيها النص وتتأكد صحته . وآمل حينذاك أن يتلقى المشتغلون بالساميات ، سيبيويه بعد أن تكون قد عادت مهمة قراءة عمله على هذا النحو ، فيكونون من بينهم شراحاً ومعجبين وقراءً له . ولا شك أنها خسارة كثيرة للثقافة الشرقية أن سلفستر دى ساسى لم يعرف مخطوطة باريس إلا متأخراً ، ولم يستطع أن يقدم فى الطبعة الثانية للنحو العربى كل الفوائد التى كان من الممكن أن يستخلصها من هذه المخطوطة . ولو كان فلايشر كذلك قد وقعت هذه المخطوطة تحت يده إذن لاستغلها بمهارته التى لا توصف . لكنه قد قام بعمله قبل الفترة التى ظن أنه لم يعد بعدها مجال للحديث عن اكتشاف للمجهول .

وقد بدا لى أن ثمة فائدة من وراء إخراج هذا الجزء الثانى الآن ، وعدم الانتظار حتى ظهور المعدات التى تساعد على البحث فيه ، وأعنى بها المقدمة النقدية ، ثم الفهارس التى ستسمح لعلماء اللغة بتكوين فكرة شاملة عن الكتاب ، وليس ذلك فقط ، بل ستتمكنهم من استيعاب تفاصيله الجزئية كذلك . وذلك لأن فهرس الفصول الموجود فى هذا الجزء الثانى ^(٢) سيعين

(١) من المؤسف أنه لم يتمكن من إنجاز هذا العمل الضخم وإظهاره ، ومهما يكن فهو دليل على شعوره بضرورة الفهارس الفنية للتمكن من دراسة الكتاب .

(٢) قد يفهم منه أنه لم يضع فهرساً لفصول الجزء الأول . ولكنه قد صنع ذلك من قبل .

الباحثين بصفة مؤقتة على الاهتداء في هذا التّيه . وذلك حتى تتمّ الفهارس الثلاث الأبجدية التي ستجمع فيها تباعاً أسماء الأعلام ، وأوائل الشواهد ، والمصطلحات والنماذج ^(١) . أما الآيات القرآنية المشروحة فسيذكر بيانها وسيشار إلى أرقام السور الخاصة بها .

وقد تفضل صديقي الأستاذ م . ثوريكه ^(٢) (M - Thorbecke) الأستاذ في هال بقراءة إحدى تجارب هذا الجزء الثاني قراءة المتخصص في هذا الميدان وزودني بملاحظات مفيدة طوال المدة التي استغرقها الطبع . وتفضل صديق آخر لي - كما سبق أن تفضل في الجزء الأول - وهو الأستاذ بريم : (Prym) من بون ، وهو الذي أسهم منذ البدء في مشروع إخراج الكتاب مساهمة مستمرة تفضل بمراجعة الأشعار والشواهد ، وأتاح لي فرصة الاستفادة من مجموعة جليّة من الملاحظات أبدائها حول هذا الميدان . ولم يخل على بمساعدته كذلك الأستاذ : م . ج . يان من برلين . وكانت مساعدته مفيدة لي ولاسيما في النصف الأخير من هذا الجزء الثاني وإن كانت مساعدته لي قد تخللها فترات انقطاع .

وهكذا تجدني أتابع منذ العمل الذي تقدمت به إليك أيها القارئ عام ١٨٦٧ وبنفس الطريقة مع بعض الفروق في اتجاهات متنوعة ، مشروع إخراج هذا العمل الذي فكرت فيه قديماً وحققته أخيراً . وإذ لم أكن قد استطعت أن أتقدم به أسرع من ذلك ، وعلى صورة أحسن من الصورة التي ظهر بها اليوم ، فإنني أشعر أني قد بذلت فيه كل ما في وسعي .

باريس في ١١ فبراير سنة ١٨٨٩ .

الطبعة الثانية

طبعة كلكتا سنة ١٨٨٧ أي قبل تمام ظهور الطبعة الأولى بستتين .

(١) يعني الأساليب العربية .

(٢) مستشرق ألماني . ولد سنة ١٨٣٧ وتوفي سنة ١٨٩٠ . ونشر درة الغواص ، والملاحن لابن دريد ، وشارك في نشر تاريخ الطبري .

وعنوانها « هذا الكتاب اسمه الكتاب ، وهو فى النحو مثل أم الكتاب ، بتصحيح المفتقر إلى الله أحد ، كبير الدين أحمد » . وهى فى ١١٠٥ صفحة من القطع المعتاد . ومنها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٩٤٧ . وهذه النسخة مخالفة لنسخة باريس ولم تنتفع بها أى انتفاع كان ، بل لها أصل مستقل لم يعرف ، لأن مصحح الطبعة لم يكتب لها مقدمة ولم يضع لها فهرساً ، وإنما كان عمله منصبا على بعض الضبط وتعليقات لا تتجاوز عدد أصابع اليدين هى إشارات إلى روايات أو تفسيرات يبدو أنها كانت على هامش نسخته . وبها كذلك كثير من أخطاء الضبط والطبع .

الطبعة الثالثة

هى الترجمة الألمانية الكاملة لنص الكتاب الذى حققه ديرنبورغ . وقد قام بهذه الترجمة الدكتور ج . يان ^(١) : (D. Gustave Jahn) . الأستاذ بجامعة كونجسبرج . وعمله فى هذه الترجمة يعد من المجهودات العلمية المذهلة . وكان يقوم بالترجمة فى أثناء نشر ديرنبورغ للطبعة الأولى كما سبق القول ^(٢) . ونسخته فى خمسة مجلدات طبعت من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٠ . وقد حرص على أن يهذى الكتاب قبل ظهوره إلى دار الكتب المصرية ، فقد قيدت أول قطعة منه فى رصيد الدار فى ٢٨ إبريل سنة ١٨٩٤ وظل يوالى الدار بسائر القطع فى صورة كراسات متتالية ، حتى تم الكتاب سنة ١٩٠٠ . وقد عنى فى ترجمته بإثبات أرقام نسخة ديرنبورغ على جوانب الصفحات ، فاشتمل الجزء الأول على الترجمة الألمانية للقسم الأول من الكتاب والثانى على تعليقات بالعربية على ذلك القسم ، مقتبسة من شرح السيرافى ^(٣) ، وشرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح أبيات

(١) جوستاف يان : مستشرق ألماني ، هو تلميذ فلايشر ، ووستفالد ، وإيفالد . ولد سنة ١٨٣٧ وتوفى سنة ١٩١٧ . وهو الذى نشر شرح المفصل لابن يعيش وطبعه فى ليزيغ ١٨٨٢ - ١٨٨٦ م .

(٢) انظر ص ٥٢ س ٩ .

(٣) نسخة القاهرة التى اعتمد عليها ديرنبورغ .

الكتاب لكل من السيرافي والشتيمري ، ومن خزانة الأدب ، وتاج العروس ، ومحيط المحيط وحاشية الصبان على الأشموني ، وغيرها من المراجع . والجزء الثالث والرابع على ترجمة بقية النص على النهج المتقدم ، والخامس تعليقات على بقية الكتاب على النحو السالف . وهذه النسخة مودعة بالقسم الإفرنجي بدار الكتب تحت رقم (Ph. Ar. 272) . وبالمكتبة التيمورية نسخة أخرى برقم (٥٢٩ نحو) . كما أن بجامعة القاهرة نسخة ثالثة تحت رقم (492/75) .

ومما يسجل لهذا الأستاذ الجليل اعترافه بأن النحو العربي عاش في شبه عزلة عن التأثير بنحو الشعوب الأخرى .

الطبعة الرابعة

وهي طبعة بولاق ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ (١٨٩٨ - ١٩٠٠ م) أى بعد طبعة باريس بنحو إحدى عشرة سنة . وقد أشرف على طبعها خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية « محمود مصطفى » بنفقة السيد « فرج الله كبشاني الإيراني » . وقد اتخذت هذه الطبعة نسخة باريس أصلاً لها . وجاء في حواشي ص ٣٢ ، ٣٥ من الجزء الأول منها : « الأصل المطبوع » . ويقول المصحح في الموضع الثاني منهما : « كذا هو بهذا الضبط في الأصل المطبوع ، ولسنا منه على ثقة فقد علمنا عليه تحريف الضبط في عدة مواضع » .

وهكذا نلاحظ أن هذه الطبعة زادت في دقة الضبط على النسخة الأوربية كما استعانت بمخطوطات أخرى لم يعينها مصصح النسخة ، والمعتقد أنها نسخ دار الكتب المصرية كما جاء في حواشي ص ٣٤ ، ٤٤ ، ٧٩ ، ٤٥ من الجزء الأول و ٢١٦ ، ٢٩٩ ^(١) من الجزء الثاني من طبعة بولاق . كما أضيفت إلى هذه الطبعة شروح وتعليقات ثمينة من شرح السيرافي ، في المواضع التي تحتاج إلى توضيح أو تعليق ، وهي بلا ريب غير الحواشي التي أوردها (ج . يان) في نسخته الألمانية كما اتضح لي بالمقارنة .

(١) ورد في الصفحة الأولى ما نصه : « كذا في المطبوع ، وهو تكرير لما سبق ، وليس في نسخ الخط التي بأيدينا » . كما ورد في ص ٢٩٩ عبارة : « جميع نسخ الكتاب التي بيدنا » .

وامتازت هذه الطبعة أيضا بان قد ذيل أسفلها بنص كامل لشرح أبيات الكتاب للأعلم الشنتمري ، المسمى « تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العرب » . ولم يبين كذلك الأصل المخطوط لهذا الكتاب الذى يبدو عجيب العنوان ، والراجح أنه نسخة دار الكتب برقم (٧١ ش أدب) . وهى نسخة مفعمة بالتحريف لم يتيسر للمصحح التغلب عليها ، وربما كان ذلك لأنها كتبت بالخط المغربى .

ومع هذا تمتعت هذه الطبعة بسمعة طيبة لدى العلماء المستشرقين ، ومنهم بروكلمان الذى يقول ^(١) : « وأصح طبعات الكتاب طبعة بولاق » .

والواقع أن الجهد الصادق الذى بذل فى ضبطها وتصحيحها والتعليق عليها جهد مشكور وإن كان بعض الضبط قد تطرق إليه بعض الخطأ الذى نبهت على بعضه فى الحواشى وأغفلت سائره لئلا أثقل على الدارس . كما أن بعض التعليقات الثمينة قد أضرب بها الإيجاز ، وبعض النصوص لم يراقب مراقبة تامة ، كما فى الآية القرآنية الكريمة التى وردت فى ١ : ٣٧ من تلك الطبعة محرفة على هذا الوضع . « والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات » . وقد وجدت تلك الآية قد وردت كذلك على هذا التحريف الصارخ فى جميع مطبوعات الكتاب ومخطوطاته وشروحه ، ومنها شرح السيرافى نسخة التيمورية الحديثة ، وصوابها ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ . وقد صححتها بذلك فى ص ٧٤ من نسختى هذه بتوفيق الله .

وقد وجدت أن بعض النصوص المقتبسة من السيرافى كان يعوزها التحقيق أو البسط ، فعالجتها هذا النقص فى طبعتى هذه .

الطبعة الخامسة

وقد علمت أن نسخة بولاق هذه نشر عنها نسخة مطابقة لها بالطباعة

(١) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢ : ١٣٦ .

التصويرية بالعراق في أثناء طبع الجزء الأول من نسختي هذه ، بعناية الأستاذ قاسم الرجب صاحب مكتبة المثنى ببغداد ، الذي لم يكن قد علم في البدء بأني شرعت في إصدار هذه الطبعة السادسة .

نسختي هذه :

أما نسختي هذه فقد اعتمدت فيها على المخطوطات والأصول التالية :

١ - مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٥ نحو م) وهي من رواية الرباحي عن أبي القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد ، ومن روايته عن ابن النحاس عن الزجاج عن المبرد . والمبرد يروي الكتاب عن المازني عن الأنخفش عن سيويه . وهي في ٣٩٨ ورقة من القطع الكبير تحتوي كل صفحة منها على ٢٩ سطراً بكل سطر نحو ١٣ كلمة . وهي مجهولة الكاتب والتاريخ ، وفي آخرها بخط مخالف : « بلغ هذا الكتاب مقابلة من أوله إلى آخره على نسخة صحيحة على يد الفقير عبد الله العموري » . وهذه النسخة لم يطلع عليها ديرنبورغ . وهي التي عبرت عنها بكلمة « الأصل » إلى نحو ثلثي هذا الجزء الأول .

٢ - مخطوطة دار الكتب برقم (١٤١ نحو) وهي كسابقتها من رواية الرباحي ، وتحمل في صدرها الإسناد السابق . وهي في ٢٠٩ ورقة من القطع الكبير تحتوي الصفحة منها على ٣٥ سطراً بكل سطر نحو ٢٤ كلمة . وهي من وقف الأمير أحمد أغاباش جاويش تفكجيان ، وجعل مقرها في خزانة جامع شيخون وتحت يد إمامه . وفي آخرها : « تم كتاب سيويه بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، ووافق الفراغ من كتابته يوم الثلاثاء المبارك ثامن عشرين شهر جمادى أول (كذا) سنة تسع وثلاثين بعد مائة وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم » : وقد أفاد منها ديرنبورغ بعض المقابلات وأشار إليها بالرمز (G) .

وقد اتضح لي بعد المضي في الكتاب أنها أصح من النسخة السابقة ، ولذلك عدتها (الأصل الأول) مع استمرار الاستئناس بالنسخة السابقة التي رمزت لها بعد ذلك بالرمز (ب) .

٣ - النسخة رقم (١٤٠ نحو) بدار الكتب ، وهى بخط حديث فى مجلد واحد ، وقد وصفها ديرنبورغ وأشار إليها بالرمز (F) وانتفع بها بعدد قليل من المقابلات . وهذه النسخة كسابقتها من رواية الرباحى .

٤ - النسخة رقم (١٣٩ م نحو) وهى فى جزأين ، الأول منهما بخط قديم جدا فى ١٢٦ ورقة . وهى أوراق متناثرة بخطوط مختلفة بعضها أحدث من بعض ، وفيها كثير من القفزات ، وآخرها « باب ما يختار فيه أن تكون المصادر من الأسماء والصفات ^(١) » وكتب على صدرها : « الأول من كتاب سيبويه لأبى أحمد إسحاق بن محمد رواية أبى جعفر الطبرى أحمد بن رستم ^(٢) عن أبى عثمان المازنى » .

والثانى فى ١٢٠ ورقة بخط قديم أيضا مخالف للأول أوله « باب ما إذا لحقته لا لم يغيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحقه ^(٣) » وآخره « هذا باب الأحيان فى الانصراف وعدم الانصراف ^(٤) » .

وقد اقتبس ديرنبورغ من الجزء الأول من هذه النسخة فقط وأشار إليها بالرمز (E) .

والانتفاع بهذه النسخة جد عسير ، ولا تصلح لغير الاستئناس .

٥ - قطعة من الكتاب تحمل رقم (١٢ نحو ش) وهى بخط حديث من أواخر الكتاب من باب « ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة الإضممار ^(٥) » إلى نهاية كتاب سيبويه . وهى قطعة حديثة بخط عبد اللطيف بن إبراهيم سلطان سنة ١٣٠٥ .

(١) يقابل ص ١٦٥ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

(٢) هو أحمد بن محمد بن يزداد بن رستم بن يزيد بن أبو جعفر النحوى الطبرى . سكن بغداد وحدث بها عن نصير بن يوسف وهاشم بن عبد العزيز : صاحبى على بن حمزة الكسائى ، كان يسمع منه فى سنة ٣٠٤ . تاريخ بغداد ٥ : ١٢٥ وإنباه الرواة ١ : ١٢٨ وبغية الوعاة ١٦٩ . وكانت وفاة المازنى بكر بن محمد سنة ٢٤٩ .

(٣) يقابل ص ٣٥٦ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

(٤) يقابل ص ٤٨ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

(٥) يقابل ص ٢٩٣ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

٦ - النسخة رقم (١٣٦ نحو) من شرح السيرافى للكتاب ، وقد وصفها ديرنبورغ واستفاد منها فى بعض المواضع . وقد كتب عليها خطأ أنها لمحمد بن أحمد السيرافى ، والصواب أنها للحسن بن عبد الله السيرافى . وقد طبع عليها خاتم وقف نصه : « وقف يوسف كاه بن سليمان بناه ١٢١٠ » .

٧ - النسخة رقم (١٣٧ نحو) من شرح السيرافى للكتاب ، ذكر فى صدرها أنها بخط موفق الدين عبد اللطيف البغدادى ^(١) فرغ من كتابتها سنة ٥٧٩ . وكتب فى صدرها : « هذه النسخة بخط شيخنا موفق الدين رحمه الله تعالى ، كتبها ببغداد فى ستة مجلدات وأتحنى بها . وكتب محمد بن إسماعيل بن عبد الجبار بن أبى الحجاج نفعه الله بالعلم والعمل الصالح بمحمد وآله » . وهى الآن فى خمسة مجلدات تنتهى بباب « ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة ^(٢) » ، وهذه النسخة أجود من سابقتها وإن كان ينقصها الجزء السادس الأخير الذى تم به . وهذه النسخة لم يشر إليها ديرنبورغ .

٨ - النسخة رقم (٥٢٨ نحو تيمور) وهى فى ٧ مجلدات مستنسخة بأمر العلامة أحمد تيمور من نسختى دار الكتب ، ومقابلة عليهما بخط النساخ محمود حمدى . وقد ميز فيها متن سيبويه بالحمرة ، ووضع العلامة أحمد تيمور فهرساً لأبوابها مقارناً بفهرس أبواب طبعة بولاق من الكتاب وكتبه بخط فى عناية فائقة ، والمجلد السابع منها يحتوى على فهرس فنية للشرح بقلم أحمد تيمور .

(١) موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادى ، كان نحويّاً لغويّاً متكلماً طبيباً خبيراً بالفلسفة . وهو صاحب الرحلة المشهورة المسماة الإفادة والاعتبار فى الأمور الشاهدة والحوادث المعاينة بأرض بمصر . ولد فى بغداد سنة ٥٥٧ وتوفى بها سنة ٦٣٩ . عيون الأنباء ٢ : ٢٠١ وفوات الوفيات ٢ : ٧ وبغية الوعاة ٣١١ .

(٢) يقابل ص ٣٣٥ من الجزء الثانى من طبعة بولاق . لكن جاء فى حواشى ٢ : ٣٢٩ من تلك الطبعة ما نصه : « من هذا الباب إلى آخر الكتاب فقدنا منه نسخة شرح السيرافى » . وهو دليل على أن هذه النسخة هى التى اعتمد عليها فى حواشى طبعة بولاق .

٩ - شرح الكتاب لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى ، وهى نسخة فى خمسة مجلدات فقد منها الجزء الأول وبقيت الأجزاء من ٢ - ٥ وقد علمت أنها النسخة الوحيدة فى العالم ، أصلها فى مكتبة فيض الله بتركيا برقم ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ومنها صورة فى مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة برقم (١٨٣ نحو) مأخوذة من ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (٨٥ - ٨٨ نحو) وقد تفضل الأستاذ الجليل الدكتور إبراهيم مذكور الأمين العام للمجمع فأذن لى باستعارة أجزاء النسخة للمقابلة والاقتباس ، وقد أثبت منها بعض الحواشى على عسر القراءة فيها . والرمانى هو الذى قال فيه الفارسى : « إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شئ » ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شئ (١) . يعنى بذلك إقحامه المنطق فى النحو .

١٠ - قطعة من شرح الصفار ، وهو القاسم بن على بن محمد البطليوسى (- ٦٣٠) وهى من أول الكتاب إلى « باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع من عمله ومعناه (٢) » وهى فى ١٧٣ ورقة بخط أندلسى مضبوط محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٩٠٠ نحو) .

١١ - أما نسخة (ط) التى أشير إليها فى الحواشى فهى طبعة ديرنبورغ التى حظيت بأصح نسخة من كتاب سيبويه ، وقد جعلتها أساساً فى المعارضة ، وأثبت الزيادة التى وجدتها فيها بين معكفين [بدون تنبيه ، كما انتفعت بالقراءات المثبتة فى حواشيتها عن أصولها فى توجيه النص .

هذا إلى شروح شواهد سيبويه مخطوطها ومطبوعها وخزانة الأدب ، والعينى ومجالس ثعلب ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ، وأمالى ابن الشجرى ، والإنصاف لابن الأنبارى ، وما اقتضاه التعليق والتحقيق من الرجوع إلى شتى المراجع التى تحتل مكان بيانها فى نهاية الكتاب إن شاء الله .

(١) بغية الوعاة ٣٤٤ . وانظر تعليق أبى حيان التوحيدي فى تأييد كلام الفارسى .

(٢) يقابل ص ٩٧ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

وقد امتازت طبعتي هذه بما يلي :

١ - الانتفاع بالمخطوطات والشروح التي لم يتح للناشر الأول أن يفيد منها .

٢ - العناية بضبط النسخة وتخليصها من أخطاء الضبط الطباعي القديم مع مراعاة علامات الترقيم التي خلت منها جميع الطباعات السالفة ، والتي تعين الدارس على توضيح المعنى أو تعيينه .

٣ - تخرج الشواهد من القرآن الكريم والأشعار والأرجاز والأمثال ونحوها ، وكان ذلك وسيلة إلى تصحيح آية قرآنية وردت في ص ٧٤ كما كان وسيلة إلى تصحيح كثير من نصوص الشعر والرجز ونسبته إلى قائله ، كما أمكنني الاهتداء إلى نسبة بعض الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل (١) .

٤ - شرح غوامض الكتاب وتبيان أساليبه التي لم يألّفها الدارسون المعاصرون ، مع تسجيل بعض الاعتراضات القديمة والحديثة .

٥ - إثبات جميع شرح أبي الحسن الأخفش الذي امتازت به المخطوطات ٦٥ م و ١٤٠ و ١٤١ . وقد آثرت أن يكون ذلك مفرداً في الحواشي تنقية لأصل الكتاب وخشية أن يختلط به .

٦ - إثبات صفحات طبعة بولاق على جوانب النسخة ، لكثرة النصوص التي اقتبست منها في أبحاث العلماء المعاصرين من شرقيين وغربيين .

٧ - تذليل الكتاب بالفهارس الفنية الحديثة ، ومنها فهرس مسائل العربية الذي وضعته مرتباً على حروف الهجاء ، تيسيراً للباحث الذي يبتغي الإلمام بأطراف المسألة الواحدة . فالمعروف أن سيبويه كان يعالج الباب الواحد في عدة مواضع . ومن ذلك « باب الحال » الذي عالجته في نحو عشرة أبواب . كما قمت

(١) انظر منها ص ٢٧ ، ص ٥٦ و ص ١١٥ و ص ١٢٩ و ص ١٥١ و ص ١٥٨ و ص ١٦٤ و ص ١٧١ و ص ٣٠٨ .

بترجمة تلك المسائل وأبوابها بالاصطلاحات المعروفة ، التي استقرت عليها أوضاع النحو ، إنقاذاً للباحث من صعوبة معالجة تلك العنوانات ذوات اللبس والغموض .

وأما بعد فهذا عمل متواضع أضيفه إلى تلك الجهود المتواضعة السابقة في سبيل خدمة العربية والعروبة ، راجياً أن يتقبله الله خالصاً لوجهه ، وأن يجزيني عنه خيراً .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

مصر الجديدة في ١٥ من رمضان سنة ١٣٨٥
٨ من يناير سنة ١٩٦٦

عبد السلام محمد هارون

مراجع الترجمة

مرتبة حسب وفیات المؤلفین

- المعارف ، لابن قتیبة (۲۷۶ -) ص ۲۳۷
مراتب النحویین ، لأبی الطیب (۳۵۱ -) ص ۶۵
أخبار النحویین البصریین ، للسیرافی (۳۶۸ -) ص ۴۸ - ۵۰
مقدمة تهذیب اللغة ، للأزهري (۳۷۰ -) ۱ : ۱۹
طبقات النحویین واللغویین ، للزبیدی (۳۷۹ -) ص ۶۶ - ۷۴
الفهرست ، لابن النديم (۳۸۵ -) ص ۷۶ - ۷۷
تاریخ بغداد ، للخطیب البغدادی (۴۶۳ -) ۱۲ : ۱۹۵ - ۱۹۹
نزهة الألباء ، لابن الأنباری (۵۷۷ -) ص ۷۱ - ۸۱
معجم الأدباء ، لیاقوت (۶۲۶ -) ۱۶ : ۱۱۴ - ۱۲۷
إنباه الرواة ، للقفطی (۶۴۶ -) ۲ : ۳۴۶ - ۳۶۰
وفیات الأعیان ، لابن خلکان (۶۸۱ -) ۱ : ۳۸۵ - ۳۸۶
تاریخ الإسلام ، للذهبی (۷۴۸ -) وفیات سنة ۱۸۰
الوفای بالوفیات ، للصفدی (۷۶۴ -) ج ۵ مجلد ۳ : ۵۳۰ - ۵۳۷
مرآة الجنان ، للیافعی (۷۶۸ -) ۱ : ۳۴۸
البداية والنهاية ، لابن كثير (۷۷۴ -) ۱۰ : ۱۷۶ - ۱۷۷
طبقات القراء ، لابن الجزری (۸۳۳ -) ۱ : ۶۰۲
طبقات النحاة ، لابن قاضي شهبة (۸۵۱ -) ۲ : ۲۰۶ - ۲۱۱
النجوم الزاهرة ، لابن تغری بردی (۸۷۴ -) ۲ : ۹۹ - ۱۰۰
بغية الوعاة ، للسيوطی (۹۱۱ -) ۳۶۶ - ۳۶۷
شذرات الذهب ، لابن العماد (۱۰۸۹ -) ۱ : ۲۵۲ - ۲۵۵
الفلاكة والمفلوكون ، للدجی (كان حيا سنة ۱۲۱۰) ص ۸۳
روضات الجنات ، للموسوی (ولد سنة ۱۲۲۶) ص ۵۰۲ - ۵۰۳
تاریخ الأدب العربی ، لبروكلمان (۱۹۵۶ م) ۲ : ۱۳۴ - ۱۳۷

الكتاب
كتاب السيرة
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

قال أبو عبد الله محمد بن يحيى (١) : قرأت على ابن ولاد (٢) ، وهو ينظر

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي النحوى ، المعروف بالرباحى ، نسبة إلى قلعة رباح : مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة ، وكان يعرف بالقلطاط أيضاً . وأصله من جيان ، وكان يزعم أنه من ولد يزيد بن المهلب . سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره ، ورحل إلى المشرق فسمع بمكة من ابن الأعرابى ، وبمصر من أبى جعفر أحمد بن محمد النحاس ، وعلان بن الحسن ، وابن ولاد وغيرهم . وكان علمه الغالب عليه العربية . قال السمعاني : « ومحمد بن يحيى الرباحى نحوى مشهور بالأندلس » . وكان فقيهاً إماماً موثقاً به ، أخذ كتاب سيبويه رواية عن ابن النحاس ، ثم قدم قرطبة فلزم التصدر لطلاب الإفادة في داره بها . وقرأ عليه كتاب سيبويه للمرة الأولى بالتدقيق والاستباط ، والاعتراض والجواب ، فاستفاد منه المعلمون طريقته ، واعتمدوا ما سنه من ذلك . وكان يقول الشعر فيجيده ، وبرع في استخراج المعنى ، وبينه وبين الزبيدى صاحب الطبقات مفاوضات طويلة في ذلك . واستأدبه الناصر الأندلسى لابنه المغيرة ، ثم صار إلى خدمة المستنصر بالله لمقابلة الكتب التى جمعها في خزائنه التى لم يجتمع لأحد ما اجتمع له فيها . وتوفى في رمضان سنة ٣٥٣ . ابن الفرضى ٢ : ٧١ وبغية الوعاة ١١٣ والسمعاني ٢٤٧ وطبقات الزبيدى ٢١٥ - ٢٢٠ وإنباه الرواة ٣ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) يعنى أبى القاسم بن أبى الحسين محمد بن ولاد ، الذى ستأتى ترجمته بعد

هذا .

في كتاب أبيه (١) . وسمعه يُقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد ، المعروف بابن النّحاس (٢) .

وأخذه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد .

وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد .

ورواه المبرد عن المازني عن الأخفش (٣) عن سيبويه .

(١) هو أبو الحسين محمد بن ولاد - هكذا اشتهر ، وقيل : هو ابن الوليد - التميمي النحوي . قال ياقوت : أخذ بمصر عن أبي على الدينوري ختن ثعلب ، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب . وله كتاب في النحو سماه « المنق » ، لم يصنع فيه شيئاً ، وكتاب « المقصور والممدود » ، وغير ذلك . مات سنة ٢٩٨ وقد بلغ الخمسين . معجم الأدباء ١٩ : ١٠٥ - ١٠٦ وبغية الوعاة ١١٢ .

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، المعروف بابن النحاس النحوي المصري . رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج ، ثم عاد إلى مصر وسمع بها النساء وغيره . قال الداني في طبقات القراء : روى الحروف عن أبي الحسن بن شنبوذ ، وأبي بكر الداجوني ، وأبي بكر بن يوسف . وله كتب كثيرة منها : إعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، وشرح المعلقات ، وشرح المفضليات ، وشرح أبيات الكتاب . ويذكرون أنه جلس على درج المقياس بالنيل ، وهو في مده وزيادته ، يقطع شيئاً من الشعر ، فسمعه جاهل فقال : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ! فدفعه برجله فغرق في ذى الحجة سنة ٣٣٨ . إرشاد الأريب ٤ : ٢٢٤ - ٢٣٠ وإنباه الرواة ١ : ١٠١ - ١٠٤ وبغية الوعاة ١٥٧ .

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، مولاهم . أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه . وكان قد صحب الخليل قبل سيبويه كما كان معلماً لولد الكسائي ، وكان من أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، قدرياً على مذهب أبي شمر ، وكان أبو الحسن أحذق أصحاب سيبويه ، والطريق إلى كتاب سيبويه هو الأخفش ، فإن كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه ، ولكن لما مات قرئ على الأخفش =

الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابه ، وجعله آخر دعاء أهل الجنة فقال
جلّ ثناؤه : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١) 》 . وصلى الله على
محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين .

قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد :

لم يزل أهل العربية يفضّلون كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ؛
المعروف بسيبويه ، حتّى لقد قال محمد بن يزيد : « لم يُعْمَلْ كتابٌ فى علم من
العلوم مثلُ كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنّفة فى العلوم مُضْطَرَّةٌ إلى
غيرها ، وكتابُ سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره » .

وقال : سمعت أبا بكر بن شقير ^(٢) يقول :

حدثنى أبو جعفر الطبرى ^(٣) قال : سمعتُ الجرميّ ^(٤) يقول : أنا مُدْ

= فشرحه وبينه . وكان الأخفش هذا كما ذكر ابن خلكان يلقب بالأخفش الأصغر ، فلما
ظهر على بن سليمان المعروف بالأخفش أيضا ، وهو تلميذ ثعلب والمبرد ، صار هذا
وسطا وصار على بن سليمان معروفاً بالأصغر . إرشاد الأريب ١١ : ٢٢٤ - ٢٣٠
وبغية الوعاة ٢٥٨ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦ - ٤٣ .

(١) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوى . بغدادى
فى طبقة ابن السراج ، روى كتب الواقدى عن أحمد بن عبيد بن ناصح . ويذكرون أن
الكتاب الذى ينسب إلى الخليل ، واسمه « المحلى » ، من تأليفه . توفى سنة ٣١٧ . معجم
الأدباء ٣ : ١١ وإنباه الرواة ١ : ٣٤ - ٣٥ ونزهة الألباء ٣١٥ وبغية الوعاة ١٣٠
وتاريخ بغداد ٤ : ٨٩ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ، يروى عن المازنى والسجستانى
والجرمى . له ذكر فى مجالس العلماء للزجاجى ٦٣ ، ٦٥ ، ٥١ ، ٢٥٣ وأمالى الزجاجى
١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٨ .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى البصرى ، مولى جرم بن ربان ، كان =

ثلاثون أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه .

قال : فحدثت به محمد يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال : « أنا سمعت الجرمي يقول هذا - وأوماً بيديه إلى أذنيه . وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش » . انتهى .

قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين أن الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ودفع له مائتي دينار .

وحكى أحمد بن جعفر ^(١) أن كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها .

وأصل ما جاء به سيبويه عن الخليل .

قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق ^(٢) يقول : إذا قال سيبويه بعد قول

= يلقب بالكلب وبالنباح ، لصياحه حال مناظرة أبي زيد . أخذ عن الأخفش ويونس ، والأصمعي وأبي عبيدة . وحدث عنه المبرد . ومن تصانيفه كتاب غريب سيبويه . توفي سنة ٢٢٥ . بغية الوعاة ٢٩٨ وإرشاد الأريب ١٢ : ٥ - ٦ وإنباه الرواة ٢ : ٨٠ - ٨٣ .

(١) هو أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ، ختن ثعلب . أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة ، كما أخذ عن المبرد . وكان يخرج من منزل ثعلب وهو جالس على باب داره فيتخطى ثعلب وطلبته ويتوجه إلى المبرد ليقرأ عليه ، فيعاتبه ثعلب فلا يلتفت إليه . ودخل مصر فلما دخل إليها الأخفش الصغير عاد إلى بغداد ، فلما رجع إليها الأخفش عاد إلى مصر . وتوفي بمصر سنة ٢٨٩ . بغية الوعاة ١٣٠ ومعجم الأدباء ٣ : ٢٣٩ - ٢٤٠ وإنباه الرواة ١ : ٣٣ - ٣٤ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . من شيوخ أبي جعفر النحاس . وكان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد وأخذ عنه . وكان =

الخليل : « وقال غيره » فإِنَّمَا يعنى نفسه ، لأنه أَجَلُّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه . وإذا قال : « وسألته » فإِنَّمَا يعنى الخليل .

وقال أبو إسحاق : إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيويه تبينَت أنه أعلمُ الناس باللغة .

قال أبو جعفر : وحَدَّثنى على بن سليمان قال : حدثنى محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية وَمَن له المعرفةُ باللغة ، تتبعوا على سيويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة : منها الهَنْدَلَج ^(١) ، وهى بقلة . والدُّرداقس ، وهو عظمٌ فى القفا ^(٢) . وشَمَنْصِير ، وهو اسمُ أرض ^(٣) .

وقال أبو إسحاق : حدثنى القاضى إسماعيل بن إسحاق ^(٤) قال : حدثنى

= الزجاج من شيوخ أئى على الفارسي . ومن تصانيفه شرح أبيات سيويه . توفى سنة ٣١١ . بغية الوعاة ١٧٩ - ١٨٠ ومعجم الأدباء ١ : ١٣٠ - ١٥١ وإنباه الرواة ١ : ١٥٩ - ١٦٦ .

(١) بضم الهاء وسكون النون بعدها . وفى الأصل : « هتدلج » بالتاء ، تصحيف .

(٢) قال الأصمعى : أحسبه روميا . قال : وهو طرف العظم الناقى فوق القفا . اللسان .

(٣) قال ياقوت : اسم جبل فى بلاد هذيل . ثم قال : هو أحد فوائت كتاب سيويه . وقال الأزهري : يقال شمصرت عليه ، إذا ضيقت عليه .

(٤) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، من أهل البصرة . كان إماما فى العربية والفقه على مذهب مالك ، وولى قضاء جانبى بغداد فى خلافة المتوكل زمانا طويلا . ولد سنة ٢٠٠ وتوفى سنة ٢٨٢ . تاريخ بغداد ٦ : ٢٨٤ - ٢٩٥ ومعجم الأدباء ٦ : ١٢٩ - ١٤٠ وبغية الوعاة ١٩٣ .

نصر بن علي (١) قال : سمعت الأخفش يقول : يُعدُّ من أصحاب الخليل في النحو أربعة : سيويه ، والنضر بن شميل ، وعلي بن نصر (٢) - وهو أبو نصر بن علي - ومؤرِّج السُّدُوسِي .

قال : وسمعت نصراً يحكي عن أبيه قال : قال لي سيويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل .

قال أبو جعفر : وقد رأيت أبا جعفر بن رستم (٣) يروي كتاب سيويه عن المازني (٤) غير أن الذي اعتمد عليه أبو جعفر في كتاب سيويه إبراهيم بن السري (٥) ؛ لمعرفته به وضبطه إياه .

(١) هو أبو عمرو نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبي ، الجهضمي اللغوي البصري . وقد أخطأ القفطي في إنباه الرواة ٣ : ٣٤٥ حيث ظن أنه صاحب الخليل ، فإن صاحب الخليل هو والده علي بن نصر . روى نصر عن سفيان بن عيينة وغندر والطياشي والأصمعي وغيرهم ، وعنه : مسلم في صحيحه وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو القاسم البغوي وغيرهم . وهو من أهل البصرة ، قدم بغداد وحدث بها . وتوفي سنة ٢٥٠ . تاريخ بغداد ١٣ : ٢٨٧ - ٢٨٩ .

(٢) علي بن نصر بن علي الجهضمي ، والد المترجم السابق . قال السيوطي : قال الصفدي : كان من أصحاب الخليل في العربية ورفقاء سيويه . البغية ٣٥٨ . توفي سنة ١٨٧ .

(٣) أبو جعفر محمد بن رستم ، سبق في ص ٥ . وفي الأصل : « أنا جعفر » ، تحريف .

(٤) في الأصل : « علي المازني » .

(٥) إبراهيم بن السري الزجاج ، سبقت ترجمته في ص ٦ .

وذكر أن علي بن سليمان ^(١) حكى أن أبا العباس كان لا يكاد يقرئ أحدًا كتابَ سيبويه حتى يقرأه على أبي إسحاق ، لصحة نسخته ، ولذكر أسماء الشعراء فيها .

قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا - فأما ألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتُ أسماءهم ، وأما خمسون فلم أعرف قائلها .

قال أبو جعفر : وسمعت محمد بن الوليد ^(٢) يقول : نظرت في نسخة كتاب سيبويه التي أمليت بمصر فإذا فيها مائتا حرف خطأ . قال : ورأيت أبا إسحاق ^(٣) قد أنكر الإسناد الذي في أولها إنكاراً شديداً . وقال : لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد كتابَ سيبويه كله على الجرمي ، ولكن قال أبو إسحاق : قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد ، وقال لنا أبو العباس : قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي ، فتوفى أبو عمر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني ، وقال أبو عثمان : قرأته على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، وقال الأخفش : كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه ، فإن تصعب ^(٤) عليّ الشيءُ منه قرأته عليه .

(١) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، تلميذ ثعلب والمبرد - وسمع منه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعافي بن زكريا الجريري . قدم مصر سنة ٢٨٧ وخرج منها سنة ٣٠٦ إلى حلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ وهو ابن ثمانين سنة . ذكر المرزباني أنه لم يكن بالمتسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو . وكان إذا سئل عن مسألة في النحو ضجر وانتهر من يواصل مسأله . بغية الوعاة ٢٣٨ ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ - ٢٥٧ وتاريخ بغداد ١٢ : ٤٣٣ وإنباه الرواة ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢) انظر ما سبق في ترجمة محمد بن ولاد ص ٤ .

(٣) هو إبراهيم بن السري الزجاج المترجم في ص ٦ .

(٤) تصعب : صعب . وفي الأصل : « تعصب » .

وأما أبو القاسم بن ولّاد فإنه حدّثنا عن أبيه أبي الحسين قال : حدّثني أبو العباس المبرد قال : قرأ المازنيّ كتاب سيبويه على الجرمي وساءل الأخفش عنه ، وقرأه الجرمي على الأخفش .

قال : وحدّثني المبرد قال : قرأت بعض هذا الكتاب على الجرمي ، وبعضه على المازنيّ ، ومنه ما قرأته عليهما جميعاً .

قال : وسمعت المبرد يقول : قد أدرك أبو عُمر من أخذ عنه سيبويه ، واختلف لي حلقة يونس .

وحديثنا أبو القاسم بن ولّاد عن أبيه قال : حدّثنا أبو العباس قال : حدّثني الزياديّ أبو إسحاق ^(١) قال : عمّدت إلى أبي عُمر الجرميّ أقرأ عليه كتاب سيبويه ، ووافيت المازنيّ يقرأ عليه في أثناء « هذا باب ما يرتفع بين الجزأين » فكنا نعجب من جذقه وجودة ذهنه . وكان قد بلغ من أوّل الكتاب إلى هذا الموضع . قال أبو الحسين ^(٢) بن ولّاد : يعني أن المازنيّ كان قد بلغ على الأخفش إلى هذا الموضع .

وسمعت أبا القاسم بن ولّاد يقول : كان أبي قد قدّم على أبي العباس المبرّد

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه . كان نحويًا لغويًا راوية ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه . وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وكان يشبه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه . ومن تصانيفه كتاب شرح نكت كتاب سيبويه ، وقد ذكرها أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب . توفي سنة ٢٤٩ . نزهة الألباء ٢٦٩ ومعجم الأدباء ١ : ١٥٨ - ١٦١ وبغية الوعاة ١٨١ .

(٢) في الأصل : « أبو الحسن » ، تحريف .

ليأخذ منه كتاب سيوييه ، فكان المبرد لا يمكن أحداً من أصله ، وكان يضمن به ضيئة شديدة ، فكلّم ابنه علي أن يجعل له في كل كتاب منها جُعللاً قد سمّاه . فأكمل نسخته . ثم إنّ أبا العباس ظهر على ذلك بعد ، فكان قد سعى بأبي الحسين إلى بعض خدّمة ^(١) السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك ، فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراج بغداد يومئذ - وكان أبو الحسين يؤدّب ولده - فأجاره منه . ثم إن صاحب الخراج أَلْظَّ بأبي العباس ^(٢) يطلب إليه أن يقرأ عليه الكتاب حتّى فعل .

قال أبو عبد الله : فقرأته أنا على أبي القاسم وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه ، وقال لي : قرأته على أبي مراراً .

(١) الخدمة ، بالتحريك : جمع قياسى للخادم ، وإن كان لم ينص عليه في المعاجم .

(٢) أَلْظَّ به إلظاظاً : ألح عليه .

هذا بابُ علم ما الكَلِم من العربية (١)

فالكَلِم : اسمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

فالاسمُ : رجلٌ ، وفرسٌ ، [وحائط] .

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وتُنبِث لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم يَنقطع .

فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحَمِدَ (٢) . وأما بناء ما لم يقع فَإِنَّهُ قولك آمِراً : أَذْهَبَ وَاقْتُلْ وَاضْرِبْ ، ومُخْبِراً : [يَقْتُلُ و] يَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ . وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أُخبرت .

فهذه الأمثلة التى أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله .

والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل (٣) .

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثُمَّ ، وَسَوْفَ ، و واو القسم ولام الإضافة ، ونحوها (٤) .

(١) السيراني : أشار رحمه الله إلى ما فى نفسه من العلم الحاضر ، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه : هذا الشتاء مقبل ، وهذه جهنم التى يكذب بها المجرمون .
والثالث : وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ مما يشير إليه : هذا ما شهد عليه الشهود . وقوله « ما الكلم » لم يقل الكلام لأنه للكثير . والكلم : جمع كلمة . ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف ، ولأن الكلم اسم الذات والكلام المصدر . وأدخل « من » لوجهين : أحدهما تبيين الجنس . والثانى أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف وليس هو كل العربية ، ولذلك قال : هذا باب ، ولم يقل : هذا كتاب .

(٢) ط : « ومكث وحمد » . ويقال مكث يمكث ، ومكث يمكث .

(٣) ط : « والقتل والحمد » .

(٤) ط : « ونحو هذا » .

هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

وهى تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجُرُّ والرفع والجزم ، والفتح^٣ والضمّ والكسر^(١) والوقف .

وهذه المجارى الثمانية يَجْمَعُهُنَّ فى اللفظ أربعةُ أُضْرَبُ : فالنصبُ والفتحُ فى اللفظ ضربٌ واحد ، والجُرُّ والكسر فىه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضمّ ، والجزم والوقف .

وإنما ذكرتُ [لك] ثمانية مجارٍ لأفَرِّقَ بين ما يَدْخُلُهُ ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ - وليس شَيْءٌ منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شَيْءٍ أَحْدَثَ ذلك فيه من العوامل ، التى لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرفُ حرف الإعراب .

فالرفع والجُرُّ^(٢) والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة^(٣) ، والتاء ، والياء ، والنون . وذلك [قولك] : أَفْعَلُ أنا ، وَتَفْعَل أنت أو هى ، وَيَفْعَل هو ، وَتَفْعَل نحن .

(١) ط : « والكسر والضم » .

(٢) ط : « فالنصب والجُرُّ والرفع » .

(٣) السيرافى : قوله الهمزة ... الخ ، ألفُ أَفْعَلِ همزة ، لأن الألف لا تكون متحركة فى حال ، وإنما سميت الهمزة ألفاً لأنها تصور بصورتها ، لأن الهمزة لا صورة لها ، وإنما تصور بصورة غيرها . وصارت هذه الحروف ، يعنى تفعل ويفعل وتفعّل وأفعل أولى بالأفعال من غيرها لأن أولى الحروف بذلك حرف المد واللين المأخوذة منها الحركات . فلما كانت الألف لا تكون إلا ساكنة ولم يصح الابتداء بساكن ، جعل =

والنصب في الأسماء : رأيت زيداً ، والجَرَّ : مررت بزيد ، والرفع : هذا زيدٌ . وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يَجْمَعُوا على الاسم ^(١) ذهابه وذهاب الحركة .

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يَفْعَلَ ، والرفع : سَيَفْعَلُ ، والجزم : لم يَفْعَلْ . وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال . وإنما ضارعتُ أسماءَ الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله لَيَفْعَلُ ، فيوافقُ قولك : لفاعل ، حتَّى كأنك قلت : إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق فَعَلَ اللام . وتقول سيفعلُ ذلك وسوف يفعل ذلك ^(٢) فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى كما تُلحِقُ الألف واللام الأسماءَ للمعرفة .

ويُبيِّن لك أنَّها ^(٣) ليست بأسماءٍ أنك لو وضعتها مواضعَ الأسماء لم يجر ذلك . ألا ترى أنك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاماً ؟ إلا أنَّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى . وسترى ذلك أيضاً في موضعه .

= عوضها أقرب الحروف منها ، وهو الهمزة ، لقربها من الألف ، ولكثرة وقوعها زائدة أولاً . ولما كانت الواو لا تقع زائدة أولاً أبدل منها حرف يبدل منها كثيراً ، وهو التاء ، مثل : والله ، وتالله .

وأما الياء فلا يحتاج إليه ، لأن أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج إلى تفسير . وكان الرابع النون لأنها غنة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين في مواضعها ، ويكون إعراباً في يفعلان ونحوه ، وضميراً لجماعة المؤنث : فعُلن ، وبدلاً منها الألف في الوقف في قولك : رأيت زيدا .

(١) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « لم يجمعوا عليه » .

(٢) ط : « ذاك » .

(٣) يعني الأفعال المضارعة .

ولدخول اللام ^(١) قال الله جلّ ثنائه : ﴿ وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ^(٢) ﴾
أى لحاكم .

ولما لحقها ^(٣) من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام
للمعرفة ^(٤) .

وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة ^(٥) المضارعة
عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو سوف وقد ،
وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم
تجىء إلا لمعنى .

فالفتح فى الأسماء قولهم : حيث ^(٦) وأين وكيف . والكسر فيها نحو :
أولاء وحذارٍ وبدادٍ . والضم نحو : حيث وقبل وبعد . والوقف نحو : من وكم وقط
وإذ .

(١) هذا وما بعده من علل المضارعة .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) فى الأصل : « لحقه » ، وأثبت ما فى ط .

(٤) أبو الحسن : « ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة ، وليست الأدلة
بالشئ الذى يدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشئ بعينه ، وإنما يضاف إلى
الشئ بعينه لا إلى ما يدل عليه . وليس يكون جر فى شئ من الكلام إلا بالإضافة » .

وقال أبو الحسن : « لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والمضاف
إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة فى المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل
مقام التنوين ؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من
قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقامه اثنان ، كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع
التنوين » .

(٥) يعنى الأسماء المبنية . وقد ساق بعده الأفعال المبنية والحروف .

(٦) حيث بفتح الثاء : لغة فى حيث .

والفتح في الأفعال التي لم تُجَرِّ مجرى المضارعة ^(١) قولهم : ضَرَبَ ، وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يُسَكَّنُوا آخِرَ فَعَلٍ ^(٢) لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجلٌ ضَرَبْتَنِي ، فتُصِفُ بها النكرة ، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت : هذا رجلٌ ضارب . وتقول : إن فَعَلَ فَعَلْتُ ، فيكون في معنى إن يَفْعَلُ أَفْعَلُ ، فهي فَعَلٌ كما أنَّ المضارع فَعَلٌ وقد وقعت موقعها ^(٣) في إن ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة [في الوصف] ، فلم يسكَّنوها كما لم يسكَّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن ولا ما صيِّر من المتمكَّن في موضع بمنزلة غير المتمكَّن . فالمضارع ^(٤) : مِنْ عَلٍ ، حرَّكوه لأنَّهم قد يقولون من عَلٍ فيُجْرُونَهُ . وأمَّا المتمكَّن الذي جُعِلَ بمنزلة غير المتمكَّن في موضع فقولك : ابْدَأْ بهذا أول ، وياحْكُم .

(١) عن السيرافي : إن قيل : لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟ فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر ، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة . غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معربا ، وهو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع . والضرب الثاني : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، وهو الماضي . والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه ، وهو فعل الأمر . فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب ، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقى على سكونه . وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر ، ولم يعرب كالمضارع ، وبنى على حركة إما أن المتحرك أمكن من الساكن . وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات .

(٢) في الأصل : « الحرف » ، وأثبت ما في ط .

(٣) يعني الأفعال المضارعة .

(٤) أي المضارع للمتمكَّن .

والوقف قولهم : اضرب ^(١) في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبُعِدَتْ من المضارعة بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة ^(٢) . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أَفْعَل .

والفتح في الحروف التي ليست إلا للمعنى وليست بأسماء ولا أفعال ، قولهم : سوف ، وثم .

والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها : بزيد ، ولزيد .

والضم فيها : مُنْذُ ، فيمن جَرَّ بها ، لأنها بمنزلة مِنْ في الأيام .

والوقف فيها قولهم : مِنْ ، وَهَلْ ، وَبَلْ ، وَقَدْ .

ولا ضَمٌّ في الفعل ؛ لأنه لم يَجْءْ ثالث سوى المضارع . وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع .

واعلم أنك إذا ثُنِيَت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ، ويكون في الجرّ ياء مفتوحاً ما قبلها ، ولم يكسّر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية . ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع ذا أن يكون تابِعاً لما الجَرُّ منه أولى ، لأنّ الجرّ للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى ^(٣) . وتكون الزيادة الثانية نوناً

(١) ط : « اضربه » .

(٢) أبو الحسن : « إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل من عل » .

(٣) أبو الحسن : « ولم يتبع الرفع الجر لأنه أول ما يدخل الاسم ، فقد ثبت قبل

الجر » .

كأنها عوضٌ لما مُنِعَ من الحركة والتنوين ، وهى النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين ^(١) .

وإذا جمعت على حدّ التشية لحقتها زائدتان ^(٢) : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، والثانية نون . وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ، حال الأولى فى التشية ، إلا أنها واو مضمومٌ ما قبلها فى الرفع ، وفى الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنّ حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلفٌ فيهما . وذلك قولك : المسلمون ، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين . ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع ^(٣) فى الجرّ والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة الثون لأنها فى التأنيث نظيرة الواو والياء فى التذكير فأجروها مجراها ^(٤) .

(١) أبو الحسن : « ليس فى الاثنين ولا فى الجميع الياء ولا الواو ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لا يكون إعراب فى غير حرف إعراب . ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولا نصب ولا جر » . وقال أبو الحسن : « ولم يجعلوا الياء للرفع لأن الجر من الياء ، ولم يجعلوا الألف للنصب لأنه ليس إلا رجلان ورجلين . وأول أحوال الاسم الرفع ، فجعلت الألف للرفع إذ كان الجر أغلب على الياء . فإن قلت : هلا جعلت الياء للرفع ، والألف للنصب ، وصار الجر تابعا لأحدهما ؟ فإن الجر ألزم للأسماء من الرفع والنصب ، والذى هو ألزم لا يكون تابعا » .

(٢) ط : « زيادتان » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الجميع » .

(٤) أبو الحسن : « ليست التاء نظيرة الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمة نظيرة الواو . ألا ترى أنك لو سمعت مسلمات لم تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء » .

واعلم أنَّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب لأنك لم ترد أن تثنيَ يَفْعَلُ هذا البناء فتضمُّ إليه يفعل ^(١) آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامةً للفاعلين ، ولم تكن منونةً ، ولا يلزمها الحركةُ لأنه يَدْرِكُهَا الجزمُ والسكونُ ، فتكون الأولى حرفَ الإعراب ، والثانية كالتنوين ^(٢) ، فكما كانت حالها ^(٣) في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامةً للرفع كما كان في الواحد إذ مُنِعَ حرفَ الإعراب .

وجعلوا النون مكسورةً كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرفَ الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامةُ الإضمار والتثنية في قول من قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ ، وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتُ ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد . ووافقَ النصبُ الجزمَ في الحذف كما وافقَ النصبُ الجرَّ في الأسماء ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيبٌ كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هُمَا يَفْعَلَانِ ، ولم يَفْعَلَا ، ولن يَفْعَلَا .

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامةً للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أنَّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك ^(٤) ، وهو قولك : هُم يَفْعَلُونَ ولم يَفْعَلُوا ولن يَفْعَلُوا .

(١) ط : « يفعلا » .

(٢) ط : « فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين » .

(٣) ط : « فلما كان حال يفعل » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « كانها في الأسماء كذلك » .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، [وهى] تكون في الأسماء في الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تَفْعَلِينَ ولم تفعلِ ولن تفعلِ .

وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الأعراب ، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْتَ وفَعَلْنَ ، فأسكن هذا ههنا وبنى على هذه العلامة ، كما أسكن فَعَلَ ، لأنه فَعَلَ كما أنه فَعَلَ ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، فليس هذا بأبعد فيها - إذ^(١) كانت هى وفعل شيئاً واحداً - مِنْ يَفْعَلُ ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم^(٢) ، وذلك قولك : هن يَفْعَلْنَ ولن يَفْعَلْنَ ولم يَفْعَلْنَ . وتفتحها لأنها نون جمع ، ولا تُحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال : أكلوني البراغيث . فالنون ههنا [فى يَفْعَلْنَ] بمنزلتها فى فَعَلْنَ . وفعل بلام يَفْعَلُ ما فعل بلام فَعَلَ لما ذكرت لك ، ولأنها قد بُنِىَ مع ذلك على الفتحة فى قولك هل تُفْعَلْنَ . وألزموا لام فَعَلَ السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لَمَّا زادوا ، لأنها فى الواحد ليست فى آخرها حرف إعراب^(٣) لما ذكرت لك .

واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى ، وهى أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « إذا » .

(٢) ط : « بأسماء » .

(٣) أى لأن الحركة فى فعل الواحد ليست علامة إعراب فى آخره .

والسكون ، وإنَّما هي من الأسماء ^(١) . ألا ترى أنَّ الفعل لا بدَّ له من الاسم ، وإلا لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبدُ الله أخونا .

واعلم أنَّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء ^(٢) أُجرى لفظه مُجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون . وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر [وأصفر] ، فهذا بناء أذهب وأعلم ^(٣) فيكون في موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء .

وأما مضارعه في الصفة فإنك لو قلت : أتاني اليوم قويٌّ ، وألا باردًا ومررت بجميل ، كان ضعيفًا ، ولم يكن في حُسن أتاني رجلٌ قويٌّ وألا ماء باردًا ، ومررت برجل جميل . أفلا ترى أنَّ هذا يقبح ههنا كما أنَّ الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم ، لأنَّ الاسم قبل الصفة ، كما أنَّه قبل الفعل . ومع هذا أنك ترى الصفة تُجرى في معنى يفعل ، يعنى هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ^(٤) ، [وتنصب كما ينصب الفعل] . وسترى ذلك إن شاء الله .

فإن كان اسمًا كان أخفَّ عليهم ، وذلك نحو أفكَل وأكَلِب ، ينصرفان في النكرة .

ومضارعةُ أفعل الذي يكون صفةً للاسم أنه يكون وهو اسمٌ صفة

(١) أى الأفعال مشتقة من الأسماء ، فقتل مشتق من القتل وهكذا .

(٢) أى في الصيغة والوزن .

(٣) الكلام بعده إلى « في البناء » موضعه في ط بين « لما يستخفون » ، و « ذلك نحو أبيض » .

(٤) ما بعد « يفعل » ساقط من ط ، كما أنَّ ما بعد « زيدا » إلى كلمة « الفعل » ساقط من الأصل .

كما يكون الفعل صفة ، وأما يشكر فإنه لا يكون صفة وهو اسم ، وإنما يكون صفة وهو فعل .

واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشدُّ تمكُّناً ؛ لأنَّ النكرة أول ، ثم يَدْخُلُ عليها ما تُعرَّفُ به . فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة .
واعلم أن الواحد أشدُّ تمكُّناً من الجميع ^(١) ، لأنَّ الواحد الأوَّل ، ومن ثم لم يَصْرِفُوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مَسَاجِدَ ومَفَاتِيحَ ^(٢) .

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأنَّ المذكر أوَّل ، وهو أشدُّ تمكُّناً ، وإِثْمَا يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أنَّ « الشيء » يقع على كلِّ ما أخبر عنه [من قبل أن يُعْلَمَ أذكر هو أو أنثى] ، والشيء ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون . وسوف يُبَيِّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ ؛ لأنها

(١) ط : « الجمع » في هذا الموضع وتاليه .

(٢) عند السيرافي : « ومصاييح » . وقال : « فإن قيل : قد رأينا هذا البناء في الواحد ، وهو قولهم للضبع حضاجر ، قال الخطيئة :
هلا غضبت لرحل جا رك إذ تنبله حضاجر

قيل في الجواب : حضاجر جميع حضجر ، وهو العظم البطن ، وإنما لقبت الضبع بهذا اللقب وصار علماً لها لعظم بطنها ، وبولغ فيه حتى كأنها ذات بطون عظام .
فإن قيل : إذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد فينبغي ألا تصرف أكلها . قيل : لم يرد سيويوه ما ذهب إليه المعترض ، وإنما أراد على مثال لا يجمع جمعاً ثانياً ، فإن ما كان على مثال يتأتى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد » .

أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأدخل فيها الجرّ كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفة مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكّن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم .

واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يرم ولم يعز ولم يخش . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمى ويعز ويخشى .

هذا باب المسند والمسند إليه

وهما ما لا يعنى ^(١) واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ^(٢) . وهو قولك عبد الله أخوك : وهذا أخوك .

ومثل ذلك : يذهب عبد الله ^(٣) ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء .

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا ، وليت زيدا منطلقا ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع

(١) ط : « يستغنى » .

(٢) يعنى الخبر .

(٣) بدله في ط : « قولك يذهب زيد » .

سوى الابتداء والجائر على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أن تدعه . وذلك أنك إذا قلت : عبدُ الله منطلقٌ ، إن شئت أدخلت رأيثُ عليه فقلت : رأيثُ عبدَ الله منطلقا ، أو قلت : كان عبدُ الله منطلقا ، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء ^(١) كما كان الواحدُ أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة .

هذا باب اللفظ للمعاني

اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله تعالى .

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلسَ وذهبَ . واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو : ذهبَ وانطلقَ . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدتُ عليه من المَوْجِدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة . وأشباه هذا كثيرٌ .

هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ^(٢)

اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ^(٣) وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ،

(١) ط : « فالابتداء أول » فقط .

(٢) قال السيرافي : « يعنى ما يعرض في الكلام فيجىء على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه » .

(٣) السيرافي : « أراد ربما يحذفون . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه . والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا ، أى ربما تفعل » .

ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً . وسترى ذلك إن شاء الله .

فمما حُذف وأصله فى الكلام غير ذلك . لَمْ يَكْ وَلَا أَذِرْ ، وأشباه ذلك .
وأما استغنائهم بالشئ عن الشئ فإنهم يقولون يَدْعُ وَلَا يقولون وَدَعْ (١) ،
استغنوا عنها بَتَرَكَ . وأشباه ذلك كثير .

والعوض قولهم : زَنَادَقَةٌ وَزَنَادِيْقُ ، وَفَرَاذَنَةٌ وَفَرَازِينُ ، حذفوا الياء وعوضوا
الهاء . وقولهم أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ (٢) وإنما هى أَطَاعٌ يُطِيعُ ، زادوا السين عوضاً من
ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ . وقولهم اَللَّهُمَّ ، حذفوا « يا » وألحقوا الميم عوضاً .

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيم كذبٌ ، ومستقيم قبيحٌ ، وما هو
محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أَتَيْتُكَ أَمْسٍ وَسَاتِيكَ غَدًا .
وَأَمَّا المحال فأن تَنْقُضَ أَوَّلَ كلامك بآخره فتقول : أَتَيْتُكَ غَدًا ، وَسَاتِيكَ
أَمْسٍ .

(١) لكن جاء فى الحديث : « ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعات » ، كما سمع قول
أبى الأسود :

سل أميرى ما الذى غيره عن وصالى اليوم حتى ودعه
وقول سويد بن أبى كاهل :

فسعى مسعاته فى قومه ثم لم يدرك ولا عجزا ودع
انظر الشعراء ٧٠٨ والمفضليات ١٩٩ واللسان (ودع) .

(٢) انظر بحث هذا فى اللسان (طوع ١١٢ - ١١٣) .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر ، ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدًا رأيت ، وكى زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس^(١) .

هذا باب ما يحتمل الشعر

اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء . وحذف ما لا يحذف^(٢) ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا ، كما قال العجاج :
* قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *^(٣)

(١) أبو الحسن : « ومنه الخطأ ، وهو ما لا تعمد ، نحو قولك : ضربني زيد ، وأنت تريد : ضربت زيدا . والخطأ ما لا تعمده . وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى ، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى . ألا ترى أنك إذا قلت : أتيتك غدا لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب » .

(٢) أى ومن حذف ما لا يحذف .

(٣) ديوان العجاج ٥٩ واللسان (حمم) . وفيه أوجه : أن يكون حذف الألف والميم وجر باقى الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية . أو أن يكون حذف الألف فقط فصار الحمم ثم أبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف ، كما قالوا تظنيت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لثلا تقلب ألفا فصار « الحمى » . أو أن يكون حذف الميم للترخيم في غير نداء وأبدل من الألف ياء . عن الشنتمرى واللسان .

يريد الحمام . وقال خُفَاف بن نُذْبَة [السُّلَمَى] :
 كَنَوَاج رِيش حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ (١) ٩
 [وكا قال :

* دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ (٢) *]

وقال :

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا (٣)
 وكا قال النَّجَاشِي :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ (٤)

(١) أراد كنواحي ريش ، فحذف الياء . يصف شفتي المرأة ، فشبههما بنواحي ذلك الريش في الرقة واللفظ والحوه . وعصف الإثمد : ما سحق منه . وفي البيت ما يسمونه الالتفات في « مسحت » ، وفيه القلب أيضا أراد : ومسحت اللثتين بعصف الإثمد . ويروى : « وَمَسَحْتُ » بضم التاء ، يريد عند تقيله إياها .

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة ١ : ٢٢٨ أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميمة . ثم قال : ورأيت في حاشية اللباب أن ما قبله :
 * هل تعرف الدار على تبراكا * .

وقد سكن الياء من « هي » للضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى تشبها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، كقولك : عليه ولديه ، وبالواو اللاحقة أيضا في نحو : منه وعنه .

(٣) وكذا ورد بدون نسبة في الخصائص ٢ : ٢٦٩ . ونسب في اللسان (يدي) لمضر بن ربيعي . ولم ينسبه الشنتمري . وأراد « الأيدي » فحذف الياء للشعر . واليعة : الناقة القوية على العمل . والسريح : جلود أو خرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقة .

(٤) من أبيات رواها البغدادي في الخزانة ٤ : ٣٦٧ وابن قتيبة في المعاني الكبير ٢٠٧ وأمالى المرتضى ٤ : ٢١١ وحامسة ابن الشجري ٢٩٧ . =

وكما قال مالك بن خُزَيْم (١) الهمْداني :
فإن يَكُ غَثًّا أو سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا (٢)

وقال الأعشى :

وأخو العَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَعْدُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وِدَادِ (٣)

وربما مدُّوا مثل مَسَاجِدَ وَمَنَابِرَ ، فيقولون (٤) مَسَاجِدَ وَمَنَابِرَ ، شَبَّهوه بما جُمع على غير واحدٍ في الكلام ، كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ (٥)

= وفي البيت حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة . والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب ، فقبل الذئب الشراب ، واعتذر عن عدم قبوله للطعام . ذا فضل ، أي فاضلا عن ريك .

(١) في الأصل : « خديم » ، صوابه في ط . ويقال أيضا « خريم » بالمهملة بعدها زاي ، و « حريم » بالمهملة بعدها راء ، و « خزيم » بخاء معجمة مضمومة بعدها زاي . سمط اللآلي ٧٤٨ .

(٢) من قصيدة في الأصمعيات ٦٢ والاقتضاب ٤٣٥ . أراد : لنفسه ، فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيها بها في الوقف . وصف ضيفا قدم إليه ما عنده من القرى وحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه فيقنع بذلك .

(٣) ديوان الأعشى ٩٨ . وفيه وفي ط : « ويكن أعداء » . وأراد الغواني فحذف الياء . ومعناه من كان مشغوبا بهن ومواصلا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلى ذلك لقلّة وفائهن . أراد متى يشأ صرمهن يصرمنه ، فحذف .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وربما مدوا فقالوا » فقط .

(٥) البيت مفرد في ديوان الفرزدق ٥٧٠ . وهو من شواهد الخزانة ١ : ٢٥٥ . يصف سرعة الناقة في سير الهواجر . والهجرة : وقت اشتداد الحر في الظهر . فيراها لشدة وقعها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كاللنانير إذا انتقدها الصيرفي لينفي رديئها عن جيدها .

وقد يبلغون بالمعتل الأصل^(١) فيقولون : رادِدٌ في رادٍّ ، وضَنِنُوا في ضنُّوا ،
ومررتم بجَوَارِي قبلُ . قال قَعْنَبُ بن أمِّ صاحب :
مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبَتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا^(٢)

ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ، فإذا
كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : سَبَسَبًا وَكَلْكَلًا
[لأنهم قد يثقلونه في الوقف] ، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه
مقنعا^(٣) ، وإنما حذفه في الوقف . قال رؤية :

* ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا^(٤) *

[يُروى] بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم : « الضَّخْمَا » بكسر
الضاد^(٥) .

(١) أراد بالمعتل هنا ما يشمل المعتل والمضعف .

(٢) اللسان (ضنن) والاعتضاب ٢٩٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٣٢٦
وسمط اللآلي ٣٦٢ ، ٥٧٦ . وانظر الحماسة ١٤٥٠ بشرح المرزوقي . أراد ضنُّوا فأظهر
التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود ، وإن كان من يجود عليهم
بخلاء ، فليس يكفه شيء عن سجيته .

(٣) انظر ما سبق في ص ٢٨ .

(٤) ملحقات ديوان رؤية ١٨٣ من أرجوزة في ثلاثين شطرا . وصوابه
« ضخما » بالنصب كما ذكر ابن بري ؛ لأن قبله في ديوانه :

* ثمت جئت حية أصما *

(٥) وعلى هذه الرواية فلا ضرورة فيه ، وكذا على رواية « الإضخما » بكسر
الهمزة ويفتح الخاء ، لأن فعلاً وإفعلاً موجود في كلامهم ، كهزير وإردب .

وقال أيضاً في مثله ^(١) ، وهو الشَّمَاخ :
له زَجَلٌّ كأنه صوتُ حادٍ إذا طلبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ ^(٢)

وقال حَنْظَلَةُ بن فاتك :
وَأَيُّقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لَفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيَرُ ^(٣)

وقال رجلٌ من باهلة :
أو مُعَبَّرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا آعْتَمَرَا ^(٤) ١٢

وقال الأعشى :
وما له من مجدٍ تليدٍ وما له من الريحِ حَظٌّ لا الجنوبِ ولا الصَّبَا ^(٥)

(١) ط : « وقال أيضاً في مثل لنفسه مقنعاً » .

(٢) ديوان الشماخ ٣٦ . يصف حمار وحش هائجاً . يقول : إذا طلب وسيقته ، وهي أنثاه ، صوت بها في تطريب وترجيع ، كالحادي يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت زممار . وشاهده « كأنه » أصلها « كأنهو » بالمد .

(٣) يصف جباناً ، أيقن أنه إن التبت به الخيل قتل فصار ماله لغيره ، فلذلك كع وانهمز . أو يكون وصف شجاعاً فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده ، وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت في الحرب ولم يبال . الفسيل : جمع فسيلة ، وهي صغار النخل . وآبر النخل : مصلحه والقائم عليه . وشاهده « بعده » .

(٤) أنشده في اللسان (عبر) . والظهر المعبر : الكثير الوبر . ينبى عن وليته : يجعلها تنبو عنه ، لسمنه ووفرة وبره . والولية : البرذعة . يصف لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربه ، أى صاحبه ، في سفر لحج أو عمرة ، فهو وادع ممتلئ . وشاهده « ربه » .

(٥) ديوان الأعشى ١٤ برواية : « وما عنده مجد تليد ولا له من الريح فضل » وعلى هذه لا يكون فيه شاهد . وشاهده هنا « وماله » الأولى بحذف واو الإشباع ضرورة . يهجو رجلاً أنه لم يرث مجداً قديماً ، وأنه ليس له حظ في الخير ؛ فإن الجنوب والصبا أكثر الرياح عندهم خيراً ، فالجنوب تلقح السحاب ، والصبا تلقح الأشجار .

وقال :

بيناهُ في دار صِدْقٍ قد أقام بها حينًا يُعلِّنَا وما نُعلِّلهُ (١)

ويَحْتَمِلُونَ (٢) قُبْحَ الكلامِ حتَّى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ (٣) . فمن ذلك قوله (٤) :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام : وَقَلَّ ما يَدُومُ وَصَالَ .

وجعلوا ما لا يَجْرَى في الكلامِ إِلَّا ظَرْفًا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرَّار بن سَلَامَةَ العِجْلِيِّ :

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (٥)

١٣

(١) يرثى رجلا ، يقول : بينا هو في خير وصلاح حال يعللنا بالطعام والشراب والإفضال ذهبت به المنية . والصدق هنا : الخير والصلاح .

(٢) في الأصل : « ويحملون » ، وأثبت ما في ط .

(٣) ط : « نقص » بالصاد المهملة .

(٤) ط : « فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة » . وجعله الشنتمري من شعر المرار الفقعسي ، وكذا نسب في الخزانة ٤ : ٢٨٩ حيث أورد البيت ثانيا أربعة أبيات . وفيه تقديم « وصال » وهو الفاعل ، على فعله وهو « يدوم » لأن « قل » هنا مكفوفة بما فلا تعمل في الفاعل . وجعله بعضهم فاعلا لفعل مقدر قبله ، أي قل وصال . وبعضهم جعل « ما » بعد قل زائدة لا كافة فارتفع بها الفاعل .

(٥) أورده العيني في شواهد ٣ : ١٢٦ - ١٢٩ . كما أورده البغدادى ٢ : ٦٠

في أثناء شرحه . يصف نادى قومهم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا ، وكذلك من كان من غير قومنا ، لا يفعلون ذلك إجلالا لنا وتعظيما . وشاهده وضع « سواء » موضع « غير » وإدخال من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفا .

وقال الأعشى :

* وما قصدت من أهلها لسوائكا ^(١) *

وقال خِطامُ المُجاشِعي :

* وصالياتٍ كَكَمَا يُوثَقِينَ ^(٢) *

فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَوَاءَ معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل .

وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأنَّ هذا موضع جُمِّل ، وسنبيِّن ذلك فيما نَسْتَقْبِلُ إن شاء الله ^(٣) .

(١) صدره في ديوان الأعشى ٦٥ والشتمري والخزانة ٢ : ٥٩ :

* نجائف عن جو اليمامة ناقتي *

نجانف : تنحرف . وشاهده « لسوائكا » كما مر في الشاهد السابق .

(٢) الخزانة ١ : ٣٦٧ و ٢ : ٣٥٣ و ٤ : ٥٧٣ و شرح شواهد الشافية ٥٩ والافتضاب ٤٣٩ و شرح شواهد المغنى ١٧٢ . وصاليات : أثافي القدر ، لأنها صليت النار ، أى وليتها وباشرتها . كَكَمَا يُوثَقِينَ ، أى كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة . وشاهده استعمال الكاف الثانية موضع « مثل » ، فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها . (٣) ط : « يستقبل إن شاء الله » . أبو الحسن : « سمعت من العرب قول العجير السلولى :

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخنو الملاط نجيب
وقال الفرزدق فوضع الكلام في غير موضعه .
وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

وقال قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

وقد تكفل الشتمري (سيبويه ١ : ١٣ - ١٥) بالكلام على هذه الشواهد معزوا إلى إنشاد الأخفش ، وهو دليل قراءته لنسخة الأخفش من الكتاب .

باب الفاعل

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعولٍ ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا يتعدّى (١) فعله إلى مفعولٍ آخر ، وما يعملُ من أسماء الفاعلين والمفعولين عملَ الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولٍ ، وما يعمل من المصادر ذلك العملُ ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجرى مجرى الفعل المتعدّى إلى مفعولٍ مجراها (٢) ، وما أجرى ١٤ مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قُوته ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماء الفاعلين التى ذكرتُ لك ولا الصفات التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يَمْضِ ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّى إلى مفعولٍ مجراها ، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التى ذكرتُ لك ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل .

هذا باب الفاعل

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعول

والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدّه فعله إلى مفعولٍ [آخر] والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .

فأما الفاعل الذى لا يتعدّاه فعله فقولك : ذَهَبَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عمرو .

(١) ط : « ولا تعدى » .

(٢) يعنى مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين .

والمفعول الذى لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ عمرو . فالأسماء المحدّث عنها ، والأمثلة دليله على ما مضى وما لم يمض من المحدّث به عن الأسماء ، وهو الذّهاب والجلوس والضرب ، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهى الأسماء .

هذا باب الفاعل

الذى يتعداه فعله إلى مفعول

وذلك قولك : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا . فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، وشغلت ضربَ به كما شغلت به ذَهَبَ ^(١) ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول ^(٢) تعدى إليه فعلُ الفاعل . فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ؛ لأنك إنّما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدّمًا ، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ . فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّمًا ^(٣) ، وهو عربى جيّد كثير ، كأنهم [إنّما] يقدّمون الذى بيانه أهمُّ لهم وهمّ بيانه أغنى ، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويُعنيانهم .

واعلم أنّ الفعل الذى لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ؛ لأنه إنّما يُذكر ليدلّ على الحدث . ألا ترى أنّ قولك : قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ . وإذا قلت : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ لم يستبين أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو ، [ولا يدلّ على صنفٍ كما أنّ ذَهَبَ قد دلّ على صنفٍ ، وهو

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وشغلت ذهب به كما شغلت به ضرب » .

(٢) ط : « مفعول به » .

(٣) ط : « كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما » .

الذهاب [، وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء ، وقعد قعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة [منه] والمترتين ، وما يكون ضرباً منه . فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصمائم ، ورجع القهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه .

ويتعدى إلى الزمان ، نحو قولك : ذهب^(١) لأنه بُنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث . وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبْتُ أمس ، وسأذهب غداً ، فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً ، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث .

ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه^(٢) اسماً للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاباً ، وذلك قولك : ذهبْتُ المذهبَ البعيد ، وجلستُ مجلساً حسناً ، [وقعدْتُ مقعداً كريماً] ، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت ، وذهبتُ وجهاً من الوجوه . و [قد] قال بعضهم : ذهبْتُ الشامَ ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهب الشام : دخلتُ البيت . ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيئة :

(١) في الأصل : « ذهب اليوم » ، وكلمة « اليوم » مقحمة .

(٢) ط : « ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه » .

لَدُنْ بِهِزُّ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ (١)

وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي الْأَمَكْنَةِ (٢) [كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي الْأَزْمَنَةِ] لِأَنَّهُ وَقْتُ يَقَعُ فِي الْمَكَانِ (٣) ، وَلَا يُخْتَصُّ بِهِ مَكَانٌ وَاحِدٌ ، كَمَا أَنَّ ذَاكَ وَقْتُ فِي الْأَزْمَانِ لَا يُخْتَصُّ بِهِ زَمَنٌ بَعِينُهُ ، فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَفَعَّلَ بِالْأَمَاكِنِ مَا تَفَعَّلَ بِالْأَزْمَنَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَزْمَنَةُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا صَارَ فِيهَا هُوَ أَبْعَدُ نَحْوَ ذَهَبْتُ الشَّامَ (٤) ، وَهُوَ قَوْلُكَ : ذَهَبْتُ فَرَسَخِينَ ، وَسِيرْتُ الْمِيلِينَ ، كَمَا تَقُولُ ذَهَبْتُ شَهْرِينَ وَسَرْتُ الْيَوْمِينَ . وَإِنَّمَا جُعِلَ فِي الزَّمَانِ أَقْوَى لِأَنَّ الْفِعْلَ بُنِيَ لَمَّا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ ، فَفِيهِ بَيَانٌ مَتَى وَقَعَ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْمَصْدَرُ [وَهُوَ الْحَدَثُ] . وَالْأَمَاكِنُ لَمْ يُنَّ لَهَا فِعْلٌ ، وَلَيْسَتْ الْأَمَاكِنُ بِمَصَادِرٍ أُخِذَ مِنْهَا الْأَمْثَلَةُ ، وَالْأَمَاكِنُ إِلَى الْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ أَقْرَبُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَخْصُصُونَهَا بِأَسْمَاءِ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَفِي

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٠ . وروايته فيه « لد » أي تلتذد الكف بهزه . وهو في صفة ربح . وروايته في اللسان (عسل) كما هنا برفع « لدن » مع أن الصفات الواقعة قبله في القصيدة كلها مجرورة . واللدن : الناعم اللين . والعسلان : سير سريع في اضطراب . وضمير « فيه » عائد إلى اللدن ، أو الهز . وشاهده عسل الطريق .

(٢) ط : « الأماكن » . السيرافي : يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدراً مسافته من الأمكنة ، نحو الفرسخ والميل ؛ وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة . وسماه وقتاً لأن العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمناً . ألا ترى أن النبي ﷺ وقت مواقيت الحج لكل بلد . فجعلها أماكن .

(٣) ط : « الأماكن » .

(٤) ط : « وكذلك كان ينبغي أن يكون إذا صار فيما هو أبعد ، نحو ذهب الشام » .

قولهم مَكَّةُ وعمان ونحوهما ، ويكون منها يَخْلُقُ لا تكون لكل مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي ، والبحر . والدَّهْرُ ليس كذلك . والأماكن لها جُثَّةٌ ، وإنما الدهرُ مُضِيُّ الليل والنهار ، فهو إلى الفعل أقرب .

هذا باب الفاعل

الذي يَتَعَدَّاهُ فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول .

وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيدا درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ . ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ^(١) ﴾ ، وسميته زيدا ، وكُنيتُ زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته ، وإن عנית الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً . ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ ^(٢)

١٧

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ ^(٣)

(١) بعده في ط : « لميقاتنا » . وهي الآية ١٥٥ من الأعراف .

(٢) هو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزانة ١ : ٤٨٦ . والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه . والوجه : القصد والمراد . وأراد : من ذنب .

(٣) البيت في شعرين مختلفين أحدهما لأعشى طرود ، والآخر مختلف في قائله ، ف قيل عمرو بن معديكرب ، وقيل العباس بن مرداس ، وقيل زرعة بن السائب ، وقيل خفاف بن ندية . الخزانة ١ : ١٦٤ - ١٦٦ . والنسب : المال الثابت كالضياح ونحوها ، من نسب الشيء . والمال : الإبل ، أو هو عام . وشاهده « أمرتك الخير » .

وإنما فُصِّلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة ، فتقولُ : اخترتُ [فلاناً] من الرجالِ ، وسمَّيته بفلان ، كما تقول : عرَّفْتُ بهذه العلامة وأوضحتهُ بها ، وأستغفرُ اللهَ من ذلك ، فلماً حذفوا حرفَ الجرِ عَمِلَ الفعلُ . ومثل (١) ذلك قول المتلمِّس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ (٢)

يريد : على حَبِّ العراق .

وكما تقول : نُبِّئْتُ زَيْداً يقول ذاك ، أى عن زيد (٣) . وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٤) ، وليس بزيد ؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعلُ بها ذاك ، ولا بمن في الواجب (٥) .

وليست أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً وأمرُك الخَيْرَ أَكْثَرَ في كلامهم جميعاً ، وإنَّما يَتَكَلَّمُ بها بعضهم ، فأما سَمِيتُ وَكُنَّيتُ فإنَّما دخلتها الباءُ على حدِّ ما دخلتُ في عرَّفْتُ ، تقول : عرَّفْتُ زَيْداً ثم تقول : عرَّفْتُه بزيد ، [فهو سوى ذلك المعنى ، فإنَّما تَدْخُلُ في سَمِيتُ وَكُنَّيتُ على حدِّ ما دخلتُ في عرَّفْتُه بزيد] . فهذه

(١) ط : « ومن » .

(٢) ديوان المتلمس الورقة ٥ نسخة الشنقيطى . وكان عمرو بن هند قد أقسم ألا يطعم المتلمس حب العراق لما خافه على نفسه ، وفر المتلمس إلى الشام ومدح ملوكها ، فقال لعمرو : آليت على ذلك ، وقد أمكننى منه بالقرية - يعنى الشام - ما يغنى عما عندك ، وما يأكله السوس من كثرته .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « نبئت زيدا ، يريد عن زيد » .

(٤) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من النساء و ٤٨ من الفتح .

(٥) يعنى أن « عن » و « على » لا تستعملان زائدتين ، وكذلك من الواقعة في الإثبات . وأما من الواقعة في النفي فإنها تكون زائدة عرضة للحذف .

الحروف^(١) كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة^(٢) .

وليس كل الفعل يُفَعَّلُ به هذا ، كما أنه ليس كلُّ فعل يتعدَّى الفاعلَ
ولا يتعدَّى إلى مفعولين^(٣) . ومنه قول الفرزدق :

منا الذي اختيرَ الرجالَ سَمَاحَةً وجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَارِعُ^(٤)

وقال الفرزدق أيضاً :

نبئتُ عبدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمًا^(٥)

هذا باب الفاعل

الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .

وذلك قولك : حَسِبَ عبدُ اللهَ زيدًا بكرًا ، وظنَّ عمروُ خالدًا أباك ،
وخالَ عبدُ اللهَ زيدًا أخاك . ومثل ذلك : رأى عبدُ اللهَ زيدًا صاحبنا ، ووجدَ
عبدُ اللهَ زيدًا ذا الحِفاظ .

(١) يعنى الكلمات ، وهى الأفعال هنا .

(٢) ط : « في الاستعمال بحروف الإضافة » .

(٣) أى ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين .

(٤) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية « وخيرًا إذا هب » ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ برواية

« ومنا الذى » أى بدون الحرم . أراد : اختير من الرجال ، فحذف الجار وعدى الفعل . عنى
أباه غالبًا ، وكان غالب جوادًا . وصفه بالجود عند شدة الزمان وهبوب الزعازع ،
وهى الرياح الشديدة ، واحدها زعزع ، وذلك زمن الشتاء ووقت الجذب .

(٥) لم أجده في ديوان الفرزدق . ويرى سيبويه أن نبئت يتعدى بالحرف فقط مع
أنه يتعدى بنفسه وبالحرف ، كما في اللسان . وأراد بعبد الله القبيلة ، وهم عبد الله
ابن دارم . والجو : اسم موضع . والصميم : الخالص نسبه .

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعليم الذي تُضيف إليه ما استقر له عندك [من هو] . فإثما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين ^(١) .

ومثل ذلك : علمتُ زيداً الظريف ، وزعم عبدُ الله زيدا أخاك .

وإن قلت رأيتُ فأردت رؤية العين ، أو وجدتُ فأردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة ضربتُ ، ولكنتك إنما تريد بوجدت عَلِمْتُ ، وبرأيت ذلك أيضاً . ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيتُ زيداً الصالح .

وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريد إلا عِلِمَ الأول . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ^(٢) ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ^(٣) ﴾ فهي ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيت على وجهين .

وإنما ظننتُ ذاك ^(٤) فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول ظننت ، فتقتصر ، [كما تقول ذهبت] ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب . فذاك ههنا [هو] الظنُّ ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . وكذلك خلعتُ وحسبت .

ويدلُّك على أنه الظنُّ أنك لو قلت : خلعتُ زيدا وأرى زيدا لم يجوز .

(١) ط : « أو تعتمد عليه باليقين » .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) يعني ذاك الظن ، قصد بالإشارة المصدر .

وتقول : ظننتُ به ، جعلته موضعَ ظنِّك كما قلت نزلتُ به ونزلتُ عليه .
ولو كانتِ الباءُ زائدةً بمنزلتها في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ لم يجوز السكتُ
عليها ، فكأنَّك قلتُ : ظننتُ في الدارِ . ومثله شككتُ فيه .

هذا باب الفاعل

الذى يتعدَّاهُ فعلُهُ إلى ثلاثة مفعولين ^(١) ولا يجوز أن تقتصر على مفعول
منهم واحدٍ دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذى قبله في
المعنى .

وذلك قولك : أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك ، ونُبأتُ زيدًا عمرا أبا فلان ، وأعلمُ
اللهُ زيدًا عمراً خيراً منك .

واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن
بعد ذلك متعديً ، تعدَّت إلى جميع ما يتعدَّى إليه الفعل الذى لا يتعدَّى
الفاعل ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيدًا المالَ إعطاءً جميلاً ، وسرقَ عبدُ الله
الثوبَ الليلةَ ، لا تجعله ظرفاً ، ولكن كما تقول : ياسارقُ الليلةَ زيدًا الثوبَ ، لم
تجعلها ظرفاً .

وتقول : أعلمتُ هذا زيدا قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً ، وأدخل اللهُ عمراً
المُدخلَ الكريمَ إدخالاً ؛ لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدَّى .

هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول

وذلك قولك : كسَى عبدُ الله الثوبَ ، وأعطى عبدُ الله المالَ . رفعتُ
عبدَ الله ههنا كما رفعتَه في ضُرب حين قلتُ ضُربَ [عبدُ الله ، وشغلتُ

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مفاعيل » . وانظر ما سيأتى .

به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُربَ . وانتصَب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان
تَعْدَى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل .

وإن شئتَ قَدِّمْتَ وأَخَّرْتَ فقلتَ : كُسِيَ الثوبُ زيدٌ ، وأُعْطِيَ المالُ
عبدُ الله كما قلتَ : ضربَ زيدًا عبدُ الله . فأمره في هذا كأمر الفاعل (١) .

واعلم أنَّ المفعولَ الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعول ، يَتَعْدَى إلى كلِّ شيء
تَعْدَى إليه فعلُ الفاعل الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضربَ زيدٌ
الضربَ الشديد ، وضُربَ عبدُ الله اليومين اللذين تَعْلَمُ ، لا تَجْعَلُهُ ظرفًا ، ولكن
كما تقول : يا مضروبَ الليلة الضربَ الشديد ، وأُقْعِدَ عبدُ الله المُقْعَدَ الكريم .

فجميعُ ما تَعْدَى إليه فعلُ الفاعل الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعولٍ يَتَعْدَى
إليه فعلُ المفعول الذى لا يتعداهُ فعله .

واعلم أنَّ المفعولَ الذى لم يَتَعَدَّ إليه فعلُ فاعل (٢) فى التَعْدَى والاقتصار
بمنزلته إذا تَعْدَى إليه فعلُ الفاعل (٣) ؛ لأنَّ معناه متعديًا إليه (٤) فعلُ الفاعل وغير
متعديٍّ إليه فعله سواءً . ألا ترى أنك تقول ضربتُ زيدًا ، فلا تُجاوِزُ هذا المفعولَ ،
٢٠ وتقولُ ضربَ زيدٌ فلا يَتَعَدَّاهُ فعله ، لأنَّ المعنى واحدٌ .

(١) ط : « فالأمر فى هذا كالأمر فى الفاعل » .

(٢) يعنى الذى لم يسم فاعله ، وهو المعروف بنائب الفاعل .

(٣) يريد المفعول الذى سمي فاعله .

(٤) فى الأصل : « لأنه متعدي إليه » ، وأثبت ما فى ط .

وتقول : كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا فتجاوز إلى مفعولٍ آخر ، وتقول : كَسَى زَيْدٌ ثَوْبًا ، فلا تجاوزُ الثوبِ ، لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة المنصوب ، لأنَّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظُهُ لفظَ الفاعل .

هذا باب المفعول

الذى يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١) .

وذلك قولك : بُيِّتَ زَيْدًا أبا فلانٍ . لما كان الفاعلُ يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ تَعَدَّى المفعولُ إلى اثنين . وتقول : أَرَى عَبْدَ اللَّهِ أبا فلانٍ ، لأنَّك لو أدخلتَ في هذا الفعلَ الفاعلَ وَبَيَّتَهُ له لَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى ثلاثةٍ مفعولين (٢) .

واعلم أنَّ الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما تَعَدَّى إليه الفعلُ الذى لا يَتَعَدَّى المفعول . وذلك قولك : أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثوبَ إعطاءً جميلاً ، وَبُيِّتَ زَيْدًا أبا فلانٍ تنبيهاً حسناً ، وَسُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثوبَ اللَّيْلَةَ ، لا تجعلهُ ظرفاً ولكن على قولك : يا مسروقَ اللَّيْلَةَ الثوبَ ، صَيَّرَ [فعلٌ] المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذى لا يَتَعَدَّى فاعله ولا مفعوله ، ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الذى لا يَتَعَدَّى (٣) .

(١) ط : « على واحد منهما دون الآخر » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثلاثة مفاعيل » .

(٣) لم يكونا بأضعف منه فى تعديه إلى المصدر والظرف والحال ونحوها .

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنْتَصِبُ

وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ ^(١) وليس بمفعولٍ

كالثوبِ في قولك : كسوتُ الثوبَ ، وفي قولك : كسوتُ زيدًا الثوبَ ، لأنَّ الثوبَ ليس بحالٍ وقع فيها الفعلُ ، ولكنه مفعولٌ كالأول . ألا ترى أنَّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولًا إذا قلتَ : كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ : كسَى الثوبُ .

وذلك قولك : ضربتُ عبدَ الله قائمًا ، وذهبَ زيدٌ راكبًا . فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعلُ الفاعلِ نحوُ عبدِ الله وزيدٌ ما جاز في ذهبْتُ ، ولجاز أن تقول : ضربتُ زيدًا أباك ، وضربتُ زيدًا القائمَ ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ [ولا البدلَ] ، فالاسم الأول المفعول في ضربتُ قد جالَ بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة ، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفعل في ذهبَ أن يكون فاعلا ، وكما حالتِ الأسماءُ المجرورةُ بين ما بعدها وبين الجارِّ في قولك : لي مثله رجلاً ، ولي ملؤه عسلاً ، وكذلك ويجهُ فارسًا ؛ وكما منعَتِ النونُ في عشرين أن يكون ما بعدها جرًّا إذا قلتَ : له عشرون درهما . فَعَمَلُ الفعلِ هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله ^(٢) فيما بعده ، ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرةً كما أنَّ هذا لا يكون

(١) قال السيرافي : ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ ، من قبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه .

(٢) ط : « كعمل لي مثله » . وكلمة « لي » مقحمة .

إِلَّا نَكْرَةً ، ولو كان هذا ^(١) بمنزلة الثوب وزيد في كسوت لما جاز ذهب ركباً ، لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمرو . وإنما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فَعَمِلَ كَعَمَلٍ غير الفعل ولم يكن أضعف منه ، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ٢١

واسمُ الفاعل والمفعول ^(٢) ، فيه لشيء واحد

فمن ثم ذكر على جدته ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة . وسنبين لك إن شاء الله .

وذلك قولك : كَانَ وَيَكُون ، وصار ، وما دام ، وليس ^(٣) وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر . تقول : كان عبدُ الله أخاك ، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة ، وأدخلتَ كَانَ لتجعل ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت . وإن شئت قلت : كان أخاك عبدُ الله ، فقدّمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فِعْلٌ مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب ، إِلَّا أَنَّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

(١) ط : « هذا الحال » .

(٢) يقصد بهما الاسم والخبر . انظر مع الهوامع ١ : ١١١ .

(٣) قال الرضى في كان وأخواتها : « لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس » . ثم قال : « والظاهر أنها غير محصورة » . الرضى ٢ : ٢٧٠ .

وتقول : كُنَّا هُمْ ، كما تقول : ضربناهم . وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم تضربهم فمن يضربهم . قال أبو الأسود الدؤلي :
فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه أخوها غَدَتْهُ أمُّه يَلْبَانِها (١)
فهو كائن ومَكُونٌ ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ .

وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه (٢) تقول : قد كان عبدُ الله ، أى قد خُلِقَ عبدُ الله . وقد كان الأمرُ ، أى وَقَعَ الأمرُ . وقد دام فلانٌ ، أى ثَبَتَ . كما تقول رأيتُ زيدًا تريد رؤية العين ، وكما تقول أنا وَجَدْتُه تريد وجدان الضلالة ، وكما يكون أصبحَ وأمسى مرةً بمنزلة كان ، ومرةً بمنزلة قولك استيقظوا وناموا .

فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعًا واحدًا (٣) ، ومن ثم لم تصرّف تصرّف الفعل الآخر .
فمما جاء على وَقَعَ قوله ، وهو مَقَاسُ العائِذِي (٤) :

(١) اللسان (لبن) والخزانة ٢ : ٤٢٦ . وقبله :

دع الخمر تشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مجزيا بمكانها

يعنى بأخيها نبيذ الزبيب ؛ لأن أصلهما الكرم . واللبن ، بالكسر : اللبن للآدميين خاصة . وشاهده تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربنى .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يقتصر عليه فيه » . وأراد سيبويه بهذا ما يسمى كان التامة . وكذلك دام التامة ، وأصبح وأمسى التامتان .

(٣) يعنى أنها جامدة لا تتصرف .

(٤) فى الأصل : « العائدى » تحريف صوابه فى ط . وانظر جمهرة أنساب العرب ١٣ ، ١٧٤ - ١٧٥ حيث ساق نسبه . وجعله السيرافى « مقاس العائدى » بالدال المهملة ، وقال : « ويزعم بعض الناس أنه مقاس العائدى ، وهو خطأ » .

فَدَى لَبْنَى ذُهْلَ بْنَ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (١)

٢٢

[أى إذا وقع] . وقال الآخر ، عمرو بن شُاس :

بَنَى أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا (٢)

إِذَا كَانَتْ الْحُورُ الطَّوَالُ كَأَنَّمَا كَسَاهَا السِّلَاحُ الْأَرْجَوَانُ الْمُضْلَعَا

أَضْمَرَ لَعَلَّ الْمُخَاطَبَ بِمَا يَعْنَى ، وَهُوَ الْيَوْمُ . وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ أَشْنَعَا وَيَرْفَعُ مَا قَبْلَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِذَا وَقَعَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ فَالَّذِي تَشْغُلُ بِهِ كَانَ الْمَعْرِفَةُ ، لِأَنَّهُ حَدُّ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ (٣) ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ ، وَهُمَا فِي كَانَ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا قُلْتَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ . تَبْتَدِئُ بِالْأَعْرَفِ ثُمَّ تَذَكُرُ الْخَبَرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَانَ زَيْدٌ حَلِيمًا ، وَكَانَ حَلِيمًا زَيْدٌ ، لَا عَلَيْكَ أَقْدَمْتَ أَمْ أَخَّرْتَ ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ . فَإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ فَقَدْ ابْتَدَأْتَ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ

(١) اللسان (شهب) ولم ينسب البيت فيه . وأشهب يعنى يوم الحرب ، جعله كالليل تبدو فيه الكواكب ؛ ووصفه بالشبهة ، وهى البياض ، إما لكثرة السلاح الصقيلة فيه ، وإما لما ذكره من النجوم . وذهل بن شيبان من بكر بن وائل ، وكان مقاس نازلا فيهم . وشاهده ورود « كان » بمعنى وقع .

(٢) أى إذا كان اليوم الذى يقع فيه القتال يوما ذا كواكب . وانظر لتفسيره ما قيل فى سابقه . والبيت التالى له ساقط من ط .

(٣) أى إذا قلت كان زيد قائما ، فالوجه رفع يد المعرفة ونصب قائما ، لأن حد الكلام أن تخبر عن من يعرف بما لا يعرف . ولا يحسن أن تقول كان قائم زيدا .

عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت : حليما فقد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلت كان حليما فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ . فإن قلت : كان حليما أو رجلا فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يَقْرَبُوا بابَ لبس .

وقد تقول : كان زيد الطويل منطلقا ، إذا خفت التباسَ الزيدَين ، وتقول : أسفيا كان زيد أم حليما ، وأرجلا كان زيد أم صبيا ، تجعلها لزيد ، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به .

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقا ، كنت تُلبس ، لأنه لا يُستَكْرَأ أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعيف من الكلام . حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب ، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعيف من الكلام ، وذلك قول خدّاش بن زهير :
فإنك لا تُبالي بعد حول أظبي كان أمك أم جمار^(١)

(١) الخزانة ٣ : ٢٣٠ . يصف تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب . والمراد بالأم هنا الأصل . يقول : لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه . وإنما ذكر الحول لذكره الظبي والجمار ، لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول . وشاهده كون اسم « كان » نكرة .

وقال حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ يَبَّتْ رَأْسُهَا يَكُونُ مِرَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري :

أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبُّكَ أُمُّ جُنُونٍ ^(٢)

وقال الفرزدق :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمُّ مُتْسَاكِرٍ ^(٣)

فهذا إنشادٌ بعضهم . وأكثرهم يَنْصِبُ السكرانَ وَيَرْفَعُ الْآخِرَ عَلَى قَطْعٍ ٢٤

وابتداءً :

وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت

(١) ديوان حسان ٣ واللسان (سبأ) والخزانة ٤ : ٤٠ . السبيئة : الخمر . وفي رواية السيرافي والشتنمري : « كأن سلافة » . وبيت رأس : موضع بالشام . وخبر كأن في البيت بعده :

على أنيابها أو طعمَ غَضٍ من التفاح هصره اجتناء

(٢) اللسان (طب) والخزانة ٤ : ٦٨ . والطب هنا العلة والسبب . يقول لحسان بن ثابت وكان يهاجيه : أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جُننت . يتوعدده بالمقارضة .

(٣) ديوان الفرزدق ٤٨١ واللسان (سكر) والخصائص ٢ : ٣٧٥ والخزانة ٤ : ٦٥ . ويعنى بابن المراهة جرير بن الخطفي ، لقب الفرزدق أمه بالمراهة ، وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول . وعنى بتميم ها هنا بني دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهم رهط الفرزدق من تميم . وجرير تميمي أيضاً من كليب بن يربوع بن حنظلة . فلم يعتد الفرزدق برهط جرير في تميم ، احتقاراً لهم .

الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب ، وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك .

وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل ، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل . وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك .

وتقول : ما كان أخاك إلا زيد ، كقولك ما ضرب أخاك إلا زيد . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(١) ﴾ : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(٢) ﴾ . وقال الشاعر :

وقد عليم الأقوم ما كان داءها

بثهلان إلا الخزي ممن يقودها ^(٣)

وإن شئت رفعت الأول كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدا . و [قد] قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع ^(٤) .

ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التأنيث على ما ، حيث كانت

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية . وقراءة « حجتهم » بالنصب هي قراءة الجمهور .

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأعراف .

(٣) يقول : لم يكن داء هذه الكتيبة وسبب انهزامها في جبل ثهلان إلا جبن قائدها . جعل الفعل للخزي ، والمراد صاحبه . ولم أجد للبيت نسبة .

(٤) وهي قراءة جماعة غير الجمهور في الآية الأولى . تفسير أبي حيان ٨ : ٤٩ . وقراءة الحسن في الآية الثانية . تفسير أبي حيان ٤ : ٣٣٤ .

الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أمك ، حيث أوقع مَنْ على مؤنث . وإنما صيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم : « عسى الغوير أبؤساً ^(١) » ، ولا يقال : عسيّت أخانا . وكما جعلوا لَدُنْ مع غُدوة منونة في قولهم : لَدُنْ غُدوة . ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام ، وسترى مثل ذلك إن شاء الله .

ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك ، كثير ، كما يقول من كانت أمك . ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا مَنْ كان أمك ، لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء ، كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين ^(٢) .

٢٥

وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ؛ فرفع ^(٣) .

ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث ، قراءة بعض القراء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَسْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(٤) ﴾ و : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ^(٥) ﴾ . وربما قالوا في بعض الكلام : ذهب بعض أصابعه ، وإنما أتت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال : ذهب عبد أمك لم يحسن .

(١) الغوير : ماء لكلب في ناحية السماوة . والأبؤس : جمع بؤس . يضرب المثل للرجل يقال له : لعل الشر يأتي من قبلك . اللسان (غور ، بأس) . والميداني ١ : ٤٢٤ . وهو من قول الزباء .

(٢) أى في فتحهم العين جرياً على المثل ، ولم يضموها ، مع أن العمر والعمر سيان بمعنى البقاء .

(٣) ط : « فرفع » .

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام .

(٥) الآية ١٠ من سورة يوسف .

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر ، الأعشى :

وَنَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَّتْهُ

كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (١)

لأن صدرَ القناة من مؤنث . ومثله قول جرير :

إِذَا بَعْضُ السُّنَيْنِ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ (٢)

لأنَّ « بعض » ههنا سينون . ومثله قول جرير أيضاً :

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ (٣)

ومثله قول ذى الرمة :

مَشِينَ كَمَا أَهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (٤)

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ واللسان (شرق) . يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني . الشرَق بالماء كالغصص بالطعام . أى يعود عليك مكروه ما أذعت عنى من القول . ومجاز شَرِقَ صدر القناة ناجم عن مواصلة الطعن .

(٢) ديوان جرير ٥٠٧ والخزانة ٢ : ١٦٧ واللسان (عرق) . يعنى هشام بن عبد الملك . والسنة : الجذب . تعرقنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق الآكل العظم فيذهب ما عليه من اللحم . أى كفى اليتيم فقد أبيه .

(٣) ديوان جرير ٣٤٥ والخزانة ٢ : ١٦٦ واللسان (سور) . خبر الزبير : مقتله حين انصرف يوم الجمل وقتل في طريقه غيلة . تواضعت : تضاءلت وخشعت . والخشع تسمية لها بما صارت إليه ، كما فى « إني أراى أعصر خمرًا » . وإلا فقد كانت شامخة .

(٤) ديوان ذى الرمة ٦١٦ واللسان (سفه) . جعل النساء فى اهتزازهن ، حين يمشين ، بمنزلة الرماح تستخفها الرياح فتزعزعها . والنواسم : الضعيفة الهبوب . ويروى : « مَرَضَتِ الرِّيحُ » فلا شاهد فيه .

وقال العجاج :

٢٦

* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي (١) *

وسمنا من العرب من يقول ممن يوثق به (٢) : اجتمعت أهل الإمامة ، لأنه يقول في كلامه : اجتمعت الإمامة ، يعنى أهل الإمامة ، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ للإمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام .

ومثله [في هذا] : يَاطْلُحَةُ أَقْبِلْ ، لأنَّ أكثر ما يدعُو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها . وَيَأْتِيَمَ تَيْمَ عَدِيٍّ أَقْبِلْ . وقال الشاعر جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ (٣)

وسرى هذا مبيناً في مواضعه إن شاء الله .

وترك التاء في جميع هذا [الحد والوجه . وسرى ما] إثبات التاء فيه حسن إن شاء الله [من هذا النحو ، لكثرة في كلامهم . وسيبين في بابه] .
فإن قلت : مَنْ ضَرَبْتُ عَبْدُ أُمِّكَ ، أو هذه عَبْدُ زَيْنَبَ لم يَجُزْ ،

(١) ملحقات ديوانه ٨٠ والخزانة ٢ : ١٦٨ . لكن نسب في الخزانة إلى الأغلب العجلي نقلا عن المعمرين ٨٧ . وكذا في الأغاني ١٨ : ١٦٤ والعيني ٣ : ٣٩٥ .

(٢) ط : « وسمنا من يوثق به من العرب يقول » .

(٣) ديوان جرير ٢٨٥ والخزانة ١ : ٢٥٩ . وفي الديوان : « لا يوقعنكم » وهم تيم ابن عبد مناة . وعدى هذا هو عدى بن عبد مناة ، نسبه إلى أخيه . وعمر هو ابن لجأ ، كان ممن يهاجيه جرير . والسوء : الفعلة القبيحة . أى امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية . والشاهد فيه إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه ، فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأول .

لأنه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تُلْفِظَ بها و [أنت] تريد العبد (١) .

هذا باب تُخِيرُ فيه عن النكرة بنكرة

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان (٢) أحدٌ خيراً منك ،
وما كان أحدٌ مجترئاً عليك .

وإنما حَسَنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردت أن تَنْفِي أن يكونَ في
مثل حاله شيءٌ أو فوقه ، لأنَّ المخاطَبَ قد يَحْتَاجُ إلى أن تُعْلِمَهُ مثلَ هذا .

وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهباً ، فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُهُ كانَ جَهِلَهُ .
ولو قلت : كان رجلٌ من آلِ فلانٍ فارساً حَسَنَ ؛ لأنه قد يَحْتَاجُ إلى أن تُعْلِمَهُ أنَّ
ذلك في آلِ فلانٍ وقد يَجْهَلُهُ . ولو قلتَ كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً (٣) لم يَحْسُنْ ؛
لأنه لا يُسْتَنَكَّرُ أن يكونَ في الدنيا عاقلٌ وأن يكونَ من قومٍ . فعلى هذا النحو
يَحْسُنُ وَيَقْبَحُ .

ولا يجوز لأحدٍ أن تُضْعَهُ في موضعٍ واجبٍ (٤) ، لو قلتَ كان أحدٌ من

(١) في الأصل : « الغلام » ، وأثبت ما في ط . وبعده في الأصل : « وتقول يا تيم
تيم عدى كما تقول ياطلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعى مما فيه الهاء بالترخيم في كلام العرب ،
فلما اضطر إلى إلحاق الهاء فتحها ؛ إذ كانت الهاء مفتوحة ، وكأنه إنما يدعو هذا الاسم
مفتوحاً لأنه مرخم . قال جرير :
يا تيم تيم عدى لا أبالكُم لا يلقينكم في سوءة عمر »
وهو تكرار لما سبق .

(٢) ط : « وليس » .

(٣) ط : « فارساً » ثم « فارس » في الموضع التالي .

(٤) هذا إذا كان بمعنى العموم ، وأما إذا وضعتَه موضعَ واحدٍ في العدد استعمل
في موضع الواجب والمنفى ، نحو أحد وعشرون ، وقل هو الله أحد .

آل فلان لم يجز ، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا . يقول الرجل : أتاني رجل ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين فيقال : ما أتاك رجل ، أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول أتاني رجل لا امرأة فيقال : ما أتاك رجل ، أى امرأة أتتك . ويقول : أتاني اليوم رجل ، أى في قوته ونفاذه ، فتقول : ما أتاك رجل ، أى أتاك الضعفاء . فإذا قال : ما أتاك أحد صار نفيًا [عامًا] لهذا كله ، وإنما مجراه في الكلام هذا . ولو قال : ما كان مثلك أحدًا ، أو ما كان زيد أحدًا كان ناقضًا ؛ لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس . ولو قلت ما كان مثلك اليوم أحد فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله ، إلا أن تقول : ما كان زيد أحدًا ، أى من الأحدين . وما كان مثلك أحدًا على وجه تصغيره ، فتصير كأنتك قلت : ما ضرب زيد أحدًا وما قتل مثلك أحدًا .

والتقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل . وحسنت التكرار [ههنا] في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر . وهما متكافئان كما تكافأت المعرفة ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرفت من تعني بذلك كمعرفتك .

وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت فيها مستقرًا ^(١) ولم تجعله على قولك : فيها زيد قائم ، أجريت الصفة على الاسم . فإن جعلته على قولك : فيها زيد

(١) قال ابن يعيش : « سيويه يسمى الظرف الواقع خبرًا مستقرًا ، لأنه يقدر باستقر . وإن لم يكن خبرًا سماه لغوا » . عن الخزانة . ومستقر ، بفتح القاف ، كما في الصبان على الأشموني ١ : ٢٠٠ وقال : « أى مستقرًا فيه ، لاستقرار الضمير فيه » .

قائم [نصبت] ، تقول : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها ، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذى تلغيه كان أحسن . وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفى به فكلما قدمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً فى شيء قدمته كما تُقدمُ الظنُّ وأحسبُ ، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما ، لأنهما ليسا يعملان شيئاً .

والتقديمُ ههنا والتأخير [فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً ، فى العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك فى باب الفاعل والمفعول . وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير] والإلغاء والاستقرار عربىٌ جيدٌ كثير ، فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كُفُوًا له أحدٌ ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة ^(١) . وقال الشاعر ^(٢) :

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا ما دامَ فيهنَّ فصيلٌ حيًّا ^(٣)

* فقد دجا الليلُ فهيا هيا ^(٤) *

٢٨

(١) وهكذا فى الخزانة ٤ : ٥٩ . وفى ط : « مستقر » .

(٢) هو ابن ميادة ، كما فى الخزانة ٤ : ٦٠ واللسان (جلد) . وأنشده فى (هيا) بدون نسبة .

(٣) قرب يقرب قرابة ، مثل كتب يكتب كتابة ، والاسم القرب ، بالتحريك وهو سير الليل لورد الغد . والجلدى ، بالضم : السريع الشديد . وقيل « جلدى » منادى مرخم جلدية ، وهى اسم ناقته . فيهن : فى الإبل ولم يجز لها ذكر . والفصيل : ولد الناقة . أى لا أعذرك ما دام فيهن فصيل يطيق السير . وشاهده تقديم « فيهن » وهى لغو .

(٤) دجا الليل : أظلم . وهيا هيا : زجر لها وتصويت ، بكسر الهاء وفتحها .

هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى لَيْسَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ

بلغه أهل الحجاز ، ثم يصيرُ إلى أصله

وذلك الحرفُ « ما » . تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً .
وأما بنو تميم فيُجرونها مُجْرَى أَمَّا وَهَلْ ، أى لا يُعملونها في شيء ^(١) . وهو
القياس ، لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كَلَيْسَ ، ولا يكون فيها إضمارٌ .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بَلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها
لَا تَ في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصةً ، لا تكون لَا تَ إِلَّا مع الحين ،
تُضْمِرُ فيها مرفوعاً وتُنْصِبُ الحين لأنه مفعول به ^(٢) . ولم تُمْكِنْ تَمْكُنْهَا ولم
تستعمل ^(٣) إِلَّا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن
غائب ، تقول : لست [ولست] وليسوا ، وعبدُ الله ليس ذاهباً ، فتبني على
الابتداء وتُضْمِرُ فيه ، ولا يكون هذا في لَا تَ ^(٤) لا تقول : عبدُ الله لَا تَ منطلقاً ،
ولا قومك لاأثوا منطلقين .

ونَظِيرُ لَا تَ في أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مضمراً فيه : ليس وَلَا يَكُونُ في الاستثناء ،
إذا قلت أَتُونِي ليس زيداً ، ولا يَكُونُ بِشْراً .

(١) أى لا يعملونها في شيء ، ليست في ط .

(٢) أى لأنه شبيهه بالمفعول به ، إذ كان خبر ليس إنما ينصب تشبيهاً بالمفعول
به . عن السيرافي .

(٣) ط : « وهذا لا يكون فيه ذاك » .

(٤) ط : « ولم يستعملوها » .

وزعموا أنَّ بعضَهم قرأ : ﴿ وَلَاتِ حِينُ مَنَاصٍ ^(١) ﴾ وهى قليلة ، كما قال بعضهم فى قول سعد بن مالك القيسى ^(٢) :

مَنْ قَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ ^(٣)

جعلها بمنزلة ليس ، فهى بمنزلة لات فى هذا الموضع فى الرفع ^(٤) .

ولا يجاوز بها هذا الحين ^(٥) رفعت أو نصبت ^(٦) ، ولا تمكن فى الكلام كتمكن ليس ، وإنما هى مع الحين ، كما أن لذن إنما يُنصبُ بها

(١) قراءة الجمهور « ولات حين » بفتح التاء ونصب النون ، وأبى السمال بضم التاء ورفع النون ، وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون ، وروى عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص بعده ، وبكسر التاء ونصب النون . تفسير أبى حيان ٧ : ٣٨٤ . وهى الآية الثالثة من سورة ص .

(٢) فى إحدى روايتى اللسان (برح) : « سعد بن ناشب » ، وهو خطأ ، وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، كما فى الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوق والحرانة ١ : ٢٢٣ - ٢٢٤ وإحدى روايتى اللسان .

(٣) وكذا فى اللسان . نيرانها ، يعنى نيران الحرب . وأضاف نفسه إلى جده الأعلى اعتزازاً به . وفى الحماسة والخزانة : « من صد » . البراح : كسحاب : أن يزول من مكانه ويبارحه . وجملة لا برّاح خبر بعد خبر ، أو حال كما فى قوله :
« أنا ابن دارة مشهوراً بها نسبى »

(٤) ط : « فى هذا الوجه » فقط .

(٥) ط : « الموضع » .

(٦) أبو الحسن : « لات لا تعمل شيئاً فى القياس ؛ لأنها ليست بفعل . فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء . ولم تعمل لات فى شيء رفعت أو نصبت » .

مع غُدُوَّةً ، وكما أنَّ التَّاء لا تَجُرُّ في القسم ولا في غيره إِلَّا في الله ، إذا قلت تالله
لأَفْعَلَنَّ (١) .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢) في لغة أهل الحجاز .
وبنو تميم يرفعونها إِلَّا من دَرَى (٣) كيف هي في المصحف . فإذا قلت :
ما منطلق عبد الله ، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ ، رفعت . ولا يجوز أن يكون
مقدِّما مثله مؤخرًا ، كما أنَّه لا يجوز أن تقول : إنَّ أخوك عبد الله على حدِّ قولك :
إنَّ عبد الله أخوك ، لأنَّها ليست بفعل ، وإنَّما جُعِلَتْ بمنزلة فكما لم تتصرَّف
إنَّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه (٤) ولم تَقْوِ قُوَّتَه فكذلك ما .

وتقول : ما زيد إِلَّا منطلق ، تَسْتَوِي فيه اللغتان . ومثله قوله عز وجل :
﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ (٥) لم تَقْوِ ما حيثُ نَقَضَتْ معنى ليس كما لم تَقْوِ حين
قَدِّمْتَ الخبر . فمعنى ليس النفي كما أنَّ معنى كان الواجب ، وكل واحدٍ منهما ،
يعنى كان وليس ، إذا جَرَّدته فهذا معناه (٦) . فإن قلت : ما كان ، أدخلت
عليها ما يُنْفَى به . فإن قلت : ليس زيد إِلَّا ذاهبا ، أدخلت ما يوجبُ كما
أدخلت ما يُنْفَى . فلم تَقْوِ ما في بابِ قلبِ المعنى كما لم تَقْوِ في تقديم الخبر .

(١) لكن قال السيوطي في الهمع ٢ : ٣٩ : « وشذت في الرحمن ، ورب
الكعبة ، وربي ، وحياتك . سمع : تالرحمن ، وترب الكعبة ، وترى ، وحياتك » .

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٣) ط : « من عرف » :

(٤) ط : « كل ما يكون في الفعل » .

(٥) الآية ١٥ من سورة يس .

(٦) ط : « فكل واحدة .. جردتها .. معناها » .

وزعموا أَنَّ بعضَهُم قال ، وهو الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ ^(١)

وهذا لا يَكاد يُعَرَفُ ، كما أَنَّ « لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » كذلك . وَرُبَّ شَيْءٍ
هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ ، فِي الْقِلَّةِ ^(٢) .

وتقول : ما عبدُ الله خَارِجًا وَلَا مَعْنً ذَاهِبٌ ، تَرْفَعُهُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَ الْأَسْمَ
الْآخِرَ فِي مَا وَلَكِنْ تَبْتَدِئُهُ ، كما تقول : ما كان عبدُ الله منطلقًا وَلَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، إِذَا
لَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى كَانٍ وَجَعَلْتَهُ غَيْرَ ذَاهِبٍ الْآنَ . وكذلك ليس . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا
لَا الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ فَتَنْصِبُ ^(٣) كما تقول فِي كَانَ : ما كان زَيْدٌ ذَاهِبًا
وَلَا عَمْرُو مَنْطَلِقًا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ليس زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا أَخُوكَ مَنْطَلِقًا ،
وَكَذَلِكَ : ما زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَلَا مَعْنً خَارِجًا .

وليس قَوْلُهُمْ لَا يَكُونُ فِي مَا إِلَّا الرُّفْعُ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّكَ
لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ وَلَا لَيْسَ وَلَا مَا ، فَأَنْتَ تَقُولُ لَيْسَ زَيْدٌ وَلَا أَخُوهُ ذَاهِبَيْنِ
وَمَا عَمْرُو وَلَا خَالِدٌ مَنْطَلِقَيْنِ ، فَتُشْرِكُهُ مَعَ الْأَوَّلِ فِي لَيْسَ وَفِي مَا .

(١) ديوان الفرزدق ٢٢٣ والخزانة ٢ : ١٣٠ . وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن
عبد العزيز . أَيْ أَعَادَ لِقَرِيشٍ مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ حِينَ كَانَ جَدُّهُ مَرُوانَ وَالْيَا عَلَيْهِمُ .
استشهد به على تقديم خير ما منصوبًا ، والفرزدق تيمى يرفعه مؤخرًا فكيف إِذَا تقدم .

(٢) وذلك لِأَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ حَكَمَهُ إِلَّا تَلَحُّقَهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ إِذَا ذَكَرَ
مَوْصُوفَهُ . وَجَدِيدٌ فِي مَعْنَى مَجْدُودٌ أَيْ مَقْطُوعٌ ، أَيْ حِينَ جَدَّهَا الْحَائِكُ أَيْ قَطْعُهَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَكَذَلِكَ لَيْسَ فَإِنْ جَعَلْتَهَا لَا الَّتِي فِي الْعَطْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي
لَيْسَ نَصَبَتْ » . وَأُثْبِتَ مَا فِي ط .

فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان ، إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك . وكان [الابتداء] في كان أوضح ، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن . وليس يمتنع أن يراد به الأول كما أردت في كان .

ومثل ذلك قولك : إن زيدا ظريف وعمرو ، وعمرا ، فالمعنى في الحديث واحده وما يراد من الأعمال مختلف [في كان وليس وما] .

وتقول : ما زيد كريما ولا عاقلا أبوه ، تجعله كانه للأول بمنزلة كريم لأنه ملتبس به ، إذا قلت أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا أبوه نصبت وكان كلاما .

وتقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت ما زيد عاقلا عمرو لم يكن كلاما ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ، كأنك قلت : وما عاقل عمرو . ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالهاء في الأب ونحوها ، ولم يجز نصبه على ما ، لأنك لو ذكرت ما ثم قدمت الخبر لم يكن إلا رفعا . وإن شئت قلت : ما زيد ذاهبا ولا كريم أخوه ، إن ابتدأته ولم تجعله على ما ، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم .

ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبسا (١) لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدما مثله مؤخرا ، وذلك قولك : ما كان زيد ذاهبا ولا قائما عمرو .

(١) ولم يكن ملتبسا ، ليس في ط .

وتقول : ما زيدٌ ذاهباً ولا مُحسِنٌ زيدٌ ، الرفعُ أَجودُ ^(١) وإن كنت تريد الأول ^(٢) ، لأنك لو قلت : ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ لم يكن حدُّ الكلام ، وكان ههنا ضعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً هو ، لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تُضمِّره . ألا ترى أنك لو قلت : ما زيدٌ مُنطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنك قد استغنيت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك أُجرى مُجرى الأجنبيِّ واستؤنفَ على حاله ^(٣) حيثُ كان [هذا] ضعيفاً فيه . وقد يجوز أن تنصبَ . قال الشاعر ، وهو سوادُ بنِ عدى ^(٤) :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفَقيرِ ^(٥)

(١) قال السيرافي ما ملخصه : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو زيد ضربته وزيد ضربتُ أباه وزيد مررت به . ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنيته . أما إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتى رسل الله الله أعلم ﴾ . ومن إعادة الظاهر في جملة واحدة قولك : ما زيد ذاهباً ولا محسناً زيد ، والمختار ولا محسناً هو بالضمير . ولذلك كان رفع محسن أجود حتى تكون جملة أخرى .

(٢) في الأصل : « وإن كان يريد الأول » ، وأثبت ما في ط .

(٣) ط : « حياله » .

(٤) كذا في الأصل وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٩٦ « سواد بن عدى » ، وفي ط والخزانة ١ : ١٨٣ : « سودة بن عدى » . ويروى أيضاً لأبيه عدى بن زيد ، كما في الخزانة ، ولأمية بن أبي الصلت كما في الشنتمري .

(٥) شاهده إعادة الظاهر موضع المضمير ، وفيه قبح ؛ إذ كان تكريره في جملة واحدة ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة .

[فأعاد الإظهار] . وقال الجعدي^(١) :

إذا الوحش ضمَّ الوحش في ظُللاتِها سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرًا^(٢)

والرفعُ الوجهُ . وقال الفرزدق :

لعمرك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا منسىٌّ معنٌ ولا متيسرٌ^(٣)

وإذا قلت : ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجوز ، لأنك لم تُعرفه به ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه ، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له [فيه] سبباً .

وتقول : ما أبو زَيْنَبَ ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زَيْنَبَ مُقيمةٌ أمُّها لم يجوز ، لأنها ليست من سببه وإنما عَمِلْتُ ما فيه لا في زَيْنَبَ . ومن ذلك^(٤) قول الشاعر ، وهو الأغور الشنّي :

(١) البيت لم يرد في قصيدة النابغة الجعدي من جمهرة أشعار العرب ١٤٥ - ١٤٨ لكن أنشده في اللسان (سقط) .

(٢) القول في شاهده كالقول فيما قبله . يصف سيره في الهجرة في الوقت الذي تستكنُّ فيه الوحش من الحر . والظلمات : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به ، فك الإدغام وحركه تحريك غير المضعف كما في ظلمات وغرفات . أو تكون جمع ظُلل ، وهذه جمع ظليل كجديد وجدد ، فهو جمع الجمع . وسواقط الحر : ما يسقط منه . أظهر : صار في وقت الظهيرة .

(٣) ديوان الفرزدق ٣٨٤ والخزانة ١ : ١٨١ وأمالى القالى ٣ : ٧٢ . وذكر القالى أن معناً هذا كان رجلاً كلاًء بالبادية ، يبيع بالكالء أى بالنسيئة ، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضى . وخطأً صاحب الخزانة شراح أبيات الكتاب في قولهم إنه يعنى به معن بن زائدة الشيباني ، فإن هذا متأخر عن زمن الفرزدق . منسىء : يؤخر المدين بدينه . متيسر : يتساهل مع مدينه .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (١)
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنَهِئُهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى . و [قد] جَرَّه قَوْمٌ فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها ، فأجراه [وأثَّه] ، كما قال جرير :

إِذَا بَعْضُ السُّنَيْنِ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَيْ الْيَتِيمِ (٢)

ومثل ذلك قول الشاعر ، النابغة الجعدي :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تُرَدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ تُعْقَرَا (٣)

كأنه قال : ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحا ولا مستنكر عَقْرُها ، والعقر ليس للرد . وقد يجوز أَنْ يَجُرَّ وَيَحْمَلَهُ عَلَى الرَّدِّ (٤) [وَيُوْتُّ] لأنه من الخيل ، كما قال ذو الرُّمَّة :

(١) البيتان في شرح شواهد المغنى ١٤٦ ، ٢٩٥ وذكر أنهما في الحماسة البصرية ، وأن عمر بن الخطاب كان كثيرا ما يخطب ويتمثل بهما . ويروى : « خفض عليك » . قاصر عنك : مقصر عن إتيانك . والبيت شاهد على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبيا ، لأن ليس تعمل في الخبر مقدما ومؤخرا لقوتها . ووجه أنه أجنبى أن حق الكلام ليس منهيها آتيك ولا قاصرا مأموره ، ولكنه قال « مأمورها » فأعاد الضمير من مرفوع الخبر المعطوف على الخبر إلى غير الاسم . وللشتمري كلام طويل في هذا الشاهد وما يليه .

(٢) سبق في ص ٥٢ .

(٣) البيت في جمهرة أشعار العرب ١٤٨ برواية : « وما كان معروفا » . والتعقير : مبالغة من العقر ، وهو النحر . وقيل : كانوا إذا أرادوا نحر البعير عقروه ، أى قطعوا أحد قوائمه ثم نحروه ، يفعل ذلك به كى لا يشرد عند النحر .
(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أن تجر وتحمله على الرد » .

مَشِينٌ كَمَا أَهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (١)

كأنه قال : تسفَّهَتْها الرِّيحُ ، وكأنه قال : ليس بآتِيَتِكَ مَنَهِيُّها وليس بمَعْرِوْفَةٍ رُدُّها ، حين كان من الخيل والخيلُ مؤنَّثَةٌ فَأُنْثِ .

ومثل هذا قوله تعالى جدّه : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٢) ، أَجْرِي الْأَوَّلِ على لفظ الواحد والآخِرَ على المعنى . هذا مثله في أنه تُكَلِّمُ به مذكراً ثم أُنْثِ ، كما جَمَعَ ههنا ، وهو في قوله : ليس بآتِيَتِكَ مَنَهِيُّها ، كأنه قال : ليس بآتِيَتِكَ الْأُمُورُ . وفي ليس بمَعْرِوْفَةٍ رُدُّها ، كأنه قال : ليس بمَعْرِوْفَةٍ خَيْلُنَا صِبْحًا .

وإن شئتَ نَصَبْتَ فَقُلْتَ : ولا مستنكراً أن تُعَقِّرَا ولا قاصراً عنك مأمورها ، على قولك : ليس زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، [أو] ولا منطلقا عمرو (٣) .

وتقول : ما كُلُّ سَوَادٍ تَمْرَةٍ ولا بيضاء شحمةً ، وإن شئتَ نَصَبْتَ

(١) سبق الكلام عليه في ص ٥٢ .

(٢) الآية ١١٢ من سورة البقرة .

(٣) أبو الحسن : « هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب الأول ، لأن ليس قدمت فيها الخبر أو أخرته فهو سواء . وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه - يعني في الجر - لأنه يجوز عنده العطف وإن لم يكن الثاني من سبب الأول » . وبعده في الأصل : « فزعم أبو الحسن أنهما غلط منه ، وأن العطف على عاملين جائز مثل قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس : وفي خلقكم وما يث من دابة آيات . فجَرَّ الآيات وهي في موضع نصب . ومثله : لعلى هدى أو في صلال ميين » .

[شحمة] . وبيضاء في موضع جرّ ، كأنك أظهرت كلّ (١) فقلت : ولا كلّ
بيضاء . قال الشاعر أبو ذؤاد :

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٢)

فاستغيت عن تشية كل لذكرك إياه في أول الكلام (٣) ولقلة التباسه على
المُخاطَب . وجاز كما جاز في قولك : ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن
شئت قلت : ولا مثلُ أخيه . فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه .
وتفريقه أن تقول : ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك . ومثل ذلك
ما مثلُ أخيك ولا أهلك يقولان ذاك (٤) . فلما جاز في هذا جاز في ذلك .

هذا باب ما يُجْرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله

وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك .

(١) ط : « لفظت بكل » . وقال السيرافي : احتج بعض الناس أن هذا عطف على
عاملين ، وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء والعامل فيها كل ، وشحمة نصب عطفاً
على تمرة خبر ما ، فقال سيبويه : ليس ذلك عطفاً على عاملين ، وتأوله على أن بيضاء مجرور
بكل أخرى مقدرة بعد لا ، وليست بمعطوفة على سوداء . ومثل ذلك تأول سيبويه في قول أبي
ذؤاد التالي .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ بدون نسبة . وفي كامل المبرد ١٦٣ : « وأنشد
سيبويه لعدي بن زيد العبادي » . وفي حواشيه : « الصحيح أنه لأبي ذؤاد الإيادي » .
وكذا نسب إلى عدي في الكامل ٤٨٩ .

(٣) ط : « فاستغيت عن تشيته بذكره إياك في أول الكلام » . والمراد بالتشية
ذكره ثانياً .

(٤) ما بعده من الكلام ليس في ط .

والوجه فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى (١) . وأن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون (٢) حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء ، مع قُربه منه .

٣٤

وقد حَمَلَهُمْ قُربُ الجِوارِ على أنْ جَرُّوا : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، ونحوه ، فكيف ما يَصِحُّ معناه .

وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأَسَدِيِّ (٣) :

مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَّرَ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٤)

لأنَّ الباء دخلتْ على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخَلَّ بالمعنى ولم يُخْتَجَّ إليها وكان نصباً . ألا ترى أنَّهم يقولون : حسبك هذا ، وبحسبك هذا ، فلم تغيَّر الباء

(١) ط : « عليه المعنى » .

(٢) في الأصل : « بكون » وأثبت ما في ط .

(٣) في الأصل : « عقيلة » ، صوابه في ط والخزانة ١ : ٣٤٣ .

(٤) أسجح : ارفق وسهل . يشكو إلى معاوية بن أبي سفيان جور عماله . وقد رُد على سيبويه رواية البيت بالنصب هذه ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله :

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ

قال الشنتمري : « وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » . وانظر التصحيف للعسكري ٢٠٧ . وبعده في ط :

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

مَعْنَى (١) . وجرى هذا مَجْرَاهُ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ الْبَاءُ ، لِأَنَّ بِحَسَبِكَ فِي مَوْضِعِ
ابْتِدَاءٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ لَبِيدٍ :
فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعِدٍّ فَلْتَزَعِكَ الْعَوَازِلُ (٢)
وَالْجَرُّ الْوَجْهَ .

ولو قلت : ما زيدٌ على قومنا ولا عندنا كان النصبُ ليس غيرُ ، لأنَّه
لا يجوز حَمْلُهُ على على . ألا ترى أنك لو قلت : ولا على عندنا لم يكن ، لأنَّ
عندنا لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَكُمْ .
وتقول : أَخَذْتُنَا بِالْجَوْدِ وَفَوْقَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ وَفَوْقِهِ .

ومثل « وَدُونَ مَعِدٍّ » قول الشاعر ، وهو كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ :
أَلَا حَتَّى نَذْمَانِي عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا (٣)

(١) ط : « أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ حَسْبِكَ هَذَا وَبِحَسَبِكَ هَذَا فَلَا يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى » .
(٢) فِي الْأَصْلِ : « فَلَيْسَ عِنْدَكَ الْعَوَازِلُ » ، صَوَابُهُ فِي ط وَدِيَّانٍ لَبِيدٍ ٢٥٥ وَالْخَزَانَةُ
١ : ٣٣٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٥٥ ، ٢٩٣ . وَقَبْلَهُ :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدَقْكَ نَفْسُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

يقول : انتسب إلى عدنان أو معد ، فإن لم تجد من بينك وبينهما من الآباء باقيا
فاعلم أن مصيرك مصيرهم ، فوجب أن تنزع عما أنت عليه . تنزعك : تكفك . وأراد
بالعوازل ما يزعه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره . وأصل العذل اللوم . وفي البيت
حمل « دون » الآخرة على موضع الأولى ، إذ « من » قبل الأولى زائدة .

(٣) النَّدْمَانُ : الْجَلِيسُ عَلَى الشَّرَابِ ، يُقَالُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ . وَشَاهِدُهُ عَطْفُ
« غَدًا » عَلَى مَحَلِّ « الْيَوْمِ » لِأَنَّهُ مُسَبَّوقٌ بِمِنْ الزَّائِدَةِ .

وقال العجاج :

كَشَحَا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارًا ^(١)

وتقول : ما يزيد كعمرو ولا شبيهها به ، وما عمرو كخالد ولا مفلحاً ،
النصب في هذا جيد ، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحاً . هذا وجه
الكلام ^(٢) . فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يُشبهه جررت ، وذلك قولك :
ما أنت كزيد ولا شبيه به ، فإئما أردت ولا كشيء به .

وإذا قلت ما أنت بزيد ولا قريباً منه فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن
قبل أن تجيء بها ^(٣) ، وأنت إذا ذكرت الكاف تُمَثَّلُ . وتكون قريباً ههنا إن
شئت ظرفاً . فإن لم تجعل قريباً ظرفاً جاز فيه الجرُّ على الباء والنصب على
الموضع ^(٤) .

هذا باب الإضمار في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنَّ

إذا قلت : إنه من يأتينا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة .

(١) ديوان العجاج ٢١ . يصف ثوراً وحشياً أو حماراً خرج من بلد إلى بلد يأساً
من مرعى كان فيه ، أو خوفاً من صائد أحس به . والكشع : الجنب أو الخصر . ويقال
لكل من أضمر شيئاً ونواه : طوى عليه كشحاً ، وإنما نوى التُّقَلَة مختاراً لذلك . وشاهده
كالذي قبله في زيادة من ؛ لأن معناه يأساً اليائس .

(٢) ط : « معنى الكلام » .

(٣) يعنى أنها زائدة .

(٤) أبو الحسن : « والفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنت كزيد ولا شبيهها
به ، أنك إذا جررت الشبيه فقد أثبت شبيهها . وإذا نصبت فلم تثبت ها هنا شبيهها بزيد » .

فمن ذلك قول [بعض] العرب : ليس خَلَقَ اللهُ مثله . فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تُذكرَ الفعل ولم تُعملَ في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنَّه .

وسوف نبين حال هذا في الإضمار وكيف هو ، إن شاء الله . قال الشاعر ، وهو حميد الأرقط :

فأصْبَحُوا والنَّوى عالي مُعْرِسِيهِمْ

وليس كل النَّوى تُلقَى المساكينُ (١)

فلو كان كل على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل ، ولكنه انتصب على تُلقى . ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت (٢) فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول ، وهذا لا يحسن (٣) . لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجوز ، وكان قبيحا .

(١) أمالي ابن الشجرى ٢٠٣ ، ٢٠٤ والأزمة والأمكنة للمرزوقى ٢ : ٣١٧ . يصف أضيافاً جياعاً نزلوا به . المعرس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول : أكلوا كثيراً من التمر ، وألقوا كثيراً من النوى ، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه . وقوله كما في ط :

باتوا وجلتنا السُّهرىز بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

(٢) ط : « تقدمت » . قال السيرافى : يعنى لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذى يلي ليس لفظ كل ، وهو منصوب بتلقى . وكان وليس وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن ، لا يجوز كانت زيدا الحمى تأخذ أو كانت زيدا تأخذ الحمى . وذلك أن كان وبابها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شئ يعمل فيه أو في موضعه .

(٣) بعده في الأصل : « ولا يجوز » .

ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء ، العَجِيرُ ، سمعناه ممّن يوثقُ
بعربيّته :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ : شامِتٌ

وآخرُ مُثْنٍ بالَّذي كنتُ أصنَعُ (١)

[أضمرَ فيها (٢)] . وقال بعضهم : كانَ أنتَ خيرٌ منه [كأنّه قال : إنّه
أنتَ خيرٌ منه] . ومثله : ﴿ كاذَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ (٣) ﴾ ، [وجاز هذا
التفسيرُ لأنَّ معناه كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تزيغُ ، كما قلت : ما كان الطيّبُ
إلاّ المسكُ على إعمالٍ ما كان الأمرُ الطيّبُ إلاّ المسكُ ، فجاز هذا إذ كان معناه
ما الطيّبُ إلاّ المسكُ .

وقال هشامٌ أخو ذى الرُّمّةِ :

هى الشِّفاءُ لِذائِي لو ظَفِرْتُ بها وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْدُولُ (٤)

ولا يجوز ذا فى ما فى لغة أهل الحجاز ؛ لأنّه لا يكون فيه إضمارٌ .

ولا يجوز أن تقول : ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا ، وما زيدًا أنا قاتلاً ، لأنّه
لا يَسْتَقِيمُ ، كما لم يَسْتَقِمِ فى كان وليس ، أن تقدّم ما يَعمَلُ فيه الآخرُ . فإن
رفعت الخبرَ حَسُنَ حملُهُ على اللغة التّميمية ، كما قلت : أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ ،

(١) أُمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٣٩ .

(٢) أى فى كان .

(٣) هذه قراءة جمهور القراء . وقرأ حمزة وحفص : « يزيغ » بالياء . تفسير أبى
حيان ٥ : ١٠٩ فى الآية ١١٧ من التوبة .

(٤) شرح شواهد المغنى ٢٤٠ . وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة كعب بن
زهير « بانّت سعاد » .

كأنك لم تذكر أمّا وكأنك لم تذكر ما ، وكأنك قلت : زيدا أنا ضارب .

وقال مُزاحمٌ العُقَيْلِيُّ :

وقالوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثْنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِثْنِي أَنَا عَارِفٌ (١)

وقال بعضهم :

* وما كُلُّ مَنْ وَافَى مِثْنِي أَنَا عَارِفٌ *

لَزِمَ اللُّغَةَ الْحِجَازِيَّةَ فَرَفَعَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا عَارِفٌ ، فَأَضْمَرَ^٣ الهاءَ فِي عَارِفٍ . وَكَانَ الْوَجْهُ عَارِفُهُ حَيْثُ لَمْ يُعْمَلْ عَارِفٌ فِي كُلٍّ ، وَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَدْعُونَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي الشَّعْرِ كَثِيرًا ، وَذَلِكَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَا يَكَادُ يَكُونُ فِي شَعْرٍ . وَسَتَرَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

هذا باب ما يَعمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجْرَى الفعل

ولم يَتِمَكَّنْ تَمَكُّنَهُ

وذلك قولك : ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ . وَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ .

(١) شرح شواهد المغنى ٣٢٨ . ذكر أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدوها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرفها ، أى تطلبها وسل عنها في منازل الحج من منى . فقال : لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل . وشاهده نصب كلاً بعارف مع جعل ما تميمية . وفي رواية رفع « كل » تكون ما حجازية والجملة بعدها خبر لما ، وليس فيها إضمار لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في ما كما أمكن في ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى بيلقى .

ولا يجوز أن تُقدِّم عبد الله وتؤخَّر ما ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحسِّنُ ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا .

وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ ، هذا ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرَّفَ ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجرى عليه ، فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما . وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعْطَى ، كما قالوا أَجْدَلُ فجعلوه اسماً وإن كان من الجدَل وأجرى مُجرى أَفْكَلِ .

ونظير جعلهم ما وحدها اسماً قول العرب : إئني ممّا أن أصنع ، أى من الأمر أن أصنع ، فجُعِلَ ما وحدها اسماً .

ومثل ذلك غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعْماً ، أى نِعَمَ الغسل .

وتقول : ما كان أحسنَ زيداً ، فتذكر كان لتدلّ أنه فيما مضى (١) .

هذا باب الفاعلين والمفعولين

الذين كل واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به

وما كان نحو ذلك (٢)

وهو قولك : ضربتُ وضربَنى زيدٌ ، وضربَنى وضربتُ زيداً ، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه . فالعامل فى اللفظ أحدُ الفاعلين ، وأمّا فى المعنى

(١) بعده فى الأصل : « قال الأنخفش : وإن شئت جعلت أحسن صلة لما وأضمرت الخبر . فهذا أقيس وأكثر . وقالوا : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها . وزعم أبو عمرو أن ما بعد الدارة ليس عن سيويوه وأنه خطأ . يعنى قوله وإن شئت جعلته . وقال : هذا كلام الأنخفش . وقوله : ما أصبح أبردها ليس من كلام سيويوه » .

(٢) هو ما سُمى فيما بعد بباب التنازع .

فقد يُعلم أن الأول قد وقع ^(١) إلا أنه لا يُعمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ .
 وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقضُ معنى ، وأن
 المخاطب قد عَرَفَ أن الأول قد وقع بزَيْدٍ ، كما كان خَشِنْتُ ^(٢) بصدريه وصدري
 زَيْدٍ ، وجه الكلام ، حيث كان الجرُّ فى الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من
 الفعل ولا تنقض معنى . سَوَّوْا بينهما فى الجرِّ كما يَسْتَوِيَان فى النصب .
 ومما يقوَّى تركُّ نحوِ هذا لعلم المخاطب ، قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَالْحَافِظِينَ
 فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ^(٣) ﴾ فلم يُعمَلِ الآخر فيما
 عمل فيه الأول استغناءً عنه ^(٤) ومثل ذلك : « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مِنْ يَفْجُرُكَ » .
 وجاء فى الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا ، وذلك قول قيس بن
 الخطيم :

(١) يعنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٢) كذا فى ط والسيرافى . وفى الأصل : « حسنت » . وفى اللسان : « خشنت
 صدره تخشينا : أو غرت ، قال عنتره :

لعمري لقد أعذرت لو تعذريننى وخشنت صدراً جيبه لك ناصح »

(٣) فى الأصل و ط والسيرافى أيضاً : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات
 والحافظين فروجهم والحافظات » وهو تحريف للآية ٣٥ من سورة الأحزاب رددته إلى
 نصابه بحمد الله . انظر ما كتبت فى تحقيق النصوص ٣٩ . ومن عجب أن تمر القرون
 ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء .

(٤) حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم . وبالتقدير
 والحافظاتها والذاكراته . تفسير أبى حيان ٧ : ٢٣٢ .

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (١)

٣٨

وقال ضابئ البرجمي :

فَمَنْ يَلُكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبٌ (٢)

وقال ابن الأحمر :

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٣)

(١) ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٣ . والصواب نسبه إلى عمرو بن امرئ القيس كما في الخزانة ٢ : ١٩٣ وجمهرة أشعار العرب ١٣٧ في قصيدة له . ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ٦٥ . وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ ، ٣١٠ . والمراد نحن بما عندنا راضون . فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وما يليه مقويا لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو عمدة أشد من حذف الفضلة .

(٢) الخزانة ٤ : ٨١ ، ٣٢٣ والكامل ١٨١ وشواهد المغني ٢٩٣ وشرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦ والإنصاف ٦٥ واللسان (قير) . قاله في السجن حينما حبسه عثمان لهجائه قوما من بني جرول بن نهشل . وقيار : اسم فرسه . والرحل : المنزل . أراد : فَإِنِّي بِهَا لَغَرِيبٌ . وَإِنْ قَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبٌ .

(٣) البيت يروى أيضاً للأزرق بن طرفة الفراسي ، كما في اللسان (جول) إذ يروى أيضاً : « ومن جول الطوى » . والصواب « ومن أجل الطوى » كما ذكر ابن بري ، قال : لأن الشاعر كان بينه وبين خصمه حكومة في بئر ، فقال خصمه : إنه لص ابن لص ، فقال هذا الشعر . وبعده :

دعاني لصاً في لصوص وما دعا بها والدي فيما مضى رجلاً

وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦ . والطوى : البحر المطوية بالحجارة . رماني ، أى قذفني بأمر أكرهه .

فَوَضَعَ [في] موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد عَلِمَ أَنَّ المخاطَبَ
سَيَسْتَدَلُّ [به على أن الآخرين في هذه الصفة] . والأول أجود^(١) لأنه لم يَضَعْ
واحدًا في موضع جمع ، ولا جمعًا في موضع واحد .

ومثله قول الفرزدق :

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى

وَأَبَى فكَانَ وَكَنتُ غَيْرَ غُدُورٍ^(٢)

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر^(٣) لعلم المخاطب أن الأول
قد دخل في ذلك . ولو لم تَحْمِلِ الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني
قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك . وإذا قلت ضربني ، لم يكن
سبيلًا للأول ، لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمَر جميعًا ، ولو أعملت
الأول لقلت مررت ومررتي بزيد . وإنما قُبِحَ هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا
لم يَنْقُضْ معنى . قال [الشاعر ، وهو] الفرزدق :

(١) أي حذف المفعول من نحو ضربت وضربني زيد ، ونخلع ونترك من
يفجرك . أما حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني في الأمثلة الأخرى فقد ترتب عليه
وضع الواحد في موضع الجمع ، ووضع الجمع في موضع الواحد كما رأيت .

(٢) وكذا نسب إلى الفرزدق في الإنصاف ٦٦ ، ولم أجده في ديوانه . أي
ضمنت له جنايته . وغير سيبويه يقدر هذه الشواهد كلها إلا الأول منها على التقديم
والتاخير ، أي على الحذف من الثاني لا الأول . وتقدير سيبويه أولى لاطراده في جميع هذه
الشواهد .

(٣) ط : « استغناء بالآخر ولعلم ... » .

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ (١)

وقال طفيل الغنوي :

وَكَمَّتْنا مُدْمَماةً كَأَنَّ مُتَوْنَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ (٢)

وقال رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ (٣)

فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَلٌ في اللفظ ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى .

(١) ديوان الفرزدق ٨٤٤ برواية « ولكن عدلا » ، وهما سواء ، فإن النصف بالكسر معناه العدل . وأنشده برواية سيويه في الإنصاف ٦٣ . وقبلة في الديوان . وليس يعدل أن سببت مقاعسا بآبائي الشم الكرام الخضارم

يقول : ليس من الإنصاف أن أساب مقاعسا بآبائي ، وذلك لضعتهم وشرفي ، فلا أذم عرضي بدم أعراضهم ، ولكن الإنصاف أن أسب أشراف قريش وتسبني . وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف بن قصي . وهاشم وعبد شمس أخوان توأمان . جمهرة أنساب العرب ١٤ . فهاشم في البيت معطوف على عبد شمس لا على مناف . وهو شاهد على إعمال العامل الثاني أيضاً .

(٢) وهذا شاهد كذلك على إعمال الثاني . والبيت في ديوان طفيل ٧ والإنصاف ٦٣ وأساس البلاغة (شعر) واللسان (دمي) . والخيل الكمت : المشربة حمرة ، جمع كमित . والمدمامة : الشديدة الحمرة . متونها : ظهورها ، جمع متن . استشعرت : كأنها لبست منه شعاراً .

(٣) الإنصاف ٦٣ . وصف منزلا خلا من أهله . تغنى به : تقيم . والسيفانة : المشوكة الشبيهة بالسيف في إرهابه . تصبي الحليم : تدعوه إلى الصبا . أراد : لقد أرى سيفانة تغنى به سيفانة .

فإن قلت : ضربتُ وضربوني قومك نصبتُ ، إلا في قول من قال : أَكَلُونِي
البراغيثُ ، أو تَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ فتجعله بدلاً من المضمر ، كأنك قلت : ضربتُ
وضربني ناسٌ بنو فلان .

وعلى هذا الحدُّ تقول : ضربتُ وضربني عبدُ الله ، تُضْمِرُ في ضربتني كما
أضمرتُ في ضربوني .

فإن قلت : ضربتني وضربتهم قومك ، رفعتُ لأنك شغلتُ الآخر
فأضمرتُ فيه ، كأنك قلت ضربتني قومك وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن
تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع . فإن فعلت ذلك لم يكن بدُّ من ضربوني ،
لأنك تُضْمِرُ فيه الجمع . قال عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ :
إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ

تُنْخَلُ ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ ، عُودُ إِسْجِلٍ ^(١)

لأنه أضمرَ في [آخر] الكلام . وقال المَرَّارُ الأَسَدِيُّ :
فَرَدُّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا وَسُؤْلٌ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا سُؤْلًا ^(٢)
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا ^(٣)

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٩٠ . والصحيح نسبته إلى طفيل الغنوي في ديوانه
٣٧ من قصيدة طويلة له . وقد نبه الأصمعي إلى ذلك كما في الشنتمري . يصف امرأة
تستعمل سواك الأراك والإسحل ، حسب تنقلها في المواضع التي تنبت . أو هي تداول
بينهما لا تفارق أحدهما . تنخل : اختير .

(٢) ط والشنتمري : « السؤال » . وثنائي اليتين في الإنصاف ٦٤ بدون نسبة .
وقد أنشد مسيويه الأول ليرى أن القوافي منصوبة . وصف منزلا . العميد : الشديد
البالغ . يبين السؤال أى جواب السؤال .

(٣) بها ، أى بالمنزل ، أنه لما أنه في معنى الدار . والعصور : الدهور . نصبه على
الظرف . يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا . والخرد : جمع خريدة ، وهي الخفرة الحية .
والخدال : جمع خدلة ، وهي الغليظة الساق الناعمة .

حدّثنا [به] أبو الخطّاب عن شاعره .

وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلا من هم ؛ لأنّ الفعل لا بد له من فاعل ، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو .

وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك ، إذا أعملت الآخر فلا بدّ في الأول من ضمير الفاعل لئلاّ يخلو من فاعل^(١) . وإنّما قلت : ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل .

وقال امرؤ القيس^(٢) :

٤١

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(٣)

فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنّما كان المطلوب عند المالك وجعل القليل كافيا ، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى .

وقد يجوز : ضربت وضربني زيدا ؛ لأنّ بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ، والوجه متى رأيت أو قلت زيدا منطلق .

ومثل ذلك في الجواز : ضربني وضربت قومك ، والوجه أن تقول : ضربوني وضربت قومك ، فتحمله على الآخر . فإن قلت : ضربني وضربت قومك

(١) ط : « لأن الفعل لا يخلو من فاعل » .

(٢) ط : « وأما قول امرئ القيس » .

(٣) ديوان امرئ القيس ٣٩ والخزانة ١ : ١٥٨ والإنصاف ٦٤ . يصف بعد

فجائز وهو قبيح : أَنَّ تَجْعَلَ اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسنُ الفتيانِ وأجمله وأكرمُ بنيهِ وأنبلُهُ (١) .

ولا بد من هذا ، لأنه لا يخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهرٍ مرفوعٍ من الأسماء ، كأنك قلت إذا مثلته : ضربني مَنْ ثمَّ وضربتُ قومك . وترك ذلك أجود وأحسنُ ، للبيان الذي [يجيء] بعده ، فأضمر مَنْ لذلك .

قال الأنخفش (٢) : فهذا رديءٌ في القياس يَدْخُلُ فيه (٣) أن تقول : أصحابك جلسَ ، تضرر شيئاً يكون في اللفظ واحداً . فقولهم : هو أَظْرَفُ الفتيانِ وأجمله لا يُقاس عليه ، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلامُ القومِ وصاحبه لم يحسن .

هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ

وما يكون فيه الفعلُ مبنيًا على الاسم

فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ : ضربتُ زيداً ، وهو الحدُّ ، لأنك تريد أن تُعْمِلَهُ وتَحْمِلَ عليه الاسمَ ، كما كان الحدُّ ضَرْبَ زيدٍ عمرًا ، حيث كان زيدٌ أوَّلَ ما تشغَلُ به الفعل (٤) . وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه . وإن قَدِّمْتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّدٌ ، كما كان ذلك عربيًّا جيّدًا ، وذلك قولك : زيدًا ضربتُ ، والاهتمامُ

(١) انظر لهذا الأسلوب اللسان (ثقل ٩٣ وحنا ٢٢١) قال ابن الأثير : إنما وحد الضمير ذهاباً إلى المعنى ، أي من وجد أو خلق .

(٢) قال الأنخفش ، ليست في ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام سيبويه .

(٣) ط : « عليه » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « حيث كان زيد يشغل يشغل عنه الفعل » .

(٥) ورد في الأصل بعد نهاية البيت التالي ما يتعين أن يكون حاشية لهذا الكلام ، وهو « وقوله ترك الإظهار في هذا الموضع الذي تقدم فيه الإضمار ، يعنى نعم رجلا ، لأن في نعم اسما مقدما مضمرًا لا يجوز إظهاره . »

وقد قرأ بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ . وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَالْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَى نِيَامًا (١)

ومنه (٢) قول ذى الرمة :

إِذَا أَبْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغَتْهُ فَقَامَ بَفَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرٌ (٣)

فالنصب عربى كثيرٌ ، والرفع أجودٌ (٤) ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقربُ

(١) ديوان بشر ١٩٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٤٨ والمعانى الكبير ٩٣٧ واللسان (روب) . ابن الشجرى : الروى : الذين استثقلوا نوما ، الواحد روبان . ومثله فى اللسان ، وقال : وقال الأصمعى واحدهم رائب ، مثل مائق وموق وهالك وهلكى . قال الشنتمرى : « استشهد به على أن حكم الاسم بعد أما حكمه فى الابتداء ، لأنها لا تعمل شيئا ، فكأنها لم تذكر قبله » .

(٢) ط : « ومثله » .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٥٣ والخزانة ١ : ٤٥٠ وشواهد المغنى ١١٨ والكامل ٦٢٠ . يخاطب ناقته فيقول : إذا بلغتني الممدوح ، وهو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، فقد استغنيت عنك لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار ، فلا أحتاج إلى الرحيل . والوصل بالكسر : واحد الأوصال ، وهى المفاصل . ودخول الفاء على الفعل ها هنا لأنه فى معنى الدعاء على الناقة .

(٤) يعنى على الابتداء لا على إعمال فعل مفسر ، كأن مذهبه جواز الرفع والنصب بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط ، لأنها غير عاملة ، فيكتفى بما فى جملة الابتداء من ذكر الفعل ، فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل . وهذا أحد توجيهين للشنتمرى . وكان الأنخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، كما فى المغنى . وقال الزجاج : الرفع فيه بمعنى إذا بلغ ابن أبى موسى . يعنى على النيابة عن الفاعل .

إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا وزيدا ضربت ، ولا يُعْمَلُ الفعلُ في مضمَر ، ولا يتناول [به] هذا المتناول البعيد . وكلُّ هذا من كلامهم . ومثل هذا : زيدا أعطيت ، وأعطيت زيدا ، وزيدٌ أعطيتُه ؛ لأن أعطيتُ بمنزلة ضربت . وقد بين المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب (١) .

فإن قلت : زيدٌ مررتُ به فهو من النصب أبعدُ من ذلك ، لأن المضمَر [قد] خرَجَ من الفعل وأضيفَ الفعلُ إليه بالباء ، ولم يوصلْ إليه الفعلُ في اللفظ ، فصار كقولك : زيدٌ لقيتُ أخاه . وإن شئت قلت : زيداً مررتُ به تريد أن تُفسِّرَ به مضمراً (٢) ، كأنك قلت إذا مثلت ذلك : جعلتُ زيدا على طريقى مررتُ به ، ولكنك لا تُظهر (٣) هذا الأوّل لما ذكرتُ لك .

وإذا قلت : زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ، لأنه إذا وقع على شيءٍ من سببه فكأنه قد وقع به . والدليلُ على ذلك أن الرجل يقول : أهنتُ زيدا بإهانتك أخاه ، وأكرمتُه بإكرامك أخاه . وهذا النحو في الكلام (٤) كثيرٌ ، يقول الرجلُ إنما أعطيتُ زيدا ، وإنما يريد لمكانٍ زيدٌ أعطيتُ [فلانا] . وإذا نصبتُ زيدا لقيتُ أخاه ، فكأنه قال : لابتستُ زيدا لقيتُ أخاه . وهذا تمثيلٌ ولا يُتكَلَّمُ به ، فجري هذا على ما جرى عليه [قولك] أكرمتُ زيدا ، وإنما وصلت الأثرُ إلى غيره (٥) .

(١) انظر ما سبق في ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) أى بالفعل المذكور فعلاً مقدراً . وفي ط : « له مضمراً » خلافاً للأصل

والسیرافي .

(٣) ط : « ولكنه لا يظهر » .

(٤) ط : « كلامهم » .

(٥) الأثرُ بالضم ، والمأثرة والمأثرة ، بفتح الثاء وضمها : المكرمة .

والرفع في هذا أحسن وأجود ، لأنَّ أقربَ إلى ذلك أن تقول : مررتُ بزيد ولقيتُ أخا عمرو .

ومثلُ هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه « أيُّهم » وذلك قولهم : أيُّهم تر يأتك ، وأيُّهم تره يأتك . والنصبُ على ما ذكرتُ لك ، لأنه كأنه قال : أيُّهم تر تره يأتك ، [فهو] مثلُ زيد في هذا الباب ^(١) . وقد يفارقه في أشياء كثيرة ستبين إن شاء الله .

هذا باب ما يجرى ممّا يكون ظرفاً هذا المجرى

وذلك [قولك] : يومُ الجمعة ألقاك فيه ، وأقلُّ يوم لا ألقاك فيه ، وأقلُّ يوم لا أصوم فيه ، وخطيئة يوم [لا] أصيد فيه ^(٢) ، ومكانكم قمتُ فيه . فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله ، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأول ، فكأنتك قلت : يومُ الجمعة مبارك ومكانكم حسن ، وصار الفعل في موضع هذا ^(٣) .

وإنما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمارُ اليوم والمكان ، فخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج إذا قلت : يومُ الجمعة مبارك ، فإذا قلت : يومُ الجمعة صُمته ، فصُمته في موضع مبارك حيث كان المُضمر هو الأوّل كما كان المبارك هو الأوّل .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « على ما ذكرت فقولهم أيُّهم تره يأتك مثل زيد في هذا » .

(٢) خطيئة يوم ، أى طيل يوم . اللسان (خطأ ٦١) .

(٣) بعده في الأصل بدون نسبة إلى الأنفخ : « يعنى مبارك ، كما كان زيد ضربته بمنزلة زيد منطلق » .

وَيَدْخُلُ النَّصْبُ [فِيهِ] كَمَا دَخَلَ فِي الْأَسْمِ [الْأَوَّل] ، وَيَجُوزُ فِي ذَلِكَ :
يَوْمَ الْجُمُعَةِ آتَيْكَ فِيهِ وَأَصُومُ فِيهِ ، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ : عَبْدَ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ ، كَأَنَّهُ
قَالَ : أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَنَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ أَلْقَاكَ فِيهِ . وَإِنْ شَاءَ
نَصَبَهُ عَلَى الْفِعْلِ نَفْسِهِ كَمَا أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، كُلُّ
ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . أَوْ نَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ [لِفِعْلِ] أَضْمَرَهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ
الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ .

وَالنَّصْبُ فِي : يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمِّمَتْهُ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُهُ ، مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ :
عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ نَصَبَهُ بِأَنَّهُ ظَرَفٌ ^(١) ، وَإِنْ شَاءَ أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلَ
كَمَا أَعْمَلُهُ فِي عَبْدَ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ .

وَلَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا عَلَى الْأَسْمِ وَلَا يَذْكُرُ عَلَامَةَ
إِضْمَارِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ لَفْظِ الْإِعْمَالِ فِي الْأَوَّلِ وَمِنْ حَالِ بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَيْهِ
وَيَشْغَلُهُ بَغِيرِ الْأَوَّلِ ، حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَعْمَلُ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي
الشَّعْرِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو النِّجْمِ الْعِجْلِيُّ :
٤٤ قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ ^(٢)

فَهَذَا ضَعِيفٌ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الْبَيْتَ ،
وَلَا يُخِلُّ بِهِ تَرْكُ إِظْهَارِ الْهَاءِ . وَكَأَنَّهُ قَالَ : كُلُّهُ غَيْرُ مُصْنُوعٍ . وَقَالَ
أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « إِنْ شَاءَ نَصَبَ فَإِنَّهُ ظَرْفٌ » .

(٢) الْخِزَانَةُ ١ : ١٧٣ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ١٨٥ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ : ٨ ،
٩٣ ، ٣٢٦ . أُمُّ الْخِيَارِ : زَوْجَتُهُ . وَيَعْنِي بِالذَّنْبِ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَ وَالشَّيْخُوخَةَ .

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لِبَسْتِ وَتَوْبٌ أَجْرٌ^(١)

وقال النَّمِرُ بن تَوَلِّبٍ^(٢) :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ^(٣)

سمعناه من العرب ينشدونه . يريدون : نُسَاءُ فيه ونُسَرُّ فيه .

وزعموا أَنَّ بعض العرب يقول : « شَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ

مَرَعَى^(٤) » ، يُريد : تَرَى فيه . وقال :

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْرَى اللَّهَ رَابِعَةً تَعُودُ^(٥)

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثرُ الأعرُفُ النصبُ ، وإنَّما شَبَّهوه بقولهم :

(١) ديوان امرئ القيس ١٥٩ والخزانة ١ : ١٨٠ وابن الشجرى ١ : ٩٣ ، ٣٢٦ . ط : « فتوب على » ، وأشير في حواشيتها إلى رواية « نسيت » . وشاهده حذف الضمير من الخبر ، كالذى قبله . وصف أنه طرق محبوبته في ذهول على خيفة من الرقباء ، فجعل يزحف ، أى يمشى رويدًا لئلا يشعر به .

(٢) بعده في ط هنا : « وسمعناه من العرب ينشدونه » . وموضعه في الأصل بعد البيت .

(٣) الشتتمرى : « هذا كالذى قبله عند سيوبه ، ويجوز عندي فيه وجه آخر ، وهو ما جاز في البيت المتقدم من جعل الفعل نعتًا للاسم » .

(٤) في أمالي ابن الشجرى ١ : ٣٢٦ : « أى شهر ذو ثرى . والثرى : التراب الندى . والثانى حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أى شهر ترى فيه أطراف العشب . والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أى شهر ذو مرعى » .

(٥) البيت من الخمسين التى لا يعرف قائلها . الخزانة ١ : ١٧٧ . قال ابن خلف : « يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن . ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقتلهن هواه . أو يعنى غير ذلك مما يحتمله المعنى » .

وهذا لأنه لا يعرف للبيت سابق ولا لاحق .

الذى رأيتُ فلانٌ ، حيث (١) لم يذكروا الهاء . وهو في هذا أحسن (٢) ، لأن ٤٥
 رأيتُ تمامَ الاسمِ ، به يَتَمُّ ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ ، فكُرهوا طولَه حيث كان بمنزلة
 اسمٍ واحدٍ ، كما كُرهوا طولَ اشْهِيَابٍ فقالوا : اشْهَبَاب . وهو في الوصف أمثلُ
 منه في الخبر (٣) وهو على ذلك ضعيفٌ ، ليس كحُسْنِه بالهاء ، لأنَّه في موضع ما
 هو من الاسم وما يَجْرِي عليه ، وليس بمنقطعٍ منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأً ،
 فضارِعٌ ما يكون من تمامِ الاسم وإن لم يكن تمامًا له ولا منه في البناء . وذلك
 قولك : هذا رجلٌ ضربتهُ ، والناسُ رجلاينِ : رجلٌ أكرمتهُ ورجلٌ أهنتهُ ، كأنَّه
 قال : هذا رجلٌ مضروبٌ ، والناسُ رجلاينِ : رجلٌ مُكْرَمٌ ورجلٌ مُهَان (٤) . فإن
 حذفتَ الهاء جاز وكان أقوى ممَّا يكون خبرًا . وممَّا جاء في الشعر من ذلك قولُ
 جرير :

أَبْحَثَ حَمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ (٥)

(١) ط : « حين » .

(٢) عن السيرافي : حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة ، والصفة
 والخبر . فحذفها في الصلة حسن وليس بدون إثباتها . وقد ورد بهما القرآن . وحذفها في
 الصفة دون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن . وحذفها في الخبر قبيح .

(٣) بعده في الأصل : « يعنى حذف الهاء » مع عدم نسبته إلى الأخفش .

(٤) ط : « وهذا رجل مكرم ورجل مهان » ، صوابه ما أثبت من الأصل .

(٥) ديوان جرير ٩٩ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ . وهو شاهد
 لجواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملة نعتا ، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول .
 وحذفها في الصلة حسن فضارعها النعت في ذلك .

يخاطب عبد الملك بن مروان قائلا : ملكك العرب وأبحت حماتها بعد إباثها عليك ،
 وما حميته لا يستطيع أحد أن يستبيحه ، لقوة سلطانك . وتهامة : ما تسفل من بلاد
 العرب ، ونجد : ما ارتفع منها ، كنى بهما عن جميع بلاد العرب .

يريد الهاء . وقال الشاعر ، [الحارث بن كَلْدَةَ] :
فما أدري أغيرهم تناءٍ وطول العهد أم مأل أصابوا ^(١)

يريد : أصابوه ، ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء لأنه وصف ، كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم ، يعنى الصلة . فمن ثم كان أقوى مما يكون في موضع المبنى على المبتدأ ، لأنه لا يُنصب به . وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفةً له أن الصفة تمام الاسم ، ألا ترى [أن] قولك : مررتُ بزيدٍ الأحمر كقولك مررتُ بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت : مررتُ بزيد وأنت تريد الأحمر وهو لا يُعرف حتى تقول الأحمر ، لم يكن ثم الاسم ، فهو يجرى منعوتاً مَجْرَى [مررت] بزيد ، إذا كان يُعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلته .

هذا باب ما يُختار فيه إعمال الفعل

٤٦

ما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل

[وذلك قولك : رأيتُ زيدا وعمراً كلمته] ، ورأيتُ عبد الله وزيدا مررتُ به ، ولقيتُ ^(٢) قيساً وبكراً أخذتُ أباه ، ولقيتُ خالدًا وزيدا اشتريتُ له ثوبا .
وإنما اختيرَ النصبُ ههنا لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناءُ الآخر على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنى على الفعل ، ليجرى الآخرُ على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذ كان

(١) أمالي ابن الشجرى ١ : ٥ ، ٣٢٦ و ٢ : ٣٣٤ وتفسير أبى حيان ٨ : ٢١٩ والشاهد فيه كما قبله . والتناى : التباعد .

(٢) في الأصل : « ورأيت » ، وأثبت ما في ط .

لَا يَنْقُضُ الْمَعْنَى لَوْ بَنِيَتْ عَلَى الْفِعْلِ . وَهَذَا أَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مَا قُرِبَ جَوَارُهُ مِنْهُ ، إِذْ كَانُوا يَقُولُونَ : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، لِأَنَّهُ يَلِيهِ ، فَكَانَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ - إِذَا كَانَ لَا يَمْتَنِعُ الْآخِرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى مَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ - أَقْرَبَ فِي الْمَأْخُذِ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ^(١) 》 . وقوله عز وجل : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ آلِ رَسٍّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا .. وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ^(٢) 》 . ومثله : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ^(٣) 》 . وهذا في القرآن كثير .

ومثل ذلك : كُنْتُ أَخَاكَ وَزَيْدًا كُنْتُ لَهُ أَخًا ، لِأَنَّ كُنْتُ أَخَاكَ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبْتُ أَخَاكَ . وتقول : لَسْتُ أَخَاكَ وَزَيْدًا أَعْنَتُكَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا فَعْلٌ وَتَصَرُّفٌ فِي مَعْنَاهَا كَتَصَرُّفٍ كَانَ . وقال الشاعر ، وهو الرِّبْعُ بْنُ ضُبَيْجٍ الْفَزَارِيُّ ^(٤) :

أَصْبَحْتُ لَا أُحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرًا ^(٥)

(١) الآية ٣١ من سورة الإنسان .

(٢) الآية ٣٨ - ٣٩ من سورة الفرقان . وقرئ : « وَثَمُودَ » بمنع الصرف .

(٣) الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

(٤) في الأصل « ابن ضبيج » صوابه في ط وجمهرة أنساب العرب ٢٥٥ والمعمرين ٦ والخزانة ٣ : ٣٠٨ . ويقولون : إِنَّ الرِّبْعَ نُبْتُ عَلَى مَائَتِي عام .

(٥) البيتان في المراجع السابقة . وفي ط : « وَلَا أَرْدُ رَأْسَ الْبَعِيرِ » . وصف انتهاء شببيته وذهاب قوته فلا يطيق حمل السلاح لحرب ، وأنه لا يملك رأس البعير إن نفر من شيء ، وإذا خلا بالذئب خشيه على نفسه ، ولا يحتمل العواصف وبردها وأذى المطر لذلك . ويروى : « أَنْ يَقْرَأَ » من الوقار ، أى لا يملك توقير بعيره عند النفار . والرأس هو الموضع الذى يملكه منه ويحاول تسكينه .

وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدَى وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ

وقد يُبْتَدَأُ فَيُحْمَلُ عَلَى مِثْلِ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرُو كَلَّمْتُهُ ^(١) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرُو أَفْضَلُ مِنْهُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ فِعْلًا . فَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُبْتَدَأِ ^(٢) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ^(٣) . وَأَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الرِّفْعِ : عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُ وَعَمْرُو لَقِيتُ أَخَاهُ ، [وَخَالِدًا رَأَيْتَ] وَزَيْدٌ كَلَّمْتَ أَبَاهُ . هُوَ هَا هُنَا إِلَى الرِّفْعِ أَقْرَبُ ، كَمَا كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنَ النِّصْبِ أَبْعَدُ ^(٤) . ٤٧

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ^(٥) ﴾ ، فَإِنَّمَا وَجَّهَهُ عَلَى [أَنَّهُ] يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ [الْحَالِ] ، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْتًا وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَهَا وَاقِعًا عَطِيفًا ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاقِعٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

وَمَا يُخْتَارُ فِيهِ النِّصْبُ [لِنِصْبِ الْأَوَّلِ] قَوْلُهُ : مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ ، تُجَرِّبُهُ عَلَى قَوْلِكَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ ، يَكُونُ الْآخِرُ فِي أَنَّهُ يُدْخِلُهُ فِي الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ هَذَا حَيْثُ

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « لَقِيتَهُ » .

(٢) أَيْ فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ .

(٣) ط : « الْكَلَامِ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، وَوَضَحَ أَنَّهُ مِنَ الْحَوَاشِي : « يَعْنِي أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ أَبْعَدُ مِنَ النِّصْبِ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي ضَرَبْتُهُ وَاقِعٌ بِهِ وَهُوَ فِي ضَرَبْتُ أَخَاهُ غَيْرُ وَاقِعٍ بِهِ » .

(٥) آلِ عِمْرَانَ ١٥٤ .

لم يُدخِله ، لأن بل ولكن لا تَعْمَلَانِ شيئاً وتشْرِكَانِ الآخرَ مع الأول ، لأنَّهُما كالواو وثُمَّ والفاء ، فأَجْرهما ^(١) مُجْرَاهُنَّ فيما كان النصبُ فيه الوجهة ^(٢) وفيما جاز فيه الرفعُ .

هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمِ بُنَى عليه الفعلُ مرَّةً

ويُحْمَلُ مرَّةً أُخرى على اسمِ مَبْنَى على الفعل

أَيُّ ذلك فعلتَ جاز . فإن حَمَلْتَهُ على الاسمِ الذى بُنى عليه الفعلُ كان بمنزلة إذا بنيتَ عليه الفعلَ مبتدأً ، يجوز فيه ما يجوز فيه ، إذا قلتَ : زيدٌ لقيتهُ ، وإن حَمَلْتَهُ على الذى بُنى على الفعلِ اختيرَ فيه النصبُ كما اختيرَ فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله :

وذلك قولك : عمرو لقيتهُ وزيدٌ كَلَّمْتُهُ ، إن حملتَ الكلامَ على الأول . وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيتهُ وزيدًا كَلَّمْتُهُ .

ومثل ذلك قولك : زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررتُ به ، إن حملته على الأب . وإن حملته على الأول رَفَعْتَ .

والدليلُ على أنَّ الرفع والنصب جائز كلاهما ، أنَّك تقول : زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً ، إن أردت أنَّك لقيتَ عمراً والأب . وإن زعمتَ أنَّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلَقَهُ ^(٣) رَفَعْتَ .

ومثل ذلك : زيدٌ لقيتهُ وعمرو ، إن شئتَ رَفَعْتَ وإن شئتَ قلت : زيدٌ لقيتهُ وعمراً . وتقول أيضاً : زيدٌ ألقاهُ وعمراً وعمرو . فهذا يُقَوِّى أنَّك بالخيار فى الوجهَيْن .

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « فأجروهن » .

(٢) ط : « فيما كان فيهن النصب الوجهة » .

(٣) أى لم تلق عمراً ، وإنما لقيت أبا زيد وأبا عمرو .

وتقول : زيدٌ ضربني وعمرو مررتُ به ، إن حملته على زيد فهو مرفوعٌ ^(١) لأنه مبتدأ والفعلُ مبنى عليه ، وإن حملته على المنصوب قلت : زيدٌ ضربني وعمراً مررت به ^(٢) لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته . فإن قلت : ضربني زيدٌ وعمراً مررت به ، فالوجهُ النصبُ لأنَّ زيدا ليس مبنياً عليه الفعلُ مبتدأً ، وإنما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربته ، وذكرتُ المفعولَ الذي يجوز فيه النصب في الابتداء ، فحملته على مثل ما حملتُ عليه ما قبله وكان الوجهُ ، إذ كان ذلك يكون فيه [في] الابتداء .

وإذا قلتُ : مررتُ بزيد وعمراً مررتُ به ، نصبتُ وكان الوجهُ ، لأنَّك بدأتُ بالفعل ولم تبتدئِ اسماً تبنيه عليه ، ولكنك قلتُ : فعلتُ ثم بنيتُ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يصلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة ، فكأنَّك قلتُ : مررتُ زيدا . ولولا أنَّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدا ^(٣) مررتُ به ، وقمتُ وعمراً مررتُ به . ونحو ذلك قولك : خَشِنْتُ بصدري ^(٤) فالصدرُ في موضع نصبٍ وقد عَمِلْتُ الباءُ . ومثله : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ ^(٥) ، إنما هي كفى الله ، ولكنك لما أدخلتَ الباءَ عَمِلْتَ ، والموضعُ موضعُ نصبٍ وفي معنى النصب ^(٦) . وهذا قولُ الخليل رحمه الله .

(١) ط : « رفع » .

(٢) الكلام بعده إلى « مررت به » التالية ساقط من ط ، وهو ضروري لصحة الكلام .

(٣) ط : « أزيذا » .

(٤) في الأصل : « حسنت بصدري » صوابه في ط . وانظر ما سبق في حواشي ص ٧٤ .

(٥) الإسراء ٩٦ . وفي ط : « ومثله : قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم » .

(٦) ط : « والمعنى معنى النصب » .

وإذا قلت : عبدُ الله مررتُ به أُجريتَ الاسمُ بعده مُجراه بَعْدَ : زيدٌ لقيتهُ ، لأنَّ مررتُ بعبدِ الله يُجرى ^(١) مُجْرَى لقيتُ عبدَ الله . وتقول : هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا يَمُرُّ به إن حملته على المنسوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت . فإن أَلقيتَ النونَ وأنت تُريدُ معناها ^(٢) فهو بتلك المنزلة ، وذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً سيَضربه . ولولا أنَّه كذلك لما قلت : أزيدًا أنت ضاربه وما زيدًا أنا ضاربه . فهذا نحوُ مررتُ بزيد ، لأنَّ معناه منونًا وغيرَ منونٍ سواءً ، كما أنَّك إذا قلت : مررتُ بزيد فكأنَّك قلت : مررتُ زيدًا .

وتقول : ضربتُ زيدًا وعمراً أنا ضاربه ، يُختارُ هذا كما يُختارُ في الاستفهام .

ومما يُختارُ فيه النصبُ قولُ الرجل : مَنْ رَأَيْتَ وأَيُّهم رَأَيْتَ ، فتقول : زيدًا رَأَيْتُهُ ، تُنْزِلُهُ منزلةَ قولك : كَلِمَتُ عمراً وزيدًا لقيتهُ . ألا ترى أن الرَّجُلَ يقول : مَنْ رَأَيْتَ فتقول : زيدًا على كلامه ، فيصيرُ هذا بمنزلة قولك : رَأَيْتُ زيدًا وعمراً ، يجرى على الفعل كما يجرى الآخِرُ على الأوَّل بالواو . ومثل ذلك قولك : أَرَأَيْتَ زيدًا ، فتقول : لا ولكنَّ عمراً مررتُ به . ألا ترى أنَّه لو قال لا ولكنَّ عمراً ، لَجَرَى على أَرَأَيْتَ . فإن قال : من رَأَيْتَهُ وأَيُّهم رَأَيْتَهُ فَأَجَبْتَهُ قلتُ : زيدٌ رَأَيْتُهُ ، إلَّا في قول من قال زيدًا رَأَيْتُهُ في الابتداء ، لأنَّ هذا كقولك : أَيُّهم منطلقٌ ومَنْ رسولٌ ؟ فيقول فلانٌ . وإن قال : أَعْبَدَ اللهَ مررتُ به أمَّ زيدًا قلتُ : زيدًا مررتُ به ، كما فعلتَ ذلك في الأوَّل . فإن قلت : لا بل زيدًا فَأَنْصِبُ أيضًا كما تقول زيدًا إذا قال : من رَأَيْتَ ؟ لأنَّ مررتُ به تفسيره لقيته ونحوها .

(١) ط : « تجريه » .

(٢) يعني الإضافة وإرادة المفعولية .

فإنَّما تَحْمِلُ الاسمَ على ما يَحْمِلُ السَّائِلُ^(١) ، كَأَنَّهُم قالوا : أَيُّهُمْ أَتَيْتَ ؟ فقلتُ زَيْداً .
ولو قلت : مررتُ بعمرو و زيدا لكانَ عربياً ، فكيف هذا ؟ لأنَّه فِعْلٌ
والمَجْرورُ في موضعِ مفعولٍ منصوبٍ ، ومعناه أَتَيْتُ ونحوها ، تحملُ الاسمُ إذا كانَ
العاملُ الأوَّلُ فعلاً وكانَ المَجْرورُ في موضعِ المنصوبِ على فِعْلٍ لا ينقضُ المعنى .
كما قال جرير :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أو مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ^(٢)
٤٩ ومثله قول العجاج :

* يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا^(٣) *

[كأنه قال : وَيَسْلُكُنْ غَوْرًا غَائِرًا] ، لأنَّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يَسْلُكُنْ .
ولا يجوز أن تُضْمَرَ فعلاً لا يَصُلُّ إلَّا بحرف جرٍّ ، لأنَّ حرف الجرِّ
لا يُضْمَرُ ، وسترى بيان ذلك . ولو جاز ذلك لقلت : زَيْدٌ ، تريدُ مُرَّ بَزِيدٍ .

(١) ط : « يحمل عليه السائل » .

(٢) ديوان جرير ٣١٢ . وتقديره أو هات مثل أسرة منظور ، حملاً على معنى
جئني ، التي هي بمنزلة هاتني . يخاطب الفرزدق مفتخراً عليه بسادات قيس لأنهم أخواله .
وبنو بدر من فزارة وهم بنو بدر بن عمرو بن جوية بن لوزان بن ثعلبة بن عدى بن
فزارة ، وهم بيت فزارة وعددهم . ومنظور بن زبان بن سيار بن عمرو ، من فزارة
أيضاً . جمهرة ابن حزم ٢٥٦ - ٢٥٨ . وأسرة الرجل : رهطه الأدنون ، لأنه يتقوى
بهم ؛ من الأسر وهو الشد .

(٣) لم أجده في ديوانه ولا ديوان رؤبة ، إذ لرؤبة أرجوزة على هذا الروي في
ديوانه ٥٠ - ٥٧ . وصف ظعائن مرة يأتين نجداً ، وهو ما ارتفع من بلاد العرب ،
وأخرى يسلكن الغور ، وهو تهامة وهي ما انخفض من بلاد العرب .

ومثل هذا ﴿ وَحُورًا عِينًا ^(١) ﴾ في قراءة أبي بن كعب .

فإن قلت : لقيت زيدا ^(٢) وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع ، إلا في قول من قال ، زيدا رأيت زيدا مررت به ، لأنَّ أَمَّا وإذا يُقَطَّعُ بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِبُ ^(٣) ، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخرٌ على أول كما يُحْمَلُ بِشَمٍّ والفاء ، ألا ترى أنهم قرءوا : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ^(٤) ﴾ وقبله نصب ^(٥) ، وذلك لأنها تُصَرِّفُ الكلامَ إلى الابتداء ، إلا أن يُوقَعَ بعدها فعلٌ ، نحو أَمَّا زيدا فضربت .

ولو قلت : إن زيدا فيها أو إن فيها زيدا وعمرو أدخلته أو دخلت به ، رفعتَه إلا في قول من قال : زيدا أدخلته وزيدا دخلت به ، لأنَّ إن ليس بفعل وإنما هو مشبَّه به . ألا ترى أنه لا يُضَمَّرُ فيه فاعلٌ ولا يُؤَخَّرُ فيه الاسمُ ، وإنما هو بمنزلة الفعل كما أن عشرين درهما وثلاثين رجلا بمنزلة ضاربين عبد الله ^(٦) وليس بفعل [ولا فاعل] .

(١) الواقعة ٢٢ . والقراءة لأبي وعبد الله بن مسعود أيضا . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٠٦ . وفي الآية قراءات أخرى .

(٢) ط : « قد لقيت زيدا » .

(٣) يعني إلا أن يدخل على ما بعد أما وإذا ما ينصب ، فتقول : لقيت زيدا وأما عمرا فضربت . أو ما يجر فتقول وأما بعمرو فمررت . ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه بك . فما بعدهما بمنزلة المبتدأ حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجر . عن السيرافي .

(٤) سبق الكلام على الآية في ص ٨١ .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا » .

(٦) في الأصل : « ضارب عبد الله » ، وأثبت ما في ط .

وكذلك ما أحسنَ عبدَ اللهَ وزيدٌ قد رأيناه ، فإنما أجرِيتَه - يُعْنَى أحسن -
 في الموضع (١) مُجْرَى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ولم يَجِئْ على أمثلته
 ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرُّفه ، وإنَّما هو بمنزلة لَدُنْ غُدُوَّةٌ
 وَكَمْ رَجُلًا ، فقد عَمِلًا عَمَلَ الفعل وليس بفعل ولا فاعل .

ومما يُختار فيه النصبُ لنصبِ الأوَّل ويكون الحرفُ الذي بين الأوَّل
 والآخِر بمنزلة الواو والفاءِ وثُمَّ قولك : لقيْتُ القومَ كُلَّهُم حتَّى عبدَ اللهَ لقيتهُ ،
 وضربتُ القومَ حتَّى زيدًا ضربتُ أباه ، وأتيتُ القومَ أَجمعينَ حتَّى زيدًا مررتُ به ،
 ومررتُ بالقومِ حتَّى زيدًا مررتُ به . فحتَّى تَجْرِي مَجْرَى الواو وثُمَّ ، وليست بمنزلة
 أمَّا لأنها إنَّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدَأُ . وتقول : رأيتُ القومَ حتَّى
 عبدَ الله ، [وتُسَكَّتْ] ، فإنَّما معناه أنَّك قد رأيتَ عبدَ الله مع القومِ كما كان
 ٥. رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك . وكذلك ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا أنا ضاربُهُ .

وتقول : هذا ضاربُ القومِ حتَّى زيدًا يَضْرِبُهُ ، إذا أردتَ معنى التنوين ،
 فهي كالواو إلَّا أنَّك تَجَرُّ بها إذا كانت غايةً والمجرورُ مفعولٌ ، كما أنَّك إذا قلتَ
 هذا ضاربُ زيدٍ غداً تَجَرُّ بكفَّ التنوين (٢) . وهو مفعولٌ بمنزلته منصوبًا منونا
 ما قبله .

ولو قلتَ : هَلَكَ القومُ حتَّى زيدًا أَهْلَكَتُهُ ، آخِثِرَ النصبُ ، لِيُبْنَى على
 الفعل كما بُنِيَ ما قبله مرفوعا كان أو منصوبا ، كما فُعِلَ ذلك بعد ما بُنِيَ على
 الفعل وهو مجرورٌ .

(١) ط : « في هذه المواضع » .

(٢) ط : « كما أنَّك قد تجرُّ في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وتكفَّ النون » .

فإن قلت : إنما هو لنصب اللفظ ، فلا تنصب بعد مررت بزيد وانصب بعد إن فيها زيدا . وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله إذا قلت عبد الله ضربته إذا كان بعده : وزيدا مررت به ^(١) .

وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربى . وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فإنما جاء بـ لقيته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول مررت بزيد وعبد الله مررت به . قال الشاعر [وهو ابن مروان النحوى ^(٢)] :
الْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ ، أَلْقَاهَا ^(٣)

والرفع جائز كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتداً وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الابتداء ، كأنك قلت : لقيت القوم حتى زيد ملقى ، وسرحت القوم حتى زيد مسرح ، وهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلاً ، فإذا كان في الابتداء زيد لقيته بمنزلة زيد منطلق جاز ههنا الرفع .

(١) يقول : من ذهب إلى اختيار نصب هنا مراعاة لنصب ما قبله لفظاً لا مراعاة البناء على الفعل منصوباً أو مرفوعاً ، وجب عليه أن لا ينصب في نحو مررت بزيد وعمرا كلمته ، مراعاة لما قبله ، لأنه غير منصوب . ومن ذهب إلى اختياره مراعاة للمعنى وجب نصبه لزيداً مررت به ، بعد عبد الله ضربته ، لأن عبد الله في معنى المفعول المنصوب .

(٢) الصواب أنه مروان النحوى ، كما في معجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة ٢٩٠ والخزانة ١ : ٤٤٥ . وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أوى صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو .

(٣) الشعر في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند فألقى صحيفته التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة . وفي ذلك يقول المتلمس :

قذفت بها في الثنى من جنب كافر كذلك أقنو كل قط مضلل

وبعد بيت مروان في الخزانة :

ومضى يظن بريد عمرو خلفه خوفاً ، وفارق أرضه وقلاها

هذا باب ما يُختار فيه النصب

وليس قبله منصوبٌ بُنيَ على الفعل ، وهو باب الاستفهام
وذلك أنَّ من الحُرُوفِ حُرُوفًا لا يُذَكَّرُ بعدها إلَّا الفعلُ ولا يكون الذي
يليهَا غيرُهُ ، مُظْهِرًا أو مُضْمَرًا .

فمِمَّا لا يليه الفعلُ إلَّا مظهرًا : قَدْ ، وَسَوْفَ ، وَلَمَّا ، وَنَحْوُهُنَّ . فإن
اضطرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ الاسمَ وقد أوقع الفعلَ على شيءٍ من سببه لم يكن حدُّ الإعرابِ
إِلَّا النَّصْبُ ، وذلك نحو : لم زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، [إذا اضطرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ لم يكن
إِلَّا النَّصْبُ في زَيْدٍ ليس غيرُ ، لو كان في شعرٍ] ، لأنَّه يُضْمَرُ الفعلُ إذا كان
ليس ممَّا يليه الاسمُ ، كما فعلوا ذلك في مواضع سترها إن شاء الله .

وأَمَّا ما يجوز فيه الفعلُ مضمرًا ومظهرًا ، مقدِّمًا ومؤخِّرًا ، ولا يستقيم أن
يُتَّيَدَّ بعده الأسماءُ ، فَهَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمًا وَإِلَّا . لو قلتَ : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ ،
ولَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَإِلَّا زَيْدًا قَتَلْتُ جاز (١) . ولو قلتَ : أَلَّا زَيْدًا وَهَلَّا زَيْدًا على
إِضْمَارِ الفعلِ ولا تذكُّره جاز . وإِنَّمَا جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر ،
فجاز فيه ما يجوز في ذلك .

ولو قلتَ : سَوْفَ زَيْدًا أَضْرِبُ لم يحسُنْ ، أو قد زَيْدًا لَقِيتُ لم يحسُنْ ،
لأنَّها إِنَّمَا وُضِعَتْ للأفعالِ ، إلَّا أَنَّهُ جاز في تلك الأحرف التأخيرُ والإِضْمَارُ ، لما
ذكرت لك من التحضيض [والأمر] .

وحُرُوفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلَّا الفعل (٢) إلَّا أَنَّهُمْ قد توسَّعوا فيها

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) ط : « كذلك بنيت للفعل » .

فابتدعوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك . ألا ترى أنهم يقولون : هل زيد منطلق ، وهل زيد في الدار ، [وكيف زيد آخذ] . فإن قلت : هل زيداً رأيت وهل زيد ذهب قبَّح ولم يَجْزْ إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقَد ونحوها . وهو في هذه أحسن ، لأنه يبتدأ بعدها الأسماء . وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب ^(١) ، وأنه يريد [به] من المخاطب أمراً لم يستقرَّ عند السائل . ألا ترى أن جوابه جَزَم ^(٢) . فلهذا اختير النصب وكَرِهُوا تقديم الاسم ، لأنها حروف ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه ^(٣) وقد يصير معنى حديثها إليه ^(٤) . وهي غير واجبة كجزاء ، فقَبَّحَ تقديم الاسم [لهذا] . ألا ترى أنك إذا قلت : أين عبدُ الله آتِه ، فكأنك قلت : حيثما يَكُنْ آتِه .

وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هَلْ ، [وذلك] لأنها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول [عنه] إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإنما تركوا الألف في مَنْ ، ومَتَى ، وهَلْ ، ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباس . ألا ترى أنك تُدْخِلُهَا على مَنْ إذا تَمَّتْ بصلتها ، كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) . وتقول :

(١) يعنى غير واقع ، يجوز أن يقع وألا يقع .

(٢) السيرافي : يعنى ألا ترى أن جواب الاستفهام جزم كما يكون جواب الأمر .
تقول أين زيد آتِه ، كما تقول ائتنى آتِك .

(٣) أى جواب الجزاء . وفى الأصل : « كجوابها » وأثبت ما فى ط .

(٤) أى إذا قلت أين زيد آتِه ، فأين زيد استفهام بمنزلة الشرط لأن بعده جزاء كما بعد الشرط جزاء .

(٥) الآية ٤٠ من فصلت .

أَمْ هَلْ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَدْ ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكُوا الْأَلْفَ اسْتِغْنَاءً ، إِذْ كَانَ هَذَا [الْكَلَامُ] لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ . وَسَوْفَ تَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَبَيِّنًا أَيْضًا . فَهِيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ إِنْ فِي بَابِ الْجَزَاءِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ فِيهَا ، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ : إِنْ اللَّهُ أَمَكَّنَنِي مِنْ فَلَانٍ فَعَلْتُ [كَذَا وَكَذَا] . وَيُخْتَارُ فِيهَا النِّصْبُ ، لِأَنَّكَ تُضْمِرُ الْفِعْلَ فِيهَا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ أَوْلَى إِذَا اجْتَمَعَ هُوَ وَالْإِسْمُ . وَكَذَلِكَ كُنْتَ فَاعِلًا فِي إِنْ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لِلْفِعْلِ . وَسَتَرَى بَيَانَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٥٢ فالألف إذا كان معها فعلٌ ، بِمَنْزِلَةِ لَوْلَا وَهَلَّا ، إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فِيهَا . وَهُوَ فِي الْأَلِفِ (١) أَمْثَلُ مِنْهُ فِي مَتْنِي وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِيهَا مَعَ أَنَّكَ تَبْتَدِئُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءَ أَنَّكَ تُقَدِّمُ الْإِسْمَ قَبْلَ الْفِعْلِ (٢) ، وَالرُّفْعَ فِيهَا عَلَى الْجَوَازِ (٣) .

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي هَلَّا وَلَوْلَا ، لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ (٤) . وَلَيْسَ جَوَازُ الرُّفْعِ فِي الْأَلِفِ (٥) مِثْلَ جَوَازِ الرُّفْعِ فِي ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلِمَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ هَذَا عَلَى الْجَوَازِ ، وَلِيَكُونَ مَعْنَى وَاحِدًا

(١) ط : « وَالرُّفْعَ مَعَ الْأَلِفِ » .

(٢) أَيْ الْإِسْمَ الْمَنْصُوبَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ .

(٣) أَيْ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لَا عَلَى أَنَّهُ مُخْتَارٌ .

(٤) أَيْ فَلَا تَقُولُ هَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَيْ هَلَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ . « فِي الْاسْتِفْهَامِ » ، وَوَجْهُهُ مَا أَثْبَتَ مِنْ ط .

فهذا أقوى . والذي يُشبهه من حروف الاستفهام الألف (١) .

[واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : هل زيد قام وأين زيد ضربته ، لم يجوز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم . فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو ضارب ، جاز في الكلام ، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر ، لو قلت : هل زيد أنا ضاربه لكان جيذا في الكلام ، لأن ضاربا اسم وإن كان في معنى الفعل . ويجوز النصب في الشعر (٢)] .

هذا باب ما ينصب (٣) في الألف

تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيذا مررت به ، وأعمرا قتلت أخاه ، وأعمرا اشتريت له ثوبا . ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام . قال جرير :

(١) بعده في الأصل نص أرى أنه ليس من صلب الكتاب ، وهو : « وقوله ليس جواز الرفع في ضربت زيدا وعمرا كلمته مثله في الألف . يعني أن قوله أزيد ضربته أقبح من لقيت زيدا وعمرو ضربته ، لأنه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى . وقولك : أزيد ضربته فيه حرف هو بالفعل أولى ، وهو الألف » .

(٢) هذه الفقرة كلها ساقطة من الأصل .

(٣) ط : « ينتصب » .

أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَّاحًا عَدَلْتُ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا (١)

فإذا أوقعت عليه [الفعل] أو على شيء من سببه نصبتة ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذى فُسِّرَ فى الابتداء : أَنَّكَ تُضْمِرُ فِعْلاً هَذَا تَفْسِيرُهُ . إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ هُوَ الَّذِى يُخْتَارُ هَهْنَا ، وَهُوَ حَدُّ الْكَلَامِ . وَأَمَّا الْإِنْتِصَابُ ثُمَّ وَهَاهُنَا فَمِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ كُنْتَ فَعَلَ وَالْمِثْلُ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ . وَمِثْلُهُ : أَزِيدَا لَسْتَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ فَعَلَ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَزِيدَا لَقِيتَ أَخَاهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ .

ومثل ذلك : مَا أَذْرِي أَزِيدَا مَرَرْتُ بِهِ أَمْ عَمْرًا ، وَمَا أَبَالِي أَعْبَدَ اللَّهُ لَقِيتُ أَخَاهُ أَمْ عَمْرًا ، لِأَنَّهُ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ تِلْكَ الْأَلْفُ الَّتِى فِي قَوْلِكَ : أَزِيدَا لَقِيتَهُ أَمْ عَمْرًا .

وتقول : أَعْبَدُ اللَّهَ ضَرَبَ أَخُوهُ زَيْدًا ، لَا يَكُونُ إِلَّا الرُّفْعُ ، لِأَنَّ الَّذِى ٥٢ مِنْ سَبَبِ عِبَادَةِ اللَّهِ [مَرْفُوعٌ] فَاعِلٌ ، وَالَّذِى لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ مَفْعُولٌ ، فَيَرْتَفِعُ إِذَا ارْتَفَعَ الَّذِى مِنْ سَبَبِهِ ، كَمَا يَنْتَصِبُ إِذَا انْتَصَبَ (٢) ، وَيَكُونُ الْمُضْمَرُ مَا يَرْفَعُ كَمَا

(١) ديوان جرير ٦٦ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٣١ و ٢ : ٣١٧ . وثعلبة هم ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . ورياح من يربوع بن حنظلة . وطهية : ابن مالك بن حنظلة . والخشاب : قبائل من أبناء مالك بن حنظلة . جمهرة ابن حزم ٢٢٤ - ٢٢٨ . وتقديره : أظلمت ثعلبة عدلت بهم طهية ، أو نحو ذلك . يهجو الفرزدق فاحراً عليه برهطه الأدنى إليه من تميم ؛ لأن ثعلبة ورياحاً من بنى يربوع ، وجرير ابن كليب بن يربوع . وأما طهية والخشاب فمن بنى مالك بن حنظلة ، والفرزدق من بنى دارم بن مالك بن حنظلة ، فهم أدنى إلى الفرزدق .

(٢) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « فترفع ... كما انتصب ... » .

أضمرت في الأول ما ينصب ، فإنما جعل هذا المظهر بيان ما هو مثله .

فإن جعلت زيدا الفاعل قلت : أعبد الله ضربه أخاه زيد .

وتقول : أعبد الله ضربه أخوه غلامه إذا جعلت الغلام في موضع زيد حين (١) قلت : أعبد الله ضربه أخوه زيدا ، فيصير هذا تفسيرا لشيء رفع عبد الله لأنه يكون (٢) موقعا الفعل بما يكون من سببه كما يوقعه بما ليس من سببه ، كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يتكلم به : أعبد الله أهان غلامه أو عاقب غلامه ، أو صار في هذه الحال [عند السائل وإن لم يكن] ، ثم فسر .

وإن جعلت الغلام في موضع زيد حين رفعت زيدا نصبت فقلت : أعبد الله ضربه أخاه غلامه ، كأنه جعله تفسيرا لفعل غلامه أوقعه عليه ، لأنه قد يوقع الفعل عليه ما هو من سببه كما يوقعه هو على ما هو من سببه ، وذلك قولك : أعبد الله ضربه أباه ، وأعبد الله ضربه أبوه ، فجري (٣) مجرى أعبد الله هو ضرب زيدا ، وأعبد الله ضربه زيد ، كأنه في التمثيل تفسيرا لقوله : أعبد الله أهان أباه غلامه ، وأعبد الله ضربه أخاه غلامه (٤) ، ولا عليك أقدمت الأخ أم أخرته ، أم قدمت الغلام أم أخرته ، أيهما ما جعلته كزيد مفعولا فالأول رفع . وإن جعلته كزيد فاعلا فالأول نصب .

وتقول : السوط ضرب به زيد ، وهو كقولك : السوط ضربت به . وكذلك : الإخوان أكل اللحم عليه ، و [كذلك] : أزيذا سميت به أو سمي به

(١) ط : « حيث » .

(٢) في الأصل : « لا يكون » ، ووجهه من ط .

(٣) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « ضربه أخوه ، جرى » .

(٤) في الأصل : « تفسير لقوله أعبد الله أهان غلامه ضرب أخاه غلامه » .

عمرو ، لأنّ هذا في موضع نصب ، وإنّما تعتبره أنك لو قلت : آلسوّط ضربت فكان هذا كلاماً ، أو آليخوان أكلت ، لم يكن إلّا نصبا ، [كما أنك لو قلت : أزيذا مررت فكان كلاماً لم يكن إلّا نصبا] . فمن ثمّ جعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب .

فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بدا . فإن قلت : أزيذ ذهب به أو أزيذ أنطلق به ، لم يكن إلّا رفعاً لأنك لو لم تقل « به » فكان كلاماً لم يكن إلّا رفعاً ، كما قلت : أزيذ ذهب أخوه ، لأنك لو قلت : أزيذ ذهب لم يكن إلّا رفعاً . وتقول : أزيذا ضربت أخاه ، لأنك لو ألقيت الأخ قلت : أزيذا ضربت . فاعتبر هذا بهذا ، ثم اجعل كلّ واحد جئت به تفسير [ما هو] مثله .

واليوم والظروف بمنزلة زيد وعبد الله ، إذا لم يكن ظرفاً . وذلك [قولك] : أيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله ، كقولك : أعمراً تكلم فيه عبد الله ، وأيوم الجمعة ينطلق فيه ، كقولك : أزيذ يذهب به .

وتقول : أنت عبد الله ضربته ، تُجرّيه ها هنا مجرى أنا زيد ضربته ، لأنّ الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى . إلّا أنك إن شئت نصبتّه كما تنصب زيذاً ضربته ، فهو عربى جيّد ، وأمره [ها] هنا على قولك : زيد ضربته (١) .

فإن قلت : أكل يوم زيذاً تضربه فهو نصب ، كقولك : أزيذاً تضربه

(١) أبو الحسن : « أنت عبد الله ضربته نصب أجود ، لأن أنت ينبغي أن ترتفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به أنت ساقطاً على عبد الله » .

كُلَّ يَوْمٍ ، لَأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَفْصِلُ فِي قَوْلِكَ : مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَإِنَّ الْيَوْمَ عَمْرًا
مَنْطَلِقًا ، فَلَا يَحْجُزُ هَا هُنَا كَمَا لَا يَحْجُزُ ثَمَّةٌ .

وَتَقُولُ : أَعْبُدُ اللَّهَ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ ، كَمَا تَقُولُ : أَنْتَ زَيْدٌ ضَرْبُهُ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ
هَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ . وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدًا تَضْرِبُهُ قُلْتَ :
أَزِيدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ ، لِأَنَّكَ نَصَبْتَ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ بِفَعْلٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ (١) .

وَمِنْ [قَالَ : زَيْدًا ضَرْبُهُ] قَالَ : أَزِيدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ ، فَإِنَّمَا نَصَبَ زَيْدًا لِأَنَّ
أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي مِنْ سَبَبِهِ مَنْصُوبٌ . وَقَدْ يَجُوزُ الِرْفَعُ فِي
أَعْبُدُ اللَّهَ مَرَرْتُ بِهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَأَعْبُدُ اللَّهَ ضَرْبَتْ أَخَاهُ . [وَأَمَّا قَوْلُكَ :
أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ فَبِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَزِيدًا ضَرْبُهُ] . وَالِرْفَعُ فِي هَذَا أَقْوَى مِنْهُ فِي أَعْبُدُ اللَّهَ
ضَرْبُهُ ، وَهُوَ أَيْضًا قَدْ يَجُوزُ إِذَا جَازَ هَذَا كَمَا كَانَ [ذَلِكَ فِيمَا] قَبْلَهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ،
وَمَا جَاءَ بَعْدَ مَا بُنِيَ عَلَى الْفَعْلِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ ابْتَدَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَجَعَلَ الْفَعْلَ فِي مَوْضِعِ

(١) أَبُو الْحَسَنِ : « أَزِيدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ الْوَجْهَ النَّصْبُ ، لِأَنَّ زَيْدًا يَنْبَغِي أَنْ يَرْتَفِعَ
بِفَعْلِ مَضْمَرٍ ، وَذَلِكَ الْفَعْلُ يَقَعُ عَلَى أَخِيهِ . وَأَمَّا أَزِيدُ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ فَلَيْسَ الْفَعْلُ مِنْ زَيْدٍ فِي
شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْأَخِ . وَلَيْسَ الْفَعْلُ لَزِيدٍ إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ زَيْدًا ضَرْبُهُ .
وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ أَزِيدًا أَخَاهُ يَضْرِبُهُ ، فَيَنْصَبُ الْأَخَ بِفَعْلِ مَضْمَرٍ ، وَيَنْصَبُ زَيْدًا بِفَعْلِ آخَرَ
هَذَا فِي الْمَضْمَرِ تَفْسِيرُهُ . وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : لَا نَقُولُ فِي زَيْدٍ إِلَّا الِرْفَعُ وَإِنْ نَصَبْنَا الْأَخَ ، لِأَنَّ
الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْأَخِ مَضْمَرٌ ، فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمَضْمَرٍ يَقَعُ عَلَى زَيْدٍ . فَنَقُولُ : أَلَيْسَ الْمَضْمَرُ
الَّذِي وَقَعَ عَلَى الْأَخِ قَدْ فَسَّرَهُ الْفَعْلُ الْآخِرُ الظَّاهِرُ ، وَقَدْ اسْتَبَانَ حَتَّى صَارَ كَالظَّاهِرِ ،
فَكَيْفَ لَا يَفْسِرُ الْمَضْمَرُ الْأَوَّلَ ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ الْفَعْلُ الظَّاهِرُ تَفْسِيرًا لَهُمَا جَمِيعًا ، إِذْ كَانَا
فَعْلَيْنِ وَكَانَا فِي مَعْنَى هَذَا الظَّاهِرِ » .

المنبئ عليه ، فكأنه قال : أعبدُ الله أخوك (١).

فمن زعم أنه إذا قال : أزيدًا مررت به إنما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له أن يجره ، لأنه لا يصل إلا بحرف إضافة .

وإذا عملت (٢) العربُ شيئًا مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرًا في الجر والنصب والرفع ؛ تقول : وبلدٍ ، تريد : ورُبَّ بلدٍ . وتقول : زيدا ، تريد : عليك زيدا . وتقول : الهلالُ ، تريد : هذا الهلال ، فكأنه يعمل عمله مظهرًا .

وبما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس : إذا ، وحيثُ . تقول : إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه ،

(١) قال أبو الحسن : « تقول أزيدًا لم يضربه إلا هو ، لا يكون فيه إلا النصب وإن كانا جميعًا من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل من الفعل ، وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل ، لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء ويكون في مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك أزيد لم يضرب إلا إياه ، لأن فعل زيد إذا كان مع اسم ، يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب ، غير منفصل لم يتعد إلى زيد ولم يتعد فعل زيد إليه . ألا ترى أنك لا تقول أزيدًا ضرب وأنت تريد أزيدًا ضرب نفسه . ولا أزيدا ضربه وأنت تريد أن توقع فعل زيد على الهاء والهاء لزيد ، فلذلك لم تعمل فى زيد . فإن قيل : آخوان أكل عليه اللحم ، فتنصب آخوان ، وأنت لا تقول : آخوان أكل اللحم ؟ فلأن اللحم اسم منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها فى الأول ، فجرت كلها على ذلك كما تقول الدرهم أعطيته زيدًا . فاللحم اسم منفصل إلا أنه لا يقع على آخوان إلا بحرف جر ، والأسماء غير المنفصلة لم تجر مجراها ، لأن المنفصلة إن كان فيها ما لا يجوز أن يلفظ به فقد يكون من المنفصلة ما يلفظ به كثير على أن تعمل أحدهما فى الآخر ، شبهت ما لا يحسن فى التقديم بهذا الذى يحسن . وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها شيء تشبه به » .

(٢) فى الأصل و ط : « وإذا عملت » .

وحيث زيدا تجده فأكرمه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل . لو قلت : اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس^(١) كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس ، وحيث [يجلس ، وحيث] جلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس .

ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه^(٢) . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيد يذهب ، لحسن . وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها . تقول : جئت إذ عبد الله قائم ، و [جئت] إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام . ولكن [إذ] إنما يقع في الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا وأنت تبتدىء الاسم بعدها ، فحسن الرفع .

ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول ، قوله : أزيذا ضربت عمرا وأخاه ، وأزيذا ضربت رجلا يحبه ، وأزيذا ضربت جاريتين يحبهما ، فإنما نصبت الأول لأن الآخر ملتبس به ، إذ كانت صفته ملتبسة به^(٣) . وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقدم فيه الصفة ، فما حسن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول ، وما لا يحسن فليس ملتبسا به . ألا ترى أنك تقول : مررت برجل منطلق جاريتان يحبهما ، ومررت برجل منطلق زيد وأخوه ؛ لأنك لما أشركت

(١) ط : « أو اجلس إذا زيد يجلس » .

(٢) يعني إذا الفجائية .

(٣) هذا الصواب من ط ، وفي الأصل : « إذ كان صفة ملتبسة به » .

بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبساً بالأخ فالتبس برجل ، ولو قلت : أزيذا ضربت عمرا وضربت أخاه لم يكن كلاما ، لأنَّ عمرا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسا به . ألا ترى أنَّك لو قلت : مررت برجل قائمٍ عمرو وقائمٍ أخوه لم يجز ، لأنَّ أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبسا (١) .

هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين

مَجْرَى الفعل كما يَجْرَى في غيره مَجْرَى الفعل

وذلك قولك : أزيذا أنت ضاربُه ، وأزيذا أنت ضاربٌ له ، وأعمرا أنت مُكْرِمٌ أخاه ، وأزيذا أنت نازلٌ عليه . كأنَّك قلت : أنت ضاربٌ ، وأنت مُكْرِمٌ ، وأنت نازل ، كما كان ذلك في الفعل ، لأنَّه يَجْرَى مَجْرَاهُ وَيَعْمَلُ في المعرفة كُلِّهَا والنكرة ، مقدَّما ومؤخرا ، ومظهرا ومضمرا .

(١) بعده في الأصل نص لعله تعليق ، مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو : « وهذه مسائل متصلة بقوله أزيذا لم يضربه إلا هو :

تقول : آخواك ظناهما منطلقين ، فلأخوين ههنا سبيان : مرفوع ومنصوب ، وهما جميعاً غير منفصلين ، فحملت الأول على المرفوع ، من قِيلَ أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمرة ، نحو ظنهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما . ولا يتعدى فعل المضمرة إلى الظاهر في هذا الباب ، ولكن يتعدى فعل المضمرة إلى المضمرة ، مثل قولك : أظنني ذاهباً وظننتي ذاهباً . وتقول : إياهما ظنا منطلقين لأنك تقول : إياهما ظن أخواك منطلقين ، إذا كانا ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمرة المرفوع إلى المضمرة المنصوب في هذا الباب في الشك والعلم .

وتقول : أنت حسبتك منطلقاً وإياك حسبتك منطلقاً . وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما فعلت ذلك في قولك : أنت زيدٌ ضربته ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، فإن نصبته على قولك : زيذاً ضربته قلت : أزيذاً أخاه تضربه .

وكذلك الدار أنت نازل فيها .

وتقول : أعمراً أنت واجدٌ عليه ، وأخالداً أنت عالم به ، وأزيدا أنت راغبٌ فيه ، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه ممّا هاهنا لتعتبر ، لم يكن ليكون إلاّ مما ينتصب ، كأنّه قال : أعبد الله أنت ترغبُ فيه ، وأعبد الله أنت تعلمُ به ، وأعبد الله أنت تجدُ عليه ، فإنما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه في حال مسألتك .

ولو قال : الدار أنت نازل فيها ، فجعل نازلاً اسماً رفع ، كأنّه قال : الدار أنت رجل فيها .

ولو قال : أزيدُ أنت ضاربُه فجعله بمنزلة قولك : [أزيدُ] أنت أخوه ، جاز .

ومثل ذلك في النصب : أزيدا أنت محبوسٌ عليه ، وأزيداً أنت مُكابِرٌ عليه . وإن لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رفع .

وكذلك جميعُ هذا ، فمفعولٌ مثلُ يُفعلُ ، وفاعِلٌ مثلُ يَفعلُ .

ومما يُجرى فاعلي من أسماء الفاعلين فَواعِلُ ^(١) ، أَجرُوهُ مُجرى فاعِلَةٍ حيث كانوا جمعوه وكسّروه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلاتٍ . فمن ذلك قولهم : هنّ حَوَاجٌ بيتَ الله . وقال أبو كبير الهذلي :

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهنّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النُّطَاقِ فعاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ ^(٢) ٥٦

(١) ط : « ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين فواعل » .

(٢) ديوان الهذليين ٢ : ٩٢ والخزانة ٣ : ٤٦٦ والعيني ٣ : ٥٥٨ والإنصاف ٢٨٧ . وشاهده إعمال « عواقد » لأنه جمع عاقدة . يصف رجلاً شهم الفؤاد ماضياً ، وأن علة نجابته أن النساء حملن به وهنّ عواقد لنطقهن . وحبك النطاق : مشدّه ، واحدها حباك . والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها وترسل أعلاه على أسفله تقيمه مقام =

وقال العجاج :

* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي (١) *

وقد جعل بعضهم فعلاً بمنزلة فواعِل ، فقالوا : قُطَّانُ مَكَّةَ ، وَسُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، لأنه جمع كفواعِل .

وأجروا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر ، مُجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَاعِلٍ ، لَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِفَاعِلٍ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِ الْمِبَالِغَةِ . فَمَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْمَعْنَى : فَعُولٌ ، وَفَعَالٌ وَمَفْعَالٌ (٢) ، وَفَعِلٌ . وقد جاء : فَعِيلٌ كَرَحِيمٍ وَعَلِيمٍ وَقَدِيرٍ وَسَمِيعٍ وَبَصِيرٍ ، يَجُوزُ فِيهِنَّ مَا جَازَ فِي فَاعِلٍ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ (٣) . لو قلت : هَذَا ضَرْبُ رَعُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقُ الْإِبِلِ ، عَلَى : وَضَرْبُ سُوقِ الْإِبِلِ جَازٌ ، كَمَا تَقُولُ : [هَذَا] ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍا ، تُضْمِرُ ضَارِبٌ عَمْرٍا .

ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعِلٍ ، قول ذى الرمة : هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ (٤)

= السراويل . والمهبل : الثقيل ، كأنه المدعو عليه بالهبل ، أى فقد أمه له . والولد إذا حملت أمه به كرها خرج مذكراً نجيباً فيما تزعم العرب . « ومما » هى رواية الأصل والديوان ومعظم أصول ط . ويروى : « ممن » . وفى ط والديوان والخزانة والإنصاف : « فشب » .

(١) سبق إنشاده والكلام عليه فى ص ٢٦ برواية « قواطنا » .

(٢) ط : « ومفعال وفعل » .

(٣) ط : « والإظهار والإضمار » .

(٤) ديوان ذى الرمة ٣٢٤ . يصف ظليماً ، وهو ذكر النعام . يقول : يهجم نفسه على البيض ، أى يلقيها عليها حاضناً لها ، فإذا فوجئ بشبح أى شخص ، فارق بيضه ونهض هارباً . والشبح بسكون الباء : لغة فى الشبح بفتحها . وشاهده إعمال هجوم مبالغة هاجم .

وقال أبو ذؤيب الهذلي :

قلّ دِينُهُ وَاهْتِاجُ للشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعِزَاءِ هَيَّوْجُ (١)

٥٧

وقال القلائخ :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَغْقَلَا (٢)

وسمعنا من يقول : « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » . وقال :

بَكَيْتُ أَخَا اللَّأَوَاءِ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ ، رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ (٣)

وقال أبو طالب بن عبد المطلب :

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ (٤)

(١) لم أجده في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعار الهذليين ، والصواب أنه للراعي كما في اللسان (هيج) والعيني ٣ : ٥٣٧ . وصف امرأة أنها لو نظر إليها راهب لأبغض دينه وتركه واهتاج ، شوقاً إليها . وأنها لإفراط حسنها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء عزاءهم وتحملهم على الصبا .

وشاهده أعمال « هيوج » وهو مبالغة ، عمل مؤخراً كعمله مقدماً .

(٢) العيني ٣ : ٥٣٥ . أخو الحرب ، الملازم لها المتهيئ المستعد . والجلال : جمع جل ، بالضم ، وأصله ما يلبسه الفرس ، فجعله لما يلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها . والولاج : الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها ، لضعف همته وعجزه . والخوالف ، جمع خالفة ، وهي عمود في مؤخر البيت . والأعقل : الذي تصطك ركبتاه في المشي ضعفاً أو خلقة .

(٣) وصف شجاعاً كريماً . اللأواء : الشدة . عني أنه يكفي قومه الشدة ومعرفة الزمان . يحمد يومه ، أي تحمد أيامه ، أما في الحرب فلبسالته ، وأما في السلم فلعطائه وبذله . والدارع : لابس الدرع .

(٤) ديوان أبي طالب الورقة ١١ والخزانة ٣ : ٤٤٦ وابن الشجري ٢ : ١٠٦ . والعيني ٣ : ٥٣٩ . يرثي أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب . نصل السيف : شفرته . وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا بساقها بالسيف فخرت ثم نحروها .

وقد جاء في فَعِل وليس في كثرة ذلك ، قال ، وهو عمرو بن أحمر ^(١) :
 أو مِسْخَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحِجٌ بِسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ ^(٢)
 وقال : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَائِكْهَا ^(٣) » .

٥٨

وَفَعِلٌ أَقْلٌ مِنْ فَعِيلٍ بِكَثِيرٍ .

وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجِرَى في الواحد ^(٤) ليكونَ كَفَوَاعِلٍ حين
 أُجِرَى مثل فاعِلٍ ، من ذلك قول طرفة :

(١) ط : « وليس ككثرة ذلك ، قال الشاعر » ، فقط . على أن نسبته إلى عمرو
 ابن أحمر خطأ ، وإنما هو للبيد في ديوانه ١٢٥ من قصيدة طويلة . وانظر الخزائنة ١ :
 ٣٣٤ و ٣ : ٤٥٦ والعيني ٣ : ٥١٣ واللسان (عضد ، عمل) .

(٢) شاهده أعمال « شنج » في عضادة . وشنج مبالغة شانج ، أى ملازم .
 والمسحل : الحمار الوحشى ، وسحيله : نهاقه كأنه سحل المبرد . والعضادة . الجانب ،
 أو معناه إلى جانب عضدها . والسمحج : الأتان الطويلة الظهر . والسراة : أعلى الظهر .
 والنذب : آثار الجراح ، جمع ندبة . والكُلوم : الجراح جمع كلم . يقول : هي ترمحه
 وتكلمه تخلصاً من حمله عليها . وفي ط : « بسراتها نذب له » ، وكذلك في الديوان ،
 وأثبت ما في الأصل ومعظم المراجع . وقد نحولف سيبويه في هذا بجعل « عضادة »
 منصوباً على الظرفية . والظرفية مع رواية « بسراتها » لا بأس بها ، ولكن مع رواية
 « بسراته » تصور العير بصورة الدليل المعضض العاجز ، فلا يستقيم معها التشبيه .

(٣) في اللسان : « ومن كلامهم إنه لمنحار بوائكها » . ناقة بائكة : سمينة خيار
 فتية حسنة .

(٤) ط : « وأجروه حين بنوه للجمع يعنى فعولا ، كما كان أجرى في الواحد » .
 ولا ريب أن عبارة « يعنى فعولا » دخيلة ، من تعليق قارئ ، ثم إن القضية تعليل لإعمال
 جمع المبالغة مهما تكن صيغتها ، لا لإعمال صيغة فعول .

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفِرَ ذنبُهُم غيرُ فُجِرَ (١)

ومما جاء على فِعْلٍ قوله :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٢)

ومن هذا الباب قولُ رؤبة :

* برأس دماغ رعوس العز (٣) *

ومنه قول ساعدة بن جُوَيَّة :

(١) ديوان طرفة ٦٨ والعيني ٣ : ٥٤٨ . ورواية « فجر » ، وهي رواية الأصل ، نص عليها الشنتمري . ويروى : « غير فخر » بالخاء . وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح ، وأنهم لا يفجرون ، أى لا يكذبون ، أو لا يفخرون بما أسدوا من صنيع ، سترأ لمعرفهم . وشاهده إعمال « غفر » ، وهي جمع غفور .

(٢) زعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع وقال : يروى عن اللاحقى أنه قال : « سألتني سيبويه عن شاهد في تعدى فِعْل ، فعملت له هذا البيت » . الخزانة ٣ : ٤٥٦ . وانظر العيني ٣ : ٥٤٣ حيث قال : « قائله أبو يحيى اللاحقى » . وساق خبر أنه مصنوع . وأنشده ابن الشجرى ٢ : ١٠٧ بدون نسبة . ط والعيني وابن الشجرى : « أموراً لا تضير » أى لا تضر .

يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة ، وأنه يحذر ما لا ينبغي أن يحذر ، ويأمن ما لا يصح أن يؤمن . وإعمال فعل وفعل مذهب لسيبويه ، لأنهما عنده محولان من « فاعل » المتعدى لإرادة المبالغة ، فيعملان عمله قياساً على فعول وفَعَّال . وعورض سيبويه في إعمالهما لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر ، وكريم ولئيم .

(٣) ديوان رؤبة ٦٤ . من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي . والدماغ : مبالغة دماغ ، وهو الذى يبلغ بالشجرة إلى الدماغ . رعوس العز ، أى رعوس أهل العز .

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتت طِرَابًا وبات الليل لم ينم ^(١)

وقال الكُميت :

٥٩

شُمُّ مَهاوِينِ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مَيِّصِ الْعَشِيَّاتِ لَا نُحُورٍ وَلَا قَزَمٍ ^(٢)

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٨ والخزانة ٣ : ٤٥٠ واللسان (عمل ، شأى) . وشاهده نصب « موهنا » بكليل ، لأنه بمعنى مُكَلَّل ، مغير منه عند المبالغة . وفعل بمعنى مُفْعِل كثير ، كبصير وأليم وسميع ، بمعنى مبصر ومؤلم ومسمع ، فإذا كان بمعناه عمل عمله لأنه مغير منه للمبالغة . وقد رد على سيبويه مذهبه بما سبق في الشاهد السالف ، فعليه يكون « موهنا » ظرفاً عاملاً « شأها » أو « كليل » ، ومعناه على ذلك أن البرق ضعيف الهبوب كليل في نفسه . وفي هذا الرد هنا نظر ؛ إذ لو كان كليل بمعنى ضعيف لم يقل معه « عمل » وهو الكثير العمل لا ريب . وشأها : ساقها وأزعجها من موضعها . والمعنى على مذهب سيبويه أنه وصف حمراً وأتناً نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث يكل الموهن - وهو وقت من الليل - بُروقه ولمعانها ، وهو مجاز ، كما تقول : أتعبت ليلي ، إذا سرت فيه سيراً حثيثاً ، فطربت تلك الحمر للبرق منساقاً إليه في أماكنه ، وبات البرق ليله لم ينم ، أى استمر في لمعانه .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٤٨ والعيني ٣ : ٥٦٩ . ومهاوين : جمع مهوان ، مبالغة في مهين . فهو من إعمال جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد . وصفهم بأنهم شم الأنوف ، والشمم : ارتفاع في قسبة الأنف مع استواء أعلاه ، كناية عن العزة . ثم ذكر أنهم يهينون للضيف والمسكين أبدان الجزور ، جمع بدنة ، وهى الناقة المسمنة المتخذة للنحر . وكذلك الجزور . ويروى : « أبداء الجزور » ، جمع بدء ، وهو أفضل الأعضاء . مخاميص : جمع مخماص ، وهو الشديد الجوع . أى يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم . والنحور : جمع أخور ، وهو الضعيف . والقزم بالتحريك : رذال الناس وسفلتهم ، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع .

قال البغدادي : والأوصاف جميعها مجرورة في البيت ؛ لأن قبله :

يأوى إلى مجلس باد مكارمهم لا مطمعى ظالم فيهم ولا ظلم

أى فلا عبرة بما ورد من ضبط هذه الأوصاف في بعض نسخ الكتاب بالرفع ؛ لأنه ليس في كلام سيبويه ما يشعر بذلك .

ومنه قَدِيرٌ وَعَلِيمٌ وَرَحِيمٌ ، لأنه يريد المبالغة [في الفعل] .

وليس [هذا] بمنزلة قولك : حسنٌ وجه الأخ ، لأن هذا لا يُقَلَّبُ ولا يَضْمَرُ ^(١) ، وإنما حده أن يُتَكَلَّمُ به في الألف واللام أو نكرةً ، ولا تغني به أنك أوقعتِ فعلاً سلف منك إلى أحد .

ولا يَحْسُنُ أن تفصل بينهما فتقول : هو كريمٌ فيها حسب الأب .

ومما أجرى مُجرى الفعل ^(٢) من المصادر قول الشاعر ^(٣) :

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عَيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ ^(٤)

(١) هذه موازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة ، فالأولى تتعدى تعدى الفعل ، ويقدم مفعولها ويؤخر ، وتضمير هي فتعمل مضمرة في قوله : « إخوان العزاء هيج » وكما في قوله :

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبدٌ ربٍّ أخا عون بن مخراقٍ

أى : أو أنت باعث عبدٌ ربٍّ . وأما الصفة المشبهة فلا يتقدم مفعولها ، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : « لا يقلب » ، وكذلك لا تعمل مضمرة كما يعمل اسم الفاعل وصيغة المبالغة مضمرين .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مجرى فاعل » .

(٣) هو أعشى همدان ، كما في العينى ٣ : ٤٦ . وذكر العينى أيضاً أنه يروى للأحوص ، ورواه الجوهري لجرير .

(٤) وصف تجاراً ، وقيل لصوصاً ، فيقول : يمرون بالدهن - وهي رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصر - وقد صفرت عيابهم من المتاع ، ثم يعودون من دارين - وهو موضع في البحرين ينسب إليه المسك فيقال مسك دارى - وحقائبهم بجر ، أى ممتلئة ، جمع بجراء . والعيبة : ما يجعل فيه الثياب . والحقيبة : وعاء يجعل فيه الرجل زاده ويحتقبه الراكب خلفه في سفره . وإنما قال : « ويخرجن » لإرادة الراحل ، فلذلك أنث . وهذا ما في الأصل والسيرافى . وفي ط : « ويرجعن » .

على حين ألهى الناس جُلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المال نذلُ الثعالب (١)

كأنه قال : آندل . وقال المزار الأسدي :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالشغام المخلص (٢)

وقال (٣) :

بضربٍ بالسيف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل

(١) يقول : يفتنمون فرصة شغل الناس عنهم بما هم فيه من شتى أمورهم فيسلبونهم ، وذلك على أنهم لصوص . أو ينتهزون شغل الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم ومنازعاتهم عن منازعتهم في الكسب ، وذلك على أنهم تجار . وندلا ، أى اختطافا ، أو أخذاً باليدين . وزريق ، بالتصغير : قبيلة في الأنصار ، وأخرى في طيء . ويقال في المثل « أكسب من ثعلب » ؛ لأنه يدخر لنفسه ويأق على ما يعدو عليه من حيوان إذا أمكنه .

(٢) الخزانة ٤ : ٤٩٣ وابن الشجرى ٢ : ٢٤٢ . وشاهده نصب « أم الوليد » بقوله : « علاقة » ؛ لأنها بدل من الفعل « تعلق » فعملت عمله . يصف علو سنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه فلا يليق به اللهو والصبا . وأفنان الرأس : خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الغصن . والشغام ، كسحاب : نبت إذا ييس صار أبيض ، أو نبت له نور أبيض . والمخلص : ما اختلط فيه السواد بالبياض . وقد أضاف « بعد » إلى الجملة بعدها لأن « ما » وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد ، وهياتها للإضافة إلى الجملة .

(٣) هو المزار أيضاً . العيني ٣ : ٤٩٩ . الهام : جمع هامة وهى الرأس . والضمير فيه يرجع إلى الرؤوس السالفة الذكر ، وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان جائز للتوكيد ، كما في « جبل الوليد » ، و « حب الحصيد » . أو الضمير راجع إلى « قوم » والقوم يذكر ويؤنث . ومقييل الرأس هو العنق . وأصل المقييل مكان القيلولة في الظهيرة . ومثله قول ابن رواحة :

اليوم نضربكم على تنزيله ضربا يزيل الهام عن مقيله

وتقول : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ رَسُولٌ لَهُ وَرَسُولُهُ ، لَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ بِفَعُولٍ ههنا ما تريد به في ضَرُوبٍ ، لَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُوقِعَ مِنْهُ فِعْلاً عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ [قَوْلِكَ] : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ عَجُوزٌ لَهُ ^(١) . وتقول : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ لَهُ عَدِيلٌ وَأَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ لَهُ جَلِيسٌ ، لَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ بِهِ مِبَالِغَةً فِي فِعْلٍ ، وَلَمْ تَقُلْ : مُجَالِيسٌ فَيَكُونُ كَفَاعِلٍ ، فَإِنَّمَا هَذَا اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَزِيدُ أَنْتَ وَصَيْفٌ لَهُ أَوْ غُلَامٌ لَهُ . وكذلك : آَلْبَصْرَةُ أَنْتَ عَلَيْهَا أَمِيرٌ .

فَأَمَّا الْأَصْلُ الْأَكْثَرُ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ففَاعِلٌ . وَإِنَّمَا جاز في التي بُنِيَتْ لِلْمِبَالِغَةِ لِأَنَّهَا بُنِيَتْ لِلْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَلَيْسَتْ بِالْأَبْنِيَةِ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الْفِعْلِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا قَلِيلَةٌ . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مِبَالِغَةُ الْفِعْلِ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ غُلَامٍ وَعَبِيدٍ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ فَاعِلٌ ، وَعَلَى فِعْلٍ يُفْعَلُ مَفْعُولٌ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا الَّذِي لِلْمِبَالِغَةِ الْفَاعِلُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ .

وتقول : أَكُلُّ يَوْمٍ أَنْتَ فِيهِ أَمِيرٌ ، تَرْفَعُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ ، وَقَدْ خَرَجَ « كَلٌّ » مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ لِلَّهِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَكُلُّ يَوْمٍ يُنْطَلِقُ فِيهِ ، صَارَ كَقَوْلِكَ : أَزِيدُ يُذْهَبُ بِهِ . وَلَوْ جاز أَنْ تُنْصَبَ كُلُّ يَوْمٍ وَأَنْتَ تَرِيدُ بِالْأَمِيرِ الْأِسْمَ لَقُلْتَ : أَعْبَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ لَأَنَّكَ تَقُولُ : أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ

(١) موازنة بين رسول وضروب . فأنت لا تقول هذا رسول زيدا كما تقول : هذا ضروب زيدا ، فالرسول اسم للمرسل لا مبالغة في المرسل ، فهو بمثابة عجز التي لا تجرى مجرى الفعل ، فلا تنصب عبد الله الذي ولي حرف الاستفهام لأنها غير صالحة للتفسير ، لأن المفسر إما فعل أو شبيه به .

ثوب^(١) ، فيكونُ نصبًا . فإن قلت : أكلُ يوم لك فيه ثوب فنصبت ، وقد جعلته خارجاً من أن يكون ظرفاً ، فإنه ينبغي أن تنصب : أعبد الله عليه ثوب . وهذا لا يكون ، لأن الظرف هنا لم ينصبه فعل ، إنما عليه ظرف للثوب ، وكذلك فيه^(٢) .

هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى

٦١

فهى ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَأَرَيْتُ وَرَأَيْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وما يتصرف من أفعالهن .

(١) قال السيرافي : يعنى أن الأمير ليس يجرى مجرى الفعل ، فهو بمنزلة الثوب ولا ينصب الاسم الأول وإن كان في الكلام ضمير يعود إليه متصل منصوب ؛ لأن ذلك المنصوب نصبه كنصب الظروف بمعنى استقر . فإذا قلت : أعبد الله عليه ثوب فتقديره أعبد الله استقر عليه ثوب ، كما تقول : أعبد الله عليه ثوب . ولو أظهرت الاستقرار لنصبت عبد الله ، كقولك : أعبد الله استقر عليه ثوب ، وقولك أكل يوم لك ثوب ، تنصب كل يوم بالظرف والعامل فيه لك بمعنى الاستقرار ، فإذا شغلت الظرف بضمير اليوم خرج اليوم من أن يكون ظرفاً ، ورفعته بالابتداء فقلت : كل يوم لك فيه ثوب ، ولا تنصب اليوم لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل . قال - يعنى سيبويه - : ولو جاز أن تقول : أكل يوم لك فيه ثوب لجاز أن تقول أعبد الله عليه ثوب ، لأنه عليه في موضع نصب مثل فيه ، وهذا لا يجوز فيهما جميعاً لأنك لم تأت بفعل .

والكلام بعده إلى « وكذلك فيه » ساقط من ط ثابت في الأصل ونسخة ١٣٩ .

(٢) بعده في ط : « فإذا شغلت الفعل نصبت فقلت أكل يوم لك فيه ثوب » .

وفي النسخة ١٣٩ : « قال أبو الحسن : إذا كان الذى من سبب الأول ظرفاً لفعل نصبت ، نحو قولك أكل يوم تذهب فيه ؛ لأن الفعل مما يضم ، ولا يضم الاسم ، فتقول : أكل يوم يُذهب فيه فترفع ، لأن فيه في موضع رفع » .

فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الأعمال والبناء على الأول ، في الخير والاستفهام وفي كل شيء . وذلك قولك : أظن زيدا منطلقا ، وأظن عمرا ذاهبا ، وزيدا أظن أخاك ، وعمرا زعمت أباك .

وتقول : زيد أظنه ذاهبا . ومن قال : عبد الله ضربته نصب [فقال] : عبد الله أظنه ذاهبا .

وتقول : أظن عمرا منطلقا وبكرا أظنه خارجا ، كما قلت : ضربت زيدا وعمرا كلمته ، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا ^(١) .

فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك . وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ^(٢) . وكل عربي [جيد] .

وقال اللعين يهجو العجاج ^(٣) :

(١) أي رفعت « بكر » على ما أجيز من الرفع في « عمرو » .

(٢) أي إن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط . وقد أجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم مستنديين إلى بعض الشواهد ، كقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وقوله :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيممة الأدب

وخرجه البصريون على تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء ، أي إخاله ، أو رأيت ، أو لـلدينا ، أو كـملاك . وفي هذا يقول ابن مالك :

وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء في موهم إلغاء ما تقدما

(٣) بدله في ط : « قال الشاعر وهو اللعين » . وذكر العيني خلافا في المهجو ، أهو رؤية ، أم العجاج .

أَبَاالرَّاجِيزِ يَاابْنَ اللُّؤْمِ تَوَعِدُنِي وَفِي الرَّاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرُ (١)

أَنشَدَنَاهُ يُونُسُ مَرْفُوعًا عَنْهُمْ . وَإِنَّمَا كَانَ التَّأخِيرُ أَقْوَى لِأَنَّهُ [إِنَّمَا] يَجِيءُ
بِالشَّكِّ بَعْدَمَا يَمْضِي كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، أَوْ بَعْدَ مَا يَبْتَدِئُ وَهُوَ يَرِيدُ الْيَقِينَ ثُمَّ
يُذَكِّرُهُ الشَّكُّ ، كَمَا تَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ صَاحِبُ ذَاكَ بَلَّغْنِي ، وَكَأَنَّ قَالًا : مَنْ يَقُولُ ذَاكَ
تَدْرِي ، فَأَتَّخِرَ مَا لَمْ يَعْمَلْ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ . وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِيهِمَا بَلْغَةً
بَعْدَ مَا مَضَى كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، وَفِيهِمَا يَدْرِي .

فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ ، كَمَا
قَالَ : زَيْدًا رَأَيْتُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا .

وَكَلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدًا أَخَاكَ
أَظُنُّ ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضْعُفُ زَيْدًا قَائِمًا ضَرِبْتُ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
مَبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ (٢) .

(١) ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ ٢ : ٤٠٤ عَنْ أَبِي الْحَجَّاجِ أَنَّ كَلِمَةَ اللَّعِينِ لَامِيَّةٌ ، وَأَنَّ عَجَزَ هَذَا
الْبَيْتِ : « اللُّؤْمُ وَالْفُشْلُ » عَلَى الْإِقْوَاءِ . وَقَبْلَهُ :

إِنِّي أَنَا ابْنُ جَلَا إِنْ كُنْتَ تَعْرِفْنِي يَا رُؤْبَ وَالْحِيَةَ الصَّمَاءِ فِي الْجَبَلِ
مَا فِي الدَّوَاوِينِ فِي رَجُلِي مِنْ عَقْلٍ عِنْدَ الرَّهَانِ وَلَا أَكْوَى مِنَ الْعَقْلِ
وَنَسَبَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّهُ لَامِيٌّ الرَّوْيُ إِلَى الْمَكْبَرِ الضَّبِّيِّ فِي حِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ ، وَعَجَزَهُ
فِيهَا : « إِنْ الرَّاجِيزُ رَأْسُ النُّوْكَ وَالْفُشْلُ » . وَانْظُرِ الْحَيَوَانَ ٤ : ٢٦٦ - ٢٦٧ إِذْ نَسَبَهُ إِلَى
اللَّعِينِ يَقُولُهُ لِرُؤْبَةٍ . وَعَجَزَهُ فِيهِ : « جَلَبَ اللُّؤْمَ وَالْكَسَلَ » .

يُرِيدُ : أَتَوَعِدُنِي بِأَرَاغِيزِكَ وَأَنْتَ لَا تَحْسِنُ الشَّعْرَ وَالتَّصَرُّفَ فِي أَنْوَاعِهِ ، وَأَيْنَ رَجَزِكَ
مِنَ الشَّعْرِ ، إِنْ الرَّاجِيزُ مِظَنَّةُ لُؤْمِ الطَّبِيعَةِ وَضَعْفُ النَّفْسِ . ط وَالْحَيَوَانَ :
« أَبَا الرَّاجِيزِ » ، أَيُّ يَا صَاحِبَ الرَّاجِيزِ .

(٢) يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ وَيَبْتَدَأُ بِهِ . ط : « أَعْمَلَ » .

ومما جاء في الشعر معملاً في زعمتُ قول أبي ذؤيب (١) :

فإن تزعميني كنتُ أَجْهَلُ فيكمُ فإني شريتُ الحلمَ بعدك بالجهلِ (٢)

٦٢

وقال النابغة الجعدي :

عددتُ قُشيراً إذ عددتُ فلم أسأ بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلاً (٣)

وتقول : أين ترى عبد الله قائماً ، وهل ترى زيدا ذاهباً ، لأنَّ هل وأين كأنك لم تذكرهما ، لأنَّ ما بعدهما ابتداءً ، كأنك قلت : أترى زيدا ذاهباً ، وأتظنُّ عمراً منطلقاً .

فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة « فيها » إذا استغنى بها الابتداء (٤) ، قلت : أين ترى زيداً ، وأين ترى زيدا (٥) .

(١) ط : « قول الشاعر ، وهو أبو ذؤيب » .

(٢) ديوان الهذليين ١ : ٣٦ والعيني ٣٨٨٢ . أجهل ، أى أستعمل الجهل ، بحبي إياك . شريت الحلم بالجهل ، أى استبدلت بالجهل حلماً . يذكر رجوعه عن الصبا لما زجره الشيب .

(٣) ط : « إذ فخرت » ، وما أثبت من الأصل يوافق الشنتمري والسيرافي . يخاطب رجلاً من قشير ، وهم إخوة جعدة قبيل النابغة ، أبوهما كعب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة كما في الجمهرة ٢٨٩ . يقول : إن عددت سادات قشير مفاخراً فإن ذلك لن يسوءني ، ولم أظنك ذا معزل عن ذلك ، أو بمعزل . فمعزلاً منصوب على المفعولية بتقدير مضاف ، أو على الظرف الواقع موقع المفعول الثاني . وشاهده إعمال « زعم » .

(٤) يعنى وقعت خبراً للمبتدأ .

(٥) أى على الإلغاء والإعمال ، كقولك قائم ظننت زيداً ، وقائماً ظننت زيدا .

واعلم أنّ « قلت » إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنّما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول ، نحو قلت : زيدٌ منطلقٌ لأنه ^(١) يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل « قلت » . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه ^(٢) .

وتقول : قال زيدٌ إنّ عمراً خيراً للناس ^(٣) . وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾ ، ولولا ذلك لقال : « أنّ الله » [الله] .

وكذلك [جميع] ما تصرف من فعله ، إلّا « تقول » في الاستفهام ، شبهوها بتظنّ ، ولم يجعلوها كيظن وأظنّ في الاستفهام ، لأنّه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظنّ غيره ولا يُستفهم هو إلّا عن ظنّه ، فإنّما جعلت كتظنّ ، كما أنّ ما كلّيس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيّرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم .

ولم تُجعل « قلت » كظننت لأنها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيّاً ، فلم تُدخل في باب ظننت بأكثر من هذا ^(٥) ، كما أنّ « ما » لم تقو قوة

(١) ط : « ألا ترى أنه » .

(٢) أى لم يدخل عليه القول . وفي الأصل : « عليه » . والكلام من « ولا تدخل » إلى « تقول » التالية ساقط من ط . وبدله في ط : « فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلّا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك » .

(٣) بدله في ط : « قال زيد عمرو خير الناس » . وما في الأصل يطابق الخزّانة

٤ : ٢٣ .

(٤) الآية ٤٢ من آل عمران . وفي ط : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ ﴾ ، وهي الآية ٤٥ من آل عمران .

(٥) أى لم تستعمل قال بمعنى ظن إلّا على صورة « أنقول » .

ليس ، ولم تقع في كل مواضعها ؛ لأن أصلها [عندهم] أن يكون ما بعدها مبتدأ .

وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله ، وقد بين بعضه فيما مضى ^(١)

وذلك قولك : متى تقول زيداً منطلقاً ، وأقول عمراً ذاهباً ، وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً ، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في : أكل يوم زيداً تضربه ^(٢) . فإن قلت : أنت تقول زيداً منطلقاً رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أنت زيداً مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت ^(٣) على الأصل . قال الكمي :
٦٣

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنَى لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ ^(٤)

(١) انظر ما مضى في الصفحة السابقة وكذا ص ٩٦ .

(٢) أى لا يعتد بالفصل بالظرف بين الاستفهام وفعل القول كما لم يعتد به في المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام . فقوله « لا يفصل بها » يعنى « كل يوم » لا تعتبر فاصلاً . وانظر مع الهوامع ١ : ١٥٧ .

(٣) ط : « وأقرت » . والمراد أن الفصل بالأجنبي يعيد القول إلى ما كان عليه .
(٤) الخزائن ٤ : ٢٣ والعينى ٢ : ٤٢٩ . أراد بينى لؤى جمهور قريش ؛ لأن أكثرهم ينتمى إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها . يفخر على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم فيقول : أظن قريشا جاهلين حين استعملوا البمانين في ولاياتهم وآثروهم على المضربين مع فضلهم عليهم . والمتجاهل : من يستعمل الجهل وليس من أهله . وقال ابن المستوفى : أنشده سيويه للكميت ولم أره في ديوانه . والذي في ديوان شعره :

أنوأمًا تقول بنى لؤى لعمر أبيك أم متناومينا
عن الرامى الكنانة لم يردھا ولكن كاد غير مكايدينّا

وفسر البيتين تفسيراً يخالف ما أثبت هنا عن الشنتمرى . وشاهده إعمال القول بمعنى الظن هنا ، وأنه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول .

وقال عُمَرُ بن أُمَيِّ ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (١)

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية (٢) .

وزعم أبو الخطاب - وسأله عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يُوثق بعريتهم ، وهم بنو سُلَيْمٍ ، يجعلون بابَ قلت أجمع مثلَ ظننت .

واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيدٌ ظنُّك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظنِّي أخوك ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنِّي . فإن ابتدأتَ فقلت : ظني زيدٌ ذاهبٌ . كان قبيحاً (٣) ، [لا يجوز البتة ، كما ضعفَ أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ . وهو في متى وأين أحسنُ ، إذا قلت : متى ظنُّك زيدٌ ذاهبٌ] ، ومتى تظنُّ عمرو منطلقٌ ؛ لأنَّ قبله كلاماً . وإنما ضعف (٤) هذا في الابتداء كما يضعفُ : غير شكٍ زيدٌ ذاهبٌ ، وحققا عمرو منطلقٌ .

(١) ديوان عمر ٣٩٤ والعيني ٢ : ٤٣٤ . دون بعد غد ، معناه غدا . ولم يرد دارا بعينها ، إنما أراد موضعا يجمعه ومن يحب .

(٢) السيرافي : قال أبو عثمان : غلط سيبويه في قوله وإن شئت رفعت إلخ ، لأنَّ الرفع بالحكاية ، والنصب بإعمال الفعل . يريد أبو عثمان أنك إذا قلت زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت أتقول زيدا منطلقا ، فهو منصوب بالفعل . فقال المجيب : إنما أراد سيبويه وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة ، وإنما تريد في البصرة . وقد يجوز أن يكون المعنى رفعت بما نصبت ، والباء زائدة ، قال تعالى : ﴿ تنبت بالدهن ﴾ ، أى تنبت الدهن .

(٣) ط : « ضعيفا » .

(٤) ط : « يضعف » .

وإن شئت قلت : متى ظنُّك زيدًا أميرًا ، كقولك : متى ضربك عمرًا .
وقد يجوز أن تقول : عبد الله أظنه منطلقٌ ، تجعلُ هذه الهاء على ذاك ،
كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك ، لا تجعلُ الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلُها ذاك
المصدر ، كأنه قال : أظنُّ ذاك الظنَّ ، أو أظنُّ ظنِّي . فإنَّما يَضْعُفُ هذا إذا
ألغيت ، لأنَّ الظنَّ يُلغى في مواضع أظنُّ حتى يكونَ بدلًا من اللفظ به ، فكَرِهَ
إظهارُ المصدرِ ههنا ، كما قَبَحَ أن يظهر ما انتصب عليه سَقِيًّا . [وسترى ذلك
إن شاء الله مبيِّنًا] .

ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظنِّي . فإذا قلت : زيدٌ أظنُّ ذاك
عاقِلٌ ، كان أحسنَ من قولك : زيدٌ أظنُّ ظنِّي عاقلٌ ^(١) ذاك أحسن ، لأنه ليس
بمصدر ، وهو اسمٌ مُبْهَمٌ يقع على كل شيء . ألا ترى أنَّك لو قلت : زيدٌ ظنِّي
منطلقٌ ، لم يحسن ولم يجز أن تضع ذاك موضعَ ظنِّي . وتركُ ذاك في أظنُّ إذا كان
لَعْوًا أقوى منه إذا وقع على المصدر [لأنَّ ذاك إذا كان مصدرًا فإنك لا تجيء به ،
لأنَّ المصدر يقبح أن تجيء به ههنا ، فإذا قَبَحَ المصدرُ فمجيئُك بذاك أقبحُ لأنَّه
مصدر ^(٢)] . وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظنُّ منطلقٌ ، فهذا أجمل من
قولك : أظنه . وأظنُّ بغير هاءٍ أحسن ^(٣) لئلا يلتبس بالاسم ، وليكونَ أَيْنٌ في
أنه ليس يَفْعَلُ .

فأما ظننت أنه منطلقٌ فاستغنى بخبر أن ، تقولُ : أظنُّ أنه فاعلٌ كذا

(١) ما بعد كلمة « مبيِّنًا » إلى هنا ساقط من ط .

(٢) أى لأن ذاك بمنزلة المصدر وإن لم تكن بلفظه . وما بعد هذه الكلمة إلى كلمة
« أظن » ساقط من ط .

(٣) ط : « بغير الهاء أحسن » وفي الأصل : « يعبرها أحسن » بالعين المهملة ،
وصواب الأصل ما أثبت .

وكذا ، فتستغنى ^(١) . وإنما يُقْتَصَرُّ على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنى بخبر أن .

وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيدًا ، إذا قال : من تظنُّ ، أى من تتهم ؟
فتقول : ظننتُ زيدًا ، كأنه قال : اتَّهَمْتُ زيدًا . وعلى هذا قيل : ظنَّ [أى
مُتَّهَمٌ] . ولم يجعلوا ذاك فى حَسِبْتُ وِخَلْتُ وأرى ؛ لأنَّ من كلامهم أن يُدْخِلُوا
المعنى فى الشئ لا يَدْخُلُ فى مثله .

وسألتُه ^(٢) عن أيُّهم ، لِمَ لَمْ يقولوا : أيُّهم مررتَ به ؟ فقال : لأنَّ أيُّهم
[هو] حرف الاستفهام ، لا تَدْخُلُ عليه الألف ^(٣) وإنما تُرِكَتِ الألفُ
استغناءً ^(٤) فصارت بمنزلة الابتداء ^(٥) . ألا ترى أنَّ حَدَّ الكلام أن تُوَخَّرَ الفعلُ
فتقول : أيُّهم رأيتُ ، كما تَفْعَلُ ذلك بالألف ^(٦) ، فهى نفسها بمنزلة الابتداء .

وإن قلت : أيُّهم زيدًا ضَرَبَ قَبْحَ ، كما يقبح فى متى ونحوها ، وصار أن
يَلِيَّهَا الفعلُ هو الأصلُ ، لأنها من حروف الاستفهام ، ولا يُحْتَاجُ إلى الألف ،

(١) ط : « فنفسر » .

(٢) يعنى أبا الخطاب الأخفش . انظر ص ١٢٤ س ٤ .

(٣) أى لا تدخل عليه همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام لا يدخل على مثله ، فلو لم
تكن للاستفهام لصح دخول همزة عليها .

(٤) لأن أيا فى هذا الموضع أفادت الاستفهام ، كما توضع من وما فى موضع
الاستفهام أحيانا وتحل محله فلا تدخل عليها همزة الاستفهام . وهذه الكلمات جميعا إذا لم
تكن فى موضع استفهام صح دخول همزة عليها كما تقول : أمن يؤمن كمن يكفر ؟

(٥) يعنى صار لها الصدارة .

(٦) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كما تفعل ذلك فى أما » .

فصارت كَأَيْنَ (١) .

وكذلك مَنْ وما ، لأنَّهما يَجْرِيان معها ولا يُفَارِقَانِها . تقول : مَنْ أُمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا ، وما أُمَّةَ اللَّهِ أَتَاهَا ، نَصَبٌ في كُلِّ ذَا ، لأنَّه أَنْ يَلِيَّ هذه الحروفُ الفعلُ أولى ، كما أنه لو اضْطُرَّ شاعرٌ في متى وأخواتها نصبٌ ، فقال : متى زَيْدًا رأيته (٢) .

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رَفْعاً
لأنَّك تبدلته لثبته المخاطب ، ثم تستفهم بعده ذلك

وذلك قولك : زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رأيته ، وعبدُ الله هل لقيته ، وعمروُ هَلَّا لقيته ، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام ؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ ، كما أنَّك لو قلت : أَرَأَيْتَ زَيْدًا هل لقيته ، كان أَرَأَيْتَ هو العاملُ ، وكذلك [إذا قلت : قد علمتُ زيدا كم لقيته ، كان علمتُ هو العاملُ ، فكذلك] هذا . فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره .

فإن قلت : زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رأيتُ ، فهو ضعيفٌ ، إلَّا أن تُدْخِلَ الهاءَ ، كما ضَعُفَ في قوله : « كَلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ » (٣) .

ولا يجوز أن تقول : زيدا هل رأيتُ ، إلَّا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه فترفعُ ، لأنَّك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسمُ مبتدأً والفعلُ بعد حرف الاستفهام . ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلت : [قد علمتُ زَيْدٌ كَمْ ضُرِبَ ،

(١) ط : « كمتى وأين » .

(٢) بدله في ط : « كما أنه لو اضطر شاعر في متى زيدا ضربته » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٨٥ .

ولقلت [: أرأيتَ زيدٌ كم مرةً ضربَ على الفعل الآخر . فكما لا تجدُ بُدًّا من
٦٥ إعمال الفعل [الأول] كذلك لا تجد بُدًّا من إعمال الابتداء ، لأنَّك إنما تجيء
بالاستفهام بعد ما تفرَّغ من الابتداء . ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم ، ألا
ترى أنَّك تقول : زيدٌ هذا أعمروُ ضربته أمِ بشرٌ ، ولا تقول : عمرًا أضربت .
فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك . فحرفُ الاستفهام لا يُفصلُ به بين العامل
والمعمول ، ثمَّ يكون على حاله إذا جاءت الألفُ أولًا ، وإنما يدخل على الخبر .
ومما لا يكون إلَّا رفعًا قولك : أَخَوَاكَ اللّذانِ رأيتُ ؛ لأنَّ رأيتُ صلةٌ
للّذين وبه يتمُّ اسمًا ، فكأنَّك قلت : أَخَوَاكَ صاحبَانَا . ولو كان شيءٌ من هذا
يُنصبُ شيئاً في الاستفهام لقلت في الخبر : زيدًا الذي رأيتُ ، فنصبتُ كما
تقول : زيدا رأيتُ .

وإذا كان الفعلُ في موضعِ الصِّفة فهو كذلك ، وذلك قولك : أزيدُ أنت
رجلٌ تضربه ، وأكلَ يومٍ ثوبٌ تلبَّسُهُ . فإذا كان وصفاً فأحسنُهُ أن يكون فيه
الهاءُ ، لأنَّه ليس بموضعِ إعمالٍ ^(١) ، ولكنَّه يجوز فيه كما جاز في الوصل ^(٢) ،
لأنَّه في موضع ما يكون من الاسم ^(٣) ولم تكن لتقول : أزيدا أنت رجلٌ تضربه ،
وأنت إذا جعلته وصفا للمفعول لم تنصبه ، لأنَّه ليس بمبنيٍّ على الفعل ، ولكنَّ

(١) وذلك لأنك لم تشغل الفعل بضمير اسم سابق لو حذف الضمير لعمل الفعل
في الاسم السابق .

(٢) يعني الوصل بجملة الصلة .

(٣) أى لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لأن الصفة بعض الموصوف .

الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر .

فمن ذلك قول الشاعر ^(١) :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّنَهُ ^(٢)

وقال زيد الخَيْر ^(٣) :

أَفَى كُلِّ عَامٍ مَا أَتَمَّ تَبْعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا ^(٤)

(١) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ، كما في الخزانة ١ : ١٩٨ .

(٢) النعم : الإبل ، اسم مفرد بمعنى الجمع ، يذكر ويؤنث . تحوونه ، من حويت الشيء ، إذا ضممته واستوليت عليه وملكته . يلقحه قوم ، أى يحملون الفحولة على النوق . ونتج الدابة : استولدها . يصف قوما بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم ، فكلما ألحق عدوهم إبله أغاروا عليها فنتجت عندهم .

والشاهد فيه رفع « نعم » لأن « تحوونه » في موضع الصفة فلا يعمل فيه ، لأن النعت من تمام المنعوت كالصلة من الموصول ، ومالا يعمل لا يفسر عاملا . وخبر نعم هو الظرف : « كل عام » بتقدير المبتدأ « إحراز نعم » ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان . وانظر الإنصاف ٤٧ .

(٣) هذا هو اسمه في الإسلام ، سماه به رسول الله ﷺ . الشعراء ٢٤٤ والإصابة ٣ : ٣٤ - ٣٥ والأغاني ١٦ : ٤٦ - ٥٦ والخزانة ٢ : ٤٤٦ - ٤٤٨ . وفي ط : « زيد الخيل » ، وهو اسمه في الجاهلية .

(٤) المأتم : النساء يجتمعن في الخير والشر ، وأراد هنا الشر . والمحمر ، كمنبر : الفرس الهجين ، أخلاقه كأخلاق الحمير . ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوابا ، أى جزاء على يد قُدِّمْت . ورُضَا بمعنى رُضِيَ في لغة طيء ، يكرهون مجيء الباء متحركة بعد كسرة ، فيفتحون ما قبلها لتنقلب إلى الألف لختها ، فيقولون في بَقَى بَقَى ، وفي رُضِيَ رُضِيَ ، وفي قوى قوى .

يقولون : ندمتم على ما أهديتم لنا من ذلك الفرس ثوابا منكم على يد قَدِّمناها إليكم ، وحزنتم حزن من فقد حميما فجمع له مأتما ، مع أن فرسكم لم يكن مرضيا لنا . والشاهد فيه رفع « مأتم » ، والكلام في توجيهه هو الكلام في سابقه .

وقال جرير فيما ليس فيه الهاء ^(١) :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٢)

وقال آخر ^(٣) :

فَمَا أَذْرِي أَغَيَّرَهُمُ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ^(٤)

ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ الضَّارِبُ ؛ لأنك إنما تريد معنى الذى ضربه . وهذا لا يجرى مجرى يَفْعَلُ . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : ما زيدًا أنا الضاربُ ولا زيدًا أنت الضاربُ ^(٥) ، [وإنما تقول : الضاربُ زيدًا ، على مثل قولك الحسنُ وجهها] . ألا ترى أنك لا تقول : أنت المائة الواهبُ كما تقول : أنت زيدًا ضاربُ .

وتقول : هذا ضاربُ كما ترى ، فيجىءُ على معنى هذا يَضْرِبُ وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : هذا ضاربُ فيجىءُ على معنى هذا سَيَضْرِبُ . وإذا قلت : هذا الضاربُ فإنما تعرفه على معنى الذى ضَرَبَ ^(٦) فلا يكون إلا رفعًا ، كما أنك لو قلت : أزيدُ أنت ضاربُه إذا لم تُرِدْ بضاربُه الفعلَ وصار

(١) ط : « ليست فيه الهاء » .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ٨٧ . والشاهد هنا رفع « شئ » لأن « حميت » صفة له .

(٣) ط : « وقال الشاعر » .

(٤) سبق الكلام عليه في ص ٨٨ . والشاهد هنا رفع « مال » لأن « أصابوا » صفة له .

(٥) وذلك لأن « أل » بمنزلة الموصول بمعنى الذى ، ولا يعمل شئ من الصلة فيما قبله .

(٦) ط : « يضرب » .

معرفة [رفعت] ، فكذلك هذا الذى لا يجيئ إلا على هذا المعنى ، فإنما يكون بمنزلة الفعل نكرة .

وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة ، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة .
ألا ترى أنك لو قلت : أكل يوم زيدا تضرُّه لم يكن إلا نصباً ، لأنه ليس بوصف . فإذا كان وصفاً فليس بمبنى عليه الأوَّل ، كما أنه لا يكون الاسم مبنياً عليه فى الخبر ، فلا يكون ضارب بمنزلة يَفْعَلُ وتَفْعَلُ إلا نكرة .

وتقول : أَذْكَرُّ أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَتُنَّى ، كأنه قال : أَذْكَرُّ نِتَاجُهَا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَتُنَّى . فَإِنَّ تَلِدَ اسْمٌ ، وَتَلِدُ بِهِ يَتَمُّ الاسمُ كما يَتَمُّ « الذى » بالفعل ، فلا عَمَلٌ له [هنا] كما ليس يكون لصلة « الذى » عَمَلٌ .

وتقول : أَزِيدُ أَنْ يَضْرِبَهُ عَمْرُو أَمْثَلُ أَمْ بِشَرٍّ ، كأنه قال : أَزِيدُ ضَرْبُ عَمْرُو إِيَّاهُ أَمْثَلُ أَمْ بِشَرٍّ ، فالمصدر مبتدأ ^(١) وأمثلُ مبنى عليه ، ولم يُنْزَلْ منزلة يَفْعَلُ ، فكأنه قال : أَزِيدُ ضَارِبُهُ خَيْرٌ أَمْ بِشَرٍّ . وذلك لأنك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسماً ، ولم يَلْتَبِسْ زَيْدٌ بالفعل إذ كان صلةً له ^(٢) ، كما لم يَلْتَبِسْ بِهِ الضَّارِبُ حين قلت : زَيْدٌ أَنْتَ الضَّارِبُ ، إِلَّا أَنَّ الضَّارِبُ فى معنى الذى ضَرَبَهُ ، والفعل تَمَامٌ هذه الأسماء ، [فالفعل لا يَلْتَبِسُ بِالْأَوَّلِ إِذَا كَانَ هَكَذَا] .

وتقول : أَلَا تَلِدُ نَاقَتُكَ ذَكَراً أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَتُنَّى ، لأنك حملته على الفعل الذى هو صلةً أَنْ ، فصار فى صِلته ، فصار كقولك ^(٣) : الذى رأيتُ أخاه

(١) ط : « مبنى على المبتدأ » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « بالفعل إذا كان ضارب اسماً » .

(٣) أى فصار فى صلة أن . وفى ط : « فصار فى صلة أن مثل قولك » .

زيد . ولا يجوز أن تبتدىء بالأخ قبل الذى وتُعْمَل فيه رأيتُ [أخاه زيد] .
فكذلك لا يجوز النصب فى قولك : أذكرُ أن تِلْدَ ناقَتك أحب إليك أم أنثى .
وذلك أنك لو قلت : أخاه الذى رأيتُ زيد لم يجر ، وأنت تريد : الذى رأيتُ
أخاه زيد . ٦٧

ومما لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً [قولك] : أعبدُ الله أنت أكرمُ عليه
أم زيد ، وأعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بشر ، كأتك قلت : أعبدُ الله أنت أخوه أم
بشر ، لأنَّ أَفْعَلَ ليس بفعل ، ولا اسمٌ يجرى مجرى الفعل ^(١) ، وإثما هو بمنزلة
حسنٍ وشديد ونحو ذلك . ومثله : أعبدُ الله أنت له خيرُ أم بشر .

وتقول : أزيدُ أنت له أشدُّ ضرراً أم عمرو ، فإثما انتصابُ الضربِ
كانتصاب زيد فى قولك : ما أحسنَ زيداً ، وانتصابُ وجهٍ فى قولك : حسنٌ وجهُ
الأخ . فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء ، كقولك : أزيدُ أنت له أطلقُ وجهها أم
فلان . وليس له سبيلٌ إلى الإعمال ، وليس له وجهٌ فى ذلك .

ومما لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً قولك : أعبدُ الله إن ترهُ تضرُّه ،
وكذلك إن طرحتَ الهاءَ مع قُبْحِه فقلت : أعبدُ الله إن ترَ تضرِب ، فليس للآخر
سبيل على الاسم ، لأنَّه مجزوم ^(٢) ، وهو جوابُ الفعل الأوّل ، وليس للفعل
الأوّل سبيلٌ ، لأنَّه مع إن بمنزلة قولك : أعبدُ الله حين يأتينى أضربُ ^(٣) ، فليس

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أم عمرو ، لأن الفعل ليس مجرى الفعل » ،
تحريف .

(٢) ط : « جزم » .

(٣) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « حين تأتى تضرِب » . وكذلك « تأتى »
بالموضع التالى .

لعبد الله في يأتيني حَظٌّ ، لأنه بمنزلة قولك : أعبد الله يوم الجمعة أضرب . ومثل ذلك : زيد حين أضرب يأتيني ؛ لأنَّ المعتمد على زيد آخر الكلام وهو يأتيني . وكذلك إذا قلت : زيدا إذا أتاني أضرب ، وإنما هو بمنزلة حين .

فإن لم تجزِ الآخِر نصبت ^(١) ، وذلك قولك : أزيذا إن رأيت تضرب . وأحسنه أن تُدخِل في رأيت الهاء ، لأنه غير مُستعمل ^(٢) ، فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة قولك : زيد كم مرة رأيته . فإذا قلت : إن تر زيدا تضرب ، فليس إلا هذا ، صار بمنزلة قولك : حين ترى زيدا يأتيك ، لأنه صار في موضع المضمر حين قلت : زيد حين تضربه يكون كذا وكذا . ولو جاز أن تجعل زيدا مبتدأ على هذا الفعل لقلت : القتال زيدا حين تأتي ، تريد : القتال حين تأتي زيدا .

(١) السيرافي : اعلم أن الفعل جواب الشرط إذا رفع فله مذهبان عند سيبويه : أحدهما أن ينوي به التقديم ، والآخر : أن يرفع على إضمار الفاء . كقولك : إن تأتي أكرمك ، على معنى أكرمك إن تأتي ، أو على معنى : إن تأتي فأكرمك ، أي إن تأتي فأنا مكرم لك . فإذا قدرت الفاء والفعل مرفوع لم يجز أن تنصب به ما قبله ، فلا تقول أزيذا إن تره فتضرب ، على معنى إن تر زيدا فتضرب زيدا ، كما لا تقول أخاك إن يأتني فأكرم ، على معنى إن يأتني فأكرم أخاك ، لأن ما بعد الفاء لا ينوي به التقديم على حرف الشرط . وإذا كان النية في الفعل التقديم جاز أن تنصب به ما قبل حرف الشرط ، نحو زيدا إن رأيت تضرب ، تقديره أتضرب زيدا إن رأيت . وأحسنه أن تقول : أزيذا إن رأيته تضرب ، تقديره أتضرب زيدا إن رأيته ؛ ليشغل الفعل بضمير الأول ، لأنك لم تعمله في شيء وهو فعل متعد وقد ذكر مفعوله .

(٢) أراد : لأنه غير عامل في ضمير المتقدم على أسلوب الاشتغال .

وتقول في الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ، لأن الفعل ^(١) أن يلي إن أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي أبعد من الرفع لأنه لا يُبنى فيها الاسم على مبتدأ .

وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجر في الحروف الأخر .

وقال النمر بن تولب :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ^(٢)

وإن اضطر شاعر فأجرى إذا مجرى إن فجازى بها قال ^(٣) : أزيد إذا تر تضرب ، إن جعل تضرب جواباً . وإن رفعها نصب ، لأنه لم يجعلها جواباً . وترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ . والاسم ههنا مبتدأ إذا جزمت ، نحو قولهم : أيهم يأتك تضرب ، إذا جزمت ، لأنك جئت بتضرب مجزوماً بعد أن عمل الابتداء في أيهم ولا سبيل له عليه . وكذلك هذا حيث جئت به مجزوماً بعد أن عمل فيه الابتداء . وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة

٦٨

(١) ط : « إلا أن الفعل » .

(٢) الخزانة ١ : ١٥٢ والعيني ٢ : ٥٣٥ وابن الشجري ١ : ٣٣٢ و ٢ : ٣٤٦ وشواهد المغني ١٦١ ، ٢٨١ . والمنفس : النفس يتنافس فيه ويرغب . لامته امرأته على إتلاف ماله خشية الفقر ، فأجابها : لا تجزعي فإني كفيل بإخلافه بعد التلف مادمت حيا ، فإذا أتى المقدار حق لك أن تجزعي .

وشاهده نصب منفس بإضمار فعل دل عليه ما بعده ، لأن حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهراً أو مضمراً .

(٣) ط : « وإن اضطر شاعر فجازى بإذا ، أجراها في ذلك مجرى إن فقال » .

حينَ وسائر الظروف (١) .

وإن قلت : زيد إذا يأتيني أضرب ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيذاً أضرب إذا يأتيني ، ولكنك تضع أضرب ههنا مثل أضرب إذا جزمت وإن لم يكن مجزوماً ؛ لأنَّ المعنى معنى المجازاة في قولك : أزيد إن يأتك أضرب ولا تريد به أضرب زيذاً ، فيكون على أول الكلام ، كما لم تُردَّ بهذا أول الكلام ، رفعت (٢) . وكذلك حين ، إذا قلت : أزيد حين يأتك تضرب .

وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضرب وأضرب جواباً ، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه ، ولم يرجع إلى الأول . وإنما تُردّه إلى الأول فيمن قال : إن تأتني آتيك ، وهو قبيح ، وإنما يجوز في الشعر .

وإذا قلت : أزيد إن يأتك تضربه فليس تكون الهاء إلا لزيد ، ويكون الفعل الآخر جواباً للأول . ويدلّك على أنها لا تكون إلا لزيد أنك لو قلت : أزيد إن تأتكَ أمة الله تضربها لم يجز ، لأنك ابتدأت زيذاً ولا بد من خبر ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتّى يكون فيه ضميره .

وإذا قلت : زيذاً لم أضرب ، أو زيذاً لن أضرب ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز لك أن تقدّمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما [كما كان ذلك في الجزاء] . ولن أضرب نفى لقوله :

(١) عن السيرافي : يعنى أن فعل الشرط الذى بعد « إذا » وهو « ترى » رفعت أو جزمته لا يعمل فيما قبل إذا ، لأنه وإذا كشيء واحد ، بمنزلة حين ، ولا يصلح تقديمه ، فلم يصح على كل حال أن يعمل فيما قبل إذا .

(٢) ط : « على أول الكلام رفعت عنده فجيد . كما لم ترد بهذا أول الكلام » ،

سَأُضْرِبُ ، كما أَنَّ [لا تُضْرِبُ نفى لقوله : أَضْرِبُ] ، ولم أَضْرِبْ نفى لِضْرِبْتُ .
وتقول : كُلَّ رجلٍ يَأْتِيكَ فاضْرِبْ ، [نصبٌ] لأنَّ يَأْتِيكَ ههنا صفةٌ ،
فكأنَّكَ قلت : كُلَّ رجلٍ صالحٍ اضْرِبْ .

فإن قلت : أَيُّهم جاءكَ فاضْرِبْ ، رفعته لأنه جَعَلَ جاءكَ في موضع
الخبر ، وذلك لأنَّ قوله : فاضْرِبْ في موضع الجواب ، وأى من حروف المجازاة ،
وكلُّ رجلٍ ليست من حروف المجازاة . ومثله : زَيْدٌ إنَّ أَتَاكَ فاضْرِبْ ، إلا أن تريد
أَوَّلَ الكلام ، فتَنْصِبُ ويكونُ على حدِّ قولك : زيدا إنَّ أَتَاكَ تُضْرِبْ ، وأَيُّهم يَأْتِيكَ
تضْرِبْ ، إذا كانت بمنزلة الذي (١) .

وتقول : زَيْدًا إذا أَتَاكَ فاضْرِبْ . فإن وضعتَه في موضع زَيْدٍ إن يَأْتِيكَ
تضْرِبْ رفعتَ ، فارفع إذا كانت تضْرِبْ جوابًا ليَأْتِيكَ ، وكذلك حينَ . والنصبُ في
زيد أحسنُ إذا كانت الهاءُ يَضْعُفُ تركُّها وَيَقْبُحُ (٢) .

فأعِمْهُ في الأوَّل ، وليس هذا في القياس (٣) لأنها تكون بمنزلة حينَ ،
وإذا وحينَ لا يكون واحدةً منهما خبرًا لزيد . ألا ترى أَنَّكَ لا تقول : زَيْدٌ حينَ
يَأْتِينِي ؛ لأنَّ حينَ لا تكون ظرفًا لزيد .

وتقول : الحَرُّ حينَ تَأْتِينِي ، فيكون ظرفًا ، لما فيه من معنى الفعل . وجميعُ
ظروف الزَّمان لا تكون ظروفًا للجُثْثِ .

(١) ط : « فيصير بمنزلة الذي » .

(٢) بعده في ط : « كما أن الفعل يقبح إذا لم يكن معه مفعول مضمَر أو مظهر » .

وهذا الكلام إنما هو تعليق أبى الحسن أو غيره ؛ وبدله في الأصل : « يقول إن الفعل يقبح
إذا لم يكن معه مفعول مضمَر أو مظهر » .

(٣) أبو الحسن : « يعنى إذا لم تجزم بها » .

فإن قلت : زيدًا يوم الجمعة أضرب^(١) ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلا على قوله :
* كَلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ ^(٢) *

ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ يوم الجمعة فأنا أضربه لم يكن ^(٣) ، [ولو قلت : زيدٌ إذا جاءني فأنا أضربه ، كان جيّدًا] . فهذا يدلّك على أنّه يكون على غير قوله : زيدًا أضرب حين يأتيك ^(٤) .

هذا باب الأمر والنهي

والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأنّ الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ، لأنّهما لا يقعان إلا بالفعل ، مظهرًا أو مضمرا .
وهما أقوى في هذا من الاستفهام ؛ لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها ^(٥)

(١) عن السيرافي : يعنى أن يوم الجمعة لغو ، كأنك قلت : زيدًا أضرب ، فيجب النصب ، إلا أن تحذف الهاء على الوجه القبيح ، نحو زيد ضربت ، وكله لم أصنع ، برفع زيد وكل ، والنصب أحسن على نية التقديم ، لضعف ترك الهاء العائدة إلى الابتداء .

(٢) لأبى النجم . وقد سبق الكلام عليه في ص ٨٥ .

(٣) ط : « لم يجز » .

(٤) بعده في الأصل : « وهو عندنا غير جائز » إلا أن يكون الأول مجزومًا في اللفظ ، ولعله من قول الأخفش .

(٥) ط : « قد تستعمل » .

وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك : أزيد أخوك ، ومتى زيد منطلق ، وهل عمرو ظريف . والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل ، وذلك قولك : زيدا اضربه ، وعمرا أمر به ، وخالدا اضرب أباه ، وزيدا اشتر له ثوبا . ومثل ذلك : أمّا زيدا فاقتله ، وأمّا عمرا فاشتر له ثوبا ، وأمّا خالدا فلا تشتيم أباه ، وأمّا بكرا فلا تمر به . ومنه : زيدا ليضربه عمرو ، وبشرا ليقتل أباه بكر ، لأنه أمر للغائب بمنزلة افعل للمخاطب .

وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونُبّهت المخاطب له لتعرفه باسمه ^(١) ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر . ومثل ذلك : أمّا زيد فاقتله . فإذا قلت : زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ . فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على عليك ، كأنك قلت : عليك زيدا فاقتله .

وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمّر . فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تُظهر « هذا » ويعمل كعمله إذا أظهرته ^(٢) ، وذلك قولك : الهلال والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جمعت بالأمر .

ومما يدلُّك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هذا زيد فحسن جميل ،

(١) ط : « ليعرفه باسمه » .

(٢) ط : « إذا كان مظهرا » .

كان [كلامًا] جيّدًا . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

وقائلةٌ خَوْلَانُ فأنكِحْ فتاتَهُمْ وأُكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَا ^(٢)

هكذا ^(٣) سُمِعَ من العرب تُنْشِئُهُ .

وتقول : هذا الرجل فاضرته ، إذا جعلته وصفًا ولم تجعله خبرًا . وكذلك : هذا زيدًا فاضرته ، إذا كان معطوفاً على « هذا » أو بدلاً .

وتقول : اللّذين يأتیانك فاضرتُهُما ، تنصبُهُ كما تنصب زيدًا ، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر . وإن شئت كان مبتدأً ، لأنّه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت : الذى يأتينى فله درهمٌ ، والذى يأتينى فمُكْرَمٌ محمودٌ ^(٤) ، كان حسناً . ولو قلت : زيدٌ فله درهمٌ لم يجوز ^(٥) . وإنما جاز ذلك لأنّ قوله : الذى يأتينى فله درهمٌ ، فى

(١) لم يعرف . والبيت من الخمسين التى لم يعرف قائلوها . وانظر الخزانة ١ : ٢١٩ و ٣ : ٣٩٥ و ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ والعينى ٢ : ٥٢٩ وشواهد المغنى ١٥٩ ، ٢٩٥ وتفسير أبى حيان ٣ : ٤٧٧ .

(٢) خولان : حى من اليمن ، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة ابن أدد بن زيد بن يشجب . والفتاة : الشابة من النساء . والأكرومة : أصلها الفعلة الكريمة ، والمراد الكريمة . والحيان : حى أيها وحى أمها . عنى أنها كريمة الطرفين . خلوا ، أى خالية من زوج . كما هى : كعهذك من بكارتها .

وشاهده رفع « خولان » على تقدير مبتدأ ، ولا يصح أن يكون « خولان » مبتدأ دخلت الفاء على خبره لأنه لا يجوز زيد فمنطلق .

(٣) ط : « فهذا » .

(٤) ط : « محمول » أى على دابة ونحوها .

(٥) عن السيرافى : لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام إنجاز محض ولا مذهب للمجازاة فيه .

معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء .

ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١) .

ومن ذلك قولهم : كلُّ رجل يأتيك فهو صالح ، وكلُّ رجل جاء فله درهمان ، لأنَّ معنى الحديث الجزاء .

وأما قول عدي بن زيد :

أرواحٌ مودَّعٌ أمُّ بُكورٍ أنتَ فانظرُ لأىِّ ذاكِ نصيرُ (٢)

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٨٩ وشواهد المغنى ١٦٠ . أرواح : أراد : أذو رواح ، أو ألك رواح ، أو أرواحك رواح مودع . والرواح : السير بالعشى . والبكور : السير بكرة في أول النهار . المودَّع : هو كقولهم : ليل نائم وقوله تعالى : ﴿ والنهار مبصرا ﴾ . قال ابن الشجري : ولو أنشد « مودَّع » جاز وكان التقدير مودَّع فيه . وقال : « لأى ذاك » ولم يقل ذينك ؛ لأنهم قد يوقعون « ذاك » « وذلك » على الجمل . يقول : إن الموت لا يفوته شيء ، إن لم يفجأ نهارا فجأ بكورا ، وليس يدرى المرء ما قدر له .

وشاهده « أنت فانظر » . قال السيرافي : وهو : يشبه زيد فاضربه . وهو لم يجوزه إلا على إضمار سبب دخول الفاء ، وقد دخلت في فانظر . فتأول ذلك على وجوه ثلاثة أراد بها تصحيح دخولها .

الأول : أن ترفع أنت بفعل مضمر يفسره المظهر .

والثاني : أن تجعل أنت مبتدأ وتضمر خبرا والفاء جواب للجملة ، كأنه قال : أنت الراحل فانظر ؛ نحو قولك : إذا ذكرت الشجاعة قال الناس : أنت .

الثالث : أن تجعل أنت خبرا وتنوى المبتدأ .

فإنه على أن يكون في الذى يرفع على حالة المنصوب في النصب ^(١) .
 يعنى ^(٢) أن الذى من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره ، كما كان المنصوب
 ما هو من سببه ينتصب ، فيكون ما سقط على سببه تفسيره في الذى ينصب
 على أنه شيء هذا تفسيره . يقول : ترفع [أنت] على فعل مضمر ، لأن الذى
 من سببه مرفوع ، وهو الاسم المضمر الذى في انظر .

وقد يجوز [أن يكون] أنت على قوله : أنت الهالك ، كما يقال : إذا ذكر
 إنسان لشيء ، قال الناس : زيد . وقال الناس : أنت . ولا يكون على أن تضمر
 هذا ، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنما تشير له إلى
 غيره . ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت : هذا أنت ، لم يستقم .
 ويجوز هذا أيضاً على قولك : شاهدك ، أى ما ثبت لك شاهدك ^(٣) .
 قال الله تعالى جده : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ ^(٤) . فهو مثله . فإما أن يكون
 أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة [وقول معروف] ، أو
 يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل ^(٥) .

(١) ط : « في الذى يرفع على حال المنصوب في الذى ينصب على أنه على شيء
 هذا تفسيره » .

(٢) الكلام يشعر بأن ما بعده من تفسير الأخفش . وبدل هذه العبارة التالية في
 ط إلى آخر هذه الفقرة : « يقول ترفع أنت على فعل مضمر لأن الذى من سببه مرفوع
 وهو الاسم المضمر الذى في انظر » .

(٣) ط : « أى شاهدك ما يثبت لك ، أو ما يثبت لك شاهدك » .

(٤) الآية ٢١ من سورة محمد .

(٥) بعده قال أبو الحسن : « تقول زيداً فاضرب ، فالعامل اضرب هذه ، والفاء
 معلقة بما قبلها . ويدل على أن هذه هي العاملة قولك : يزيد فامرر ، كما تقول : أما يزيد
 فامرر . فهذه الفاء أضافت الفعل الذى معه الفاء إلى زيد » .

واعلم أنَّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى ، وإنما قيل : « دعاءٌ » لأنه استُعْظِمَ أنَّ
يقال : أمرٌ أو نهى . وذلك قولك : اللهم زيِّداً فاغفرْ ذنبه ، وزيدا فأصلحْ شأنه ،
وعمرًا ليَجْزِه اللهُ خيرًا . وتقول : زيِّداً قطعَ اللهُ يده ، وزيدا أمرٌ اللهُ عليه العيشَ ،
لأن [معناه معنى] زيِّداً ^(١) لِيَقْطَعَ اللهُ يده .

وقال أبو الأسود الدؤلى :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلُ ^(٢)

ويجوز فيه من الرفع ما جاز فى الأمر والنهى ، ويقبح فيه ما يقبح فى الأمر
والنهى .

وتقول : أمّا زيِّداً فجَدَعَا له ، وأمّا عمرًا فسَقَيَا له ؛ لأنك لو أظهرت الذى
انتَصَبَ عليه سَقَيَا وجَدَعَا لنصبتَ زيِّداً وعمرًا ، فإِضْمَارُهُ بمنزلة إظهاره ، كما
تقول : أمّا زيِّداً فضرَبَا .

وتقول : أمّا زيِّدٌ فسلامٌ عليه ، وأمّا الكافرُ فلَعَنَةُ اللهُ عليه ؛ لأنَّ هذا ارتَفَعَ
بالابتداء .

وأمّا قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ
جَلْدَةٍ ^(٣) ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(٤) ﴾ ، فإن

(١) هذا ماقى ط . وفى الأصل : « وزيدا » .

(٢) لم أجده فى ديوان أبى الأسود من نفائس المخطوطات ، ولا فى ملحقات
ديوانه . ذكر أميرين من أمراء قریش آخياه وأحسننا إليه ، فدعا لهما بحسن الجزاء .
وشاهده نصب « كل » بإِضْمَارِ فعل يفسره ما بعده .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

هذا لم يُبين على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ (١) . ثم قال بَعْدُ : ﴿ فيها أنهارٌ من ماءٍ ﴾ ، فيها كذا وكذا . فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذى بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث (٢) ، فكأنه قال : ومن القصصِ مَثَلُ الجنة ، أو مما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمارِ [ونحوه] . والله تعالى أعلم .

وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ، [كأنه] لما قال جل ثناؤه : ﴿ سورةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ (٣) . قال : فى الفرائضِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، [أو الزانية والزانى فى الفرائض] . ثم قال : فَاجْلِدُوا (٤) ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع ، كما قال :

* وقائلة : خولان ، فانكح فئاتهم (٥) *

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر (٦) . وكذلك : ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [كأنه قال : و] فيما فرض الله عليكم [السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم] . فإنما دخلت (٧) هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث . ويحمل على نحو من هذا [ومثل ذلك] : ﴿ واللذان يأتيانها منكُم فاذوهما ﴾ (٨) .

(١) الآية ١٥ من سورة محمد .

(٢) ط : « وذكر بعد أخبار وأحاديث » .

(٣) الآية الأولى من سورة النور .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثم جاء فاجلدوهما » .

(٥) انظر ما سبق فى ص ١٣٩ .

(٦) يعنى عمل « هذه » المضمره ، فى « خولان » .

(٧) ط : « فإنما جاءت » .

(٨) الآية ١٦ من سورة النساء .

وقد يَجْرَى هذا في زيد وعمرو على هذا الحد ، إذا كنت تُخْبِرُ [بأشياء]
أو تُوصِي . ثم تقول : زيد ، أى زيد فيمن أوصى به فأحسن إليه وأكرمه .
وقد قرأ أناس : « السَّارِق والسَّارِقَة »^(١) و « الزانية والزانية »^(٢) ، وهو في
العربية على ما ذكرت لك من القوة . ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع .
وإنما كان الوجه في الأمر والنهى النصب لأنَّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل ،
وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ، لأنَّهما لا يكونان
إلا بفعل .

وقبَّح تقديمُ الاسم في سائر الحروف ، لأنَّها حروفٌ تَحْدُثُ قبل الفعل .
وقد يصير معنى حديثهنَّ إلى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا خبراً ، وقد يكون فيهنَّ
الجزاء في الخبر ، وهى غيرُ واجبة كحروف الجزاء فأجريت مُجراها . والأمر ليس
يَحْدُثُ له حرفٌ سوى الفعل ، فيضارع حروف الجزاء ، فيقبَّح حذفُ الفعل منه
كما يقبح حذفُ الفعل بعد حروف الجزاء . وإنَّما يقبح حذفُ الفعل وإضماره
بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء .

وإنما قلت : زيدا اضربه ، واضربه مشغولة بالهاء ، لأنَّ الأمر^(٣) والنهى
لا يكونان إلا بالفعل ، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهر^(٤) .

(١) هى قراءة عيسى بن عمر ، وابن أبى عبة . تفسير أبى حيان ٣ : ٤٧٦ :

(٢) هى قراءة عيسى ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبو جعفر ، وشيبة ،
وأبو السمال ، ورويس . تفسير أبى حيان ٦ : ٤٢٧ .

(٣) ط : « وإنما قلت زيدا اضربه لأنَّ اضربه مشغولة بالهاء ، والمأمور لا بد له من
أمر ، والأمر » .

(٤) ط : « فلم يستغن عن الإضمار إذا لم يظهر » .

هذا باب حروف أُجريت مُجرى حروف الاستفهام

وحروف الأمر والنهي

وهي حروف النَّفى ، شبهوها بحروف ^(١) الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل ، لأنَّهنَّ غيرُ واجبات ، كما أنَّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أنَّ الأمر والنهي غير واجبين .

وسهل تقديم الأسماء فيها لأنَّها نفى لواجب ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإنَّما هي مضارعة ، وإنَّما تجيء لخلاف قوله : قد كان .

وذلك قولك : ما زيدًا ضربته ولا زيدًا قتلته ، وما عمرًا لقيتُ أباه ولا عمرًا مررتُ به ولا بشرًا اشتريتُ له ثوبا . وكذلك إذا قلت : ما زيدًا أنا ضاربه ، إذا لم تجعله اسمًا معروفًا . قال هُذَيْلُ بْنُ الْحَشْرَمِ الْعُدْرِيُّ :

فلا ذا جَلالٍ هِبته لجلالِهِ ولا ذا ضياعٍ هنَّ يتركنَ للفقيرِ ^(٢)

وقال زهير :

لا الدَّارَ غَيْرَها بَعْدِي الأُنيسُ ولا بالدارِ لو كَلَّمْتُ ذا حاجةٍ صَمَمُ ^(٣)

(١) في ط : بألف الاستفهام .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٣٣٤ . ذكر المنايا وعمومها للخلق ، فيقول : لا يتركن الجليل هبة لجلاله ، ولا الضائع الفقير إشفاقا على ضياعه وفقره . والضياع : الإهمال والهوان . وشاهده نصب « ذا » في الموضعين بإضمار فعل مفسر ، تقديره : فلا هين ذا جلال ، ولا يتركن ذا ضياع .

(٣) ديوان زهير ١٤٦ . الأنيس : من يؤنس به من الناس . يصف دارا خلت من أهلها ولم يخلفهم غيرهم فيها فيغيروا ما عرفه من آثارها ورسومها . ويروى : « بعد الأنيس » أي لم يغيرها بعد أهلها عنها . ويقول : ليس بها صمم عن تحيتي ، لأنني تكلمت بقدر ما تسمع ، ولكنها لم تكلمني ولا ردت جوابي . وشاهده نصب « الدار » بتقدير فعل مفسر .

وقال جرير :

فَلَا حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ لَتِيمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُودُ ^(١)

وإن شئت رفعت ، والرَّفْعُ فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام ^(٢) ، لأنَّهَنْ نفى واجب يُبتدأ بعدهنَّ ويُننى على المبتدأ بعدهنَّ ، ولم يبلغنَّ أن يكنَّ مثل ما شُبَّهْنَ به ^(٣) .

فإن جعلت « ما » بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع ، لأنك تجيء بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعلٍ يرفع ، كأنك قلت : ليس زيدٌ ضربته .

وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعا ، [قول مُزاحم العُقَيْلِيّ] :
وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئْنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِئْنَى أَنَا عَارِفٌ ^(٤)
فإن شئت حملته على ليس ، وإن شئت حملته على « كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ » ^(٥) .
فهذا أبعد الوجهين .

(١) ديوان جرير ١٦٥ والخزانة ١ : ٤٤٧ . يخاطب عمر بن لجأ التيمي ، من تيم عدى . يقول : لم تكسب لهم حسبا يفخرون به ، ولا لك جد شريف تعتر به إذا ازدحم الناس للمفاخر . أى ليس لك قديم ولا حديث . وقيل : الجد هنا : الحظ ، أى ليس لتيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر .

والشاهد فيه نصب « حسبا » بفعل يدل عليه الفعل المفسر ، تقديره : ولا ذكرت حسبا .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إذ كان في ألف الاستفهام » . أراد : لأنه يكون مع ألف الاستفهام .

(٣) أى لم تبلغ حروف النفى في القوة ما بلغته أدوات الاستفهام التى شبهت بها حروف النفى .

(٤) انظر ما سبق في ص ٧٢ .

(٥) انظر ما مضى في ٧٥ ، ١٣٧ .

وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما ^(١) ، وذلك قليل لا يكاد يُعرف ،
فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه ^(٢) ، وليس قالها زيد .
قال حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعْرِسِهِمْ وليس كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ ^(٣)
وقال هشامٌ أخو ذى الرُّمَّة :
هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وليس مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ ^(٤)

هذا كله سُمِعَ من العرب . والوجه والحدّ أن تَحْمِلَهُ على أن في ليس
إضماراً وهذا مبتدأ ، كقوله : إِنَّهُ أَمَةُ اللهِ ذَاهِبَةٌ . إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ
قال : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وما كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ .

فإن قلت : ما أنا زيدٌ لقيته ، رفعتُ إِلَّا في قول من نَصَبَ زَيْدًا لِقِيَّتِهِ ، لِأَنَّكَ
قد فَصَلْتَ كما فَصَلْتَ في قولك : أَنْتَ زَيْدٌ لِقِيَّتِهِ . [وإن كَانَتْ ما التى هى بمنزلة
ليس ، فكذلك ، كَأَنَّكَ قلت : لَسْتُ زَيْدٌ لِقِيَّتِهِ] ، لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْفِعْلَ
[بَأَنَا] ، وهذا مبتدأ بعد اسم ، وهذا الكلام في موضع خبره ، وهو فيه أقوى
لأنَّه عاملٌ في الاسم الذى بعده ^(٥) . وَأَلْفُ الاستفهام ، وما في لغة بنى تميم ،
يَفْصِلْنَ فَلَا يَعْْمَلْنَ . فإذا اجتمع أَنَّكَ تَفْصِيلٌ وتعمل ^(٦) الحرف فهو أقوى .

(١) ط : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما » .

(٢) ط : « فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق مثله أشعر منه » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٧٠ .

(٤) انظر ما مضى في ص ٧١ .

(٥) في الأصل : « في الاسم يريد أن ما قد عمل الذى بعده » . وعبرة « يريد أن

ما قد عمل » تعليق من الأخفش أو أحد الرواة .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وتهمل » .

وكذلك : إني زيدٌ لقيته ، وأنا عمرو ضربته ، وليتني عبدُ الله مررتُ به ، لأنه إنما هو اسمٌ مبتدأ [ثم ابتدئَ بعده] ، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثم ابتدئَ بعده والكلام في موضع خبره .

فأما قوله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(١) ، فإنما هو على قوله : زيدا ضربته ، وهو عربى كثير . وقد قرأ بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ، إلا أن القراءة لا تُخَالَفُ ؛ لأنَّ القراءة السُّنَّةُ^(٢) .

وتقول : كنتُ عبدُ الله لقيته ، لأنه ليس من الحروف التى يُنصَبُ ما بعدها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء ولا ما شَبَّهَ بها ، وليس بفعلٍ ذكرته ليعْمَلَ فى شَيْءٍ فيُنصِبُه أو يرفعه ، ثم يُضَمُّ إلى الكلام الأول الاسمُ بما يُشْرِكُ [به] ، كقولك : زيدا ضربتُ وعمرا مررتُ به ، ولكنه شَيْءٌ عَمِلَ فى الاسم ، ثم وضعتُ هذا فى موضع خبره ، مانعاً له أن ينصبَ ، كقولك : كان عبدُ الله أبوه منطلقٌ . ولو قلت : كنتُ أخاك وزيدا مررتُ به نصبتُ ، لأنه قد أنفذ إلى مفعول ونُصِبَ ثم ضُمَّتْ إليه اسماً وفعلًا .

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر . قال السيرافى ما ملخصه : فإن قال قائل : قد زعمتم أن نحو : إني زيد كلمته الاختيار فيه الرفع ، لأنه جملة فى موضع الخبر ، فلم اختيار النصب فى إنا كل شَيْءٍ خلقناه بقدر ، وكلام الله تعالى أولى بالاختيار ؟ فالجواب أن فى النصب ما هنا دلالة على معنى ليس فى الرفع ؛ فإن التقدير على النصب إنا خلقنا كل شَيْءٍ خلقناه بقدر : فهو يوجب العموم . وإذا رفع فليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون خلقناه نعتاً لشيء ، و « بقدر » خبراً لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر . وانظر التصريح ١ : ٣٠٢ والأشمونى ٢ : ٨٠ .

(٢) ط : « لأنها السنة » .

وإذا قلت : كنتُ زيدٌ مررتُ به ^(١) ، فقد صار هذا في موضع أخاك ،
ومَنَعَ الفعلُ أنْ يَعمَلَ .

وكذلك : حَسِبْتُني عبدُ الله مررتُ به ، لأنَّ هذا المضمَرَ المنصوبَ بمنزلة
المرفوع في كنتُ ؛ لأنَّه يَحْتَاجُ إلى الخبر كاحتياج الاسم في كنتُ ، واحتياج
المبتدأ ، فإنَّما هذا في موضع خبره ، كما كان في موضع خبرِ كان ، فإنَّما أراد أن
يقولَ : كنتُ هذه حالي ، وحَسِبْتُني هذه حالي ، كما قال : لقيتُ عبدَ الله وزيد
يَضْرِبُه عمرو ، فإنَّما قال : لقيتُ عبدَ الله وزيد هذه حاله ، ولم يَعْطِفْهُ على الحديث
الأوَّل ليكون في مثل معناه ، ولم يُرِدْ أن يقول : فعلتُ وفعلَ ، وكذلك لم يُرِدْهُ في
الأوَّل . ألا ترى أنَّه لم يُنْفِذِ الفعلَ في كنتُ إلى المفعول الذي به يَسْتغْنِي الكلامُ
كَاستِغْناء كنتُ بمفعوله . فإنَّما هذه في موضع الإخبارِ ، وبها يَسْتغْنِي الكلامُ .

وإذا قلتُ : زيدا ضربتُ وعمراً مررتُ به ، فليس الثاني في موضع خبر ،
ولا تريد أن يَسْتغْنِي به شيءٌ ^(٢) لا يَتِمُّ إلَّا به ، فإنَّما حاله كحال الأوَّل [في أنه
مفعولٌ] ، وهذا [الثاني] لا يَمْنَعُ الأوَّل مفعوله أَنْ يَنْصِبَهُ لأنَّه ليس في موضع
خبره ، فكيف يُخْتَارُ فيه النَّصبُ ، وقد حال بينه وبين مفعوله ، وكان في
موضعه ، إلَّا أن تَنْصِبَهُ على قولك : زيدًا ضربته .

ومثل ذلك : قد علمتُ لَعَبْدُ الله تضربه ، فدخولُ اللام يدلُّك أنَّه إنَّما

(١) بعده في الأصل عبارة مفحمة ليس هذا موضعها ، وهي : « معناه ليس شيءٌ
إلا الطيب كأنه قال : ليس إلا الطيب المسك ، الرفع ليس أقوى منه في الاستفهام » .
(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أن يستغنى بشيء » .

أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء ، لأنها ليست ممّا يُضَمُّ به الشيءُ إلى الشيءِ
كحروف الاشتراك ، فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول اللام هنا . وإن شاء
نصب ، كما قال الشاعر ، وهو المرار الأسدي :

فلو أنّها إِيّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا جَرَرْتُ على ماشَتْ نَحْرًا وَكَلَكَلًا (١)

هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم

ثم يُندَلُ مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول (٢)

وذلك قولك : رأيتُ قومك أكثرهم ، ورأيتُ بنى زيد ثلثيهم ، ورأيتُ
بنى عمك ناسًا منهم ، ورأيتُ عبد الله شخصه ، وصرفتُ وجوهها أولها (٣) .
فهذا يجيء على وجهين :

على أنّه أراد : رأيتُ أكثر قومك ، و [رأيت] ثلثي قومك ، وصرفتُ
وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم توكيدًا ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

(١) يصف داهية شديدة ، يقول مخاطبه : لو أصابك مثلها لصرعت على
الأرض ، وجررت على ما شئت منها نحرًا وكللك ، ولم تستطع القيام منها . والنحر :
أعلى الصدر . والكلكل : الصدر . وشاهده : نصب « إياك » بفعل فسر ما بعده يقدر
بعد « إياك » ؛ لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل .

(٢) السيرافي : أعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه
كأنه لم يذكر . وقول النحويين إن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس
على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبين
النعته للمنعوت ، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك زيد رأيت أباه عمرا في تقدير :
زيد رأيت عمرا . وهذا فاسد محال .

(٣) هذا مافى ط . وفي الأصل : « وضربت وجوه أولها » ، وكذا في الموضع

التالي .

أَجْمَعُونَ ^(١) وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ^(٢) 》 . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلَ عَلَى أَنْسَائِهَا ^(٤)

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يئذو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثتهم أو ناساً منهم . ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه ، والأب غير زيد ، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تثني الاسم ^(٥) توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه ، فإنما تثنيه وتؤكدُهُ مُثْنًى بما هو منه أو هو هو . وإنما يجوز رأيت زيدا أباه

(١) الآية ٣٠ من الحجر و ٧٣ من سورة ص .

(٢) الآية ٢١٧ من البقرة .

(٣) لم ينسب في مخطوطات سيويه ولم ينسبه الشنتمري كذلك ، ووجدت نسبته في معجم البلدان (تقتد) إلى أبي وجزة الفقعسي في تسعة أشطار رواها ياقوت . فيضاف هذا إلى ما عرفت نسبته من الخمسين .

(٤) عند ياقوت :

حتى إذا ماتم من أظمائها وعتك البول على أنسائها

تذكرت تقتد برد مائها

وتقتد : ركية في شق الحجاز ، من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن . وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة ، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت . والأنساء : جمع نساء ، وهو عرق يستيطان الفخذ والساق . وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ واشتدت صفوته .

وشاهده : نصب « برد » على البدل من « تقتد » لاشتغال الذكر عليها .

(٥) أي لا تذكره مرة ثانية .

ورأيتُ زيدا عمراً ، أن يكون أراد أن يقول : رأيتُ عمراً أو رأيتُ أبا زيد ، فَعَلِطَ أو نَسِيَ ، ثم استدرك كلامه بعدُ ؛ [وإما أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك فَتَحَّاه وجعل عمراً مكانه] .

فأما الأول فجيّد عربى ، مثله قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١) لأنهم من الناس . ومثله إلا أنّهم أعادوا حرف الجرّ : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ^(٢) ﴾ .

ومن هذا الباب [قولك] : بعث متاعك أسفله قبل أعلاه ، واشتريت متاعك أسفله أسرع من اشتراي أعلاه ، واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعضي ، وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها ، وضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعداً ، فهذا لا يكون فيه إلا النصب ؛ لأنّ ما ذكرت بعده ^(٣) ليس مبنياً عليه فيكون مبتدأ ^(٤) ، وإنّما هو من نعت الفعل ، زعمت أنّ بيّعه أسفله كان قبل بيعه أعلاه ، وأنّ الشراء كان في بعض أعجل من بعض ، وسقيّ الصغار كان أحسن من سقيه الكبار ، ولم تجعله خبراً لما قبله ^(٥) .

ومن ذلك قولك : مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً ، فهذا

(١) الآية ٩٧ من آل عمران .

(٢) الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٣) بعده في الأصل : « يريد بعد هذا الاسم » ، وهو تعليق .

(٤) هذا مافى ط . وفي الأصل : « ليس مبنياً على الاسم فيكون الاسم مبتدأ » .

(٥) ط : « خبراً لما قبله من المبدل » .

لا يكون مرفوعًا ؛ لأنك حملت النعتَ على المرور فجعلته حالًا [للمرور] ولم تجعله مبنياً على المبتدأ . وإن لم تجعله حالًا للممرور جاز الرفع .

ومن هذا الباب : أَلَزِمْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا ، وَخَوَّفْتُ النَّاسَ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّهُمْ . فهذا معناه في الحديث المعنى [الذى] فى قولك : خاف الناسُ ضَعِيفُهُمْ قَوِيَّهُمْ ، وَلَزِمَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَلَمَّا قُلْتُ : أَلَزِمْتُ وَخَوَّفْتُ صَارَ مَفْعُولًا ، وَأَجْرِيَتُ الثَّانِي عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ فَاعِلٌ ، فَصَارَ فِعْلًا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ .

وعلى ذلك : دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا ، عَلَى قَوْلِكَ : دَفَعَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . ودخولُ الباءِ ههنا بمنزلة قولك : أَلَزِمْتُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ فى التَّمْثِيلِ : أَدَفَعْتُ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : ذَهَبْتُ بِهِ [مِنْ عِنْدِنَا] وَأَذْهَبْتَهُ مِنْ عِنْدِنَا ، وَأَخْرَجْتَهُ [مَعَكَ] وَخَرَجْتُ بِهِ مَعَكَ . وكذلك مَيَّزْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَأَوْصَلْتُ الْقَوْمَ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَجَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى حَدِّ مَا جَعَلْتَ الَّذِى قَبْلَهُ ^(١) وَصَارَ قَوْلُهُ إِلَى بَعْضٍ وَمِنْ بَعْضٍ ، فى مَوْضِعِ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٍ .

ومن ذلك : فَضَّلْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ ، [فَإِنَّمَا جَعَلَهُ مَفْعُولًا مِنْ قَوْلِهِ : نَخْرَجُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ] ، كَأَنَّهُ قَالَ فى التَّمْثِيلِ : فَضَّلْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ ، [فَعَلَى أَعْلَاهُ فى مَوْضِعِ نَصَبٍ] .

ومثل ذلك : صَكَّكَتُ الْحَجَرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، مِنْ أَصْطَلَكُ الْحَجَرَانِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ . ومثل ذلك [قوله عَزَّ وَجَلَّ] : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مفعولا كما جعلت الذى قبله » .

اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ^(١) .

وهذا ما يَجْرى منه مجرورا كما يَجْرى منصوبا ، وذلك قولك : عَجِبْتُ من
دَفَعَ الناسِ بعضهم ببعضٍ ، إذا جعلت الناسَ مفعولينَ كان بمنزلة قولك :
عَجِبْتُ من إذهابِ الناسِ بعضهم بعضًا ، لأنَّك إذا قلت : أَفَعَلْتُ ، استغنيَتْ
٧٧ عن الباء ، وإذا قلت : فَعَلْتُ احتجَّتْ إليها ^(٢) ، وجرى في الجرِّ على قولك :
دَفَعْتُ الناسَ بعضهم ببعضٍ . وإن جعلت الناسَ فاعلينَ قلت : عَجِبْتُ من دفعِ
الناسِ بعضهم بعضًا ، جرى في الجرِّ على حدِّ مجراه في الرفع ، كما جرى في الأوَّل
على مجراه في النَّصب ، وهو قولك : دفعَ الناسُ بعضهم بعضًا .

وكذلك جميعُ ما ذكرنا إذا أَعْمَلْتَ فيه المصدرَ فجرى مجراه في الفعل ^(٣).
و [من] ذلك قولك : عَجِبْتُ من موافقةِ الناسِ أسودَهُمُ أحمرَهُمُ ، جرى على
قولك : وافقَ الناسُ أسودَهُمُ أحمرَهُمُ . وتقول : سمعتُ وَقَعَ أنيابه بعضُها فوقَ
بعضٍ ، جرى على قولك : وقعتُ أنيابه بعضُها فوقَ بعضٍ . وتقول : عَجِبْتُ من
إيقاعِ أنيابه بعضُها فوقَ بعضٍ ، على حدِّ قولك : أوقعْتُ أنيابه بعضُها فوقَ
بعضٍ .

هذا وجهُ اتِّفَاقِ الرفعِ والنصبِ في هذا الباب ، واختيارِ النصبِ ، واختيارِ
الرفعِ .

(١) هي قراءة نافع ويعقوب وسهل . وقرأ سائر القراء : « دفع » . تفسير أبي
حيان ٢ : ٢٦٩ في الآية ٢٥١ من البقرة . وتامها « لفسدت الأرض » وكذا وردت هذه
القراءة في الآية ٤٠ من سورة الحج ، وتامها : « لهدمت صوامع وبيع » . منسوبة إلى نافع
والحسن وأبي جعفر . تفسير أبي حيان ٦ : ٣٧٣ .

(٢) ط : « إلى الباء » .

(٣) ط : « يجرى مجراه في الفعل » .

تقول : رأيتُ متاعك بعضه فوق بعض ، إذا جعلت فوقاً في موضع الاسم المبنى على المبتدأ وجعلت الأول مبتدأ ، كأنك قلت : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، ففوق في موضع أحسن .

وإن جعلته حالا بمنزلة قولك : مررتُ بمتاعك بعضه مطروحا وبعضه مرفوعا ، نصبتَه لأنك لم تبن عليه شيئا فتبتدئه . وإن شئت قلت : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، فيكون بمنزلة قولك : رأيتُ بعضَ متاعك الجيد ، فوصلته ^(١) إلى مفعولين لأنك أبدلت ، فصرتَ كأنك قلت : رأيتُ بعضَ متاعك . والرفع في هذا أعرف ، لأنهم شبهوه بقولك : رأيتُ زيدا أبوه أفضل منه ، لأنه اسم هو للأول ومن سببه ، [كما أن هذا له ومن سببه] ، والآخر هو المبتدأ الأول ، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول . وإن نصبتَ فهو عربى جيد .

ومما جاء في الرفع قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ ^(٣) .

ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا .

وحدثنا يونس أن العرب تُنشِدُ هذا البيت ، وهو لعبدَةَ بن الطَّيِّب :

(١) ط : « فتوصله » .

(٢) ط : « فمما جاء رفعا قوله عز وجل » .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الزمر .

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكٌ واحدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهْدَمَا (١)

وقال رجل من بَجِيلَةَ أو خَثْعَمٍ :

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا (٢)

٧٨

وقال آخر في البذل :

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُوْخِذَ كَرَهَا أو تَجِيءَ طَائِعَا (٣)

فهذا عربىٌ حسنٌ ، والأوّلُ أعرف وأكثَر .

وتقول : جعلتُ متاعَكَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ ، فله ثلاثةُ أوجُهٍ في النصب :

إن شئتُ جعلتُ فوقَ في موضع الحال ، كأنه قال : علمت (٤) متاعَكَ

وهو بعضُهُ على بعضٍ أى في هذه الحال ، كما جعلت (٥) ذلك في رأيتُ في رؤية

(١) البيت من أبيات رواها أبو تمام في الحماسة ٧٩٠ - ٧٩٢ بشرح المرزوقي

وأبو الفرج في الأغاني ٩ : ٩٣ و ١٢ : ١٤٨ يرثى بها قيس بن عاصم المنقرى . يقول :
مات بموته خلق كثير ، وتقوض بتقوض بنيته وعزه بنيان رفيع .

والشاهد فيه رفع « هلكه » بدلا من قيس . فعلى ذلك يكون « هلك » منصوبا على
خبر كان . ويجوز رفعه على أنه مبتدأ و « هلك » خبره مرفوعا .

(٢) الخزانة ٢ : ٢٦٨ والعيني ٤ : ١٩٢ مع نسبته إلى عدى بن زيد ، وابن

يعيش ٣ : ٦٥ . يقول لمن تعذله على إتلاف ماله : ذريني فلن أطيع أَمْرَكَ ، فإن عقلي
يأمرني بإتلاف المال في اكتساب الحمد ، وما عهدتني مضيع الحلم .

وشاهده إبدال « حلمي » من ياء المتكلم قبله بدل اشتغال .

(٣) هو من الأبيات الخمسين ، وانظر الخزانة ٢ : ٣٧٣ والعيني ٤ : ١٩٩ . على

الله : أى على والله ، فلما حذف واو القسم نصب على نزع الخافض . تبائع ، من البيعة ،
بيعة السلطان وطاعته . يريد أن تبائع كرها أو طوعا .

وشاهده إبدال « تؤخذ » بالنصب من « تبائع » .

(٤) ط : « عملت » .

(٥) ط : « كما فعلت » .

العين . وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه رأيتُ زيدا وجهه أحسن من وجه فلان ، [تريد رؤية القلب] .

وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت : جَعَلْتُ متاعك يدخله معنى أَلْقَيْتُ ، فيصيرُ كأنك قلت : أَلْقَيْتُ متاعك بعضه فوق بعض ؛ لأنَّ أَلْقَيْتُ كقولك : أَسْقَطْتُ متاعك بعضه على بعض ، وهو مفعولٌ من قولك : سَقَطَ متاعك بعضه على بعض ، فجري كما جرى صَكَّكَتُ الْحَجَرَيْنِ ^(١) أحدهما بالآخر . فقولك « بالآخر » ليس في موضع اسمٍ هو الأول ، ولكنه في موضع الاسم الآخر في قولك : صَكَّ الْحَجَرَانِ أحدهما الآخر ، ولكنك أوصلت الفعل بالباء ، كما أنَّ مررتُ بزيدٍ الاسمُ منه في موضع اسمٍ منصوبٍ .

ومثل هذا : طرحْتُ المتاعَ بعضه على بعض ، لأن معناه أَسْقَطْتُ ، فأجرى مجراه وإن لم يكن من لفظه فاعلاً . وتصديق ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَيَجْعَلُ الْحَبِيبُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ^(٢) ﴾ .

والوجه الثالث : أن تجعله مثل : ظننتُ متاعك بعضه أحسن من بعض . والرفع فيه أيضاً عربى كثير . تقول : جعلتُ متاعك بعضه على بعض ، فوجه الرفع فيه على ما كان في رأيتُ .

وتقول : أَبْكَيْتُ قومَكَ بعضَهُم على بعض ، وَحَزَنْتُ قومَكَ بعضَهُم على بعض ، فَأَجْرِيَتْ هذا على حدِّ الفاعل إذا قلت : بَكَى قومَكَ بعضَهُم على بعض ، [وَحَزِنَ قومَكَ بعضَهُم على بعض] ، فالوجه هنا النصب ؛ لأنَّك

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اصطك الحجران » .

(٢) الآية ٣٧ من سورة الأنفال .

٧٩ إذا قلت : أَحْزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَأَبْكَيتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، لم ترد أن تقول : بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي عَوْنٍ ، وَلَا أَنَّ أَجْسَادَهُمْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَيَكُونُ الرِّفْعُ الْوَجْهَ ؛ وَلَكِنَّكَ أَجْرَيْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ : بَكَى قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَإِنَّمَا أُوصِلْتَ الْفِعْلَ إِلَى الْاسْمِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَالْكَلَامُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ وَمَعْنَاهُ مَرَرْتُ زَيْدًا .

فَإِنْ قِيلَ : حَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ ، [وَأَبْكَيتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ أَكْرَمُ مِنْ بَعْضٍ] ، كَانَ الرِّفْعُ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ هُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ . وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ : حَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ قَائِمًا وَبَعْضَهُمْ قَاعِدًا عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ وَحَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ ، فَإِذَا جَازَ هَذَا أُتْبِعْتَهُ مَا يَكُونُ حَالًا . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَنْفَذْتَهُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ لَمْ تَذْكُرْ قَبْلَهُ شَيْئًا ، كَأَنَّهُ ^(١) رَأَيْتُ قَوْمَكَ ، وَحَزَنْتُ قَوْمَكَ . إِلَّا أَنَّ أُعْرِبَهُ وَأَكْثَرَهُ إِذَا كَانَ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ أَنْ يُتَبَدَّلَ . وَإِنْ أَجْرَيْتَهُ عَلَى النَّصْبِ فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ .

هذا باب من الفعل يُتَبَدَّلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَيُجْرَى عَلَى الْاسْمِ
كَمَا يُجْرَى أَجْمَعُونَ عَلَى الْاسْمِ ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ

فَالْبَدَلُ أَنْ تَقُولَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، وَضَرَبَ زَيْدُ الظُّهْرُ وَالْبَطْنَ ، وَقَلَبَ عَمْرُو ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، وَمُطِرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا ، وَمُطِرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ . وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْاسْمِ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ تَوْكِيدًا ^(٢) .

(١) ط : « وَكَأَنَّكَ قُلْتَ » .

(٢) بعده في الأصل : « يَقُولُ : يَصِيرُ الْبَطْنُ وَالظُّهْرُ تَوْكِيدًا لِعَبْدِ اللَّهِ ، كَمَا يَصِيرُ أَجْمَعُونَ تَوْكِيدًا لِلْقَوْمِ إِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : ضَرَبَ كُلَّهُ » .

وإن شئت نصبت ، تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبطنَ ، ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وبَطْنَهُ . فالمعنى أَنَّهُمْ مُطِرُوا فِي السَّهْلِ والجبلِ ، وقُلِبَ عَلَى الظَّهْرِ والبَطْنِ . ولكنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا ، كما أَجَازُوا [قَوْلَهُمْ] : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ . والعامل فِيهِ الْفَعْلُ ، وليس الْمُتَنَصِّبُ ههنا بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : [قُلِبَ] هُوَ ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ وَأَنْتَ تَعْنِي عَلَى ظَهْرِهِ ^(١) لم يَجْز .

ولم يُجَازِوه ^(٢) فِي غَيْرِ السَّهْلِ والجبلِ ، وَالظَّهْرِ والبطنِ ، كما لم يَجْزِ دَخَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ، فَجَازَ هَذَا فِي ذَا وَحْدِهِ ، كما لم يَجْزِ حَذَفَ الْجَرَّ ^(٣) إِلَّا فِي الْأَمَاكِنِ ، فِي مِثْلِ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ . وَاخْتَصَّتْ بِهَذَا ، كما أَنَّ لَدُنْهُ مَعَ غُدُوَّةٍ لَهَا حَالٌ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَكَأَنَّ عَسَى لَهَا فِي قَوْلِهِمْ : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا » ^(٤) حَالٌ لَا تَكُونُ فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

وَنظِيرُ هَذَا أَيْضًا فِي أَنَّهُمْ حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ لَيْسَ إِلَّا ، قَوْلُهُمْ : نُبِئْتُ زَيْدًا قَالَ ذَاكَ ، إِنَّمَا يَرِيدُ عَنْ زَيْدٍ ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ مَعْنَى الْأَمَاكِنِ .
وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ .

(١) ط : « وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئًا عَلَى ظَهْرِهِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « يَعْنِي حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ » .

(٣) ط : « كما لم يَجْزِ دَخَلْتُ » .

(٤) الْمَثَلُ فِي الْمِيدَانِ ١ : ٤٢٤ وَاللِّسَانُ (بَأْسٌ ، غَوْرٌ) ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ (الْغَوِيرُ) . وَالْغَوِيرُ : مَاءٌ لِكَلْبٍ بِأَرْضِ السَّمَاءِ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ . وَالْأَبُوسُ : جَمْعُ بَأْسٍ ، وَهُوَ الشَّدَّةُ . وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الزَّبَاءِ حِينَ قَالَتْ لِقَوْمِهَا عِنْدَ رَجُوعِ قَصِيرٍ مِنَ الْعِرَاقِ وَمَعَهُ الرِّجَالُ وَقَدْ بَاتَ بِالْغَوِيرِ عَلَى طَرِيقِهِ . تَعْنِي لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِيكُمْ مِنْ قَبْلِ هَذَا الْمَكَانِ . يَضْرِبُ لِلرَّجُلِ يَقَالُ لَهُ : لَعَلَّ الشَّرَّ جَاءَ مِنْ قَبْلِكَ .

وإن شئت رفعت على البذل وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً (١) .

فإن قلت : ضُربَ زَيْدُ اليَدِ والرجُلُ ، جاز [على] أن يكون بدلاً ، وأن يكون توكيداً . وإن نصبتَه لم يحسن ؛ لأنَّ الفعل إنما أُنفِذَ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر ، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره ، وقد سمعناهم يقولون : مَطَرَتْهُمْ ظَهراً وبطناً (٢) .

وتقول : مَطَرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ والنَّهَارَ ، على الظرف وعلى الوجه الآخر . وإن شئت رفعتَه على سَعَةِ الكلام ، كما قال : صَيَّدَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ والنَّهَارُ ، وهو (٣) نهاره صائمه وليله قائم ، وكما قال جرير :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَمِتَ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بَنَائِمَ (٤)

فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم . وقال آخر (٥) :

(١) ط : « توكيدا » .

(٢) بعده في الأصل : « قال الجرمي : دخلت البيت لم يحذف منه حرف الجر ، ولا من الأفعال ما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر نحو جئتك وجئت إليك . قال : غلط في هذا سيويه » .

(٣) بدله في ط : « وكما قال » .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ والخزانة ١ : ٢٢٣ وابن الشجري ١ : ٣٦ ، ٣٠١ والإنصاف ١٥١ والكامل ٧٠٠ . وأم غيلان هي بنت جرير . والسرى : سير الليل . والمطى : جمع مطية ، وهي الراحلة يمتطي ظهرها ، أى يركب . وأراد ليل ركاب المطى . يقول : دعى عنك اللوم ، فنحن لما نرجو من غب السرى لا نصغى إلى لومك وعذلك . والشاهد فيه وصف الليل بالنوم اتساعاً ومجازاً .

(٥) ط : « وكما قال الشاعر » . والبيت من الخمسين . ونسبه المبرد في الكامل ٧٠٠ إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص .

أَمَّا النَّهَارُ ففِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (١)
فَكَأَنَّهُ جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدٍ وَاللَّيْلَ فِي بطنٍ مَنْحُوتٍ ، أَوْ جَعَلَهُ الْاسْمَ
أَوْ بَعْضَهُ .

وإن شئت قلت : ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرُهُ ، وَمُطِرَ قَوْمُكَ سَهْلَهُمْ ، عَلَى
قَوْلِكَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَكْثَرَهُمْ ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا شَخْصَهُ ، كَمَا قَالَ (٢) :
فَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيَّةٌ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ (٣)
[يريد : كَأَنَّ حَاجِبِيَّةً ، فَأَبْدَلَ حَاجِبِيَّةً مِنَ الْهَاءِ الَّتِي فِي كَأَنَّهُ ،
وَمَا زَائِدَةٌ] .

وَقَالَ الْجَعْدِيُّ :

مَلِكُ الْخَوَرَنَقِ وَالسَّيْدِيرِ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ حَمِيرٍ أَهْلِيهَا وَأَوَالٍ (٤)

(١) وَصَفَ سَجِينًا يَقِيدُ بِالنَّهَارِ وَيَغْلُ فِي سِلْسِلَةٍ ، وَيُوضَعُ بِاللَّيْلِ فِي بطنٍ مَحْبَسٍ
مَنْحُوتٍ ، أَيْ مَحْفُورٍ مِنَ السَّاجِ ، وَهُوَ شَجَرٌ مِنْ شَجَرِ الْهِنْدِ .
وَشَاهَدَهُ الْمَجَازُ فِي جَعْلِ النَّهَارِ فِي سِلْسِلَةٍ ، وَإِنَّمَا السَّجِينُ هُوَ الْمَجْعُولُ فِيهَا .
(٢) ط : « قَالَ الْأَعَشِيُّ » مَعَ أَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ . وَنَصٌّ فِي الْخَزَانَةِ ٢ :
٣٧٢ أَنَّهُ مِنَ الْآيَاتِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ لَهَا قَائِلٌ . وَانْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٣ : ٦٧ وَاللِّسَانَ
(عَيْن ١٧٧) .

(٣) يَصِفُ ثَوْرًا وَحَشِيًّا شَبِهَ بِهِ بَعِيرُهُ فِي حَدَثِهِ وَنَشَاطِهِ . وَاللَّهُقُ : الْأَبْيَضُ
وَالسَّرَاةُ : أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالْمَعِينُ : الثَّوْرُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سَوَادٌ . وَالشَّاهِدُ فِي « حَاجِبِيَّةٍ » أَنَّهَا بَدَلٌ
مِنَ الْهَاءِ فِي « كَأَنَّهُ » مَعَ زِيَادَةِ « مَا » .

(٤) اللِّسَانُ (أَوَّلُ ٤١) . أَرَادَ بِحَمِيرِ الْبَلَدَةِ ، سَمَّاها بِاسْمِهِ لِنَزُولِهِ بِهَا . يَذْكُرُ بَعْضُ
مُلُوكِ لَحْمٍ أَنَّهُ مَلِكُ الْخَوَرَنَقِ وَالسَّيْدِيرِ ، وَهُمَا قَصْرَانِ بِالْعِرَاقِ قَرِبَ الْحِيرَةِ . دَانَهُ : أَيْ
أَطَاعَهُ ، وَالْدَيْنُ : الطَّاعَةُ . وَأَوَالٍ ، كَغَرَابٍ : اسْمُ مَوْضِعٍ مِمَّا يَلِي الشَّامَ ، وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنْ
الصَّرْفِ ، وَصَرَفُهَا هُنَا لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي اللِّسَانِ .
وَشَاهَدَهُ إِبْدَالُ « أَهْلِيهَا » مِنْ « حَمِيرٍ » .

[يريد : ما بين أهل حمير ، فأبدل الأهل من حمير] .

ومثل ذلك قولهم : صَرَفْتُ وجوهها أولها . و [مثله] : مالى بهم عِلْمٌ أمرهم .

وأما قول جرير :

مَشَّقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مع السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلاً وَصُدُوراً ^(١)

فإنما هو على قوله : ذَهَبَ قُدُماً ، وَذَهَبَ أُخْراً .

وقال عمرو بن عمرو النّهْدِيُّ :

طَوِيلٌ مِثْلُ العُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلاً أَشَقُّ رَحِيبَ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ ^(٢)

(١) ديوان جرير ٢٩٠ . وصف رواحل أهزها دعوب السير في الهواجر مع الليل ، حتى ذهبت لحوم كلاكلها وصدورها ونحلت . وكأنه أراد بالكلاكل أعلى الصدر فلذلك ذكر معه الصدر ، أو يكون قال ذلك على الترادف . ومَشَّقَ : أذهب ، ومنه المشقوق : الخفيف الجسم .

وشاهده نصب « كلاكلا وصدورا » على الحال ، في حد عبارة سيبويه ، وهو إنما يريد التمييز ، وكثيرا ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام ، كما فعل في قوله : « هذه جبتك خزا » فسمى الخز حالا . ويعنى أنها لم تنصب على التشبيه بالظرف .

(٢) اللسان (تلل ٨٣) . المتل : العنق الطويل الغليظ المغرز ، أضافه إلى العنق لتبيين نوع المتل ، كأنه قال : طويل الشيء المتل الذى هو العنق . والكاهل : فروع الكتفين . والأشق : الطويل ، كأنه طويل الشق ، وهو الجانب . والرحيب : الواسع . والجرم : الجسم .

والشاهد فيه نصب « كاهلا » على التمييز أو على الحال ، في حد عبارة سيبويه ، لا على التشبيه بالظرف .

كأنه قال : ذَهَبَ صُعُدًا ، فَإِنَّمَا خَبَّرَ أَنَّ الذَّهَابَ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ . ٢ .

ومثله : [قول رجل من عُمان] :

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوْلًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا ^(١)

فإنَّما شَبَّهَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْمَصَادِرِ .

وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل :

فَلَا بُعَيْنَكُمْ قَنَا وَعُوارِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغِدَ ^(٢)

لأنَّ قَنَا وَعُوارِضَ مَكَانَانِ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ : بَقْنَا وَعُوارِضَ ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ شَبَّهَهُ بِدَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَقُلِبَ زَيْدُ الظَّهَرِ وَالْبَطْنِ .

(١) مجالس ثعلب ٢١٧ واللسان والمقاييس (فرض) والمختصص ١١ : ١٣٤ والفرض : ضرب من التمر صغار ، لأهل عمان ، من أجود تمرهم . والطول والعرض : كناية عن جميع الجسد .

وشاهده نصب « طولاً وعرضاً » على التمييز ، لأن المعنى ذهب طولى وعرضى ، أى اتسعا .

(٢) ديوان عامر ١٤٤ والمفضليات ٣٦٣ والخزانة ١ : ٤٧٠ وابن الشجرى ٢ : ٢٤٨ ومعجم البلدان (ضرغد) . لأبغينكم : لأطلبنكم ، ويروى : « فلأبغينكم » أى لأذكرن معاييكم وقبح أفعالكم . وقنا : جبل فى ديار بنى ذبيان . وعوارض : جبل لبنى أسد . واللابة : الحرة ذات الحجارة السود . وضرغد : حرة ، أو جبل بعينه . لأقبلن الخيل : لأوردنَّها . يتوعد أعداءه بتتبعهم والإيقاع بهم حيث حلوا من منيع المواضع .

والشاهد فيه نصب « قنا وعوارض » بحذف الخافض للضرورة لأنهما مكانان مختصان لا ينصبان نصب الظرف ، فهما بمنزلة ذهبت الشام فى الشدوذ .

هذا باب من اسم الفاعل [الذى] جَرَى مَجْرَى الفِعْل المضارع

فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى

ما أردت فى يَفْعُلْ كان نكرةً منوناً

وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا . فمعناه وعمله مثل هذا يَضْرِبُ زيدًا [غدًا] . فإذا حَدَّثت عن فعلٍ فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل [هذا] يَضْرِبُ زيدًا الساعة . وكان [زيدٌ] ضاربًا أباك ، فإِثْمًا تُحَدِّث أيضًا عن اتِّصال فعلٍ فى حال وقوعه ^(١) . وكان مُوَافِقًا زيدًا ، فمعناه وعمله كقولك : كان يَضْرِبُ أباك ، ويوافقُ زيدا . فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منوناً .

ومما جاء فى الشعر : منوناً [من هذا الباب قوله ^(٢)] :

إِنِّى بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي ^(٣)

وقال [عُمَرُ] بن أبى ربيعة :

٨٣

(١) ط : « فى حين وقوعه » .

(٢) لامرئ القيس فى ديوانه ٢٣٩ ، ويروى للنمر بن تولب .

(٣) راش السهم يريشه : ركب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحد له من لفظه . يقول لها : أمرى من أمرك ، وهواى من هواك . وهذان مثالان ضربهما للمودة والمواصلة .

وشاهده تنوين واصل ورائش ونصب ما بعدها تشبيهاً بالفعل المضارع ، لأنهما فى معناه ومن لفظه ، فجرياً مجراه فى العمل ، كما جرى مجراهما فى الإعراب .

وَمِنْ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالْدُمَى (١)

وقال زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا (٢)

وقال الأخوصُ الرِّياحِيُّ (٣) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٤)

واعلم أنَّ العربَ يَسْتَخْفُونَ فيحذفون التنوينَ والنونَ ، ولا يَتَغَيَّرُ من المعنى

(١) ديوان عمر ٤٥١ والعيني ٣ : ٥٣١ . وقوله :

وكم من قتيل لا يباء به دم ومن غلق وهنا إذا ضمه منى

ومن شَيْءٍ غَيْرِهِ ، يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى ، وسميت جمرة العقبة ، والجمرة الكبرى ، وهى آخر منى مما يلى مكة . والبيض : النساء البيض . والدمى : صور الرخام ، شبه النساء بها لأن الصانع لا يدخر جهدا فى تحسينها وتلطيفها ، ولما لهن من السكينة والوقار .

والشاهد فيه إعمال « مالى » على ما تقدم .

(٢) ديوان زهير ٢٨٧ والخزانة ٣ : ٦٦٥ وشرح شواهد المغنى ٩٨ ، ٢٣٧ .

يقول : إن المرء لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا .

والشاهد فيه إعمال « سابق » المنون .

(٣) الأخوص ، هذا بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو بن قيس اليربوعى التميمي . وفى الأصل : « الأخوص » صوابه فى ط والمؤتلف ٤٩ والخزانة ١ : ٢٣٤ و ٢ : ١٤٢ .

(٤) الخزانة ٢ : ١٤٠ والبيان ٢ : ٢٦١ وشواهد المغنى ٢٩٥ والإنصاف

١٢٢ ، ٢٤٠ . يهجو بنى يربوع ينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، فغراهم لا ينعب إلا بالبين والفرقة .

والشاهد فيه إعمال « مصلحين » ؛ لأن النون بمثابة التنوين .

٨٤ شَيْءٌ وَيَنْجَرُّ الْمَفْعُولُ لِكَفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْاسْمِ ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِيهِ الْجَرُّ ، وَدَخَلَ فِي الْاسْمِ مُعَاقِبًا لِلتَّنْوِينِ ، فَجَرَى بِجَرَى غُلَامٍ عَبْدَ اللَّهِ فِي اللَّفْظِ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ .

وليس يَغْيَرُ كَفُّ التَّنْوِينِ ، إِذَا حَذَفَتْهُ مُسْتَخْفًا ، شَيْئًا مِنَ الْمَعْنَى ، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً . فَمِنْ ذَلِكَ [قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ] : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ^(١) ، وَ : ﴿ إِنَّا مُرْسَلُونَ النَّاقَةَ ^(٢) ، وَ : ﴿ لَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ ^(٣) ، وَ : ﴿ غَيْرَ مُجِلِّي الصَّيْدِ ^(٤) . فَاَلْمَعْنَى مَعْنَى ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ^(٥) .

[وَ] يَزِيدُ هَذَا عِنْدَكَ بَيَانًا قَوْلُهُ تَعَالَى جَدُّهُ : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ^(٦) ، وَ : ﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ^(٧) . فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي مَعْنَى النُّكْرَةِ وَالتَّنْوِينِ لَمْ تَوْصَفْ بِهِ النُّكْرَةُ .

وَسْتَرَاهُ مَفْصَلًا أَيْضًا ^(٨) فِي بَابِهِ ، مَعَ غَيْرِ هَذَا مِنَ الْحَجَجِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَالَ الْخَلِيلُ : هُوَ كَائِنٌ أُخِيكَ ، عَلَى الْاسْتِخْفَافِ ، وَالْمَعْنَى : هُوَ كَائِنٌ أَخَاكَ .

وَمِمَّا جَاءَ فِي الشُّعْرِ غَيْرَ مَنْوُونٍ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

(١) الْآيَةُ ١٨٥ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ وَ ٣٥ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ ٥٧ مِنَ الْعَنْكَبُوتِ .

(٢) الْآيَةُ ٢٧ مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٣) الْآيَةُ ١٢ مِنْ سُورَةِ السَّجْدَةِ .

(٤) الْآيَةُ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٥) الْآيَةُ ٢ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٦) الْآيَةُ ٩٥ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٧) الْآيَةُ ٢٤ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٨) ط : « أَيْضًا مَفْسَرًا » .

أَتَانِي عَلَى الْقَعْسَاءِ عَادِلٌ وَطَبُهُ بِرَجُلَيْنِ لَيْمٍ وَأَسْتِ عَبْدٌ تُعَادِلُهُ (١)

يريد : عادِلًا وَطَبُهُ . وقال الزُّبْرُقَانُ بن بدر :

مُسْتَحْقَبِي خَلَقِ الْمَاضِيَّ يَحْفَظُهُ بِالْمَشْرِفِيِّ وَغَابٌ فَوْقَهُ حَصِيدُ (٢)

وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَةِ (٣) :

تَرَاهَا مِنْ يَيْسِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ (٤)

١٥

(١) ديوان الفرزدق ٧٢٧ . القعساء : الناقة المحدودية من الهزال . والوطب : سقاء اللبن . عدل وطبه برجليه واسته ، أى جعلهما عدلا له ، أى جعل وطبه فى ناحية من الراحلة معادلا له . والعدلان : ما يوضعان على جنبى البعير .

وشاهده حذف التنوين من « عادل » وإضافته إلى ما بعده استخفافا .

(٢) وصف جيشا وفرسانه . استحقبوا الخلق : جعلوه فى حقائبهم ، وهى مآخير الرحال ، والمراد لبسهم للدروع ، كأنه استحقاب . والخلق : جمع حلقة . والماضى : الدروع الصافية الحديد ، اللينة الملمس ، واحدته ماضية . يحفزه : أراد يحفز الماضى : يرفعه ويشمره . والضمير المستتر للجيش ، ولذلك وحد الضمير . بالمشرفى ، أى بالسيف المنسوب إلى المشارف ، وهى قرى بالشام يطبع بها السيوف . وأراد : يحفزه بحمائل المشرفى ، يرفع بها الدروع . والغاب : الرماح ، سميت بمنبتها ، وهو الغاب : جمع غابة . والحصد : الصلب الشديد المحكم .

والشاهد فيه كنحو ما قبله فى « مستحقبى » حيث حذف النون كما حذف التنوين هناك .

(٣) كذا ، وردت النسبة ، وإنما هو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ٧٥ والمفضليات ٣٤٣ . والمعانى الكبير ١٠ واللسان (يس) .

(٤) الماء : العرق . والشهبة : البياض . والدرّة ، أراد بها غزاة العرق . والغرار القلة ، وهو تبجس العرق شيئا بعد شيء . يصف الخيل باعتدال العرق يقول : لا ينقطع عرقها ولا يكثر فيضعفها . وقيل المراد وصف سيرها ، تراوح فيه بين السرعة والتمهل فلا ينهكها السير .

وشاهده حذف التنوين من « مخالط » ومعناه نصب ما بعدها ، يدل على ذلك ارتفاع غرار به ، والتقدير : يخالط درتها غرار .

[يريد : عَرَقَ الخيل] .

وممّا يَزيدُ هذا البابَ إيضاحاً [أَنَّهُ] على معنى المنُون قول النابغة :

أَحْكُمَ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمِدِ ^(١)

[فوصف به النكرة] . وقال المَرار الأَسَدِيُّ :

سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ ^(٢)

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصل التنوين ؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة . ولو كان الأصل ههنا تركّ التنوين لَمَّا دخله التنوين ولا كان ذلك نكرةً ، وذلك أَنَّهُ لا يَجْرى مجرى المضارع فيما ذكرت لك .

(١) ديوان النابغة ٢٣ . يخاطب النعمان بن المنذر ، يقول له : كن حكيماً في أمرى مصيباً للحق والعدل ، كما أصابت فتاة الحى ، وهى زرقاء اليمامة ، فى حزرها للحمام الذى مر بها طائراً ، فقدرت عدده فأصابت الحقيقة . والشراع ، بالشين المعجمة : الواردة ، من الشريعة ، وهى المورد . ويروى : « سراع » بالسين من السرعة . والشمِد : الماء القليل على وجه الأرض .

والشاهد فيه إضافة « وارد » إلى « الشمد » إضافة غير محضة كذلك ، لم تكتسب تعريفاً ، فوصفت بها النكرة قبلها وهى « حمام » .

(٢) سبق بيت آخر من قصيدته فى ص ١١٦ ، معطى رأسه : ذلول . منقاد ، يعنى البعير . ناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك نجار الكرم والعتق . المتعيس والأعيس : الأبيض تخالطه شقرة . يقول : سَلَّ همك اللازم لك بفراق من تهوى ونأيه عنك ، بكل بعير ترتحله للسفر هذا نعتة .

قال الشتمرى : وبعده فى بعض النسخ :

مغتال أحبله مبين عنقه فى منكب زين المطى عرندس

وشاهده إضافة « معط » إلى الرأس مع نية التنوين والنصب ، والدليل عليه إضافة

« كل » إليه ، لأن كلا هنا لا تضاف إلا إلى نكرة .

وزعم عيسى أن بعض العرب يُنشد هذا البيت ، [لأبي الأسود
الدؤلي] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(١)

لم يَحذف التنوينَ استخفافاً لِيُعاقِبَ المجرورَ ، ولكنه حَذَفَهُ لالتقاء
الساكنين ، [كما قال : رَمَى القومُ] . وهذا اضطرارٌ ، وهو مشبّهٌ بذلك الذي
ذكرتُ [لك] .

وتقول في هذا الباب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، إذا أُشركتَ بين الآخر
والأول في الجار ؛ لأنه ليس في العربية شيءٌ يَعْمَلُ في حرف فيمتنع أن يُشركَ بينه
وبين مثله . وإن شئتَ نصبت على المعنى وتَضَمَّرُ له ناصباً ، فتقولُ : هذا ضاربُ
زيدٍ وعمراً ، كأنه قال : وَيَضْرِبُ عمراً ، أو وضاربُ عمراً .

ومما جاء على المعنى قول جرير :

(١) الخزانة ٤ : ٥٥٤ ، وابن الشجري ١ : ٣٨٣ ، والأغاني ١١ : ١٠٧ .
ويروى أن أبا الأسود أغرته امرأةٌ بجمالها ، وزعمت أنها صنّاع الكفّ حسنة التدبير ،
وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، فألفاها قد أسرع في ماله ومدت يدها إلى خيانتها ،
فهجاها بذلك من أبيات أولها :

أَرَيْتُ امراً كنت لم أبله أتاني فقال اتخذني خليلاً

مستعتب ، أي راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل ، يعنى تلك المرأة .

والشاهد فيه حذف التنوين من « ذاكِر » لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان
الوجه الإضافة . قال الشنتمري : « وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما
أن يشبّه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل ، تريد اضربن .
والوجه الثاني : أن يشبّه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبٍ مضاف إلى
علم ، كقولك رأيت زيد بن عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل
هذا قولك : هذا زيدٌ الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف
والمضاف إليه » .

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ ^(١)

وقال كعبُ بن جُعيلٍ [التَّغْلِيُّ] :

أُعِنِّي بِخَوَّارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدًا ^(٢)

وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ مُهَنَّدًا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسِجِ دَاوُدَ مُسَرَّدًا ^(٣)

فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَعْطِنِي أَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ ، وَقَالَ :

هَاتِ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ [بِنِ سَيَّارٍ] .

وَالنَّصَبُ فِي الْأَوَّلِ أَقْوَى وَأَحْسَنُ ، لِأَنَّكَ أَدَخَلْتَ الْجُرَّ عَلَى الْحَرْفِ

الْناصبِ وَلَمْ تَجِءْ هَهُنَا إِلَّا بِمَا أَصْلُهُ الْجُرُّ وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ . وَهُوَ

عَلَى ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . وَالْجُرُّ أَجْوَدُ . وَقَالَ [رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ] :

(١) سبق في ص ٩٤ . والشاهد فيه هنا نصب « مثل » على المعنى ، أى بإضممار

فعل .

(٢) المخصص ٦ : ١٧٣ بدون نسبة : يعنى بخوار العنان فرسا منقادا لين العنان .

والخوار : الضعيف اللين . يردى ، من الرديان ، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضرباً ،

لمرحه . والمدجج ، بفتح الجيم المشددة وكسرهما : اللابس للسلاح . والأحرد ، بالحاء

المهملة : الذى يميل بيديه عن القصد لمرحه .

(٣) الأبيض : السيف . والسطام : حد السيف . وفى الحديث : « العرب سظام

الناس » . والمهند : المنسوب إلى الهند ، ولا فعل له . والحلق : حلق الدرع . ونسبها إلى

داود لأنه أول من عمل الدروع ، والمُسَرَّد : المتتابع النظم ، والمعروف مسرود ، فلم يرد

في اللغة أسرده ، ولكن هذا شاهد لغوى على جوازه .

والشاهد فى البيت حمل « أبيض » على معنى أعنى ، أى بتأويلها بمعنى أعطنى

وناولنى . كأنه قال : أعطنى خوار العنان وأبيض .

بيننا نحن نطلبه أتاناً معلقاً وفضية وزناد راع^(١)

وزعم عيسى أنهم يُنشدون هذا البيت :

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربٍّ أخاعونَ بنِ مخراقٍ^(٢)

فإذا أُخبرَ أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أُجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سيوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شُبَّه بما ضارعه من الفعل كما شُبَّه به فى الإعراب . وذلك قولك : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه . وجهُ الكلام وحده الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين . وكذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمرو أمسى وعبدُ الله ، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضرباً شديداً وعمرو .

ولو قلت : هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً ، جاز على إضمارِ فعل ،

(١) ابن يعيش ٤ : ٩٧ والهمع ١ : ٢١١ . وكذا ورد بالخرم عند ابن يعيش . وفى الهمع : « بينا نحن » فلا خرم فيه . والوفضة : الكنانة توضع فيها السهام . والشاهد فيه نصب « زناد » حملاً على موضع « وفضة » ؛ لأن معناه يعلق وفضة وزناد راع .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٧٦ والعينى ٣ : ٥٦٣ . والبيت نسبه ابن خلف إلى جابر بن رألان السنبسى . ونسب أيضاً إلى جرير ، وإلى تأبط شرا . وقيل إنه مصنوع . والاستفهام هنا للاستحاث . وباعث : موقظ ، أو مرسل . ودينار وعبد رب : رجلان . وأراد عبد ربه ولكنه ترك الإضافة وهو يريد بها . وأخاعون عطف بيان أو نعت ، ويجوز أن يكون نصبه على النداء .

والشاهد فيه نصب « عبد رب » حملاً على موضع « دينار » .

وبعده فى الأصل : « قال أبو الحسن : سمعته من عيسى » .

أى وضربَ زيدًا . وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنَّ معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيدٍ : هذا ضربَ زيدًا ، وإن كان لا يَعْمَلُ عمله ، فحِيلَ على المعنى ، كما قال جلّ ثناؤه : ﴿ وَلَحِمَّ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ، وَحُورٌ عِينٌ ﴾^(١) لَمَّا كان المعنى في الحديث على قوله^(٢) : لهم فيها ، حَمَلَهُ على شيء لا يَنْقُضُ الأوَّلَ في المعنى . وقد قرأه الحسن^(٣) . ومثله قول الشاعر^(٤) :

يَهْدِي الْخَمِيسَ نِجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ^(٥)

حمله على شيء لو كان عليه الأوَّلَ لم يَنْقُضِ المعنى .

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الواقعة .

(٢) ط : « قولهم » .

(٣) الحق أن قراءة الرفع في « حور عين » هي قراءة الجمهور . وقرأ الحسن والسلمي وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة ، والأعمش وطلحة ، والمفضل وأبان ، وعصمة والكسائي بجرهما . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٠٦ .

(٤) هو مزاحم العقيلي كما عند الشنتمري . ونسب في اللسان (مصع) إلى الزبرقان .

(٥) الخميس : الجيش . هداه النجاد : عرفه بها وأرشدته . يقال : هديته الطريق والبيت هداية ، أى عرفته به في لغة أهل الحجاز ، وقال الله تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ و ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ . وقال الشنتمري : « نصب النجاد يهدي على إسقاط حرف الجر ، والتقدير يهدي الخميس إلى النجاد » وقد عرفت ما فيه . والنجاد : جمع نجد . وهو ما ارتفع من الأرض ، وهو أيضاً الطريق في الجبل . والمصاع : المجالدة بالسيف . والضربة الرغب : الواسعة ، مصدر وصف به .

وشاهده عطف « ضربة » على « المصاع » على معنى : إما أمره المصاع وإما ضربة . وأما نصب المصاع فعلى أنه مصدر نائب عن فعله يُمصاع .

ومثله قول كعب بن زهير :

فلم يجدنا إلا مُناخَ مَطِيَّةٍ تَجافى بها زورٌ نَبِيلٌ وَكُلُّكُلٌ (١)
وَمَفْخَصَها عنها الحَصَى بِجِرَانِها وَمَشَى نَوَاجٍ لم يَخْنُها مَفْصِلٌ (٢)
وَسُمُرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرَتْهُنَّ بَعْدَما مضت هَجْعَةٌ من آخرِ الليلِ ذُبُلٌ (٣)

كأنه قال : وَثَمَّ سُمُرٌ [ظِمَاءٌ] . وقال :

بادتٌ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مع البلى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ (٤)

(١) ديوان كعب بن زهير ٥٢ - ٥٤ . فلم يجدنا ، يعنى الغراب والذئب ، وقد ذكرهما فى قوله قبل ذلك بيتين :

غراب وذئب ينظران متى أرى مناخ مبيت أو مقيل لمنزل

يقول : لم يجدنا بالمنزل إلا موضع إناخة مطيته ، وقد تجافى بها عن أن يمس بطنها الأرض ، لضمرها ، زورها المشرف الواسع . والزور : ما بين ذراعيها من صدرها .
(٢) المفحص : موضع فحصها الحصى عند البروك ، والفحص : البحث . أى تفحص الأرض عنها بجوانبها ، وهو ما ولى الأرض من عتقها . والمثنى : موضع الثنى ، يعنى موضع قوائمها حين تشبها للبروك . والنواجى : السريعة ، وهى قوائمها لم يخنهن المفصل ، أى مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة .

(٣) هذا البيت هو الشاهد . والسمر ، يعنى البعر . ظمء ، أى يابسة ، وذلك لأن الناقة قد عذمت المرعى الرطب ، ولم تشرب الماء أياماً ، لأنها فى فلاة . واترتهن : تابعت بينهن عند انبعاثها . والهجعة : النوم فى الليل ، يعنى نومة المسافر فى آخر الليل . والذبل : جمع ذابلة ، أراد به اليبس أيضاً ، وهو من صفة السمر . والشاهد فيه رفع « سمر » حملاً على المعنى ، كأنه قال : فى ذلك المكان كذا وكذا . وكان الوجه النصب لو أمكنه .

(٤) بادت : تغيرت وبليت . أى : غير البيود آيهن . والآى : جمع آية ، وهى آثار الديار وعلاماتها . والبلى : تقادم العهد . والرواكِد : الأثافي ، لركودها وثبوتها . والهباء : الغبار ، جعل الجمر كالهباء لقدمه وانسحاقه .

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَةٍ الْمَعْزَاءِ (١)

لأنَّ قوله : « إِلَّا رَوَاكِدٌ » هي في معنى الحديث : بها رَوَاكِدُ ، فحمله على شيء لو كان عليه الأوَّل لم يَنْقُضِ الحديث . والجُرُّ في هذا أَقْوَى ، يعني هذا ضاربُ زَيْدٍ وعمرو وعمراً بالنصب (٢) . وقد فعل لأنه اسم وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه . والنصبُ في الفصل (٣) أَقْوَى ، إذا قلت : هذا ضاربُ زَيْدٍ فيها وعمراً ، كلما طال الكلامُ كان أَقْوَى ؛ وذلك أَنَّكَ لا تفصل بين الجارِّ وبين ما يَعْمَلُ فيه ، فكذلك صار هذا أَقْوَى .

فمن ذلك قوله جلَّ ثناؤه : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ (٤) .

(١) هذا موضع الشاهد . والمشجج : الوتد من أوتاد الخباء ، وتشجيجه : ضرب رأسه لتثبيته . والقذال عني به أعلى الوتد ، وهو من الدابة معقد العذار بين الأذنين . وسواؤه : وسطه . وساره : سائرته أى جميعه ، وهي لغة في سائرته . وفي اللسان (سير) : « وساره : جميعه ، يجوز أن يكون من الباب لسعة باب س ي ر ، وأن يكون من الواو لأنها عين . وكلاهما قد قيل » . قال الشنتمري : « حذف عين الفعل لاعتلاله ، ونظيره هار بمعنى هائر ، وشاك بمعنى شائك » . والمعزاء ، بالفتح : الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة ، جمعها الأماعز . وكانوا يتحرَّون النزول في الصلابة ليكونوا بمعزل عن السبيل . وضبطت « المعزاء » في ط بكسر الميم خطأ . والشاهد فيه رفع « مشجج » على المعنى ، كأنه قال : بها رواكد ومشجج .

(٢) وعمراً بالنصب ، ساقط من ط .

(٣) ط : « الفعل » ، وما هنا صوابه ، يعني مع الفصل ، ففي المثال التالى فصل بين المعطوفين بالظرف ، وفي الآية الكريمة فصل بلفظ « سكنا » .

(٤) الآية ٩٦ من سورة الأنعام . وهذه قراءة جمهور السبعة ، وقرأ الكوفيون : عاصم وحمزة والكسائي : « وَجَعَلْ » ، فلا شاهد في هذه القراءة . تفسير أبى حيان ٤ : ١٨٦ .

وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذى تتعدى فعله إلى مفعولين ، وذلك قولك : هذا مُعْطَى زَيْدٍ درهما وعمرو ، إذا لم تُجْرِهِ على الدرهم ، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله . وتقول : هذا مُعْطَى زَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ . والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى ، لأنك [قد] فصلت بينهما .

وإن لم ترد بالاسم الذى يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجرته مجرى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولٍ فى التنوين وترك التنوين وأنت تريد معناه ، و [فى] النصب والجر وجميع أحواله . فإذا نَوَّنتَ قلت : هذا مُعْطَى زَيْدًا درهماً لا تبالى ^(١) أيهما قَدِّمْتَ ، لأنه يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل . وإن لم تنوّن لم يجز هذا مُعْطَى درهماً زَيْدٍ ، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور ، لأنه داخل فى الاسم فإذا نَوَّنتَ انفصل كأنفصاله فى الفعل . فلا يجوز إلا [فى قوله] هذا مُعْطَى درهماً زَيْدًا ، كما قال تعالى جَدُّهُ : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾ ^(٢) .

هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين

فى اللفظ لا فى المعنى

وذلك قولك :

* يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ^(٣) *

(١) ط : « لم تبال » .

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم . وفى الأصل بعد هذه الآية زيادة ليس هذا موضعها ، وسأنبه على موضعها فيما يأتى . انظر ص ١٧٦ .

(٣) الخزانة ١ : ٤٨٥ وابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ . والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول مضاف ، وذلك على التوسع . وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، يقال سرقه مالا كما يقال سرق منه مالا .

[و] تقول على هذا الحد : سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدار ، فتَجَرى الليلةُ على الفعل في سَعَةِ الكلام ، كما قال : صَيَّدَ عليه يومان ، ووُلِدَ له ستون عاماً . فاللفظُ يَجْرى على قوله : هذا مُعْطَى زَيْدٍ درهماً ، والمعنى إنما هو في الليلة ، وصَيَّدَ عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعلَ عليه لسَعَةِ الكلام .

وكذلك لو قلت : هذا مُخْرِجُ اليومِ الدرهمَ وصائدُ اليومِ الوحشَ .
ومثلُ ما أُجْرِيَ مُجْرَى هذا في سَعَةِ الكلام والاستخفافِ قوله عزَّ وجلَّ :
﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ^(١) ﴾ . فالليل والنهار لا يَمَكُرَانِ ، ولكنَّ المكرَ فيهما .
فإن نَوَّتَ فقلت : ياسارقاً الليلةَ أهلَ الدار ، كان حدُّ الكلام أن يكونَ أهلُ الدار على سارقٍ منصوباً ، ويكونُ الليلةُ ظرفاً ، لأنَّ هذا موضعُ انفصالٍ .
وإن شئتَ أجريته على الفعل على سَعَةِ الكلام .

ولا يجوز : ياسارقَ الليلةَ أهلَ الدار إلا في شعرٍ ^(٢) ، كراهيةً أن يفصلوا

٩٠

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٢) هنا موضع الزيادة التي أشرت إليها من قبل في ص ١٧٥ لا كما وردت في الأصل . ونصها : « قال أبو الحسن : إلا في الشعر ، سمعت عيسى بن عمر ينشد :

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَيْ مَزَادَهُ

لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش ، وهو عنده وعند أصحابنا خطأً .
وهذا الشاهد الذي أورده الأخفش أورده صاحب الخزانة ٢ : ٢٥١ والشتتمري أيضاً وقال : « وما أنشد الأخفش في الباب » . وأنشده كذلك ابن الأنباري في الإنصاف ٢٤٩ والعيني ٣ : ٤٦٨ . زججتها ، يعنى الناقة ، رماها بشيء في طرفه زج كالحرية ، والمزجة ، بكسر الميم : ما يزجج به من رمح ونحوه . والقلوص : الناقة الفتية . وأبو مزادة : كنية رجل . والشاهد فيه الفصل بين « زج » و « أَيْ مَزَادَةُ » بالمفعول ، وهو « القلوص » .

بين الجارّ والمجرور ^(١) . فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة . قال الشاعر ، وهو الشَّمَاخ :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ ^(٢)

[هذا على : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ] . وقال الأخطل :

وَكَّرَارٍ خَلْفَ الْمُجْجَرِينَ جَوَادُهُ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُتْنَى حَلِيلُهَا ^(٣)

فإن قلت : كَرَارٍ وطَبَّاخُ ^(٤) ، صار بمنزلة طبختُ وكررت ، تُجرى مجرى السَّارِقِ حين نَوَّنتَ ، على سعة الكلام .

(١) يريد المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوان الشماخ ١٠٩ ، ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن. ضرار ، وهو ابن أخى الشماخ ، والخزانة ٢ : ١٧٣ والكامل ١١٣ . والمشمعل : الجاد فى الأمر الخفيف فى جميع ما أخذ فيه من عمل . والكرى : النعاس . والكسل ، بكسر السين : الكسلان . وأراد بابن عم سليمى زوجها الشماخ ، كانت سليمى زوجها له ، وهذا مما يصحح نسبة الشعر لجبار بن جزء .

والشاهد فيه : إضافة « طبّاخ » إلى « ساعات » على تشبيهه بالمفعول به لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد « زاد الكسل » مفعولاً ثانياً .

(٣) ديوان الأخطل ٢٣٥ من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبى ، وخزانة الأدب ٣ : ٤٧٤ . والمجحر : المُلجأ إلى الضيق . ويروى : « خلف المرهقين » . والمرهق : الذى غشيه السلاح . والجواد : الفرس الكريم ، لم يحام : لم يدافع . والحليل : الزوج . والحليلة : الزوجة ؛ لأن كلا منهما يحل للآخر دون غيره . يقول : إذا فر الرجال عن نسائهم وأسلموهن للعدو ، قاتل عن هؤلاء القوم وحماهم . ينعت هماماً بالشجاعة والإقدام .

والشاهد فيه : إضافة « كَرَارٍ » إلى « خلف » ، ونصب « جواده » به ، كما قيل فى البيت السابق .

(٤) أى إن نَوَّنت ولم تُضِف .

وقال : [رجل من بنى عامر] :

ويوم شهذناه سُلَيْمًا وعَامِرًا قليل سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(١)

[وكما قال : ثَمَانِي جَجَجَ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ] .

ومما جاء في الشعر قد فُصِّلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قُمَيْئَةَ :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٢)

٩١

وقال أَبُو حَيَّةَ التَّمِيْرِيُّ :

(١) ابن الشجرى ١ : ٦ والكامل ٢١ . وفي الكامل : « ويوما » . وسليم وعامر : قبيلان من قيس بن عيلان . والطعن : جمع طعنة . ومنه قول الهذلي :
فإن ابن عبس قد علمتم مكانه أذاع به ضرب وطعن جوائف

والنهال : المرتوية بالدم ، وهى جمع تَهْلٍ بالتحريك ، وتَهْل جمع ناهل ، كخادم وخادم ، وخرس وخراس . يقول : لا ينال فى ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك .

والشاهد فيه نصب ضمير « يوم » بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعاً ومجازاً .
(٢) ديوان عمرو بن قُمَيْئَةَ ٦٢ ، والخزانة ٢ : ٢٤٧ ومعجم البلدان (ساتيدما) . رأت ، يعنى بنته التى ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ أرض التى تنكر أعلامها

وساتيدما : جبل بين ميفارقين وسعرت . استعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أراضى أهلها . وكان عمرو بن قُمَيْئَةَ قد خرج مع امرئ القيس ، ومعه بنته إلى ملك الروم .

والشاهد فيه إضافة « دَر » إلى « من » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . وامتنع نصب « من » لأن « در » ليس باسم فاعل ولا اسم فعل .

كما نُحِطُ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ ^(١)
وهذا لا يكون فيه إلّا هذا ، لأنّه ليس في معنى فِعْلٍ ولا اسمِ الفاعِلِ الذي
جرى مَجْرَى الفعل .

وممّا جاء مفصّلاً بينه وبين المجرور قولُ الأعشى :
ولا تُقَاتِلُ بِالْعِصِىِّ ولا تُرَامِي بالحِجَارَةِ ^(٢)
إِلّا عُلاَلَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِجٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وقال ذو الرّمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ ^(٣)

٩٢

(١) ابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ والعينى ٣ : ٤٧٠ والإنصاف ٢٥١ . شبه رسوم
الدار بالكتاب في دقتها أو في الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب . وجعله
يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلاً لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد البعض .

والشاهد فيه الفصل بالظرف ، وهو « يوما » بين المضاف والمضاف إليه .
(٢) ديوانه ١١٥ - ١١٦ والعينى ٣ : ٤٥٣ وابن يعيش ٣ : ٢٢ مع خلاف في
ترتيب البيتين بالديوان . يقول : نحن أصحاب حرب نقاتل على الخيل ، ولسنا أصحاب
إبل يرعونها ومعهم عصيهم فيقاتل بعضهم بعضاً بالعصى والحجارة . والعلالة : آخر جرى
الفرس ، والبداهة : أوله . والقارج : الذى انتهت أسنانه ، وذلك في خمس سنين . والنهد :
الغليظ . والجزارة بالضم : القوائم والرأس ، سميت بذلك لأن الجزار يأخذها عمالة له .
والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضى الإضافة أيضاً ، وهو « بداهة »
فأنزلنا منزلة اسم واحد مضاف .

(٣) ديوان ذى الرمة ٧٦ والخزانة ٢ : ١١٩ وابن يعيش ٣ : ٧٧ والإنصاف
٢٥١ والحماسة ١٠٨٣ بشرح المرزوقى . يقال أوغل في الأرض ، إذا أبعدها ، يعنى
الإبل ، و « من » قبله للتعليل . والأواخر : جمع آخره الرّحل ، وهى العود في آخره
يستند إليه الراكب . والميس ، بالفتح : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب . والفرايح :
جمع فروج ، وهى صغار البذجاج . ويروى « إنقاض الفرائح » أى تصويتها . وذلك من
شدة السير . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه ، وهو
« أصوات أواخر » فصل بينهما « من إيغالهن بنا » .

فهذا قبيح .

ويجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرٍ وأفضلٍ من ثم .

وقالت دُرْنًا بنت عَبَّعَةَ ، من بنى قيس بن ثعلبة ^(١) :

هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَاها ^(٢)

وقال الفرزدق :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِهِ الْأَسَدِ ^(٣)

وأما قوله عز وجل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ^(٤) ﴾ فَإِنَّمَا جاء لأنه ليس

(١) الأصوب نسبته إلى عمرة الخثعمية ترضى ابنها ، كما في الحماسة ١٠٨٢ بشرح المرزوقي .

(٢) الحماسة ١٠٨٣ والعيني ٣ : ٤٧٢ وابن يعيش ٣ : ٢١ والإنصاف ٢٥١ . يقول : كأننا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشي نبوة من نبوات الدهر ، أو خشي أن ينبو عن مقاومة عدوه فدعاها مستغيثا . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور ، وهو « في الحرب » بين المضاف والمضاف إليه .

(٣) ديوان الفرزدق ٢١٥ رواية عن الكتاب ؛ وانظر : الخزانة ١ : ٣٦٩ والعيني ٣ : ٤٥١ وابن يعيش ٣ : ٢٠ . يَأْمَنُ ، هو نداء لمذكور ، وهو « من » أو يا للتنبيه ، ومن للاستفهام ، والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان ، يقال لإحدهما المقبوضة لأنها انقبضت عن صاحبها ، وهي التي ينسب إليها النوء ، فأشرك الثانية معها على غرار قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ، أى من البحرين الملح والعذب ، وإنما يخرجان من الملح منهما فقط . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج . وهما جميعا من أنواء العرب وأحمد أنوائهم ، إذا ناء وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يَسْرُّ به . والشاهد فيه الفصل بلفظ « جبهة » بين المضاف والمضاف إليه كما سبق في شاهد الأعشى ص ١٧٩ .

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

لـ « ما » معنى سيوى ما كان قبل أن تجيء ^(١) إلا التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك ، إذ لم تُرد به أكثر من هذا ، وكانا حرفين أحدهما فى الآخر عامل ^(٢) . ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجر .

وأما قوله : أَدْخَلَ فُوهُ الْحَجَرَ ، فهذا جرى على سعة الكلام [والجيد أدخل فاه الحجر] ، كما قال : أَدْخَلْتُ فى رَأْسِي الْقَلَنْسُوَّةَ ، [والجيد أدخلت فى القلنسوة رأسى] . وليس مثل اليوم والليلة لأنهما ظرفان ، فهو مخالف له فى هذا ، مُوَافِقٌ [له] فى السعة . قال الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ ^(٣)

فوجه الكلام فيه هذا ، كراهية الانفصال ^(٤) .

٩٣

وإذا لم يكن فى الجرّ فحْدُ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءاً به .
هذا باب صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذى فَعَلَ فى المعنى ، وما يَفْعَلُ فيه
وذلك قولك : هذا الضاربُ زيدًا ، فصار فى معنى [هذا] الذى ضَرَبَ

(١) ط : « تجيء به » .

(٢) يعنى أن الباء عملت فى « نقضهم » وفصلت بينهما « ما » الزيدة للتوكيد .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٤٨ وأمالى المرتضى ١ : ٢١٦ حيث ذكر كثيرا من شواهد القلب . وهذا البيت من الخمسين التى لم يعرف لها قائل . وصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كنسها ، فهى تدخل رءوسها فى الظل لما تجد من شدة القيظ . والشاهد فيه إضافة « مدخل » إلى « الظل » ونصب « الرأس » به على الاتساع والقلب . وكان الوجه : مدخل رأسه الظل .

(٤) أى إنه أجرى كلامه على القلب ؛ لأنه لو أجراه على سنته فقال : مدخل فى الظل رأسه ، للزم الفصل بالجار والمجرور بين المتضايين .

زيدًا ، وعَمِلَ عَمَلَهُ ، لَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَنَعَتَا الْإِضَافَةَ وَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .
وكذلك : هذا الضاربُ الرَّجُلُ ، وهو وجهُ الكلام .

وقد قال قومٌ من العرب تُرَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ : هذا الضاربُ الرجلُ ، شَبَّهَهُ
بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ ، وقد
يَجُرُّ كَمَا يَجُرُّ وَيَنْصِبُ أَيْضاً كَمَا يَنْصِبُ ، وَسَيَبِينُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ [إِنْ شَاءَ اللَّهُ] .
وقد يُشَبَّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، وَسَتَرَى ذَلِكَ فِي
كَلَامِهِمْ كَثِيراً . وقال المَرَّارُ الْأَسَدِيُّ :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا ^(١)

سَمِعْنَاهُ مِمَّنْ يَرْوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ ، وَأَجْرَى بَشَرًا عَلَى مَجْرَى الْمَجْرُورِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ
بِمَنْزِلَةِ مَا يُكْفَى مِنْهُ التَّنْوِينُ .

ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : هو الضاربُ زيدًا وَالرَّجُلُ ، لَا يَكُونُ
فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ ، لِأَنَّهُ عَمِلَ فِيهِمَا عَمَلُ الْمَنُونِ ، وَلَا يَكُونُ : هُوَ الضَّارِبُ عَمْرٍو كَمَا
لَا يَكُونُ : هُوَ الْحَسَنُ وَجْهِ . وَمَنْ قَالَ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ ، قَالَ : هُوَ
الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَعَبَدَ اللَّهَ .

(١) الخزانة ٢ : ١٩٣ والعيني ٤ : ١٢١ وابن يعيش ٣ : ٧٢ . وبشر هذا هو
بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجل من بني أسد . ترقبه الطير : أى تنتظر موته بفارغ
الصبر لتتقض عليه ، لأنها لاتقع على القتل وبه رمق . والوقوع : جمع واقع ضد الطائر .
والشاهد فيه إضافة « التارك » إلى « البكرى » تشبيهاً بالحسن الوجه ، لأنه مثله في
الاقتران باللام . وللعلماء كلام في مذهب سيويه هذا .

ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قولَ الأعشى :

الوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدُهَا عُوْدًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا ^(١)

وإذا ثَنَيْتَ أو جمعتَ فَأَثَبْتَ النونَ قلتَ : هذانِ الضاريانِ زَيْدًا ، وهؤلاءِ الضاريونَ الرجلَ ، لا يكون فيه غيرُ هذا ، لأنَّ النونَ ثابتةٌ .

ومثل ذلك ^(٢) قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ^(٣) ﴾ . وقال ابنُ مُقْبِلٍ :

(١) ديوان الأعشى ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب . يقول : يهب المائة الهجان من الإبل ومعهما عبدها ، أى راعيها . والهجان : البيض ، يستوى فيه الواحد والجمع . وهى أكرم الإبل عليهم . والعود : جمع عائد ، وهو جمع نادر ، مثل حول وحائل ، وهى الحديثات النتاج ، لأن ولدها يعوذ بها لصغره . تزجى : تسوق سوقا رفيقا . والطفل : كل صغير من ولد الحيوان . واستشهد به سيبويه على عطف « عبدها » على « المائة » . واعترض عليه بأنه ليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن « عبدها » ليس أجنبيا لأنه بمثابة « عبد المائة » لأن الضمير فيه عائد إلى المائة . وأما الضارب الرجل وعبد الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجنبى . وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك ، وإنما عنى أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلة في الجر .

وبعد البيت فى الأصل : « قال أبو إسحاق : قال أبو العباس : أصبت للفرزدق مثل الضارب الرجل . قال أبو إسحاق : قال :

أبأنا بها قتلى وما فى دمائها وفاء وهن الشافيات الحوائم »

وأبو إسحاق هذا هو الزجاج شيخ أبى جعفر النحاس وتلميذ المبرد . وأبو العباس هو المبرد . والبيت فى ديوان الفرزدق ٨٥٤ وشرح الشتتمرى منسوبا إلى إنشاد الزجاج عن المبرد أيضا .

(٢) ط : « فمن ذلك » .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

يَا عَيْنَ بَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حِيْهِمُ الكاسرينَ القَنَا في عَوْرَةِ الدُّبْرِ (١)

فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار ، [و] بدلاً من الثون ، لأن النون لا تعاقب الألف واللام (٢) ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم يثنى (٣) ؛ فالتنوين قبل الألف واللام ، لأن المعرفة بعد النكرة ، فالتنوين مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون ، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربان زيد ، والضاربون عمرو .

وقال الفرزدق :

٩٥

(١) ديوان تميم بن أبي بن مقبل ٨٢ . وعجزه في اللسان (دبر ٣٥٣) .
وحنيف ، بالتصغير : قبيلة من قيس ، وهو أحد جدود ابن مقبل ، وهو حنيف بن قتيبة ابن العجلان بن كعب بن ربيعة . يرثى هذه القبيلة ، يقول : كانوا سادة حيهم بمثابة الرأس منهم ، وكانوا إذا شهدوا الحرب فانكسر جيشهم كروا وقاتلوا دونهم وكسروا رماحهم ، في سبيل حفظ عورتهم وحمايتهم من عدوهم . والقنا : الرماح . وكل ما أتيح فهو عورة . والدبر : الأدبار ، عر بالواحد عن الجمع ، كما تقول : هو كثير الدرهم والدينار .
والشاهد فيه : إثبات النون مع « أل » في الكاسرين ، بخلاف التنوين فإنه لا يثبت مع « أل » : لأن النون قوية بحركتها ، والتنوين ضعيف بسكونه . ومع ثبات النون وجب نصب اسم الفاعل المجموع ما بعده .

(٢) أي ليست كالتنوين تعاقب الألف واللام ولا يجتمعان معاً .

(٣) يعني أن التثنية لا تقع على الاسم إلا بعد تنكيره ، فلا تثني المعرفة إلا بعد تنكيرها .

أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَاراً

مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقُمَامِ (١)

وقال رجلٌ من بنى ضَبَّةَ :

* الفَارِجِي بِابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٢) *

وقال رجلٌ من الأنصار (٣) :

(١) ديوان الفرزدق ٨٣٥ واللسان (قرد) . وقبله :

سُيْلِغَهْنَ وَحَى الْقَوْلَ عَنِّي وَيُدْخِلُ رَأْسَهُ تَحْتَ الْقِرَامِ

أَسِيدُ ، أى إنسان أسود ، وهو تصغير أسود . وفى اللسان : « يعنى بالأسيد هنا سوداء . وقال : من المتلقطى قرد القمام ليثبت أنها امرأة ، لأنه لا يتبع قرد القمام إلا النساء » . عنى أنه يدسها إلى من يحب . والخريطة : تصغير خريطة ، وهى هنة مثل الكيس تجعل من خرق وأدم تشرح على ما فيها . والقرد ، بالتحريك : نفاية الصوف والوبر والشعر والكتان مما يغزل . والقمام : جمع قمامة ، وهو ما كنس . يقول : من اللأى يتبعن القرد فى القمامات ، ويلتقطنه ليغزلنه بعد أن يفنى غزلهن .

والشاهد فيه كما فيما قبله .

(٢) ينعت أقواما أشرافا لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تُغلق دونهم أبوابهم .

والفارج : الفاتح . والمبهم : المغلق . ونحوه فى معناه قوله :

من النَّفْرِ البَيْضِ الَّذِينَ إِذَا اعْتَزَلُوا وَهَابَ الرِّجَالُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

والشاهد فيه مثل ما قبله .

(٣) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . جمهرة أشعار العرب ١٢٧ والخزانة

٢ : ١٨٨ . وقال الشنتمرى : « يقال هو قيس بن الخطيم » . وليس فى ديوانه .

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ ^(١)

لم يَحذف النون للإضافة ، ولا لِيُعاقِبَ الاسمُ التَّوْنَ ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ وَكَانَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ مُنْتَهَاهُ الْاسْمُ الْآخِرُ . وقال الأخطل :

أُبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا سَلَبَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ ^(٢)

لأن معناه [معنى] الذين فعلوا ^(٣) وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفْرَدٍ لم يَعْمَلْ في شَيْءٍ ، كما أَنَّ الَّذِينَ فعلوا مع صلته بمنزلة اسم .

وقال أشهبُ بن رُمَيْلَةَ :

٩٦

(١) يقول : يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ، ويحمونها من عدوهم ، ولا يخذلونهم فيكونوا نطفين في فعلهم . وأصل العورة المكان الذي يخاف منه العدو . والعشيرة : القبيلة . والنطف : التلطح بالعيب . ويروى : « وكف » وهو العيب والإثم . وشاهده كالذي قبله في إعمال الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها لأنها لا تعاقب الألف واللام .

(٢) ديوان الأخطل ٤٤ والخزانة ٢ : ٤٩٩ وابن الشجري ٢ : ٣٠٦ . يهجو جريرا ، وهو من كليب بن يربوع . وعماه هو عمر ومرة ابنا كلثوم . « سلبا الملوك » هي رواية الأصل : وفي ط وسائر المراجع « قتلا الملوك » . أما عمرو بن كلثوم فقتل عمرو ابن هند . وأما مرة فقتل المنذر بن النعمان بن المنذر . والأغلال : جمع غل ، وهو طوق من حديد يجعل في عنق الأسير . مدحهم بفك الأسرى .

والشاهد فيه حذف النون من « اللذان » تحفيضا ؛ لطول الاسم بالصلة .

(٣) بعده في الأصل : « يعني الحافظو عورة العشيرة » .

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم يأم خالد^(١)

وإذا قلت : هم الضاربك وهما الضاربك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : « الحافظو عورة العشيرة » .

ولا يكون في قولهم : هم ضاربك ، أن تكون الكاف في موضع نصب ، لأنك لو كفت النون في الإظهار^(٢) لم يكن إلا جرًا . ولا يجوز في الإظهار : هم ضاربو زيدًا ، لأنها ليست في معنى الذى ، [لأنها] ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذى .

واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل ، لأنه لا يتكلم به مفردًا حتى يكون متصلًا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ، لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف . والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل ؛ لأنه اسم ينفصل ويبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون

(١) الخزانة ٢ : ٥٠٧ وشواهد المغنى للسيوطى ١٢٥ وابن الشجرى ٢ : ٣٠٧ . وفلج : واد بين البصرة وحى ضرية . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . هم القوم كل القوم ، أى القوم الكاملون في قوميتهم . وشاهده : حذف النون من « الذين » استخفافا ؛ لطول الاسم بالصلة . ويروى : « وإن الألى » فلا شاهد فيه . وقيل إن « الذى » مفرد عبر به عن الجمع ، فعاد الضمير إليه محمولا على المعنى ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ .

(٢) أى مع المظهر ، كقولك : ضاربو زيد .

والتنوين ، فهي أقرب إليها من المظهر ، اجتمع فيها هذا والمعاقبة .

وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع :

هُمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا ^(١)

وقال :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُونَهُ

جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ ^(٢)

(١) الخزانة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . ويروى : « الأمرون الخير والفاعلون » . ومحدث الأمر : حادثه . ويروى : « من حادث الدهر » . والمعظم : الأمر يعظم دفعه . ورواه الجوهري : « من معظم الأمر مفعلاً » . والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في « الأمرونه » . مع أن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلة الضعف والاتصال ، وقد عاقب المظهر النون والتنوين مع قوته وانفصاله ، فالمضمر أولى بالمعاقبة .

(٢) الخزانة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . الارتفاق : الاتكاء على المرفق ، كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق بماله ، أي لم يبدله بالرفق ، بل جار عليه بالجود . محتضرونه ، أي حاضروه . والمعتفون : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، جمع معتف . رواهق : جمع راهقة ، يقال رهقه ، إذا غشيه وأتاه .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله ، إذ جمع بين النون والضمير في « محتضرونه » . وقد حمل هذا وما قبله على أن الهاء في « الأمرونه » و « محتضرونه » هي هاء السكت ، أتت بها بياناً لحركة النون ، إجراء للوصول بحرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت كذلك تشبيهاً لها في الحركة بهاء الإضمار للضرورة أيضاً .

وقد جاء بعد هذا الشاهد في الأصل : « وذكر أبو عثمان والزيادى أن الأخفش كان يقول : لا يكون الكاف في الضاربك إلا في موضع نصب ؛ لأن المضمر لا يمكن معه إظهار النون ، فهو يعاقب ، مثل الواحد . والجرمى والمازنى لا يرونه إلا مجروراً . وهو مذهب أبى العباس » .

هذا باب من المصادر جَرى مَجْرَى الفعل المضارع في عمله ومعناه

وذلك قولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدَا ، [فمعناه أَنَّهُ يَضْرِبُ زَيْدَا .
وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدَا] بِكُرٍّ ، وَمِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، إِذَا كَانَ هُوَ
الفاعل ، كَأَنَّهُ قَالَ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّهُ يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَيَضْرِبُ عَمْرًا زَيْدٌ .
وإِنَّمَا خَالَفَ هَذَا الْاسْمَ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع فِي أَنَّ فِيهِ
فَاعِلًا وَمَفْعُولًا ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ فَقَدْ جِئْتَ بِالْفَاعِلِ وَذَكَرْتَهُ ، وَإِذَا
قُلْتَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ فِائِثٍ لَمْ تَذَكَرِ الْفَاعِلَ ، فَالْمَصْدَرُ لَيْسَ بِالْفَاعِلِ وَإِنْ
كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْفَاعِلِ ، [فَلِذَلِكَ احْتَجَجْتَ فِيهِ إِلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَلَمْ تَحْتَجِ
حِينَ قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدَا إِلَى فَاعِلٍ ظَاهِرٍ ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ فِي ضَارِبٍ هُوَ
الفاعل] .

فمما جاء من هذا قوله عز وجل : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ مَسْعِيَةٍ - يَتِيمًا
ذَا مَقْرَبَةٍ ^(١) ۝ . وقال :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ ^(٢)

وقال :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَاءَ الذُّمَامِ ^(٣)

(١) الآية ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

(٢) ابن يعيش ٦ : ٦١ . يقول : لولا رجاؤنا لنصرك إيانا عليهم ، ورهبتنا
لعقابك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا ، لوطنناهم وأذللناهم كما توطأ الموارد ، وهي الطرق إلى
الماء . وخصها بالذكر لأنها أعمار الطرق وأكثرها استعمالا .

والشاهد فيه إعمال « رهبة » مع تنوينها .

(٣) السجل : الدلو ملأى ماء . نفحت : أعطيت . إخاء الذمام : أى إخاء
الذمام . والذمام : الحق والحرمة . والتقدير : لأن حافظت إخاء الذمام ، أى راعيته
وقارضت به . والمعنى أنه يقارضهن بما فعلن .

وقال :

يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ (١)

وإن شئت حذفْتَ التنوينَ كما حذفْتَ في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ،
إلا أنك تَجَرُّ الذى يلى المصدرَ ، فاعلا كان أو مفعولا ، لأنه اسمٌ قد كُفِفَتْ
عنه التنوين (٢) ، كما فعلت ذلك بفاعلٍ ، ويصير المجرورُ بدلًا من التنوين معاقبًا
له . وذلك قولك : عَجِبْتُ من ضَرْبِهِ زَيْدًا ، إن كان فاعلا ؛ ومن ضَرْبِهِ زَيْدٌ ، إن
كان المضمَر مفعولا .

٩٨

وتقول : عَجِبْتُ من كُسُوةِ زَيْدٍ أبوه ، وعَجِبْتُ من كُسُوةِ زَيْدٍ أباه ،
إذا حذفْتَ التنوين .

ومما جاء لا يَنْوِن قولُ ليلى :

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ (٣)

(١) العينى ٣ : ٤٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٢ . ونسبه العينى للمرار بن منقذ .
الهام : الرءوس ، جمع هامة . ومقيل الرءوس هو الأعناق ، لأنها موضع استقرارها . وقد
أضاف الهام إلى ضمير الرءوس اتساعا ومجازا ، وذلك لاختلاف اللفظين . أو الضمير
ضمير القوم ، أنتَ لأن القوم اسم جمع ، وأسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا
كانت للآدميين تذكر وتؤنث ، مثل رهط ونفر . قال تعالى : ﴿ وكذب به قومك ﴾
فذَكَرَ ، وقال : ﴿ كذبت قوم نوح ﴾ فأُنْثِ .

والشاهد فيه تنوين « ضرب » ونصب الرءوس به .

(٢) ط : « منه النون » .

(٣) ديوان ليلى ٢٨٨ وابن يعيش ٦ : ٦٢ واللسان (حضر) . الجميع :

الاجتماع . والميسر : القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين . والندام : المنادمة .
أو الندام جمع نديم أو ندمان . وعهدى مبتدأ سد الحال مسد خبره ، وهو جملة « وفيهم
ميسر » كما تقول جلوسك متكئا ، أو أكلك مرتفقا .

والشاهد فيه نصب الحى بعهدى وهو ، أى العهد ، مصدر غير منون .

ومنه قولهم : « سَمِعُ أَذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ » . قال رؤية :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، إِذَا أَشْرَكَتَ بَيْنَهُمَا كَمَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ . وَمَنْ قَالَ هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا قَالَ : عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ
زَيْدٍ وَعَمْرًا ، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ : وَيَضْرِبُ عَمْرًا ، [أَوْ وَضَرْبَ عَمْرًا] . قال رؤية :

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا^(٢)

(١) همع الهوامع ٢ : ٩٣ وملحقات ديوان رؤية ١٨١ . وقبله :

تقول بنتي قد أنى إناكا يا أبتا علك أو عساكا

وانظر الخزانة ٢ : ٤٤١ - ٤٤٣ . وخبر « رأى » هو الحال السادة مسد الخبر ،
وهو جملة « يعطي الجزيل » . والجزيل : العطاء العظيم . ويروى : « الفتى إياكا » .

(٢) ملحقات ديوان رؤية ١٨٧ وابن يعيش ٦ : ٦٥ والعيني ٣ : ٥٢٠ . وذكر
العيني أنه ينسب أيضا إلى زياد العنبري . وكذا نسبه ابن يعيش إلى زياد . دأبت من
المداينة ، وهي البيع بالدين . بها ، أى بالإبل . وحسان : اسم رجل . والليان مصدر لويته
بالدين ليا وليانا ، إذا مَطلته ؛ وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على فَعْلَانِ إِلَّا « شَنَان » في
لغة إسكان النون ، ليس في المصادر غيرها على هذا الوزن . يقول : دأين بالإبل حسان لأنه
رجل مليء لا يماطل ، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بمليء ، فيماطل لإفلاسه .

والشاهد فيه نصب « الليان » بإضمار عامل تقديره « وأن خفت » . وقيل : يجوز
أن يكون معطوفا على « مخافة » ، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، ثم حذف المضاف
وهو « مخافة » الثانية وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

* يَحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا ^(١) *

٩٩

وتقول : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا ، كَمَا قُلْتُ : عَجِبْتُ مِنَ الضَّارِبِ زَيْدًا ، يَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ . وقال الشاعر :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ ^(٢)

وقال المَرَّار [الْأَسَدِيُّ ^(٣)] :

(١) البيع ، أراد به الشراء . وهو من الأضداد . والأصل : أصل المال ، ولعله يعنى به الإبل ، لأن الإبل كانت أصل أموالهم . والقيان : جمع قينة ، وهى الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .

والشاهد فيه إضمار عامل ، أى « وَأَنْ يَبِيعَ » . ويجوز أن يكون نصب « القيان » على حلوله محل المضاف المنصوب الذى قد حذف ، وأصله « وَبِيعَ القيان » ، فلما حذف البيع حل المضاف إليه محله .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والعينى ٣ : ٥٠٠ وابن يعيش ٦ : ٥٩ ، ٦٤ . وهو من الخمسين التى لم يعرف لها قائل . والنكاية : مصدر نكيت العدو ، ونكيت فيه ، إذا أثرت . يتعدى ولا يتعدى . قال أبو النجم :

* يَنْكِي الْعَدَى وَيَكْرُمُ الْأَضْيَافَا *

يرأخى الأجل : يباعده ويطيئه . يهجو رجلا ، يقول : هو ضعيف عن أن يَنْكِي أَعْدَاءَهُ ، وجبان فلا يثبت لقرنه ، فيلجأ إلى الفرار يظنه مؤخرا لأجله .

والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل المنون .

(٣) كذا وردت نسبته فى الكتاب والشتمرى . ونسب فى الخزانة وابن يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلى .

لقد عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي

لحقت فلم أَتَكَلَّ عن الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(١)

ومن قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلُ لم يقل : عَجِبْتُ له من الضَّرْبِ الرَّجُلِ ؛
لأنَّ الضَّارِبَ الرَّجُلَ مَشَبَّهٌ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ ، لأنه وَصِفَ لِلْأَسْمِ كَمَا أَنَّ الْحَسَنَ
وَصِفَ ، وليس هو بِمَحْدِّ الْكَلَامِ مع ذلك^(٢) .

وقد ينبغي في قياس من قال : الضَّارِبُ الرَّجُلُ أن يقول : الضَّارِبُ أَخِي
الرَّجُلِ ، كما يقول : الْحَسَنُ الْأَخُ وَالْحَسَنُ وَجْهُ الْأَخِ . وكان الخليل يراه .

وإن شئت قلت : هذا ضَرَبُ عَبْدِ اللَّهِ ، كما تقول : هذا ضارب عبد
الله ، فيما انقطع من الأفعال .

وتقول : عَجِبْتُ من ضَرَبِ الْيَوْمِ زَيْدًا ، كما قال :

* يَا سَارِقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣) *

(١) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والعيني ٣ : ٥٠١ وابن يعيش ٦ : ٦٤ . أُولَى الْمُغِيرَةِ :
أولها . والمغيرة : الخيل تخرج للغارة ، والمراد فرسانها . والنكول : النكوص والرجوع جنباً
ونخوفاً ، يقال نكل عنه ينكل ، كضرب ونصر وعلم ، نكولا . ومسمع هو مسمع بن
شيبان ، أحد بني قيس بن ثعلبة . يقول : قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم
عن وجوههم هازماً لهم ، ولحقت عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي . ط : « كررت
فلم أنكل » .

والشاهد فيه إعمال المصدر المقرون بأل ، وهو « الضرب » ، عمل في
« مسمعا » ، كنحو ما سبق . والبيت برواية « كررت » يحتمل هذا ، ويحتمل أن يكون
من باب التنازع بإعمال « لحقت » في « مسمعا » . وعلى هذا الأخير من الاحتمالين
لا شاهد فيه هنا .

(٢) ط : « وهو ليس بمحد في الكلام » فقط .

(٣) انظر ما سبق في ص ١٧٥ .

وليس مثل :

* لله دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا ^(١) *

لأنَّهم لم يجعلوه فعلاً أو فَعَلَ شيئاً في اليوم ، إنما هو بمنزلة : لله بلادُك .
ويجوز : عجبْتُ له من ضَرْبِ أخيه ، يكون المصدرُ مضافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ ، ويكونُ منوناً وليس بمنزلة ضاربٍ ^(٢) .

هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه

ولم تَقَوْ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلُ الْفَاعِلِ ^(٣) لأنها ليست في معنى الْفِعْلِ المضارع ،
فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه . وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ ، إنَّما
تَعْمَلُ فيما كان من سببها مُعَرِّفاً بالألف واللام أو نكرةً ، لا تُجَاوِزُ هذا ؛ لأنَّه
ليس بفعلٍ ولا اسمٍ هو في معناه . ١٠٠

والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثرُ ، لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل
ولا في معناه ، فكان هذا أحسنَ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ ، كما أنَّه ليس
مثله في المعنى وفي قوَّته في الأشياء ^(٤) . والتنوينُ عربىٌ جيّدٌ . ومع هذا أنَّهم

(١) سبق في ص ١٧٨ .

(٢) لأن اسم الفاعل يضمَر فيه ، والمصدر لا يضمَر فيه .

(٣) يعنى عمل اسم الفاعل .

(٤) السيرافي : « يعنى أن قولك حسن الوجه لم يجر مجرى حَسَنَ ، كما جرى
ضارب مجرى ضرب . فكان الأحسن عندهم في « حسن » الإضافة لبعدهم الإضافة من
الفعل في اللفظ ، كما تباعد حسن الوجه من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى » . والكلام
كله تعليل لكثرة الإضافة في الصفة المشبهة لمناسبتها للأسماء وعدم مناسبتها للأفعال .

لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرةً على حاله منونا^(١) . فلما كان ترك التنوين فيه والنون^(٢) لا يُجاوَزُ به معنى النون والتنوين ، كان تركهما أخفَّ عليهم ، فهذا يقوَّى [أنَّ] الإضافة [أحسنُ] ، مع التفسير الأوَّل^(٣) .

فالمضافُ قولك : هذا حَسَنُ الوجهِ ، وهذه حَسَنَةُ الوجهِ . فالصفةُ تَقَعُ على الاسمِ الأوَّلِ ثم توصِّلُها إلى الوجهِ وإلى كلِّ شيءٍ من سببه على ما ذكرتُ لك ، كما تقول : هذا ضاربُ الرجلِ ، وهذه ضاربةُ الرجلِ ؛ إلا أنَّ الحُسْنَ في المعنى للوجه والضَّرْبُ ههنا للأوَّلِ .

ومن ذلك قولهم : هو أَحْمَرُ بَيْنِ العينينِ ، وهو جيّد وجهه الدار .

ومما جاء منونا قول زهير :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَرِّقٌ رِيشَ الْقَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ^(٤)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ترك النون والتنوين فيه » .

(٢) يعنى أنَّ الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها عن التنكير ، ولا تكسبها تعريفاً ، وهى مع التنوين والنون نكرة كذلك ، فكان ترك التنوين وإلحاقه سواء ، فاستخفوا ترك التنوين لذلك ، لأنه لا يضيف شيئاً جديداً .

(٣) ط : « من التفسير الأوَّل » .

(٤) ديوان زهير ١٧٢ . يصف صقراً قد انقض على قطاة . أهوى : انقض . لها : للقطاة . والأسفع : الأسود . والمطرّق ، من الاطّراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم : جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح . والشبك : جمع شبكة ، وهى شركة الصائد يصيد بها في البر والماء . ط : « لم ينصب » ، وفي الديوان : « لم تنصب له الشبك » . عنى أنَّ ذلك الصقر وحشى لم يُصَد ولم يذلل ، وذلك أشد له وأسرع لطيرانه .

والشاهد فيه نصب « ريش » بمطرّق ، وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل .

وقال العجاج :

مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شَتُونُ الرَّأْسِ ^(١) *

وقال أيضاً النابغة :

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ ^(٢)

وهو في الشعر كثير .

١٠١

واعلم أنَّ كينونة ^(٣) الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام ، لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل ، فكان إدخالهما أحسن وأكثر ، كما كان تركُّ التنوين أكثر ، وكان الألف واللام أولى لأنَّ معناه حسن وجهه . فكما لا يكون

(١) ملحقات ديوان العجاج ٧٩ . يصف بعيرا . المحتبك : الشديد . وشئون الرأس : قبائله وملتقى أجزائه ، وإذا ضخمت ونتاجت كان أشد له وأوثق وأعظم ثماته .

والشاهد فيه نصب « شتون » بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي « ضخم » .

(٢) ديوان النابغة ٧٥ والخزانة ٤ : ٩٥ والعينى ٣ : ٥٧٩ وابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٥ . يذكر مرض النعمان ، وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شر حال . والذنب ، بالكسر : الذئب . والأجب : الذى لا سنام له من الهزال . شبه العيش بذلك البعير الهزيل الذى لا خير فيه .

والشاهد فيه نصب « الظهر » بأجب على نية التنوين فيه . ولو كان غير منوى تنوينه لا نجر ما بعده بالإضافة ، وجر هو أيضا بالكسرة لإضافته إلى ما بعده ، ولكنه جر هنا بالفتحة نائية عن الكسرة لأنه لم ينصب .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط .

هذا ^(١) إلا معرفةً اختاروا في ذلك المعرفة . والأخرى عربيّة ، كما أنّ التنوين [والنون] عربيّ مطرّد .

فمن ذلك قوله : « [هو] حديثُ عَهْدٍ بِالْوَجَعِ » . وقال عمرو بن شأس :
 أَلِكُنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا ^(٢)
 وَلَا سِيئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُحْصِيَةً بُزْلًا ^(٣)
 وقال حميدُ الأرقطُ :

« لَاحِقُ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينٌ ^(٤) »

(١) بعده في الأصل : « يعنى وجهه » . يقول : لما كان معنى « الوجه » هو « وجهه » استحسّن أن يكون معمول الصفة المشبهة معرفةً بـ «أل» .

(٢) شواهد المغنى للسيوطي ٢٨٢ والعينى ٣ : ٥٩٦ . ألكنى : بلغ عنى وكن رسولاً ، من الألوكة ، وهى الرسالة . والآية : العلامة . والعزل : الذين لا سلاح معهم ، جمع أعزل . يذكر غربته عن قومه بنى أسد ، وقد اقتضاه ذلك أن يوفد إليهم رسولاً ليحمل إليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما نعتهم به من القوة والعدة ، وحسن زيارتهم إذا ما وفدوا على الملوك .

(٣) الخيسة : المذللة بالركوب ، يعنى الإبل . والبزل : جمع بازل ، وهو من غريب الجمع ، والبازل : المسن .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهى « سيئى » ، إلى « زى » وهو نكرة ، على تقدير إثبات أل وحذفها للاختصار .

(٤) ابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٥ واللسان (رزن) . وقبله في اللسان :

أحقب ميفاء على الرزون حدّ الربيع أرّن أرون

« لا خطل الرجع ولا قرون »

اللاحق : الضامر ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . والقرا : الظاهر . وصف فرساً بأنه ضامر البطن لا من هزال ، بدليل قوله : « بقراً سمين » . والشاهد فيه إضافة « لاحق » إلى « بطن » مع حذف أل ، كما تقدم في سابقه .

ومما جاء منونا قول أبي زُبَيْدٍ [يَصِفُ الأسد] :

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَبَاءَ هُدَابَا (١)

وقال أيضاً :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجَزَاءُ مُذْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ ، شَنْبَاءُ أَنْيَابَا (٢)

وقال عدى بن زيد :

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أُخَى ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا (٣)

(١) مجالس ثعلب ٢٨٠ واللسان (نقد) . النقاد : صاحب جلود النقد ، وهو ضرب من الغنم صغار الأجسام . قدرن : جعلن على قدر جسمه . يعلو بخملتها ، أى يُعلَى خملتها ، والباء معاقبة للهمزة من أعلى . والخملة : ثوب مخمل من صوف كالكساء . والكهباء : التى تضرب إلى غبرة . والهداب : هذب الثوب ، وهو طرفه الذى لم ينسج . والشاهد فيه نصب « هدايا » بقوله « كهباء » ، لما فيه من نية التنوين الذى لم يظهر لمنع الصرف .

(٢) العينى ٣ : ٥٩٣ وابن يعيش ٦ : ٨٣ - ٨٤ . الهيفاء : الضامرة الخصر . والعجزاء : العظيمة العجيزة . والمخطوطة : الملساء الظهر . جدلت : أحكم خلقها وألطف . والشنباء ، من الشنب ، وهو بريق الثغر وبرده . ينعتها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن وكبر العجيزة ، وحسن الحلقة ، وطيب الثغر .

والشاهد فيه نصب « أنيابا » بشنباء على نية التنوين ، كما تقدم .

(٣) العينى ٣ : ٦٢١ . أخى ثقة ، يوثق به فى الشدائد والعون عليها . والشاحط : البعيد ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . يصف الدهر أنه يعم بنوائيه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد .

والشاهد فيه نصب « دارا » بشاحط .

وقد جاء في الشعر حسنةً وَجْهَهَا ، شَبَّهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديءٌ ^(١) [لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام] . قال الشماخ :

أَمِنْ دِمَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا
بَحَقْلِ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا ^(٢)
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتًا صَفًّا
كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ^(٣)

واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يَدْخُلُ عليه الألف واللام غيرُ المضاف ١.٣

(١) السيرافي : « من قبل أن في حسن ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه ، لأن الأصل كان : زيد حسن وجهه ، والهاء تعود إلى زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع فاستكنت فيه فلا معنى لإعادتها » .

(٢) ديوان الشماخ ٨٦ والعيني ٣ : ٥٨٧ وابن يعيش ٦ : ٨٦ والهمع ٢ : ٩٩ . الدمتان : مثني دمنة ، وهي ما بقي من آثار الدار . عرس ، من التعريس ، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل . والركب : اسم جمع للراكب . وحقل الرخامي : موضع ، والرخامي : شجر مثل الضال . عفا : درس وتغير . والطلل : ما شخص من علامات الدار وأشرف .

(٣) الربع : موضع النزول . وجارتا صفاً ، هما الأثفتان من أثافي القدر . والصفاء : أراد به الجبل ، وهو ثلاثة الأثافي . والكميت : مالونه بين الحمرة والسواد . وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار . والجون : الأسود . والمصطلي : موضع الصلا ، وهو النار .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهي « جونتَا » إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف . وذلك رديء .

إلى المعرفة في هذا الباب ^(١) ، وذلك قولك : هذا الحَسَنُ الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه ، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا ، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنِعَ ما يكون في مثله البتَّة ، ولا يُجاوِزُ به معنى التنوين . فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحَسَنُ وجهًا ، تكون الألف واللام بدلًا من التنوين ، لأنك لو قلت : حديثُ عهد ، أو كريمُ أبٍ ، لم تُخلِلْ بالأوّل في شيء فتُحتمَل له الألف ^(٢) واللام ، لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه ^(٣) . قال رؤية :

« الحَزْنُ بابًا والعقورُ كَلْبًا » ^(٤) .

(١) يعنى باب الصفة المشبهة . وحمل اسم الفاعل عليها ، كما في الشافيات الحوائم .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « محتمل له الألف واللام » .

(٣) السيراني : « يعنى أنك إذا أدخلت الألف واللام في الصفة ونكرت ما بعدها لم تجز إضافتها . فإن قيل : لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسن وجه ؟ يقال : من قبل أن إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة ؛ لأننا سميناهم بها . وليس في شيء من الإضافات لفظاً أو حقيقة ما يكون المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة ، فلم يحسن أن تقول مررت بزيد الحسن وجه ، فيجرب على خلاف ألفاظ الإضافة التي سميناهم به » .

(٤) ديوان رؤية ١٥ والخزانة ٣ : ٤٨٠ والعيني ٣ : ٦١٧ .

من أرجوزة له يمدح بها المصطفى ، وهو آخر شطر فيها . وقبله .

« فذاك وخم لا يبالى السبا »

والحزن : الغليظ . وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ، كأن بابه وثيق لا يستطيع فتحه ، وأن كلبه عقور لمن نزل ساحته باغيا معروفه .

والشاهد فيه نصب « بابا » و « كلباً » على حدّ قولهم : الحسن وجهاً .

وزعم أبو الخطّاب أنه سمع قوماً من العرب يُنشدون هذا البيت للحارث ابن ظالم ^(١) :

فما قَوْمِي بثعلبةَ بنِ سَعْدٍ ولا بفزارةَ الشُّعْرَى رِقَاباً ^(٢)
فإنّما أدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته ، كما قال : الضاربُ
زيداً . وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، وهى عريّة جيّدة . قال
الشاعر :

فما قَوْمِي بثعلبةَ بنِ سَعْدٍ ولا بفزارةَ الشُّعْرَى الرِّقَاباً ^(٣)
وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، على [قوله] : هو
الضاربُ الرّجلُ ، فالجرُّ في هذا الباب من وجهين : [من الباب الذى هو له وهو
الإضافة ، ومن إعمال الفعل ثم يُستخفُّ فيضاف] .
فإذا ثَبِتَ أو جمعت فاثبتَّ النون فليس إلّا النصبُ ، وذلك قولهم : هم
الطيّون الأخبارُ ، وهما الحسنانِ الوجوهُ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ
بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٤) .

(١) ط : « ينشدون قول الحرث بن ظالم » .

(٢) العينى ٣ : ٦٠٩ وابن الشجرى ٢ : ١٤٣ والإنصاف ٨٤ والأغانى ١٠ :
٢٧ . الشعرى مؤنث الأشعر ، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس ، فهذا عندهم مما
يتشائم به ، ويحمدون التزع ، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس . يصف ما كان من
انتقاله عن ذبيان وقبائلهم : ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وفزارة بن ذبيان . وهو من مرة بن
عوف بن سعد بن ذبيان .

والشاهد فيه نصب « الرقابا » بالشُعْرَى ، على حد قولهم : الحسن وجهاً .
(٣) رواية أخرى في البيت السابق ، شاهدة على إعمال الصفة المقرونة بأل في
منصوب مقرون بها .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

وقالت خرنق ، [من بنى قيس ^(١)] :

لا يَّعْدُنُ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ ^(٢)

فإن كفت النون جررت ، كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام ، كما قلت : هؤلاء الضاربون زيد ، وذلك قولهم : هم الطيبون أخبار . وإن شئت نصبت على قوله :

* الحافظون عورة العشيرة ^(٣) *

وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملاً في نكرة [وإنما وقع منونا] لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبداً مظهرًا أو مضمراً ، وذلك قولك : هو خير منك أباً ، و [هو] أحسن منك وجهًا . ولا يكون المعمول فيه إلا من

(١) هي خرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة .

(٢) الخزانة ٢ : ٣٠١ والعيني ٣ : ٦٠٢ وابن الشجري ١ : ٣٤٤ والهمع ٢ : ١١٩ . لا يَّعْدُنُ ، بفتح العين ، أى لا يهلكن . سم العداة ، أى هم كالسم لأعدائهم يقضون عليهم . والعداة : جمع عادٍ ، كقاض وقضاة . والآفة : العلة والمرض . والجزر : جمع جزور ، وهى الناقة تجزر . جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها . والمعتك : موضع ازدحام القوم فى الحرب . والأزر : جمع إزار ، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء : ما ستر النصف الأعلى منه . والمعاهد : جمع معقد ، حيث يعقد الإزار ويشنى . وطيب المعاهد كناية عن العفة وأنها لا تُحل لفاحشة .

والشاهد فيه نصب « معاهد » بالطيبون ، وأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب مابعد ماثبت فيهما النون .

(٣) انظر ما سبق فى ص ١٨٩ .

سببه . وإن شئت قلت : هو خيرٌ عَمَلًا وأنت تَتَوَى « منك » . وإن شئت أخرت الفصل في اللفظ وأصله التقديم ، لأنه لا يَمْنَعُه تأخيرُه عَمَلَه مقدّمًا ، كما قال : ضَرَبَ زَيْدًا عمرو ، فعمرُو مؤخَّر في اللفظ مبدوء به في المعنى ، وهذا مبدوء به في أنه يُثَبِّت التنوينَ ثم يُعْمَل . ولا يَعمَلُ إلَّا في نكرة ، كما أنه لا يكون إلَّا نكرة ^(١) ، ولا يَقْوَى قوَّة الصفة المشبهة ، فالزَمَ فيه وفيما يَعمَلُ فيه وجهًا واحدًا . ويعمل في الجمع كقولهم : هو خيرٌ منك أعمالًا . فإن أضفت فقلت : [هذا] أوَّل رَجُلٍ ، اجتمع فيه لزومُ النكرة وأن يُلفَظ بواحدٍ [وهو يريد الجمع] ؛ وذلك لأنه أراد أن يقول : أوَّل الرجال ، فحذف استخفافًا واختصارًا ، كما قالوا : كُلُّ رجلٍ ، يريدون كُلَّ الرجال . فكما استخفُّوا بحذف الألف واللام استخفُّوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام ، وعن قولهم : خيرُ الرجال وأوَّل الرجال .

ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع ، قولهم : عِشْرُونَ درهمًا ، إنما أرادوا عِشْرِينَ من الدِّراهم ، فاخْتَصَرُوا واستخفُّوا . ولم يكن دُخُولُ الألف واللام يغيِّر العشرين عن نكرته ، فاستخفُّوا بترك ما لم يُحتَاج إليه .

ولم تقو هذه الأحرف قوَّة الصفة المشبهة . ألا ترى أنك تؤثنها ١٠٥ وتذكُّرها وتجمعها كالفاعل ، تقول : مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ أبوه ، [كما تقول : مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه ، وهو] مثل قولك : مررت برجلٍ ضاربٍ

(١) السيرافي : « إن قال قائل : لم لا يكون أفضل وبابه إلا نكرة وخالف باب الصفة المشبهة ؟ فالجواب أن أفضل حين مُنِعَ التثنية والجمع بحلوله محل الفعل لسبب دلالة على المصدر والزيادة ، منع التعريف وغيره ، كما لا يكون الفعل معرفًا ، ولا مثنى ولا مجموعًا » .

أبوه (١) . فإن جئت بخير منك ، أو عشرين ، رفعت ، لأنها مُلْحَقَةٌ بالأسماء [لا تعمل عمل الفعل] ، فلم تَقَوَّ قُوَّةَ المشبهة ، كما لم تَقَوَّ المشبهة قُوَّةَ ما جرى مجرى الفعل .

وتقول : هو خيرُ رجلٍ في النَّاسِ وأفرهُ عبدٍ في الناس (٢) ؛ لأن الفارة هو العبد ، ولم تُلَقَّ أَفَرَةٌ ولا خيراً على غيره ثم تَنَحَّصُ شيئاً ، فالمعنى مختلف . وليس هنا فصل (٣) ولم يلزم إلا ترك التنوين ، كما أن عشرين وخيراً منك لم يلزم فيه إلا التنوين . ولم يُدْخِلُوا الألف واللام ، كما لم يُدْخِلُوهُ في الأول ، وتفسيره تفسير الأول . وإنما أرادوا : أفره العبيد . وخير الأعمال .

وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم : أفضل الناس ، لأن الأول قد يصير به معرفة ، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون ، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين .

وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقَوَّ قُوَّةَ غيره مما قد تعدى إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفتأت شحماً ، ولا تقول : امتلأته

(١) السيرافي : فإن قال قائل : ما هذا التشبيه ؟ وكيف تقدير هذا الكلام ؟ فالجواب : أنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه ، ففى حسن ضمير من رجل قد نقل إليه من الوجه ، كما أنك إذا قلت مررت برجل ضارب زيد ففى ضارب ضمير للرجل إلا أنه غير منقول . فإذا قلت مررت برجل حسن الوجه أخوه نقلت ذلك الضمير إلى الأخ لأنه من سببه ، كما تقول : مررت برجل ضارب زيد أبوه ، فتجعل أبوه مكان الضمير الذى كان فى ضارب من رجل ، لأن الصفة المشبهة تجرى مجرى اسم الفاعل كما بينا .

(٢) ط : « وأفره عبد فيهم » .

(٣) يعنى الفصل بكلمة « من » التفضيلية وانظر ٢٠٣ س ٢ .

ولا تَفَقَّأَتْهُ ، ولا يَعْمَلُ في غيره من المَعَارِف ، ولا يَقْدَمُ المَفْعُولُ فيه فتَقُولُ : ماءً
 امْتَلَأْتُ ، كما لا يَقْدَمُ المَفْعُولُ فيه في الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ ^(١) ، ولا في هذه الأَسْمَاءِ ،
 لأنها ليست كالفاعل . وذلك لِأَنَّهُ فَعْلٌ لا يَتَعَدَّى إلى مفعول ، وإنَّما هو بمنزلة
 الانفعال ^(٢) ، لا يَتَعَدَّى إلى مفعول ، نحو كسرتَه فانكسر ، ودفعته فاندفع .
 فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء ، فصار امتلأت من هذا
 الضرب ، كأنك قلت : ملأني فامتلأت . ومثله : دحرجته فتدحرج . وإنَّما أَصْلُهُ
 امْتَلَأْتُ من الماء ، وتَفَقَّأْتُ من الشَّحْمِ ، فحُذِفَ هذا استخفافاً ، وكان الفعلُ
 أَجْدَرَ أن يَتَعَدَّى ^(٣) إِنْ كَانَ هذا يَنْفُذُ ^(٤) ، وهو - في أَنَّهُمْ ضَعَّفُوهُ - مثله .
 وتقول : هو أَشَجَعُ الناس رجلاً ، وهما خَيْرُ الناس اثنين ^(٥) . فالْمَجْرُورُ هُنَا
 بمنزلة التنوين ، وانتَصَبَ الرجلُ والاثنانِ ، كما انتَصَبَ الوجهُ في قولك : هو أَحْسَنُ
 منه وجهًا . ولا يكون إِلَّا نَكْرَةً ، كما لم يكن ثَمَّةً إِلَّا نَكْرَةً . والرجلُ هو الاسمُ المبتدأُ
 والاثنان كذلك ^(٦) . إِنَّمَا معناه هو خَيْرُ رَجُلٍ في الناس ، وهما خَيْرُ اثنين

(١) ط : « في الصفات المشبهة » .

(٢) الكلام بعده إلى « فتدحرج » ثابت في الأصل ، ساقط من ط .

(٣) بعده في الأصل : « يعنى امتلأت » .

(٤) بعده في الأصل : « يعنى عشرين » .

(٥) قال أبو الحسن : « هو جميع الرجال ، لأنك إنما أردت من الرجال فكان
 رجل إنما يدل على هذا المعنى . وكذلك اثنان ، هما كل اثنين ، لأنك أردت : هما خير الناس
 إذا صنفوا اثنين اثنين » .

(٦) يعنى أن « رجلاً » هو بعينه كلمة « هو » الواقعة مبتدأ . وكلمة « اثنين » هي
 بعينها كلمة « هو » الواقعة مبتدأ كذلك .

في الناس . وإن شئت لم تجعله الأوّل ^(١) . فتقول : هو أكثر الناس مالا .

ومما أُجْرِيَ هذا المُجْرَى أسماء العدد : تقول فيما كان لأدنى العِدَّة بالإضافة إلى ما يُنْتَى لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العقود ^(٢) ، وتُدْخِل في المضاف إليه الألف واللام ، لأنّه يكون الأوّل به معرفة . وذلك قولك : ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب ^(٣) . وكذلك تقول : فيما بينك وبين العَشْرَة ؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال . فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمرٌ واحدٌ ، لما ذكرت لك . فإذا زدت على العَشْرَة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنّه يُجْعَل مع الأوّل اسماً واحداً استخفاً ، ويكون ١٠٦ في موضع [اسم] منونٍ . وذلك قولك : أحد عشر درهماً ، واثنا عشر درهماً ، وإحدى عشرة جارية . فعلى هذا يُجْرَى من الواحد إلى التسعة . فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسمٌ من لفظه ولا يشي العقد . ويُجْرَى ذلك الاسمُ مُجْرَى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ، ويكون حرفُ الإعراب الواو والياء ، وبعدهما النون ؛ وذلك قولك : عشرون درهماً . فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذي كان للتثنية ^(٤) ،

(١) يعني أن المنصوب وهو « مالا » لا يحمل معنى المبتدأ هنا . وهو كلمة « هو » . اختلف معناهما ، فليس هذا المثال من قبيل المثالين السابقين .

(٢) أدنى العقود ، هو العشرة . وما بعدها من العقود إلى المائة إنما هو تثنية لها وتثليث وتتسيع .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ثلاثة أثواب أو أربعة أثواب وأربعة أنفس » .

(٤) يعني المثني ، فيعرب إعرابه .

وذلك قولك : ثلاثون عبداً . وكذلك إلى أن تتسعه ، وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازماً للثلاثة إلى العشرة ^(١) . وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً ^(٢) لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجر حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ، ولا تكون فيه الألف واللام ، لما ذكرت لك .

وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد . فإذا بلغت العقد [الذي يليه ^(٣)] تركت التنوين والنون وأضفت ، وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه ، إلا أنك تدخل فيه الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة . وذلك قولك : مائة درهم ومائة درهم . وذلك إن ضاعفته قلت : مائتا درهم ^(٤) ومائتا الدينار .

وكذلك العقد الذي بعده ، واحداً كان أو مثني ، وذلك قولك : ألف درهم وألفاً درهم .

(١) السيرافي : « يعني أن النون والتميز لازم للعشرين إلى التسعين ، كما كان ترك التنوين والإضافة لازماً للثلاثة إلى العشرة » .

(٢) السيرافي : « يعني إنما ألزموها النون ولم يميزوا إضافتها إلى الجنس فيقولوا : عشرو درهم ، كما قالوا في الصفة : ضاربون زيدا وضاربو زيد ، وحسنون وجهها وحسنو وجوه ؛ لأن عشرين لم تقو قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة ، ولم تتصرف تصرفهما وألزمنا طريقاً واحداً » .

(٣) يعني عقد المائة .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مائتا درهم » .

وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا . قال الرُّبِيعُ بن ضُبَيْعِ الْفَزَارِيِّ (١) :
 إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ أَوْدَى الْمَسْرَّةُ وَالْفَتَاءُ (٢)
 وقال (٣) :

أَنْعْتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَةٍ فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَةٌ (٤)

(١) الربيع بهيئة التصغير ، كما في القاموس . وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٥ واللائي ٨٠٢ . وضبط في ط بفتح الراء .

(٢) الخزانة ٣ : ٣٠٦ والعيني ٤ : ٤٨١ والهمع ١ : ٢٥٣ وابن يعيش ٦ : ٢١ ، ٢٣ والمعمرين ٧ . أودى : ذهب وانقطع ، وأصل معنى أودى هلك . ويروى : « فقد ذهب اللذاذة » . والفتاء : الشباب ، مصدر فتى يفتى .

والشاهد فيه إثبات التون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة . ويروى : « تسعين عاما » فلا شاهد فيه .

(٣) وكذا لم ينسبه الأعلام . وقد وجدت نسبته إلى الأعور بن براء الكلبي يهجو أم زاجر ، وهما عبدان ، كما في معجم البلدان ٣ : ٤٧١ - ٤٧٢ في الكلام على (خنزرة) .

(٤) معجم البلدان وابن يعيش ٦ : ٢٤ واللسان (خنزر) . والعير ، بالكسر : قافلة الحمير ، وكثرت حتى سميت بها كل قافلة ، فكل قافلة عير ، كأنها جمع عير . كذا في اللسان . وقال : قال أبو الهيثم في قوله « ولما فصلت العير » : « كانت حُمُرًا » . وقد ضبطت خطأ في ط بفتح العين في الموضعين ، وكذا أخطأ الشنتمري وتمحل في تفسير البيت تمحلا ظاهرا . وزعم أن « عير » الثانية ، أصلها « أير » فغيرت إلى العين استقباحا لذكره . وقال : « ذكر أن في غرموله وهي الكمرة مائتي كمره » . وخنزره : هضبة طويلة عظيمة في ديار الضباب . والكمرة : رأس الذكر . وبعده في معجم البلدان :
 لاقين أم زاجر بالمرزده وكُمْنها مقبلة ومدبره

يهجو أم زاجر بان تلك الحمر وثبن عليها ، وهن مائتان في العدد .

والشاهد فيه كما في الذي قبله .

وأما ثلثمائة إلى تسعمائة^(١) فكان ينبغي أن تكون في القياس^(٢) مِئِينَ أو مِئَاتٍ ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحدَ عَشَرَ ، حيث جعلوا ما يبينُ به العددُ واحدًا ، لأنه اسمٌ لعددٍ كما أنَّ عشرين اسمٌ لعددٍ . وليس بمستنكرٍ في كلامهم أن يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ ، حتَّى قال بعضهم في الشعر [من ذلك] ما لا يُستعملُ في الكلام . وقال علقمةُ بن عبدة :

بها جِيفُ الحَسْرَى فأما عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأما جِلْدُهَا فَصَلِيبُ^(٣)
وقال^(٤) :

لا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وقد سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا^(٥)

(١) كذا في ط . وفي الأصل : « وأما تسعمائة وثلثمائة » .

(٢) في القياس ، ساقط من ط . قال السيرافي : يعني أن القياس في تسعمائة كان تجمع المائة ، فكان ينبغي أن تقول ثلاث مئآت وثلاث مئتين ، وذلك أن ثلاثا وتسعاً تضاف إلى جماعة في الآحاد ، فانبغى أن تكون هاهنا أيضاً مضافة إلى جماعة . غير أنهم أضافوها إلى واحد ، وبينوها كما بينوا أحد عشر وعشرين بواحد .

(٣) ديوان علقمة الفحل ١٣٢ والمفضليات ٣٩٤ . الحسرى : جمع حسير ، وهي المعية يتركها أصحابها فتموت . وابتصت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم ، فبدت وصارت بيضا . صليب : يابس لم يدبغ . يصف أرضاً فلاة قطعها إلى الممدوح .

والشاهد فيه أن « جلدها » مفرد أريد به الجمع ، أى جلودها .

(٤) هو المسيب بن زيد مناة الغنوى ، كما في الشتمرى واللسان (شجا) .

(٥) اللسان وابن يعيش ٦ : ٢٢ وحواشى شرح الحماسة للمرزوقى ١٩٦ نقلا عن التنبيه لابن جنى . وفي ط والأصل : « لا تنكر القتل » ، صوابه ما أثبت من المراجع المتقدمة . يقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيت منّا خلقا ، فقد شجيتم بقتلنا لكم ، كما شجينا نحن من قبل بمن سبيت منّا . فهذا بذاك . يقال شجى بالعظم ، إذا اعترض في حلقه وأغصه .

وشاهده استعمال « حلقكم » مفردا مرادًا به الخلق .

فاختَصَّ [التثنيث] بهذا الباب إلى تسعمائة ^(١) .

كما أَنَّ لَدُنْ لها في غُدُوَّةٍ حالٌ ليست في غيرها تُنصَبُ بها ، كأنَّه الحقُّ التنوينَ في لغة من قال : لَدُ . وذلك قولك : [من] لَدُنْ غُدُوَّةٌ . وقال بعضهم : لَدَا ^(٢) غُدُوَّةٌ كأنَّه أسكن الدالَّ ثم فتحها ، كما قال : اضْرِبْ زَيْدًا ، ففتح الباء لَمَّا جاء بالنون الخفيفة . والجُرُّ في غُدُوَّةٍ هو الوجه والقياس . وتكونُ النون من نفس الحرف بمنزلة نونٍ مِنْ وَعَنْ ؛ فقد يشدُّ الشئُ من كلامهم عن نظائره ، ويستخفون الشئُ في موضعٍ [و] لا يَسْتَخَفُّونه في غيره . وذلك قولهم : ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً ، وَلَيْتَ شِعْرِي . ويقولون : العَمْرُ والعُمْرُ ، لا يقولون في اليمين إِلَّا بالفتح ، يقولون كُلُّهُمْ : لَعَمْرُكَ . وسترى أشباهَ هذا أيضًا في كلامهم إن شاء الله .

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

١٠٨

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ ^(٣)

ومثل ذلك [في الكلام] قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ^(٤) ﴾ ، وَقَرَّرْنَا بِهِ عَيْنًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَعَيْنَّا وَأَنْفُسًا ،

(١) ط : « تسع المائة » .

(٢) كذا في الأصل والقاموس ، قال : « وَلَدَا ، كَقَفَا » . ورسمت في ط : « لدن » . وانظر ابن يعيش ٤ : ١٠٢ .

(٣) الخزانة ٣ : ٣٧٩ وابن يعيش ٦ : ٢١ - ٢٢ . والبيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل . يقال أكل في بعض بطنه ، إذا كان دون الشبع . وأكل في بطنه ، إذا امتلأ وشبع . والخميص : الجائع ، أي زمان جذب ومخمصة .

والشاهد فيه استعمال « بطن » بمعنى الجمع ، أي بعض بطونكم .

(٤) الآية ٤ من سورة النساء .

كما قلت : ثلثائة وثلاث مئتين ومئات ، ولم يُدْخِلُوا الألف واللام ، كما لم يُدْخِلُوا في امْتَلَأْتُ ماءً (١) .

هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى

لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار

فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز ، فتقول : صيد عليه يومان . وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتسع واختصر . ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف .

ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاما . فالمعنى ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاما ، ولكنه اتسع وأوجز .

ومن ذلك أن تقول : كم سير عليه ؟ وكم غير ظرف ، فيقول : يوم الجمعة ، ويومان . فكم هاهنا بمنزلة قوله : ما صيد عليه ، وما ولد له من الدهر والأيام ؟ فليس كم ظرفا كما أن « ما » ليس بظرف .

(١) بعده في الأصل : « يعني أنهم لم يدخلوا الألف واللام في طبت به نفسا ونحوه . المازني يرى ، وهو القياس في التمييز ، ما يراه في الحال من التقديم إذا كان العامل فعلا ، فيقول : شحما تفقات وعرقا تصببت . وأنشدني أبو عثمان للمخبل في تقديم التمييز :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

قال أبو إسحاق : الرواية : وما كان نفسي .

والتعليق إلى كلمة « نحوه » وجدته للسيرافي أيضا في شرحه .

وقد أورد الشنتمري هذا الشاهد معزوا إلى إنشاد المازني .

ومن ذلك أن يقول : كم ضُربَ به ؟ فتقول : ضُربَ به ضربتان ، وضُربَ به ضُربٌ كثيرٌ .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ^(١) ﴾ إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعَمَلَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا .

ومثله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ^(٢) ﴾ ، وإنما المعنى : بل مَكْرُكُمْ في الليل والنهار ^(٣) . وقال عز وجل : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ^(٤) ﴾ ، وإنما هو : ولكن البرُّ برٌّ من آمن بالله واليوم الآخر ^(٥) .

ومثله في الاتساع [قوله عز وجل] : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ^(٦) ﴾ ، فلم يشبَّهوا بما يَنْعِقُ ، وإنما شبَّهوا بالمنعوق به . وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى .

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٣) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : « بل مكرهم » .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) السيرافي : وفي هذا وجه آخر ، وهو أن يجعل البر في معنى البار ، فكأنه قال تعالى : ولكن البار من آمن بالله .

(٦) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

ومثل ذلك [من كلامهم] : بنو فلان يَطْؤُهُم الطريق ، يريد (١) :
يَطْؤُهُم أهل الطريق . وقالوا : صِدْنَا قَنَوَيْن ، وإنما يريد صِدْنَا بَقَنَوَيْن ، أو صِدْنَا
وَحَش قَنَوَيْن ، وإنما قَنَوَان : اسم أرض (٢) .

ومثله في السعة : أنت أكرم على من أن أضربك ، وأنت أنكد من أن
تتركه . إنما تريد : أنت أكرم على من صاحب الضرب ، وأنت أنكد من
صاحب تركه ؛ لأن قولك : أن أضربك وأن تتركه ، هو الضرب والترك ، لأن أن
أسم ، وتتركه [وأضربك] من صلته ، كما تقول : يسوءني أن أضربك ، أى
يسوءني ضربك ، وليس يريد : أنت أكرم على من الضرب ، ولكن أكرم على
من صاحب الضرب (٣) .

وقال الجعدى (٤) :

(١) ط : « وإنما » .

(٢) قنوان : جبلان تلقاء الحاجر لبني مرة . وقال بعضهم : قنوان: تشية قنا
وعوارض ، كما قالوا : القمران ، للشمس والقمر .

(٣) ط : « من الذى أوقع به الضرب » . وقال السيرافى ما موجهه : قال أبو
إسحاق الزجاج : إن قدرته : أنت أكرم على من ضربك لم يجز ؛ لأنك لا تريد هذا ، وإن
حمل المعنى عليه بطل . وتهذيب الكلام هو كأن قائلًا قال : أنت تضربني ، فنسب الضرب
إلى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذى نسبته إلى نفسك
وليس لك ، فكأنه قال : أنت أكرم على من يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى
نفسك .

(٤) نسب ابن برى بيت الجعدى هذا إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلى .
اللسان (قوق) .

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سِلًى نَعَامٌ قَاقٌ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ (١)

العذير : الصوت (٢) . ومن ذلك قولُ عامرِ بنِ الطُّفَيْلِ :

فَلَا بُغْيَنَكُمْ قَنَا وَعُورِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغِدٍ (٣)

إنما أريدُ : عذير نعام . وقَنَا وعُورِضُ ، يريدُ : بقَنَا وعُورِضُ ، ولكنه حَذَفَ وأَوْصَلَ الفعلَ (٤) .

[ومن ذلك قول ساعدة :

لَذَنْ بِهِزُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَثْنُهُ فِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ (٥)

يريدُ : في الطريق] .

ومن ذلك قولهم : أَكَلْتُ أَرْضَ كَذَا وَكَذَا وَأَكَلْتُ بَلَدَ كَذَا وَكَذَا ، إنما أرادُ أَصَابَ مِنْ خَيْرِهَا وَأَكَلَ مِنْ ذَلِكَ وَشَرَبَ . وهذا الكلام كثير ، منه

(١) الإنصاف ٤٧ واللسان (قوق) . والعذير : الصوت ، كما في التعليق التالي ، وكما ذكر الشنتمري . ولم أجد له سندا . إنما العذير : الحال ، كما ذكر ابن الأنباري ، وهو المطابق لما في القاموس واللسان . يذكر قوما قد انهزموا وأخذ منهم السلاح فجعلوا يصيحون صياح النعام ، ويشردون شروده . وسِلًى ، بكسر أوله وتشديد اللام المفتوحة : ماء لبنى ضبة بناحية اليمامة . قاق النعام يقوق : صَوْت . وإنما وصف البلد ، وهو مفرد بالقفار ، نظرا إلى أجزائه ومواضعه ، كل منها قفر ، أى خال لا نبات به ولا ماء .

والشاهد فيه حذف المضاف من الثانى ، أى عذير نعام .

(٢) كذا ورد هذا التعليق فى الأصل ، ولا إخاله إلا من الرواة . وانظر ما سبق

من تحقيق .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ١٦٣ .

(٤) بدل هذا كله فى ط : « إنما يريد بقنا ، ولكنه حذف وأوصل الفعل » .

(٥) سبق الكلام عليه فى ص ٢٦ .

ما مضى ، وهو أكثر من أحصيه . ومنه ما ستره أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله (١) .

ومنه قولهم : « هذه الظُّهْرُ أو العَصْرُ أو المغرب » ، إنما يريد : صلاة هذا الوقت . و « اجتمع القيظ » ، يريد : اجتمع (٢) الناس في القيظ . وقال الخطيئة :
وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهُلْكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ (٣)
يريد : مَنِيَّةٌ مَيِّتٌ .

١١٠

وقال النابغة الجعدي :
وكيف تُواصلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَاتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (٤)

(١) بدله في ط عبارة موجزة ، وهي : « إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب ، وأصاب من خيرها . وهذا أكثر من أن يحصى » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اجتماع الناس » .

(٣) الإنصاف ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٥١ بدون نسبة فيهما . ولم أجده في ديوان الخطيئة من رواية السكري . لكنه من أبيات أربعة رواها ابن سلام في الطبقات ٩٤ - ٩٥ . يفضل فيها عينة بن حصن على زبان بن سيار . يقول :
شر المنايا موت الإنسان على فراشه بين أهله قد أسلمه إلى الموت من حضره من أهله . ط
والطبقات : « وسط أهله » ، ورواية الأصل تطابق الشنتمري . وفي الطبقات : « كهلك الفتاة أيقظ الحى حاضره » ، أى حاضر الهلك .

والشاهد فيه الحذف ، أى منية ميت .

(٤) أمالي القالي ١ : ١٩٢ والآلئ ٤٦٥ واللسان (خلل ٢٣٠ ، رحب ٤٠٠) وهو في الإنصاف ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥١ بغير نسبة فيهما . والخلافة ، بتثنية الخاء : الصداقة ، من الخليل . وأبو مرحب : كنية الظل ؛ ويقال هو كنية عرقوب الذى قيل عنه : « مواعيد عرقوب » . اللسان (خلل) . وقال ابن الأعرابي : « يقال للرجل الحسن الوجه لا باطن له : أبو مرحب » . سمط الآلئ .
والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف ، أى كخلالة أبى مرحب .

يريد : كخلالة ألى مَرَحِب .

هذا باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى

فمن ذلك قولك : متى يُسارُ عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً . فيقول : اليوم أو غداً ، أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة . وتقول : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : أمس أو أوّل من أمس ، فيكونُ ظرفاً ، على أنّه كان السَّيرُ في ساعةٍ دونَ سائر ساعات اليوم ، أو حينٍ دون سائر أحيانِ اليوم . ويكونُ أيضاً على أنه يكون السَّيرُ في اليوم كُله ، لأنّك قد تقول : سِيرَ عليه في اليوم ويُسارُ عليه في يوم الجمعة ، والسَّيرُ كان فيه كُله .

وقد تقول : سِيرَ عليه اليوم ، فترفعُ وأنت تعنى في بعضه ، كما تقول في سعة الكلام : الليلة الهلال ، وإنّما الهلالُ في بعض الليلة ، وإنّما أراد الليلة ليلة الهلال ، ولكنه اتَّسع وأُجز . وكذلك أيضاً هذا كُله ، [كأنّه قال : سِيرَ عليه سِيرُ اليوم . والرفعُ في جميع هذا عربى كثير في جميع لغات العرب ، على ما ذكرتُ لك من سعة الكلام والإيجاز ، يكونُ على كَمَ غيرَ ظرفٍ وعلى مَتى غيرَ ظرفٍ] . كأنّه قال : أى الأحيان سِيرَ عليه أو يُسارُ عليه .

وممّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلا متّصلاً في الظرف كُله ، قولك : سير عليه الليل والنهار ، والدَّهر ، والأبد . وهذا جوابٌ لقوله : كَمَ سِيرَ عليه ؟ إذا جعله ظرفاً ، لأنه يريد : في كَمَ سِيرَ عليه . فتقول مجيباً له : الليل والنهار [والدَّهر] والأبد ، على معنى في الليل والنهار وفي الأبد .

ويدلُّك على أنّه لا يكون ^(١) أن يُجعل العملُ فيه في يومٍ دونَ الأيام

(١) ط : « لا يجوز » .

وفي ساعة دون الساعات ، أنك لا تقول : لقيته الدهر [والأبد ، وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات ، وكذلك النهار ، إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع والليل [كله ، على التكثير . وإن لم تجعله ظرفاً فهو عربى كثير^(١) في كلامهم . وإنما جاء هذا على جواب كم ، لأنه ١١١ جعله^(٢) على عدة الأيام والليالي ، فجرى على جواب ما هو للعدد ، كأنه قال : سير عليه عدة الأيام ، أو عدة الليالي .

ومن ذلك ، [مما يكون متصلاً] ، قولك : سير عليه يومين ، [أو ثلاثة أيام ، لأنه عدد . ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعله ظرفاً وتجعل اللقاء في أحدهما دون الآخر . ولو قلت : سير عليه يومين] ، وأنت تعنى أن السير كان في أحدهما ، لم يجر . هذا على أن تجعل كم ظرفاً وغير ظرف .

وأما متى فإنما تريد [بها] أن يؤقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب [فيه] : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذٍ وأشباه هذا .

ومما أجرى مجرى [الأبد] والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر [وجُمادى] ، وسائر أسماء الشهور إلى ذى الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام^(٣) ، كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً . ولو قلت : شهر رمضان أو شهر ذى الحجة لكان^(٤) بمنزلة يوم الجمعة والبارحة واللييلة ،

(١) ط : « فهو العربى الكثير » .

(٢) ط : « حمله » .

(٣) ط : « لعدة الأيام » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل « صار » .

ولصار جوابَ متى . وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى ، يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف .

وبعض ما يكون في كم لا يكون في متى ، نحو الليل [والنهار] ، والدَّهر^(١) ؛ لأنَّ كم [هو] الأوَّل فُجِعِلَ الآخِرُ تَبَعاً له . ولا يكون الدَّهرُ والليل والنهار إلا على العِدَّة ، جواباً لكم^(٢) .

وتقول : سيرَ عليه الليلُ ، تعنى ليلَ ليلتك ، وتجرى على الأصل^(٣) . كما تقول في الدهر : سيرَ عليه الدَّهرُ ، وإنما تعنى بعضَ الدهر ، ولكنه يكثر^(٤) . كما يقول الرجلُ : جاءني أهلُ الدنيا ، وعسى أن لا يكونَ جاءه إلا خمسة^(٥) ، فاشتكرهم .

وكذلك شهراً ربيع ، حين ثبَّتَ جاء على العدد عندهم ، لا يجوز أن تقول : يضرب شهري ربيع ، وأنت تريد في أحدهما ، كما لا يجوز لك في اليومين وأشباههما . فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تُجرِيَهَا على ما أجروها ، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا .

(١) ط : « وإنما جاز أن يُدْخَلَ كم على متى لأن » .

(٢) السيراني : يعنى أن الدهر والليل والنهار قد تكون جواباً لكم لما فيه من التكثير ، ولا يكون جواباً لمتى لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه . وقوله : لأن كم الأول ، يعنى لأنه دلالة على المقدار في الزمان وغيره .

(٣) ط : « وقد يقول الرجل سيرَ عليه الليل ، يعنى ليلَ ليلته ويجرى على الأصل » .

(٤) بعده في الأصل : « يعنى أنه يجرى كأنه في الدهر كله » .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « كما تقول : أتاني أهل الدنيا وعسى أن لا يكون أتاه إلا خمسة » .

وتقول : ذهبُ الشتاء ويضربُ الشتاء ^(١) . وسمعا العربَ الفصحاء يقولون : انطلقتُ الصيفَ ، أجروه على جواب متى ، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ، ولم يُرد العددَ وجوابَ كم .

وقال ابن الرقاق ^(٢) :

فَقُصِرَ الشَّتَاءُ بَعْدَ عَلَيْهِ وَهُوَ لِلذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمَنَّ جَارُ ^(٣)

فهذا يكون على متى ويكون على كم ، ظرفين وغير ظرفين ^(٤) . ١١٢

واعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام ، في الاختصار وسعة الكلام .

فمن ذلك أن يقول : كم سيرَ عليه من الأرض ؟ فنقول : فرسخان أو ميلان أو بریدان ، كما قلت : يومان . وكذلك لو قال : كم صيّدَ عليه من الأرض ؟ يجرى [على] هذا المجرى . وإن شئت نصبت وجعلت كم ظرفا ، كما فعلت ذلك في اليومين ، [فلا يكون ظرفا وغير ظرف إلا على كم ، لأنه عددٌ ، كما كان ذلك في اليومين] .

ونظير متى من الأماكن : « أين » . ولا يكون أينَ إلا للأماكن ، كما

(١) ط : « وتقول : ذهب زيد الشتاء وانطلقت الصيف » .

(٢) كذا وردت النسبة . وفي اللسان (قصر ٤٠٩) نسبه إلى أبي داود الإيادي . ولكل من أبي داود وعدى بن الرقاق شعر على هذا الروى والوزن ، وليس فيه هذا البيت . انظر الخيل لأبي عبيدة ١٤٣ - ١٤٥ .

(٣) يصف فرسا يقول : قصرت ألبان النوق عليه لعتقه وكرمه ، ولأنه يحمىها من أن يغار عليها فتقسم بين الأعداء . وإنما خص الشتاء لأنه زمن الجذب والشدة عندهم وقلة الألبان . والجار في البيت بمعنى المجير .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « فهذا يكون على كم ومتى ظرفين » .

لا يكون متى إلا للأيام والليالي . فإن قلت : أين سير عليه ؟ قال : سير عليه مكان كذا وكذا ، وسير عليه المكان الذي تعلم ، فهو بمنزلة قوله : يوم كذا وكذا ، واليوم الذي تعلم . فأجبر « كم » في الأماكن مُجراها في الأيام والليالي ، وأجر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام .

ويقال : أين سير عليه ؟ فتقول : خلف دارك وفوق دارك . فإن لم تجعله ظرفاً وجعلته على سعة الكلام رفعته على [أن] كم غير ظرف ، وعلى [أن] أين غير ظرف ، كما فعلت ذلك في متى .

وتقول : سير عليه ليل طویل وسير عليه نهار طویل . وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت ، إلا أن الصفة تبين بها معنى الرفع وتوضحه ، وإن شئت نصبت على نصب الليل والنهار ورمضان .

وتقول : سير عليه يوم ، فترفعه على حدّ قولك : يومان ، [وتنصبه عليه] . وإن شئت قلت : سير عليه يوماً أتاناً فيه فلان ، كأنه قال : متى سير عليه ؟ فيقول : يوماً كنت فيه عندنا . فهذا يحسن فيه على متى ، ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا ؛ لأنك قد وقته وعرفته بشيء .

وتقول : سير عليه غُدوة [يافتي] وبكرة ، فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا . والنصب فيه على ذلك ^(١) ، لأنك [قد] تُجرّيه وإن لم يتصرف ^(٢) مُجرّى يوم الجمعة ، تقول : موعِدُك غُدوة أو بكرة ، [فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا ، والنصب فيه على ذلك] .

و [تقول] : ما لقيته مذ غُدوة أو بكرة ، وكذلك : غداة أمس وصباح

(١) ط : « والنصب في ذلك على الظرف » .

(٢) ط : « ينصرف » .

يوم الجمعة والعشيَّةُ وعشيَّةُ يوم الجمعة ومساءً ليلة الجمعة . وتقول : سير عليه حينئذٍ ويومئذٍ ، والنصب على ما ذكرت لك .

وكذلك : نصفُ النَّهار ، لأنك قد تقول في هذا : بعد نصفِ النهار ، وموعدك نصفُ النهار .

وكذلك : سواءُ النَّهار ، لأنك تقول : هذا [سواءُ النهار ، إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا] نصفُ النهار .

وأما سَراةُ اليوم فبمنزلة أول اليوم .

وتقول : سير عليه ضَحوةٌ من الضَّحوات ، إذا لم تُعِنْ ضَحوةً يومك ، لأنها بمنزلة قولك : ساعة من السَّاعات . وكذلك [قولك] : سير عليه عَتَمَةٌ من الليل ، لأنك تقول : أتانا بعد ما ذهبَتْ عَتَمَةٌ من الليل .

وتقول : قد مُضِيََ لذلك ضَحوةٌ وضحوةٌ ، والنصب فيه وجهه على ١١٣ ماضى .

وتقول في الأماكن : سيرَ عليه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال ، لأنك تقول : دارهُ ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال . والنصب على ما ذكرت لك .

وتقول : سير عليه أَيْمُنٌ وأَشْمَلٌ ، وسير عليه اليمينُ والشُّمالُ ، لأنه يَتِمُّكن . تقول : على اليمين وعلى الشمال ، ودارك اليمين ودارك الشمال . وقال أبو النجم :

* يَأْتِي لها من أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ ^(١) *

(١) الخزانة ١ : ١٠٤ وأم الرجز المنشورة بمجلة المجمع العلمي العربي ٨ : ٤٧٢ - ٤٧٩ سنة ١٩٢٨ واللسان والمقاييس (شمل) وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٠٦ .
ويروى : « يرى لها » أى يعرض لها وهو في صفة الراعى وإبله ، يعرض لها يميناً وشمالاً ، مزعجاً لها .

وإن شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم :

* وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا ^(١) *

ومثل ذات اليمين وذات الشمال : شَرْقَى الدارِ وَغَرْبَى الدارِ ، تجعله ظرفاً وغير ظرف . قال [جرير] :

هَبْتُ جَنْوبًا فِدَكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقَى حَوْرَانَا ^(٢)

وقال بعضهم : داره شَرْقَى المسجد .

ومثل : « مَجْرَاهَا الْيَمِينَا » . قوله : « الْبُقُولُ يَمِينَهَا وَشِمَالُهَا » .

هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار

وذلك قولك : مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فيقول : مَقْدَمَ الْحَاجِّ ، وَخُفُوقَ النَجْمِ ،
وِخْلَافَةَ فَلَانٍ ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ . فَإِنَّمَا هُوَ : زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَحِينَ خُفُوقِ
النَّجْمِ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَالْإِخْتِصَارِ .

(١) همع الهوامع ١ : ٢٠١ . وهو من معلقة عمرو بن كلثوم . وصدره :

* صَدَدْتُ الْكَأْسَ عَنَا أُمَ عَمْرٍو *

ويروى البيت أيضاً لعمرو بن عدى ابن أخت جذيمة الأبرش ، وذلك لما وجده مالك وعقيل في البرية وكانا يشربان ، وأم عمرو هذه جارتهما تصد الكأس عن عمرو بن كلثوم وتسقيهما . ولم يرو ابن الأنباري هذا البيت لعمرو بن كلثوم ، ورواه التبريزي ونبه على روايته لعمرو بن عدى .

(٢) ديوان جرير ٥٩٦ برواية : « هبت شمالا » . يقول : كلما هبت الرياح من قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لهوبها من ناحيتهم . وحوران ، بفتح الحاء : بلد بالشام . والضمير في « هبت » لغير مذكور ، يعنى الريح لدلالة الجنوب عليها . و« ما » في « ما ذكرتكم » زائدة مؤكدة ، أى فذكرتكم ذكرى . والصفاء : الصخرة الملساء .

وإن قال : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ، فكذلك .

وإن رفعته أَجْمَعَ كان عربياً كثيراً . ويتنصب على أن تجعل كَمْ ظَرْفاً .
وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من : صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ ، وَوُلِدَ لَهُ
سِتُّونَ عَامًا ^(١) .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ ، لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْفَعْلَ بِالْفَرَسَخَيْنِ ،
فَصَارَ كَقَوْلِكَ : سِيرَ عَلَيْهِ بَعِيرُكَ يَوْمَيْنِ . وإن شئت قلت : [سِيرَ عَلَيْهِ]
فَرَسَخَيْنِ يَوْمَانِ ، أُيِّهَمَا رَفَعْتَهُ صَارَ الْآخِرُ ظَرْفاً . وإن شئت نصبته على الفعل في
سعة الكلام لا على الظَّرْفِ ، كما جاز : يَضَارِبُ الْيَوْمَ زَيْدًا ، أَوْ يَا سَائِرَ الْيَوْمِ
فَرَسَخَيْنِ .

وتقول : صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً [يَا فَتَى] ، وإن شئت جعلته
ظَرْفاً ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : السَّيْرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ . وإن
شئت قلت : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً ، كما تقول : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
صَبَاحًا ، أَيْ سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ . وإِنَّمَا الْمَعْنَى كَانَ ابْتِدَاءُ
السَّيْرِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ .

ومثل ذلك : مَا لَقِيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ صَبَاحًا ، أَيْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَقَعَ الْلِقَاءُ ، كما كان ذلك في : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
غُدُوَّةً .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً ، تجعل غُدُوَّةً بَدَلًا مِنَ الْيَوْمِ ، كما
تقول : ضَرَبَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ .

(١) انظر ما مضى في ص ٢١١ .

(٢) يعني « غُدُوَّةً » . وفي ط : « وإن شئت جعلتهما جميعاً ظرفاً » .

وتقول : إذا كان غَدٌ فَأُتِنِي ، وإذا كان يومُ الجمعة فآلَقْنِي ؛ فالفعل لغِدِ واليوم ، كقولك : إذا جاء غَدٌ فَأُتِنِي . وإن شئت قلت : إذا كان غَدًا فَأُتِنِي ، وهى لغة بنى تميم ، والمعنى أنه لقي رجلا فقال [له] : إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء فى غَدِ فَأُتِنِي ، ولكنَّهم أضَمُّوا استخفافاً ، لكثرة كان فى كلامهم ، لأنَّه الأصل لما مضى وما سيقع . وحذفوا كما قالوا : حَيِّثُذِ الْآنَ ، وإنَّما يريد : حَيْثُذِ واسْمَعْ إِلَى الْآنَ ، فحذف « واسمع ^(١) » ، كما قال : تَالله ما رأيتُ كالْيَوْمِ رَجُلًا ، أى كرجل أراه اليوم رَجُلًا .

وإنَّما أضَمُّوا ما كان يقع مُظْهَرًا استخفافاً ، ولأن المخاطب يعلم مايعنى ، فجرى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليك ، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى ، أنه لا بأسَ عليك ، [ولا ضَرٌّ عليك] ، ولكنَّه حُذِفَ لكثرة هذا فى كلامهم . ولا يكون هذا فى غير لا عليك .

وقد تقول : إذا كان غَدًا فَأُتِنِي ، كأنَّه ذكر أمرًا إمَّا تُحْصِومُهُ وإمَّا صَلُحًا ، فقال : إذا كان غَدًا فَأُتِنِي .

فهذا جائزٌ فى كلِّ فعلٍ ، لأنَّك إنما أضَمَرْتَ بعد ما ذكرتَ مَظْهَرًا ، ١١٥ والأوَّلُ محذوفٌ منه لفظُ المَظْهَرِ ، وأضَمُّوا استخفافاً ^(٢) .

فإن قلت : إذا كان الليلُ فَأُتِنِي ، لم يَجُزْ ذلك ، لأنَّ الليل لا يكون

(١) ط : « فحذف واسمع منى الآن » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى بقوله : الأوَّل محذوف منه لفظ المَظْهَرِ ، إنما أضمر السلامة أو البلاء الذى هو فيه ، ولم يذكره ولم يحتج إلى ذكره إذا كان فيه تلك الساعة ، فحذف اللفظ به » .

ظرفاً إِلَّا أَنْ تُعْنِيَ اللَّيْلَ كُلَّهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ [من التَّكْثِيرِ ^(١)] ؛ فَإِنْ وَجَّهْتَهُ عَلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ قَدْ ذَكَرْتَ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ جَازٌ ، وَكَذَلِكَ : أَخَوَاتُ اللَّيْلِ .

وَمِمَّا لَا يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ قَوْلُهُمْ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ ، لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، يَقُولُونَ : هَذَا السَّحَرُ ، وَبِأَعْلَى السَّحَرِ ، وَإِنَّ السَّحَرَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ نَكْرَةً فَتَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ مِنَ الْأَسْحَارِ ، لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ فِي الْمَوْضِعِ ^(٢) . وَكَذَا تَحْقِيرُهُ إِذَا عَنَيْتَ سَحَرَ لَيْلَتِكَ ، تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرًا . وَمِثْلُهُ : سِيرَ عَلَيْهِ ضُحَى ، إِذَا عَنَيْتَ ضُحَى يَوْمِكَ ، لِأَنَّهُمَا لَا يَتِمَكَّنَانِ مِنَ الْجَرِّ ^(٣) فِي هَذَا الْمَعْنَى ، لَا تَقُولُ : [مَوْعِدُكَ ضُحَى ، وَلَا] عِنْدَ ضُحَى وَلَا مَوْعِدُكَ سُحَيْرٌ ، إِلَّا أَنْ تَنْصَبَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : صَيَّدَ عَلَيْهِ صَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَعَشِيَّةً ، وَعِشَاءً ، إِذَا أَرَدْتَ عِشَاءَ يَوْمِكَ وَمَسَاءَ لَيْلَتِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا ظَرْفًا . وَلَوْ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ مَسَاءً ، أَوْ أَتَانَا عِنْدَ عِشَاءٍ ، لَمْ يَحْسُنَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ مَرَّةٍ ، تَنْصُبُ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا هَذَا . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : إِنَّ ذَاتَ مَرَّةٍ كَانَ مَوْعِدُهُمْ ، وَلَا تَقُولُ : إِنَّمَا لَكَ ذَاتُ مَرَّةٍ ، كَمَا تَقُولُ : إِنَّمَا لَكَ يَوْمٌ .

وَكَذَلِكَ : إِنَّمَا يُسَارُ عَلَيْهِ بُعِيدَاتٍ بَيْنَ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ مَرَّةٍ .

(١) انظر ص ٢١٨ س ٨ .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « الموضع » . والمراد في هذا الموضع .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « في الجر » .

ومثل ذلك : سير عليه بَكْرًا . ألا ترى أنّه لا يجوز : موعِدُكَ بَكْرٌ ،
ولا مُدُّ بَكْرٍ . فالبَكْرُ لا يَتِمَكَّنُ في يومك ، كما لم يَتِمَكَّنْ ذات مرةً وُبُعَيْدَاتِ
بَيْنٍ .

وكذلك : ضَحْوَةٌ في يومك الذي أنت فيه ، يجرى مجرى عَشِيَّةِ يومك
الذي أنت فيه . وكذلك : سير [عليه] عَتَمَةً ، إذا أردت عتمة ليلتك ، كما
تقول : صَبَاحًا ومَسَاءً وبَكْرًا .

وكذلك : سير عليه ذات يوم ، وسِيرَ عليه ذات ليلة ، بمنزلة ذات مرة .
وكذلك : سير عليه ليلاً ونهاراً ، إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك ، لأنّه إنما
يُجْرَى على قولك : سير عليه بَصْرًا ، وسير عليه ظلاماً ، إلّا أن تريد [معنى]
سير عليه ليل طویل ونهار طویل ، فهو على ذلك الحدّ غير متمكّن ، وفي هذا
الحال متمكّن ، كما أنّ السَّحَرَ بالألف واللام متصرف في المواضع التي ذكرت ،
وبغير الألف واللام غير متمكّن فيها .

وذو صَبَاحٍ بمنزلة ذات مرة . تقول : سير عليه ذا صَبَاحٍ ، أخبرنا بذلك
يونسُ عن العرب ، إلّا أنّه قد جاء في لغةٍ لَحْثَعَمٍ مفارقاً لذات مرةً وذاتِ
ليلةٍ ^(١) . وأمّا الجَيِّدَةُ العَرَبِيَّةُ فأن تكون بمنزلتها ^(٢) .

وقال رجل من لَحْثَعَمٍ ^(٣) :

(١) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « في لغة لَحْثَعَمٍ ذات مرة وذات ليلة » . وانظر
همع الهوامع ١ : ١٩٧ .

(٢) بعده في الأصل : « يريد بمنزلتها : ظرفاً » .

(٣) هو أنس بن مدركة اللَحْثَعَمِي ، كما في الخزانة ١ : ٤٧٦ .

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لشيءٍ مَا يَسُودُ مَنْ يَسُودُ^(١)

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع .

وجميع ما ذكرنا من غير المتمكّن إذا ابتدأت اسماً لم يجز أن تبنّيه عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفاً ، وذلك قولك : موعذك سُخَيِّراً ، وموعذك صباحاً . ومثل ذلك : إنه ليسار عليه صباح مساء ، إنما معناه صباحاً ومساءً ، وليس يريد بقوله صباحاً ومساءً صباحاً واحداً ومساءً واحداً ، ولكنه يريد صباحاً أيّامه ومساءًها . فليس يجوز هذه الأسماء التي لم تتمكّن من المصادر التي وُضِعَتْ للحين وغيرها من الأسماء أن تُجْرَى مُجْرَى يوم الجمعة وخُفُوقِ النجم ونحوهما .

ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبُح أن يكون غير ظرف ، صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً ، وسير عليه كثيراً ، وسير عليه قليلاً ، وسير عليه قديماً . وإِثْمًا تُصِيبُ صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأنّ الصّفة لا تقع مَوَاقِعَ الاسم^(٢) ، كما أنّه لا يكون إلاّ حالاً قوله : ألاّ ماءً ولو بارداً ، لأنه لو قال : ولو أتاني باردٌ ، كان قبيحاً . ولو قلت : آتيك^(٣) بجيّد ، كان قبيحاً حتّى تقول : بذرهم جيّد ، وتقول : آتيك به جيّداً . فكما

(١) الخزانة ١ : ٤٧٦ وابن يعيش ٣ : ١٢ وابن الشجري ١ : ١٨٦ والهمع ١ : ١٩٧ . أى عزمت على أن أقم صباحاً وأؤخر الغارة على العدو إلى أن يعلو النهار ، ثقة منى بقوتى وظفري بهم . فإن الذى يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم وخصلة عالية يلمسونها فيه ، وهو جدير بالسيادة لذلك . وكان العرب يختارون الصباح للغارة ، التماساً لغفلة العدو ، فخالفهم هو لاعترازه بشجاعته .

والشاهد فيه جر « ذى صباح » بالإضافة اتساعاً ومجازاً ، والوجه فيه الظرفية .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) ط : « آتيك » فى هذا الموضع وتاليه .

لا تَقْوَى الصِّفَةُ فِي هَذَا إِلَّا حَالاً أَوْ تَجْرِي عَلَى اسْمٍ ، كَذَلِكَ هَذِهِ الصِّفَةُ
لا تَجُوزُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ تَجْرِي عَلَى اسْمٍ . فَإِنْ قُلْتَ : دَهْرٌ طَوِيلٌ ، أَوْ شَيْءٌ كَثِيرٌ أَوْ
قَلِيلٌ ، حَسُنَ .

وَقَدْ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ قَرِيبٌ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : لَقِيتُهُ مُذْ قَرِيبٌ .
وَالنَّصَبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ .

وَرُبَّمَا جَرَتْ الصِّفَةُ فِي كَلَامِهِمْ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَسُنَ .
فَمِنْ ذَلِكَ : الْأَبْرَقُ وَالْأَبْطَحُ وَأَشْبَاهُهُمَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَلِئْتُ مِنَ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ ،
تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَلِئٌ ، وَالنَّصَبُ فِيهِ كَالنَّصَبِ فِي قَرِيبٍ .

وَمَا يَبِينُ لَكَ أَنَّ الصِّفَةَ لَا يَقْوَى فِيهَا إِلَّا هَذَا ، أَنَّ سَائِلًا لَوْ سَأَلَكَ
فَقَالَ : هَلْ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ لَقُلْتَ : نَعَمْ سِيرَ عَلَيْهِ شَدِيدًا ، وَسِيرَ عَلَيْهِ حَسَنًا ،
فَالنَّصَبُ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ . وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ وَصَفُ السَّيْرِ . وَلَا يَكُونُ
فِيهِ الرُّفْعُ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقِعَ مَا كَانَ اسْمًا . وَلَمْ يَكُنْ ظَرْفًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحِينٍ يَقَعُ فِيهِ
الْأَمْرُ . إِلَّا أَنْ تَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ حَسَنٌ ، أَوْ سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ . فَإِنْ
قُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ وَشَدِيدٌ مِنَ السَّيْرِ ، فَأَطْلَلْتَ الْكَلَامَ
وَوَصَفْتَ ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَقْوَى وَجَازًا ، وَلَا يَبْلُغُ فِي الْحُسْنِ الْأَسْمَاءُ . وَإِنَّمَا جَازَ
حِينَ وَصَفْتَ وَأَطْلَلْتَ ، لِأَنَّهُ ضَارَعَ الْأَسْمَاءَ ، لِأَنَّ الْمُوصُوفَةَ فِي الْأَصْلِ هِيَ
الْأَسْمَاءُ .

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولًا

فَيَرْفَعُ كَمَا يَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلْتَ الْفِعْلَ بِهِ ، وَيَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلْتَ الْفِعْلَ
بِغَيْرِهِ (١) .

(١) يَعْنِي أَنْ تَقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا .

وإنما يجيء ذلك [على] أن تبين أي فعل فعلت أو توكيدا (١) .

فمن ذلك قولك على قول السائل : أي سِيرَ سِيرَ عليه ؟ فتقول : سِيرَ عليه سِيرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ . فأجريتَه مفعولا ، والفعلُ له .
فإن قلت : ضُرِبَ به ضَرْبًا ضعيفًا ، فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه .
ومثله : سِيرَ عليه سِيرًا شديدًا . وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تذكر الصفة ،
تقول : سِيرَ عليه سِيرٌ وضُرِبَ به ضَرْبٌ ، كأنك قلت : سِيرَ عليه ضَرْبٌ من
السير ، أو سِيرَ عليه شيءٌ من السير .

وكذلك جميعُ المصادرُ ترتفعُ على أفعالها إذا لم تشغلَ الفعلَ بغيرها .
وتقول : سِيرَ عليه أيما سِيرٍ سِيرًا شديدًا ، كأنك قلت : سِيرَ عليه بغيرك
سِيرًا شديدًا .

وتقول : سِيرَ عليه سَيْرَتَانِ أيما سِيرٍ ، كأنك قلت : سِيرَ عليه بغيرك أيما
سِيرٍ ، فجري مجرى ضَرْبٍ زيدٍ أيما ضَرْبٍ ، وضُرِبَ عمرو ضَرْبًا شديدًا .
وتقول على قول السائل : كم ضَرْبَةً ضُرِبَ به ، وليس في هذا إضمار شيء
سوى كم والمفعولُ كم ، فتقول : ضُرِبَ به ضربَتانِ ، وسِيرَ عليه سَيْرَتَانِ ، لأنه
أراد أن يبين له العدة ، فجري على سعة الكلام والاختصار ، وإن كانت الضربَتانِ

(١) ط : « تأكيدًا » : قال السيرافي ما ملخصه : يعنى إنما يجيء المصدر منصوبا
أو مرفوعا على أحد وجهين : إما لبيان صفة المصدر الذى دل عليه ، كقولك : ضربت
زيدا ضربا شديدا : وإما للتأكيد كقولك : ضربت زيدا ضربا ، وحركته تحريكا . وإنما
صار تأكيدا لأنه ليس فيه من الفائدة إلا ما فى قولك : ضربت وحركت .

لا تُضْرَبَانِ ، وإنما المعنى : كَمْ ضُرِبَ ^(١) الذى وقع به الضَرْبُ من ضربةٍ ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتسع واختصر .

وكذلك هذه المصادرُ التى عَمِلَتْ فيها أفعالُها إنما يُسألُ عن هذا المعنى ، ولكنه يَتَسَعُّ وَيَخْزِلُ ^(٢) الذى يقع به الفعلُ اختصاراً واتساعاً . وقد عُلِمَ أَنَّ الضرب لا يُضْرَبُ .

ومن ذلك : سير عليه خُرْجَتَانِ ، وصيْدٌ عليه مَرَّتَانِ . وليس ذلك بأبعدَ من قولك : وُلِدَ له ستون عاماً .

وسمعتُ من أثقُ به من العرب يقول : بُسِطَ عليه مَرَّتَانِ ، وإنما يريد : بُسِطَ عليه العذابُ مرتين .

وتقول : سير عليه طَوْرَانِ : طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا ، والنصبُ ضعيفٌ جداً إذا ثَبِتَ كقولك : طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا . وقد يكون فى هذا النصبُ إذا أُضْمِرَتْ .

وقد تقول : سير عليه مرتين ، تجعله على الدَّهر ، أى ظرفاً . وتقول : سير عليه طَوْرَيْنِ ، وتقول : ضُرِبَ به ضربَتَيْنِ ، أى قَدَرَ ضربَتَيْنِ من الساعات ، كما تقول : سير عليه تَرْوِيحَتَيْنِ . فهذا على الأحيان .

ومثل ذلك : انتظر به نَحَرَ جَزُورَيْنِ ، إنما جعله على الساعات ، كما قال : مَقْدَمُ الحَاجِّ وَخَفُوقُ النجم ، فكذلك جَعَلَهُ ظرفاً . وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلت به الفعل .

وإن جعلتَ المَرَّتَيْنِ ، وما أشبههما مثل السَّير ^(٣) رفعتَ ونصبت إذا أُضْمِرَتْ .

(١) ط : « كَمْ ضُرِبَ بالسوط » .

(٢) كذا فى الأصول ، أى يَخْتَزِلُ وَيَقْتَطِعُ .

(٣) ط : « من السير » . وما بعده ساقط من ط .

ومما يجيء توكيداً ويُنصبُ قوله : سِيرَ عليه سَيْرًا ، وانطُلِقَ به انطلاقًا ،
وضُرِبَ به ضَرْبًا ، فَيُنصبُ على وجهين :

أحدهما على أنه حال ، على حدِّ قولك : ذَهَبَ به مَشْيًا وَقُتِلَ به صَبْرًا .
وإن وصفته على هذا الحدِّ كان نصبًا ، تقول : سِيرَ به سيرا عَنيفًا ، كما تقول :
ذَهَبَ به مَشْيًا عَنيفًا .

وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ، ويكون بدلًا من اللفظ بالفعل
فتقول : سِيرَ عليه سَيْرًا وضُرِبَ به ضَرْبًا ، كأنتك قلت بعد ما قلت : سِيرَ عليه
وضُرِبَ به : يَسِيرُونَ سَيْرًا وَيَضْرِبُونَ ضَرْبًا ، وَيَنْطَلِقُونَ انطلاقًا ، ولكِنَّه صار
المصدر بدلًا من اللفظ بالفعل ، نحو يَضْرِبُونَ وَيَنْطَلِقُونَ ، وجرى على قوله : إِنَّمَا
أنت سَيْرًا سَيْرًا ، وعلى قوله : الْحَذَرَ الْحَذَرَ . وإن أنت ^(١) قلت على هذا
المعنى : سِيرَ عليه السَّيْرَ وضُرِبَ به الضَّرْبَ جاز ، على قوله : الْحَذَرَ الْحَذَرَ ،
وعلى ما جاء فيه الألف واللام [نحو العِرَاك ^(٢)] وكان بدلًا من اللفظ بالفعل ،
وهو عربى جيد حسن .

ومثله : سِيرَ عليه سَيْرَ البَرِيدِ ، وإن وصفت على هذه الحال لم يغيِّره
الوصف كما لم يغيِّر الوصف ما كان حالاً .

ولا يجوز أن تُدْخَلَ الألف واللام في السَّيْرَ إذا كان حالاً ، كما لم يجز أن
تقول : ذَهَبَ به المَشْيَ العَنيفَ وأنت تريد أن تجعله ^(٣) حالاً . قال الرَّاعِي :

(١) ط : « وإن شئت » .

(٢) إشارة إلى قولهم : « أرسلها العراك » .

(٣) السيرافى : يعنى أن المصدر إذا كان فى معنى الحال فالقياس يمنع دخول الألف واللام عليه ، كما لا تدخل الألف واللام على الحال ، لا تقول مررت بزيد القائم ، على الحال .

نَظَّارَةً حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا طَرَحًا بَعَيْنِي لِيَاخَ فِيهِ تَحْدِيدٌ (١)
فَأَكَّدَ بِقَوْلِهِ « طَرَحًا » وَشَدَّدَ ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُ حِينَ قَالَ : « نَظَّارَةً »
أَنَّهُ تَطَرَّحَ (٢) .

وإن شئت قلت : سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرُ ، كما قلت : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ .
وإن وصفته كان أقوى وأبين ، كما كان ذلك في قوله : سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ طَوِيلٌ وَنَهَارٌ
طَوِيلٌ .

وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فِعْلٍ قد عَمِلَ فِي
الاسم (٣) ، لَأَنَّكَ لَا تَلْفِظُ بالفعل فَارِحًا ، فَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الرَّفْعُ فِي
كَلَامِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اللفظ به (٤) إِلَّا أَنَّهُ صَارَ كَأَنَّهُ فِعْلٌ قد
لُفِظَ بِهِ ، فَأَوَّلَى مَا عَمِلَ فِيهِ مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اللفظ به .

ومما يَسْبِقُ فِيهِ الرَّفْعُ مِنَ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ
الْمَصْدَرِ قَوْلُهُ : قد خِيفَ مِنْهُ خَوْفٌ ، وقد قِيلَ فِي ذَلِكَ قَوْلٌ . إِنَّمَا يُرِيدُ : قد

(١) طرحا ، أى تطرح بصرها يمينا وشمالا ، يعنى ناقتة : وإنما تعلو الشمس
الراكب في الهاجرة إذا صارت الشمس في قمة الرأس . واللياح ، بالفتح والكسر : الأبيض
اللائح . شبه عينيها بعيني هذا الثور . والتحديد : حدة النظر ، أو حدة النشاط .
ويروى : « تجديد » بالجيم ، من الجُدَّة ، وهى خبطة سوداء تخالف لون الدابة . نعتها
بالنشاط وحدة البصر في شدة الهاجرة ، وهى مظنة الكلال والنصب .

والشاهد فيه « طرحا » ، فهو مصدر مؤكد لفعل لم يذكر ، كما أنه بدل من اللفظ
بالفعل لوجود ما يدل عليه وهو « نظارة » .

(٢) أى تطرح بصرها .

(٣) ط : « فى اسم » .

(٤) ط : « ما هو بدل من اللفظ به » .

خِيفَ مِنْهُ أَمْرٌ أَوْ شَيْءٌ ، وَقَدْ قِيلَ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ . وَمِثْلُ هَذَا فِي الْمَعْنَى كَانَ مِنْهُ كَوْنٌ ، أَيْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا حَمَلْتَ عَلَيْهِ السَّيْرَ وَالضَّرْبَ فِي التَّوَكُّيدِ ، حَالاً وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ ، أَوْ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، نَصَبْتُ (١) .

وإن (٢) كَانَ الْمَفْعَلُ مُصَدِّراً أُجْرَى مُجْرَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الضَّرْبِ وَالسَّيْرِ وَسَائِرِ الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْنَا ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنَّ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمْضَرَبًا ، أَيْ إِنْ فِيهَا لَمْضَرَبًا ؛ فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ بِهِ ضَرْبًا ، قُلْتَ : ضَرَبَ بِهِ مَضْرَبًا ، وَإِنْ رَفَعْتَ رَفَعْتَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : سَرَّخَ بِهِ مُسَرَّخًا ، أَيْ تَسْرِيحًا . فَالْمُسَرَّخُ وَالتَّسْرِيحُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ وَالْمَضْرَبِ . قَالَ جَرِيرٌ :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا (٣)

أَيْ تَسْرِيحِي الْقَوَافِي .

وَكَذَلِكَ تُجْرَى الْمَعْصِيَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ لَوْ كَانَ

(١) قَالَ السَّيْرَانِيُّ : يَعْنِي إِنْ جَعَلْتَ خِيفَ مِنْهُ هُوَ الْخَوْفُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ قَوْلِكَ سِيرَ بِهِ سِيرَ .

(٢) ط : « وَإِذَا » .

(٣) دِيْوَانُ جَرِيرٍ ٦٢ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٤٢ وَالْكَامِلُ ١١٥ . يُخَاطَبُ الْعَبَّاسُ ابْنُ يَزِيدَ الْكَنْدِيُّ مَفْتَخَرًا . يَقُولُ : إِنَّهُ يَسْرِحُ الْقَوَافِي وَيَطْلُقُهَا مِنْ عَقْلِهَا سَهْلَةً لِيَنَاقِظَ اقْتِدَارًا عَلَيْهَا ، فَلَا يَعْيَا بِهِنَّ وَيَعْجُزُ ، وَلَا يَجْتَلِبُهَا مِنْ شَعْرِ غَيْرِهِ سَاطِئًا عَلَيْهَا . وَسَكَنَ الْيَاءُ مِنَ « الْقَوَافِي » لِلضَّرُورَةِ ، وَحَقَّقَهَا النَّصَبُ بِالْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ قَبْلَهَا ، وَهُوَ « مُسَرَّحِي » . وَهَذَا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ ، إِذْ أُجْرَى الْمُسَرَّحُ مَوْضِعَ التَّسْرِيحِ .

الْوَجْدُ يُتَكَلَّمُ بِهِ (١) .

قال الشاعر ، وهو آبن أحمر :

تَدَارَكُنْ حَيًّا مِنْ نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ أُسَارَى تُسَامُ الذُّلَّ قَتْلًا وَمَحْرَبًا (٢)

فإن قلت : ذَهَبَ بِهِ مَذْهَبٌ ، أَوْ سُلِكَ بِهِ مَسَلَكٌ ، رَفَعْتَ لِأَنَّ الْمَفْعَلَ ههنا ليس بمنزلة الذَّهَابِ وَالسُّلُوكِ ، وإنما هو الوجه الذي يُسَلَكُ فِيهِ وَالْمَكَانُ الذي يُذْهَبُ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ذَهَبَ بِهِ السُّوقُ وَسُلِكَ بِهِ الطَّرِيقُ . وكذلك الْمَفْعَلُ إِذَا كَانَ حَيًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا (٣) ، ١٢٠ أَى عَلَى زَمَانِ ضَرَابِهَا . وكذلك مَبَعَثُ الْجُيُوشِ ، تقول : سِيرَ عَلَيْهِ مَبَعَثُ الْجُيُوشِ ، وَمَضْرِبُ الشَّوْلِ . قال حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ :

(١) السيرافى : يعنى الموجدة فى الغضب سبيلها سبيل الوجد الذى ليس فيه ميم . ولا يتكلم بالوجد فى معنى الموجدة ، يقال وجدت عليه موجدة ، إذا غضبت عليه . ووجدت به وجدا إذا أحببته ... فالموجدة فى الغضب تجرى مجرى الوجد فى الحب . (٢) أنشده ابن الأنبارى فى شرح القصائد السبع ٤٢٦ بدون نسبة . يذكر أن خيله أدركت حيا من نمير وقعوا أسرى وسيموا الذل بالقتل والسلب ، فاستنقذتهم الخيل من أيدي أعدائهم وفكت إسمارهم . وعمرو بن أحمر من باهلة بن أعصر وهم من قيس ، ونمير بن عامر أيضاً من قيس ، فلذلك ذكر إغاثتهم لهم لأنهم إخوانهم .

والشاهد فيه « محرباً » فهو مصدر ميمي للحرَب ، يجرى مجراه . والحرب ، بالتحريك : السلب ، حربه يجره حرباً ، مثل طلبه يطلبه طلباً . والحرب أيضاً ، بالتحريك : الخصومة والغضب ، حربٌ يحربُ حرباً .

(٣) ط : « مضربها » بفتح الراء ، صوابه بالكسر كما فى اللسان ، وهو القياس .

وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابنِ هَمَّامٍ على حَيٍّ خُثْعَمًا ^(١)
فصَيَّرَ « مُغارًا » وقتًا ، وهو ظَرْفٌ .

هذا باب مالا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل
الذي يَتَعَدَّى إلى المفعول ولا غَيْرُهُ ^(٢)

لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يَعْمَلُ فيه
شيءٌ قبله ، لأنَّ أَلْفَ الاستفهام تَمْنَعُهُ من ذلك .

(١) ليس في ديوان حميد ولا في ملحقاته ، وقد أثبتته في استدراكي على الأستاذ
الميمنى ص ١٧٣ نقلا عن هذا الموضع من سيبويه . وهو في اللسان (علق ١٤١)
والكامل ١١٥ ليسك بدون نسبة فيهما ، لكن نسب في حواشي الكامل إلى حميد بن
ثور . وأنشد قبله :

تطول القصار والقصار يطلنهما فمن يَرَّها لا ينسها ما تكلمنا

الإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلقة ، بالكسر : ثوب قصير
بلا كمين تلبسه الجارية ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود . ينعت المرأة بأنها كانت صغيرة
السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن ، وهو خثعم . وقد غلظ بعضهم سيبويه
في جعله « مغار » ظرفا وقد تعدى إلى « حى » بعلی والظرف لا يتعدى ، وقال : إنه
منصوب على المصدر التشبيهي والعامل فيه معنى « وما هي إلا في إزار وعلقة » ، لأنه دال
على العرى وقلة الثياب ، وكان ابن همام في زعمه لا يغير إلا عريانا ؛ فالمعنى : وما هي إلا
صغيرة تتعري تعري ابن همام إذا أغار . وهذا الكلام على ما فيه من ضعف وسوء فهم ،
لا يبطل ما ذهب إليه سيبويه من جعله ظرفا متعديا ، لأن تقديره وقت إغارة ابن همام ، كما
تقول : خفوق النجم ، أى وقت خفوق النجم .

والشاهد فيه نصب « مغار » على الظرفية ، وهو في أصله مصدر ميمي .

(٢) ولا غيره بالجر ، عطف على « الفعل » ، وبالرفع عطف على « ما » الثانية .
وهذا الباب يتناول الكلام في تعليق الأفعال ونحوها .

وهو قولك : قد علمتُ أَعْبُدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوه ^(١) ، وأما ترى أيُّ بَرِّقِ هاهنا . فهذا في موضع مفعول ، كما أنك إذا قلت : عبدُ الله هل رأيته ، فهذا الكلامُ في موضع المبنى على المبتدأ الذي يَعْمَلُ فيه فيرفعه .

ومثل ذلك : لَيْتَ شِعْرِي أَعْبُدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعْرِي هل رأيته ، فهذا في موضع خَبَرٍ لَيْتَ . فَإِنَّمَا أَدَخَلْتَ هذه الأشياءَ على قولك : أزيدُ ثُمَّ أم عمرو وأيُّهم أبوك ، لِمَا احْتَجَجْتَ إليه من المعاني ^(٢) . وسنذكر ذلك في باب التسوية .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ^(٣) ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ^(٤) ﴾ .

ومن ذلك : قد علمتُ لَعْبُدُ اللهَ خَيْرٌ منك . فهذه اللامُ تمنعُ العملَ ، كما تمنعُ أَلْفُ الاستفهامِ ، لأنها إِنَّمَا هي لامُ الابتداء ، وإنما أَدَخَلْتَ عليه علمتُ لِتَوْكِيدٍ ^(٥) وتجعله يقينًا قد علمته ، ولا تُحِيلُ على علم غيرك . كما أنك إذا قلت : قد علمتُ أزيدُ ثُمَّ أم عمرو ، أردتُ أن تُخْبِرَ أنك قد علمتَ أيُّهما ثُمَّ ، وأردتُ أن تسوِّيَ عِلْمَ المخاطبِ فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيدُ ثُمَّ

(١) ط : « أبوك » .

(٢) ط : « المعنى » .

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٤) الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وإنما أَدَخَلْتَ علمتَ للتوكيد » .

أم عمرو . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ (١) .

ولو لم تستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأُعمِلت « علمت » كما تُعْمِلُ عرفت ورأيت ، وذلك قولك : قد علمت زيدا خيرا منك ، كما قال تعالى جدّه : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ (٢) ، وكما قال جل ثناؤه : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ (٣) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم . وقال سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (٤) .

وتقول : قد عرفت زيدا أبو من هو ، وعلمت عمرا أبوك هو أم أبو غيرك ، فأُعمِلت الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك ، أو زيد أبو من هو ، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده .

ومما يُقَوِّى النصب [قولك] : قد علمته أبو من هو ، وقد عرفتك أي رجل أنت . وتقول : قد دريت عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك في علمت . ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب . ومن ذلك : قد ظننت زيدا أبو من هو .

وإن شئت قلت : قد علمت زيدا أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول (٥) ، وذلك قولك : اذهب فانظر زيدا أبو من هو ،

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

(٥) السيرافي : يعنى أنه يجوز لك ألا تعمل « علمت » في زيد للاستفهام الذى

بعده ؛ إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على زيد ، فتقول : قد علمت أبو من زيد ، فلما جاز أن يتقدم زيدا للاستفهام ولا يتغير المعنى ، صار بمنزلة ما قد وقع الاستفهام عليه ، ومنع من أن يعمل فيه .

ولا تقول : نظرتُ زيدا . واذهبْ فسَلْ زيدٌ أبو من هو ، وإنَّما المعنى : اذهبْ
فسَلْ عن زيدٍ ، ولو قلت : اسأَلْ زيدا ، على هذا الحدِّ لم يجوز .

ومثل ذلك : « دَرَيْتُ » في أَكْثَرِ كلامهم ؛ لأنَّ أَكْثَرَهُمْ يقول : ما دريتُ
به ، مثل : ما شعرتُ به .

ومثل ذلك : لَيْتَ شِعْرِي زيدٌ أَعْنَدَكَ هو أم عند عمرو .

[ولا بُدَّ مِنْ « هُوَ » لأنَّ حرف الاستفهام لا يَسْتغْنِي بما قبله ، إنما
يَسْتغْنِي بما بعده] ، فَإِنَّمَا جِئْتُ بالفعل قبل مبتدأ^(١) قد وُضِعَ الاستفهامُ في
موضع المبنى عليه الذي يَرْفَعُهُ ، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك : قد عرفتُ
لَزَيْدٌ خَيْرٌ منك .

وإنَّما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنَّه في المعنى مستفهم عنه^(٢) ، كما
جاز لك^(٣) أن تقول : إِنَّ زَيْدًا فيها وعمرو . ومثله : ﴿ أَنْ اللَّهَ بِرِئْءٍ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٤) . فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حينَ قال : إِنَّ زَيْدًا
منطلقٌ : زيدٌ منطلقٌ ، ولكنَّه أَكَّدَ [بِإِنِّ] ، كما أَكَّدَ فَأَظْهَرَ زَيْدًا وَأَضْمَرَهُ .
والرفعُ قولُ يونسَ-

فإن قلت : قد عرفتُ أبو من زيدٌ لم يجوز إلاَّ الرفعُ ، لأنك بدأت بما

(١) ط : « بعد مبتدأ » .

(٢) بعده في الأصل : « يعنى قوله قد عرفت أبو من هو ، إذا قلت زيد أبوك هو
أم أبو عمرو ، فمعناه في الحديث معنى زيد أبوك أم أبو عمرو » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وكما كان لك » .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة .

لا يكون إلا استفهاما وابتدأته ثم بنيت عليه ^(١) ، فهو بمنزلة قولك : قد علمتُ
أَبوكَ زيدٌ أم أبو عمرو .

فإن قلت : قد عرفتُ أبا مَنْ زيدٌ مَكْنِيٌّ ، انتصب على مَكْنِيٍّ ، كأنك
قلت : أبا مَنْ زيدٌ مَكْنِيٌّ ، ثم أدخلتَ عَرَفْتُ عليها . ومثله قولك : قد علمتُ
أَبَا زيدٍ تُكْنِي أمَ أبا عمرو ، كأنك قلت : أبا زيدٍ تُكْنِي أمَ أبا عمرو ، ثم
أدخلتَ عليه علمتُ كما أدخلته عليه حين لم يكن ما بعده إلا مبتدأ ،
فلا ينتصب إلا بهذا الفعل الآخر ، كما لم يكن في الأول إلا مبتدأ .

وإذا قلت : قد عرفتُ زيدًا أبو من هو ، قلت : قد عرفتُ زيدًا أبا من هو
مَكْنِيٌّ . ومن رفع [زيد] ثَمَّةَ رَفَعَ زيدًا ها هنا . ونَصَبَ الآخرَ كما نصبه حين
قال : قد عرفتُ أبا مَنْ أنتَ مَكْنِيٌّ ، وكأنه قال : زيدٌ أبا من هو مَكْنِيٌّ . ثم
أدخل الفعل عليه ، وكأنه قال : زيدٌ أبا بِشَرٍ يُكْنِي أمَ أبا عمرو ، ثم أدخل الفعل
عليه ، وعَمِلَ الفعلُ الآخرُ حين كان بعد ألف الاستفهام .

وتقول : قد عرفتُ زيدًا أبو أيُّهم يُكْنِي به ، وعلمتُ بِشَرًا أيُّهم يُكْنِي به ،
تُرفعه كما تُرفع أيُّهم ضربته .

وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو ، وَأَرَأَيْتَكَ عمرًا أعندك هو أم عند
فلان ، لا يحسن فيه إلا النصبُ في زيد . ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو من
أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيدٌ ثمَّ أم فلان ، لم يحسن ، لأنَّ فيه معنى أَخْبِرْنِي عن زيد ،
وهو الفعل لا يَسْتَعْنِي السكوتُ على مفعوله الأول ، فدخولُ هذا المعنى فيه لم

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ثم بنيت عليه » .

يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ أُخْبِرْنِي فِي الْاسْتِغْنَاءِ ^(١) ، فَعَلَى هَذَا أُجْرِي وَصَارَ الْاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

وَتَقُولُ : قَدْ عَرَفْتُ أَيَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَتَنْصِبُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ ، لَا عَلَى عَرَفْتُ . وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ ظَرْفًا رَفَعْتَ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقْبَتِي ^(٢) ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقْبَتِي . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ وَالْدَهْرُ أَيَّتَمَّا حَالٍ دَهَارِيرُ ^(٣)

(١) السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي دَخُولَ مَعْنَى أُخْبِرْنِي فِي أَرَأَيْتَكَ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَفْعُولَانِ ، كَمَا كَانَ لَهُ قَبْلُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَعْنَى أُخْبِرْنِي . وَقِيلَ : أَرَادَ فِدْخُولَ أُخْبِرْنِي فِي أَرَأَيْتَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَقْتَصِرًا بِهِ عَلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى النُّونِ وَالْيَاءِ فِي قَوْلِكَ أُخْبِرْنِي . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فِي النِّسْخِ غَلَطٌ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ بِمَنْزِلَةِ رَأَيْتَ فِي الْاسْتِغْنَاءِ .

(٢) الْعُقْبَةُ ، بِالضَّمِّ : النَّوْبَةُ فِي الرُّكُوبِ ، يُقَالُ تَعَاقَبَ الْمَسَافِرَانِ عَلَى الدَّابَّةِ : رَكِبَ كُلُّ مَنِهَا عُقْبَةً .

(٣) قَائِلُهُ عَثِيرُ بْنُ لَبِيدٍ الْعَذْرِيُّ ، وَقِيلَ عَثِمَانُ بْنُ لَبِيدٍ الْعَذْرِيُّ ، وَقِيلَ حَرِثُ بْنُ جَبَلَةَ ، وَقِيلَ ابْنُ عَيْيْنَةَ الْمَهْلَبِيُّ . مِنْ أَيْيَاتٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبَ ٢٦٥ - ٢٦٦ وَعْيُونَ الْأَخْبَارِ ٢ : ٣٠٥ وَالْمَعْمَرِينَ ٤٠ - ٤١ وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ٣٤ - ٣٦ حَيْثُ رُوِيَ قِصَّةُ الشَّعْرِ . وَانْظُرْ دُرَّةَ الْغَوَاصِ ٣٣ وَاللِّسَانَ (دَهْر) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنَى ٨٦ . وَقَبْلَهُ :

وَبَيْنَا الْمَرْءَ فِي الْأَحْيَاءِ مَغْتَبَطًا إِذْ صَارَ فِي الرَّمْسِ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

يَقُولُ : يَصِيرُ فِي الرَّمْسِ وَيَفْنَى حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا ذِكْرَاهُ .

وَالدَّهَارِيرُ : الدَّهْرُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ كَعَبَادِيدَ ، أَوْ وَاحِدُهُ دَهْرٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، نَحْوُ ذِكْرٍ وَمَذَاكِيرٍ . وَمَعْنَاهُ : الدَّهْرُ دَهْوَرٌ مُتَقَلِّبَةٌ بِالنَّاسِ مُتَصَرِّفَةٌ بِالْخَيْرِ وَالْشَّرِّ . وَقِيلَ الدَّهَارِيرُ : الدَّوَاهِي .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ « أَيَّتَمَّا » عَلَى الظَّرْفِ ، وَعَامِلُهُ « دَهَارِيرُ » .

فإنما هو بمنزلة قولك : والدهرُ دَهارِئُ كُلِّ حالٍ وكلِّ مرّةٍ ، أى فى كُلِّ حال وفى كُلِّ مرّةٍ ، فانتصب لأنه ظرف ، كما تقول : القتالُ كُلُّ مرّةٍ ، وكلُّ أحوالِ الدهرِ .

هذا باب من الفعلِ سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخذ من أمثلة

الفعل الحادث (١)

وموضعها من الكلام الأثرُ والنهيُّ ، فمنها ما يتعدى المأمورَ إلى مأمورٍ به ، ومنها ما لا يتعدى المأمورَ ، ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رُوِّدَ زيدا ، فإنما هو اسم قولك (٢) : أُرُوِّدُ زيدا . ومنها هُلِّمَ زيدا ، إنَّما تريد هاتِ زيدا . ومنها قول العرب : حَيَّهْلَ الثريدَ . وزعم أبو الخطَّاب أنَّ بعض العرب يقول : حَيَّهْلَ الصَّلَاةَ ، [فهذا اسمُ اثِّ الصلاة] ، أى ائتوا الثريدَ [وائتوا الصَّلَاةَ] .

ومنه قوله :

* ثَرَاكِهَا من إِبِلِ ثَرَاكِهَا (٣) *

(١) هو المعروف باسم فعل الأمر .

(٢) هذه ساقطة من ط .

(٣) الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي كما فى الخزائن ٢ : ٣٥٤ . وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ١١١ ، ١٣٥ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤ : ٥٠ . واختلف فى تفسيره ، فقال ابن السكيت : أغير على إبل قوم من العرب فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك . وقيل على أن قائله طفيل : إنه لما أغارت كندة على نعمة لحقهم وجعل يقول ذلك مهددا . وبعده :

* أما ترى الموت لدى أوراكاها *

فهذا اسم لقوله له : اتركها . وقال :

* مناعها من إبل مناعها ^(١) *

وهذا اسم لقوله له : امنعها .

وأما مالا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه ، فنحو قولك : مة مة ، وصة صه ^(٢) ، [وآه] وإيه ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك ، ولكن المأمور والمنهى مضمران في النية . وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه ^(٣) .

وهي أسماء الفعل ، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام ، نحو : النجاء ، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي ^(٤) . ولم تصرف تصرف

(١) الخزانة ٢ : ٣٥٤ وابن الشجرى ٢ : ١١١ وابن يعيش ٤ : ٥١ والإنصاف

٣٠٨ . وبعده :

* أما ترى الموت لدى أرباعها *

وهو وما قبله مثلان من أمثلة اسم الفعل .

(٢) ط : « فنحو قولك مه وصه » .

(٣) السيرافي : يعنى أن هذه الأسماء التي ذكرها في هذا الباب لا تقع إلا في الأمر والنهي ، لا يجوز أن تقول : أعجبني مناع زيدا ، ولا هذا رويد زيدا كما تقول : أعجبني منعك زيدا .

(٤) السيرافي : يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة ، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ، حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينتصب ما بعد الأمر والنهي ولا ينخفض .

المصادر ، لأنها ليست بمصادر ، وإنما سُمي بها الأمر والنهي ، فعملت عملهما ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعليهما .

هذا باب متصرف رُوِيْد

تقول : رُوِيْدَ زيدا ، وإنما تريد أَرُوِدُ زيدا .

قال الهذلي (١) :

رُوِيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا ثَدَى أُمِّهِمْ إلينا ولكن بُغِضُهم مُتَمَائِنُ (٢)

وسمنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رُوِيْدَ ما الشَّعْرَ . يريد : أَرُوِدُ الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر .

فقد تبين لك أن رُوِيْدَ في موضع الفعل .

ويكون رُوِيْدَ أيضا صفة ، كقولك : ساروا سِيرًا رُوِيْدًا . ويقولون

(١) هو المعطل الهذلي . ديوان الهذليين ٣ : ٤٦ .

(٢) ديوان الهذليين واللسان (جدد ، مين) ، وابن يعيش ٤ : ٤٠ . على : اسم لعدة قبائل أشهرها على بن مسعود بن مازن . مختلف القبائل لابن حبيب ١٠ والجمهرة ١٨٠ . وذكر الشنتمري أنهم حتى من كنانة بن خزيمه ، والشاعر من هذيل بن مدركة . وكذا قال الأزهرى إن عليا قبيلة من كنانة . جد : قطع . قال الأزهرى : جَدُّ ثَدَى أُمِّهِمْ إلينا ، أى بيننا وبينهم خثولة رحم وقراة من قبل أمهم ، وهم منقطعون إلينا بها ، وإن كان في ودهم لنا مَيْنٌ ، أى كذب وملتق . يذكر قطيعة كانت بينهم وبين هؤلاء ، على ما بينهم من قراة وأخوة .

وشاهده نصب « عليا » برويد على أنه اسم فعل أمر .

أيضاً : ساروا رُوَيْدًا ، فيحذفون السَّيْرَ ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامه ، واجتزأ^(١) بما في صدر حديثه من قول « ساروا » ، عن ذكر السَّيْر .

ومن ذلك قول العرب : ضَعُهُ رُوَيْدًا ، أى وَضَعًا رُوَيْدًا . ومن ذلك قولك للرجل تراه يُعالِجُ شيئاً : رُوَيْدًا ، إنَّما تريد : عِلاجًا رُوَيْدًا . فهذا على وجه الحال إِلَّا أَنَّ يَظْهَرُ الموصوفُ فيكونَ على الحال وعلى غير الحال .

واعلم أن رُوَيْدًا تُلحقها الكافُ وهى فى موضع افْعَلْ ، وذلك قولك : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ، ورُوَيْدُكُمْ زَيْدًا . وهذه الكاف التى لحقت رُوَيْدًا^(٢) إنَّما لحقت لِتُبَيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ ، لأنَّ رُوَيْدًا تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى ، فإنَّما أدخل الكاف حين خاف التباسَ مَنْ يَعْنى بمن لا يعنى ، وإنَّما حذفها فى الأوَّل استغناء بعلم المخاطب أنَّه لا يَعْنى غيره .

فلحاقُ الكاف كقولك : يا فلانُ ، للرجُل حتَّى يُقْبَلَ عليك . وتركها كقولك للرجل : أنت تَفْعَلُ ، إذا كان مُقْبِلًا عليك بوجهه مُنْصِتًا لك . فتركت يا فلانُ حين قلت : أنت تَفْعَلُ ؛ استغناءً بإقباله عليك . وقد تقول أيضاً : رُوَيْدَكَ ، لمن لا يُخاف أن يلتبسَ بسواه ، توكيدًا ، كما تقول للمقبِل عليك المُنْصِت لك : أنت تَفْعَلُ ذاك يا فلانُ ، توكيدًا . وذا بمنزلة قول العرب : هاءُ وهاءُك ، [وهأُ وهأُك] ، وبمنزلة قولك : حَيَّهْلَ وَحَيَّهْلَكَ ، وكقولهم : النَّجَاءُكَ . فهذه الكاف لم تجيء عَلَمًا للمأمورينَ والمنهيينَ المضميرينَ ، ولو كانت عَلَمًا للمضميرينَ لكانت^(٣) خطأً ، لأنَّ المضميرينَ ها هنا فاعِلون ، وعلامة المضميرينَ

(١) ط : « اجتزأ » .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٣) ط : « لكان » .

الفاعلين الواو كقولك : افعلوا . وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً ^(١) ، ولو كانت اسماً لكان النجاءك محالاً ، لأنه لا يُضاف الاسم الذى فيه الألف واللام .

وينبغى لمن زعم أنهم أسماء أن يزعم أن كاف « ذاك » ^(٢) اسم ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول : ذاك نفسك زيد ، إذا أراد الكاف ، وينبغى له أن يقول : إن كانت مجرورة ذاك نفسك زيد ، وينبغى له أن يقول : إن تاء « أنت » اسم ؛ وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف .

ومما يدلُّك على أنه ليس باسم قول العرب : أرايتك فلاناً ما حاله ، فالتاء علامة المضمرة المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك [عن قولك : يا زيد] ، ولحق الكاف كقولك : يا زيد ، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنى . وإنما جاءت الكاف فى أرايت والنداء فى هذا الموضع توكيداً . وما يجىء فى الكلام توكيداً لو طرَحَ كان مُستغنى عنه ، كثير .

وحدثنا من لا تتهم أنه سمع من العرب من يقول : رويد نفسك ، جعله مصدراً كقوله : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ ^(٣) . وكقوله ^(٤) :

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أو تخصيصاً » . وانظر ٢٤٦ س ٤ .

(٢) ط : « ذلك » .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد . وبدله فى الأصل : « كقولك ضرب الرقاب » .

(٤) هو ذو الإصبع العدوانى . وفى ط : « كقولك » .

* عَذِيرَ الْحَيِّ (١) *

ونظيرُ الكاف في رُوَيْدَ في المعنى لا في اللفظ : « لك » التي تجيء بعد هَلُمَّ ؛ في قولك : هَلُمَّ لَكَ ، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام ، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رُوَيْدَ وأشباهها (٢) كأنه قال : هَلُمَّ ، ثم قال : إرادتي بهذا لك ، فهو بمنزلة سَقِيَّا لَكَ . وإن شئت قلت : هَلُمَّ لِي ، بمنزلة هَاتِ لِي ، وهَلُمَّ ذَاكَ [لك] ، بمنزلة أَدِّنْ ذَاكَ مِنْكَ (٣) .

وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمر في النية وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .

أما المعطوف فكقولك : رُوَيْدُكُمْ أَنْتُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ ، كأنتك قلت : افعلوا أَنْتُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ ، لأنَّ المضمر في النية مرفوع ، فهو يَجْرِي مجرى المضمر الذي يبين

(١) قطعة من بيت لذي الإصبع العدواني ، في الأصمعيات ٧٢ والحيوان ٤ : ٢٣٣ والخزانة ٢ : ٤٠٨ . وتماه :

عذير الحي من عدوا ن كانوا حية الأرض

أى هات عذراً لحي عدوان ، كانوا حية الأرض ، في شدة شكيمتهم وحمائتهم لحوزتهم .

(٢) ط : « وما أشبهها » .

(٣) ط : « لك » . السيرافي : يعنى أنك إذا قلت رويد فالمعنى تام ، فإذا زدت الكاف زدتها بعد تمام المعنى لتبيين المخاطب ، وإن كانت رويد قد أغتكت عن ذلك . كما أنك إذا قلت هلم للمخاطب استغنى الكلام به وتم ، فإذا قلت هلم فجئت بلك فإنما تجيء بها بعد استغناء الكلام عنها وتماه دونها ، حرصاً على تبين المخاطب . وكذا الحال في : سَقِيَّا لَكَ ، غير أن الكاف في هلم إليك وسقيا لك مجرورة ، وفي رويدك لا موضع لها من الإعراب .

علامته في الفعل ^(١) . فإن قلت : رُوِيَ دُكُم وَعَبُدُ الله ^(٢) ، فهو أيضًا رفع وفيه قُبْحٌ ، لأنك لو قلت : اذهب وَعَبُدُ الله كان فيه قُبْحٌ ، فإذا قلت : اذهب أنت وَعَبُدُ الله ، حسنٌ . ومثل ذلك في القرآن : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٣) ، و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٤) .

وتقول : رُوِيَ دُكُم أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، فيحسن الكلام ^(٥) ، كأنك قلت : افعَلُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ . [فإن قلت : رُوِيَ دُكُم أَنْفُسُكُمْ ، رفعت وفيها قُبْحٌ ، لأن قولك : افعَلُوا أَنْفُسُكُمْ فيها قُبْحٌ ، فإذا قلت : أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ حَسَنَ الكلام] .
وتقول : رُوِيَ دُكُم أَجْمَعُونَ ، ورُوِيَ دُكُم أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ ، كلٌّ حَسَنٌ لأنه يحسن في المضمرة الذي له علامة في الفعل ^(٦) . [ألا ترى أنك] تقول : قُومُوا أَجْمَعُونَ ، وقوموا أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ ^(٧) .

(١) يعني أن الضمير الظاهر في الفعل ، يجري المستتر مجراه فلا يعطف عليه إلا بعد الفصل . ط : « الذي ثبت علامته » ، فلعلها « بينت » .

(٢) ط : « فعبد الله » ، تحريف .

(٣) الآية ٢٤ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة ، و ١٩ من سورة الأعراف .

(٥) فيحسن الكلام ، ساقطة من ط .

(٦) في الفعل ، ساقطة من ط .

(٧) وذلك لأنه لا يشترط توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل قبل التوكيد بألفاظ التوكيد إلا في النفس والعين ، تقول قم أنت نفسك . وأما سائر ألفاظ التوكيد فلا يشترط فيها ذلك ، نحو أجمع ، وكل ، وجميع . يقول ابن مالك :

وإن تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع ، وأكثروا بما سواهما والقيد لن يلتزما

وكذلك : رُوِيَ إِذَا لَمْ تُلْحِقْ فِيهَا الْكَافَ ، تَجْرَى هَذَا الْمَجْرَى . وكذلك الحروفُ التي هي أسماءٌ للفعل جميعاً ، تَجْرَى هَذَا الْمَجْرَى ، لحقتها الكافُ أو لم تُلْحَقْهَا ، إِلَّا أَنْ هَلُمَّ إِذَا لَحَقَتْهَا لَكَ ، فَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ أَجْمَعِينَ وَنَفْسَكَ عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ ، فَتَقُولُ : هَلُمَّ لَكُمْ أَجْمَعِينَ وَهَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطِفَ عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ الْاسْمَ ، لِأَنَّكَ لَا تُعْطِفُ الْمُظْهَرَ عَلَى الْمَضمَرِ الْمَجْرُورِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا لَكَ نَفْسِكَ وَلَكُمْ أَجْمَعِينَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا لَكَ وَأَخِيكَ . وَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ الْمُعْطُوفَ وَالصِّفَةَ (١) عَلَى الْمَضمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي النَّيَّةِ ، فَتَقُولُ : هَلُمَّ لَكَ أَنْتَ وَأَخُوكَ ، وَهَلُمَّ لَكُمْ أَجْمَعُونَ . كَأَنَّكَ قُلْتَ : تَعَالَوْا أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ ، وَتَعَالَا أَنْتَ وَأَخُوكَ . فَإِنْ لَمْ تُلْحِقْ « لَكَ » جَرَتْ مَجْرَى رُوِيَ .

وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الْفَعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ مِضافَةٍ (٢)

ليست من أمثلة الفعل الحادث ، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل ، نحو رُوِيَ وَحَيْهَلْ ، ومجراهنَّ واحد ، وموضعهنَّ من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهى .

وإنما استوت هي ورُوِيَ وما أشبه رُوِيَ كما استوى المفرد والمضاف إذا كانا اسمين ، نحو عبد الله وزيد ، مجراهما في العريّة سواء .

ومنها ما يتعدى المأمور إلى مأمورٍ به ، ومنها ما يتعدى المنهى إلى المنهى عنه (٣) ، ومنها مالا يتعدى المأمور ولا المنهى .

(١) ط : « جعلت الصفة والمعطوف » .

(٢) يعنى أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو جار و مجرور .

(٣) ط « إلى منهى عنه » .

فَأَمَّا مَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ فَهُوَ قَوْلُكَ : عَلَيَّكَ زَيْدًا ، وَدُونُكَ زَيْدًا ، وَعِنْدَكَ زَيْدًا ، تَأْمُرُهُ بِهِ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ .

وَأَمَّا مَا تَعَدَّى الْمَنْهَى إِلَى مِنْهَى عَنْهُ فَقَوْلُكَ ^(١) : حَذَرَكَ زَيْدًا ، وَحَذَارِكَ زَيْدًا ، سَمِعْنَاهُمَا مِنَ الْعَرَبِ ^(٢) .

وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ وَلَا الْمَنْهَى فَقَوْلُكَ : « مَكَائِكَ » وَ « بَعْدَكَ » ، إِذَا قُلْتَ : تَأَخَّرَ أَوْ حَذَّرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ . وَكَذَلِكَ « عِنْدَكَ » ، إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ « فَرَطَكَ » إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَمِثْلُهَا « أَمَامَكَ » إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ أَوْ تُبْصِرُهُ شَيْئًا . وَ « إِلَيْكَ » إِذَا قُلْتَ : تَنَحَّ . وَ « وَرَاءَكَ » إِذَا قُلْتَ ^(٣) : افْطَنْ لِمَا خَلْفَكَ ^(٤) .

حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ [مِنَ الْعَرَبِ] مَنْ يَقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ،

(١) ط : « فَتَحَو قَوْلُكَ » .

(٢) السيرافي ما ملخصه : رد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين : أحدهما أن قولك حذرك إنما هو احذر ، وقد جعله سيبويه نهيا . فإن قيل فمعنى احذر لاتدن ، قيل وكذلك عليك معناه لا يفوتتك ، وكل أمر أمرت به فأنت ناه عن خلافه ، فإذا كان كذلك فلا وجه للتفصيل بين الأمر والمنهى . والوجه الآخر : أنه وضع في هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل ، وحذرك مأخوذ من الحذر ، فهو خارج من هذا الباب . وقال السيرافي ردا على المبرد في ذلك : إن ألفاظا من ألفاظ الأمر الأكثر في عادة كلام الجمهور أن يقال نهى وإن كان بلفظ الأمر ، كقولك تجنب واحذر وابعد ، فإنما يقال نهاه عنه ، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد . وأما الوجه الآخر فإنما غرض سيبويه في هذا الباب تفصيل المضاف من المفرد الذي قبله ، وقد ترجم الباب بقوله بأسماء مضافة .

(٣) ط : « إِذَا أَرَدْتَ » .

(٤) فطن له من باب فرح ، ونصر ، وكرم .

فيقول : إَلَى . كأنه قيل له : تَنَحَّ . فقال : اُتَنَحَّى . ولا يقال إذا قيل لأحدهم : دونك : دونى ولا على^(١) . هذا النحو^(٢) إنما سمعناه في هذا الحرف وحده ، وليس لها قوَّة الفعل فتقاس .

واعلم أنَّ هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات ، وفيما قُبِحَ فيها وحُسِّنَ ، لأنَّ الفاعل المأمور والفاعل المنهى في هذا الباب مضموران في النية .

ولا يجوز أن تقول : رُوِيْدُهُ زَيْدًا ودُوْنُهُ عَمْرًا وأنت تريد^(٣) غير المخاطب ، لأنَّه ليس بفعل ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ . وحدَّثني من سمعه أنَّ بعضهم قال : عليه رجلًا لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شَبَّهوه بالفعل .

وقد يجوز أن تقول : عليكم أنْفُسِكُمْ ، وأجمعين ، فتحمله على المضمر المجرور الذي ذكرته للمخاطب^(٤) ، كما حملته على « لك » حين ذكرتها بعد ١٢٧ هَلُمَّ ، ولم تحمل على المضمر الفاعل في النية ، فجاز ذلك .

وبدلك على أنَّك إذا قلت : عَلَيْكَ فقد أضمرت فاعلاً في النية ، وإنَّما الكاف للمخاطبة ، قولك : عَلَيَّ زَيْدًا ، وإنَّما أدخلت الياء على مثل قولك للمأمور : أُوْلِينِي زَيْدًا . فلو قلت : أنت نفسك لم يكن إلَّا رفعا ، ولو قال : أنا نفسي لم يكن إلَّا جرًّا . ألا ترى أنَّ الياء والكاف إنما جاءتا لتفصيلا بين المأمور والأمر في المخاطبة . وإذا قال : عليك زَيْدًا] فكأنَّه قال له : ائْتِ

(١) ط : « ولا يقال دونى ولا على » فقط .

(٢) كلمة « النحو » ساقطة من ط .

(٣) ط : « يريد به » موضع « وأنت تريد » .

(٤) ط : « للمخاطبة » ، أى للمخاطب .

زيدا] . ألا ترى أن للمأمور اسمين : اسماً للمخاطبة مجروراً ، واسمَهُ الفاعل المضمَر في النية ، كما كان له اسمٌ ^(١) مضمَر في النية حين قلت : عليّ . فإذا قلت : عليك فله اسمان : مجرورٌ ومرفوعٌ . ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما لا يحسن أن تقول : هَلَمْ لك وأخيك .

وكذلك : « حَذَرَكَ » ، يدلك على أن حَذَرَكَ بمنزلة عليك ، قولك : تحذيري زيداً ، إذا أردت حَذَرُنِي زيداً . فالمصدرُ وغيره في هذا الباب سواءٌ .

ومن جعل رُوَيْدًا مصدرًا ، قال : رُوَيْدَكَ نفسك ، إذا أراد أن يحمل نفسك على الكاف ، كما قال : عليك نفسك حين حَمَلَ [الكلامَ على] الكاف . وهي مثلُ : حَذَرَكَ سواءً ، إذا جعلته مصدرًا ^(٢) ؛ لأنَّ الحَذَرَ مصدرٌ وهو مضافٌ إلى الكاف . فإن حملتَ نفسك على الكاف جررتَ ، وإن حملته على المضمَر في النية رفعتَ . وكذلك : رُوَيْدُكُمْ ، إذا أردت الكاف تقول : رُوَيْدُكُمْ أجمعين .

وأما قولُ العرب : رُوَيْدَكَ نفسك ، فإنَّهم يجعلون النفسَ بمنزلة عبد الله إذا أمرت به ^(٣) ، كأنك قلت : رُوَيْدَكَ عبدَ الله ، إذا أردت : أُرِيدُ عبدَ الله .
وأما حَيَّلَكَ وهَاءَكَ وأَخَوَاتُهَا ، فليس فيها إلَّا ما ذكرنا ، لأنَّهن لم

(١) ط : « كما كان اسم فاعل » .

(٢) ط : « جعلت مصدرًا » .

(٣) ط : « أمرته به » .

يُجْعَلْنَ مَصَادِرَ (١) .

واعلم أن ناسا من العرب يجعلون هَلُم بمنزلة الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل ، يقولون : هَلُمَّ وَهَلُمِّي وَهَلُمَّا وَهَلُمُّوا .

واعلم أنك لا تقول : دُونِي ، كما قلت : عَلَيَّ (٢) ، لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة أُولُنِي قد تعدى إلى مفعولين ، فَإِنَّمَا عَلَيَّ بمنزلة أُولُنِي ، ودُونِكَ بمنزلة تُخَذُ . لا تقول : آخِذْنِي درهما ولا تُخَذْنِي درهما .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عَلَيْهِ زَيْدًا (٣) ، تريد به الأمر ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : لِيَضْرِبْ زَيْدًا ، لأنَّ عَلَيْهِ ليس من الفعل ، وكذلك حَذَرُهُ زَيْدًا قَبِيحَةٌ ، لأنها ليست من أمثلة الفعل . فَإِنَّمَا جَاءَ تَحْذِيرِي زَيْدًا لأنَّ المصدرَ يَتَصَرَّفُ مع الفعل ، فيصيرُ حَذَرَكَ في موضع اخْذَرْ ، وتَحْذِيرِي في موضع حَذَرْنِي ؛ فالمصدرُ أَبَدًا في موضع فِعْلِهِ . ودُونُكَ لم يُوْخَذْ من فعل ، ولا عِنْدَكَ ، فَإِنَّمَا يُنْتَهَى (٤) فيها حيث انتهت العرب .

واعلم أنه يَقْبَحُ : زَيْدًا عَلَيْكَ ، وزَيْدًا حَذَرَكَ ، لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فَيَقْبَحُ أَنْ يَجْرَى ما ليس من الأمثلة مجراها ، إِلَّا أَنْ تقول : زَيْدًا ،

(١) السيرافي : يعنى أن الكاف في هذه الأشياء لا موضع لها ، وإنما هي للخطاب . أراد الفرق بين رويدك وحيثهلك بأن رويدك قد تكون الكاف فيه مرة للخطاب فتكون بمنزلة حيلك ، ومرة في موضع جر فتكون بمنزلة عليك وحذرك .

(٢) أى لا تأمر نفسك بقولك دُونِي ، كما تأمر المخاطب بقولك دُونِكَ ، بخلاف « عَلَيَّ » فإنها يجوز فيها ذلك . وانظر ما سبق في س ١٣ - ١٤ من ص ٢٥٠ .

(٣) اعترض على سيبويه بقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ، ويقول عليه ﷺ : « فعليه بالصوم » : انظر لهذا الاعتراض والرد عليه الصبان ٣ : ٢٠١ .

(٤) ط : « تنتهى » .

فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا ^(١) قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذى فى معنى يفعل .

هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره
إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ^(٢)

وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسه . وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتيم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيداً ، أى أوقع عملك بزيد . أو رأيت رجلاً يقول : أضرب شر الناس ، فقلت : زيداً . أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت : حديثك . أو قديم رجل من سفر فقلت : حديثك . استغنيت عن الفعل بعلمه ^(٣) أنه مستخبر ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه .

وأما النهى فإنه التحذير ، كقولك : الأسد الأسد ، والجدار [الجدار] ، والصبي [الصبي] ، وإنما نهيت أن يقرب الجدار المخوف [المائل] ، أو يقرب الأسد ، أو يوطئ الصبي ^(٤) . وإن شاء أظهر فى هذه

(١) هذا مافى ط . وفى الأصل : « هنا » . والكلام فى إضمار الفعل الناصب فى الإغراء والتحذير ونحوهما .

(٢) قال السيرافى ما ملخصه : اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :

وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، مثل قولك : إياك وأن تقرب الأسد ، فلا يحسن إظهار ما نصب إياك . ووجه لا يجوز أن تضمّر العامل فيه ، كأن تقول مبتدئاً : زيداً ، من غير سبب يجرى ولا حال دالة على معنى . ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه وهو ما عقد له الباب .

(٣) ط : « بعمله » .

(٤) يعنى أن يوطئ دابته التى يركبها ، الصبي .

الأشياء ما أضمر من الفعل ، فقال : اضرب زيدا ، وأشتم عمرا ، ولا توطئ الصبي ، وأحذر الجدار ، ولا تقرب الأسد . ومنه أيضا قوله : الطريق الطريق ، إن شاء قال : خل الطريق ، أو تنح عن الطريق . قال جرير :

خل الطريق لمن يئني المنار به

وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر^(١)

ولا يجوز أن تُضمَر تنح عن الطريق ، لأن الجار لا يُضمَر ، وذلك أن الجور داخل في الجار غير مُنفصل ، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه مُعاقب للتونين ، ولكنك إن أضمرت أضمرت ما هو في معناه مما يصل بغير حرف إضافة ، كما فعلت فيما مضى .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد ، وأنت تريد أن تقول : ليضرب زيد ، أو ليضرب زيد إذا كان فاعلا ، [ولا زيدا ، وأنت تريد ليضرب عمرو زيدا] . ولا يجوز : زيد عمرا ، إذا كنت لا تخاطب زيدا ، إذا أردت ليضرب زيد عمرا ، وأنت تخاطبني ، فإنما تريد أن أُبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا ، وزيد وعمرو غائبان ، فلا يكون أن تُضمَر فعل الغائب . وكذلك لا يجوز زيدا ، وأنت تريد أن أُبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا ؛ لأنك إذا أضمرت [فعل] الغائب ١٢٩

(١) ديوان جرير ٢٨٤ من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ ، والعيني ٤ : ٣٠٧ واللسان (برز) . وأنشده بدون نسبة في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٢ وابن يعيش ٢ : ٣ . المنار : جمع منارة ، وهي أعلام الطريق . وبرزة : أم عمر بن لجأ ؛ أو إحدى جداته . وأخطأ العيني حيث زعم أن البرزة الأرض الواسعة . يقول له : تنح عن سبيل الشرف والفخر ، ودعه لمن هو أجدر به منك ممن يعمره ويئني مناره وأعلامه ، وأبرز بأملك برزة هذه ، حيث اضطرك القدر من لؤم وضعة .

والشاهد فيه إظهار الفعل « خل » ، وكان يستطيع إضمماره أيضا .

ظَنَّ السامِعُ [الشاهدُ إذا قلت : زيدًا] أنك تأمرُهُ هو يزيد ، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك : عَلَيْكَ ، أن يقولوا عليه زيدًا ، لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل . وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يُخاطَبِ المأمور ^(١) ، كما كره وضعف أن يشبه « عَلَيْكَ » و « رُوِيَ » بالفعل .

وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب . من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : « اللَّهُمَّ ضَبُّعًا وَذُبُّبًا » إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل ^(٢) . وإذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللَّهُمَّ أَجْمَعُ [أو أجعل] فيها ضَبُّعًا وَذُبُّبًا . وكلهم يفسر ما ينوي . وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمَر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار .

حدَّثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له : لِمَ أفسدتم مكانكم هذا ؟ فقال : الصَّبِيَّانَ بَأْي . كأنه حذر أن يُلامَ فقال : لِمَ الصَّبِيَّانَ . وحدَّثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أَمَا بِمَكَانٍ كذا وكذا

(١) ط : « حين لم تخاطب المأمور » .

(٢) السيرافي : ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفقت الغنم . قال : وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذبًا من ها هنا وضبعًا من ها هنا .

وقال ابن رشيق في العمدة ٢ : ١٥٢ وقد أنشد قول القائل :

تفرقت غنمي يوما فقلت لها يارب سلط عليها الذئب والضبع

قيل : إنهما إذا اجتمعا لم يؤذيا وشغل كل واحد منهما الآخر ، وإذا تفرقا آذيا . وقيل إن معناه في الدعاء عليها قتل الذئب الأحياء عَيْثًا وأكلت الضبع الأموات فلم يبق منها بقية .

وَجَدُّ ؟ وهو موضعٌ يُمَسِكُ الماءَ . فقال : بَلَى ، وَجَاذًا . [أى فَأَعْرِفُ بها
وجاذا] . ومن ذلك قول الشاعر ، [وهو المسكين ^(١)] :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَا عِلَاجًا إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرٍ سِلَاحٍ ^(٢)
كَأَنَّهُ يَرِيدُ : الزَّمُ أَخَاكَ .

ومن ذلك قولك : زَيْدًا وَعَمْرًا ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ ^(٣) : اضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا ، كما
قُلْتَ : زَيْدًا وَعَمْرًا رَأَيْتُ .

ومنه قول العرب : « أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْجِحَاتِكَ ^(٤) » ، و « الظُّبَاءُ
عَلَى الْبَقَرِ ^(٥) » . يقول : عَلَيْكَ أَمْرٌ مُبْكِيَاتِكَ ، وَخَلَّ الظُّبَاءُ عَلَى الْبَقَرِ .

(١) الخزانة ١ : ٤٦٥ والعينى ٤ : ٣٠٤ والأغانى ١٨ : ٦٩ . وذكر الشنتمرى
أنه إبراهيم بن هرمة الفهرى . وليس بذاك . وأنشده في الهمع ١ : ١٧٠ بدون نسبة .
(٢) يقول : استكثر من الخلان ، فإنهم عون على الزمان . وفي الحديث : « المرء
كثير بأخيه » . وقد جعل مَنْ عَدِمَ الإخوان كَمَنْ شهد الحرب ولا سلاح معه . والهيجا :
الحرب ، يمد ويقصر .

والشاهد فيه نصب « أَخَاكَ » بإضمار فعل تقديره : الزم أو احفظ .

(٣) ط : « كَأَنَّكَ قُلْتَ » .

(٤) السيرافى : أى اتبع أمر من ينصح لك فيرشدك وإن كان مرًا عليك صعب
الاستعمال ، ولا تتبع أمر من يشير عليك بهواك ، لأن ذلك ربما أدى إلى العطب .
وتجد أصل المثل في أمثال الميدانى ١ : ٣٠ . وقال « ويروى أمر بالرفع ، أى أمر
مبكياتك أولى بالقبول والاتباع من غيره » .

(٥) ذكر الميدانى ١ : ٤٤٤ أنه يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة
والصدقة . وأن « الظُّبَاءَ » منصوب على معنى اخترت أو أختار الظُّبَاءَ على البقر . والبقر
كنية عن النساء . وكان الرجل في الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانت منه ، وكان طلاقا .
وكان أجدر بـسيبويه أن يذكر المثل الآخر ، وهو « الكلاب على البقر » . انظر الميدانى ٢ :

هذا باب ما يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَهْيِ

وذلك قولك ، إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وَجْهَةً الْحَاجِّ ، قاصداً في هيئة الْحَاجِّ ، فقلت : مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ . حيث زَكَيْتَ أَنَّهُ يريد مَكَّةَ ، كَأَنَّكَ قلت : يريد مَكَّةَ وَاللَّهِ .

ويجوز أن تقول : مَكَّةَ وَاللَّهِ ، على قولك : أَرَادَ مَكَّةَ وَاللَّهِ ^(١) ، كَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا أَمْسٍ ، فقلت : مكة وَاللَّهِ ، أَيْ أَرَادَ مَكَّةَ إِذْ ذَاكَ .

ومن ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ بَلِّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ^(٢) ﴾ ، أَيْ بَلِّ تَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ : اتَّبِعُوا ، حِينَ قِيلَ لَهُمْ : « كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى » .

أو رأيت رجلاً يَسْدُدُ سَهْمًا قَبْلَ الْقِرطَاسِ فقلت : الْقِرطَاسَ وَاللَّهِ ، أَيْ يُصِيبُ الْقِرطَاسَ ، وَإِذَا سَمِعْتَ وَقَعَ السَّهْمِ فِي الْقِرطَاسِ قلت : الْقِرطَاسَ وَاللَّهِ ، أَيْ أَصَابَ الْقِرطَاسَ .

ولو رأيت ناسًا يَنْظُرُونَ الْهِلَالَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ بَعِيدٌ فَكَبَّرُوا لقلت : الْهِلَالَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ ، أَيْ أَبْصَرُوا الْهِلَالَ . أو رأيت ضَرْبًا فقلت على وَجْهِ التَّفَاوُلِ : عَبْدَ اللَّهِ ، أَيْ يَقَعُ بَعِيدَ اللَّهِ أَوْ بَعِيدَ اللَّهِ يَكُونُ .

ومثل ذلك أَنْ تَرَى رَجُلًا يريد أَنْ يُوَقَعَ فِعْلًا ، أَوْ رَأَيْتَهُ فِي حَالِ رَجُلٍ قد أُوقِعَ فِعْلًا ، أَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِفِعْلٍ ، فتقول : زَيْدًا . تريد : اضْرِبْ زَيْدًا ، أَوْ ائْضَرْبْ زَيْدًا .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « على إرادة مكة وَاللَّهِ » .

(٢) الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

ومنه أن ترى الرجل أو تُخبر عنه أنه قد أتى أمراً [قد فعله] فتقول : أَكَلَّ هذا [بُخلاً] ، أى اتَّفَعَلَ كُلَّ هذا بُخْلاً . وإن شئت رفعتَه فلم تحمله على الفعل ، ولكنك تجعله مبتدأ .

وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت مخاطب لأن المخاطب المُخبر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المُخبر عنه . وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل ، كأنك قلت : قُلْ له لِيَضْرِبَ زيداً ، أو قل له : أَضْرِبْ زيداً ، أو مرّة أن يَضْرِبَ زيداً ، فضَعَفَ عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحد أن يُضْمَرَ فيه فِعْلَانِ لشيئين (١) .

هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف

وذلك قولك : « الناسُ مَجْزِيُونَ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ » ، و : « المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ » .

وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجراً فخنجرٌ وإن كان شراً فشرٌّ . ومن العرب من يقول : إن خنجراً فخنجرٌ ، وإن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ ، كأنه قال : إن كان [الذى عمل] خيراً جُزِيَ خيراً ، وإن كان شراً جُزِيَ شراً ، وإن كان الذى قَتَلَ به خنجراً كان الذى يُقْتَلُ به خنجراً .

والرفع أكثر وأحسن فى الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء .

(١) يعنى أن إضمار الفعل مع إرادة الأمر إنما يكون مع المخاطب ، ولا يصح إضماره مع إرادة الأمر للغائب ، إذا قلت زيدا وأنت تريد ليضرب زيداً ، لأنه يصير بمنزلة قولك : قل له ليضرب زيدا .

وإنما أجازوا النصبَ حيث كان [النصبُ] فيما هو جوابه ، لأنه يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ ، ولأنَّه لا يَسْتَقِيمُ واحدٌ منهما إلَّا بالآخر ، فشَبَّهوا الجوابَ بحبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كلِّ حالةٍ ، كما يشَبَّهون الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ^(١) ، وسنذكره أيضاً إن شاء الله .

وإذا أضمرتُ فإن تُضمِرَ الناصِبَ أحسنُ ، لأنك إذا أضمرتُ الرفعَ أضمرتَ له أيضاً خبراً ، أو شيئاً يكون في موضع خبره . فكلُّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ .

وإن أضمرتُ الرفعَ كما أضمرتُ الناصِبَ فهو عربيٌّ حسنٌ ، وذلك قولك : إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ ، كأنه قال : إن كان معه خنجرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خنجرٌ ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ . ويجوز [أن تجعل] إن كان خيرٌ ، على : إن وَقَعَ خيرٌ ، كأنه قال : إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ .

وزعمَ يونسُ أنَّ العربَ تُنشِدُ هذا البيتَ لهذبةَ [بن حشرم] :

فإنَّ تَكُ في أموالنا لا نَضِيقُ بها ذِراعاً ، وإنَّ صَبْرٌ فَتَصْبِرُ للصَّبْرِ ^(٢)

(١) انظر ص ١٨٢ س ٧ - ٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٣٦ برواية : « إن العقل في أموالنا لا نضيق به » . والعقل : الدية . وكان هذبة قد قتل ابن عم له يدعى زيادة بن زيد ، ثم اعترف بقتله ، يقول : إن طولبنا بديته لم نضيق بها ذراعاً ، ولم تعجز أموالنا عنها ، وإن أوجبوا علينا الثأر والقتل صبرنا لذلك . وانظر تفصيل القصة وأبيات الشاهد في الأغاني ١ : ١٧٣ والكامل ٧٦٥ - ٧٦٦ . وقد سبق بيت منها في ص ١٤٥ .

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأول ، والرفعُ على قوله : وإن وقع صَبْرٌ أو إن كان فينا صَبْرٌ فَإِنَّا نَصْبِرُ . وأما قول الشاعر ، لنعمان بن المنذر (١) :

قد قيل ذلك إن حَقًّا وإن كَذِبًا فما اعتذارك من شيء إذا قيلًا (٢)

فالنصبُ فيه على التفسير الأول ، والرفعُ يجوز على قوله [إن كان فيه حقٌّ وإن كان فيه باطلٌ ، كما جاز ذلك في : إن كان في أعمالهم خيرٌ . ويجوز أيضًا على قوله] : إن وقع حقٌّ وإن وقع كذبٌ .

ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (٣) . ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها : « إن لا حظية

(١) كذا في الأصل وط . وليس معناه أن الشاعر يخاطب النعمان ، بل هي حاشية لنسبة البيت ، أي هذا القول والشعر لنعمان بن المنذر ، وانظر لنسبة البيت إلى النعمان الخزانة ٢ : ٧٨ والعيني ٢ : ٦٦ والأغاني ١٤ : ٩٣ و ١٦ : ٢٢ والفاخر ١٧٣ وابن الشجري ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٦٨ .

(٢) المراجع المتقدمة وهمع الهوامع ١ : ١٢٠ وابن يعيش ٢ : ٩٧ . يخاطب بذلك الربيع بن زياد العبسي ، وكان لبيد قد اتهمه في رجز قاله للنعمان بأنه أبرص ، وذلك ليكف النعمان عن منادمة الربيع ومواكلته . فترك النعمان منادمته وأمره بالعودة إلى قومه ، فمضى الربيع وتجرد وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء ، وأرسل إلى النعمان بأبيات منها :

لئن رحلت ركابي لا إلى سعة ما مثلها سعة عرضا ولا طولا

فأجابه النعمان بأبيات منها هذا البيت . ذلك ، أي التهمة بالبرص . ويروى : « قد قيل ما قيل » .

والشاهد فيه نصب « حقا » و « كذبا » بإضمار فعل يقتضيه الشرط ، تقديره « كان » .

(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

فلا أَلِيَّةٌ ^(١) ، أى إن لا تكن له فى الناس حَظِيَّةٌ فَإِنِى غَيْرُ أَلِيَّةٍ ، كأنَّها قالت فى المعنى : إن كنت ممن لا يُحْظَى عنده فَإِنِى غَيْرُ أَلِيَّةٍ . ولو عنت بالخطية نفسها لم يكن إلا نصبا إذا جعلت الخطية على التفسير الأول .

ومثل ذلك : قد مررتُ برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً ، وأمرزُ بأيُّهم أفضلُ إن زَيْداً وإن عمراً ، وقد مررتُ برجلٍ قبلُ إن زَيْداً وإن عمراً ؛ لا يكون فى هذا إلا النصبُ ، لأنَّه لا يجوز أن تحملَ الطويلُ والقصيرُ على غير الأول ، [ولا زَيْداً ولا عمراً] . وأما إن حقٌّ وإن كَذِبٌ ، فقد تستطيع أن لا تحملَه على الأول ، فتقولُ : إن كان فيه حقٌّ أو كان فيه كَذِبٌ ، أو إن وَقَعَ حقٌّ أو باطلٌ . ولا يستقيم فى ذا أن تريد غيرَ الأول إذا ذكرته ، ولا تستطيع أن تقولُ : إن كان فيه طويلٌ أو كان فيه زَيْدٌ ، ولا يجوز على إن وَقَعَ .

وقالت ليلي الأَخِيلِيَّةُ :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً ^(٢)

(١) اللسان (حظا) حيث أفاض فى تفسيره . والخطية : المرأة تحظى عند زوجها وتصير ذات مكانة وإعزاز . غير أَلِيَّةٍ : أى غير مقصرة فيما يلزمها لزوجها . وقيل معناه : إن أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد .

(٢) الهمع ١ : ١٢١ وابن الشجرى ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ والعينى ٢ : ٤٧ ، تمدح قومها من بنى عامر وتنعتهم بالقوة ، تقول : لا تقربنهم ظلماً فإنك لا تستطيعهم ، ولا مظلوماً فيهم طالباً للانتصار منهم ، فإنك لا تستطيع مقاومتهم ؛ لعزتهم ومنعتهم . قال الشنتمرى : « وىروى إل مطرف ، وهو الصحيح » . والإل : العهد والحلف .

والشاهد فيه نصب « ظالماً » و « مظلوماً » بنحو ما تقدم .

وقال : [ابن همام السَّلُولِي] :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي ، عَلَيْهِ الشُّهُو دُ ، إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا ^(١)

فَتَصَبَّهَ لِأَنَّهُ عَنِ الْأَمِيرِ الْمُخَاطَبِ . وَلَوْ قَالَ : إِنْ عَاذِرٌ لِي وَإِنْ تَارِكٌ ،
يُرِيدُ : إِنْ كَانَ لِي فِي النَّاسِ عَاذِرٌ أَوْ غَيْرُ عَاذِرٍ ، جَاز .

وقال النابغة الذبياني :

حَدِّبْتُ عَلَى بُطُونٍ ضِيْنَةٌ كُلُّهَا إِنْ ظَالَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا ^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وَإِنْ لَا صَالِحًا فَطَالِحٌ .
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ لَا صَالِحًا فَطَالِحًا ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنْ لَا يَكُنْ صَالِحًا
فَقَدْ [مَرَرْتُ بِهِ أَوْ] لَقِيْتُهُ طَالِحًا .

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ لَا صَالِحٍ فَطَالِحٌ ، عَلَى : إِنْ
١٣٣ لَا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَطَالِحٍ ^(٣) وَهَذَا قَبِيحٌ ضَعِيفٌ ^(٤) ، لِأَنَّكَ تُضْمِرُ بَعْدَ إِنْ
لَا فَعَلًا آخَرَ فِيهِ حَذَفٌ غَيْرَ الَّذِي تُضْمِرُ بَعْدَ إِنْ لَا فِي قَوْلِكَ : إِنْ لَا يَكُنْ

(١) يَقُولُ لِأَمِيرِهِ مُسْتَشْهِدًا عَلَى بَرَاءَتِهِ : لَقَدْ أَحْضَرْتُ عُذْرِي وَعَلَيْهِ شُهُودٌ
يُحَقِّقُونَهُ ، إِنْ كُنْتُ عَاذِرًا لِي أَوْ تَارِكًا لِذَلِكَ .

(٢) دِيْوَانُ النَّابِغَةِ ٧٠ وَالْهَمْعُ ١ : ١٢١ . حَدَّثَتْ : أَشْفَقْتُ وَعَظَفْتُ . وَضَنَةٌ
بِكَسْرِ الضَّادِ وَبَعْدَهَا نُونٌ مُشَدَّدَةٌ : بَطْنٌ مِنْ قِضَاعَةٍ ثُمَّ مِنْ عُذْرَةٍ ؛ وَكَانَ النَّابِغَةُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ
يُنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا وَيَتَتَفَوْنَ عَنْ بَنِي ذِيَّانٍ . وَفِي الْأَصْلِ « ضَبَّةٌ » بِالْبَاءِ ، وَهِيَ رَوَايَةٌ نَبَهَ عَلَى
خَطئِهَا .

(٣) ط : « فَطَالِحٌ » .

(٤) قَالَ السِّيْرَافِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : قَبِيحٌ سَبِيوِيَّةٌ قَوْلُ يُونُسَ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّكَ
تَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ أَشْيَاءَ ، وَحَكْمِ الْإِضْمَارِ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا . وَالثَّانِيَّةُ : أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ
يَقْبَحُ إِضْمَارُهُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَدْ جَعَلَ مِنْهُ عَوْضٌ .

صالحًا فطالَح . ولا يجوز أن يضمَر الجارُ ^(١) ، ولكنهم لما ذكروه في أوّل كلامهم شبهوه بغيره [من الفعل] . وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبّ ونحوها في قولهم :

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ ^(٢) *

ومن ثمّ قال يونسُ : امرُرُ على أيّهم أفضلُ إن زَيْدٌ وإن عمرو . يعنى : إن مررت بزيد أو مررت بعمر .

واعلم أنه لا ينتصبُ شيءٌ بعدَ إن ولا يَرْتَفِعُ إلّا بفعلٍ ، لأنَّ إن من الحروف التى يُبنى عليها الفعلُ ، [وهى إن المجازاة] ، وليست من الحروف التى يُتَدَأُ بعدها الأسماءُ لِيُبنى عليها الأسماءُ . فإنما أراد بقوله : إن زَيْدٌ وإن عمرو ، إن مررت بزيد أو مررت بعمر ^(٣) ، فَجَرَى الكلامُ على فعلٍ آخرَ ، وانجَرَّ الاسمُ [بالباء] لأنّه لا يَصِلُ [إليه الفعلُ] إلّا بالباءِ ، كما أنّه حين نَصَبَه كان مَحْمُولًا على كانَ أخرى لا على الفعل الأول . وَمَنْ رَأَى الجرَّ فى هذا قال : مررتُ برجلٍ

(١) ط « تضمَر الجارُ » .

(٢) لجران العود فى ديوانه المطبوع ٥٢ برواية : « بسابسا ليس به أنيس » . لكن فى الخزانة ٤ : ١٩٧ عن ديوانه : « وبلدة ليس بها أنيس » . وانظر ابن يعيش ٢ : ٨٠ والعينى ٣ : ١٠٧ . والبلدة : الفلاة . والأنيس : ما يؤنس به من إنسان أو حيوان . وبعده :

* إلّا اليعافير وإلا العيس *

والشاهد فيه إضمار « ربّ » بعد الواو . وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته ، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه .

(٣) ط : « وإن مررت بعمر » .

إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٍو ، يريد : إِنْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ^(١) .

ولو قلت : عِنْدَنَا أَفْضَلُ أَوْ عِنْدَنَا رَجُلٌ ، ثم قلت : إِنْ زَيْدًا وَإِنْ عَمْرًا ، كان نصبه على كان ، وإن رفَعته رفَعته على كان ، كَأَنَّكَ قلت : إِنْ كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ أَوْ كَانَ عِنْدَنَا عَمْرٌو . ولا يَكُونُ رَفْعُهُ عَلَى عِنْدَنَا ، مِنْ قِبَلِ أَنْ عِنْدَنَا لَيْسَ بِفَعْلٍ ، ولا يَجُوزُ بَعْدُ إِنْ أَنْ تَبْنَى عِنْدَنَا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، ولا الْأَسْمَاءُ تُبْنَى عَلَى عِنْدِهِ ، كما لم يَجْزُ لَكَ أَنْ تُبْنَى بَعْدَ إِنْ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْأَسْمَاءِ .

واعلم أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ ^(٢) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا يَصِلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَأَنَّكَ لَسْتَ تُشِيرُ لَهُ إِلَى أَحَدٍ .

ومن ذلك قول العرب :

١٣٤

* مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِنْثَلَاءِهَا ^(٣) *

(١) ط : « وَإِنْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِعَمْرٍو » .

(٢) قال السيرافي في تعليقه : لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه ؛ إذ يجوز أن يكون على معنى : تَوَلَّى عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ ، وَأَجَبَهُ ، وما أشبه ذلك وإنما يضمنون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال .

(٣) الخزانة ٢ : ٨٤ والعيني ٢ : ٥١ وابن الشجري ١ : ٢٢٢ . وهو من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته .

وهو في نعت إبل . والشول : التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية ، واحداها شائلة . وقيل شولاً هنا مصدر شالت الناقة بذنبها : رفَعته للضراب ، فهي شائل ، وجمع هذه شَوْلٌ كراكم وركع . وحذف نون « لدن » لكثرة الاستعمال . والإتلاء : أن تصير الناقة مُتَلِيَةً ، أى يتلوها ولدها بعد الوضع

نَصَبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا . وَالشُّؤْلُ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَيَجُوزُ فِيهَا الْجُرُّ
كَقَوْلِكَ : مِنْ لَدُ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا ، وَكَقَوْلِكَ : مِنْ لَدُ الْحَائِطِ إِلَى
مَكَانِ كَذَا ، فَلَمَّا أَرَادَ الزَّمَانُ حَمَلَ الشُّؤْلُ عَلَى شَيْءٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا إِذَا
عَمِلَ فِي الشُّؤْلِ ، وَلَمْ يَحْسُنْ إِلَّا ذَا كَمَا لَمْ يَحْسُنْ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ إِنْ حَتَّى
أَضْمَرْتَ مَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا عَامِلًا فِي الْأَسْمَاءِ . فَكَذَلِكَ هَذَا ، كَأَنَّكَ
قُلْتَ : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا ^(١) .

وَقَدْ جَرَّه قَوْمٌ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ ^(٢) حِينَ جَعَلُوهُ عَلَى
الْحَيْنِ ^(٣) ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ حِينَ كَذَا وَكَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قُوَّةِ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ
لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا ^(٤) .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ يَظْهَرُ بَعْدَهُ الْفِعْلُ يُحْذَفُ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَلَكِنَّكَ
تُضْمِرُ بَعْدَ مَا أَضْمَرْتَ فِيهِ الْعَرَبُ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْمَوَاضِعِ ، وَتُظْهِرُ مَا أَظْهَرُوا ،

(١) قَالَ السِّيرَافِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : الْمَعْنَى أَنَّ « لَدُ » إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ زَمَانٍ
مُتَّصِلٍ بِهِ أَوْ مَكَانٍ إِذَا اقْتَرَنْتَ بِهِمَا إِلَى ، كَقَوْلِكَ : جَلَسْتُ مِنْ لَدُ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ
الْمَغْرِبِ ، فَلَمَّا كَانَ الشُّؤْلُ جَمْعَ النَّاقَةِ الشَّائِلِ لَمْ تَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ زَمَانًا ، فَأَضْمَرَ مَا يَصْلُحُ
أَنْ يَقْدَرَ زَمَانًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا . وَالْكَوْنُ مَصْدَرٌ ، وَالْمَصَادِرُ تَسْتَعْمَلُ
فِي مَعْنَى الْأَرْمَنِ ، كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ ، وَخِلَافَةَ الْمُقْتَدِرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، عَلَى
مَعْنَى أَوْقَاتِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

قُلْتَ : وَفِي تَقْدِيرِ « أَنْ » بَعْدَ « لَدُ » بَحْثٌ طَوِيلٌ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ .
(٢) بَعْدَهُ فِي ط ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ مِنَ الرِّوَاةِ : « أَيْ جَعَلُوا الشُّؤْلَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ
كَأَنَّهُ قَالَ : شَالَتْ شَوْلًا ، فَأَضَافُوا لَدُ إِلَى الشُّؤْلِ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَيْنِ ، كَمَا تَقُولُ لَدُ مُقَدِّمِ
الْحَاجِّ ، فَمَقْدَمٌ مَصْدَرٌ » .

(٣) بَدَلَهُ فِي ط : « قَدْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَيْنِ » .

(٤) ط : « لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا » .

وَتُجْرَى هذه الأشياء التي هي على ما يَسْتَخْفُونَ بمنزلة ما يَحْذِفُونَ من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أَجْرُوا ، فليس كل حرفٍ يَحْذَفُ منه شيءٌ وَيُثَبَّتُ فيه ، نحو : يَكُ وَيَكُنْ ، ولم أَبَلْ وَأَبال ، [لم] يَحْمِلُهُمْ ذاك على أن يفعلوه بمثله ، ولا يَحْمِلُهُمْ إذا ^(١) كانوا يُثَبِّتُونَ فيقولون : في مُرٍّ أُمِرُّ ، أن يقولوا : في خُذْ أُؤْخَذْ ، وفي كُلٍّ أُوْكَل .

فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر ^(٢) .

وأما قول الشاعر ^(٣) :

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرٌ ^(٤)
فهذا على إِمَّا ، وليس إِنْ الجزاء ، كقولك ^(٥) : إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا .

(١) ط : « ولا يحملهم إذ » .

(٢) ط : « ثم قس بعد » . والمراد بالتفسير التعليل .

(٣) هو دريد بن الصمة كما في الخزانة ٤ : ٤٤٤ وكذا نسبه الشنتمري . وهو من قصيدة يرثي بها معاوية أنها الخنساء .

(٤) كذا ورد في النسخ وكذا في الكامل ١٦٤ . ونبه البغدادي على أن صوابه « فاكذبيها » والخطاب للمؤنث . وقال : لم يتنبه له من شراح أبيات سيويه غير ابن السيرافي ، وأنشد البيتين قبله كذا :

أَسْرَكَ أَنْ يَكُونَ الدَّهْرُ وَجْهًا عَلَيْكَ بِسِيَّهٍ يَغْدُو وَيَسْرَى
وَلَا تَرْزَى أَهْلًا وَمَالًا يَضُرُّكَ هَلَكُهُ وَيَطُولُ عَمْرَى

يقول لعاذلته أو امرأته العاذلة : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه ، فاكذبي نفسك فيما أن أجزع عليه جزعا فلي العذر في ذلك ، وإما أن أجمل الصبر إجمالاً فأمدح بذلك . وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل ، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق .

والشاهد في البيت صرح به سيويه واضحا

(٥) ط : « وليس على قولك » .

فهذا على « إِمَّا » محمول . ألا ترى أنَّك تُدْخِلُ الفاءَ ، ولو كانت على إن الجزاء ، وقد استقبلت الكلام ، لاحتجت إلى الجواب ^(١) . فليس قوله : فَإِنْ جَزَعًا كقوله : إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا ، ولكنه على قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ^(٢) ﴾ .

ولو قلت : فَإِنْ جَزَعٌ وَإِنْ إِجْمَالٌ صَبْرٌ ، كان جائزاً ، كأنك قلت : فَإِمَّا أَمْرِي جَزَعٌ وَإِمَّا إِجْمَالٌ صَبْرٌ ، لأنك لو صححتها فقلت : إِمَّا ^(٣) جاز ذلك فيها . ولا يجوز طَرَحُ « ما » مِنْ إِمَّا إِلَّا فِي الشعر . قال النَّمِرُ بنُ ثَوَلٍ :
سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا ^(٤)
وإِنَّمَا يريد : وإِمَّا من خريف . وَمَنْ أجاز ذلك في الكلام دَخَلَ عليه

(١) أى لو جعلنا إِنْ هاهنا للجزاء لاحتجنا إلى جواب ، لأن جواب « إِنْ » يكون فيما بعدها ، وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك : أكرمك إِنْ جئتنى . فَإِنْ أدخلت عليها فاء أو ثم ، بطل أن يكون ما قبلها مغنياً ، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة . عن السيرافى .
(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) أى لو قلتها على وجه الصحة كاملة ، ولم تقل « إِنْ » بطرح « ما » كما ورد في هذا الشعر .

(٤) الخزانة ٤ : ٤٣٤ والخصائص ٢ : ٤٤١ قال ابن جنى : « مذهب صاحب الكتاب أنه أراد : وإِمَّا من خريف . وخولف فيه » . يذكر وعلاً نعته بأنه لا ينجو من الحذف . والرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة ذات الرعد . والصيْف : المطر الذى يجيء فى الصيف . ويقول أيضاً : إنه لا يعدم ماء الخريف ، فهو فى رى دائم .
والشاهد فيه حذف « إِمَّا » قبل « من صيف » ، وحذف « ما » بعد « إِنْ » .
أما حذف إِمَّا فى أول البيت فضرورة لدلالة إِمَّا الثانية عليها لأن إِمَّا لاتقع إلا مكررة فى الكلام . وكذلك حذف « ما » بعد « إِنْ » ضرورة أيضاً .

أن يقول : مررتُ برجلٍ إن صالحٍ وإن طالحٍ ، يريد إمّا . وإن أراد إن الجزء فهو جائزٌ ، لأنه يُضمَرُ الفعلُ ^(١) ، و « إمّا » يجرى ^(٢) ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأول ، ألا ترى أنَّك تقول : قد كان ذلك إمّا صلاحًا وإمّا فسادًا ، كأنَّك قلت : قد كان ذلك صلاحًا أو فسادًا . ولو قلت : قد كان ذلك إن صلاحًا وإن فسادًا كان النصبُ على كَأنَّ أُخرى ، ويجوز الرفعُ على ما ذكرنا .

وما يَنْتَصِبُ على إضمارِ الفعلِ المستعملِ إظهاره ، قولك : هَلَّا خيرًا من ذلك ، وألَّا خيرًا من ذلك ، أو غير ذلك . كأنَّك قلت : أَلَّا تفعلُ خيرًا من ذلك ، أو أَلَّا تفعلُ غير ذلك ، وهَلَّا تأتي خيرًا من ذلك . وربما غَرَضْتَ هذا على نفسك فكنتَ فيه كالمخاطبِ ، كقولك : هَلَّا أفعلُ ، وألَّا أفعلُ .

وإن شئتَ رفعته ؛ فقد سمعنا رَفَعَ بعضه من العرب ، وممن سَمِعَهُ من العرب . فجاز إضمارُ ما يَرْفَعُ كما جاز إضمارُ ما يَنْصِبُ .

ومن ذلك قولك : أَوْ فَرَقًا خَيْرًا ^(٣) من حُبٍّ ، أَى أَوْ أَفْرُقْ فَرَقًا

(١) بعده في ط : « الذى يصل بحرف » ، يعنى مررت وأشباهه .

(٢) ط : « وأما إما فيجرى » .

(٣) الفرق ، بالتحريك : الخوف . قال السيرافى : هذا كلام تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل له فعلاً فاستجاده ، فقال الحجاج : أكل هذا حبًا ؟ أى فعلت كل هذا حبًا لى ؟ قال الرجل مجيباً له : أَوْ فَرَقًا خَيْرًا من حب ؟ أى أَوْ فعلت هذا فرقاً فهو أنبل لك وأجل ؟

وقد ضبطت واو « أَوْ » فى طبعة بولاق فقط بإسكان الواو فى هذا الموضع ومايتلوه ، والوجه فتحها كما فى طبعة باريس ، فإنها همزة الاستفهام تلتها واو العطف على محذوف . أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف ، كما قيل فى نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ .

خَيْرًا مِنْ حُبٍّ . وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَعْلِهِ فَأَجَابَهُ عَلَى الْفِعْلِ
الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ . وَلَوْ رَفَعَ جاز ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ أَمْرِي فَرَّقُ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ .
وَإِنَّمَا اتَّصَبَ هَذَا النُّحُو عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الرَّجُلُ فِي فِعْلٍ فَيُرِيدُ أَنْ يَنْقُلَهُ
أَوْ يَنْتَقِلَ [هُوَ] إِلَى فِعْلٍ آخَرَ . فَمِنْ ثَمَّ نَصَبَ أَوْ فَرَقًا ؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ عَلَى
أَفَرَقَكَ ^(١) وَتَرَكَ الْحُبَّ .

وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ قَوْلُكَ : أَلَا طَعَامٌ
وَلَوْ تَمَّرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ كَانَ تَمَّرًا ، وَأَتَيْتَنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا . وَإِنْ شِئْتَ
قُلْتَ : أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَّرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا تَمْرٌ ، وَلَوْ سَقَطَ إِلَيْنَا
تَمْرٌ .

وَأَحْسَنُ مَا يُضْمَرُ مِنْهُ ^(٢) أَحْسَنُهُ فِي الْإِظْهَارِ . وَلَوْ قُلْتَ : وَلَوْ حِمَارٍ ،
فَجَرَرْتَ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِنْ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ بِدِرْهَمٍ : فَهَلَّا
دِينَارٍ . وَهُوَ ^(٣) بِمَنْزِلَةِ إِنْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُبْنَى عَلَيْهَا الْأَفْعَالُ . [وَالرَّفْعُ قَبِيحٌ فِي :
فَهَلَّا دِينَارًا ، وَفِي : وَلَوْ حِمَارًا ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَحْمِلْهُ عَلَى إِضْمَارٍ يَكُونُ فِعْلُ
الْمُخَاطَبِ أَوَّلَى بِهِ . وَالرَّفْعُ فِي هَذَا وَفِي : وَلَوْ حِمَارًا ، بَعِيدٌ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : وَلَوْ يَكُونُ
مِمَّا يَأْتِينِي بِهِ حِمَارًا .

وَلَوْ بِمَنْزِلَةِ إِنْ ، لَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ ؛ فَإِنْ سَقَطَ بَعْدَهَا اسْمٌ فَفِيهِ
فِعْلٌ مُضْمَرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ [. فَلَوْ قُلْتَ : أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا ،

(١) ط : « أفرق » . وفي اللسان : « وتقول فرقت منك ولا تقل فرقتك » ، لكن
استعمال سيبويه لهذا المتعدي هنا وفيما قبله دليل على جوازه .

(٢) ط : « تضر فيه » .

(٣) هذا ما في ط . يعنى « هلا » بمنزلة إن . وفي الأصل : « ولو » .

لم يحسن إلَّا النصبُ ، لأنَّ باردًا صفةً ^(١) . ولو قلت : ائتنى بباردٍ كان قبيحا ،
[ولو قلت : ائتنى بتمرٍ كان حسنا] ، ألا ترى كيف قُبِّحَ أن يَضَعَ ^(٢) الصُّفَّةَ
موضعَ الاسم .

ومن ذلك قولُ العرب : اذْفَعِ الشرَّ ولو إصْبَعًا ، كأنه قال : ولو دفعته
إصْبَعًا ، ولو كان إصْبَعًا . ولا يحسن أن تحمله على ما يَرْفَعُ ؛ [لأنك إن لم تحمله
على إضمارٍ يكون ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب ، فالرفعُ في هذا وفي ائتنى
بدابةً ولو حمارً ، بعيدٌ ، كأنه يقول : ولو يكون مما تأتيني به حمارٌ ، ولو يكون
مما تدفع به إصْبَعٌ] .

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، أن ترى الرجل قد قَدِمَ
من سفرٍ فتقول : خَيْرٌ مَقْدِمٌ . أو يقول الرجل : رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا
وكذا ، فتقول : خيرًا وما سَرَّ ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدونا ^(٣) . وإن شئت قلت :
خيرٌ مَقْدِمٌ ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا .

أما النَّصْبُ فكأنه بناه على [قوله] : قَدِمْتُ ، [فقال : قَدِمْتُ] خيرٌ ١٣٧
مَقْدِمٌ ، [وإن لم يُسَمَّعْ منه هذا اللفظُ ، فإنَّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله :
قَدِمْتُ . وكذلك إن قيل : قَدِمَ فلانٌ ، وكذلك إذا قال : رأيتُ فيما يرى النائمُ
كذا وكذا ، فتقول : خيرًا لنا وشرًّا لعدونا . فإذا نصبَ فعلى الفعل] .

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنى على مبتدأ ^(٤) ولم يرد أن يحمله

(١) أى بمنزلة قولك ولو ماء باردًا .

(٢) ط : « تضع » .

(٣) ط : « خيرًا لنا وشرًّا لعدونا وخيرًا وماسر » .

(٤) ط : « فعلى أنه جعل ذلك أمرًا ثابتًا » .

على الفعل ، ولكِنَّه قال ^(١) : هذا خيرٌ مُقَدِّمٌ ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا ، وهذا خيرٌ وما سرٌّ . ومن ثمَّ قالوا : مصاحِبٌ مُعَانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحِبٌ ، وأنت مبرورٌ .

فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذى فى نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبتَ فالذى فى نفسك غيرُ ما أظهرتَ ^(٢) ، وهو الفعل ، والذى أظهرتَ الاسمُ ^(٣) .
وأما قولهم : راشداً مهدياً ، فإنهم أضمروا اذهب راشداً مهدياً . وإن شئتَ رفعتَ كما رفعتَ مصاحِبٌ مُعَانٌ ، ولكنه كثرَ النصبُ فى كلامهم ، لأنَّ راشداً مهدياً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كأنه لَفَظَ بِرَشِدَتٍ وَهُدَيْتٍ .
وسترى بيان ذلك إن شاء الله . ومثله : هينئاً مريئاً .

وإن شئتَ نصبتَ فقلت : مبروراً مأجوراً ، ومصاحباً مُعَاناً . حدَّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما ، كأنَّه قال : رجعتُ مبروراً ، وأذهبُ مصاحباً .

ومما يَنْتَصِبُ أيضاً على إضمار الفعل المستعملِ إظهاره ، قول العرب : حَدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا ، فتقولُ : صادقاً [والله] . أو أنشدك شعراً ^(٤) فتقول : صادقاً والله ، أى قاله صادقاً . لأنَّك إذا أنشدك فكأنَّه قد قال كذا .

(١) بدل هذه الكلمة فى ط : « وجعله مبتدأ أو مبنياً على مبتدأ » .

(٢) السيرافى : « يعنى أنك إذا رفعت فالذى أضمريت مبتدأ ، والذى ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر . وإذا نصبت فالذى أضمريت فعل ، والفعل غير الاسم ؛ لأن تقدير مصاحباً معاناً : اذهب مصاحباً معاناً » .

(٣) ط : « والذى أظهرته الاسم » .

(٤) هذا مافى ط . وفى الأصل : « تقول أنشدك شعراً » .

ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول :
« متعرضاً لعنني لم يعنه ^(١) » ، أى دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنني لم يعنه . وترك
ذكر الفعل لما يرى من الحال .

ومثله : [« يبيع المَلطى لا عهد ولا عقد ^(٢) » ، وذلك إن كنت في حال
مساومة وحال بيع ، فتدع أبايحك استغناءً لما فيه من الحال . ومثله [:
* مواعيد عرقوب أخاه يثرب ^(٣) *

كأنه قال : واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك « واعدتني »
استغناءً بما هو فيه من ذكر الخلف ، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل
ذلك .

(١) العنن : الأمر . وكذا النص عند الميداني ٢ : ٣٢٠ . وفي اللسان : « وفي
المثل : مُعرض لعنني لم يعنه » . قال الميداني : « يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه » .
(٢) المَلطى : البيع بغير رجوع . والمعروف في روايته : « لا عهدة » كما في اللسان
(ملس ، ملط ، عهد) وأمثال الميداني ٢ : ٢٨٣ . والعهدة : التبعة في العيب . ويروى
أيضاً « المَلسى » بمعنى المَلطى .

(٣) ابن يعيش ١ : ١١٣ والخزانة عرضاً في ١ : ٢٧ ومعجم البلدان (يثرب)
 وأمثال الميداني ٢ : ٣١١ واللسان (ثرب) ونسب فيها جميعاً إلى الأشجعي ، وهو ابن
عبيد الأشجعي كما في الخزانة . وقد نص البغدادي وياقوت على أنهم أجمعوا على روايته :
« يثرب » بالتاء المثناة وفتح الراء ، وهو موضع قريب من اليمامة . وصدره :

* وعدت وكان الخلف منك سجية *

وعرقوب هذا رجل من العماليق يضرب به المثل في خلف الوعد ، وله قصة
مشهورة . وقد وردت الرواية هنا « يثرب » ، وهو اسم للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة
والتسليم .

ومن العرب من يقول : مُتَعَرِّضٌ ، ومنهم من يقول : صادقٌ والله . وكلٌّ عربيٌّ .

ومثله : « غَضَبَ الخيل على اللّجُم » ، كأنه قال : غَضِبْتُ ، أو رآه غَضْبَانٌ فقال : غَضَبَ الخيل ، فكأنه بمنزلة قوله : غَضِبْتُ غَضَبَ الخيل على اللّجُم . ومن العرب من يرفع فيقول : غَضَبُ الخيل على اللّجُم ، فرفعه كما رفع بعضهم : « الظباء على البقر ^(١) » .

ومثله أن تسمع الرجل ذكر رجلا فتقول : أَهْلَ ذاك وأهله ، أى ذكرت أهله ، لأنك فى ذكره ، تحمله ^(٢) على المعنى . وإن شاء رَفَعَ على هو . ونصبه وتفسيره تفسيرٌ خَيْرٌ مَقْدَمٌ .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه
وسأمثله لك مظهرًا لتعلم ما أرادوا ، إن شاء الله تعالى .

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

وذلك قولك إذا كنت تحذّر : إِيَّاكَ . كأنك قلت : إِيَّاكَ نَحْ ، وإِيَّاكَ باعِدْ ، وإِيَّاكَ آتِ ، وما أشبه ذا . ومن ذلك [أن تقول] : نفسك يا فلانُ ، أى اتقى نفسك ، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت ، ولكن ذكرته لأمثال لك مالا يُظْهَرُ إضماره .

ومن ذلك أيضًا قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّائِى وَالشَّرَّ ، كأنه قال :

(١) انظر ما سبق فى ص ٢٥٦ .

(٢) ط : « فحمله » .

إِيَّاكَ فَاتَّقَيْنِ وَالْأَسَدَ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّائِي لِاتَّقَيْنِ وَالشَّرَّ . فَإِيَّاكَ مُتَّقِي، وَالْأَسَدُ وَالشَّرُّ مُتَّقِيَانِ ، [فكلاهما مفعول ومفعول معه ^(١)] .

ومثله : إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْبَ . ومثله : إِيَّاكَ ، إِيَّاهُ ، وَإِيَّائِي ، وَإِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّاكَ بَاعِدْ ، وَإِيَّاهُ ، أَوْ نَحْ .

وزعم أنَّ بعضهم يقال له : إِيَّاكَ ، فيقول : إِيَّائِي ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّائِي أُحْفَظُ وَأُحْذَرُ .

وحذفوا الفعل من إِيَّاكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل ، وحذفوا كحذفهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ ^(٢) » ، فكأَنَّهُ قَالَ : احْذِرِ الْأَسَدَ ^(٣) ، ولكن لابد من الواو لأنَّه اسمٌ مضموم إلى آخر .

ومن ذلك : رَأْسَهُ وَالْحَائِطَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : نَحْلٌ أَوْ دَعُ رَأْسَهُ وَالْحَائِطَ ^(٤) ، فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَانْتَصَبَا جَمْعًا .

ومن ذلك قولهم : شَأْنُكَ وَالْحَجَّ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَيْكَ شَأْنُكَ مَعَ الْحَجِّ . ومن ذلك : امْرَأً وَنَفْسَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دَعِ امْرَأً مَعَ نَفْسِهِ ، فَصَارَتِ الْوَائُ فِي مَعْنَى مَعَ كَمَا صَارَتْ فِي مَعْنَى مَعَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا صَنَعْتَ وَأَخَاكَ . وَإِنْ شِئْتَ

(١) في الأصل : « منه » .

(٢) السيراني : قولهم حينئذ الآن ، كلام جرى للعرب محذوفاً من حينئذ ومن الآن . ومعنى ذلك أن ذاكرةً ذكر شيئاً فيما مضى يستدعى مثله في الحال ، فقال له المخاطب : حينئذ ، الآن . معناه كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت ، واسمع الآن غير ذلك ، أو نحوه من التقدير . ولا يستعملون الفعل الذي حذف ، وكذلك لا يستعملون الفعل الناصب لإِيَّاكَ .

(٣) أى في قولهم : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

(٤) ط : « مع الحائط » .

لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربيٌّ جيّد ، كأنه قال : عليك رأسك وعليك الحائط ، وكأنه قال : دَعِ امرأ ودع نفسه ؛ فليس يَنْقُضُ هذا ما أردتَ في معنى مَعَ من الحديث .

ومثل ذلك : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » ، كأنه قال : بادِرْ أَهْلَكَ قبل الليل ، [وإِنَّمَا المعنى أن يحذره أن يُدْرِكَه الليل . والليل مُحذَرٌ منه ، كما كان الأسدُّ مُحْتَظاً منه .

ومن ذلك [قولهم : « مازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ » ، كما تقول : رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ وهو يحذره ^(١) ، كأنه قال : اتَّقِ رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ .

وإِنَّمَا حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين تَنَوَّأ ^(٢) لكثرتها في كلامهم ، واستغنَاءُ بما يَرَوْنَ من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعولُ الأوَّلُ بدلاً من اللفظِ بالفعل ، حين صار عندهم مثل : إِيَّاكَ ، ولم يكن مثل : إِيَّاكَ ١٣٩ لو أفردته ، لأنه لم يَكْثُرْ في كلامهم كَثْرَةُ إِيَّاكَ ، فشُبِّهَتْ بِإِيَّاكَ حيث طال الكلامُ وكان كثيراً في الكلام .

فلو قلت : نفسك ، أو رأسك ، أو الجدار ، كان إظهارُ الفعلِ جائزاً نحو قولك : اتَّقِ رَأْسَكَ ، واحفظْ نفسك ، واتَّقِ الجدارَ . فلَمَّا ثَبِتَ صار بمنزلة إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كما كانت المصادرُ كذلك ، نحو : الحَذَرُ الحَذَرُ .

ومما جُعِلَ بدلاً من اللفظِ بالفعل قولهم : الحَذَرُ الحَذَرُ ، والنَّجَاءُ النَّجَاءُ ، وضَرْباً ضَرْباً ، فَإِنَّمَا انتَّصَبَ [هذا] على الزِّمِ الحَذَرُ ، وعليك النجاء ،

(١) ط : « يحذره » .

(٢) يعني ذكروا بعدها شيئاً ثانياً .

ولكنهم حذفوا لأنّه صار بمنزلة افعل . ودخول الزمّ عليك على افعل مُحال .

ومن ثمّ قالوا ، وهو لعمر بن مَعْدِيكَرَب (١) :

أُرِيدُ حِجَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ تَحْلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ (٢)

وقال الكُمَيْت :

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ (٣)

(١) ط : « ومن ثم قال عمرو بن مَعْدِيكَرَب » .

(٢) الكامل ٥٥٠ والعقد ١ : ١٢١ و ٢ : ١٥٢ والأغاني ١٤ : ٣٢ . يقوله لأبى المرادى ، كما في الأغاني . وهو الوجه لأن قبله في القصيدة :

تمناني ليلقاني أبى وددت وأينا منى ودادى

أو لقيس بن مكشوح المرادى كما في الكامل والشتمرى . والحجاء : مايجبو به الرجل صاحبه ويكرمه به ، والحجاء أيضاً : النصرة والاختصاص بالتكريم . عذيرك ، أى هات عذرك ، ومذهب سيويه أن العذير مصدر ، وهو الوجه ؛ لأن المصدر يطرد وضعه موضع الفعل . وجعل غيره العذير بمعنى العاذر . ويروى : « أريد حياته » كما نص الشنتمرى .

والشاهد نصب « عذيرك » على تقدير فعل ووضعه موضعه . فهو مصدر نائب عن فعله .

(٣) ابن يعيش ٤ : ٥١ والإنصاف ٣٠٩ واللسان (نعا) . ينكر على جذام انتسابها إلى عدى بن عمرو بن سبأ ، ومؤاخاتها للخم بن عدى بن عمرو . والكميت من أسد بن خزيمه ، وكان متعصباً لمضر هجاء لليمن . وأصل جذام من أسد بن خزيمه لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم ، فقال الكميت : انع جذاما غير ميتين ولا مقتولين ، ولكن مفارقين لأصلهم ودعاتهم من مضر ، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن .

والشاهد فيه « نعاء » ووضعها موضع الفعل ، ومعناه : انع جذاما .

وقال ذو الإصْبَع [العَدَوَانِي] :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَوَا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ (١)

فلم يَجْزِ إظهارُ الفعلِ وَقَبَحَ ، كما كان ذلك مُحالاً (٢) .

١٤٠

هذا باب ما يكونُ مَعطوفاً في هذا الباب على الفاعلِ المضمرِ

في النيةِ ويكونُ معطوفاً على المفعولِ ، وما يكونُ صفةً

المرفوعِ المضمرِ في النيةِ ويكونُ على المفعولِ

وذلك قولك : إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وإِيَّاكَ نَفْسُكَ أَنْ تَفْعَلَ . فإن
عنيتِ الفاعِلَ المضمرَ في النيةِ قلتَ : إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، كأَنَّكَ قلتَ : إِيَّاكَ نَحْ
أَنْتَ نَفْسُكَ ، وحملته على الاسمِ المضمرِ في نَحْ . فإن قلتَ : إِيَّاكَ نَفْسُكَ تريد
الاسمَ المضمرَ الفاعِلَ فهو قبيحٌ ، وهو على قُبْحِهِ رَفَعُ ، [و] يدلُّكَ على قُبْحِهِ
أَنَّكَ لو قلتَ : اذْهَبْ نَفْسُكَ ، كان قبيحاً حتَّى تقولَ : أَنْتَ نَفْسُكَ . فمن ثمَّ

(١) العينى ٤ : ٣٦٤ والخزانة ٢ : ٤٠٨ عرضا واللسان (حيا) والحيوان
٤ : ٢٣٣ من أبيات في الأصمعيات ٧٢ . وقد سبقت قطعة من البيت في ص ٢٤٦ .
ذكر تفرق عدوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان ، وتشتتهم في البلاد مع كثرتهم
وعزتهم ، وبعد أن كانوا يُخْشَوْنَ ويُهابُونَ كما يُحْذَرُ الحية المنكرة . يقال فلان حية
الوادى ، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته .

والشاهد فيه كالشاهد في بيت عمرو بن معديكرب السابق .

(٢) بعده في الأصل : « يريد إدخال الزم وعليك على الفعل ، أنه محال » .

كان نصباً^(١) ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمَر المنصوب بغير أنت جاز ، تقول : رأيتك نفسك ولا تقول : انطلقت نفسك . وإذا عطفت قلت : إياك وزيداً والأسد ، وكذلك : رأسك ورجلك والضرب . وإنما أمرته أن يتقيهما جميعاً والضرب .

وإن حملت الثانى على الاسم المرفوع المضمَر فهو قبيح ، لأنك لو قلت : اذهب وزيد كان قبيحاً ، حتى تقول : اذهب أنت وزيد . فإن قلت : إياك أنت وزيد فأنت بالخيار ، إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على المرفوع المضمَر ؛ لأنك لو قلت : رأيتك قلت ذاك أنت وزيد جاز ، فإن قلت : رأيتك قلت وزيداً فالنصب أحسن ، لأن المنصوب يُعطَف على المنصوب المضمَر ، ولا يُعطَف على المرفوع المضمَر إلا فى الشعر ، وذلك قبيح .

أنشدنا يونس لجرير :

إياك أنت وعبد المسيح أن تقرّبا قبلة المسجِد^(٢)

(١) ط : « كان النصب أحسن » . السيرافى : إنما لم يحسن فى المرفوع إلا بتقدمة توكيد قبل النفس ، لأن المرفوع يكون فى النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلا بعلامة . وقد يقع فى المرفوع اللبس فى بعض الأحوال ، كما إذا قلت : هند خرجت نفسها ، وجعلت النفس توكيداً للضمير فى « خرجت » فإنه يتوهم أن الفعل للنفس . فإذا قلت : خرجت هى نفسها علم أنها توكيد . والعطف بهذه المنزلة .

(٢) قصيدة البيت فى ديوانه ١٢٧ والنقائض ٧٩٨ وليس من بينها هذا البيت . وبدله فيهما وفى الأغاني ١٩ : ٢١ ، ٥٢ والخصائص ٢ : ٤٣٤ :

نفاك الأغر ابن عبد العزيز وحقك تنفى من المسجد

ويعنى بعبد المسيح الأخطل . يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل .
والشاهد فيه عطف « عبد المسيح » على « إياك » .

أُنشَدناه منصوباً ، [وزعم أن العرب كذا تُنْشِده] .

واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ، كما أنَّه لا يجوز أن تقول : رَأْسُكَ
الْجِدَارَ ، حتَّى تقول . من الجِدَارِ أَوْ الْجِدَارِ . وكذلك أَنْ تَفْعَلَ ، إِذَا أَرَدْتَ إِيَّاكَ
وَالْفِعْلَ . فَإِذَا قُلْتَ : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، تَرِيدُ إِيَّاكَ أُعْظُ مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ مِنْ
أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ جاز ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُضْمَّه إِلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
إِيَّاكَ نَحْ لِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا .

ولو قلت : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، تَرِيدُ مِنَ الْأَسَدِ ، لَمْ يَجْزْ كَمَا جاز فِي أَنْ ، إِلَّا
أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ أَجَازَ هَذَا الْبَيْتَ [فِي شِعْرِ] :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ^(١)

كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّاكَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ بَعْدَ إِيَّاكَ فِعْلاً آخَرَ ، فَقَالَ : اتَّقِ الْمِرَاءَ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لَمْ أُعْتَفَ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْكَافَ
مَجْرُورَةٌ .

وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتِهِمْ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ
السَّيِّئَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ ^(٢) .

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، يقوله لابنه القاسم ، كما في الخزانة
١ : ٤٦٥ . وأورده العيني ٤ : ١١٣ ، ٣٠٨ ولم ينسبه ، وكذا ابن يعيش ٢ : ٢٥ .
المراء : المجادلة ، والمخالفة في الكلام والملاحة فيه .

والشاهد فيه نصب « المراء » بعد « إياك » مع حذف حرف العطف ضرورة . لكن
قال المازني : « لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو » .

(٢) انظر بحثاً في هذه الكلمة في اللسان (أيا ٣٢٤) والأشْمُونِي ٣ : ١٩٢ وقال
الصبان : « ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية ، جمع سوءة » . والشوَاب : جمع
شابة .

هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل

وذلك قولك : « هذا ولا زعماتك » . أى : ولا أتوهم زعماتك . ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمة ، وذكر الديار والمنازل :

ديار مية إذ مئى مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(١)

كأنه قال : أذكر ديار مية . ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إيّاه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ، ولم^(٢) يذكر : ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إيّاه ، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه . ١٤٢

ومن ذلك قول العرب : « كليهما وثمرا^(٣) » ، فهذا مثل قد كثر

(١) ديوان ذى الرمة ٣ والخزانة ١ : ٣٧٨ والكامل ٤٥٢ . مساعفة : مواتية . ويروى : « تساعفنا » ورخم مية فقال « مئى » في غير النداء ضرورة . وقيل كانت تسمى ميا ومية .

والشاهد فيه نصب : « ديار » بفعل مقدر تقديره : أذكر ديار مية وأعنيها ، ولا يذكر هذا الفعل لكثرتِه في كلامهم .

(٢) بين هذه الكلمة وتاليها في ط : « يستعمل إظهاره :

لقد خط رومى ولا زعماته لمية خطأ لم تبين مفاصله

أضمر : ولا أزعم زعماته ولا أتوهم . هذا في قولك ولا زعماتك ولم . وهذا الكلام ساقط من الأصل ومن السيراني والشتمرى ، ولا يعدو أن يكون مقحما على الكتاب .

وهذا البيت لذى الرمة في ديوانه ٤٧٦ . وبذا نسيه ابن يعيش ٢ : ٢٧ . وروايته فيهما : « لعتبة خطأ » .

(٣) أمثال الميداني ٢ : ١٥١ حيث ذكر قصة المثل .

في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً .

ومن ذلك قولهم : « كل شيء ولا هذا » و « كل شيء ولا شتيمة حر » ، أى ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه ، فأجرى مجرى : ولا زعماتك . ومن العرب من يقول : « كلاهما وتمراً » ، كأنه قال : كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا . و « كل شيء ولا شتيمة حر » . كأنه قال : كل شيء أمم ولا شتيمة حر ، وترك ذكر الفعل بعد لا ، لما ذكرت لك ، ولأنه يستدل بقوله : كل شيء ، أنه ينهيه .

ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه يقول : تلك ديار فلانة ^(١) .

وقال الشاعر ^(٢) :

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل ^(٣)
ربيع قواء أذاع المعصيرات به وكل حيران سار ماؤه خضيل ^(٤)

(١) ط : « كأنه قال : تلك ديار مية » .

(٢) هو عمر بن أبى ربيعة ، كما فى شرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٨٣٤ . وانظر حواشى الخصائص ١ : ٢٩٦ و ٣ : ٢٢٦ ، وليس فى ديوانه . والبيتان فى شواهد المغنى للسيوطى ٣١٢ بدون نسبة .

(٣) عوائده : ما يعتاده من ذكريات . والمكنونة : الخفية المستورة .

(٤) الربيع : المنزل : والقواء : القفر . أذاع المعصيرات به : أذهبته وطمست معالمه ، كما فى اللسان (ذيع) عند إنشاد صدر هذا البيت . والمعصيرات : السحاب ذوات المطر . والحيران عنى به سحاباً تردد بمطره عليه ولازمه ، فهو كالحيران . والسارى : الذى يسير ليلاً . والخضيل : الرطب ، عنى غزارة الماء .

وشاهده رفع « ربيع » على تقدير مبتدأ قبله . قال السيرافى : ويجوز أن يكون « ربيع قواء » بدلا من الطلل ، كأنه قال : وهاج أهواءك ربيع قواء .

كَأَنَّهُ قَالَ : وَذَاكَ رَيْعٌ ، أَوْ هُوَ رَيْعٌ ، [رَفَعَهُ عَلَى ذَا وَمَا أَشْبَهَهُ ، سَمِعْنَاهُ
مِمَّنْ يَرْوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ] .

ومثله [لعمر بن أبي ربيعة] :

هَلْ تُعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا
كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقِلِ الْخِلَلَا ^(١)
دَارٌ لَمَرُورَةٌ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ
بِالْكَانِسِيَّةِ نَرَعَى اللَّهَوَ وَالْغَزَلَا ^(٢)

فَإِذَا رَفَعْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ ، وَإِذَا نَصَبْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ
غَيْرُ مَا أَظْهَرْتَ ^(٣) . ١٤٣

وَمَا يَنْتَصِبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا
لَكُمْ ^(٤) ﴾ ، وَ « وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ » ، وَحَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ ، إِذَا كُنْتَ تَأْمُرُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
[الشَّاعِرِ ، وَهُوَ] ابْنِ أَبِي رِبْعَةَ :

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٨٩ ولم ينسبه الشنتمري . وأنشد البيت الثاني في
اللسان (كنس) بدون نسبة . شبه رسوم الدار في اختلافها أو حسنها في عينه بخلل جفون
السيوف التي صنعها الصيقل . والخلل : جمع خلة بالكسر ، وهي بطانة يغطي بها تنقش
بالذهب . والصيقل : شحاذ السيوف وجلأؤها .

(٢) مروءة : اسم صاحبتها . والكانسية : موضع . نرعى اللهو والغزل : نلتزمهما
ونحافظ عليهما .

وهو موضع الشاهد . قال السيرافي : كأنه قال : تلك دار لمروءة . وهو يقوى
التفسير في ربع قواء ، لأنه يحتمل البدل .

(٣) انظر مثيل هذه العبارة وتفسيرها في ص ٢٧١ س ٤ - ٥ .

(٤) الآية ١٧١ من سورة النساء .

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرَّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا (١)

وإنَّما نصبتَ خيرًا لك وأوسعَ لك ، لأنَّك حين قلت : « انتَه » فأنت تريد أن تُخْرِجَه من أمرٍ وتُدْخِلَه في آخر .

وقال الخليل : كأنَّك تحملُه على ذلك المعنى ، كأنَّك قلت : انتَه وادخُل فيما هو خيرٌ لك ، فنصبته لأنَّك قد عرفتَ أنَّك إذا قلت له : انتَه ، أنَّك تحملُه على أمرٍ آخر ، فلذلك انتَّصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنَّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له : انتَه ، فصار بدلاً من

(١) ديوان عمر ٣٤١ برواية :

وواعديه سدرتي مالك أَوْ ذا الذي بينهما أسهلا

والخزانة ١ : ٢٨٠ وابن الشجري ١ : ٣٤٤ . يحكى عمر أن صاحبه قالت لأمتها : واعدية الليلة أن يقصد السرحتين أَوْ الرى التى بينهما . ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتى أحدهما قال : ليلتمس أسهل الأمرين . وروى هذا البيت وما بعده فى الأغاني ٨ : ١٤٤ هكذا :

سَلَمَى عِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرَّبَا بَيْنَهُمَا مَنْزِلًا
إِنْ جَاءَ فَلْيَأْتِ عَلَى بَغْلَةٍ إِنِّي أَخَافُ الْمَهْرَ أَنْ يَصْهَلَا

والمواعدة : مفاعلة من الوعد . وسرحتى مالك منصوب على الظرفية ، أى مكان سرحتى مالك ، وهما شجرتان لمالك لا اسم مكان . والسرحة : واحدة السرح ، وهو كل شجر عظيم لا شوك له . والرَبَا : جمع ربوة بتثنية الرء ، وهو المكان المرتفع . والشاهد فيه نصب « أسهل » بإضمار فعل دل عليه ما قبله تقديره : ليأت أسهل الأمرين عليه .

قوله : ائت خيراً [لك] ، وادْخُل فيما هو خير لك (١) .

ونظير ذلك في الكلام قوله : ائْتِه يافلانُ أمراً قاصداً . فإنما قلت (٢) : ائْتِه وأتِ أمراً قاصداً ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل ، فإنما ذكرتُ لك ذا لامثَل لك الأوّل به ، لأنّه قد كَثُرَ في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثَل ، فَحَذَفَ كَحَذَفِهِمْ : ما رأيتُ كالْيَوْمِ رَجُلاً .

ومثل ذلك قول القطاميّ :

فَكَرْتُ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقْتُهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا (٣)

(١) قال السيرافي ما ملخصه : للنحويين في توجيه النصب في هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل : قولاً سيبويه والخليل اللذان ذكرهما . وقال الكسائي : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم . وأنكره الفراء وقال قولاً قريباً منه فقال في قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا خيراً لكم ﴾ : إن خيراً متصل بالأمر ، واستدل على ذلك بأننا نقول : اتق الله هو خير لك ، فإذا حذفنا « هو » وصل الفعل إليه فنصبه .

والملاحظ أن قول سيبويه وقول الخليل متقاربان .

(٢) ط : « إنما أردت » .

(٣) الخصائص ٢ : ٤٢٦ وديوان القطامي ٤٥ . وروايته في الديوان ، وهي الرواية التي ذكرها أبو زيد في النوادر ٢٠٤ وقال : إنها التي لا اختلاف بين الرواة فيها : فكرت عند فيقتها إليه فألفت عند مريضه السباعا

قال الشنتمري : وغيره يرويه :

فكرت ذات يوم تبغيه فألفت فوق مصرعه السباعا

وذكر أبو زيد أن الرواية التي رواها سيبويه من تغيير النحاة .

وصف بقرة فقدت ولدها فجعلت تطلبه فوافقت السباع عليه . وقبله :

على وحشيّة خذلت خلوج وكان لها طلاً طفلاً فضاعا

كرت : رجعت . تبغيه : تطلبه وتلمسه . ومصرعه : موضع هلاكه . =

ومثله قوله ، [وهو ابن الرُقَيَّات] :

لن تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبًا^(١)

وإِثْمًا نَصَبَ هَذَا لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ وَافَقْتُهُ [وَ] قَالَ : لَنْ تَرَاهَا ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الطَّيْبَ وَالسَّبَّاحَ قَدْ دَخَلَا فِي الرُّؤْيَةِ وَالْمُوَافَقَةِ ، وَأَنَّهُمَا قَدْ اشْتَمَلَا عَلَى مَا بَعْدَهُمَا فِي الْمَعْنَى .

ومثل ذلك قول ابن قميئة :

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا^(٢)

= والشاهد فيه نصب « السباع » على إضمار « وافقت » لما جرى ذكرها في أول البيت . وقد خطئوا سيويوه في هذا لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام ، كقولك وافقت زيدا وعنده عمرو وبشراً ، تريد ووافقت بشراً ، لأن المعنى قد تم عند قوله « وعنده عمرو » . ولو قلت : وافقت زيدا وعنده عمرا لم يجز عند غير سيويوه في شعر ولا غيره ، لنقصان الكلام ، لأن « عنده » لم تتم بمبتدئها . واعتذر لسيويوه بأن الشعر موضع ضرورة ، وإذا جاز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام جاز مع النقصان في الشعر ضرورة .

(١) ملحقات ديوان ابن قيس الرقيات ١٧٦ عن سيويوه . وهو في ابن يعيش ١ : ١٢٥ والخصائص ٢ : ٤٢٩ بدون نسبة . والمفارق : جمع مفريق ، وهو حيث ينفرق الشعر . والمعنى إلا ورأيت لها طيبا . وهذا هو الشاهد أن تنصب « طيبا » بفعل دل عليه ما قبله .

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ٦٢ وابن يعيش ١ : ١٢٦ والخزانة ٢ : ٢٤٨ عرضا والخصائص ٢ : ٤٢٧ . وقبله :

قد سألتني بنت عمرو عن الـ أرض التي تنكر أعلامها
لما رأت ساتيـدا استعبرتـ لله در اليوم من لامها

وقد سبق البيت الأخير في ص ١٧٨ . والشاهد في البيت كما في الذي قبله ، أي تذكرت أخوالها وأعمامها .

لأنّ الأحوال والأعمام قد دخلوا في التذكّر .

ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تَغْنَى الحَمَامُ الوُرُقُ هَيَّجَنِي ولو تَغَرَّبْتُ عنها أُمُّ عَمَّارٍ (١)

قال الخليل رحمه الله : لما قال هَيَّجَنِي عُرِفَ أَنَّهُ قد كانَ ثُمَّ تَذَكَّرَ لتذكّره الحمام وتَهَيَّجَه ، فَالْقَى ذلك الذي قد عُرِفَ منه على أُمِّ عَمَّارٍ ، كأنه قال : هَيَّجَنِي فذَكَرَنِي أُمُّ عَمَّارٍ .

ومثل ذلك أيضًا قول الخليل رحمه الله ، وهو قول أبي عمرو : أَلَا رَجُلٌ (٢)
إمّا زيدًا وإمّا عمرا ، لأنّه حين قال : أَلَا رَجُلٌ ، فهو مُتَمَنٍّ شَيْئًا يَسْأَلُهُ ويريدُه ،
فكأنّه قال : اللهم اجعله زيدًا أو عمرا ، أو وفق لي زيدا أو عمرا .

وإن شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مُثِّلَ به ، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل ؛ لأنه قد عُرِفَ أَنَّهُ مُتَمَنٍّ سائلٌ شَيْئًا وطالبه .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [وهو عبد بنى عبس] :

١٤٥

(١) لم ينسبه الشنتمري أيضا ، وكذا لم ينسبه ابن جني في الخصائص ٢ : ٤٢٤ . وهو للنابغة الذبياني من قصيدة عدها القرشي في جمهرة أشعار العرب ٥٢ - ٥٦ من المعلقات . والورق : جمع أوراق وورقاء . والورقة : سواد وبياض كدخان الرمث . تغربت : صرت في دار غربة .

والشاهد فيه نصب « أم عمار » بفعل دل عليه ما قبله ؛ لأن « هيجني » تدل على « فذكرني » .

(٢) هذا ما في ط ، وهو الصواب . وفي الأصل : « رجلا » في هذا الموضع وتاليه .

قد سألَمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَا الأَفْعُوَانِ والشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (١)

* وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضَيْرِمَا (٢) *

فإنَّما نصب الأفعُوَانِ والشُّجَاعَ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ القدم ههنا مسالِمةٌ كما أنها مسالِمةٌ ، فحَمَلَ الكلامَ على أنَّها مسالِمةٌ .

ومثْلُ هذا البيت إنشادٌ بعضهم ، لأوس بن حَجَر :

تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا ورَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيَّةِ رَادِفُ (٣)

(١) العيني ٤ : ٨٠ وشواهد المغنى ٣٢٩ والخصائص ٢ : ٤٣٠ . ونسبه الشنتمري إلى العجاج . والعيني إلى أبي حيان الفقهسي ، وذكر أنه ينسب إلى مساور العبسي ، وإلى الديري . ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند العبسي . وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لا تؤثر فيهما . والأفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : ضرب منه . والشجعم : الطويل .

(٢) ذات قرنين : ضرب من الحيات لها شبه قرنين . والضموز : الساكنة المطرقة لا تصفر لشدة خبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورتها وثبا . والضرزم ، كزبرج : المسنة ؛ وذلك أحبب لها وأسرع لسمها .

والشاهد في الرجز نصب « الأفعوان » وما بعده حملا على المعنى ؛ لأنه لما علم أن الحيات قد سالت القدم علم أيضا أن القدم مسالمة للحيات ، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية . أى سالت القدم الأفعوان .

(٣) ديوان أوس بن حجر ٧٣ والخصائص ٢ : ٤٢٥ واللالى ٧٠٠ واللسان (وهق) . يصف أتان وحش يقودها العير إلى الوجه الذى يريده ويزعجها نحوه ويلازمها . فرأسه لها بمثابة القتب الرادف خلف الحقية ، والقتب : إكاف البعير على قدر السنام . والحقية : كالبرذعة تحت الحلس .

ويروى : « يداها » وهو الأجود ، ويروى : « فوق الحقية » . تواهق : تساور ، والمواهقه : المسيرة .

والشاهد فيه رفع « يداها » على تقدير فعل لأنه مفاعلة ، وتأويله : وتواهق يداها رجلها ، لأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان .

وإنشاد بعضهم للحارث بن تهيك^(١) :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٢)

لَمَّا قَالَ : لَيْبِكَ يَزِيدُ ، كَانَ فِيهِ مَعْنَى لَيْبِكَ يَزِيدُ ، كَمَا كَانَ فِي الْقَدَمِ أَنَّهَا مَسَالِمَةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْبُكَ ضَارِعٌ .

ومن ذلك قول عبد العزيز [الكلابي^(٣)] :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(٤)

لَأَنَّ الْوَجْدَانَ مُشْتَمِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْجَزَاءِ ، فَحَمَلَ الْآخِرَ عَلَى الْمَعْنَى .
ولو نُصِبَ الْجَزَاءُ كَمَا نُصِبَ السَّبَاعُ لَجَازٌ . وَقَالَ :

١٤٦

(١) الصواب أنه نهشل بن حري . الخزانة ١ : ١٥٢ حيث ذكر نسبته أيضا إلى لييد ، وإلى مزرد ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي .

(٢) الخزانة ١ : ١٤٧ والعيني ٢ : ٤٥٤ وابن يعيش ١ : ٨٠ . ويزيد هذا هو يزيد بن نهشل الذي رثاه بهذا الشعر . والضارع : الذليل الخاضع . لخصومة ، أى لأجل الخصومة ، فهو ينصره ويؤيده . والمختبط : طالب العرف . تطيح : تذهب وتهلك . والطوائح ، أراد المطاروح لأنه جمع مطيحة ، فجمعه على حذف الزيادة ، كقوله تعالى : ﴿ لَوَاقِحٌ ﴾ وواحدتها مُلْقَحَةٌ .

والشاهد فيه رفع « ضارع » بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، تقديره : لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ .

(٣) هو عبد العزيز بن زرارة الكلابي ، أحد شعراء العرب وأشرافهم . توفي في عهد معاوية . انظر حواشي البيان والتبيين ٢ : ٧٥ .

(٤) السلسبيل : السلس العذب ، وفي قول عبد الله راحة :

لَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ فِي جَنَّاتٍ يَشْرَبُونَ الرِّحِيقَ وَالسَّلْسَبِيلَ

والتقدير في الشاهد : وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَاتٍ وَعَيْنًا .

أَسْقَى الْإِلَٰهَ عُذْوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلَيْثٍ غَادِي (١)
 * كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ (٢) *

كَأَنَّهُ قَالَ : سَقَاها كُلُّ أَجَشٍّ ، كما حُمِلَ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ عَلَى لَيْلِكَ
 يَزِيدَ ، لِأَنَّ فِيهِ (٣) مَعْنَى سَقَاها كُلُّ أَجَشٍّ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَنْتَهِي خَيْرًا لَهُ ، وَلَا أَنْتَهِيَ خَيْرًا لِي (٤) ؛ لِأَنَّكَ إِذَا
 نَهَيْتَ فَأَنْتَ تَرْجِيهِ إِلَى أَمْرٍ ، وَإِذَا أَخْبَرْتَ أَوْ اسْتَفْهَمْتَ فَأَنْتَ لَسْتَ تَرِيدُ شَيْئًا
 مِنْ ذَلِكَ ، إِنَّمَا تُعَلِّمُ خَيْرًا أَوْ تُسْتَرْشِدُ مُخْبِرًا ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ وَافِقْتَهُ عَلَى دَمِهِ
 وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا (٥) ؛ لِأَنَّ السَّبَاعَ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى وَافِقْتَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَافَقْتِ
 السَّبَاعَ عَلَى مَصْرَعِهِ ، [وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ لَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى يَنْتَهَى وَشَبِيهِهِ ،
 لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ : انْتَهَيْتُ خَيْرًا ، كَمَا تَقُولُ : قَدْ أَصَبْتُ خَيْرًا] .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَلَّا رَجُلًا إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : مِنْ هَذَا
 الْمُتَمَنَّى ؟ فَقَالَ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .

(١) العيني ٢ : ٤٧٥ وقد نسبته لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه . وأنشده في
 الخصائص ٢ : ٤٢٥ بدون نسبة .

والعدوات : شواطئ الوادي ، جمع عدوة بتثنية العين . وجوفه ، يروي أيضا
 « جوزه » أي وسطه . والملث : السحاب يدوم أياما فلا يقلع ؛ من الإلثاث . والغاري :
 الذي يكون في الغداة .

(٢) الأجش : الشديد صوت الرعد الجهيره . والحالك : الشديد السواد .
 والشاهد فيه رفع « كل » لأن « أسقى » تدل على « سقاها » .

(٣) كذا في ط ، وفي الأصل : « يريد أن فيه » .

(٤) السيراني : إنما يجوز هذا في الأمر لأن الأمر إنما يسوق المأمور إلى أمر يحدثه ،
 فله قوة الإضمار وحكم ليس لغيره .

(٥) انظر ما سبق في ص ٢٨٤ .

ومثل : لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ، قراءة بعضهم ^(١) : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ ^(٢) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى [مثل] مَا رُفِعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ ^(٣) .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ

فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

وذلك قولك : أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ^(٤) ، وَأَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فزائدا . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ ، وَلَآئِهِمْ أَمِنُوا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَاءِ ، لَوْ قُلْتَ : أَخَذْتَهُ بِصَاعِدٍ كَانَ قَبِيحًا ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَلَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْأِسْمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فزاد الثَّمَنُ صَاعِدًا ، أَوْ فَذَهَبَ صَاعِدًا .

ولا يجوز أَنْ تَقُولَ : وَصَاعِدٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ الدِّرْهَمَ مَعَ صَاعِدٍ ثَمَنٌ لَشَيْءٍ ، كَقَوْلِكَ : بِدِرْهَمٍ وَزِيَادَةٍ ، وَلَكِنَّكَ أَخْبَرْتَ بِأَدْنَى الثَّمَنِ فَجَعَلْتَهُ

(١) هِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ، وَالسَّلْمِيِّ ، وَأَبَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ عَامِرٍ . تَفْسِيرُ أَبِي حَيَّانٍ ٤ : ٢٢٩ .

(٢) الْآيَةُ ١٣٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) أَيْ زَيْنَهُ شُرَكَائِهِمْ . وَخَرَجَهُ قَطْرِبُ فَاعِلًا لِلْمَصْدَرِ وَهُوَ « قَتَلَ » فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، كَمَا تَقُولُ حُبُّبٌ لِي رُكُوبُ الْفَرَسِ زَيْدٌ ، أَيْ أَنَّ يَرْكَبُ الْفَرَسَ زَيْدٌ . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيِّوِيَةِ الشُّرَكَاءِ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ ، وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ الشُّرَكَاءِ قَاتِلُونَ .

(٤) قَالَ السَّيْرَافِيُّ : لَا يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدٍ لِأَنَّ صَاعِدًا نَعْتٌ ، وَلَا يَحْسَنُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الدِّرْهَمِ إِلَّا الْمُنْعَوَاتُ ، وَلِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَعْطِفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ بِالْفَاءِ ، لَا تَقُولُ أَخَذْتَ الثَّوْبَ بِدِرْهَمٍ فَدَانِقٌ ، لِأَنَّ الثَّمَنَ يَقَعُ جَمْلَةً عَوَضًا عَنِ الْمَبِيعِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا يَعْطِفُ بِالْوَاوِ ، لِأَنَّهَا لِلْجَمِيعِ .

أولاً ، ثم قرّوت ^(١) شيئاً بعد شيء لأثمانٍ شتى . فالواو لم تُردّ فيها هذا المعنى ، ولم تُلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بزيد وعمرو ، لم يكن في هذا دليلٌ أنك مررت بعمرٍو بعد زيد . وصاعِدٌ بدلٌ من زاد وَيَزِيدُ .

وُثِّمَ بمنزلة الفاءِ ، تقول : ثُمَّ صاعِداً ، إلا أن الفاءَ أكثرُ في كلامهم .

ومما يَنْتَصِبُ في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدَ الله ، والنِّداءُ كُلُّهُ . وأمّا يا زيدُ فله عِلَّةٌ سترها في باب النِّداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريدُ عبدَ الله ، فحذفُ أريدُ وصارت يا بدلاً منها ، لأنك إذا قلت : يا فلانُ ، عَلِمَ أنك تريدُه .

ومما يدلُّك على أنه يَنْتَصِبُ على الفعل وأنَّ « يا » صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قولُ العرب : يا إِيَّاكَ ، إنما قلتُ : يا إِيَّاكَ أغْنِي ، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصار يا وإِيَّا وأَيُّ بدلاً من اللفظ بالفعل ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمعَ بعضَ العرب يقول : يا أنت ^(٣) . فزعم أنهم جعلوه موضعَ المفرد . وإن شئت قلت : « يا » فكان بمنزلة يا زيد ، ثم تقول : إِيَّاكَ . أَيْ إِيَّاكَ أعْنِي . هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين .

(١) كذا في ط . وهو الصواب . قروت : قصدت ، قرأه يقرؤه . وفي الأصل : « قررت » .

(٢) الكلام بعده إلى آخر الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه في حواشيا .

(٣) منه قول سالم بن دارة ، كما في الخزانة ١ : ٢٨٩ .

يا مر يا ابن واقع يا أتنا أنت الذي طلقت عام جعتنا

ومن ذلك قول العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ^(١) ، فزعم يونسُ أَنَّهُ على قوله : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرَ زَيْدًا ، ولكنه كثر في كلامهم واستعملوا عن إظهاره ، فَإِنَّهُ قد عَلِمَ أَنَّ زَيْدًا ليس خبرًا [ولا مبتدأ] ، ولا مبنياً على مبتدأ ، فلا بدَّ من أَنْ يكونَ على الفعل ، كَأَنَّهُ قال : مَنْ أَنْتَ ، معرِّفاً ذا الاسم ، ولم يحمل زَيْدًا على مَنْ ولا أَنْتَ . ولا يكون مَنْ أَنْتَ زَيْدًا إِلَّا جواباً ، كَأَنَّهُ لَمَّا قال : أَنَا زَيْدٌ ، قال : فَمَنْ أَنْتَ ذَاكِرًا زَيْدًا .

وبعضُهم يرفع ، وذلك قليل ، كَأَنَّهُ قال : مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ أَوْ ذِكْرُكَ زَيْدٌ . وإِنَّمَا قُلَّ الرفعُ لَأَنَّ إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أَنْ يكونَ خبرًا لمصدرٍ ليس له ^(٢) ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجارى ، حتَّى إنهم لَيَسْأَلُونَ الرَّجُلَ عن غيره فيقولون للمسئول ^(٣) : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ، كَأَنَّهُ يَكَلِّمُ الَّذِي قال : أَنَا زَيْدٌ ، أَيْ أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قال : أَنَا زَيْدٌ ، فقليل له : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ، كما تقول للرجل : « أَطْرَى إِنَّكَ نَاعِلَةٌ وَاجمعي ^(٤) » . أَيْ أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّتِي يقال لها هذا .

(١) ابن يعيش ٢ : ٢٨ : « أصله أن رجلاً غير معروف بفضيل تسمي بزيد ، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دُفع عن ذلك فقليل له : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ على جهة الإنكار ، كَأَنَّهُ قال : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرَ زَيْدًا ، أَوْ ذَاكِرًا زَيْدًا ، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً . ثم قال : « ويجوز أن تقول : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ لمن ليس اسمه زَيْدًا على سبيل المثل ، أَيْ أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يقال له ذلك » .

(٢) ط : « به » .

(٣) ط : « فيقول القائل منهم » .

(٤) ط : « واحمقى » تحريف . « واجمعي » ، مرادف لأطرى ، كما في اللسان =

سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً ، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل : مَنْ أَنْتَ فُلَانًا .

ومن ذلك قول العرب : أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، وَأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا ١٤٨
ذَهَبْتُ مَعَهُ (١) .

وقال الشاعر ، وهو عباس بن مرداس :
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (٢)
فإنَّما هي « أَنْ » ضُمَّتْ إِلَيْهَا « مَا » وهي ما التوكيد ، ولزمت كراهية
أَنْ يُجْحِفُوا بِهَا لِتَكُونَ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ الْفَعْلِ ، كما كانت الهاء والألف عوضاً

= (طرر ١٧٢) حيث يقول : « وقيل أطرى : اجمعى الإبل » . ناعلة : عليها نعلان
لبستهما ، أو عني بالنعلين غلظ جلد قدميها كما فسرهُ الجوهري . وانظر ابن يعيش ٢ : ٢٨
والميداني ١ : ٤٣٠ والمثل يضرب للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث . ويضرب
لمن يؤمر بركوب الأمر الشديد لاقتداره عليه .

(١) قال السيرافي ما ملخصه : اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف
الفعل في هذا ونحوه ، واختلفوا في المعنى . فالكوفيون يقولون : هو بمعنى أَنْ ، وإنَّ أَنْ
المفتوحة فيها معنى إن التي للمجازاة ، ويحملون قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ الآية
عليه . والبصريون يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى لأن كنت منطلقاً أنطلق معك .
وشبهوها بإذ ، ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب .

(٢) الخزانة ٢ : ٨٠ والعيني ٢ : ٥٥ وابن يعيش ٢ : ٩٩ وشواهد المغنى ٤٣
وابن الشجري ١ : ٣٤ ، ٣٥٣ و ٢ : ٣٥٠ . أبو خراشة : كنية خفاف بن نديبة .
والنفر : رهط الرجل . والضبع : السنة المجذبة ، وإذا أجذبوا ضعفوا وسقطت قواهم
فعاشت فيهم الضباع والذئاب . أى إن كنت عزيزاً كثير القوم فإنى مثلك ، قومي
موفورون لم تطح بهم السنون .

والشاهد فيه نصب « ذَا نَفَرٍ » خبراً لكان المحذوفة التي عوض عنها « مَا » تعويضاً
لازماً .

في الزنادقة واليماني من الباء (١) .

ومثل أن في لزوم « ما » قولهم إمّا لا ، فألزموها ما عوضاً . وهذا أخرى أن يلزموا فيه إذ كانوا يقولون : آثراً ما ، فيلزمون ما ، شبهوها بما يلزم من التونات في لأفعلن (٢) ، واللام في إن كان ليفعل ، وإن كان ليس مثله ، وإنما هو شاذ كنحو ما شبه بما ليس مثله ، فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويتبدئوه بعدها كقبح كنى عبد الله يقول ذاك ، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا : إذ صرت منطلقاً فأنا أنطلق [معك] ، لأنها في معنى إذ في هذا الموضع وإذ في معناها أيضاً في هذا الموضع ، إلا أن إذ ، لا يُحذف معها الفعل .

و « أمّا » لا يُذكر بعدها الفعل المضمر ، لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي مَنْ أنت زيداً . فإن أظهرت الفعل قلت : إمّا كنت منطلقاً انطلقت ، إنما تريد : إن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجوز ثم إظهاره ؛ لأنّ أمّا كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل .

وليس كل حرف هكذا ، كما أنه ليس كل حرف بمنزلة لم أبّل ولم يك (٣) ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرة وللاستخفاف ، فكَذلك حذفوا الفعل من أمّا .

ومثل ذلك قولهم : إمّا لا ، فكأنه يقول : افعل هذا إن كنت لا تفعل

(١) من الباء ، ساقطة من ط وأصلهما الزناديق واليماني .

(٢) ط : « ليفعلن » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٢٦٦ س ٣ .

غيره ، ولكنهم حذفوا [ذا] لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفهم ^(١) حتى استغنوا عنه بهذا .

ومن ذلك قولهم : مَرَحَبًا ، وَأَهْلًا ، وإن تأتني فأهْل الليل والنهار .

وزعم الخليل رحمه الله حين مثله ، إنه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه قد سدّد سهمه ^(٢) فقلت : القِرطاس ، أى أَصَبْتُ القِرطاس ، أى أنت عندي ممن سيُصِيبُه . وإن أثبت سهمه قلت : القِرطاس ، أى قد استحقّ وقوعه بالقِرطاس ^(٣) . فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكانٍ أو طالباً أمراً فقلت : مَرَحَبًا وَأَهْلًا ، أى أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه ، وكأنه صار بدلاً من رَحَبْتُ بلادك وأهلت ، كما كان الحَذَرُ بدلاً من احْذَر . ويقول الرادُّ : وبك وأهلاً وسهلاً ، وبك أهلاً . فإذا قال : وبك وأهلاً ، فكأنه قد لفظَ بمرحباً بك وأهلاً . وإذا قال : وبك أهلاً فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرُحْبُ والسعة ^(٤) . فإذا رددتَ فإنما تقول : أنت عندي ممن يقال له هذا لو جئتني . وإنما جئتُ بِبِكَ لتبينَ مَنْ تُعنى بعد ما قلت : مرحباً ، كما قلت : لك ، بعد سَقِيًا . ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضمِره هو ما أظهر . وقال طُفَيْلُ الغنويّ :

(١) ط : « وتصرفوا » .

(٢) ط : « رأيتَه سدّد سهماً » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وفقه بالقِرطاس » .

(٤) قال السيرافي ما ملخصه : هذا الكلام تقديره أن يقوله الرجل الذي يدخل إذا قال له المدخول : مرحباً وأهلاً ، فيردّ فيقول : وبك وأهلاً . وإنما هذه تحية المزور ومن يدخل عليه ، يحمي بها الزائر المزور ، على معنى إنك أصبت عندي سعة وأنسا . وإذا قال الزائر : وبك أهلاً فيحمل على إنك لو جئتني لكنت عندي بهذه المنزلة .

وبالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيَّةِ قَوْلُهُ
لَمُلْتِمِسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ ^(١)

أى هذا أَهْلٌ ومرحَبٌ . وقال أبو الأسود :
إذا جئتُ بَوَّابًا له قال : مَرْحَبًا
ألا مَرْحَبٌ واديكَ غير مَضِيْقٍ ^(٢)

فاعرف فيما ذكرتُ لك أنَّ الفِعْلَ يَجْرى فى الأَسْمَاءِ على ثلاثة مَجَارٍ :
فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحْسَنُ إِضْمَارُهُ ، وَفِعْلٌ مُضْمَرٌ مُسْتَعْمَلٌ إِظْهَارُهُ ، وَفِعْلٌ مُضْمَرٌ
مَتْرُوكٌ إِظْهَارُهُ .

فَأَمَّا الفِعْلُ الَّذِى لا يَحْسَنُ إِضْمَارُهُ فَإِنَّهُ أَنْ تَنْتَهَى إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ فى
ذِكْرِ ضَرْبٍ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا . فلا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ تَقُولَ لَهُ ^(٣) :

(١) ديوان طفيل ص ١٩ وابن يعيش ٢ : ٢٩ ومعجم البلدان (السهب)
والأغاني ١٤ : ٨٧ . والسهب : سبخة بين الحميتين والمضياعة ، تبيض بها النعام .
والميمون : المبارك . والنقية : الطبيعة . يرثى رجلا دفن بهذا الموضع .

والشاهد رفع « أهل » و « مرحب » بتقدير مبتدأ ، أى هذا أهل ومرحب .
(٢) ديوان أبى الأسود ٢٩ من نفائس المخطوطات . يذكر أبا ماعز ، وهو عامل
كان لعبيد الله بن زياد على جنديسابور ، وكان صديقاً لأبى الأسود فقصدته فأكرمه
وألفه وأحسن جائزته . وقبله فى الديوان :

جزى الله رب الناس خير جزائه أبا ماعز من عامل وصديق
قضى حاجتى بالحق ثم أجازها بصدق وبعض القوم غير صدوق
وصدره فى الديوان : « ولما رآنى مقبلاً قال مرحباً » . والمضيق : مكان الضيق .
وضبطت فى طبعة بولاق : « مُضَيِّقٌ » وهو خطأ لا يساير روى الأبيات . وجاء على
الصواب فى ط .

(٣) ط : « أن يقول » ، فقط .

اضربَ زيدا ، وتقولُ له : قد ضربتَ زيدا . أو يكونَ مَوْضِعًا يَقْبَحُ أَنْ يَعْرِىَ من الفعل نحو أَنْ وَقَدْ وما أشبه ذلك .

وَأَمَّا المَوْضِعُ الذى يُضْمَرُ فيه وإظهاره مستعملٌ ، فنحوُ قولك : زيدًا ، لرجلٍ فى ذِكْرِ ضَرْبٍ ، تريد : اضربَ زيدا .

وَأَمَّا المَوْضِعُ لا يستعملُ ^(١) فيه الفعلُ المتروكُ إظهاره فيمن الباب الذى ذُكِرَ فيه إِيَّاكَ إلى الباب الذى آخِرُهُ ذُكْرُ مَرَجَبًا وَأَهْلًا . وسترى ذلك فيما يُستقبل إن شاء الله .

هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ وَيَنْتَصِبُ فيه الاسمُ

لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به ، كما انتصبَ نَفْسَه فى قولك : امرأً ونفسَه . وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ ، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا ، إِنَّمَا أَرَدْتَ : ما صَنَعْتَ مع أَيْبِكَ ، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ مع فصِيلِهَا . فالفَصِيلُ مفعولٌ معه ، وَالْأَبُ كذلك ، والواوُ لم تَغَيِّرِ المعنى ، وَلَكِنَّهَا تُعْمَلُ فى الاسم ما قبلها ^(٢) .

(١) ط : « الذى يضمَر » .

(٢) السيرافى : مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهى الواو يتقاربان ، فإنهما جميعا يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذى كان فى مع فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا فى المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها . وخالفه الزجاج فقال : إن النصب فى هذا الباب بإضمام فعل ، كأنه قال : ما صنعت ولايست أباك . وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو .

وانظر بقية القول فى السيرافى .

ومثل ذلك : مازِلْتُ وزِيدًا [حتى فَعَلَ] ، أى ما زِلْتُ بزيد حَتَّى فَعَلَ ، فهو مفعولٌ به . ومازِلْتُ أُسِيرُ والنَّيْلُ ^(١) ، أى مع النَّيْلِ ، واستَوَى الماء والخَشْبَةَ ، أى بالخَشْبَةِ . وجاء البرْدُ والطَّيَالِسَةُ ، أى مع الطَّيَالِسَةِ . وقال :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنَى أَبِيكُمْ مكان الكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ ^(٢)

وقال :

وكان وإيّاها كَحِرَّانَ لم يُفَقْ عن الماءِ إذْ لاقاهُ حَتَّى تَقْدَدَا ^(٣)

ويبدلُك على أن الاسمَ ليس على الفعل في صنعتَ ، أنك لو قلتَ : اقْعُدْ وأخوك كان قبيحًا حَتَّى تقول : أنتَ ، لأنه قبيحٌ أنْ تَعْطِفَ على المرفوع المُضْمَرِ . فإذا قلتَ : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُرَكَتْ هي ، فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخر على ما حملتَ عليه الأوّل ، وإن شئت حملته على المعنى الأوّل .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « والليل » وفيما بعده « مع الليل » ، تحريف . وانظر ابن يعيش ٢ : ٤٨ .

(٢) العيني ٣ : ١٠٢ وابن يعيش ٢ : ٤٨ ولم ينسب فيهما ، وكذا لم ينسب في مجالس ثعلب ١٢٥ وجمع الهوامع ١ : ٢٢١ . يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب ، وضرب لهم مثلا بقرب الكلّيتين من الطحّال واتصال بعضهما ببعض . وقال ثعلب : « أى تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه » . والشاهد فيه نصب « بنى » بالفعل الذى قبله الذى قوّته الواو النائية عن « مع » .

(٣) البيت لكعب بن جعيل كما نسبه الشنتمرى . يقول : كان غرضاً إليها فلما لقيها قتله الحب سرورا بها . والحِران : الشديد العطش . لم يفق عن الماء : لم يقلع عنه لشدة عطشه ، كما يقال أفاق عنه النعاس ، أى أقالع . تقدد : انقد بطنه وتشقق من شدة الامتلاء .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله .

هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول

إِلَّا أَنَّهَا تَعْطِفُ الْأَسْمَ هُنَا عَلَى مَا لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهُ إِلَّا رَفَعًا عَلَى كُلِّ
حَالٍ .

وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكلُّ رجل وضيعته ، وما أنت وعبدُ الله ،
وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما شأنك وشأن زيد . وقال [الْمُخَبِّل] : ١٥١
يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَتَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ (١)
وقال جميل :
وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَغَوَّرُ (٢)

(١) الخزانة ٢ : ٥٣٥ وابن يعيش ١ : ١٢١ و ٢ : ٥١ . يهجو ابن عمه
الأعلى ، الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن عوف بن كعب ، وهو غير
الزبرقان بن بدر الفزاري . والمخبل هو ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة بن
قريع بن عوف بن كعب . ويقولون : يا أخا العرب ، يريدون واحدا منهم . ويب أيبك ،
تحقير له وتصغير ، ويب كلمة مثل ويل ، ويروى : « ويل أيبك » .

(٢) ديوان جميل ٩١ والخزانة ١ : ٥٠١ والعيني ٤ : ٤٠٨ عرضاً وشواهد .
المعنى للسيوطي ١٧٠ ، والكامل ١٨٨ بدون نسبة فيه ، واللسان (غور) .

تهام ، بفتح التاء : نسبة إلى تهامة بكسر التاء ، خففوا ياء النسب لزيادتهم الألف ،
كما قالوا شآم ويمان في المنسوب إلى الشام واليمن لما زادوا الألف . وفتح التاء على شذوذ
النسب . قال سيبويه : منهم من يقول تهامي ويماني وشامي بالفتح مع التشديد . ويقال
رجل تهام وامرأة تهامية . والنجدى : المنسوب إلى نجد . والمتغور : الذي نزل الغور ،
وهو غور تهامة ، يقال لها تهامة والغور ، اسمان لمسمى واحد . تقول له : أنت موضع ربية
عند أهلي لأنك غريب ، فيحسن أن تتجنبهم وتعرض عني .

والشاهد فيه كالذي قبله من عطف « المتغور » على « النجدى » .

وقال :

وكنْتَ هناك أَنْتَ كَرِيمٌ قِيسٍ فما الْقَيْسِيُّ بِعَدِكَ وَالْفِخَارُ (١)
وإنَّما فُرق بين هذا وبين الباب الأوَّل لِأَنَّهُ اسْمٌ ، والأوَّلُ فَعْلٌ فَأَعْمَلُ ،
كَأَنَّكَ قلتَ في الأوَّل : ما صَنَعْتَ أَخَاكَ ، وهذا مُحالٌ ، ولكنْ أَرَدْتُ أَنْ أُمَثِّلَ
لَكَ .

ولو قلتَ : ما صَنَعْتَ مع أَخِيكَ ومازَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ ، لكانَ مع أَخِيكَ
وَبِعَبْدِ اللَّهِ في موضعِ نَصْبٍ . ولو قلتَ : أَنْتَ وشَأْنُكَ كُنْتَ كَأَنَّكَ قلتَ : أَنْتَ
وشَأْنُكَ مَقْرُونانِ ، وكلُّ امرئٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونانِ ؛ لأنَّ الواوَ في معنى مَعَ هنا ،
يَعْمَلُ فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ :

ومثله : أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ ، فَإِنَّمَا أَرَدْتُ : أَنْتَ أَعْلَمُ مع مَالِكَ . وَأَنْتَ
أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ ، أَي أَنْتَ أَعْلَمُ مع عَبْدِ اللَّهِ . وإن شئتَ كانَ على الوجه الآخر ،
كَأَنَّكَ قلتَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَعْلَمُ من غَيْرِكُما . فَإِنْ قلتَ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ
في الوجه الآخر فَإِنَّهَا أَيْضاً تُعْمَلُ فيما بعدها الابتداء (٢) ، كما أَعْمَلْتُ في ما
صَنَعْتَ وَأَخَاكَ ، « صَنَعْتَ » . فعلى أَيِّ الوجهَيْنِ وَجْهَتَهُ (٣) صارَ على المبتدأ ،

(١) ابن يعيش ١ : ١٢١ و ٢ : ٥٢ . وهو من الخمسين التي لا يعرف لها
قائل . يرثى رجلاً من سادات قيس فيقول : كُنْتَ كَرِيمَها وَمَتَعَمَدَ فخرها ، فلم يبقَ لقيسي
بعَدِكَ فخر . والفخار بكسر الفاء : مصدر فآخره مفاخرة وفِخارا . والفخار بفتح الفاء
مولد ، كما في التكملة .

والشاهد فيه كما قبله من عطف « الفخار » على « القيسي » .

(٢) ط : « يَعْمَلُ فيما بعدها المبتدأ » .

(٣) بعده في الأصل : « أَي إن كان الواو بمعنى مع ، أو كان على بابهِ فالرفع ،
لأنه ليس فَعْلٌ » . وهو تعليق من الرواة .

لأنَّ الواو في المعنيين جميعًا يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي تعطفه عليه (١) .

وكذلك : ما أنتَ وعبدُ الله ، وكيف أنتَ وعبدُ الله ، كأنك قلت : ما أنت وما عبدُ الله ، وأنت تريد أن تحقّر أمره أو ترفع أمره (٢) .
و [كذلك] : كيف أنت وعبدُ الله ، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما ، لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى مع على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت : وكيف عبدُ الله ، فعملت كما عمل الابتداء (٣) لأنها ليست بفعل ، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلا رفعا . يدلُّك على ذلك قول الشاعر ، [وهو زياد الأعجم ، ويقال غيره] :

تكلّفني سويقَ الكرمِ جرمٌ وما جرمٌ وما ذاك السويقُ (٤)

(١) ط : « تعطف عليه » .

(٢) أو ترفع أمره ، ساقط من ط .

(٣) ط : « ما عمل الابتداء » .

(٤) الشعراء ٣٩٩ واللسان (سوق) . والسويق : طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، يشرب في الأكثر ممزوجا بالماء ونحوه ، سمى بذلك لانسياقه في الحلق . وعنى بسويق الكرم هنا الخمر . يقول هذا محتقرا لقبيلة جرم منكرًا عليهم شرب الخمر . وبعد البيت :

وما عرفت سويق الكرم جرم ولا أغلت به مذ قام سوق
فلما أنزل التحريم فيها إذا الجرّمى منها لا يفيق

والشاهد فيه : إظهار « ما » قبل « ذاك » تقوية لرفع المعطوف ، كما تقول في ما أنت وزيد : ما أنت وما زيد . وكان يستطيع أن يقول : وما جرم وذاك السويق .

ألا ترى أنه يريد معنى مَعَ ، والاسمُ يَعْمَلُ فيه ما .

ومثل ذلك قول العرب : إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا ، تريد : إِنَّكَ مَعَ خَيْرٍ .

وقال ، وهو لأبي عنترة العبسي (١) :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجِرْوَةً لَا تُرَوِّدُ وَلَا تُعَارُ (٢)

فهذا كله يَنْتَصِبُ انتصابَ إِنِّي وزيدًا منطلقان ، ومعناهن مَعَ ، لأنَّ إِنِّي

ها هنا بمنزلة الابتداءِ ليست بِفِعْلٍ وَلَا اسمٍ بمنزلة الفِعْلِ .

وكيف أنت وزيدٌ ، وأنت وشأئك ، مثالهما واحدٌ ، لأنَّ الابتداءِ وكيف

وما وأنت ، يَعْْمَلُنَ فيما كان معناه مَعَ بالرفع فيحسن (٣) ، وَيُحْمَلُ على [المبتدأ

كما يُحْمَلُ على] الابتداءِ . ألا ترى أَنَّكَ تقول : ما أنت وما زيدٌ فيحسنُ ،

ولو قلت : ما صنعت وما زيدٌ ، لم يَحْسُنْ ولم يَسْتَقِمْ إذا أردت معنى ما صنعتَ

وزيدًا ، ولم يكنْ لِتَعْمَلْ ما أنت وكيف أنت ، عَمَلٌ صنعتُ ، وليستا بفعلٍ ، ولم

(١) أى لشداد أبي عنترة . وفي ط . « وهو شداد أبو عنترة » وعند ابن الأعرابي :

« شداد بن معاوية عم عنترة » . وفي الشعراء ٢٠٤ : « وقال غيره : شداد عمه وكان

عنترة نشأ في حجره فنسب إليه دون أبيه » . فهذا وجه ما ذكره ابن الأعرابي . وأما من

لم يقل إنه عمه فاختلفوا فقليل : هو أبوه ، وقيل : هو جده ، واسمه هو عنترة بن عمرو بن

شداد .

(٢) نسب الخيل لابن الكلبي ٢٢ وأسماء خيل العرب لابن الأعرابي ٧٠ والأغاني

١٦ : ٣٢ من أبيات خمسة والنقائض ٩٧ واللسان (جرا ١٥٢) . وجروة : اسم

فرسه . ترود : تجيء وتذهب ، ومعناه أنها مرتبطة بالفيء لعتقها وكرمها ، لا تُهْمَلُ

وتترك ولا تعار وتبتذل .

والشاهد فيه عطف « جروة » على منصوب « إن » مع أن الواو للمعية .

(٣) ط : « فيما كان معناه مَعَ الرفع » فقط .

تَرَهُمُ أَعْمَلُوا شَيْئاً مِنْ هَذَا كَذَا . فَإِذَا نَصَبْتَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا صَنَعْتَ زَيْدًا مِثْلَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَرَأَيْتَ . وَلَمْ تَرِ شَيْئاً مِنْ هَذَا لَيْسَ بِفِعْلٍ فُعِلَ بِهِ هَذَا فَتُجْرِيهِ مُجْرَى الْفِعْلِ .

١٥٣ وزعموا أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : كَيْفَ أَنْتَ زَيْدًا ، وَمَا أَنْتَ زَيْدًا . وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلَمْ يَحْمَلُوا الْكَلَامَ عَلَى مَا وَلَا كَيْفَ ، وَلَكِنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ ، عَلَى شَيْءٍ لَوْ ظَهَرَ حَتَّى يَلْفُظُوا بِهِ لَمْ يَنْقُضْ ^(١) مَا أَرَادُوا مِنَ الْمَعْنَى حِينَ حَمَلُوا الْكَلَامَ عَلَى مَا وَكَيْفَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وَقِصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، وَمَا كُنْتَ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ كُنْتَ وَتَكُونُ يَقَعَانِ هَا هُنَا كَثِيرًا وَلَا يَنْقُضَانِ مَا تَرِيدُ مِنَ مَعْنَى الْحَدِيثِ . فَمَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ وَكَأَنَّهُ قَدْ تَكَلَّمَ بِهَا [وَإِنْ كَانَ لَمْ يَلْفُظْ بِهَا ، لَوْ قَعَهَا هَهُنَا كَثِيرًا] . وَمِنْ ثَمَّ أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَثَلِي يَرَّحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ ^(٢)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ولم تنقض » .

(٢) لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ، في ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩ وابن يعيش ٢ : ٥٢ والعيني ٣ : ٩٣ والشتنمري ، وقد اختصر الشنتمري اسمه فجعله أسامة بن حبيب ، نسبه إلى جده . وأنشده في همع الهوامع ١ : ٢٢١ بدون نسبة . وانظر لترجمة أسامة بن الحارث الشعراء ٦٤٩ واللالى ٨١ والإصابة ٤٤٢ .

المتلف : القفر الذي يتلف فيه من سلكه . يقال برح به : إذا جهده . والذكر : الجمل ، وهو أقوى من الناقة . والضابط : القوى . قال السكري : « يقول : ما أنا وذا ، أى لست أبالي السير في مهلكة » . وقال العيني : ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف الذي تهلك الإبل فيه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر .

والشاهد فيه نصب « السير » على تقدير « ما كنت » لاشتغال الكلام على معناه .

لأنهم يقولون : « ما كنت » هنا كثيرا ولا يَنْقُضُ هذا المعنى . وفي « كيف » معنى يكون ، فجرى « ما أنت » مجرى « ما كنت » ، كما أن كيف على معنى يكون .

وإذا قال : أنت وشأنك ^(١) فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ، لا يريد كان ولا يكون . وإن كان حمله على هذا ودعاه إليه شيء قد كان بلغه فإنما ابتداء وحمله على ما هو فيه الآن ، وجرى على ما يُننى على المبتدأ . ولذلك لم يستعملوا ههنا الفعل من كان ويكون ، لما أرادوا من الإجراء على ما ذكرت لك . وزعم أبو الخطّاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ^(٢) يُنشد [هذا البيت نصبا] :

أتوعدّني بقومك يا ابن حجلٍ أشاباتٍ يُخالونَ العبادا ^(٣)
بما جمعت من حَضَنٍ وعَمِرو وما حَضَنٌ وعَمِرو والجِيادا ^(٤)

(١) السيرافي : لا يجوز في الثاني غير الرفع ؛ لأن العرب لا تضمّر في مثل هذا . وقوله : أنت وشأنك ، إنما يريد به الحال . فإن حملته على فعل فإنما تحمله على شيء ماض أو مستقبل لم يدل عليه دليل .

(٢) ط : « الموثوق بحريتهم » .

(٣) أمالي ابن الشجري ١٥٣ . الأشابات : الأخلاط من الناس هاهنا : جمع أشابة بالضم ، ونصبها على الذم . والعباد : جمع عبد ، قال ابن الشجري يقولون : نحن عباد الله ، لا يكادون يضيّقونه إلى الناس . ولكنه جعل العباد هنا بمعنى العبيد .

(٤) حَضَن : بطن من بنى القين ، كما في تاج العروس ٩ : ١٨٢ . وعَمِرو : قبيلة أيضا . والجِياد : جمع الجواد من الخيل . أى ليسا من الجياد وركوبها في شيء ، ليسوا فرسانا معروفين .

والشاهد فيه نصب « الجياد » حملا على معنى الفعل ، أى وملايستهما الجياد .

وزعموا أنَّ الراعى كان يُنشدُ هذا البيت نصبًا :

أُزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(١)

كأنَّه قال : أُزْمَانٌ كان قوميَّ والجماعةَ ، فحملوه على كان . أنَّها تقعُ في هذا الموضع كثيرًا ، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنَّه إذا قال : أُزْمَانٌ قوميَّ ، كان معناه : أُزْمَانٌ كانوا قوميَّ^(٢) والجماعة كالذي ، وما كان حضنَّ وعمره والجيادا . ولو لم يقل : أُزْمَانٌ كان قوميَّ لكان معناه إذا قال : أُزْمَانٌ قوميَّ ، أُزْمَانٌ كان قوميَّ ؛ لأنه أمرٌ قد مضى^(٣) .

وأما أنت وشأنك ، وكلُّ أمريٍّ وضيغته ، وأنت أعلم ورُبُّك ، وأشباهُ ذلك ، فكلُّه رَفْعٌ لا يكون فيه النصبُ^(٤) ، لأنَّك إنَّما تريد أن تُخبرَ بالحال التي فيها المحدَّثُ عنه في حال حديثك ، فقلتَ : أنت الآن كذلك ، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل ، وليس موضعًا يُستعمل فيه الفعل .

(١) جمهرة أشعار العرب ١٧٦ والخزانة ١ : ٥٠٢ والعينى ٢ : ٥٩ و ٣ : ٩٩ .
وصف ما كان من استواء الزمان واستقامة الأمور قبل فتنة عثمان ، وأن قومه التزموا الجماعة وتمسكوا بها تمسك من لزم الرحالة ومنعها أن تميل فتسقط . والرحالة : الرحل ، وهي أيضا السرج . ويروى : « أيام قومي » .

والشاهد فيه نصب « الجماعة » على إضمار فعل تقديره : أُزْمَانٌ كان قوميَّ مع الجماعة .

(٢) ط : « كان قومي » . والكلام بعده إلى « قد مضى » ساقط من ط ثابت في الأصل .

(٣) إلى هنا ينتهى سقط ط الذى نهى عليه .

(٤) ط : « لا يجوز فيه النصب » .

وأما الاستفهامُ فإنَّهم أجازوا فيه النَّصب ، لأنَّهم يَسْتعملون الفعلَ في ذلك
الموضع كثيراً ، يقولون : ما كنتَ ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مَع . ومن ثمَّ
قالوا : أزمانَ قومي والجماعة ، لأنَّه موضع يَدْخل فيه الفعلُ كثيراً ، يقولون :
أزمانَ كان وحينَ كان .

وهذا مشبَّه (١) بقول صيرمة الأنصاري (٢) :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً (٣)
فجعلوا الكلام على شيءٍ يقع هنا كثيراً .

ومثله [قول الأخوص (٤)] :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٥)

فحملوه على ليسوا بمُصلِحين ، ولستُ بمُدركٍ .

١٥٥

ومثله لعامر بن جُوَيْن الطائي :

(١) ط : « شبيهه » .

(٢) كذا وردت النسبة هنا . وقد سبق في ص ١٦٥ نسبته إلى زهير حيث سبق
القول فيه .

(٣) واستشهد به سيبويه هنا تقوية للحمل على المعنى ؛ فإن معناه لست بمُدركٍ
ولا سابق .

(٤) في الأصل ، وهو هنا ط فقط : « الأخوص » ، صوابه بالخاء المعجمة كما سبق
في ص ١٦٥ .

(٥) انظر الكلام عليه في ص ١٦٥ .

فلم أرَ مثلاً خُبَاسَةً واحدٍ

وَنَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كِدْتُ أَفْعَلُهُ (١)

فحملوه على أن (٢) ، لأنَّ الشعراءَ قد يَستعملون أنَّ ههنا مضطربين كثيرا .

هذا بابٌ منه يُضمِّرون فيه الفِعلَ لقبح الكلام

إذا حُمِّلَ آخرُهُ على أولِهِ

وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأُّك وعمراً . فإنَّما حدُّ الكلام ههنا :
ما شأُّك وشأنُ عمرو . فإنَّ حملتَ الكلامَ على الكاف المضمرَّة فهو قبيح ،
وإن حملته على الشأنِ لم يجز لأنَّ الشأنَ ليس يلتبس بعبدِ الله ، إنَّما يلتبس به
الرجُلُ المضمَّرُ في الشأنِ . فلمَّا كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل ، فقالوا : ما
شأُّك وزيدا ، أى ما شأُّك وتناولك زيدا . قال المسكينُ الدارميُّ :

(١) العينى ٤ : ٤٠١ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٠١ والإنصاف ٣٢٨ وقد
أخطأ في نسبته لعامر بن الطفيل . واللسان (خبس) . وهو من أبيات في معجم البلدان
(ملكان) . وقبله :

ألم تر كَمَ بالجزع من ملكاتنا وما بالصعيد من هجان مؤبله
والخُبَاسَة : الغنيمة . وفسرها ياقوت على روايته « جباية » بأن الجباية الغنيمة .
ووهم الشتتمرى في تفسيره الخُبَاسَة هنا بأنها الظلامة . نهبت : كفت . وذكر الضمير
في « أفعله » لأنَّ الفعلة والفعل بمعنى واحد . وانظر التعليق التالى .
والشاهد فيه نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

(٢) قال السيرافى ما ملخصه : غير سيبويه يقول : إنهم أرادوا بعد ما كدت
أفعلها . والعرب قد تحذف في الوقف الألف التى بعد الهاء فى المؤنث وتلقى فتحة الهاء على
ما قبلها . وهذا فى مذهب البصريين يخرج على طرح النون الخفيفة .

فَمَا لَكَ وَالتَّلْدَدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرُّجَالِ (١)

وقال :

وَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطَ لَا تَقْرُبُونَهُ وَقَدْ خَلَّتْهُ أَذْنَى مَرَدٍّ لِعَاقِلٍ (٢)

ويدلّك أيضاً على قبحه إذا حُمل على الشَّانِ ، أنك إذا قلت : ما شأنك
وما عبدُ الله ، لم يكن كحُسنِ ما جرّم وما ذاك السَّويِّقُ (٣) ، لأنك تُوهّم أنّ
الشَّانَ هو الذي يلتبس بزيد ، [وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد] .
ومن أراد ذلك فهو مُلغِزٌ (٤) تاركٌ لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم .

(١) ابن يعيش ٢ : ٥٠ . التلدد : الذهاب والجميء حيرة . غصت : تملأت ،
وأصل الغصص الاختناق بالطعام . يقول : مالك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جديها ، ونترك
تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها وطيبها .

والشاهد فيه نصب « التلدد » بتقدير الملايسة .

(٢) لم ينسبه الشنتمري ، وقد وجدت نسبته إلى عبد مناف بن ربع الهذلي في
ديوان الهذليين ٢ : ٤٦ وشرح أشعار الهذليين للسكري ٦٨٦ ، ومعجم البلدان
(الفرط) . والفرط : طريق تهامة . يقول : قد عجزتم أن تقرّبوا هذا المكان ولو قرّبتموه
لمنعكم منه وقتلتكم . خلته أي علمته . وتأني خال بمعنى علم كما في اللسان من قول ابن
أحمر :

ولرب مثلك قد رشدت بغيه وإخال صاحب غيه لم يرشد

والعاقِل : المتحصن في المعقل . يعني أن هذا المكان يرد عن المتحصن فيه أعداءه .
ورواية جميع المراجع السابقة : « أدنى مآب لقافل » .

والشاهد فيه نصب « الفرط » على نحو ما تقدم .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٠١ .

(٤) يقال ألغز الكلام وألغز فيه : عمي مراده وأضمره على خلاف ما أظهره .

فإذا أظهر الاسم فقال : ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُهُ ^(١) فليس إلاّ الجرّ ، لأنه قد حسن أن تُحمِلَ الكلامَ على عبدِ الله ، لأنّ المظهرَ المجرورَ يُحمَلُ عليه المجرورُ .

وسمعنا بعض العرب يقول : ما شأنُ عبدِ الله والعربِ يشتمها ^(٢) . وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول ^(٣) : ما شأنُ قيسٍ والبرّ تُسْرِقُهُ . لما أظهروا الاسمَ حسنَ عندهم أن يحملوا عليه الكلامَ الآخرَ .

فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسةً زيداً ، أو وملابستك زيداً ، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ وتكونُ الملابسُ على الشأنِ ، لأنّ الشأنَ ^(٤) معه ملابسةٌ له ، أحسنَ من أن يُجرّوا المظهرَ على المضمرِ ^(٥) .

فإن أظهرت [الاسمَ في الجرّ] عَمِلَ عَمَلٌ كَيْفَ في الرفع .
وَمَنْ قال : ما أنت وزيداً ، قال : ما شأنُ عبدِ الله وزيداً . كأنه قال :
ما كان شأنُ عبدِ الله وزيداً ، وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا .
والرفعُ أجودُ وأكثرُ [في : ما أنت وزيدٌ] ، والجرُّ في قولك : ما شأنُ
عبدِ الله وزيدٍ ، أحسنُ وأجودُ ، كأنه قال : ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ ^(٦) وَمَنْ

(١) السيرافي : جملة « يشتمه » في موضع نصب على الحال ، فإن شئت جعلته
حالا من الأول ، وإن شئت جعلته حالا من الثاني .

(٢) ط : « يسبها » .

(٣) ط : « من العرب من يوثق بعريته يقول » .

(٤) ط : « شأنك » .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أن يُنجر المظهر على المضمر » .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وشان أخيه » .

نصب في : ما أنت وزيداً أيضاً قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما كان شأن زيد وأخاه ^(١) ؛ لأنه يقع في هذا المعنى ههنا ، فكأنه قد كان تكلم به .

ومن ثم قالوا : حسبك وزيداً ؛ لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمر ، نَوُوا الفعل ، كأنه قال : حسبك ويُحسبُ أخاك درهم .
وكذلك : كُفِيكَ ^(٢) ، [وَقَدْكَ ، وَقَطَّكَ] .

وأما وَيْلًا له وأخاه ، وَوَيْلَه وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ، كأنك قلت : أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَيْلَه وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ، فلما كان كذلك - وإن كان لا يَظْهَرُ - حَمَلَهُ على المعنى .

وإن قلت : وَيْلٌ له وأباه نصبت لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن حسبك يرتفع ^(٣) بالابتداء وفيه معنى كفاك . وهو نحوُ مررتُ به وأباه ^(٤) ، وإن كان أقوى ، لأنك ذكرتَ الفعل ، كأنك قلت : ولقيتُ أباه .

وأما هذا لك وأباك ، فقبیح [أن تنصب الأب] ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فِعْلٍ حتّى يصير كأنه قد تكلم بالفعل .

(١) ط : « ومن نصب أيضاً قال : ما لزيد وأخاه ، يريد : ما كان لزيد وأخاه يريد ما كان شأن زيد وأخاه » .

(٢) كُفِيكَ مثلثة الكاف ، كما في القاموس ، أى كافيك .

(٣) ط : « مرتفع » .

(٤) ط : « وزيدا » .

هذا باب ما يُتَصَبُّ من المصادر على إضمارِ الفعل
غير المستعمل إظهاره

وذلك قولك : سَقِيًّا وَرَعِيًّا ، ونحو قولك : خَبِيَّةٌ ، وَدَفْرًا ، وَجَذَعًا وَعَقْرًا ، ١٥٧
وَبُوسًا ، وَأَفَّةً وَثَقَّةً ، وَبُعْدًا وَسُحْقًا . ومن ذلك قولك : تَعَسًا وَثَبًّا ، وَجُوعًا
[وَجُوسًا ^(١)] . ونحو قول ابن مَيَّادَةَ :

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا ^(٢)
أَي تَبًّا ^(٣) .

[وقال :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا قَلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ النُّجُومِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ ^(٤)

(١) الجوس ، بالضم : الجوع . يقال جوعا له وبوسا ، كما يقال جوعا له وتوعا .

(٢) اللسان (فقد ، بهر) والكامل ٣٨١ . ونسبه المبرد إلى ابن مفرغ . بعدها ،
أى بعد الفعلة التى فعلوا . يقول : فقد قومي بعضهم بعضاً إذا لم يعينوني على جارية
شغفت بحبها ، فكأنهم باعوا مهجتي . دعا عليهم بالتفاقد وبالغلبة والقهر .
والشاهد فيه أن « بهراً » بدل من اللفظ بفعله .

(٣) التفسير ساقط من ط ، لكن اعترف به الشنتمرى فى شرح الشواهد .

(٤) لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤٢٣ والكامل ٣٧٨ وابن يعيش ١ : ١٢١ .
المبرد : « قوله عدد النجم والحصى والتراب ، فيه قولان : أحدهما أنه أراد بالنجم النجوم
وروضع الواحد فى موضع الجمع لأنه للجنس ... والوجه الآخر أن يكون النجم ما نجم من
النبت ، وهو ما لم يقم على ساق » . ويروى « عدد الرمل والحصى والتراب » .

كَأَنَّهُ قَالَ : جَهْدًا ، أَيْ جَهْدِي ذَلِكَ ^(١) .

وإنما يَنْتَصِبُ هذا وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ فدُعوتٌ له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا ، وَرَعَاكَ [اللَّهُ] رَعِيًّا ، وَخَيَّبَكَ اللَّهُ خَيْبَةً . فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنْتَصِبُ .

وإنما اخْتُزِلَ الفعلُ ها هنا لأنَّهُم جعلوه بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كما جُعِلَ الْحَذَرُ بدلاً من احذر . وكذلك هذا كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ سَقَاكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ [اللَّهُ] ، وَمِنْ خَيَّبَكَ اللَّهُ .

وما جاء منه لا يَظْهَرُ له فِعْلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ ، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ بَهْرًا بدلاً من بَهَرَكَ اللَّهُ ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتَكَلَّمُ به .

ومما يدلُّك أيضاً على أَنَّهُ على الفعلِ نُصِبَ ، أَنَّكَ لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتَبْنِي عليه كلاماً كما يَبْنِي على عبدِ اللَّهِ إذا ابتدأته ، وَأَنَّكَ لم تجعله مَبْنِيًّا على اسمِ مضمَرٍ في نَيْتِكَ ، ولكنه على دُعَائِكَ له أو عليه ^(٢) .

وَأَمَّا ذَكَرُهُمْ « لَكَ » بعد سَقِيًّا فَإِنَّمَا هو لِيَبَيِّنُوا المعنى بالدعاء . وَرَبَّمَا تركوه استغناءً ، إِذَا عَرَفَ الدَّاعِي أَنَّهُ قد عَلِمَ مَنْ يَعْنِي . وَرَبَّمَا جاء به على

(١) الذي في ابن يعيش : « ويقال بهراً لفلان إذا دعى عليه بسوء ، كأنه قال تعساً له . ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه » ، وذلك عند إنشاد البيت . وقال قبله : « ويقال بهراً في معنى عجباً ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة » . وانظر اللسان (بهر) .

(٢) السيرافي : يعنى أن هذه المصادر لم يذكرها الذاكر ليخبر عنها بشيء ، كما يخبر عن زيد إذا قال زيد قائم أو عبد الله قائم . وهذا معنى قوله : « لتبني عليه كلاماً » الخ . ولم تجعل هذه المصادر أيضاً خبراً لابتداء محذوف فترفعها . وهذا معنى قوله « أنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمَر » .

العلم ^(١) توكيداً ، فهذا بمنزلة قولك : [بك] بعد قولك : مَرْحَبًا ، يَجْرِيانِ
مَجْرًى واحدًا فيما وصفتُ لك .

وقد رَفَعَتِ الشعراءُ بعضَ هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه .

قال أبو زُبَيْدٍ :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُيسِرٍ ^(٢)

وهذا شبيهة رفعة بيت سمعناه ممن يوثق بعربيته ، يرويه لقومه ، قال : ١٥٨

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنْمَ يَقُولُ الْخَنَا أَوْ تُعْذِرُكَ زَنَابِرُهُ ^(٣)

فلم يحمل الكلام على اعذرني ، ولكنه قال : إنما عذرك آيأى من مولى
هذا أمره .

(١) أى مع العلم .

(٢) ابن يعيش ١ : ١١٤ والجمع ١ : ١٨٨ واللسان (يسر) . يصف أسداً .
أقوى : نفذ ما عنده من زاد . يقول : من لقي هذا الأسد في تلك الحال فالخيبة له والشر .
وفي اللسان عند إنشاد هذا البيت : « والتيسير يكون في الخير والشر » . واستشهد للشر
أيضاً بقوله تعالى : « فسنيسه للعسرى » ، فهذا في الشر كما أن البيت في الشر .
والشاهد فيه رفع « خيبة » بالابتداء لما فيها من معنى النصب على المصدر المستعمل
في الدعاء .

(٣) لم يعرف قائله . والمولى هنا : ابن العم . والخنا : الفحش ، خنا يخنو .
والزناير : جمع زنبور ، عنى ما يغتابه به . وأصل الزنبور طائر يلسع . يقول : إنما عذرك
إيأى أن تعذرني من مولى هذا نعته .

والشاهد فيه رفع « عذيرك » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده ، وكان
الوجه في « عذيرك » النصب لوضعه موضع الفعل :

ومثله قول الشاعر :

أَهَاجِيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذِكَايِهِ فَعَنَى لِأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ ^(١)

وفيه المعنى الذى يكونُ فى المنصوب ، كما أنَّ قولك : رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ ، فيه معنى الدَّعَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ : رَحِمَهُ اللهُ .

هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المَصَادِرِ التى يُدْعَى بها ^(٢)

وذلك قولك : تُرْبًا ، وَجَنَدَلًا ، وما أشبه هذا . فَإِنْ أُدْخِلْتَ « لَكَ » فقلت : تُرْبًا لَكَ ، فَإِنَّ تَفْسِيرَهَا ههنا كتفسيرها فى الباب الأوَّل ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَزَمَكَ اللهُ وَأَطْعَمَكَ اللهُ تُرْبًا وَجَنَدَلًا ، وما أشبه هذا [من الفعل] ، واختزل

(١) ديوان حسان ٣٥٨ . والذكاء : انتهاء السن واجتماع العقل . والغى : الضلال . والحماس ، بالكسر : بطن من بنى الحارث بن كعب ، وهم رهط النجاشى الذى كان يهاجيه حسان . انظر نهاية الأرب للقلقشندي ٥٢ . وقبله :

أَبْنَى الْحِمَاسِ أَلَيْسَ مِنْكُمْ مَا جَدُ إِنْ الْمَرْوَةَ فِي الْحِمَاسِ قَلِيلُ
يَا وَيْلَ أَمِّكُمْ وَوَيْلَ أَيْيَكُمْ وَيْلًا تَرُدُّ فِيكُمْ وَعَوِيلُ

وهذه الأبيات يهجو حسان بها « الحماس » رهط النجاشى ، وهى من الكامل . وقد أورد سيبويه البيت محرفاً فأتى به من بحر الطويل ، ورواية الديوان :

هَاجِيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذِكَايِهِ غَى لِمَنْ وَلَدَ الْحِمَاسُ طَوِيلُ

والشاهد فيه رفع « غى » على الابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنصوب .

(٢) السيرافى : اعلم أنَّ هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال منها ، نحو التراب والتراب والجنْدَل ، وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدرًا له ، ولكنهم أجروه فى الدعاء مجرى المصادر التى قبل هذا الباب ، وقَدَّرُوا الفعل الناصب لها بما ذكره المؤلف ، وحُذِفَ لأنهم جعلوه بدلًا من قولهم : تربت يداك ، فعبر عنه بفعل قد صرف من التراب .

الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من قولك : تَرَبَّتْ يداك [وَجُنْدِلْتُ] .

وقد رَفَعَهُ بعضُ العرب فجعله مبتدأً مبنياً عليه ما بعده ، قال الشاعر :
لقد أَلَبَّ الواشونَ أَلْبًا لَيِّنِهِمْ فُتِرْتُ لِأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجُنْدِلُ (١)

وفيه ذلك المعنى الذى فى المنصوب كما كان ذلك فى الأول . ومن ذلك ١٥٩
قول العرب : فَأَهَا لَفِيكَ ، وإنما تريد : فا الدَّاهِيَةِ ، كأنه قال : تُرَبَّا لَفِيكَ فصار
بدلاً من اللفظ بالفعل وأُضْمِرَ له كما أُضْمِرَ للتُّرْبِ والجُنْدِلِ ، فصار بدلاً من
اللفظ بقوله : دهاك الله . وقال أبو سِدْرَةَ (٢) [الهَجَمَى (٣)] :
نَحْسَبُ هَوَّاسٌ ، وَأَقْبَلَ ، أَنْنَى بها مُفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أُغَامِرُهُ (٤)

(١) ابن يعيش ١ : ١٢٢ والجمع ١ : ١٩٤ . أَلَبَّ يَأْلَبُ : جمع . لَيِّنِهِمْ ، أى
ليينوا ويعدوا ، أو بسبب بين من أهوى . والترب والترب والجنديل كناية عن الخيبة لأن من ظفر
من حاجته بهما لم يحظ بطائل ، وكأنما ألقموا الترب والجنديل ، وهى الحجارة ، واحدها
جندلة .

والشاهد فيه كما فيما قبله ، من رفع « ترب » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور
بعده .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الشاعر » .

(٣) نسبة إلى بنى الهجيم . واسم أبى سدره سحيم بن الأعرف ، كما فى الخزانة ١ :
٢٨٠ .

(٤) الخزانة ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ١ : ١٢٢ ونوادير أبى زيد ١٩٠ والآلى ٥٣٩
واللسان (حسب ، فوه) . وصف أسداً عرض له طامعاً فى راحلته . تحسَّب : حَسِبَ ،
أو معناه تحسَّس وتحشم . وهواس : اسم للأسد ، يقال له الهواس ، كما فى قول الكميت :
هو الأضبط الهواس فىنا شجاعة وفيمن يعاديه الهجف المثقل
سمى بذلك لأنه يعتمد على الأرض فى مشيه اعتماداً شديداً . بها ، أى بالناقة .
والواحد عنى به الأسد . أغامره : أحاربه وأدافعه . أى توهم أنى أدع الناقة وأفتدى بها من
لقاء الأسد ومقاتلته .

فقلتُ له : فاها لفيك فإنها

قلوصُ أمري قاريك ما أنت حاذرة^(١)

ويدلُّك على أنه يريد به الداهية قوله ، وهو عامر بن الأحوص^(٢) :

وداهية من دواهي المنو ن ترهبها الناس لا فالها^(٣)

فجعل للداهية فَمَا ، حدَّثنا بذلك من يُوثق به^(٤) .

وهذا باب ما أُجرى مُجرى المَصَادِر المدْعُو بها من الصفات

وذلك قولك : هَنِيئًا مَرِيًا^(٥)] كأنك قلت : ثَبَّتْ لك هَنِيئًا مَرِيًا ، وهَنَاءُ

(١) فاها لفيك ، أى فم الداهية لفيك كما قدره سيبويه ، ويقال معناه فم الحية لفيك . وخص النعم لأن أكثر المتألف تتأق منه ، بما يؤكل أو يشرب من السموم .. والقلوص : الناقة الفتية .. قاريك ، من القرى ، وهو طعام الضيف ، أى لا قرى لك عندى ، إلا السيف وما تكره .

والشاهد فيه نصب « فاها » بفعل مضمر تقديره : ألصق الله ، أو جعل الله فاها لفيك ، ووضع موضع دهاك الله ، فنصب لأنه بدل من اللفظ بالفعل .

(٢) وهو عامر بن الأحوص ، ساقط من ط . ونسب الشتمرى البيت إلى الخنساء . وأنشده ابن يعيش ١ : ١٢٢ واللسان (فوه) بدون نسبة فيهما .

(٣) المنون : الدهر والمنية . ط واللسان : « يرهبها الناس » . ابن يعيش : « يحسبها الناس » . لا فالها ، أى ليس لها مدخل تعالج منه ، أى هى داهية مشكلة .

والشاهد فيه تعزيز لما قبله ، وهو أن المراد بفاها لفيك هو فم الداهية .

(٤) ط : « من نثق به » .

(٥) السيرافي : ليس فى الباب غير هذين الحرفين صفة دعا بها ، وذلك أن هنيئًا

مريئًا صفتان ، لأنك تقول : هذا شيء هنيء مريء ، وليستا بمصدرين ولا هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل ، فأفرد لهما بابا آخر .

ذلك هنيئاً [. وإنما نصبته لأنه ذكر [لك] خيراً ^(١) أصابه رجلٌ فقلت : هنيئاً مريئاً ، كائنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً ، فاختزل الفعل ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنأك .

ويدلُّك على أنَّه على إضمار هنأك ذلك هنيئاً ، قولُ الشاعر ، وهو ١٦٠

الأخطل :

إلى إمامٍ تُغادينا فواضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ ^(٢)

كأنَّه إذا قال : هنيئاً له الظَّفَرُ ، فقد قال : لِيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ ، وإذا قال : لِيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ ، فقد قال : هنيئاً له الظَّفَرُ ، فكلُّ واحدٍ منهما بدلٌ من صاحبه ، فلذلك اختزلوا الفعلَ هنا ، كما اختزلوه في قولهم : الحَذَرُ . فالظَّفَرُ والهنءُ ^(٣) عَمِلَ فيهما الفعلُ ، والظَّفَرُ بمنزلة الاسم في قوله : هنأه ذلك حين مُثِّلَ ، وكذلك قول الشاعر :

(١) ط : « وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير » .

(٢) ديوان الأخطل ١٠١ وابن يعيش ١ : ١٢٣ والكامل ٧٥٦ والأغاني ١٠ : ٤ واللسان (هنا) . وفي الديوان : « إلى امرئ لا تعرينا نوافله » والأغاني : « لا تعدينا نوافله » . ويعني بالإمام عبد الملك بن مروان . تغادينا : تباكرنا غدوة . والفواضل : العطايا والأيادي الجميلة . أظفره الله ، أراد أظفره بقرين بن عيلان ، وكانوا من أتباع ابن الزبير . ويقال هنا له الأمر يهنؤ ويهنئ ، أى كان هنيئاً بلا تعب ولا مشقة .

والشاهد فيه « فليهنئ » إذ تصرَّحه بالفعل يدل على أن معنى هنيئاً هو لِيَهْنِئْ ، فوضع المصدر موضع الفعل .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « والظفر والهنئ » .

هَنِيئًا لَأَرْبَابِ الْبُيُوتِ يُبَوِّتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمَسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ^(١)

هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها

وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سَقِيَا لَكَ ،
لتبين من تعنى .

وذلك : وَثَلَكَ ، وَوَيْحَكَ ، وَوَيْسَكَ ، وَوَيْتَكَ . ولا يجوز : سَقِيكَ ، إنما
تُجْرَى ذَا كَمَا أَجَرَتِ الْعَرَبُ^(٢) .

ومثل ذلك : عَدَدْتُكَ ، وَكَلْتُكَ ، [وَوَزْنْتُكَ] ، ولا تقول : وَهَبْتُكَ ،
لأنهم لم يُعَدُّوه . ولكن : وَهَبْتُ لَكَ .

وهذا حرف لا يُتَكَلَّمُ به مفرداً إلا أن يكون على وَثَلَكَ ، وهو قولك :
وَيْتَكَ وَوَيْحَكَ ، ولا يجوز : عَوَّلَكَ .

هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء

من ذلك قولك : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا ، وَعَجَبًا ، وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً

(١) لم يعرف قائله . ويعنى بأرباب البيوت ذوى الزوجات . والعزب : الذى
لا زوج له ، والأنثى عذبة وعزب أيضا .

(٢) السيرافى : ذكر سيويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يجر
« سقيك » لأن العرب لم تدع به . وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد
حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز
تجاوزه ؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز
فيه الموضع الذى لزمه .

وَمَسْرَّةٌ وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، وَحُبًّا وَنَعَامَ عَيْنٍ ، وَلَا أَفْعَلُ ذَاكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا ، وَلَا أَفْعَلَنَّ
ذَاكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا .

فإنَّما يَنْتَصِبُ هذا على إضمار الفعل ، كأنَّكَ قلتَ : أَحْمَدُ اللهَ حمداً
وَأَشْكُرُ اللهَ شُكْرًا ، وَكَأَنَّكَ قلتَ : أَعْجَبُ عَجَبًا ، وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً ، وَأُسْرِكُ
مَسْرَّةً ، وَلَا أَكَادُ كَيْدًا وَلَا أَهْمُ هَمًّا ، وَأُرْغِمُكَ رَغْمًا .

وإنَّما اخْتُرِلَ الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كما
فعلوا ذلك في باب الدُّعاء . كَأَنَّ قولَكَ : حَمْدًا في موضعِ أَحْمَدُ اللهَ ، وقولَكَ :
عَجَبًا منه في موضعِ أَعْجَبُ منه ، وقوله : وَلَا كَيْدًا في موضعِ وَلَا أَكَادُ وَلَا أَهْمُ .
وقد جاء بعضُ هذا رفعًا يُبتدأُ ثمَّ يُنْتِى عليه . وزعم يونسُ أَنَّ رؤيةَ بنِ
العجاج كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعًا ، وهو لبعضُ مَذْجِجٍ ، [وهو هُنْتُ بنُ أَحْمَرَ
الْكِنَانِي] :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وإقامتي فيكم على تلك القَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(١)

وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ به ، يقالُ له : كيفُ أَصْبَحْتَ ؟ فيقولُ : حمدُ
اللهِ وثناءٌ عليه ، كَأَنَّهُ يَحْمِلُهُ على مَضْمَرٍ في نِيَّتِهِ هو المَظْهَرُ ، كَأَنَّهُ يقولُ : أَمْرِي

(١) الخزانة ١ : ٢٤١ وابن يعيش ١ : ١١٤ والعيني ٢ : ٣٣٩ والهمع ١ :
١٩١ . وقد اختلف في قائله ، كما في الخزانة . وقال الشنتمري : « كان هذا الشاعر ممن يبر
أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أختا له عليه يقال له جندب . وقبله :
وإذا تكون كريمة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب
فعجب من ذلك ومن صبره عليه » . وقضية منصوب على التمييز .
والشاهد رفع « عجب » على إضمار مبتدأ ، أي أَمْرِي عجب . ويجوز أن يرفع على
أنه مبتدأ وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقوع موقع الفعل
ما يتضمن المنصوب فيستغنى عن الخبر ، لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أَعْجَبُ .

[وشأني] حمد الله وثناءً عليه . ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعل ، ولم يكن مبتدأً لِيُنَيَّ عليه ^(١) ولا ليكونَ مبنياً على شيءٍ هو ما أظهر .

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فقلت : حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نَسَبٍ أم أنت بالحي عارف ^(٢)

لم تُرَدِّ حِنَّ ^(٣) ، ولكنها قالت : أمرنا حنانٌ ، أو ما يصيبنا حنانٌ . وفي هذا المعنى كله معنى النصب .

ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ^(٤) ﴾ . لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليُمُوا عليه ، ولكنهم قيل لهم : « لِمَ تَعْطُونَ [قَوْمًا] » ؟ قالوا : مَوْعِظَتُنَا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ .

ولو قال رجلٌ لرجلٍ : معذرةٌ إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذاراً ، لَنَصَبَ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « يني عليه » .

(٢) الخزانة ١ : ٢٧٧ وابن يعيش ١ : ١١٨ والكامل ٣٤٨ . ولم ينسبه الشنتمري : وهو للمنذر بن درهم الكلبي كما في الخزانة ومعجم البلدان (روضة المعري) . والحنان : الرحمة . سألته عن علة مجيئه ، أله قرابة بها أم له معرفة بجيها . قالت ذلك حين فاجأها فأنكرته أو تظاهرت بإنكاره .

والشاهد فيه رفع « حنان » بتقدير مبتدأ ، أي أمرنا حنان ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل .

(٣) ط : « تحنن » .

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف .

ومثل ذلك قول الشاعر :

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى ^(١)
والنصبُ أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره . ومثلُ الرفع : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ ^(٢) ﴾ ، كأنه يقول : الأمرُ صبرٌ جميلٌ ^(٣) .

والذي يُرْفَعُ عليه حَنَانٌ وصَبْرٌ وما أشبه ذلك لا يُسْتَعْمَلُ إظهاره ، وتركُ
إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنْصَبُ فيه .

ومثله قول بعض العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، أَي من أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ ، فتركوا
إظهارَ الرفع كتركِ إظهارِ الناصب ، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وكان ^(٤) بدلا من
اللفظ بالفعل ، وسنرى مثله إن شاء الله .

(١) شروح سقط الزند ٦٢٠ برواية : « صبرا جميلا » ، وأمالى المرتضى ١ :
١٠٧ . ويروى : « شكّا إلى » . وبين الشطر الأول والثاني عند المرتضى :
يا جملي ليس إلى المشتكى الدرهمان كلفاني ما ترى
والسرى : السير ليلا .

والشاهد فيه رفع « صبر » على الابتداء ، أي وصبر جميل أمثل . أو على الخبر ، أي
أمرُك صبر جميل . قال الشنتمري : « والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له ، لأنه اسم فعل
ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقع موقعه ، وتعرى من العوامل ، فوجب رفعه . واستغنى
عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل . ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به وحده
دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ، لأن معناه اكفف . ولذلك أجيب كما يجاب
الأمر » .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) قال السيرافي ما ملخصه : نصب صبر في البيت أجود ، لأن الجمل كان
شاكيا لطول السرى ، فأمره صاحبه بالصبر . والذي في الآية إخبار يعقوب بصبر حاصل
أو سيكون عند فقدان يوسف .
(٤) ط : « وصار » .

هذا باب أيضا من المصادر يُنْتَصَب بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ

ولكنها مصادرٌ وُضِعَتْ موضعًا واحدًا لا تُتَصَرَّفُ في الكلام تُصَرَّفُ ما ذكرنا من المصادر . وتَصَرَّفُهَا أَنَّهَا تَقَعُ في موضع الجرِّ والرفع وتدخلها الألف واللام .

وذلك قولك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ ، وَعَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ [وَقَعْدُكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ] ، كَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ : تَسْبِيحًا ، وَحَيْثُ قَالَ : وَرَيْحَانَهُ قَالَ : وَاسْتِرْزَاقًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرَّيْحَانِ الرَّزْقُ (١) . فَتَنْصَبُ هَذَا عَلَى أُسْبَحِ اللَّهَ تَسْبِيحًا ، وَأُسْتَرْزِقِ اللَّهَ اسْتِرْزَاقًا ؛ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ ، وَخُزِلَ الْفِعْلُ ههنا لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : أُسَبِّحُكَ وَأُسْتَرْزِقُكَ .

وكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ ، قَالَ : عِيَاذًا بِاللَّهِ . وَعِيَاذًا انْتَصَبَ عَلَى أَعُوذُ بِاللَّهِ عِيَاذًا ، وَلَكِنْهُمْ لَمْ يُظْهِرُوا الْفِعْلَ ههنا كَمَا لَمْ يُظْهِرْ فِي الَّذِي قَبْلَهُ . وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدُكَ اللَّهُ . قَالَ : عَمَّرْتُكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشَدْتُكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمْرُكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمَّرْتُكَ اللَّهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمَّرْتُكَ عَمْرًا ، وَنَشَدْتُكَ نَشْدًا ، وَلَكِنْهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِهِ .

(١) انظر اللسان (روح ٢٨٥) عند استشهاد بيت التمر بن تولب :

سلام الإله وريحانه ورحمته وسماء درر

وقال السيرافي في « ريحانه » إنه مصدر منصرف يخفض ويرفع. وأتى بشواهد على ذلك ، ثم قال : فلعل سيبويه أراد : إذا ذكر ريحانه مع سبحانه كان غير متمكن كسبحان .

قال الشاعر (١) :

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هل كنتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (٢)

فَقَعَّدَكَ اللَّهُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ . وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : عَمَّرَكَ
اللَّهُ وَقَعَّدَكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشْدِكَ اللَّهَ وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِنَشْدِكَ اللَّهَ ، وَلَكِنْ زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ يُمَثِّلُ بِهِ . قَالَ الشَّاعِرُ ، ابْنُ أَحْمَرَ (٣) :

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّى أَلَوِى عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِى (٤)
وَالْمَصْدَرُ النَّشْدَانُ وَالنَّشْدَةُ .

(١) البيت للأحوص كما فى المراجع التالية .

(٢) الخزانة ١ : ٢٣١ وابن الشجرى ١ : ٣٤٩ والكامل ٧٦٠ واللسان (عمر
٢٨٠) .

عمرتكَ الله ، أى سألتُهُ تعميرَكَ وطولَ بقائك . وقيل معناه ذكركَ به ، وأصله
من عمارة الموضع ، فكأنه جعل تذكيره عمارة لقلبه . قال أبو حيان : « والذى يكون بعد
نشدتك الله وعمرتكَ الله أحد ستة أشياء : استفهام ، وأمر ، ونهى ، وأن ، وإلا ، ولما
بمعنى إلا » . ثم قال : « وإذا كان إلا أو ما فى معناها ، فالفعل قبلها فى صورة الموجب وهو
منفى فى المعنى ، والمعنى ما أسألك إلا كذا ، فالمثبت لفظاً منفى معنى ليتأتى التفرغ » .
وضبطه أبو على الفارسي فى هذا البيت « ألا » بمعنى هلاً . و « ما » زائدة . وذو سلم :
موضع عند جبل قريب من المدينة .

والشاهد فيه « عمرتكَ الله » ، وضعت موضع « عمرتكَ الله » .

(٣) ط : « قال الشاعر أيضاً ، وهو ابن أحمر » . وابن أحمر اسمه عمرو .

(٤) أمالى ابن الشجرى ١ : ٤٣٩ والخزانة ١ : ٢٣٢ عرضاً . ألوى : أعطف
وأعرج . واللب : العقل . أى أعظك وأهم بإرشادك لو اهتديت .

والشاهد فيه نحو ما قبله .

وهذا ذكرُ معنى « سُبْحَانَ » ، وإثما ذكرُ لِيَبَيِّنَ لك وجهُ نصبه وما أشبهه .

زعم أبو الخطّاب أنّ سُبْحَانَ الله كقولك : بَرَاءَةَ الله من السُّوءِ ، كأنّه يقول : [أبرىءُ] براءة الله من السُّوءِ ^(١) . وزعم أنّ مثله قولُ الشاعر ، وهو الأعشى :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عُلْقَمَةَ الْفَاخِرِ ^(٢)

أى براءة منه .

وأما تركُ التنوين في سُبْحَانَ فإنما تركُ صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً ، وانتصابُهُ كانتصابُ الحمد لله ^(٣) .

وزعم أبو الخطّاب أنّ مثله قولك للرجل : سَلَامًا ، تريد تسليماً منك ، كما قلت : براءة منك ، تريد : لا أَلْتَبِسُ بشيءٍ من أمرك . وزعم أنّ أبا ربيعة كان

(١) في اللسان (سبّح) عن سيبويه « أبرىء الله من السوء براءة » .

(٢) ديوان الأعشى ١٠٦ والخزانة ٢ : ٤١ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والهمع ١ : ١٩٠ واللسان (سبّح) وابن الشجري ١ : ٣٤٧ ، ٢ : ٢٥٠ . يقوله لعلقمة بن علاثة العامري ، في منافرتة لعامر بن الطفيل ، وكان الأعشى قد فضل عامراً عليه ونفّره .
والشاهد فيه نصب « سبحان » على المصدر ، ولزومها للنصب لأنها مصدر ، جامد ، ومنعت الصرف لأنها جعلت علماً للتسييح ، فجرت مجرى عثمان .

(٣) ط : « كنصب الحمد لله » . قال السيرافي ما ملخصه : سبحان مصدر فعل لا يستعمل ، كأنه قال سَبَّحَ سبحاناً كما تقول كفر كفراناً وشكر شكراناً . قال : وأما قولهم سَبَّحَ يسبّح فهو فعل وردّ على سبحان بعد أن ذكر وعرف . ومعنى سبّح قال سبحان الله ، كما تقول بسم الله إذا قال بسم الله .

يقول : إذا لقيت فلانا فقل [له] سلاماً . فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك . وزعم أن هذه الآية ^(١) : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(٢) ١٦٤ بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكّية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قولك : [براءة منكم] وتسليماً ، لا خير بيننا وبينكم ولا شر .

وزعم أن قول الشاعر ، وهو أُميّة بن أبي الصلت :

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَعْنَتِكَ الذُّمُّ ^(٣)

على قوله : براءتك ربنا من كل سوء .

فكل هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً ، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف .

ونظير سبحانه الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى « غفران » ؛ لأن بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرائك ، يريد استغفاراً لا كفراً . ومثل هذا

(١) ط : « أن هذه الآية مفعول بها » .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) ديوان أُميّة بن أبي الصلت ٥٤ برواية : « بريئاً ما تليق بك » والعينى ٣ : ١٨٣ . وأنشده في اللسان (غنث ، ذم) مع تحريف في الموضع الثاني ، وبريئاً حال مؤكدة ، والتقدير أبرئك بريئاً ؛ لأن معنى سلامك كمعنى أبرئك . تغنتك ، أى تتغنتك بحذف إحدى التاءين ، أى تعلق بك . وفي الأصل : « تعنتك » تحريف . والذموم : العيوب ، جمع ذم .

والشاهد فيه نصب « سلامك » على المصدر الواقع بدلاً من الفعل ، ومعناه براءة كما سبق في « سبحانهك » .

قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ ^(١) ، أى حَرَامًا مُحَرَّمًا ، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً ، فكانه قال : أُحَرِّمُ ذلك حَرَامًا مُحَرَّمًا .
ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أَتَفْعَلُ كذا وكذا ؟ فيقول : حَجْرًا ،
أى سِتْرًا وبراءةً من هذا . فهذا ينتصب على إضمار الفعل ، ولم يُرَدَّ أن يجعله
مبتدأً خبره بعده ^(٢) ولا مبنياً على اسم مضمَرٍ .

واعلم أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبارأة ، كما رفعوا
حَنَانٌ . سمعنا بعض العرب يقول [لرجل] : لا تكوننَّ مِنِّي [فى شيء] إلاَّ
سلامٌ بسلامٍ ، أى أمرى وأمرُك المبارأة والمشاركة . وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا فيه
لفظ ما ينصب ، لأنَّ فيه ذلك المعنى ، ولأنَّه بمنزلة لفظك بالفعل .

وقد جاء سُبْحَانُ مَنْوَنًا مفردًا فى الشعر ، قال الشاعر ، وهو أُمِيَّةُ بن
أبى الصلت ^(٣) :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ ^(٤)

(١) الآية ٢٢ من سورة الفرقان .

(٢) ط : « لخبر بعده » .

(٣) ويروى أيضا لورقة بن نوفل ، ولزيد بن عمرو بن نفيل .

(٤) ديوان أُمِيَّة ٣٠ والخزانة ٢ : ٣٧ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والهمع ١ : ١٩٠
وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٤٨ و ٢ : ٢٥٠ واللسان (سبَّح ، جمد) ومعجم البلدان
(الجمد) والأغانى ٣ : ١٥ والروض الأنف ١ : ١٢٥ . ويروى : « نعوذ به » أى نلجأ
إلى الله ليعصمنا برحمته من الضلال . ويروى : « نعود له » أى نعاوده مرة بعد أخرى .
والجودى : جبل بالموصل ، وقيل بالجزيرة . والجمد ، بضمّتين : جبل تلقاء أسنمة .
والشاهد فيه مجيء « سبَّحانا » منونا مفردا لضرورة الشعر ، والمعروف فيه أن
يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفردا معرفة كما فى بيت الأعشى .

شبهه بقولهم : حَجْرًا وَسَلَامًا .

وَأَمَّا سُبُوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ، فليس بمنزلة سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ السُّبُوحَ وَالْقُدُّوسَ اسْمٌ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ : أَذْكَرُ سُبُوحًا قُدُّوسًا . وَذَاكَ أَنَّهُ خَطَرَ ١٦٥ عَلَى بَالِهِ أَوْ ذَكَرَهُ ذَاكِرٌ فَقَالَ : سُبُوحًا ، أَيْ ذَكَرْتُ سُبُوحًا ، كَمَا تَقُولُ : أَهْلُ ذَاكَ ، إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ ذَكَرَ الرَّجُلَ بِنَاءٍ أَوْ بَذَمٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ أَهْلَ ذَاكَ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ جَرَى ذَكَرُ الرَّجُلِ [فِي مَنْطِقِهِ] صَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : أَذْكَرُ فَلَانًا ، أَوْ ذَكَرْتُ فَلَانًا . كَمَا أَنَّهُ حَيْثُ أُتِّشِدَ ثُمَّ قَالَ : صَادِقًا ، صَارَ الْإِنْشَادُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ قَالٍ ، ثُمَّ قَالَ : صَادِقًا وَأَهْلُ ذَاكَ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ مُتَابِعًا لِلْقَائِلِ وَالذَّاكِرِ . فَكَذَلِكَ : سُبُوحًا قُدُّوسًا ، كَأَنَّ نَفْسَهُ [صَارَتْ] بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ الذَّاكِرِ وَالْمُنْشِدِ حَيْثُ ^(١) خَطَرَ عَلَى بَالِهِ الذِّكْرُ ، ثُمَّ قَالَ : سُبُوحًا قُدُّوسًا ، أَيْ ذَكَرْتُ سُبُوحًا ، مُتَابِعًا لَهَا فِيمَا ذَكَرْتُ وَخَطَرَ عَلَى بَالِهَا .

وَحَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَارَ عِنْدَهُمْ بَدَلًا مِنْ سُبِّحَتْ ، كَمَا كَانَ مَرْحَبًا بَدَلًا مِنْ رَحِبَتْ بِلَادُكَ وَأَهْلَتْ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ فَيَقُولُ : سُبُوحٌ قُدُّوسٌ [رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ] ، كَمَا قَالَ : أَهْلُ ذَاكَ وَصَادِقٌ وَاللَّهُ . وَكُلُّ هَذَا عَلَى مَا سَمِعْنَا الْعَرَبَ تُتَكَلَّمُ بِهِ رَفْعًا وَنَصْبًا .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : خَيْرٌ مَا رُدَّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ ، [وَخَيْرٌ مَا رُدَّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ] أَجْرَى مُجْرَى خَيْرٍ مُقَدِّمٍ وَخَيْرٍ مُقَدِّمٍ ^(٢) .

(١) ط : « حِينَ » .

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « أَجْرَى مُجْرَى خَيْرٍ وَشَرٍّ مُؤَخَّرٍ » .

ومما يَنْتَصِبُ فيه المصدرُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنه في معنى التعجب ، قولك : كَرَمًا وصَلَفًا ، كأنه قال : أَلَزَمَكَ اللهُ وأَدَامَ لَكَ كَرَمًا وأُزِمْتَ صَلَفًا ^(١) ، ولكنهم خَزَلُوا الفعلَ ههنا كما خزلوه في الأول ، لأنه صار بدلًا من قولك : أَكْرَمَ به وأَصْلَفَ به ، كما انتصب مَرَحَبًا . وقلت « لَكَ » ، كما قلت « بِكَ » بعد مَرَحَبًا ، لتبين من تعنى ، فصار بدلًا في اللفظ من رَحِبْتُ [بلادك] .

وسمعتُ أعرابيا وهو أبو مُرْهَبٍ ، يقول : كَرَمًا وطُولَ أَنْفٍ ، أى أَكْرَمَ بك وأطُولَ بِأَنْفِكَ] .

هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة ^(٢) مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات

وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعَجَبُ لك ، والوَيْلُ لك ، والتُّرابُ لك ، والحَيَّةُ لك ^(٣) .

وإنما استحبوا الرفعَ فيه لأنه صار معرفةً وهو خَيْرٌ فَقَوَى في الابتداء ، بمنزلة عبد الله والرجل الذى تعلم ، لأنَّ الابتداءَ إنما هو خَيْرٌ ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدىءَ ^(٤) بالأعرَفِ ؛ وهو أصل الكلام .

(١) الصلف : مجاوزة القدر في الظرف والبراعة .

(٢) ط : « مبتدآت » .

(٣) السيرافى ما ملخصه : يعنى هذه المصادر التى ذكرها اختارت العرب فيها الرفع ، لأنهم جعلوها كالشئ اللازم الواجب ، فأخبروا عنها وجعلوها مبتدأة ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك : الغلام لزيد .

(٤) ط : « إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ » .

ولو قلت : رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكبٌ من بنى فلان سائرٌ . وتبيعُ الدارَ فتقول : حدٌ منها كذا وحدٌ منها كذا ، فأصلُ الابتداء للمعرفة . فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبراً حسنَ الابتداء ، وضعفَ الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب .

وليس كلُّ حرف يُصنَع به ذاك ، كما أنه ليس كلُّ حرفٍ يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب . لو قلت : السَّقِيُّ لك والرَّغِيُّ لك ، لم يجز . ١٦٦
واعلم أن الحمدُ لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمَدُ الله .

وأما قوله : شيءٌ ما جاء بك ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمرٍ ، لأنَّ فيه معنى ما جاء بك إلا شيءٌ . ومثله مثلٌ للعرب : « شرٌّ أهرَّ ذا ناب ^(١) » .

وقد ابتدئَ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل ، قالوا في مثلٍ : « أمتٌ في الحجر لا فيك ^(٢) » .

ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمدُ لله ، فينصبها عامَّةُ بنى تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ ^(٣) .

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ واللسان (هرر ١٢٢) . أهره : حملة على الهرير وهو صوت دون النباح . وذو الناب : الكلب هنا . يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٢) وكذا ورد النص في اللسان (أمت) . وفي ط : « في حجر » . والأمت : العوج . السيرافي : جعله سيويوه إخباراً محضاً ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله في حجرٍ أمتاً لا فيك .

(٣) ط : « وسمعنا ناساً من العرب كثيراً » مع سقوط « وسمعنا العرب الموثوق

بهم » التالية .

وسمينا العرب الموثوق بهم يقولون : التُّرَابَ لك والعَجَبَ لك . فتفسيرُ
نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً ، كَأَتَّكَ قلت : حمداً وعجباً ، ثم جئت
بلك لتبيين مَنْ تعنى ، ولم تجعله مبنياً عليه فتبدَّته .

هذا بابٌ من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام

من المصادر والأسماء

وذلك قولك : سلامٌ عليك ولبيك ، وخيرٌ بين يديك ، ووَيْلٌ لك ، ووَيْحٌ
لك ، ووَيْسٌ لك ، ووَيْلةٌ لك ، وعَولةٌ لك ، وخَيْرٌ له ، وشرٌّ له ، و ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ
على الظالمين ﴾^(١) .

فهذه الحروفُ كلها مبتدأةٌ مبنيةٌ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنَّ أنك
ابتدأتَ شيئاً قد ثبتَ عندك ، ولستَ في حال حديثك تعملُ في إثباتها
وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى ، كما أنَّ حسبك فيها معنى النهي ، وكما أنَّ رحمةَ الله
عليه فيه معنى رَحِمَهُ اللهُ . فهذا المعنى فيها ، ولم تُجعلْ بمنزلة الحروف التي إذا
ذكرتها كنتَ في حال ذكرك إياها تعملُ في إثباتها وتزجيتها ، كما أنَّهم لم يجعلوا
سَقِيًّا ورَعِيًّا بمنزلة هذه الحروف ، فإنَّما تُجرىها كما أجرت العربُ ، وتضعُها في
المواضع التي وُضعن فيها ، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدْخِلُوا من الحروف . ألا ترى
أنَّك لو قلت : طَعَامًا لك وشرابًا لك ومالًا لك ، تريد معنى سَقِيًّا ، أو معنى
المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجر ، لأنَّه لم يُستعمل هذا الكلام كما استعمل
ما قبله . فهذا يدلُّك ويبصرك أنَّه ينبغي لك أن تُجرى هذه الحروف كما أجرت

(١) من الآية ١٨ من سورة هود . ط : ﴿ على الكافرين ﴾ من الآية ٨٩ من سورة

العربُ وأنَّ تُعْنِيَ ما عَنَوَا [بها] . فكما لم يَجْز أن يكون كلُّ حرف بمنزلة المنصوب الذى أنت فى حال ذكركَ إِيَّاه تُعْمَلُ فى إثباته ، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذى فيه معنى الفعل ، كذلك لم يَجْز أن تُجْعَلَ المرفوع الذى فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذى أنت فى حال ذكركَ إِيَّاه تُعْمَلُ فى إثباته وترجيته ، ولم يَجْز لك أن تُجْعَلَ المنصوب بمنزلة المرفوع . إلّا أنَّ العرب ربَّما أجرت الحروف على الوجهين .

ومثُلُ الرفع : ﴿ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ^(١) ﴾ ، يدلُّك على رفعها رفعُ حُسْنُ مَآبٍ . وأمَّا قوله تعالى جدُّه : ﴿ وَبَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ^(٢) ﴾ ، و ﴿ وَبَلَّ لِلْمُطَفِّفِينَ ^(٣) ﴾ ، فإنَّه لا ينبغى أن تقول إنَّه دعاءٌ ههنا ، لأنَّ الكلام بذلك قبيح ، واللفظ [به] قبيحٌ ، ولكنَّ العبادَ إنَّما كلَّمُوا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ، فكأنَّه والله أعلم قيل لهم : وَبَلَّ لِلْمُطَفِّفِينَ ، وَبَلَّ [يَوْمَئِذٍ] لِلْمُكَذِّبِينَ ، أى هؤلاءِ ممن وجب هذا القول لهم ، لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يقال لصاحب الشرِّ والهلكة ، فقليل : هؤلاءِ ممن دخل فى الشرِّ والهلكة ووجبَ لهم هذا .

ومثُل ذلك [قوله تعالى] : ﴿ فَقُولاً لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ^(٤) ﴾ . فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذْهَبَا أنما فى رجائكما وطَمَعِكما ومبْلِغِكما من العلم ، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلَمَا .

(١) الآية ٢٩ من سورة الرعد .

(٢) الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ من

سورة المرسلات .

(٣) الآية الأولى من المطففين .

(٤) الآية ٤٤ من سورة طه .

ومثله : ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ ^(١) ۞ ﴾ ، فإنما أُجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن ^(٢) .

وتقول : وَيَلُّ لَهُ وَيَلُّ طَوِيلٌ ، فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول ، وإن شئت جعلته صفةً له ، وإن شئت قلت : وَيَلُّ لَكَ وَيَلًّا طَوِيلًا ، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به ^(٣) ، ولكنك تجعله دائماً ، أى ثَبَّتَ لَكَ الويل دائماً .

ومن هذا الباب : فِدَاءٌ لَكَ أُمِّي وَأُمِّي ، وَحِمَى لَكَ أُمِّي ، وَوِقَاءٌ لَكَ أُمِّي .

ولا تقول : عَوْلَةٌ لَكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا وَتِلَّةٌ لَكَ ، ولا تقول : عَوْلٌ لَكَ حَتَّى تَقُولَ : وَيَلُّ لَكَ ؛ لِأَنَّ ذَا يَتَّبِعُ ذَا ، كَمَا أَنَّ يَنْوُءُكَ يَتَّبِعُ يَسُوءُكَ ولا يكون يَنْوُءُكَ مَبْتَدَأً ^(٤) .

(١) الآية ٣٠ من سورة التوبة و ٤ من المنافقون .

(٢) السيرافي : قد يعبر عن بعض أفعال الله مما جاء في القرآن وغيره بما لو حمل على حقيقة اللغة لم يجز أن يوصف المولى بذلك ، مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى ... ۞ الآية ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ ... ۞ الآية ﴾ . والامتحان والبلوى في معنى التجربة ، وهو من الله عز وجل على وجه الأمر لهم ، أو إيراد بعض أفعاله عليهم ما يُظهر للناس ثبات المفعول به والصبر على طاعة الله . وكذلك ما يتعارفه الناس في كلامهم دعاءً إذا وقع من الله فهو من طريق اللفظ على ما تعارفه الناس ، وهو من الله واجب . ومثل ذلك في القرآن كثير .

(٣) ط : « غير مبدل مبتدأ ولا موصوف به » .

(٤) أى لا يقال ينوءك ويسوءك .

واعلم أن بعض العرب يقول : وَيْلًا له وويلٌ له ، وعولَةٌ لك ، وبجرها مجرى
خَيْبَةٍ . من ذلك قول الشاعر ، وهو جرير ^(١) :

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَايِلِهَا الْخُضْرُ ^(٢)

ويقول الرجل : يا وَيْلَاهُ ! فيقول الآخر : وَيْلًا كَيْلًا ! كأنه يقول : لك
ما دعوت به وَيْلًا كَيْلًا . يدلّك على ذلك قولهم إذا قال يا وَيْلَاهُ : نَعَمْ وَيْلًا
كَيْلًا ، أى كذلك أمرُك ، أو لك الوَيْلُ وَيْلًا كَيْلًا . وهذا مشبّه بقوله : وَيْنِلْ له
وَيْلًا كَيْلًا . وربما قالوا : يا وَيْلًا كَيْلًا ^(٣) ، وإن شاء جعله على قوله : جَدْعًا
وَعَقْرًا .

(١) وهو جرير ، ساقطة من ط . ولم يصرح به الشنتمري . والبيت التالى لجرير
في ديوانه ٢١٢ من قصيدة يهجو بها التيم تيم عدى ، رهط عمر بن لجأ. وروايته في
الديوان : « خضرة في وجوها فياخزى تيم » . وأنشده ابن يعيش ١ : ١٢١ بنسبته إلى
جرير وبرواية سيويه .

(٢) الخضرة : السواد هاهنا . والويل : القبح ، مصدر لا فعل له . والسرايل :
جمع سربال ، وهو القميص . جعل لهم سرايل سودًا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم
يقولون للكريم النقى العرض : هو طاهر الثوب أبيض السربال .

والشاهد فيه نصب « ويلا » ، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء .

(٣) ط : « وربما قالوا : وكيلا » .

هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح

فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب

وذلك قولك : وَيُحَّ له وَتَبَّ ، وَتَبَّا لك وَوَيْحًا . فجعلوا التَّبَّ بمنزلة
الْوَيْحِ ، وجعلوا وَيحَّ بمنزلة التَّبَّ ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي
وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ . ١٦٨

ولا بُدَّ لَوَيْحٍ مع قبحها من أن تُحْمَلَ على تَبٍّ ، لأنها إذا ابتدئت لم
يجزُ (١) حتى يُنْتَى عليها كلامٌ (٢) ، وإذا حملتها على النصب كنتَ تبنيتها على
شيءٍ مع قُبْحِها . فإذا قلتَ : وَيُحَّ له ثم ألحقتهما التَّبَّ فإنَّ النصبَ فيه أحسنُ ؛
لأنَّ تَبًّا إذا نصبتها فهي مستغنيةٌ عن لك ، فإنَّما قَطَعْتَهَا من أوَّلِ الكلام كأنك
قلتَ : وَتَبًّا لك ، فأجريتَها على ما أجرتها العربُ (٣) .

فأما النَّحَوِيُّونَ فيجعلونها بمنزلة وَيُحٍ . ولا تُشَبِّهُهَا لأنَّ تَبًّا تُسْتَغْنَى عَنْ لَكَ
ولا تُسْتَغْنَى وَيُحَّ عَنْهَا ، فإذا قلتَ : تَبًّا له وَوَيْحٌ له فالرفعُ ليس فيه كلامٌ ،
ولا يَخْتَلِفُ النَّحَوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتَ : وَيُحَّ له وَتَبًّا له . فهذا يدلُّك على
أنَّ النصبَ في تَبٍّ فيما ذكرنا أحسنُ ، لأنَّ « له » لم يَعْمَلْ فِي التَّبِّ .

(١) ط : « لم يحسن » .

(٢) السيرافي : يعني حتى يؤتى له بالخبر ؛ لأن العرب لا تقول ويح ولا ويل
إلا مع خبرهما . وإن نصبت فقد بنيتها على شيء ينصبها مع قبحها ، كما جاء تبا وما أشبه
ذلك . فإذا قلت تبا له ويح له فجئت لويح بخبر ، وهو اللام ، حسن الرفع في ويح وإن
نصبت تبا ، ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا كان معه له .

(٣) ط : « على ما أجرت العرب » .

هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام

أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من اخذ في الأمر

وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ؛ وإلا سيرا سيرا ^(١) ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلا قتلا ، وما أنت إلا سير البريد [سير البريد] . فكأنه قال في هذا كله : ما أنت إلا تفعل فعلا ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك .

وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة في الأمر والنهي ^(٢) لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما ، وإن كان الأمر والنهي أقوى ، لأنهما لا يكونان بغير فعل ، فلم يمتنع ^(٣) المصدر ههنا [أن ينتصب] ، لأن العمل يقع ههنا مع المصدر ^(٤) في الاستفهام [والخبر] ، كما يقع في الأمر والنهي ، والآخِر غير الأول كما كان ذلك في الأمر والنهي ، إذا قلت : ضربا فالضرب غير المأمور] .

وتقول : زيد سيرا سيرا ، وإن زيدا سيرا سيرا ، وكذلك في لئت ولعل ولكن وكأن وما أشبه ذلك ، [وكذلك إن قلت : أنت الدهر سيرا سيرا] ، وكان عبد الله الدهر سيرا سيرا ، وأنت منذ اليوم سيرا سيرا .

(١) ط : « وإنما أنت سيرا سيرا » .

(٢) ط : « بمنزلة الأمر والنهي » .

(٣) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : « فلم يقع » .

(٤) هذا من ط : وفي الأصل : « لأن الفعل يقع ههنا كما يقع ثمة » .

واعلم أنَّ السَّيْرَ إِذَا كُنْتَ تَخْبِرُ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ فَإِنَّمَا تُخْبِرُ بِسَيْرٍ مُتَّصِلٍ
بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فِي أَىِّ الْأَحْوَالِ كَانَ . وَأَمَّا قَوْلُكَ : إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرٌ فَإِنَّمَا جَعَلْتَهُ خَبْرًا
لَأَنْتَ وَلَمْ تَضْمِرْ فِعْلًا . وَسَنَبِّينُ لَكَ وَجْهَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَنْتَ إِلَّا شُرْبُ الْإِبْلِ ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا ضَرْبُ النَّاسِ ،
وَمَا أَنْتَ إِلَّا ضَرْبُ النَّاسِ . وَأَمَّا شُرْبُ الْإِبْلِ فَلَا يَنْوُنُ لِأَنَّكَ لَمْ تُشَبِّهْهُ بِشَرْبِ
الْإِبْلِ ^(١) ، وَأَنَّ الشَّرْبَ لَيْسَ بِفِعْلٍ يَقَعُ مِنْكَ عَلَى الْإِبْلِ .

وَنُظِيرُ مَا انْتَصَبَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ : ﴿ فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا
فِدَاءٌ ^(٢) ﴾ ، إِنَّمَا انْتَصَبَ عَلَى : فَإِنَّمَا تَمْنُونَ مِنَّا وَإِنَّمَا تُفَادُونَ فِدَاءً ، وَلَكِنَّهُمْ
حَذَفُوا الْفِعْلَ لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ .

١٦٩

ومثله قول [الشاعر ، وهو] جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا ^(٣)

كَانَتْ نَفَى قَوْلِهِ : فَعِيًّا بِهِنَّ وَاجْتِلَابًا ، أَى فَاِنَّمَا أُعْيَا بِهِنَّ عِيًّا وَأُجْتَلِبَهُنَّ
اجْتِلَابًا ، وَلَكِنَّهُ نَفَى هَذَا حِينَ قَالَ : « فَلَا » .

ومثله قولك : أَلَمْ تَعْلَمْ يَا فَلَانُ مَسِيرِي فِإِتْعَابًا وَطَرْدًا . فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ مُسَرَّحَهُ
وَذَكَرْتُ مَسِيرَهُ ، وَهُمَا عَمَلَانِ ، فَجَعَلْتُ الْمَسِيرَ إِتْعَابًا وَجَعَلْتُ الْمَسْرَحَ لَا عِيًّا فِيهِ ،
وَجَعَلْتُهُ فِعْلًا مُتَّصِلًا إِذَا سَارَ وَإِذَا سَرَّحَ .

وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ هَذَا كُلَّهُ فَجَعَلْتَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَجَازَ عَلَى سَعَةِ
الْكَلَامِ . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ :

(١) ط : « لِأَنَّهُ لَمْ يُشَبِّهْهُ بِشَرْبِ الْإِبْلِ » .

(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٣٣ .

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَأَيْنَمَا هِيَ إِقْبَالَ وَإِدْبَارُ (١)

فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو متمم بن نويرة :

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا (٢)

جَعَلَ دَهْرَهُ الْجَزَعَ . والنصبُ جائزٌ على قوله : فلا عيًّا بهنَّ ولا اجتلابًا .
وإنما أراد : وما دهرى دهرُ جَزَعٍ ، ولكنه جاز على سعة الكلام ، واستخفوا واختصروا كما فعل ذلك فيما مضى .

(١) ديوان الخنساء ٤٨ والخزانة ١ : ٢٠٧ وابن الشجري ١ : ٧١ .

اذكرت : تذكرت . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه ، فأقبلت وأدبرت في حيرة . فضربتها مثلاً لفقدتها أخاها صخرًا .

والشاهد فيه التجوز في الإخبار عن اسم العين بالمصدر .

قال السيرافي : النحويون يقدرّون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدرّوا مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : واسأل القرية . والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل . وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول . ومما يقوى الثاني أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما في موضع اسم الفاعل وليس بمصدرين لضخم وعبل .

(٢) المفضليات ٢٦٥ وسمط اللآلئ ٨٧ والمخصص ١٣ : ١١٩ واللسان (دهر) وشواهد المغنى للسيوطي ١٩٢ . يرثي أخاه مالك بن نويرة . يقال ما دهرى بكذا ، بمعنى ما همى وإرادتى وعادتي . والتأين : مدح الرجل ميتاً ، كما أن التقريظ مدحه حياً .

وأما ما يَتَنَصَّبُ في الاستفهام من هذا الباب فقُولُكَ : أَقِيَامًا يَا فُلَانُ
والنَّاسُ قَعُودٌ ، وَأَجْلُوسًا وَالنَّاسُ يَعْدُونَ ^(١) ، لا يريد أن يُخْبِرَ أَنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا أَنَّهُ قَدْ
١٧٠ جَلَسَ وَانْقَضَى جُلُوسُهُ ، وَلَكِنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي جُلُوسٍ وَفِي قِيَامٍ .
وَقَالَ الرَّاجِزُ ، وَهُوَ الْعَجَاجُ :

* أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ ^(٢) *

وإنَّما أراد : أَتَطَرَبُ ، أَي أَنْتَ فِي حَالِ طَرَبٍ ؟ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ عَمَّا
مَضَى وَلَا عَمَّا يُسْتَقْبَلُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ ^(٣) : « أَغْدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ
سَلُولِيَّةٍ » ، كَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ : أَغْدُ غُدَّةً كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَأَمُوتُ مَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ .
وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَطَرَبًا ، وَتَفْسِيرُهُ كَتَفْسِيرِهِ .

(١) ط : « يفرون » .

(٢) ديوان العجاج ٦٦ والخزانة ٤ : ٥١١ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٦٢
وشواهد المغنى ١٨٠ واللسان (قنسر) . والقنسرى : الشيخ الكبير المسن ، وقيل : لم
يسمع هذا إلا في بيت العجاج . يقول : أَتَطَرَبُ وَأَنْتَ شَيْخٌ . والطرب : خفة الشوق
هنا ، وهو أيضا خفة السرور .

والشاهد نصب « طربا » على المصدر الموضوع موضع الفعل ، أى أَتَطَرَبُ طربا .

(٣) هو عامر بن الطفيل ، في قصة أوردتها الميداني ٢ : ٥٧ برواية « غدة كغدة
البعير » بالرفع ، ونبه على رواية النصب التى أوردتها سيويه . وكذا جاء في اللسان :
« أَغْدَةُ » بالنصب .

وقال جرير :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا لَوْ مَا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَابَا ^(١)

يقول : أَتَلُومُ لَوْ مَا وَأَتَغْتَرِبُ اعْتَرَابَا ، وَحَذَفَ الْفَعْلَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

[وَأَمَّا عَبْدًا فَيَكُونُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : إِنْ شُتَّ عَلَى الْإِنْدَاءِ ، وَإِنْ شُتَّ عَلَى قَوْلِهِ : أَتُفْتَخِرُ عَبْدًا ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ] .

وكذلك إِنْ أَخْبَرْتَ وَلَمْ تَسْتَفْهِمِ ، تقول : سَيَّرًا سِيرًا ، عَنِيتَ نَفْسَكَ أَوْ غَيْرَكَ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلًا فِي حَالِ سِيرٍ أَوْ كُنْتَ فِي حَالِ سِيرٍ ، أَوْ ذَكَرَ رَجُلٌ بِسِيرٍ ^(٢) أَوْ ذَكَرْتَ أَنْتَ بِسِيرٍ ، وَجَرَى كَلَامٌ يَحْسُنُ بِنَاءً هَذَا عَلَيْهِ كَمَا حَسَنَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ . لِأَنَّكَ إِذَا تَقُولُ : أَطَرَبًا وَأَسِيرًا ، إِذَا رَأَيْتَ ذَلِكَ مِنَ الْحَالِ أَوْ ظَنَنْتَهُ فِيهِ .

وعلى هذا يَجْرَى هَذَا الْبَابُ إِذَا كَانَ خَبْرًا أَوْ اسْتَفْهَامًا ، إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا فِي حَالِ سِيرٍ أَوْ ظَنَنْتَهُ فِيهِ ، فَأُثْبِتَ ذَلِكَ لَهُ .

وكذلك « أَنْتَ » فِي الْإِسْتَفْهَامِ ، إِذَا قُلْتَ : أَنْتَ سِيرًا . وَمَعْنَى هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ فِعْلٌ مُتَّصِلٌ فِي حَالِ ذِكْرِكَ إِيَّاهُ اسْتَفْهَمْتَ أَوْ أَخْبَرْتَ ، وَأَنَّكَ فِي حَالِ ذِكْرِكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْبَابِ تَعْمَلُ فِي تَثْبِيْتِهِ لَكَ أَوْ لْغَيْرِكَ .

(١) ديوان جرير ٦٢ والخزانة ١ : ٣٠٨ والعيني ٣ : ٤٩ ومعجم البلدان (شعبي) . يعبر العباس بن يزيد الكندي بحلولة في شعبي ، لأنه كان حليفاً لبني فزارة وشعبي من بلادهم ، والحلف عار عند العرب . جعله عبداً لئima نازلاً في غير أهله ، فأنكر عليه أن يجمع بين اللوم والغربة .

والشاهد نصب « لَوْ مَا وَاعْتَرَابَا » لوقوعه موقع الفعل .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أَوْ ذَكَرْتَ رَجُلًا يَسِيرُ » .

ومثل ما تَنصِبُه في هذا الباب وأنت تَعْنِي نَفْسَكَ قَوْلُ الشاعِرِ :
 سَمَاعُ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أَنِّي أَعُوذُ بِحَقِّ خَالِكَ يَا ابْنَ عَمْرٍو^(١)

وذلك أنه جعل نفسه في حالٍ مَنْ يُسْمِعُ ، فصار بمنزلة من رآه في حال
 سِيرٍ فقال : إِسْمَاعًا^(٢) الله ، بمنزلة قولك : ما أنت إلا ضرباً للناس ، وإلا ضَرْبَ
 الناس ، إذا حذفت التنوين تخفيفاً .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ من الأسماء التي أخذت من الأفعال
 انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم

وذلك قولك : أَقَائِمًا وقد قَعَدَ الناسُ ، وَأَقَاعِدًا وقد سار الرُّكْبُ . وكذلك
 إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قَاعِدًا عَلِمَ اللهُ وقد سار الرُّكْبُ ، وقَائِمًا
 قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ .

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قعودٍ ، فأراد أن ينبّهه ، فكأَنَّهُ لَفَظَ
 بقوله : أَتَقُومُ قائماً وَأَتَقَعِدُ قاعداً ، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار

(١) اللسان (سمع ، حقا) . والحقو ، بفتح الحاء وكسرهما : الخاصرة . والمعنى
 أشهد الله والعلماء أنني أعوذ بخالك من شرك . وإنما ذكر الحقو لأنه موضع احتضان الشيء
 وستره . يقال عاذ بحقوه ، إذا لجأ إليه ليمنعه .

والشاهد نصب « سماع » نائباً عن فعله ، أي أسمع الله والعلماء إسماعاً ، فوضع اسم
 المصدر مكان المصدر ، كما قالوا أعطيته عطاءً .

(٢) ط : « سماعاً » .

الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ^(١) .

ومثل ذلك : عائداً بالله من شرّها ، كأنّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذة ، حتّى صار بمنزلة الذى رآه في حال قيامٍ وقعودٍ ، لأنه يرى نفسه في تلك الحال ، فقال : عائداً [بالله] ، كأنّه قال : أعوذ بالله عائداً بالله ، ولكنّه حذف الفعل لأنّه بدلٌ من قوله : أعوذُ بالله ، فصار هذا يجرى ها هنا مجرى عياداً بالله . ومنهم من يقول : عائداً بالله من شرّ فلان .

وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متّصِلٌ في حال ذكرِك وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرِك إيّاه ، كما كنت في باب حمداً وسقياً وما أشبهه ، إذا ذكرت شيئاً منه في حال تزجية وإثباتٍ ، وأجريت عائداً [بالله] في الإضمار والبدل مجرى المصدر ، كما كان هنيئاً بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك .

وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السهمي ، من أصحاب ^(٢)

رسول الله ﷺ :

(١) السيراني ما ملخصه : هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذى قبله ، غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل . وقدّر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذى يعمل في المصادر ، كأنه يقول : أتقوم قائماً .. إلخ . وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذى من لفظه ، وما جاء من ذلك يُصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل . كذا قال المبرد . والقول عندى ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيداً كما يكون المصدر توكيداً ، وإن كان الفعل قد دل عليه .

(٢) من أصحاب رسول الله ﷺ ، ليس في ط . وفي الأصل : « من صاحب » .

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِذَا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْغُونِي (١)

فكأنه قال : وعيادًا بك (٢) .

ومثله قوله :

أراك جمعت مسألةً وجِرْصًا وعند الحق زحارًا أنا (٢)

كأنه قال : [تَزَحَّر] زَحِيرًا و [تَمُنُّ] أُنَيْنًا ، [ثم وضعه مكان هذا ، أى أنت عند الحق هكذا] .

(١) السيرة ٢١٦ وهو آخر أبيات ستة له فيها ، والروض الأنف ١ : ٢٠٨ والحماسة ٤٧٥ بشرح المرزوقي ، واللسان (عوذ) . ويعنى بالذين طغوا المشركين الذى كانوا يضطهدون مسلمي مكة واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة ، فقال عبد الله هذا الشعر يذكر ما كان منهم . ورواية السيرة : « بغوا » . يقول : أعوذ بك يا رب أن يغلو المسلمون ويظهروا عليهم فيطغوني وإياهم . ورواية السيرة واللسان : « أن يغلوا » ، من الغلّو .

والشاهد وضع « عائذا » موضع المصدر النائب عن فعله ، أى أعوذ عيادًا .

(٢) هذه الجملة ساقطة من ط .

(٣) لم ينسبه الشنتمري ، وهو للمغيرة بن حبناء ، يخاطب أخاه صخرًا وكنيته ابن ليلي ، كما في اللسان (أنن) . وأنشده في اللسان (زحر) بدون نسبة . المسألة ، يعنى سؤال الناس . عند الحق ، أى عندما يلزمك من حق . ويروى : « وعند الفقر » . والزحار : الذى يثن عند السؤال لبخله . والأنان ، ذكر السيرافي أنه صفة مثل تخفاف وليس بمصدر . وقبله :

بلونا فضل مالك يا ابن ليلي فلم تك عند عسرتنا أخانا

والشاهد فيه نصب « زحارا » ، وهو مبالغة زاحر ، وضع المصدر ، وهو الزحير ، الواقع بدلا من اللفظ بالفعل تزحر .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل
مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل (١)

وذلك قولك : أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى .

وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تَلَوْنٍ وتنقُّلٍ ، فقلت : أتميمًا مرةً
وقيسيًا أخرى ، كأنك قلت : أتحولُ تميمًا مرةً وقيسيًا أخرى . فأنت في هذه
الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوْنٍ وتنقُّلٍ ، وليس
يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليفهمه إياه ويُخبره عنه ، ولكنه وبُخه
بذلك .

وحدثنا بعضُ العرب ، أن رجلاً من بني أسدٍ قال يومَ جَبَلَةٍ واستقبله بَعِيرٌ
أَعْوَرٌ فَتَطَيَّرَ [منه] ، فقال : يا بني أسد ، أَعْوَرٌ وذا نابٍ (٢) ! فلم يرد أن
يسترشدهم ليُخبروه عن عَوْرِهِ وصَحَّتِهِ ، ولكنه ثَبَّهَهُمْ ، كأنه قال : أُنْتَقِلُونَ
أَعْوَرٌ وذا نابٍ ! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً ، كما كان التَلَوْنُ
والتنقُّلُ عندك ثابتين في الحال الأول (٣) ، وأراد أن يثبَّت لهم الأعْوَرُ ليحذروه .
ومثل ذلك قول الشاعر (٤) :

(١) السيرافي : هذا الباب مثل الذي قبله ، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بماخوذ
من فعل ، فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله .

(٢) اللسان (عور ٢٩٢) .

(٣) ط : « الأولى » .

(٤) هي هند بنت عتبة ، كما في السيرة ٤٦٨ والعيني ٣ : ١٤٢ والخزانة ١ :
٥٥٦ . وانظر الروض الأنف ٢ : ٨٢ - ٨٣ حيث تكلم في البيت .

أَفِي السِّلْمِ أَغْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ (١)

أَي تَنْقُلُونَ ، وَتَلَوْنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا . وَقَالَ :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَّتِ (٢)

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣)

١٧٢

* أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا (٤) *

(١) المراجع المقدمة واللسان (عير ، عرك) بدون نسبة فيه . قالته لفل قريش حين رجعوا من بدر ، تحرضهم على المسلمين ، وذلك قبل أن تسلم يوم الفتح . والأعيار : جمع عير ، بالفتح ، وهو الحمار أهليا كان أم وحشيا . والحمار مثل في البلادة والجهل والجفاء . والجفاء : الغلظة والفظاظة . أشباه : أمثال ، وفي اللسان (عرك) : « أمثال » . والعوارك : جمع عارك ، وهي الحائض . ط والسيرة : « أشباه النساء » . والشاهد فيه نصب « أعيارا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلاً من اللفظ

به .

(٢) اللسان (علل ٤٩٨) برواية : « وفي المآثم » ، وهو جمع مأثم ، وهو كل مجتمع من رجال أو نساء في حزن أو فرح . قال :

حتى تراهن لديه قِيَمًا كما ترى حول الأمير المأثما

فالمأثم هنا رجال لا محالة . والولائم : جمع وليمة ، وهو الطعام يدعى إليه . لعلات : جمع علة بالفتح ، وأولاد العلات : الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد ، كأنه يعمل من كل منهن ، والعلل : الشرب الثاني . وهذا مثل في الاختلاف . يقول : أتصيرون بمنزلة أولاد الأم الواحدة حين تشهدون الولائم ، وتكونون بمثابة أولاد العلات في عيادة المرضى ! يهجوهم بالشراسة وخسة النفس .

والشاهد فيه نصب « أولادا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به .

(٣) هو جرير كما سبق في ص ٣٣٩ .

(٤) عجزه كما سبق :

* أَلُوْمَا لَا أَبَالِكْ وَاغْتَرَابَا *

فيكون على وجهين : على النداء ، وعلى أنه رآه في حال افتخار واجتراء^(١) ، فقال : أعبدًا ، أى اتفخر عبداً ، كما قال : أتميمياً [مرة] .

وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضاً كما نصبت في حال الخبر الاسم الذى أخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميمياً قد علم الله مرةً وقيسياً أخرى . فلم ترد أن تُخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه ، ولكنك أردت أن تُشتمه بذلك ، فصار بدلاً من اللفظ بقولك : اتتمم مرةً وتتقيسُ أخرى ، وأتمضون وقد استقبلكم هذا^(٢) ، وتنفلون وتلوتون ، فصار هذا كهذا ، كما كان تريباً وجندلاً^(٣) بدلاً من اللفظ بتربت وجندلت لو تكلم بهما^(٤) .

ولو مثلت ما نصبت عليه الأعيار والأعور في البدل من اللفظ لقلت : أتغيرون مرةً ، وأتغورون إذا أوضحت معناه ، لأنك إنما تُجرى مجرى ما له فعل من لفظه ، وقد يجرى مجرى الفعل ويعمل عمله ، ولكنه كان أحسن أن توضحه بما يتكلم به إذا كان لا يغير معنى الحديث . وكذلك هذا النحو ولكنه يترك استغناءً بما يحسن من الفعل الذى لا ينقض المعنى^(٥) .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اجتراء » .

(٢) يشير إلى قولهم : « يابنى أسد ، أعور وذا ناب » في ص ٣٤٣ .

(٣) ط : « فصار هذا هكذا كما صار تريباً وجندلاً » .

(٤) السيرافي : « كان في نسخة أبى بكر محمد بن على مبرمان : بدلا من تربت وجندلت . وفي غيرها : تربت وجندلت على ما لم يسم فاعله » .

(٥) السيرافي : يعنى أنهم لما جعلوا : فى السلم أعيارا ، وأعور وذا ناب ، كقولهم : أقائما وقعد الناس ، والأعيار والأعور ليس بمأخوذ من فعل يجرى عليه ، وقائما مأخوذ من فعل وقد أضمر ناصبه على لفظ الفعل الذى أخذ منه كان الأحسن فى الأعيار والأعور أن يقدر فعل من لفظه وإن كان لا يستعمل ، إذ قد يجرى مثله فى الكلام على طريق التشبيه . ألا ترى أنا نقول : قد ترجلت المرأة ، إذا تشبهت بالرجال . فهذا التقدير أحسن فى مثل هذا .

وأما قوله جَلَّ وعَزَّ : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ^(١) ﴾ ، فهو على الفعل الذى أظهر ،
كأنه قال : بَلَى نَجْمُهَا قَادِرِينَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يُونُسُ .

وأما قوله ، وهو الفرزدق :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)

فإنَّما أراد : ولا يَخْرُجُ فيما أَسْتَقْبِلُ ، كأنه قال : ولا يَخْرُجُ خُرُوجًا .
ألا تراه ذكر « عَاهَدْتُ » فى البيت الذى قبله فقال :

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ ^(٣)
ولو حمّله على أَنَّهُ نَفَى شَيْئًا هو فيه ولم يرد أن يَحْمِلْهُ على عَاهَدْتُ
جاز ^(٤) . وإلى هذا الوجه كَانَ يَذْهَبُ عِيسَى فيما نُرَى ، لأنَّه لم يكن يَحْمِلْهُ
على عَاهَدْتُ .

١٧٤

فإذا قلت : ما أنت إلا قائم وقاعد ، وأنت تَمِيمِي مَرَّةً وقيسِي أُخْرَى ،
وإنِّي عَائِدٌ بِاللَّهِ ، اِرْتَفَع . ولو قال : هو أَعْوَرُ وذو ناب ، لَرَفَعَ . هذا كله ليس
فيه إلا الرَفْعُ ، لأنَّه مَبْنَى على الاسم الأوَّل ، والآخر هو الأوَّل فجرى عليه .

(١) الآية ٤ من سورة القيامة .

(٢) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والخزانة ١ : ١٠٨ / ٢ : ٢٧٠ والكامل ٦٩ . يقوله
حين تاب عن الهجاء وقذف المحصنات ، وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة ومقام
إبراهيم .

والشاهد فيه : « ولا خارجا » ، نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله ، أى
لا يخرج زور كلام خروجًا .

(٣) الرتاج : الباب العظيم ، أو الباب المغلق . والمراد رتاج الكعبة . وقد استشهد
فى اللسان (رتج) بهذا البيت بدون نسبة .

(٤) ط : « لجاز » .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : عائد بالله ، يريد : أنا عائد بالله ،
كأنه أمر قد وقع ، بمنزلة الحمد لله وما أشبهه ^(١) .

وزعم الخليل رحمه الله أن رجلاً لو قال : أتميمى ، يريد : « أنت »
ويُضمرها لأصاب .

وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ لأنه موضعُ يكون الاسمُ فيه معاقباً للفظ
بالفعل ، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التى فى غير الأسماء . والرفعُ
جيدٌ لأنه المحذوُّ عنه والمستفهم . ولو قال : أعور وذو ناب ، كان مصيباً .

وزعم يونس أنهم يقولون : عائد بالله . فإن أظهر هذا المضمر لم يكن إلا
الرفع ، إذ جاز الرفع وأنت تُضمر ^(٢) ، وجاز لك أن تحمل ^(٣) عليه المصدر ،
وهو غيره ، فى قوله : أنت سيرٌ سيرٌ ^(٤) فلم يجوز حيث أظهر الاسم عندهم إلا
الرفع ^(٥) ، كما أنه لو أظهر الفعل الذى هو بدلٌ منه لم يكن إلا نصباً .

(١) ط : « وما أشبه ذلك » .

(٢) السيرافى : ولقد تأول بعض المتقدمين فى النحو ممن أدركته رواية عن على بن
أبى طالب فى قوله تعالى : ﴿ ونحن عصبة ﴾ ، بنصب عصبة ، وزعم أن عصبة تنصب كما
تقول العرب : إنما العامرى عمته ، فجعل عصبة بمنزلة المصدر . ورددت أنا ذلك فقلت :
إنما يجوز هذا فى المصادر دون الأسماء ، تقول أنت سيرا ولا تقول أنت سائرا . وعصبة
اسم لا مصدر .

(٣) ط : « تجعل » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « عليه المصدر حيث قلت ما أنت إلا سير وهو
غيره » .

(٥) ط : « فلم يجوز حيث أظهر عندهم غيره » .

فكما لم يَجْزُ في الإضمار أن تُضْمِرَ بعد الرفع ^(١) ناصبًا كذلك لم تُضْمِرَ بعد الإظهار ، وصار المبتدأ والفعلُ يَعْمَلُ كُلُّ واحدٍ منهما على [جِدَةٍ في هذا الباب ، لا يَدْخُلُ واحدٌ على] صاحبه .

هذا باب ما يجيء من المصادر مُثْنِي منتصبا على إضمارِ الفعل المتروك إظهاره

وذلك قولك : حَنَانِيكَ ، كأنه قال : تَحْنُنَا بعد تَحْنِي ، [كأنه يَسْتَرْجِمُه لِيَرْجِمُه] ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه .

ولا يكونُ هذا مثنًى إلا في حالٍ إضافةٍ ، كما لم يَكُنْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ إلا مضافاً ^(٢) . فَحَنَانِيكَ لا يَتَصَرَّفُ ، كما لم يَتَصَرَّفْ سُبْحَانَ اللَّهِ وما أشبه ذلك . قال الشاعر ، وهو طَرْفَةُ بن العبد :

أبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ ^(٣)
وزعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه أراد تَحْنُنَا بعد تَحْنِي ، كأنه قال :

(١) ط : « الرفع » .

(٢) ط : « مضافين » .

(٣) ديوان طرفة ٤٨ والهمع ١ : ١٩٠ ، وابن يعيش ١ : ١١٨ ، واللسان (حنن ٢٨٦) . وأبو منذر : كنية عمرو بن هند . يخاطبه حين أمر بقتله ، وذكر قتله لمن قتل من قومه ، تحريضاً لهم على المطالبة بثأره .

والشاهد فيه نصب « حنانيك » على المصدر النائب عن الفعل . وقد ثنى « حنانيك » لإرادة التكثير ، لأن التثنية أول مراتب التكثير .

كَلَّمَا كُنْتُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْرٍ مِنْكَ فَلَا يَنْقَطِعَنَّ وَلِيَكُنْ مَوْصُولًا بِآخِرٍ مِنْ رَحْمَتِكَ . ١٧٥

ومثل ذلك : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وسمعنا من العرب من يقول : سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتِرْحَامًا ، كما قال : سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، يريد : واسترزاقه (١) .

وأما قولك : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَانْتَصَبَ [هذا] كما انتصب سُبْحَانَ اللَّهِ ، وهو أيضًا بمنزلة قولك إذا أخبرت : سَمْعًا وَطَاعَةً . إِلَّا أَنَّ لَبَّيْكَ لَا يَتَصَرَّفُ (٢) ، كما أَنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَعَمْرَكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ .

ومن العرب من يقول : سَمْعٌ وَطَاعَةٌ ، أى أَمْرٌ سَمْعٌ وَطَاعَةٌ ، بمنزلة :

« فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا (٣) » .

وكما قال : سَلَامٌ .

والذى يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ حَنَانٌ وَسَمْعٌ وَطَاعَةٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ ، كما أَنَّ الذى يَنْتَصِبُ عَلَيْهِ لَبَّيْكَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ .

وإذا قال : سَمْعًا وَطَاعَةً فهو فى تَرْجِيَةِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، كما قال : حَمْدًا وَشُكْرًا ، على هذا التفسير .

ومثل ذلك : حَذَارَيْكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ ، كما

(١) انظر ما سبق فى ص ٣٢٢ س ٧ .

(٢) ط : « تَتَصَرَّفُ » فى هذا الموضع وتاليه .

(٣) تمامه كما سبق فى ص ٣٢٠ س ٤ :

« أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَى عَارِفٌ »

أنه (١) أراد بقوله لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ : إجابةً بعد إجابة ، كأنه قال : كُلَّمَا أَجَبْتُكَ
في أمرٍ فأنا في [الأمر] الآخر مجيبٌ ، وكأنَّ هذه التثنية أشدُّ تأكيداً .

ومثله إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل ، قول الشاعر ، وهو عبدُ بنى
الحَسْحَاسِ :

إذا شُقُّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ (٢)

أى مداولتك ، ومداولة [لك] . وإن شاء كان حالاً . ومثله أيضاً :

* ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضْنَا (٣) *

(١) ط : « كأنه » .

(٢) ديوان سحيم ١٦ والخزانة ١ : ٢٧١ والعيني ٣ : ٤٠١ وابن يعيش ١ :
١١٩ والهمع ١ : ١٨٩ واللسان (دول ٢٦٩) وأمالى الزجاجى ١٣١ . كان العرب
يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ولم تفسد .
والبرد : الثوب . ويروى : « ما لذا البرد لابس » . وفي البيت إقواء لأنه من أبيات
مكبسورة الروى . وروى : « حتى كلنا غير لابس » ، وعلى هذه فلا إقواء .

والشاهد فيه « دواليك » ، نصبت على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن
المداولة من اثنين . والكاف للخطاب ، لا يتعرف ما قبلها بها ، فلذا يصح وقوعه حالا .

(٣) البيت للعجاج فى ديوانه ٣٥ وأمالى الزجاجى ١٣٢ والخزانة ١ : ١٧٤
والعيني ٣ : ١١٩ والهمع ١ : ١٨٩ وابن يعيش ١ : ١١٩ . وهو فى اللسان (هذذ ،
ونخض) بدون نسبة ، من أرجوزة يمدح بها الحجاج وذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه .
هذاذيك : قطعاً بعد قطع . والوخض : الطعن الجائف ، يعنى ضرب الأعناق وطعن
الأجواف .

والشاهد فيه نحو ما قبله فى « هذاذيك » .

ومعنى [تشنية] دَوَالَيْكَ أَنَّهُ فِعْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ ، لَأَتَى إِذَا دَاوَلْتُ فَمِنْ كُلِّ
 وَاحِدٍ مَنَّا فِعْلٌ . وَكَذَلِكَ هَذَاذَيْكَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : هَذَا بَعْدَ هَذَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ . ١٧٦
 وَإِنْ شَاءَ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ هَذَا بَعْدَ هَذَا ، [فَتَصَبَّه] عَلَى الْحَالِ .
 وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ لَبَّيْكَ اسْمٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى [هَذَا] اللَّفْظِ فِي
 الْإِضَافَةِ ، كَقَوْلِكَ : عَلَيَّكَ (١) .

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا تَشْنِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ حَوَالَيْكَ ، لِأَنَّا سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : حَنَانٌ (٢) .
 وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : « لَبٌّ » فَيُجْرِيهِ مُجْرَى أَمْسٍ وَغَاقٍ ، وَلَكِنْ مَوْضِعُهُ
 نَصَبٌ . وَحَوَالَيْكَ بِمَنْزِلَةِ حَنَائِكَ .

وَلَسْتُ تَحْتَاجُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَنْ تُفْرِدَ ، لِأَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْاسْمَ تَبَيَّنَ
 أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ عَلَيَّكَ وَإِلَيْكَ ؛ لِأَنَّكَ [لَا] تَقُولُ : لَبِّي زَيْدٌ وَسَعْدَى زَيْدٌ (٣) .
 وَقَدْ قَالُوا : حَوَالِكَ [فَأَفْرِدُوا] ، كَمَا قَالُوا : حَنَانٌ . قَالَ الرَّاجِزُ :

أَهْدُمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالَكَأَ وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَخَالَكَأَ (٤)

* وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَأَ (٥) *

(١) الرمانى : وجه قول يونس أن المصادر يقل فيها التشنية والجمع .

(٢) انظر شاهده فى ص ٣٢٠ .

(٣) لَبِّي وَسَعْدَى هُنَا بِالْقَصْرِ فِيهِمَا ، لَا بِإِسْكَانِ الْيَاءِ .

(٤) الرَّجَزُ فِي اللِّسَانِ (حَوْل ، دَال) وَالْكَامِلُ ٣٤٧ وَأُمَالِي الزَّجَاجِيُّ ١٣٠
 وَالْحَيَوَانُ ٦ : ١٢٨ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١ : ١٤٥ . وَهُوَ مِنْ تَكَاذِيبِ الْأَعْرَابِ ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ
 مِنْ قَوْلِ الضَّبِّ لَوْلَدِهِ ، أَيَّامَ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ تَتَكَلَّمُ .

(٥) الدَّالِّي : مَشْيَةٌ فِيهَا تَتَاوَلُّ ، يُقَالُ : مَرَّ يَدَّالٌ بِحِمْلِهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « حَوَالِكَأَ » حَيْثُ جَاءَ مَفْرُودًا ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِيهِ التَّشْنِيَةُ .

وقال :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورٍ (١)

فلو كان بمنزلة عَلَى لقال : فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُور ، لأنك تقول : عَلَى زَيْد ، إذا أظهرت الاسم .

هذا باب ذكر معنى لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وما اشتق منه (٢)

وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه ، كما ذكر معنى سُبْحَانَ اللَّهِ .

(١) الخزانة ١ : ٢٦٨ وشواهد المعنى ٣٠٧ وهو من الخمسين ، وقال السيوطي : هو لأعرابي من بني أسد . يقول : دعوت مسورا لرفع نائبة عني فأجابني وكفاني معونتها . وكأنه سأله في دية .

والشاهد فيه « فلبى » بإثبات الياء للتثنية ، فهو رد على يونس في زعمه أن لبيك بمنزلة عليك ، ولو كان بمنزلتها لأثبت الألف كما تقول على زيد في الإظهار . وقال الرماني : « فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر . وقد ثبت به أيضا أن التثنية تكون للمبالغة » .

(٢) السيرافي : اعلم أن التثنية في هذا الباب الغرض منها التكرير وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يذكر . والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، فإنما غرضك أن يدخل كل ، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شيء بعد شيء . ثم قال : ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شيء يعود بعد الأول ويكرر ، فتكتفى بذلك اللفظ . وهذا المثني كله غير متصرف ، أي إنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال . وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكرير ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر ، فقط ، فلم يتصرفوا فيه . وبعضه يوحد فيتصرف ، كما قال تعالى : ﴿ وحنانا من لدنا ﴾ .

حدّثنا أبو الخطّاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشئ لا يفارقه ولا يُقلع عنه : قد ألّب فلان على كذا وكذا . ويقال : قد أسعد فلان فلاناً على أمره ١٧٧ وساعده ، فالإلّاب والمساعدة دُنُو ومتابعة : إذا ألّب على الشئ فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه . فكأنّه إذا قال الرجل للرجل : يا فلان ، فقال : لبيك وسعديك ، فقد قال له : قُرباً منك ومتابعةً لك . فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام ، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يُستعمل . وكذلك إذا قال : لبيك وسعديك ، يعنى بذلك الله عزّ وجلّ ، فكأنّه قال : أي ربّ لا أنأى عنك في شئ تأمرني به . فإذا فعل ذلك فقد تقرب إلى الله بهواه .

وأما قوله : وسعديك فكأنّه يقول : أنا متابعُ أمرِكَ وأولياءك ، غير مُخالف . فإذا فعل ذلك فقد تابع وطاوع وأطاع .

وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبيهما ؛ لأنّهما ليسا بمنزلة سقياً وحمداً وما أشبه هذا . ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقياً وحمداً : إنّما هو سقاك الله سقياً وأحمدُ الله حمداً ، وتقول : حمداً بدل من أحمدُ الله ، وسقياً بدل من سقاك الله . ولا تقدر أن تقول : ألبك لباً وأسعدك سعداً ، ولا تقول : سعداً بدل من أسعد ، ولا لباً بدل من ألب . فلمّا لم يكن ذاك فيه التمس له شئ من غير لفظه معناه كبراءة الله ، حين ذكرناها لنبيّن معنى سُبْحان الله . فالتمسْتُ [ذلك] لبيك وسعديك واللفظ الذي اشتقّا منه ، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسقّي في فعلهما ، ولا يتصرّفان تصرّفهما .

فمعناها القرب والمتابعة ، فمثلت بهما النصب في لبيك وسعديك ، كما مثلت ببراءة النصب في سبحان الله .

ومثل ذلك تمثيلك : أفة وثقة ، إذا سئلت عنهما ، بقولك : أنتنا ^(١) لأن معناهما وحدهما واحد ، مثل تمثيلك بهرا بتبا ، ودفرا بنتنا ^(٢) .

وأما قولهم : سبح ولبي وأف ، فإنما أراد أن يخبرك أنه قد لفظ بسبحان الله ولبيتك وبأف ، فصار هذا بمنزلة قوله : قد دعدع وقد بابا ، إذا سمعته يلفظ بدع وبقوله : بابي . ويدللك على ذلك قولهم : هلل ، إذا قال : لا إله إلا الله .

وإنما ذكرت هلل وما أشبهها لتقول قد لفظ بهذا . ولو كان هذا بمنزلة كلمته من الكلام ، لكان سبحان [الله] ولب وسعد مصادر مستعملة متصرفة في الجر والرفع والنصب والألف واللام ، ولكن سبحت ولبيت ، بمنزلة هللت ودعدعت ، إذا قال : دع ، ولا إله إلا الله .

(١) ط : « تقول نتنا » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مثل تمثيلك هذا دفرا لك بقولك : نتنا » .

السيرافي ما ملخصه : لأنه لا يستعمل من دفرا فعل ، فجئت بمصدر فعل مستعمل ، وهو قولك نتن نتنا . وكذلك جرى سيبويه في تفسير بهرا ، ولم يزد على أن مثله بتبا . ولكن يقال : بهرنى الشيء ، إذا غلبنى ، كما تقول بهر القمر الكواكب ، أى غطاها . ويقال بهرا فى معنى عجبا ، ويقال بهر فلان فلانا ، إذا دعا عليه بسوء . ولم أر أحدا فسّر ذلك المدعو به إلا سيبويه فى قوله تبا .

هذا باب ما يتنصب فيه المصدر المشبّه به
على إضمار الفعل المتروك إظهاره

وذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ جِمار ، ومررتُ به فإذا
له صُراخٌ صُراخِ الثَّكَلَى .

- ١٧٨ [و] قال الشاعر ، وهو النابغة الذبياني :
مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بِأَزْلِهَا له صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ (١)
وقال :
لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهَذِيهِ وَرْتَةٌ مَنْ يِكِّي إِذَا كَانَ بِأَكْيَا (٢)
هَدِيرٌ هَدِيرِ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ يَذُبُّ بَرَوْقِيهِ الْكِلابِ الضَّوَارِيَا (٣)

(١) ديوان النابغة ١٨ والجمع ١ : ١٩٣ واللسان (دخس ، صرف ، بزل)
ومجالس ثعلب ٣٢٠ . وصف ناقة بالقوة والنشاط فيقول : كأنما قذفت باللحم لترا كمة
عليها . والنحض : اللحم . ودخيسه : ما تداخل منه وتراكب . والبازل : السن تخرج
عند بزول الناقة ، وذلك في التاسع من عمرها . والصريف : صوت أنيابها إذا حكّت
بعضها ببعض نشاطاً أو إعياء ، وأراد هنا النشاط . والقعو : ماتدور عليه البكرة إذا كان
من خشب ، فإذا كان من حديد فهو خطاف . والمسد : حبل من ليف أو جلد .
والشاهد فيه نصب « صريف » على المصدر التشبيهي ، والعامل فيه مضمّر دل عليه
ما قبله ، أي يصرف صريف القعو .

(٢) للنابغة الجعدي كما في الشنتمرى . وصف طعنة جائفة تهدر عند خروج دمها
وفوره . إسناد الكلم : إقعاده معتمداً بظهره على شيء ليمسكه . والكليم : المجروح .
والهدء ، بالفتح : السكون والنوم . والرنة : رفع الصوت بالبكاء .

(٣) ينفض . كذا وردت في المتون والشروح ، ولعلها « يَنْفِضُ » . يذب :
يدفع . والروق : القرن . والضواري : الكلاب التي ضريت على الصيد واعتادته .

فإنَّما انتَّصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصوُّيتٍ ، ولم ترد أن تجعل الآخرَ صفةً للأوَّل ولا بدلاً منه ^(١) . ولكنَّك لما قلتَ : له صوتٌ ، علِم أنه قد كان ثمَّ عمَلٌ ، فصار قولُك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوِّتُ ، فحملتَ الثانيَ على المعنى .

وهذا شبيهةٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ ^(٢) ، لأنَّه حين قال : [جاعِلُ الليل] ، فقد علِم القارئُ أنَّه على معنى جعلٍ ، [فصار كأنَّه قال : وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا] ، وَحَمَلَ الثانيَ على المعنى . فكذلك [له] صوتٌ ، فكأنَّه قال : فإذا هو يصوِّتُ ، [فَحَمَلَهُ على المعنى فنَصَبَهُ ، كأنَّه توهم بعد قوله له صوتٌ : يُصوِّتُ] صوتَ الحمار أو يُنْديه ، أو يُخْرِجُه صوتَ حمارٍ ، ولكنَّه حذف هذا لأنه صار « له صوتٌ » بدلاً منه .

فإذا قلتَ : مررتُ به [فإذا هو] يصوِّتُ صوتَ الحمار فعلى الفعل غير ١٧٩ حال . فإن قلتَ : صوتَ حمارٍ [فأَلْقَيْتَ الألفَ واللامَ] فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر ^(٣) ، وتَجْعَلُ صوتَ حمارٍ مثلاً عليه يُخرج الصوتُ أو حالاً ^(٤) ، كما أردتَ ذلك حين قلتَ : فإذا له صوتٌ . وإن شئتَ

(١) ط : « وبدلاً منه » . السيرافي : يعنى أنك لم ترد أن تجعله نعتاً ولا بدلاً منه فترفع .

(٢) الآية ٩٦ من الأنعام . وهذه قراءة غير الكوفيين : عاصم وحمزة والكسائي . وقرأ الكوفيون : « وجعل الليل سكناً » . تفسير أبي حيان ٤ : ١٨٦ . وانظر ما سبق في ص ١٧٤ .

(٣) سوى الفعل المظهر ، ليس في ط .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ويجعل صوت حمار مثلاً أو حالاً عليه يخرج الصوت » .

أوصلت إليه يصوت ، فجعلته العامل فيه ، كقولك : يذهب ذهابا .

ومثل ذلك : مررت به فإذا له دَفَعٌ ^(١) دَفَعَكَ الضعيف . ومثل ذلك أيضا : مررت به فإذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمنحاز حبُّ الفلفل ^(٢) .

وبذلك [على أنك] إذا قلت : [فإذا] له صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، فقد أضمرت فعلاً بعد « له صوتٌ » ، وصوتٌ حمارٍ انتصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يخرج عليه الفعل - أنك إذا أظهرت الفعل الذى لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجت إلى فعلٍ آخر تُضميره . فمن ذلك قول الشاعر :

إذا رأتنى سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا دَابَّ بِكَارٍ شَايَحْتُ بِكَارُهَا ^(٣)

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مررت به وله دفع » .

(٢) المنحاز : المدق . وهو إشارة إلى قول الراجز ، وأنشده فى اللسان (نحز) :
* دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبُّ الْفُفْلِ *

(٣) سقطت أبصارها : خشعت هيبَةً لى ، ولعله يعنى قوماً من الناس . والدأب : العادة . والبكار : جمع البكر والبكرة من الإبل ، وهو الفتى ، بمنزلة الغلام من الناس ، مثل فرخ وفراخ ، وعيلة وعيال . شايحت : جدت ومضت ، أو معناه حاذرت . وقد أضاف « بكارها » إلى ضمير « بكار » الأولى ، وذلك على سبيل التوكيد ، لاختلاف معنى اللفظين ، لأن البكار الأولى جمع بكرة بمعنى الإناث ، والثانية جمع بكر بمعنى الذكور .

والشاهد قوله : « دأب بكار » ونصبه على المصدر المشبه به ، وعامله معنى قوله : « إذا رأتنى سقطت أبصارها » لأنه دال على دعويها فى ذلك . قال الرماني : « فلا يجوز أن يعمل فى دأب بكار ، هذا الفعل المذكور ، لأنه لا يتكشف وجه الاتصال إلا بتقدير : تدأب دأب بكار » .

وقال السيرافى ما تلخيصه : اعلم أن مذهب سيويوه أنه إذا جاء بالمصدر بفعل =

ويكون على غير الحال ، [وإن شئت بفعل مضمر ، كأنك قلت :
تَدَابُّ ، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً ، كما يكون غير حال] .
فمما لا يكون حالاً ويكون على الفعل ، قول الشاعر ، وهو رؤية ^(١) :
لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقٍ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لِّلْسَبَقِ ^(٢)
[وإن شئت كان على : أضمرها ، وإن شئت كان على : لَوْحَهَا ؛ لأنَّ
تلويحه تضمير] .

= ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر . فمن أجل هذا استدل
على إضمار فعل بعد قوله « له صوت » . بهذا الشعر ؛ لأن قوله « دَابُّ بَكَارٍ » منصوب
وليس قبله فعل من لفظه ؛ فأضمر دَابَّتْ وتَدَابُّ ، والذي قبله « سقطت أبصارها » كأنه
قال : أداموا النظر إلَيَّ . والدَّابُّ : الدوام . ويكون دَابُّ بَكَارٍ على الحال وعلى المصدر .
وكان أبو العباس يرد هذا ويقول بجواز مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في
معناه .

(١) وهو رؤية ، ساقط من ط . والرجز لرؤية في ديوانه ١٠٤ .
(٢) لَوْحَهَا : أضمرها . والبدن . السمن والامتلاء . والسنق : التخمة ، وذلك
من كثرة العلف . وصواب إنشاد البيت كما في الديوان ، وهو في صفة حمار شبه به الناقة :
* لَوْحَ مِنْهُ بَعْدَ بُدْنٍ وَسَنَقٍ *

وقبله من صفة هذه الناقة :

كَأَنَّهَا حَقَبَاءُ بِلِقَاءِ الزَّلَقِ أَوْ جَادِرِ اللَّيْتَيْنِ مَطْوِيَّ الْحَنْقِ
مَحْمَلُجٍ أَدْرَجَ إِدْرَاجَ الطَّلَقِ

شبه ضُمِّرَ الحمار بضمير السابق من الخيل المعد للرهان .

والشاهد فيه نصب « تَضْمِيرُكَ » على إضمار فعل دل عليه « لوحها » ؛ لأنه في
معنى ضميرها .

ومثله قوله ، وهو العجاج (١) :

ناج طَوَاهُ الْأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَى اللَّيَالِي زُلْفَا فزُلْفَا
* سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا (٢) *

وقد يجوز أن تُضمير فعلاً آخر كما أضمرت بعد « له صوت » ، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولاً عليه صار بمنزلة : له صوت ، وذلك قوله ، وهو أبو كبير الهذلي :

ما إن يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ منه وَحَرَفُ السَّاقِ ، طَى الْمَحْمَلِ (٣)

(١) ط : « ومثله » فقط . والرجز في ملحقات ديوان العجاج ٨٤ . واللسان (وجف ، زلف ، سما ، حقف) .

(٢) يصف بعيراً أضمره دعوب السير حتى اعوج من الهزال ، كما يرجع البدر بمرور الليالي عليه هلالاً محقوقفاً معوجاً . والناجي : السريع . والأين : الإعياء ، والمراد السير الذي أفضى به إلى الإعياء . وجف ، من الوجيف ، وهو سير سريع . والزلف : الساعات المتقاربة ، واحدها زلفة . وسماوة الهلال : أعلاه ، وهو مفعول « طى » . وكان حقه أن يقول سماوة البدر ، ولكنه سماه هلالاً لما يؤول إليه .
والشاهد في « طى الليالي » ، نصبت على المصدر المشبه به دون الحال ، لأنه معرفة بالإضافة .

وبعده في الأصل ، وهو من الحواشي : « قال أبو عثمان : سماوة الهلال عندي مفعول بقوله : طَوَاهُ الْأَيْنِ طَى اللَّيَالِي » .

(٣) ديوان الهذليين ٢ : ٩٣ والعيني ٣ : ٥٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٠ . وإن زائدة لتوكيد النفي . نعت رجلاً بالضمير فشبهه في طى كشحه وإرهاق تخلقه بالمحمل ، وهو حمالة السيف . ويقول : إنه إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن فلا ينال بطنه الأرض . والمنكب ، كمجلس : مجتمع رأس العضد والكتف .

والشاهد فيه نصب « طى المحمل » بإضمار فعل دل عليه قوله « ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق » ؛ لأن هذا القول يدل على أنه طوى طياً .

صار « ما إنَّ يَمَسُّ الأرضَ » بمنزلة له طَيُّ ، لأنَّه إذا ذَكَرَ ذا عُرِفَ أنه طَيَّانٌ .

وقد يدخل في صوت حمار : إنَّما أنت شَرَبَ الإِبِلِ [إذا] مُثَلِّ [بقوله] : إنَّما أنت شَرَبًا . فما كان معرفةً كان مفعولا ولم يكن حالا ، وشركته النكرة ^(١) . وإن شئت جعلته حالا عليه وقع الأمر ، وهو تشبيه للأول ، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أدخلت « مِثْلَ » ههنا كان حسنا وكان نصبا ، فإذا أخرجت « مِثْلَ » قام المصدرُ النكرةُ مقامَ مِثْلٍ ، لأنه مِثْلُه نكرةٌ ، فدخولُ مِثْلٍ يَدُلُّك على أنه تشبيه . فإذا قلت : فإذا هو يصوِّتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، فإنَّ شئت نصبت على أنَّه مثالٌ وقع عليه الصوتُ ، وإن شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال ، وكانَّ هذا جوابٌ لقوله : على أيِّ حالٍ وكيف ومِثْلُه . وكأنَّه قيل له : كيف وقع الأمرُ ، أو جعل المخاطبَ بمنزلة مَنْ قال ذلك ، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أيِّ مثالٍ ، فانتصب وهو مَوْقُوعٌ فيه وعليه ، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل .

وإذا كان معرفةً لم يكن حالا وكان على فعلٍ مظهرٍ إنَّ جاز أن يعمل فيه ، أو على مضمرٍ إنَّ لم يجر المظهرُ ، كما يتنصب « طَيُّ المِخْمَلِ » على غير « يَمَسُّ » .

(١) ط : « فما كان معرفة لم يكن حالا ولم يكن إلا مفعولا ، وتشركه النكرة » . السيرافي : ذكر سيبويه لمثل هذا تقوية لإضمار فعل فيما خالف مصدره لفظ الفعل المذكور . وإن قدرنا المصدر منصوبا على أنه مصدر فكأنه جواب لمن قال : أيِّ فعلٍ فعل ؟ وإذا كان على الحال فكأنه جواب لمن قال : على أيِّ حال وقع ؟ وإذا كان معرفة لم يكن حالا .

وإن شئت قلت : له صَوْتُ صوت حِمَارٍ ، وله صوتُ خُوَارٍ ثَوْرٍ ^(١) ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره .

وإن كان معرفةً لم يجوز أن يكون صفةً لنكرة كما لا يكون حالا . وسترى هذا مبيناً في بابه إن شاء الله .

وزعم الخليل أنه يجوز له صوتُ صوت الحمار على الصفة ^(٢) لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به ^(٣) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رَجُلٌ أخو زيد ، إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد . وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويل ، تريد : مثلُ الطويل . فلم يجوز هذا كما قبح أن تكون [المعرفة] حالاً للنكرة ^(٤) إلا في الشعر . وهو في الصِّفة أقبح ، لأنك تنقض ما تكلمت به ، فلم يُجامِعه في الحال ، كما فارقَه في الصفة . وسيبين لك في بابه إن شاء الله [تعالى] .

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ

وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ ، وله رَأْيٌ رَأْيُ الْأَصْلَاءِ . وإنما كان الرفعُ في هذا الوجه لأن هذه إحصاءٌ تُذكرها في الرجل ، كالجلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم ، ولكنك

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وله خوار خوار الثور » .

(٢) على الصفة ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « فمن ثم حسن أن تصف به النكرة » .

(٤) ط : « كالنكرة » .

أردت تذكّر الرجل بفضلي فيه ، وأنّ تجعل ذلك خصلةً قد استكملها ، كقولك : له حسَبٌ حسَبُ الصالحين ؛ لأنّ هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحليةً ^(١) عند الناس وعلاماتٍ . وعلى هذا الوجه رفع الصوت .

وإن شئت نصبت فقلت : له عِلْمٌ علم الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلّم وتفقه ، وكأنّه لم يستكمل أن يقال : له عالمٌ .

ولمّا فرّق بين هذا وبين الصوت لأنّ الصوت علاجٌ ، وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل . ويدلّك على ذلك قولهم : له شَرَفٌ ، وله دينٌ ، وله فَهْمٌ . ولو أرادوا أنّه يُدخِلُ نفسه في الدين ولم يستكمل أن يقال : له دينٌ ، لقالوا : يتدينُ وليس بذلك ، ويتشرفُ وليس له شَرَفٌ ، ويتفهّمُ وليس له فَهْمٌ . فلمّا كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج ^(٢) ، بُعد النصب في قولهم : له عِلْمٌ علم الفقهاء .

وإذا قال : له صوتٌ صوت حمارٍ ، فإنّما أخبر أنّه مرّ به وهو يصوتُ صوت حمارٍ . ١٨٢

وإذا قال : له علمٌ علم الفقهاء ، فهو يُخبر عمّا قد استقرّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِهِ منه ، أو رآه يتعلّم فاستدلّ بحسُن تعلّمِهِ على ما عنده من العلم ، ولم يردّ أن يُخبر أنّه إنّما بدأ في علاج العلم في حال لُقِيَهُ إِيَّاه ، لأنّ هذا ليس ممّا يُشئى به ، وإنّما الثناء في هذا الموضع أن يُخبر بما استقرّ فيه ، ولا يُخبر أن أمثَلَ شيءٍ كان منه ^(٣) التعلّم في حال لقائه .

(١) التحلية : الوصف وذكر الحلية المميزة .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : « للذي استكمل ما كان غير علاج » .

(٣) ط : « فيه » .

هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً

وذلك إذا كان الآخر هو الأول . وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ ؛ لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوتٌ حسنٌ ، وإنما ذكرت الصوت توكيداً ولم تُرد أن تحمله على الفعل ، لما كان صفةً ، وكان الآخر هو الأول ، كما قلت : ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ ، حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول .

ومثل ذلك : له صوتٌ أيما صوتٍ ، وله صوتٌ مثل صوت الحمار ؛ لأن أيًا والمثل صفةٌ أبداً . وإذا قلت : أيما صوتٍ ، فكأنك قلت : له صوتٌ حسنٌ جداً ، وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك . فأنت ومثل هما الأول ^(١) .

فالرفع في هذا أحسنٌ ، لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه ^(٢) ، كقولك : هذا رجلٌ مثلك ، وهذا رجلٌ حسنٌ ، وهذا رجلٌ أيما رجلٍ .

وأما : له صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، فقد علمت أن صوت حمارٍ ليس الصوت الأول ، وإنما جاز [لك] رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ ^(٣) .

(١) السيرافي: يعنى : هو هو . وهو مستعمل في بعض كلامه . يريد أن قولك له صوت ، إنما هو الأول ، وصوت مثل صوت الحمار ، مثل هو الأول ، وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله له صوت صوت حمار ، لأن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، ولم يظهر لفظ « مثل » فيختار فيه الرفع .

(٢) ط : « فحمل عليه » .

(٣) السيرافي : يريد أن جوازه على إضمار « مثل » كإضمارك في : واسأل القرية ، على معنى أهل القرية . وكإضمارك في : ما أنت ألا سير ، أى إلا صاحب سير .

فَكَأَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : صَوْتُ حِمَارٍ اخْتَارُوا هَذَا ، كَمَا اخْتَارُوا : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا ، إِذْ لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى فِعْلِهِ كَرَاهَةً ^(١) أَنْ يَجْعَلُوهُ مِنَ الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ ، كَمَا كَرَهُوا أَنْ يَقُولُوا : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ . فَحَمَلُوهُ عَلَى فِعْلِهِ ، فَصَارَ لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ يَنْتَصِبُ عَلَى فِعْلِ مَضْمَرٍ كَانَتْصَابُ « تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ » ^(٢) عَلَى الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ .

وَأِنْ قُلْتَ : لَهُ صَوْتُ أَيُّمَا صَوْتٍ ، أَوْ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، أَوْ لَهُ صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا ، جَازَ . زَعَمَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَّ يُونُسَ وَعِيسَى جَمِيعًا زَعَمُوا أَنَّ رُؤْيَا كَانَ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ نَصْبًا :

* فِيهَا ازْدِهَافٌ أَيُّمَا ازْدِهَافٍ ^(٣) *

يَحْمَلُهُ ^(٤) عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَنْصَبُ صَوْتُ حِمَارٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ لَوْ ظَهَرَ نَصَبَ مَا كَانَ صِفَةً وَمَا كَانَ غَيْرَ صِفَةٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَسْمٍ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الصِّفَاتُ ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : مِثْلُ تَضْمِيرِكَ ، أَوْ مِثْلُ دَائِبٍ بِكَارٍ ، نَصَبَ . فَلَمَّا أَضْمَرُوهُ فِيمَا يَكُونُ غَيْرَ الْأَوَّلِ أَضْمَرُوهُ أَيْضًا فِيمَا يَكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : تَزْدَهَفُ أَيُّمَا ازْدِهَافٍ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَهُ ، لِأَنَّ لَهُ ازْدِهَافًا قَدْ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ .

١٨٣

(١) ط : « كَرَاهِيَّةٌ » .

(٢) انظر ما سبق في ص ٣٥٨ .

(٣) ديوان رؤبة ١٠٠ والخزانة ١ : ٢٤٤ . وهو في اللسان (زهف) بدون نسبة . وقبله :

* قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلَافِ *

من أرجوزة طويلة يعاتب بها أباه . فيها ، أَى في الأقوال . والازدهاف : الاستخفاف ، يعنى أن كلامه يستخف العقول .

والشاهد فيه نصب « أَيُّمَا » على إضمار فعل دل عليه « ازدهاف » الأولى .

(٤) ط : « فَحْمَلَهُ » .

هذا باب ما الرفع فيه الوجه

وذلك قولك : هذا صوتُ حمارٍ ، لأنك لم تذكر فاعلاً ، ولأنَّ الآخر هو الأول حيث قلت : « هذا » . فالصوتُ هو هذا ، ثم قلت : هو صوتُ حمارٍ ، لأنك سمعت نُهاقاً . فلا شكَّ في رفعه . وإن شَبَّهت أيضاً فهو رفعٌ لأنك لم تذكر فاعلاً يفعلُه ، وإنما ابتدأته كما تبتدئ ^(١) الأسماء ، فقلت : هذا ، ثم بنيت عليه شيئاً هو هو ، فصار كقوله : هذا رَجُلٌ رَجُلٌ حَرْبٍ . وإذا قلت : له صوتٌ ، فالذى فى اللام هو الفاعلُ وليس الآخرُ به ^(٢) ، فلما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء كان آخره أن يُجْعَلَ كالأسماء أحسن وأجود ، فصار كقولك : هذا رأسُ رأسٍ حمارٍ ، وهذا رَجُلٌ أخو حَرْبٍ ، إذا أردت الشَّبه .

ومن ذلك : عليه نوحٌ نوحُ الحمام ، على غير صفة ، لأنَّ الهاء التى فى عليه ليست بفاعل ، كما أنك إذا قلت : فيها رَجُلٌ ، فالهاءُ ليست بفاعل فَعَلَ بالرجُل شيئاً ، فلما جاء على مثال الأسماء كان الرفعُ الوجهَ ^(٣) .

(١) ط : « تبتدأ » .

(٢) أى ليس الآخر هو الأول .

(٣) السيرافى : الفرق بين هذا وبين له صوت ، أن الذى له الصوت فاعل الصوت ، والذى عليه النوح ليس بفاعل للنوح . وقوله « نوح الحمام » ليس بصفة لنوح ، لأنه معرفة ونوح نكرة ، وإنما هو بدل أو على إضمار هو ، وقد مضى نحو هذا . وإذا قلت : لهن نوح نوح الحمام وأنت تعنى النوائح كان الوجه النصب لأنهن الفاعلات كما كان فى قولك : له صوت صوت الحمار .

وإن قلت : لهنَّ نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ ، فالنصبُ لأنَّ الهاءَ هي الفاعلةُ .
يدلُّك على [ذلك] أنَّ الرفعَ في هذا وفي عليه أحسنُّ ، لأنَّك إذا قلت : هذا
أو عليه ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بهذه الأسماءَ تفعلُ فعلاً ، ولكنك جعلت
« عليه » موضعاً للنَّوحِ ، و « هذا » مبنى عليه نفسه . ولو نصبتَ كان وجهها ؛
لأنَّه إذا قال : هذا صوتٌ أو هذا نَوْحٌ أو عليه نوحٌ ، فقد علم أنَّ مع النَّوحِ
والصوتِ فاعليْنِ ، فحمله على المعنى ، كما قال :

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (١)

هذا باب لا يكون فيه إلا الرفعُ

وذلك قولك : له يَدٌ يَدُ الثورِ ، وله رَأْسٌ رَأْسُ الحمارِ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ
ولا يُوهَّمُ على الرَّجُلِ أَنَّهُ يَصْنَعُ يَدًا وَلَا رِجْلًا ، وليس بفعل .

هذا باب لا يكون فيه إلا الرفعُ

١٨٤

وذلك قولك : صَوْتُهُ صوتُ حمارٍ ، وتلويحُه تضميرُك السابق ، وَوَجْدِي
بها وَجْدُ الشُّكْلَى ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ ، فالذى يُبْنَى على الابتداءِ بمنزلة الابتداءِ .
ألا ترى أنَّك تقول : زيدٌ أخوك ، فارتفاعُه كارتفاعِ زيدٍ أبداً ، فلمَّا ابتدأه وكان
محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظِ يُصَوِّتُ ، وصار كالأسماءِ .

قال الشاعر [وهو مزاحمٌ العقيلي] :

(١) سبق القول فيه في ص ٢٨٨ .

وَجَدَى بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بَنَخْلَةً لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ ^(١)

وكذلك لو قلت : مررتُ به فصورته صوتُ حمارٍ . فإن قال : فإذا صوته ، يريد الوجه الذى يُسَكَّتُ عليه ، دخله نصبٌ ، لأنَّه يُضْمَرُ بعد ما يَسْتَغْنَى عنه ^(٢) .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر ^(٣)

فانْتَصَبَ لأنَّه موقوع له ، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم فى قولك : عِشْرُونَ دِرْهَمًا .

وذلك قولك : فعلت ذاك حِذَارَ الشَّرِّ ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادِّخَارَ فلانٍ . قال الشاعر ، [وهو] حَاتِمٌ [بن عبد الله] الطائى :

(١) يقول : وجدى بتلك المرأة وحزنى لفراقها كوجد من أضل بعيره فذهب عنه ولم يدر مامكانه . ونخلة : موضع قريب من مكة ، وعليها يأخذ الحجاج منصرفين بعد انقضاء حجهم . ولذا قال : لم تعطف على ذلك المضل العواطف ، لأنهم آخذون فى الانصراف ، ومزعجون لمطيهم .

والشاهد فيه رفع « وجد » على الخبر ، لأن المبتدأ لا يستغنى عنه ، فلم يجوز نصبه لذلك .

(٢) السيرافى : يريد أن « إذا » هذه ، وهى التى تكون للمفاجأة ، إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يسكت عليها ولا يؤتى لها بخبر ، كقولك خرجت فإذا زيد . ويجوز أن يؤتى بخبرها فيقال : خرجت فإذا زيد قائم . فإذا قال : صوته صوت حمار ، وهو يريد الوجه الذى تأتى فيه بالخبر ، فقد وجب رفع الثانى كما يرفع فى قولك صوته صوت حمار . وإن قدر الاستغناء عنه كان منصوباً على الحال أو بإضمار فعل على نحو ما مضى .

(٣) أى سبب لوقوعه . يعنى المفعول لأجله .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا (١)

وقال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

١٨٥

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مَمْنَعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا (٢)
جَذَارًا عَلَيَّ أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نِسْوتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرًا (٣)

(١) ديوان حاتم ١٠٨ والخزانة ١ : ٤٩١ والعيني ٣ : ٧٥ وابن يعيش ٢ : ٥٤ والكامل ١٦٥ . العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعل . ادخاره ، أى إبقاء عليه ، يقال : ادخره : جعله ذخراً له . أى إذا جهل عليه الكريم احتمل جهله ، وإذا شتمه اللئيم الدنى أعرض عن شتمه إكراماً لنفسه عنه . ط والديوان : « وأصفح عن » . وفي نوادر أبي زيد ١١٠ : « وأصفح عن ذات اللئيم » .

والشاهد فيه نصب « ادخاره » و « تكرما » على المفعول له .

(٢) ديوان النابغة ٤٠ وابن يعيش ٢ : ٥٤ . وبين هذا البيت وتاليه في الديوان :
تزل الوعول العصم عن قذقاته وتضحى ذراه بالسحاب كوافرا

اليفاع : المشرف من الأرض . والحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل . يُخَال طائراً ، أى كالطائر فى صغره ، لإشرافه وبعده فى السماء . وكل مكان عال يبدو ما فيه من الأشياء الكبار صغيراً . أو يريد كالطائر المحلق فى الهواء .

(٣) المقادة : الطاعة والانقياد . ط وابن يعيش والشتمرى : « أن لا تصاب مقادتي » . والحرائر : جمع حرة على غير قياس ، أو جمع حريرة بمعنى حرة . يقول للنعمان ابن المنذر فى مريثة له : أحللت بيوتى فى تلك المواضع المرتفعة خوفاً منك ، وحفظاً لنفسى ولنسوتى أن يصيبهن السبى .

والشاهد فيه نصب « حذارا » على المفعول له .

وقال آخر ، وهو الحارث بن هشام :

فَصَفَّحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحَبَّةُ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ^(١)

وقال الراجز ، وهو العجاج :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ^(٢)

* وَالْهُولُ مِنْ تَهَوُّلِ الْقُبُورِ^(٣) *

وفعلتُ ذاك أَجَلَ كذا [وكذا] . فهذا كله يَنْتَصِبُ لَأَنَّهُ مفعول له ،

كأنه قيل له : لِمَ فَعَلْتَ كذا [وكذا] ؟ فقال : لكذا [وكذا] . ولكنَّه لَمَّا طَرَحَ ١٨٦
اللامَ عَمِلَ فِيهِ ما قبله كما عمل في « دَابَّ بِكَارٍ^(٤) » ما قبله ، حين طَرَحَ .

(١) ابن يعيش ٢ : ٥٤ والسيرة ٥٢٣ ، من أبيات قالها معتذرا من فراره يوم بدر ، وقد قتل أخوه أبو جهل فيها ولم يأخذ بثأره . عنهم : عن أعدائه . يقول : لم يترك القتال جبنا ، ولم يعف عنهم ويصفح إلا طعما في أن يعدُّ لهم ويعاقبهم بيوم يوقع بهم فيه فيفسد أحوالهم .

وشاهده نصب (طمعا) على المفعول له .

(٢) ديوان العجاج ٢٨ والخزانة ١ : ٤٨٨ وابن يعيش ٢ : ٥٤ .

وهو في صفة ثور وحشي شبه به بعيره . العاقر من الرمال : العقيم من الرمل الذي لا ينبت . والجمهور : المتراكب المجتمع . والوحش إذا دهمها القانص اعتصمت بركوب الرمل فلا تقدر الكلاب عليها . والزعل : النشاط . والمحبور : المسرور . أراد : زعلا كزعل المحبور .

(٣) الهول : الفزع الذي يهوله . والتهول : أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . ويروى : « الهبور » كما في ط والديوان . والهبور : جمع هبر ، بالفتح ، وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع .

والشاهد فيه نصب « مخافة » وما بعده على المفعول له .

(٤) يشير إلى ما جاء في الشاهد ص ٣٥٧ .

مثل (١) وكان حالاً . وحسن فيه (٢) الألف واللام لأنه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعل حالاً . ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما ؛ لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً يُبنى على مبتدأ (٣) فيبنى معه على المبتدأ . فمن ثم خالف باب رحمة الله عليه ، وسقياً لك ، وحمداً لك .

هذا باب ما يتنصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر
فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر (٤)

وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً ومفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيته عياناً ، و كلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسمعاً . وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً (٥) .

(١) ط : « مثلاً » .

(٢) ط : « في هذا » .

(٣) هذا ما في ط وفي الأصل : « يبنى عليه مبتدأ » وما بعده إلى « المبتدأ » ساقط من ط .

(٤) ط : « موقع فيه الأمر » .

(٥) السيرافي : مذهب سيبويه في أتيت زيدا مشياً وركضاً وعدواً وما ذكره معه ، أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيت ماشياً وراكضاً وعادياً . وكذلك صبراً ، أي قتلته مصبوراً ، ولقيته مفاجئاً ومكافحاً ومعانيناً ، وكلمته مشافهاً ، وأخذت ذلك عنه سامعاً ، إذا كان الحال من الهاء . وإذا كان من التاء فصابراً . وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع في موضع غيره ، كما أن باب سقياً لا يطرد فيه القياس فيقال طعاماً وشراباً . وكان أبو العباس يميز هذا في كل شيء دل عليه الفعل ، نحو : أتانا سرعة ، وأتانا رجلة . ولا تقول أتانا ضرباً ، ولا أتانا ضحكاً ؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان .

ألا ترى أنه لا يحسن أتاناً سرعة ولا أتاناً رجلة ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً .

واطرّد في هذا الباب الذي قبله لأنّ المصدر هناك ليس في موضع فاعل .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

فَلَأَيَّا بَلَأِي مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِيلُهُ^(١)

كأنّه يقول : حَمَلْنَا [ولیدنا] لَأَيَّا بَلَأِي ، كأنّه يقول : [حملناه] جَهْدًا بعد جَهْدٍ . هذا^(٢) لا يُتَكَلَّمُ به ولكنه تمثيل .

ومثله قول الراجز^(٣) :

« وَمَنْهَلٍ وَرَدُّهُ التَّقَاطَا^(٤) »

[أَى فُجَاءَةً] .

(١) ديوان زهير ١٣٣ وأساس البلاغة (لأى) بدون نسبة . يصف فرسا بالنشاط وشدة الخلق ، فيقول : لم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلا بعد لأى ، لشدة تفرعه ونشاطه . واللأى : البطء . والمحجوك : الشديد الخلق . والظماء ها هنا : القليلة اللحم ، وأصل الظماء العطش .

والشاهد فيه نصب « لأيا » على المصدر الموضوع موضع الحال ، وتقديره : حملنا وليدنا مبطين ملتئين .

(٢) ط : « فهذا » .

(٣) هو نقادة الأسدى ، كما فى اللسان (فرط ، لقط) . وأنشده فى الصحاح والمقاييس (لقط) بدون نسبة .

(٤) المنهل : المورد . التقاطا ، يعنى مفاجئاً له ، لم أقصد قصده ولم أحسبه ، لأنه فى فلاة مجهولة . وبعده :

لم ألق إذ وردته فراطا إلا الحمام الورق والغطاطا

والشاهد نصب « التقاطا » على المصدر الواقع حالا .

واعلم أنَّ هذا الباب أتاه النصبُ كما أتى الباب الأول ، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الأول جواباً لقوله : لِمَ (١) ؟

وهذا ما جاء منه في الألف واللام

١٨٧

وذلك قولك : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ . قال ليذُّ بن ربيعة :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذِّهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ (٢)

كَأَنَّهُ قَالَ : اعْتَرَاكَ .

وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يَدْخُلُهُ الألف واللام ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر في باب الحمد لله ، والعَجَبَ لك ، تَدْخُلُهُ الألف واللام ، وإنَّما شُبِّهَ بهذا حيث كان مصدرًا وكان غير الاسم الأول .

(١) الرماني : « أى ينتصب على ذلك الوجه من جهة أنه مصدر اتصل بفعل لم يشتق منه وهو يقتضيه ، إلا أنه يقتضيه في هذا الباب على جواب كيف وفي الباب الأول على جواب لِمَ » .

(٢) ديوان ليذ ٨٦ والخزانة ١ : ٥٢٤ والعيني ٣ : ٢١٩ وابن يعيش ٢ : ٦٢ والسمع ١ : ٢٣٩ . ويروى : « فأوردها » . يصف عيرًا يسوق أُنْته نحو الماء ، وشبه بذلك العير ناقته . يقول : أوردتها العير الماء مزدحمة ولم يذدها ، أى لم يحبسها عنه ، ولم يبال أن ينغص عليها الشرب بدخالها ، أى بدخول القوى بين ضعيفين أو الضعيفين بين قوين ، فينغص ذلك عليها الشرب لعدم تمكنها منه .

وشاهده نصب « العراق » على الحال ، وهو معرفة ، لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك .

وهذا ما جاء منه مضافا معرفة

وذلك قولك : طلبته جَهْدَكَ ، كأنه قال : اجتهدا . وكذلك طلبته طاقتك .

وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب . وأما فعلته طاقتي فلا تُجْعَلُ نكرة ^(١) ، كما أن معاذ الله لا تُجْعَلُ نكرة ^(٢) . ومثل ذلك : فعله رأى عيني ، وسمعت أذني قال ذاك . وإن قلت : سمعا جاز ^(٣) ، إذا لم تختص نفسك ، ولكنه كقولك : أخذته عنه سمعا .

هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه

وذلك قولك : مررت به وخذته ، ومررت بهم وخذتهم ، ومررت برجل وخذته ^(٤) .

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة .

(١) ط : « يجعل » في هذا الموضع وتاليه .

(٢) السيرافي : أى لا يستعمل هذا إلا مضافا ، لا تقول فعلته طاقة ولا جهدا ، وقد مضى من المصادر أن منها مالا يستعمل إلا مضافا ، نحو معاذ الله وعمر ك الله .

(٣) السيرافي : لأنه استعمل مضافا وغير مضاف .

(٤) الرماني : « وتقول مررت به وخذته فينتصب على معنى أفردته بمرورى وحده ، واختصصته بمرورى وحده ، ثم تحذف هذا الفعل لأن وحده يقتضى الاختصاص به دون غيره ، إذ فيه معنى التوحيد في هذا الوجه » .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنه يقول : مررتُ بهؤلاءِ فقط ، لم أجاوز هؤلاءِ . كما أنه إذا قال : وَحَدَه فَإِنَّمَا يريد : مررتُ به فقط لم أجاوزهُ .

وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الأول : إن كان جرًّا فجرًّا ، وإن كان نصبا فنصبًا ، وإن كان رفعا رفعا .

وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يُعمُوا ، كقولك : مررتُ بهم كلهم ، أى لم أدع منهم أحداً .

وزعم الخليل رحمه الله ، حيث مثل نَصَبَ وحده وخمستهم ، أنه كقولك : أفردتهم إفرادًا . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام . ١٨٨

ومثل خمستهم قول الشماخ :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحَ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(١)
كأنه قال : انقضاضهم ، [أى] انقضاضًا . ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم ،

(١) ديوان الشماخ ٢٠ وابن يعيش ٢ : ٦٣ والأغاني ٨ : ١٠٠ واللسان (قضض) . وسليم : قبيلة امرأته ، وكان قد ضربها وكسر يدها فشكاه قومها إلى عثمان ابن عفان ، فأنكر ما ادعوا ، فأمر كثير بن الصلت أن يستحلفه على منبر الرسول ، ففعل وسجل ذلك في شعره . وفي الديوان : « وجاءت سليم » ، وعند الشنتمري : « أتتني تميم » ، ثم قال : « ويروى : أتتني سليم قضها بقضيضها : منقضا آخرهم على أولهم . وأصل القض الكسر » . والسبال : جمع . سَبَلَة ، وهى مقدم اللحية ، وكانوا إذا تأهبوا للكلام مسحوا لحاهم ، ولا سيما عند التهديد والوعيد . والبقيع : موضع بالمدينة .

والشاهد فيه نصب « قضها » على الحال مع أنه معرفة ، لأنه مصدر منبىء عن فعل . وانظر الشاهد السابق .

كَأَنَّهُ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمْ انْقِضَاضًا . فِهَذَا تَمْثِيلٌ وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ كَمَا كَانَ إِفْرَادًا تَمْثِيلًا .

وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا الْإِفْرَادَ فِي وَحْدِهِ ، وَالْانْقِضَاضَ فِي قَضَّهِمْ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : قَضَّهِمْ فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى الْانْقِضَاضِ ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : انْقَضَ آخِرُهُمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ . وَكَذَلِكَ وَحْدَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ مَعْنَى التَّفَرُّدِ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ خَمْسَتِهِمْ نَصَبًا إِذَا أُرِدَتْ مَعْنَى الْانْفِرَادِ ، فَإِنْ أُرِدَتْ أَنَّكَ لَمْ تَدْعُ مِنْهُمْ أَحَدًا جَرَرْتَ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَضَّهِمْ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ قَضَّهِمْ بِمَنْزِلَةِ كُلِّهِمْ ، يُجْرِيهِ عَلَى الْوَجْهِ (١) .

هَذَا بَابُ مَا يُجْعَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُصَدِّرًا كَالْمَصْدَرِ الَّذِي فِيهِ (٢) الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوَ الْعِرَاكِ

وَهُوَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ ، وَالنَّاسُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ . فِهَذَا يَنْتَصِبُ كَانْتِصَابِ الْعِرَاكِ .

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْحَرْفِ وَتَكَلَّمُوا بِهِ عَلَى نِيَّةٍ مَالَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ (٣) ، وَهَذَا جُعِلَ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً

(١) يَعْنِي وَجْهَ الْإِتْبَاعِ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ .

(٢) ط : « كَالْمَصَادِرِ الَّتِي فِيهَا » .

ط : « عَلَى نِيَّةٍ طَرَحَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ » . السِّيرَافِيُّ : أَعْلَمُ أَنَّ الْجَمَاءَ هُوَ اسْمٌ ، وَالْغَفِيرُ نَعْتٌ لَهَا ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي الْمَعْنَى : الْجَمُّ الْكَثِيرُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْكَثْرَةُ . وَالْغَفِيرُ يُرَادُ بِهِ أَنَّهُمْ قَدْ غَطَّوْا الْأَرْضَ مِنْ كَثَرَتِهِمْ ، مِنْ قَوْلِكَ : غَفَرْتُ الشَّيْءَ أَيْ غَطَيْتُهُ . وَنَصَبُهُ فِي قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ عَلَى الْحَالِ ، وَالْحَالُ إِذَا كَانَ اسْمًا غَيْرَ مُصَدَّرٍ لَمْ يَكُنْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَأَحْوَجُ ذَلِكَ سَبَبُوهُ وَالْخَلِيلُ أَنْ جَعَلَا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ كَالْعِرَاكِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمُومُ الْغَفَرُ ، عَلَى مَعْنَى مَرَرْتُ بِهِمْ جَائِعِينَ غَافِرِينَ .

ومررتُ بهم طُرًّا ، [أى جميعًا ؛ إلا أنَّ هذا نكرةٌ لا يدخله الألف واللام ، كما أنَّه ليس كلُّ المصادرِ بمنزلة العِراك ، كأنَّه قال : مررتُ بهم جميعًا . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به . فصار طُرًّا] وقاطبة بمنزلة سُبْحَانَ [الله] فى بابِه ، لأنَّه لا يتصرَّف كما أنَّ طُرًّا وقاطبة لا يتصرَّفان ^(١) ، وهما فى موضع المصدر ، ولا يكونان معرفةً ، ولو كانا صفةً لَجَرَيًا على الاسم أو بُنِيًا على الابتداء فلم يوجَدَ ذا فى الصفة . وقد رأينا المصادرَ قد صنَّعَ ذا بها لأنها لا تصرَّف ، فشَبَّهَ هذا بها ^(٢) .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ أنه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ

١٨٠ وذلك قولك : مررتُ بهم جميعًا ، وعامةً وجماعةً ، كأنك قلت :
مررتُ بهم قِيَامًا ^(٣) .

وإنَّما فرقنا بين هذا الباب والباب الأوَّل لأنَّ الجميعَ وعامةُ اسمان متصرِّفان ، تقول : كيف عامَّتُكم ؟ وهؤلاءِ قومٌ جميعٌ .

(١) الرمانى : « طرا وقاطبة مما لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله ؛ لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، إلا أن سبحان الله مبالغة فى التعظيم إلى أعلى مرتبة » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى قاطبة ونحوها » . وبدل هذا كله فى ط : « وقد رأينا المصادر قد صنَّعَ ذا فيها ، فهما فى موضع المصدر » .

(٣) السيرافى : إذا قلت مررت بهم جميعا ، فله وجهان : أحدهما أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون كما قال الله عز وجل : « أم يقولون نحن جميع منتصر » . والآخر أن تريد مررت بهم فجمعهم بمرورى وإن كانوا متفرقين فى مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره . وإن أردت الوجه الثانى جاز أن يكون فى موضع مصدر بإضمار فعل آخر ، كأنه قال : جمعهم جمعا فى مرورى . وإن صيرناه حالا فعلى نحو قاله تعالى : « وأرسلناك للناس رسولا » ، وقولهم : قم قائما .

فإذا كان الاسمُ حالا يكون فيه الأمرُ لم تَدْخُلْهُ الألفُ واللام ولم يُضَفْ .
لو قلتَ : ضربتُهُ القائمَ تريد : قائماً كان قبيحاً ، ولو قلت : ضربتُهُم قائمهم
تريد : قائمينَ كان قبيحاً . فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونُصب نحو
خَمْسَتِهِم بمنزلة طاقته وجهده [وَوَحْدَهُ] ، وجعلوا الجَمَاءَ الغَفيرَ بمنزلة العِراك ،
وجعلوا قاطبةً وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة ، كقولك : كِفاحاً
ومكافحةً وفجاءةً . فجُعِلت هذه كالمصادر المعروفة البينة ، كما جعلوا عَلَيكَ
وَرُوَيْدَكَ كالفعل المتمكّن ، وكما جعلوا سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَبَّيْكَ ، بمنزلة حَمْدًا وَسَقِيًّا .
فهذا تفسيرُ الخليل رحمه الله وقوله .

وزعم يونس أن وَحْدَهُ بمنزلة عِنْدَهُ ، وأن خَمْسَتِهِم والجَمَاءَ الغَفيرَ وَقَضَّهِم
كقولك : جميعاً [وعامة] ، وكذلك طراً وقاطبةً بمنزلة وحده ، وجعل
المضاف (١) بمنزلة كلمته فاهُ إلى في .

وليس مثله ، لأنَّ الآخرَ هو الأوّل عند يونس في المسألة الأولى ، وفاه إلى
في ههنا غيرُ الأوّل (٢) ، وأمّا طراً وقاطبةً فَأُشْبِهَ بذلك ، لأنه جيّد أن يكون
حالا غيرُ المصدرِ نكرةً (٣) . والذي نأخذُ به الأوّل .

وأما كلُّهم وجميعُهم وأجمعون وعامَّتُهُم وأنفُسُهُم فلا يَكُنُّ أبداً إلا صفةً .
وتقول : هو نَسِيحٌ وَحْدِهِ ، لأنه اسمٌ مضافٌ إليه بمنزلة نفسه إذا قلت :
هذا جُحَيْشٌ وَحْدِهِ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وكذلك طراً وقاطبةً عنده ، وعامة » .

(٢) الرماني : « فلا يجوز إلا أن يعمل فيه معنى فعل محذوف ، كقولك : كلمته
جاعلاً فاه إلى في . وليس كذلك مررت بهم طراً وقاطبة ، لأنه لا يحتاج إلى فعل
محذوف ، وإنما العامل فيه هذا المذكور » .

(٣) بعده في ط : « ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر إلا نكرة » .

وجعل يونسُ نَصَبَ وَحْدَه كَأَنَّكَ قلتُ : مررتُ برجلٍ على حِيَالِه ،
فطرحْتَ « على » ، فمن ثَمَّ قال : هو مثلُ عنْدَه . وهو عند الخليل كقولك :
مررتُ به تُحْصِوْصًا ^(١) .

ومررتُ بهم خَمْسَتَهُمْ مثْلُه ، ومثلُ قولك : مررتُ بهم عَمَّا ^(٢) . ولا يكون
مثلُ جميعًا لِمَا ذَكَرْتُ لك ، وصار وَحْدَه بمنزلة خَمْسَتَهُمْ لأنه مكانُ قولك :
مررتُ به وَاحِدَه : [فقام وَحْدَه مقامَ وَاحِدَه] . فإذا قلتُ : وَحْدَه فكأَنَّكَ قلتُ
هذا :

هذا باب ما يَنْتَصِب من المصادر توكيدًا لما قبله

وذلك قولك : هذا عبدُ الله حَقًّا ، وهذا زيدُ الحقِّ لا الباطلُ ، وهذا زيدٌ
غيرُ ما تقول .

وزعم الخليل رحمه الله أن قوله : هذا القولُ لا قولُكَ ، إنما نصبُهُ كَنْصَبٍ
غيرُ ما تقول ، لأنَّ « لا قولُكَ » في ذلك المعنى . ألا ترى أَنَّكَ تقول : هذا القولُ
لا ما تقول ، فهذا في موضعٍ نصبٍ . فإذا قلتُ : لا قولُكَ ، فهو في موضعٍ
لا ما تقول .

(١) الرماني : مذهب يونس في مررت به وحده أن ينصبه نصب الظرف
كقولك : هو عنده ، والمعنى مررت به على حِيَالِه . ومذهب الخليل أن ينصبه نصب
المصدر كقولك : مررت به خصوصًا . وإنما حمّله يونس على جهة الظرف لأنه رأى
وحده في هذا الموضع ناقص التمكن كنقصان تمكُّن « عنده » . وهو نصب كما أنه نصب ،
وتلزمه الإضافة كما تلزمه ، وفيه معنى « على حِيَالِه » ، فحمّله على جهة الظرف لهذه العلة .
وقول الخليل أقوى ، لأن وحده أشبه بالمصدر في معناه ، وحمّله عليه أولى لكثرة نظيره من
المصادر وظهور معنى الاختصاص فيه .

(٢) العم ، بالفتح : الجماعة . قال مرقش :

والعدو بين المجلسين إذا آد العشي وتنادى العم

ومثل ذلك في الاستفهام : أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ كَأَنَّهُ قَالَ : أَحَقًّا
 لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ وَأَصْلُهُ مِنَ الْجِدِّ كَأَنَّهُ قَالَ : أَجِدُّا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ ١٩٠
 وَلَا يَفَارِقُهُ الْإِضَافَةُ ^(١) كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي لَبِّكَ وَمَعَاذَ اللَّهِ .

وَأَمَّا « غَيْرَ مَا تَقُولُ » فَلَا تَعْرِى مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِضَافَةً إِلَى
 اسْمٍ مَعْرُوفٍ ^(٢) ، نَحْوَ قَوْلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ غَيْرَ قَوْلٍ ، أَوْ لَا قَوْلًا ، لَمْ يَكُنْ فِي
 هَذَا بَيَانٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلًا ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَحَقِّقَ الْأَوَّلَ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ .
 وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْأَمْرُ غَيْرُ قِيلٍ بَاطِلٍ كَانَ حَسَنًا ، لِأَنَّهُ قَدْ وَكَّدَ أَوَّلَ كَلَامِهِ
 بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ وَقَدْ اخْتَصَّصَهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَا قَوْلُكَ حِينَ جَعَلَهُ مِضَافًا ،
 لِأَنَّكَ قَدْ اخْتَصَّصْتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَوْلِ بِإِضَافَتِكَ ^(٣) ، وَأَنَّهُ يَسُوعُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ
 بَاطِلًا وَلَا يَسُوعُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَقْوَالِ بَاطِلًا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : قَدْ قَعِدَ الْبَيَّةُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ،
 كَمَا أَنَّ جَهْدَكَ وَأَجِدُّكَ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْإِضَافَةِ .

وَأَمَّا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَنَكْرَةً ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ

(١) ط : « وَلَا يَفَارِقُ الْإِضَافَةُ » .

(٢) ط : « فَلَا يَعْرِى مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِضَافًا إِلَى أَمْرٍ مَعْرُوفٍ » .

(٣) ط : « لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لَا قَوْلُكَ فَجَعَلَهُ مِضَافًا فَقَدْ اخْتَصَّصْتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَوْلِ

بِإِضَافَتِكَ » .

يُنْزَلُ مَنْزِلَةً مَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْمَصَادِرِ كَسُبْحَانَ وَسَعْدَيْكَ ^(١) ، وَلَكِنَّهُمْ أَنْزَلُوهُمَا مَنْزِلَةَ الظَّنِّ ، وَكَذَلِكَ الْيَقِينُ لِأَنَّكَ تَحَقُّقٌ بِهِ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ . فَأَنْزِلْ مَا ذَكَرْنَا غَيْرَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ عَمَرِكَ اللَّهُ وَقَعْدِكَ اللَّهُ .

هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيذا لنفسه نصبا

وذلك قولك : له عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ عُرْفًا . ومثل ذلك قول الأخوص :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأُمَيِّلُ ^(٢)

وإنما صار توكيذا لنفسه لأنه حين قال : له عَلَى ، فقد أقر واعترف ؛ وحين قال : لَأُمَيِّلُ ، عُلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ حَلِيفٍ ؛ وَلَكِنَّهُ قَالَ : عُرْفًا وَقَسَمًا توكيذا كما [أنه إذا] قال : سَيَّرَ عَلَيْهِ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ سَيَّرَ ، ثُمَّ قَالَ : سَيَّرًا توكيذا .

(١) السيرافي : « وفي نسخة الزجاج : منزلة ما لم يتمكن من المضاف ، كسبحان وسعديك . فقال الزجاج : إذا قلت هذا زيد حقا ، وهذا زيد غير قيل باطل ، لم يجز تقديم حقا ، لا تقول : حقا هذا زيد . فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت : زيد حقا أخوك ، وزيد قائما أخوك ، على الحال ، جاز . فقيل له : أنت لا تميز زيد قائما أخوك إذا أردت به الصداقة لا غير ، لأنه غير متمكن ، فلم أجزت زيد حقا أخوك ؟ فقال : إنما امتنع تقديم الحال لأن العامل فيه أخوك ، وليس بعامل قوى . فإذا قلت حقا فالعامل فيه فعل مضمر » .

(٢) الخزانة ١ : ٢٤٧ و ٤ : ١٥ وابن يعيش ١ : ١١٦ والأغاني ١٨ : ١٩٥ ،

١٩٦ .

وقبله :

يا بيت عاتكة الذي أتعزل حذر العدى وبه الفؤاد موكل

يريد أنه يظهر هجر هذا البيت ومن فيه هو محب لهم ، خوفاً من أعدائه .
والشاهد فيه نصب « قسما » على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم ، وهو إني لأمنحك ، وإني لأُمَيِّلُ .

واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام ، فأجرها في هذا الباب مجراها هناك .

وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام .

فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ^(١) ﴾ وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ يُنْصِرُ اللَّهُ يُنْصِرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ ^{١٩١} وَعْدَهُ ^(٢) ﴾ . وقال جل وعزّ : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ^(٣) ﴾ . وقال جل ثناؤه : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(٤) ﴾ . ومن ذلك : الله أكبر دَعْوَةَ الْحَقِّ ^(٥) . لأنه لما قال جل وعزّ : ﴿ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ ، وقال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، علم أنه خلق وصنّع ، ولكنه وكّد وثبّت للعباد . ولما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ^(٦) ﴾ حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم ، مثبت عليهم ، وقال : كِتَابَ اللَّهِ توكيداً كما قال : صُنْعَ اللَّهِ ، وكذلك : وَعَدَ اللَّهُ ، لأنّ الكلام الذي قبله وعَدَّ

(١) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٢) الآية ٤ ، ٥ من سورة الروم .

(٣) الآية ٧ من سورة السجدة .

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٥) السيراني : لأن قولك الله أكبر إنما هو دعاء إلى الحق ، وإلى أن يكون السامع يثنى إلى جملة القائلين بالتوحيد ، وإلى القوم الذين شعارهم الله أكبر ، فيكون هذا دعوة الحق يتداعون بها ، كأنه قال : دَعَا دَعَاءَ الْحَقِّ ، وادْعُوا دَعَاءَ الْحَقِّ .

(٦) الآية ٢٣ من سورة النساء .

وَصُنْعٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ : وَعَدًا وَصُنْعًا وَخَلْقًا وَكِتَابًا . وكذلك : دَعْوَةُ الْحَقِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، دُعَاءُ الْحَقِّ وَلَكِنَّهُ توكِيدٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دُعَاءٌ حَقًّا . قَالَ رُوَيْدُ :

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةُ أَهْلِ دَعْوَةِ أَهْلَارَا (١)

لأنَّ قولك : أَصْبَحَتْ نِزَارًا ، بمنزلة : هم على دَعْوَةِ بَارَّةٍ .

وقد زعم بعضهم أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ [نصب] على قوله : عليكم كتابَ اللَّهِ . وقال قومٌ : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ منصوبةٌ على الأمر . وقال بعضهم : لا بل توكيدًا . والصَّبْغَةُ : الدينُ .

وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أن يَضْمَرَ شيئًا هو المظهرُ ، كَأَنَّكَ قلت : ذاك وعدُ اللَّهِ ، وصِبْغَةُ اللَّهِ ، أو هو دَعْوَةُ الْحَقِّ . على هذا ونحوه رفعه . ومن ذلك قوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (٢) ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذاك بَلَاغٌ .

(١) ابن يعيش ١ : ١١٧ بدون نسبة . ولم أجده في ديوان رُوَيْد ولا في ديوان العجاج ولا في ملحقاتهما . الشنتمري : المعنى أن ربيعة ومضر ابني نزار كانت بينهما حرب بالبصرة وتقاطع ، وكان المضرى ينتمى في الحرب إلى مضر ويجعلها شعاره ، والربيعة ينتمى إلى ربيعة ، فلما اصطبلحوا انتموا كلهم إلى أبيهم نزار وجعلوه شعارهم . فجعل دعوتهم بَرَّةً بذلك .

والشاهد فيه نصب « دعوة » على المصدر المؤكد لما قبله لأنه لما قال : إن نزارًا أصبحت نزارًا عَلِمَ أنهم على دعوة برة .

(٢) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . وقد التبت على سيبويه بالآية ٤٥ من سورة يونس : ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ . وصواب التلاوة هنا : « كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ » .

واعلم أن هذا الباب أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسمٍ قبله ، وإنما ذكرته لتؤكد به ، ولم تحمله على مضميرٍ يكون ما بعده رفعا وهو مفعولٌ به .

ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر ، وهو الراعى :

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَ مَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصُحْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا ^(١)

١٩٢

لأنه قد عُرف أن قوله : « دَأْبْتُ » : سرت ، لما ذكر في صدر قصيدته ، فصار دَأْبْتُ بمنزلة أوجفتُ عنده ، فَجَعَلَ وَجِيفَ الْمَطَايَا توكيدا لأوجفتُ الذى هو في ضميره .

واعلم أن نصب هذا [الباب] المؤكد به العام منه وما وُكِّدَ به نفسه ، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس فى معنى كَيْفَ وَلَا لِمَ ^(٢) ، كأنه قال : أَحَقُّ حَقًّا ، فَجَعَلَهُ بدلًا كظنًا من أَظُنُّ ، وَلَا أَقُولُ قَوْلَكَ

(١) يذكر مواصلته السير إلى الهاجرة ، وأنه نزل بعد ذلك مُبرِّداً بأصحابه ثم راح سائرا . دَأْبْتُ : واصلت السير . يَنْبُتُ الظلُّ : يأخذ فى الزيادة بعد زوال الشمس . والآل : الشخص . يَمْصَحُ : يذهب . يَصِفُ الظهيرة عندما ينتعل كل شئ ظله . والوجيف : سير سريع . والمطايا : جميع مطية ، وهى ما يمتطى ظهرها ، أى يركب . أبردتم : دخلتم فى برد العشى . تروحووا : سيروا رواحا .

والشاهد نصب « وجيف » على المصدر المؤكد لمعنى دَأْبْتُ .

(٢) السيرافى : أى ليس بحال . ولا لم ، يعنى ليس بمفعول له ؛ لأن الحال جواب كيف ، والمفعول جواب لِمَ . كأنه قال : أَحَقُّ حَقًّا وأتجد جدك ولا أقول قولك ، وكتب الله كتابا . ولا يظهر الفعل كما لم يظهر فى باب سقيا لك وحمدا .

وأقول غير ما تقول ، وأتجدّد جدّك ، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه ، وادّعوا دعاءً حقاً ، وصبغ الله صبغة^(١) ، ولكن لا يظهر الفعل لأنّه صار بدلاً منه بمنزلة سقياً .

وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب ، كما فعلت ذلك في باب سقياً له وحمداً لك^(٢) .

هذا باب ما يتصب من المصادر لأنّه حال صار فيه المذكور^(٣)

وذلك قولك : أمّا سيمناً فسمين ، وأمّا علماً فعالم .

وزعم الخليل رحمه الله أنّه بمنزلة قولك : أنت الرجلُ علماً وديناً ، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً ، أى أنت الرجلُ فى هذه الحال . وعمل فيه ما قبله وما بعده ، ولم يحسن فى هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان فى موضع فاعل حالاً . وكذلك هذا ، فانتصب المصدر لأنّه حالٌ مصيرٌ فيه .

ومن ذلك قولك : أمّا علماً فلا علم له ، وأمّا علماً فلا علم عنده ، وأمّا علماً فلا علم وتضمير له ، لأنك إنما تعنى رجلاً .

وقد يُرفع هذا فى لغة بنى تميم ، والنصب فى لغتها^(٤) أحسن ؛ [لأنهم

(١) ط : « وصنع الله صنعة » .

(٢) ط : « وحمداً لله » .

(٣) السيرافى : « هذا الباب فيه صعوبة ، ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه » .

(٤) ط : « لغتهم » .

يَتَوْهَّمُونَ الْحَالَ] . فَإِنْ أُدْخِلْتَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ رَفَعُوا ، لِأَنَّهُ يَمْتَنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا .

وَتَقُولُ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بِالْعِلْمِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بِالْعِلْمِ . فَالِنَصْبُ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْعِلْمَ الثَّانِي الْعِلْمَ الْأَوَّلَ الَّذِي لَفِظَتْ بِهِ قَبْلَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بِالأَشْيَاءِ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْعِلْمَ الْآخِرَ هُوَ الْعِلْمُ الْأَوَّلُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَأَنَا عَالِمٌ بِهِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَمَا أَعْلَمْنِي بِهِ . فَهَذَا رَفْعٌ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ هُوَ الْعِلْمُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَحَسَنٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ غَيْرَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ نَصَبْتَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا عِلْمًا ١٩٢
فَمَا أَعْلَمْنِي بِعَبْدِ اللَّهِ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا الضَّرْبُ فَضَارِبٌ ، فَهَذَا يَنْتَصِبُ عَلَى وَجْهَيْنِ : عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ مَفْعُولًا كَقَوْلِكَ : أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَأَنَا ضَارِبٌ ، وَيَكُونُ نَصْبًا عَلَى قَوْلِكَ : أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا ضَرْبًا فَضَارِبٌ ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ : أَمَّا ضَرْبًا فَذُو ضَرْبٍ .

وَقَدْ يَنْصَبُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَوْهَّمُونَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْحَالِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ كَأَنَّهُمْ لَا يَتَوْهَّمُونَ غَيْرَهُ ؛ فَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَنْصَبُوا فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَتَرَكُوا الْقُبْحَ . فَكَأَنَّ الَّذِي تَوَهَّمَ أَهْلُ الْحِجَازِ الْبَابُ الَّذِي يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ ، نَحْوَ قَوْلِكَ فَعَلْتَهُ مَخَافَةً ذَلِكَ ^(١) . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :

(١) السِّيرَافِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : مَخْصَلٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيَّةٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْحِجَازِيِّينَ يَنْصَبُونَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ ، لِأَنَّهُمْ يَنْصَبُونَ الْمَعْرُوفَ كَمَا يَنْصَبُونَ الْمُنْكَرَ ، وَالْمَفْعُولُ يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً . وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَلَمْ يَنْصَبُوا الْمَعْرُوفَ فِي هَذَا الْبَابِ ، بَلْ رَفَعُوهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ التَّنْكِيرَ .

أَمَّا التُّبَلُّ فَنُبَيْلٌ ، وَأَمَّا الْعَقْلُ فَهُوَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هُوَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ
الْعَقْلُ وَالرَّأْيُ ، أَيْ لِلْعَقْلِ وَالرَّأْيِ ، وَكَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : لِمَهُ ؟
وَعَلَى هَذَا الْبَابِ فَأَجْرُ جَمِيعِ مَا أَجْرِيَّتُهُ نَكْرَةً حَالًا إِذَا أُدْخِلَتْ فِيهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ . قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا (٢)

وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَيَقُولُونَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ ، كَأَنَّهُ
قَالَ : فَأَنَا أَوْ فَهُوَ عَالِمٌ بِهِ . وَكَانَ إِضْمَارُ هَذَا أَحْسَنَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يُدْخِلُوا فِيهِ
مَا لَا يَجُوزُ ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ (٣) ﴾ ، أَضْمَرَ « فِيهِ » .
وَقَالَ الشَّاعِرُ ، [عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانٍ] .

أَلَا يَالَيْلَ وَيَحْكَ نَبِّئْنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ (٤)

أَيُّ فَلَيْسَ لَنَا مِنْكَ جُودٌ .

(١) بعده في ب : « وهو الرماح بن ميادة » .
(٢) للرماح بن ميادة في أمالي ابن الشجري ٢ : ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وهو في الخزانة
١ : ٢٨٦ بدون نسبة ، وشواهد المغنى للسيوطي ٢٩٦ والأغاني ٢ : ٨٩ . ولم ينسبه
الشتتري . وأم معمر ، كذا وردت في إنشاد سيويته ومن نقلوا عنه . وصوابه « أم
جحدر » وهي صاحبتة . صنع فيها الشعر ، كما في الأغاني وأمالي الزجاجي ٢٠٨ - ٢١١ .
والشاهد فيه نصب « الصبر » على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت شيئاً للصبر
ومن أجله فلا صبر لي .

(٣) من الآية ٤٨ ، ١٢٣ من سورة البقرة .
(٤) عجزه بدون نسبة في همع الهوامع ١ : ١١٦ . يقول : نبئنا بما أنت عليه من
مودة أو غيرها ، وأما جودك لنا بالوصل فليس مما نطمع فيه لما عهدنا من بخلك .
والشاهد فيه حذف العائد من « جود » ، أي فليس لنا جود منك .

ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذى يوضع موضعه
ولا يكون إلا حالاً ، قوله : أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فليس بصديق مُصَافٍ ، وأَمَّا
ظاهراً فليس بظاهر^(١) ، وأَمَّا عالماً فعالمٌ . فهذا نصبٌ لأنَّه جعله كائناً فى حال
علمٍ وخارجاً من حال طهورٍ^(٢) ومصادقةٍ .

والرفع لا يجوز هنا ، لأنَّك قد أضمرت صاحبَ الصفة ، وحيث قلتَ أَمَّا
العلمُ فعالمٌ فلم تضيّرْ مذكوراً قبل كلامك وهو العلمُ^(٣) ، فمن ثمَّ حَسُنَ فى
هذا الرفع ولم يَجْزِ الرفع فى الصِّفَةِ . ولا يكون فى الصفة الألف واللام ؛ لأنَّه ليس
بمصدر فيكون جواباً لقوله لَمَّةٌ ؟ وإنما المصدرُ تابعٌ له ووُضِعَ فى موضعه حالاً .
واعلم أنَّ ما ينتصب فى هذا الباب فالذى بعده أو قبله من الكلام قد
عَمِلَ فيه ، كما عَمِلَ فى الحَذَرِ ما قبله ، إذا قلتَ : أَكْرَمْتُهُ حَذَرَ أَنْ أُعَابَ ، وكما
عَمِلَ فى قوله : أَتَاهُ مَشِيًّا وَمَاشِيًّا .

هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجهة فى جميع اللغات^(٤)

وزعم يونسُ أنه قول أبي عمرو . وذلك قولك : أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ ، وأَمَّا
الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ ، وأَمَّا عَبْدَانِ فَذُو عَبِيدِينَ .

(١) ط : « فَأَمَّا ظَاهِرًا فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ » .

(٢) ط : « ظَهْرٌ » . وَالطُّهُورُ بضم الطاء : التَّطَهَّرُ ، وَبِفَتْحِهَا : الْمَاءُ الَّذِي يَتَطَهَّرُ
بِهِ ، كَالْوَضُوءِ وَالْوُضُوءِ .

(٣) بعده فى ط : « وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ صَاحِبَ الْعِلْمِ » .

(٤) ترجمه الرمانى بقوله : « باب اسم الجنس الجارى على طريقة أَمَّا كَذَا فَكَذَا » .

وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء ، والأسماء لا تجرى مجرى المصادر ^(١) . ألا ترى أنك تقول : هو الرجل عِلْمًا وَفِقْهَا ، ولا تقول : هو الرجل حَيْلًا وَإِبْلًا . فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبراً له ، كأنهم قالوا : أمّا العبيد فأنتم فيهم أو أنت منهم ذو عبيد ، أى لك من العبيد نصيب ، كأنك أردت أن تقول : أمّا من العبيد أو أمّا في العبيد فأنتم ذو عبيد . إلا أنك أخرت في ومن ^(٢) وأضمرت فيهما أسماءهم .

وأمّا قوله : أمّا العبد فأنتم ذو عبيد ، فكأنه قال : أمّا في العبيد فأنتم ذو عبيد ، ولكنه أخر في وأضمر فيه اسمه كما فعل ذلك في العبيد ، فلما قبح عندهم أن يكون بمنزلة المصدر ولم يكن ممّا يجوز فيه عندهم ذلك حملوه على هذا ، فراراً من أن يَدْخِلُوا في المصدر ما ليس منه ، كما فعلت تميم ذلك في العلم حين رفعوه . وكأنك قلت : أمّا العبيد فهم لك ، وأمّا العبد فهو لك ، لأنك ذلك المعنى تريد ^(٣) .

وسَمِعْنَا من العرب من يقول : أمّا ابن مُزْنِيَّة فأنّا ابن مُزْنِيَّة ؛ كأنه قال : أمّا ابن مُزْنِيَّة فأنّا ذاك ، جعل الآخر هو الأول كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام : أمّا ابن المُزْنِيَّة فأنّا ابن المُزْنِيَّة . وإن شئت نصبتّه على الحال كما قلت : أمّا صديقاً فأنتم صديقٌ وأمّا صاحباً فأنتم صاحبٌ .

(١) السيرافي : قوله أمّا العبيد فذو عبيد هو الوجه ، لأن العبد ليس بمصدر فيقدر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدم في المصادر ، فوجب رفعه بالابتداء ، وما بعده يكون خبراً له ، والعائد إليه محذوف تقديره : أمّا العبيد فأنتم منهم أو فيهم ؛ أو نحو هذا ، ذو عبيد .

(٢) ط : « أخرت من وفي وقدمت المبتدأ بعدهما » .

(٣) ب : « لأن ذلك المعنى أردت » .

وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبيد ، يُجرونه مُجرى المصدر سواءً . وهو قليل نحيث ^(١) . وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر ، وشبهوا خمستهم بالمصدر . كأن هؤلاء أجازوا : هو الرجل العبيد والدراهم ، أى للعبيد وللدراهم ، وهذا لا يتكلم به ، وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما . وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أما العلم ^{٩٥} والعبيد فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح ، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ، فحُبَّتْ إذ أُجرى غير المصدر كالمصدر ، وشبهوه بما هو في الرذاعة مثله ، وهو قولهم : ويُلْ لهم وثب .

وأما قوله : أما البصرة فلا بصرة لك ، وأما الحارث فلا حارث لك ، وأما أبوك فلا أبا لك ، فهذا لا يكون فيه أبداً إلا الرفع ؛ لأنه اسم [معروف] ومعلوم ؛ قد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت ، كأنك قلت : أما الحارث فلا حارث لك بعده أو فلا حارث لك سواء ، وكأنه قال : أما البصرة فليست لك ، وأما الحارث فليس لك ؛ لأنك ذلك المعنى تريد ^(٢) .

ولو قال : أما العبيد فأنت ذو عبيد ، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك ، كأنك قلت : أما العبيد الذين تعرف ، لم يكن إلا رفعا . وقوله ذو عبيد كأنه قال : أنت فيهم أو منهم ذو عبيد . ولو قال : أما أبوك

(١) السيرافي : وكان المبرد لا يميز النصب ولا يرى له وجهها ، وكان سيبويه يميز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة . وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير الملك ، والملك مصدر ، كأنه قال : أما ملك العبيد ، كما تقول : أما ضرب زيد فأنا ضاربه .
(٢) ط : « لأنه ذلك المعنى يريد » .

فلك أب ، لكان على قوله : فلك به أب أو فيه أب ، وإنما يريد بقوله : فيه أب
مجرى الأب على سعة الكلام ، وليس إلى النصب ههنا سبيل .

وإنما جاز النصب في العبيد حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه لأنه
يشبهه بالمصدر ، والمصدر قد تدخله الألف واللام ويتنصب على ما ذكرت لك .
فإذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذى تلزمه الإشارة ، جرى مجرى زيد وعمرو
وأبيك .

وأما قول الناس للرجل : أما أن يكون عالماً فهو عالم ، وأما أن يعلم شيئاً
فهو عالم ، فقد يجوز أن تقول : أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم ، وأنت تريد
[أن] يكون ^(١) ، كما جاءت : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ^(٢) ﴾ في معنى لأن
يعلم أهل الكتاب . فهذا يشبه أن يكون بمنزلة المصدر ، لأن أن مع الفعل الذى
يكون صلة بمنزلة المصدر ، كأنك قلت : أما علماً وأما كينونة علم فأنت عالم .
ألا ترى أنك تقول : أنت الرجل أن تنازل أو [أن] تُخاصِم ، كأنك قلت نزالاً
وتُخصومة ، وأنت تريد المصدر الذى فى قوله فعَلْ ذاك مخافة ذاك . ألا ترى أنك
تقول : سكت عنه أن أجتر مودته ، كما تقول : اجترار مودته . ولا تقع أن
وصلتها حالاً يكون الأول فى حال وقوعه ، لأنها إنما تُذكر لما لم يقع بعد . فمن
ثم أُجريت مجرى المصدر الأول الذى هو جواب لِمَ ؟

(١) يعنى أن « لا » زائدة كما هى فى الآية الكريمة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادِر

لأنَّه حالٌ يقع فيه الأمرُ فيَنْتَصِبُ لأنَّه مفعولٌ به ^(١)

وذلك قولك : كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فَيٍّ ، وَبَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَلَّمْتُهُ مَشَافَهَةً ، وَبَايَعْتُهُ نَقْدًا ، أَيْ كَلَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ .

وبعضُ العرب يقول : كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فَيٍّ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : كَلَّمْتُهُ وَفُوهُ إِلَى فَيٍّ ، أَيْ كَلَّمْتُهُ وَهَذِهِ حَالُهُ . فَالرَّفْعُ عَلَى قَوْلِهِ كَلَّمْتُهُ وَهَذِهِ حَالُهُ ، وَالنَّصْبُ عَلَى قَوْلِهِ : كَلَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ ^(٢) ، فَانْتَصَبَ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ . وَأَمَّا بَايَعْتُهُ ^(٣) يَدًا بِيَدٍ ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : بَايَعْتُهُ وَيَدًا بِيَدٍ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يُخْبَرَ أَنَّهُ بَايَعَهُ وَيَدُهُ فِي يَدِهِ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : بَايَعْتُهُ بِالتَّعْجِيلِ ، وَلَا يَبَالِي أَقْرَبًا كَانَ أَمْ بَعِيدًا .

وَإِذَا قَالَ : كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فَيٍّ ، فَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ قُرْبِهِ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ شَافَهُهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ .

ومثله من المصادِر في أن تُلْزِمَهُ الْإِضَافَةُ وَمَا بَعْدَهَا مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَيَكُونُ حَالًا ، قَوْلُهُ : رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ ، وَانْتَشَى فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل و ط : « مفعوله فيه » . قال الرماني : « وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنه مفعول ، وليس بمتناقض ، على أن فاه مفعول من جهة حقيقته في نفسه ، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلا فاه إلى فَيٍّ » .

(٢) ب : « الحالة » .

(٣) بايعته ، ساقطة من ط .

(٤) وانتشى فلان عوده على بدئه ، ساقط من ب . وفي الأصل : « وأتاني » ،

وأثبت ما في ط .

بَدَّه ، كأنه قال : انثنى عَوْدًا على بَدَّ (١) . ولا يُستعمل في الكلام رَجَعَ عَوْدًا على بَدَّ ، ولكنه مُثَلَّ به .

وَمَنْ رَفَعَ فَوْهَ إِلَى فَيٍّ ، أجاز الرفع في قوله : رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ على بَدَّه .
ومما يَنْتَصِبُ لَأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ قَوْلُكَ : بَعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَمًا ، وقامرته درهماً في درهم ، وبعته دارى ذراعاً بدرهم ، وبعْتُ الْبُرَّ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهَمٍ ، وأخذتُ زَكَاةَ مَالِهِ دِرْهَمًا لِكُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَبَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بِأَبَا بَابًا ، وَتَصَدَّقْتُ بِمَالِي دِرْهَمًا دِرْهَمًا (٢) .

واعلم أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْفَرِدُ مِنْهَا شَيْءٌ دُونَ مَا بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَلَّمْتُهُ فَاهَ حَتَّى تَقُولَ إِلَى فَيٍّ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ مَشَافَهَةً ، وَالْمُشَافَهَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ إِلَى فَيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ بَايَعْتُهُ يَدًا ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تَقُولَ : أَخَذَ مِنِّي وَأَعْطَانِي ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ : بَيَّدَ (٣) لَأَنَّهُمَا عَمَلَانِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : انثنى عَوْدَهُ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ ذَهَابَهُ حَتَّى وَصَلَهُ بِرَجُوعٍ ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنَّهُ رَجَعَ فِي حَافِرَتِهِ (٤) أَيْ نَقَضَ مَجِئَةَ بِرَجُوعٍ ، وَقَدْ يَكُونُ أَنْ يَنْقَطِعَ مَجِئُهُ ثُمَّ يَرْجِعَ فَيَقُولُ : رَجَعْتُ عَوْدِي

(١) هذا تفسير للمثال الأول منهما .

(٢) السيرافي : هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاءَ شاةً بدرهم ، فالمعنى بعت الشاءَ مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة فعطف أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثنى والدرهم ثمنا .

(٣) إذا قلت ، ساقط من ط .

(٤) ب : « رجع في حال بدئه » .

على بدئي ، أى رجعت كما جئت . فالجئ موصول به الرجوع ، وهو بدء
والرجوع عود .

ولا يجوز أن تقول : بعث داري ذراعا ، وأنت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب
أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز أن تقول : بعث شأى شاة شاة ، وأنت تريد
بدرهم ، فيرى المخاطب أنك بعثها الأول فالأول على الولاء . ولا يجوز أن تقول :
بينت له حسابته بابا ، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابا بابا واحدا غير
مفسر^(١) . ولا يجوز تصدقت بمالى درهما ، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم
واحد . وكذلك هذا وما أشبهه .

وأما قول الناس : كان البر قفيزين ، وكان السمن متوين ، فإنما استغنوا
ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ، ولأن الدرهم هو الذى يسعر
عليه ، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم فى هذا الموضع ، كما يقولون : البر
بستين ، وتركوا ذكر الكر^(٢) ؛ استغناء بما فى صدورهم من علمه ، ويعلم
المخاطب ، لأن المخاطب قد علم ما يعنى ، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكر كما
سأل الأول عن ثمن الدرهم . وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرته العرب .
وزعم الخليل أنه يجوز : بعث الشاة شاة ودرهم ، إنما يريد شاة بدرهم ،
ويجعل بدرهم خبيرا للشاة^(٣) وصارت الواو بمنزلة الباء فى المعنى ، كما كانت فى
قولك : كل رجل وضيعته ، فى معنى مع .

(١) ب : « غير معتبر » .

(٢) الكر ، بالضم : مكيال لأهل العراق ، ستون قفيزا ، أو أربعون إردبا .

(٣) ب : « هو خبر المسألة » ، ط : « هو خبر الشاة » .

وإذا قلت شاةً بدرهم ، فإنَّ بدرهمٍ ليس مبنياً ^(١) على اسمٍ قبله ولكنه
إنما جاء ليبين به السعر ، كما جاءت « لَكَ » في سَقِيًا ، لتبين من تعنى . فالباءُ
هاهنا بمنزلة إلی في قولك : فاهُ إلى فيّ ، ولم تُبن على ما قبلها .

وكذلك ما انتَّصب في هذا الباب وكان ما بعده ممّا يجوز أن يُبنى على
ما قبله في هذا الباب ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول : بعثُ الدَّارَ ذراعٌ بدرهم ، كما
جاز لك في الشاء . وزعم أنه يقول : بعثُ دارى الذراعين بدرهم ، وبعثُ البرَّ
القفيزان بدرهم . ولم يشبه هذا بقوله : فاهُ إلى فيّ ، لأنَّ هذا في بابه بمنزلة المصادر
التي تكون حالاً يقع فيها الأمر ، نحو قولك : لقيته كِفاحًا ، ونحو قوله : أُرسلها
العِرَاقَ ، وفعلتُ ذاك طاقتى .

وليس كلُّ مصدرٍ في هذا الباب تدخله الألف واللام ويكونُ معرفةً
بالإضافة ، وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يكون فيها هذا . فالأسماءُ أبعُدُ .

فلذلك كان الذراعُ رفعاً لأنَّه لا يجوز أن [تجعله معرفة وتجعله حالاً يكون
فيه الأمر ، كما أنه لا يجوز لك أن ^(٣)] تدخل الألف واللام في قولك لقيته قائماً
وقاعداً ، أن تقول : لقيته القائم والقاعد ، ولا [تقول] : ضربته القائم ، فلما
قبح ذلك في الذراع جعل بمنزلة قولك : لقيته يده فوق رأسه .

ومثل ذلك : بعثه رِيحُ الدرهم درهم ، لا يكون فيه النَّصبُ على حال .

(١) ب : « ليس ببناء » ط : « ليس بمبنى » .

(٢) ط : « على ما قبله جاز فيه الرفع ، ولا يجوز أن يبنى على ما قبله في هذا

الباب » .

(٣) هذه التكملة من ب .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : رَبِّحْتُ الدرهمَ درهمًا ، محالٌ ، حتَّى تقول : فى الدرهمِ وللدرهم .

وكذلك وجدنا العربَ تقول .

فإن قال قائل : فأحذف حرفَ الجرِّ واثوهِ . قيل له : لا يجوز ذلك ^(١) كما لا تقول ^(٢) مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك . فإن قال : لا يجوز حذفُ الباءِ من هذا قيل له : فهذا لا يقال أيضا .

وقال الخليل رحمه الله : كَلَّمَنِي يَدُهُ فى يدى الرفعُ لا يكون غيرُهُ ؛ لأنَّ هذا لا يكون من صفة الكلام ^(٣) .

وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلتُ : رجعتُ عودَكَ على بَدْنِكَ مفعولًا بمنزلة قولك : رجعتُ المَالُ على ، أى رددتُ المَالُ على ، كأنه قال : نَتَيْتُ عَوْدَى على بَدْنَى .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ فيه الاسمُ لأنه حال يقع فيه السَّعَرُ

وإن كنتَ لم تُلَفِظْ بفعلٍ ، ولكنَّه حال ^(٤) يقع فيه السَّعَرُ ، فَيَنْتَصِبُ كما انتصب لو كان حالًا وقع فيه الفعلُ ، لأنه فى أنَّه حالٌ وقع فيه أمرٌ فى الموضعين سَوَاءٌ .

(١) ط : « قيل له لا يجوز حذف الباء » .

(٢) ب ، ط : « كما لا يجوز » .

(٣) لكن جاز النصب فى كلمته فاه إلى فَيَ ، لأن فاه إلى فَيَ من صفة الكلام .

(٤) حال ، ساقطة من ب .

وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم ^(١) . وإن شئت
 أُلغيت ^(٢) لك فقلت : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد
 قائم ، رفعت ^(٣) . ١٩٨

وإذا قلت : الشاء لك ، فإن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وصار
 لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيها زيد قائما بمنزلة : استقر
 زيد قائما .

هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ، لقبحه أن يكون صفة

وذلك قولك : مررتُ بئرٌ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم . وسمعا العربُ
 الموثوقَ بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجبُ من بئرٍ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم
 [قفيزا بدرهم] ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ، لقبح النكرة أن تكون
 موصوفة بما ليس صفةً ، وإنما هو اسمٌ كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول :
 هذا مائة درهما ، وهذا خاتمك حديدًا ، ولا يحسن أن تجعله صفةً ، فقد
 يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا وقيحًا إذا كان صفةً . وأما الذين رفعوه فقالوا :

(١) السيرافي : « إذا قلت لك الشاء شاة بدرهم فالشاء مبتدأ ولك خبر مقدم ،
 وشاة بدرهم حال ، كأنك قلت : وجب لك الشاء مسعرًا هذا السعر . ولو اكتفيت
 بقولك : لك الشاء ، وسكتَ جاز ، تمام الاسم والخبر » .
 (٢) ب : « أُلقيت » .

(٣) السيرافي : « يعنى لم تجعلها خبراً ، فنقول على هذا : لك الشاء شاة بدرهم ،
 فيكون الشاء مبتدأ ، وشاة مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر ، والتقدير : شاة منها بدرهم » .

مررت^(١) بئر قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ . وقولك بدرهم مبنياً عليه^(٢) .

هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول

وذلك قولك : أبيعك^(٣) الساعة ناجزا بناجز ، وسادوك كابرًا عن كابر . فهذا كقولك : بعته رأسا برأس .

هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام

شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر ، نحو قولك : فاه إلى في ، وليس بالفاعل ولا المفعول . فكما شبهوا هذا بقولك عوده على بدئه وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، وشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة ، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر .

وما يشبه بالشئ في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بين فيما مضى^(٤) وستره أيضا إن شاء الله .

(١) ط : « مررت » .

(٢) السيرافي : يريد أن يقبح أن يجعل قفيزاً نعتاً للبر ، فنقول : مررت ببر قفيز منه بدرهم ، لأن القفيز ليس بحلية ولا وصفاً ، وإنما هو مكيال ، فإما أن تجعله مبتدأ وما بعده خبره وتكون هذه الجملة في موضع خبر أو حال أو نعت . فالخبر قولك : البر قفيز منه بدرهم . والحال : مررت ببرك قفيز منه بدرهم ، فجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من برك . والنعت : مررت ببر قفيز منه بدرهم ، مبتدأ وخبر في موضع النعت ، كقولك : مررت برجل أبوه قائم . وتنصب قفيزاً على الحال ولا يكون جملة .

(٣) ب ، ط : « أبيعك » .

(٤) انظر ما سبق في ص ١٨٢ .

وهو قولك : دخلوا الأوّل فالأوّل ، جرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً .

وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأوّل فالأوّل ، جعله بدلاً وحمله على الفعل ^(١) ، كأنه قال : دخل الأوّل فالأوّل .

وإن شئت قلت : دخلوا رجلً رجلً ، تجعله بدلاً كما قال عز وجل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ^(٢) ﴾ .

فإن قلت : ادخلوا ، فأمرت بالنصب الوجه ، ولا يكون بدلاً ؛ لأنك لو قلت : ادخل الأوّل فالأوّل أو رجلً رجلً ، لم يجوز ، ولا يكون صفةً ، لأنه ليس معنى الأوّل فالأوّل ، أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به ^(٣) . لو قلت : قومك الأوّل فالأوّل أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده .

ولا يجوز في غير الأول هذا ، كما لا يجوز أن تقول : مررتُ به واحده ولا بهما اثنيهما . ١٩٩

وكان عيسى يقول : ادخلوا الأوّل فالأوّل ؛ لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى ، وليس بأبعد من :

* لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ ^(٤) *

(١) ط : « جعلته بدلاً وحملته على الفعل » .

(٢) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٣) أى تصفه . ب : « تحكيه به » تحريف .

(٤) عجزه كما سبق في ص ٢٨٨ :

* ومختبط مما تطيح الطوائح *

فإذا قلت : ادْخُلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ ، فالرفع ؛ لأن معناه معنى كلُّهم ، كأنه قال : لِيَدْخُلُوا كُلَّهُمْ .

وإذا أردت بالكلام أن تُجرِّيه على الاسم كما تُجرى النعت لم يجز أن تُدْخِلَ الفاء ؛ لأنك لو قلت : مررتُ بزيد أخيك وصاحبك ، كان حسناً ، ولو قلت : مررتُ بزيد أخيك فصاحبك ، والصاحبُ زيدٌ ، لم يجز . وكذلك لو قلت : زيدٌ أخوك فصاحبك ذاهبٌ ، لم يجز . ولو قلتها بالواو حسنتُ ، كما أنشد كثيرٌ من العرب ، والبيت (١) لأمية بن أبي عائذ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْثٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي (٢)
ولو قلت « فشُعْثٍ » قبح .

(١) والبيت ، ساقطة من ط .

(٢) ديوان الهذليين ٢ : ١٨٤ والخزانة ١ : ٤١٧ والعيني ٤ : ٦٣ وابن يعيش ٢ : ١٨ واللسان (رضع) ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٠٨ . وصف صائدا يسعى لعياله فيعزب عن نسائه في طلب الوحش ، ثم يأوي إليهن . والعطل : جمع عاطل ، وهي التي لا شيء لها ، أو التي لا حلي لها ، والثاني أوفق لا كما زعم البغدادي . والشعث : جمع شعث ، وهي التي تغير شعرها وتلبد لقلته تعهده بالدهن . والمراضيع : جميع مريضات ، وهي الكثيرة الإرضاع . والسعالى : جمع سعالاة ، وهي الغول ، قال أبو عدنان : إذا كانت المرأة قبيحة الوجه سيئة الخلق شبهت بالسعالاة . والعرب يشبهون العجائز والخيل وفرسانها بالسعالاة ، كما في اللسان . ورواية الديوان :

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع مثل السعالى

والشاهد فيه عطف « شعث » على « عطل » بالواو لا الفاء ، لأن الفاء تفيد التفرقة . وستأتى فيما بعد رواية « وشعثا » بالنصب .

[وقال الخليل : ادخلوا الأوّل فالأوّل والأوسط والآخِر . لا يكون فيه غيره
وقال : يكونُ على جواز كلّكم ، حمّله على البدل] .

هذا باب ما يَنْتَصِب من الأسماءِ والصفات

لأنّها أحوالٌ تقع فيها الأمور

وذلك قولك : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطْبًا . فَإِنْ شئتَ جعلته حينًا قد
مضى ، وإن شئتَ جعلته حينًا مستقبلًا . وإنّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على
إضمارٍ إذا كَانَ فيما يُستقبل ، وإذا كَانَ فيما مضى ، لأنّ هذا لما كَانَ ذا معناه
أشبهَ عندهم أن يَنْتَصِب على إذا كَانَ . [ولو كَانَ على إضمارٍ كَانَ لقلت : هذا
التمرُّ أَطْيَبُ منه البُسْرُ ؛ لأنّ كَانَ قد يَنْصِب المعرفة كما يَنْصِب النكرة ، فليس هو
على كَانَ ولكنّه حال ^(١)] .

ومنه : مررتُ بِرَجُلٍ أُحِبُّ ما يكونُ أُحِبُّ منك أُحِبُّ ما تكونُ ،
وبرجلٍ خَيْرَ ما يكونُ خَيْرَ منك خَيْرَ ما تكونُ ، وهو أُحِبُّ ما يكونُ

(١) هذه التكملة من ب ، وط . ويعنى سيبويه أن « كان » هنا تامة والمنصوب
بعدها حال لا خير لها ، قال السيرافي : الباب إنّما يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على
نفسه في سائر الأزمان . فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضيًا وأن يكون
مستقبلًا . غير أنه لا بد من دليل على المضي منه والاستقبال ، بحسب ما يفضل من ذلك .
فإن كان ماضيًا أضمرت إذْ ، وإن كان مستقبلًا أضمرت إذا . فإذا قلت : هذا بسرا
أطيب منه تمرًا ، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب فالتفضيل لما مضى .
والتقدير : هذا إذْ كان بسرا أطيب منه إذا كان تمرًا . فهو مبتدأ خبره أطيب منه . وبسرا
وتمرًا حالان من المشار إليه في زمانين ، والعامل في الحال كان .

أخْبَثُ مِنْكَ أَخْبَثَ مَا تَكُونُ : فهذا كُلُّه مَحْمُولٌ عَلَى مِثْلِ مَا حَمَلْتَ عَلَيْهِ مَاقْبَلَهُ . ..
 وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ ^(١)
 بِرَجُلٍ خَيْرٌ أَحْوَالِهِ خَيْرٌ مِنْكَ ، أَيْ خَيْرٌ مِنْ أَحْوَالِكَ . وَجَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : خَيْرٌ
 مِنْكَ ، وَهُوَ يَرِيدُ : [خَيْرٌ ^(٢)] مِنْ أَحْوَالِكَ ، كَمَا جَازَ أَنْ يَقُولَ : نَهَارُكَ صَائِمٌ
 وَلَيْلُكَ قَائِمٌ .

وَتَقُولُ : الْبُرُّ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ قَفِيزَانٍ ، أَيْ الْبُرُّ أَرْخَصُ أَحْوَالِهِ الَّتِي يَكُونُ
 عَلَيْهَا قَفِيزَانٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الْبُرُّ أَرْخَصُهُ قَفِيزَانٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ هَذَا الْبَيْتُ تُنْشِئُهُ الْعَرَبُ عَلَى أَوْجِهِ ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ ، وَهُوَ قَوْلُ
 عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ تَسْعَى بِزِيَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ ^(٣)

(١) ب : « كَأَنَّهُ يَقُولُ مَرَرْتُ » .

(٢) التَّكْمِلَةُ مِنْ ب .

(٣) شُرُوحُ سَقَطِ الزُّنْدِ ١٦٧٨ وَشَرْحُ الْمَرْزُوقِيِّ لِلْحِمَاسَةِ ٢٥٢ ، ٣٦٧ ، ٤٠٨ ،
 فُتْيَةٌ ، بَضْمُ الْقَاءِ : تَصْغِيرُ فَتَاةٍ ، أَيْ تَبْدَأُ صَغِيرَةً ثُمَّ تَذْكُو وَيَشْتَدُّ ضَرَامُهَا . وَالْبَزَّةُ ،
 بِالْكَسْرِ : اللَّبَاسُ ، وَأَصْلُهَا مِنْ بَزَزْتَ الرَّجُلَ بَزَا : سَلَبْتَهُ ، ثُمَّ سَمِيَتْ بِمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ مِنَ
 السَّلْبِ فِي الْحَرْبِ وَنَحْوِهَا . وَيُرْوَى : « بِزِيَّتِهَا » يَعْنِي أَنَّ الْحَرْبَ تَغْرُّ مِنْ لَمْ يَجْرُبَهَا حَتَّى
 يَدْخُلَ فِيهَا فَتَهْلِكُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « أَوَّلُ » وَنَصْبُ « فُتْيَةٌ » ، وَالْعَكْسُ ، وَرَفَعَهُمَا جَمِيعًا وَنَصَبَهُمَا
 عَلَى تَقْدِيرَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ . فَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ : الْحَرْبُ أَوَّلُ أَحْوَالِهَا إِذَا كَانَتْ فُتْيَةً ، فَفُتْيَةٌ فِيهِ حَالُ
 نَابِ مَنْابِ الْخَبَرِ لِلْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي : الْحَرْبُ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا فُتْيَةٌ ، فَأَوَّلُ نَصْبٍ
 عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . وَتَقْدِيرُ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ أَوْضَحُهُمَا سَيُورِيهِ .

أى الحرب أولها فتية^(١) ولكنه أنت الأول ، كما تقول : ذهبت بعض أصابعه . وبعضهم يقول :

* الحرب أول ما تكون فتية *

أى إذا كانت فى ذلك الحين . وبعضهم يقول :

* الحرب أول ما تكون فتية *

كأنه قال : الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية ، كما تقول : عبد الله أحسن ما يكون قائما . ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان . ومن نصب الفتية ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين .

وأما عبد الله أحسن ما يكون قائما فلا يكون فيه إلا النصب ؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما على وجه من الوجوه^(٢) .

وتقول : عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة ، والبدأة^(٣) أطيب ما تكون شهرى ربيع ، كأنك قلت : أخطب ما يكون عبد الله فى يوم الجمعة ، وأطيب ما تكون البدأة فى شهرى ربيع .

(١) هذه العبارة لم ترد إلا فى الأصل .

(٢) السيرافى : كان الأخفش يجوز رفع قائم ، وأجازه المبرد ، كأن التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ، ويكون قائما خبرا له . وعلى مذهب سيويه إذا قلت أحسن ما يكون فمعناه أحسن أحواله ، وأحواله ليست إياه وقائم هو عبد الله . ولا يجوز أن يكون خبرا لأحسن . وهذا اختيار الزجاج ، وهو الصحيح ؛ لأننا لو قلنا : زيد أحسن أحواله قائم لم يجز ، لأن قائما ليس من أفعاله .

(٣) ضبطت البدأة فى ط بكسر الباء . وفيه لغتان : الفتح والكسر ، كما أن فى

« الحضارة » لغتين : الفتح والكسر .

ومن العرب من يقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة ، وأطيبُ ما تكون البداوةُ شهراً ربيع ، كأنه قال : أخطبُ أيّام الأمير يومَ الجمعة ، وأطيبُ أزمّة البداوة شهراً ربيع . وجاز أخطبُ أيّامه يومَ الجمعة على سعة الكلام . وكأنه قال : أطيبُ الأزمّة التي تكون فيها البداوة شهراً ربيع ، وأخطبُ الأيام التي يكون فيها الأمير خطيباً يومَ الجمعة .

وتقول : آتيك يومَ الجمعة أُبطؤه ، على معنى ذاك أُبطؤه ^(١) . كأنه قيل له أيُّ غاية هذه عندك وأيُّ إتيان ذا عندك ، أسرع أم بطيء ؟ فقال : أُبطؤه ، على معنى : ذاك أُبطؤه .

وتقول : آتيك يومَ الجمعة أو يومَ السبت أُبطؤه أو يومَ السبت أُبطؤه ^(٢) ، وأعطيته درهماً أو درهمين أكثر ما أعطيته ^(٣) ، [وأعطيته درهماً أو درهماً أكثر ما أعطيته] . وإن شاء نصّب الدرهمين وقال : أكثر ما أعطيته . وإن شاء نصّب أكثر أيضاً على أنه حال وقعت فيه العطيّة . وإن شاء قال : آتيك يومَ الجمعة أُبطأه ، أي أبطأ الإتيان يومَ الجمعة .

هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت

وذاك لأنها ظروف تقع ^(٤) فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب لأنه

(١) « على معنى ذاك أُبطؤه » ، ساقط من ب ، ط .

(٢) « أو يوم السبت أُبطؤه » ، ساقط من ب ، ط .

(٣) الكلام إلى « أعطيته » التالية ، ساقط من ب .

(٤) في الأصل : « توقع » ، وأثبت ما في ب ، ط .

موقعٌ فيها ومكون فيها ، وعَمِلَ فيها ما قبلها ، كما أنَّ العِلْمَ إذا قلتِ أنتِ الرَّجُلُ
عِلْمًا عَمِلَ فيه ما قبله ، وكما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلتِ : عشرون درهما .
وكذلك يَعْمَلُ فيها ما بعدها وما قبلها .

فالمكانُ قولك هو خَلْفَكَ ، وهو قُدَّامَكَ وأمامَكَ ، وهو تَحْتَكَ وقِبَالَكَ ،
وما أشبه ذلك (١) .

ومن ذلك قولك أيضًا : هو ناحيةٌ من الدار ، [وهو ناحية الدارِ ، وهو
ناحيَتَكَ وهو تَحْوِكَ] ، وهو مكاناً صالحاً ، ودأْرُهُ ذاتُ اليمين ، وشرقيُّ كذا .
قال الشاعر ، وهو جرير :

هَبَّتْ جَنُوباً فِدِكْرَى ما ذَكَرْتُكُمْ

عند الصَّفَاةِ التي شَرَقِيَّ حَوْرَانَا (٢)

وقالوا : منازلهم يميناً [ويساراً] وشمالاً . قال الشاعر ، وهو عمرو بن
كُلثوم :

(١) قال السيرافي بعد سرد رأى الكوفيين في أن « خلفك » منصوب على
الخلاف ، وفنده : « مذهب البصريين أنا إذا قلنا زيد استقر خلفك ، أن في استقر ضميراً
مرفوعاً باستقر هو فاعله ، وخلفك منصوب به . وفي كلام سيويه ما ظاهره ملتبس ؛
لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجىء على هذا إذا قلت هو خلفك أن يكون
الناصب لخلفك هو زيد إذا قلت زيد خلفك . ومراد سيويه على ما ينتظم من مذهبه أن
الذي ظهر دل على المحذوف فتاب عنه ، إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل
ما تاب عنه عاملاً لبيانه » .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ٢٢٢ . وأنشده المرزوقي في الأزمنة والأمكنة ١ :

صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا ^(١)

أى على ذاتِ اليمينِ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يونس عن أُمِّ عمرو ، وهو رأيُه .

وتقول : هو قَصْدُكَ ، كما قال الشاعر ، وسمعنا بعضَ العربِ يُنْشِدهُ كذا :

سَرَى بَعْدَ مَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَانِ الثُّرَيَّا جِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَلُ ^(٢)

أى قَصْدُهُ ، يقال هو جِلَّةُ الْغَوْرِ أى قَصْدُهُ ^(٣) ، سمعنا ذلك ممن يوثق به ٢٠٢
من العرب ^(٤) .

ويقال : هما خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنفِهَا ^(٥) يعنى الخطَّين اللَّذَيْنِ اكْتَنَفَا جَنْبِي

أنف الظبية ^(٦) . وقال الشاعر ، وهو الأعشى ^(٧) :

(١) مضى كذلك فى ص ٢٢٢ .

(٢) وكذا أنشده فى الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٦ بدون نسبة ، حيث ساق
المرزوقى هذا النص من الكتاب . يصف طارقا سرى ليلا بعد أن غارت الثريا فى أول
الليل ، وذلك فى استقبال زمن القيظ . وشبه الثريا فى اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل .
والغور : مصدر غار ، أى غاب .

(٣) ما بعد « قصده » الأولى إلى هنا ، ساقط من الأصل ، وإثباته من ط ، ب .

(٤) فى الأصل فقط : « من أهل العرب » .

(٥) هذا ما فى ط والأزمنة . وفى الأصل : « خنابتى » ، وفى ب : « جانبتى »

محرفتان .

(٦) كلمة « جنبى » من ط ، ب .

(٧) فى الأصل : « وقال الشاعر » فقط ، وأثبت ما فى ب . وفى ط : « قال

الأعشى » .

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنُوِّ ضَاحِيَةً
جَنَّبَنِي فُطَيْمَةَ لَا مِيلَ وَلَا عَزْلَ (١)

فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذى يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : [هو] خَيْرٌ مِنْكَ عَمَلًا ، فصار [هو] خَلْفَكَ ، وزيدٌ خَلْفَكَ بمنزلة ذلك . والعاملُ فى خَلْفِ الذى هو مَوْضِعٌ له والذى هو فى موضع خبره ، كما أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ فَالْآخِرُ قَدْ رَفَعَهُ الْأَوَّلُ وَعَمِلَ فِيهِ ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصلٌ منه .

ومن ذلك قول العرب : هو موضعه ، وهو مكانه ، وهذا مكان هذا ، وهذا رجلٌ مكانك ، إِذَا أَرَدْتَ الْبَدَلَ . كَأَنَّكَ قُلْتَ : هذا فى مكان ذا ، وهذا رجلٌ فى مكانك . ويقال للرجل : اذهبْ مَعَكَ بِفُلَانٍ ، فيقول : معى رجلٌ

(١) ديوان الأعشى ٤٨ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ ومعجم البلدان (فطيمة) . يذكر قومه بالفروسية يوم الحنو ، وهو حنو قراقر ، موضع قرب ذى قار ، وفيه يقول الأعشى أيضًا :

هم ضربوا بالحنو حنو قراقر مقدمة الهامرز حتى تولت

وفى رواية الديوان : « يوم العين » .

وفطيمة بالتصغير : موضع بالبحرين . ضاحية ، أى علانية ظاهرا بينا . ومثله قول النابغة :

فقد جزتكم بنو ذبيان ضاحية حقا يقينا ولما يأتنا الصدر

والميل : جميع أميل ، وهو الذى لا يثبت على السرج . والعزل ، وأصله بسكون الزاى : جمع أعزل ، وهو الذى لا سلاح معه . وضم الزاى للضرورة .

مكانَ فلان ، أى معى رجلٌ يكونُ بدلاً منه ويُعْنَى غَناءه ، ويكونُ فى مكانه ^(١) .

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كُلَّها انتصابُها من وجه واحد .

ومثُلُ ذلك : هو صَدَدَكَ ، وهو سَقَبَكَ ، وهو قُرْبَكَ .

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كُلَّها قد تكون ^(٢) أسماءَ غيرَ ظروف ، بمنزلة زيد

وعمرو . سمعنا من العرب من يقول : دارك ذاتُ اليمين . وقال الشاعر ، وهو ليبد :

فَعَدْتُ ، كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا ^(٣)

ومن ذلك أيضاً : هذا سَوَاءَكَ ، وهذا رجلٌ سَوَاءَكَ . فهذا بمنزلة مكائك

إذا جعلته فى معنى بَدَلِكَ . ولا يكون اسماً إلا فى الشعر . قال بعض العرب ، لما ٢٠٣ اضطرَّ فى الشعر جعله منزلة غير ، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار ^(٤) :

(١) السيرافى : « هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف . أحدهما : أن يراد المكان الذى يكون فيه ، والآخر : أن يراد البديل منه فى صنعة أو ولاية . ويجوز أن يدخل عليه حرف الجر فتقول : هذا فى مكانك ، ومعى رجل فى مكان فلان ، أى معى رجل يكون بدلاً منه يغنى غناه » .

(٢) ب : « كلها يكون » .

(٣) ديوان ليبد ٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ١٢٩ وجمع الهوامع ١ : ٢١٠ . يصف بقرة أضلت ولدها ، أو أوجست خيفة من صائد ، فهى حذرة فى خوف ، تخال كلا طريقها من خلفها وأمامها ثغرة له يسلك منها إليها . والفرج : موضع المخافة ، وجعله مثنى لأنه عنى موضعى خوفها من الأمام ومن الخلف . ومولى المخافة ، يعنى أنه الجالب للخوف والمسبب له .

(٤) فى الأصل : « قال رجل من الأنصار » ، وأثبت ما فى ب ، ط . ونسبه العينى ٣ : ١٢٧ إلى المزار بن سلامة العجلي ، وليس من الأنصار . وانظر ما سبق فى ص ٣١ .

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا ^(١)

وقال الآخر ، وهو الأعشى :

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَأ ^(٢)

ومثل ذلك : أنت كعبد الله ، كأنه يقول : أنت كعبد الله ، أى أنت فى حال كعبد الله ، فأجرى مجرى عبد الله . إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل . قال الراجز [وهو حميد الأرقط] :
* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ^(٣) *

وقال خنطام المجاشعي ^(٤) :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ ^(٥) *

(١) سبق عجزه فى ص ٣٢ حيث ورد تخريجه وتفسيره . وتجده أيضا فى ابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤ وهمع الهوامع ١ : ٢٠٢ .

(٢) ط : « وما عدلت » .

(٣) الخزانة ٤ : ٢٧٠ والعينى ٢ : ٤٠٢ وهمع الهوامع ١ : ١٥٠ . ونسب فى الخزانة وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٧١ نقلا عن العينى إلى رؤية ، وليس فى ديوانه بل فى ملحقاته ١٨١ . وقبله :

ومسهم مامس أصحاب الفيل ولعبث طير بهم أبابيل
ترميمهم حجارة من سجيل

وصف قوما استوصلت شأفتهم فصاروا كالعصف الذى أكل حبه . والعصف : التبن ، أو الزرع الذى أكل حبه .

والشاهد فيه إدخال « مثل » على الكاف لأن الكاف بمعنى مثل ، والتقدير مثل مثل عصف ، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين .

(٤) كذا فى ب ، ط . وفى الأصل : « وقال الآخر » .

(٥) سبق الكلام عليه فى ص ٣٢ .

ويدلّك على أنّ سَوَاءَكَ وكزَيْدٍ بمنزلة الظروف ، أنّك تقول : مررتُ بمن
سَوَاءَكَ وعلى من سَوَاءَكَ ^(١) ، والذي كزَيْدٍ ، فحَسُنَ هذا كحُسْنِ مَنْ فيها والذي
فيها ، ولا تحسن الأسماء ههنا ولا تكثُر في الكلام . لو قلت : مررتُ بمن فاضيلٌ ،
أو الذي صالحٌ ، كان قبيحا . فهكذا مَجْرَى كزَيْدٍ وسَوَاءَكَ .

وتقول : كيف أنت إذا أقبل قبلك ونجى نحوك ، كأنه قال : كيف أنت
إذا أريدت ناحيتك وإذا أريد ما عندك حين قال : إذا نُجِيَ نحوك . وأما حين
قال : أقبل قبلك فكأنه قال : كيف أنت إذا أقبل النَّقْبَ الرَّكَّابُ ، جعلهما
اسمَيْنِ ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيّد إذا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول
العرب : هو قريبٌ منك ، وهو قَرِيبًا منك ، أى مكانًا قريبًا منك .

حدّثنا يونسُ أنّ العربَ تقول في كلامها : هل قريبًا منك أحدٌ ،
كقولهم ^(٣) : هل قُرْبِكَ أحدٌ .

٢٠٤

وأما دونك فإنه لا يُرْفَعُ أبدًا ، وإن قلت : هو دونك في الشرف ؛ لأنّ
هذا إنّما هو مَثَلٌ كما كان هذا مكانًا ذا في البدل مثلا ، ولكنّه على

(١) وعلى من سَوَاءَكَ ، ساقط من ب ، ط .

(٢) السيرافي : « لأن الركاب اسم للإبل ، وقد أقامه مقام الفاعل في أقبل .
ونصب النقْب - وهو طريق في الجبل - فشبه قبلك ونحوك وناحيتك بالركاب في إقامته
مقام الفاعل ، فإن هذه الأسماء تكون ظرفا في حال ، والركاب لا تكون ظرفا » .

(٣) هذا ما في ط ، ب . وفي الأصل : « كقولك » .

السَّعَة (١) . وإنما الأصلُ في الظروفِ الموضعُ والمستقرُّ من الأرض ، ولكنه جاز هذا (٢) كما تقول : إنه لَصُلْبُ القَنَاةِ ، وإنه لَمِنْ شَجَرَةٍ صَالِحَةٍ ، ولكنه على السَّعَة (٣) . وأما قُصِيدَ قُصْدِكَ فمَثَلُ نُجَيِّ نَحْوِكَ ، وأَقْبَلُ قُبْلِكَ ، يَرْتَفِعُ كما يَرْتَفِعَانِ وَيَنْتَصِبُ كما يَنْتَصِبَانِ . وإن شئت قلت : هو دُونُكَ ، إذا جعلتَ الأوَّلَ الآخِرَ ولم تَجْعَلْهُ رَجُلًا (٤) . وقد يقولون : هو دُونٌ ، في غير الإضافة ، أى هو دُونٌ من القوم ، وهذا ثَوْبٌ دُونٌ ، إذا كان رَدِيئًا (٥) .

واعلم أنه ليس كلُّ موضعٍ و [لا] كلُّ مكانٍ يَحْسُنُ أن يكون ظرفًا . فمِمَّا لا يَحْسُنُ أن يكون ظرفًا (٦) أنَّ العربَ لا تقول هو جَوْفُ المسجد ولا هو دَاخِلُ الدار ولا هو خَارِجُ الدار ، حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ، ومن خارجها . وإنما فُرِّقَ بين خلفَ وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأنَّ

(١) ولكنه في السَّعَة ، من الأصل فقط .

(٢) ولكنه جاز هذا ، من الأصل فقط .

(٣) ولكنه على السَّعَة ، من الأصل فقط .

(٤) بعده في الأصل : « يعنى أنك جعلته أصغر من الذى فوقه » ، وواضح أنه تعليق ليس من صلب الكتاب .

(٥) السيرافي : وذكر سيوييه دون في معنيين : أحدهما أن تكون ظرفا ولا يجوز فيه غير النصب ، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيها ، فيقال : زيد دون عمرو في العلم والشرف ونحوه . وأما الموضع الآخر لدون فأن تكون بمعنى حقير أو مسترذل ، فيقال هذا دونك ، أى حقيرك ومسترذلك ، كما تقول ثوب دون ، إذا كان رديئا . وجائز أن يكون دون الذى فى المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفا محمولا على هذا فى الرفع ، لأنك إذا جعلته فى مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمنزلة أسفل وتحت ، وهما يجوز رفعهما على التنكير .

(٦) أن يكون ظرفا ، ساقط من ط ، ب .

خَلَفَ وما أشبهها للأماكن التي تلى الأسماء من أقطارها . على هذا جرث عندهم . والجَوْفُ والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد ، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلى الاسم من نواحيه وأقطاره ، ومن أعلاه وأسفله ، وتكون ظروفا كما وصفت لك ، وتكون أسماء كقولك : هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها ، وهو في ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو في بيتك وفي دارك .

ويدلُّك على أنَّ المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنك تقول : زيدٌ وَسَطُ الدار وضربتُ وَسَطَهُ ، وتقول : في وَسَطِ الدار ، فيصيرُ بمنزلة قولك : ضربتُ وَسَطَهُ مفتوحاً مثله .

واعلم أنَّ الظروف بعضها أشدُّ تمكُّناً من بعض في الأسماء ، نحو القُبْلُ والقَصْدُ والناحية . وأمَّا الخلف والأمام والتَّحْتَ فهنَّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجْعَلَ أسماء . وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار .

وهذه حروف تَجْرَى مَجْرَى خَلْفِكَ وأمامك ، ولكنَّا عزلناها لنفسر معانيها ، لأنها غرائب .

فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثم لم نفسر معانيهما ، وهما صَدَدَكَ ومعناه القَصْدُ ، وسَقَبَكَ ومعناه القُربُ ، ومنه قول العرب : هو وَزَنَ الجبل أي ناحية منه ، وهم زِنَةُ الجبل أي حذاءه ^(١) .

ومن ذلك قول العرب : هم قُرَابَتِكَ ^(٢) أي قُرْبِكَ ، يعنى المكان .

(١) في اللسان نقلاً عن سيويه : « وهو زنة الجبل ، أي حذاءه » . وكذا في الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

(٢) بضم القاف في هذا الموضع وتاليه ، كما في ط . وضبطت في بولاق بفتح القاف خطأ . وانظر اللسان (قرب ١٥٥ - ١٥٦) .

وهم قُرَابَتِكَ في العلم ، أى قَرِيْبًا منك في العلم . وكان ^(١) هذا بمنزلة قول العرب :
هو حِذَاءُه ، وإِزَاءُه ، وَحَوَالِيْه بنو فلانٍ ، وقَوْمُكَ أَقْطَارَ البلاد .

ومن ذلك قول الشاعر ، وهو أبو حَيَّةَ التَّمِيْرِيّ ^(٢) :
إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِي مُسَالِيْه عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ وَمُقَدِّمٍ ^(٣)
وَمُسَالَاه : عِطْفَاهُ بِمَنْزِلَةِ « جَنْبِيْ فُطَيْمَةٍ » .

هذا باب ما شُبِّهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِّ ^(٤)
شُبِّهَتْ بِهِ إِذْ كَانَتْ تَقَعُ عَلَى الْأَمَاكِنِ

وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو مَنِيّ مَنْزِلَةِ الشَّغَافِ ^(٥) ، وهو مَنِيّ
مَنْزِلَةِ الْوَلَدِ .

ويدلُّك على أنه ظَرْفٌ قولك : هو مَنِيّ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ ^(٦) ، فَإِنَّمَا أُرِدْتُ أَنْ

(١) ب ، ط : « فصار » .

(٢) ط : « ومن ذلك قول أبي حية التميمي » .

(٣) اللسان والصحاح (سيل) واللسان (مسل) والأزمة والأمكنة ١ :
٣٠٧ . وفي بعض الرويات : « إذا ما تغشاه » تحريف . وإنما هي « نعشناه » أى رفعناه .
وصف راكبا أدام السرى حتى غلبه النوم فطفق ينثنى فى عطفيه وناحيته ، سميا مسالين
لأنهما أسىلا ، أى سهلا فى طول وانحدار . عنه ، أى عن الرجل ، من وراء ومقدم ، أى
من مقدم الرجل ومؤخره . وقبله كما فى اللسان (سيل) :

فما قام إلا بين أيدٍ تقيمه كما عطفت ريح الصباخوط ساسم

والشاهد فيه نصب « مساليه » على الظرف ، أى فى مساليه .

(٤) فى الأصل فقط : « بالمكان المبهم » .

(٥) الشغاف ، كسحاب : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كاللحجاب . وفى

الأصل وب : « الشعاب » ، صوابه فى ط . ومنه قول النابغة :

وقد حال هم دون ذلك والـج مكان الشغاف تبتغيه الأصابع

(٦) الولد ، ساقطة من ط ، ب ، ثابتة فى بعض أصول ط .

تَجْعَلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْزِلِي مَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، وَهُوَ مَنْنَى
مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَأَنْتَ مَنْنَى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَذَلِكَ إِذَا دَنَا فَلَزِقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ
يَدَيْكَ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ :

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدَ رَابِيءِ الْـ ضَرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَلَعُ^(١)
وَهُوَ مِنْكَ مَنَاطُ الثُّرَيَّا .

٢٠٦

وَقَالَ الْأَخْوَصُ^(٢) :

وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا^(٣)

(١) ديوان الهذليين ١ : ٦ والمفضليات ٤٢٤ والخزانة ١ : ٢٠١ وابن يعيش ١ :

يَصِفُ حُمْرًا وَرَدَّتِ الْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ . وَالْعَيُوقُ : كَوْكَبٌ يَطْلُعُ
بِحَيْالِ الثُّرَيَّا ، وَهُوَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ . وَالضَرْبَاءُ : جَمْعُ
ضَرْبٍ ، وَهُمْ الْقَوْمُ يَضْرِبُونَ بِالْقِدَاحِ . وَرَابِئُهُمْ : رَجُلٌ يَقْعُدُ فَوْقَ الْقَوْمِ الضَّارِبِينَ يَنْظُرُ
مَا يَعْمَلُونَ . وَالنَّجْمُ : الثُّرَيَّا . لَا يَتَلَعُ : لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَرْتَفِعُ . يَقُولُ : مَكَانُهُ مِنَ الثُّرَيَّا مِثْلُ
مَكَانِ قَعُودِ الرَّائِيءِ مِنَ الضَرْبَاءِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبٌ « مَقْعَدٌ » عَلَى الظَّرْفِ مَعَ اخْتِصَاصِهِ ، تَشْبِيهًُا لَهُ بِالْمَكَانِ .

(٢) ط : « الْأَخْوَصُ » بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، تَحْرِيفٌ . وَفِي الشُّنْتَمَرِيِّ : « لِلْأَخْوَصِ بْنِ
مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ » صَوَابٌ هَذِهِ « لِلْأَخْوَصِ » . وَنَسَبٌ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٢٥٤
إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ .

(٣) مَنَاطُ الثُّرَيَّا : مُتَعَلِّقُهَا ، مِنْ نَطَتِ الشَّيْءِ أَنْوَطُهُ ، إِذَا عُلِقَتْهُ . وَأَرَادَ بَيْنَى
حَرْبِ آلِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ . يَقُولُ : هُمْ فِي ارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِمْ كَالثُّرَيَّا إِذَا
صَارَتْ عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ . وَقَدْ أَسهَبَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبٌ « مَنَاطُ الثُّرَيَّا » عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا قِيلَ فِي الشَّاهِدِ الَّذِي قَبْلَهُ .

وقال : هو مَنَى مَعْقَدَ الإِزَارِ ، فَأَجْرَى هذا مجرى قولك : هو مَنَى مكانَ السارية ، وذلك لأنها أماكنٌ ، ومعناها هو مَنَى في المكان الذي يَقَعُ فيه الضرباءُ ، وفي المكان الذي نِيَطَ به الثُّرَيَّا ، وبالمكان الذي يَنْزِلُ به الولدُ ، وأنت مَنَى في المكان الذي تَقَعُ فيه القابلةُ ، وبالمكان الذي يُعَقَّدُ عليه ^(١) الإِزَارُ ، فَإِنَّمَا أراد هذا المعنى ولكنه حَذَفَ الكلامَ . وجاز ذلك كما جاز دخولُ البيتِ وذهبتُ الشَّامَ ؛ لأنها أماكنٌ وإن لم تكنْ كالمكان .

وليس يجوز هذا في كلِّ شيءٍ ، لو قلت : هو مَنَى مَجْلِسَكَ ^(٢) أو مُتَّكَأَ زيدٍ ، أو مَرَبِطَ الفرسِ ، لم يجوز ^(٣) . فاستعمل من هذا ما استعملتِ العربُ ، وأجز منه ما أجازوا .

ومن ذلك قول العرب : هو مَنَى دَرَجَ السَّيْلِ ^(٤) ، أى مكانَ درج السيل من السيل . قال الشاعر ، وهو ابن هَرْمَةَ :

(١) ب : « به » ط : « فيه » .

(٢) في الأصل وبعض أصول ط : « محبسك » .

(٣) السيرافي : « منع سيويه أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفا غيره من الأماكن ، نحو مربط الفرس ، إلا أن تُظهر المكان فتقول : هو مَنَى مكانَ مربط الفرس ، فيجوز » . ثم قال : « وقد ظهر أن سيويه يميز زيد خلُفك ، إذا جعلته هو الخلف ، ولم يشترط ضرورة شاعر . وهو قول المازني . وكان الجرمي لا يميزه إلا في ضرورة الشعر . والكوفيون يمنعونه أشد المنع » .

(٤) « أى مكانَ درج السيل من السيل » ، في الأصل فقط .

أُنْصَبَ لِلْمَنِيَّةِ نَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السُّيُولِ (١)

ويقال رَجَعَ أَذْرَاجَهُ ، أى رَجَعَ فى الطريق الذى جاء فيه . هذا معناه . فَأَجْرَى مَجْرَى مَا قَبْلَهُ ، كما أَجْرُوا ذَلِكَ المَجْرَى دَرَجَ السُّيُولِ .

وَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ مِنْ هَذَا البابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مَنَّى فَرَسَخَانَ ، وَهُوَ مَنَّى عَدْوَةُ الْفَرَسِ ، وَدَعْوَةُ الرَّجُلِ ، [وَغَلْوَةُ السَّهْمِ] ، وَهُوَ مَنَّى يَوْمَانِ ، وَهُوَ مَنَّى فَوْتُ الْيَدِ . فَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا البابَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسَخَيْنِ وَيَوْمَيْنِ ، وَدَعْوَةَ الرَّجُلِ ، وَفَوْتًا . وَمَعْنَى فَوْتُ الْيَدِ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَقْرُبَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . فَهَذَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَجَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، كَأَنَّهُ هُوَ لِسَعَةِ الْكَلَامِ ، كما قالوا : أُنْخَطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : أَنْتَ مَنَّى مَرَأَى وَمَسْمَعٌ ، فَإِنَّمَا رَفَعُوهُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ هُوَ الْأَوَّلَ ، حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ : أَنْتَ مَنَّى قَرِيبٌ (٢) .

(١) الخزانة ١ : ٢٠٣ والأزمينة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

يقوله باكيا على قومه لكثرة من فقدته منهم . والنصب ، بالضم : المنصبوب كما ضبط فى الخزانة . وفى اللسان : « القتيبي : جعلته نُصِبَ عَيْنِي بِالضَّم ، وَلَا تَقْلُ نُصْبَ عَيْنِي » . يقول : أَهْمُ نَصَبٍ لِلْمَنِيَّةِ ، أَى الْمَوْتِ ، تَدُورُ عَلَيْهِمْ وَلَا تَتَخَطَّاهُمْ . نَعْتَرِيهِمْ : تَغْشَاهُمْ . دَرَجَ السُّيُولِ : الْمَوْضِعَ الَّذِى يَنْحَدِرُ فِيهِ السَّيْلُ إِلَى آخِرِهِ حَتَّى يَسْتَقِرَّ ، وَالْمَعْنَى كَأَنَّهُمْ كَانُوا فِي مَرِّ السَّيْلِ فَاجْتَرَفَهُمْ .

والشاهد فيه نصب « درج السيول » على الظرف ، كما فى الشاهدين قبله .

(٢) السيرافى : يريد أنهم رفعوه جعلوه الأول كما قالوا : زيد منى قريب . ومن العرب من ينصب فيقول مرأى ومسمعا ، فجعله ظرفا ؛ لأنهم لما قالوا بمراى ومسمع فدخلت عليه الباء صار غير الاسم الأول ، فإذا صار غيره ولا يأتية نصب نُصِبَ عَلَى الظرف ، كما تقول : أنت منى مكان زيد ، أو أنت بمكان زيد .

وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون :
 أَنْصَبَ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ
 فجعلهم هم الدَّرَجَ ، كما تقول : زَيْدٌ قَصْدُكَ ، إذا جعلت القصدَ زيدًا ،
 وكما يجوز لك أن تقول : عَبْدُ اللَّهِ خَلْفُكَ ، إذا جعلته هو الخلف .

واعلم أن هذه الحروف (١) بعضها أشدُّ تمكُّنًا في أن يكون اسمًا من
 بعض ، كالْقَصْدِ والنَّحْوِ ، والقَبْلِ والناحية . وأمَّا الخلفُ والأمام والتَّحْتَ واللُّدُنُ
 فتكون أسماءً ، وكيونةً [تلك] أسماءً أكثر وأجری في كلامهم . وكذلك مَرَأَى
 ومَسْمَعٌ كينونتهما أسماءً أكثر ، ومع ذلك إنهم جعلوه اسمًا خاصًا ، بمنزلة
 المجلس والمُتَكِّأ وما أشبه ذلك ، فكرهوا أن يجعلوه ظرفًا .

وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه ، يجعله بمنزلة دَرَجِ السُّيُولِ ، فينصبه ،
 وهو قليل ، كأنهم لما قالوا : بمَرَأَى ومسمع فصار غير الاسم الأول في المعنى
 واللفظ ، شبهوه بقوله : هو مَتْنِي بمنزلة الولد .

وقد زعم يونس أن ناسًا يقولون : هو مَتْنِي مَزَجَرُ الكلب ، يجعلونه بمنزلة
 مَرَأَى ومسمع . وكذلك مَقْعَدٌ وَمَنَاطٌ ، يجعلونه هو الأول فَيُجْرَى ، كقول
 الشاعر (٢) :

(١) ط ، ب : « الظروف » . والمراد بالحروف الكلمات .

(٢) هو الأخطل . ديوانه ٣٣٥ والخزانة ١ : ٢٢٠ عرضا . ونسب كذلك في
 المؤلف ٨٤ والخزانة ١ : ٤٥٨ إلى عتبة بن الوغل .

ووائل : أبو بكر وتغلب ، وهذه قبيلة كعب بن جعيل التغلبي الذي يهجو
 الأخطل . والقرد : دويبة تعض الإبل . جعل مكانه من وائل شبيها بمكان القرد من است
 الجمل في الخسة والدناءة . وقبله :

وسميت كعبا بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل

والشاهد فيه رفع « مكان » الثاني لأنه خير عن الأول لا ظرف له .

وَأَنْتَ مَكَائِكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقَرَادِ مِنْ آسَتِ الْجَمَلِ

وإنما حسن الرفع ههنا لأنه جعل الآخر هو الأول ، كقولك : له رأسُ رأسِ الحمار . ولو جعل الآخر ظرفاً جاز ، ولكن الشاعر أراد أن يشبه مكانه بذلك المكان .

وأما قولهم : داری خَلَفَ دارك فرسخًا ، فانتصب لأنَّ خَلَفَ خبرٌ للدار ، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعض واستغنى ، فلمَّا قال : داری خَلَفَ دارك أَبْهَمَ ، فلم يُدَرَّ ما قدرُ ذاك ، فقال : فرسخًا وذرعا وميلا ، أراد أن يبين . فَيَعْمَلُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنَّصب كما عَمِلَ : له عِشْرُونَ درهماً في الدرهم ، كَأَنَّ هذا الكلامَ شَيْءٌ مَنْوًّ يَعْمَلُ فيما ليس من اسمه ولا هو هو ، كما ^٨ كان : أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا ، بتلك المنزلة .

وإن شئت قلت : داری خَلَفَ دارك فرسخانٍ ، تُلْغِي خَلَفَ كما تُلْغِي فيها إذا قلت : فيها زيدٌ قائمٌ .

وزعم يونسُ أنَّ أبا عمرو كان يقول : داری من خَلَفِ دارك فرسخانٍ ، فشَبَّهه بقولك : دارك مَنى فرسخانٍ ، لأنَّ خَلَفَ ههنا اسمٌ ، وجَعَلَ مِنْ فيها بمنزلتها في الاسم . وهذا مذهبٌ قويٌّ .

وأما العربُ فتَجْعَلُهُ بمنزلة قولك : خَلَفَ ، فَتَنْصِبُ وَتَرْفَعُ ، لأنك تقول : أنت من خَلَفِي ، ومعناه أنت خَلَفِي ، ولكنَّ الكلامَ حَذَفَ . ألا ترى أنَّكَ تقول : دارك من خَلَفِ داری ، فَيَسْتَغْنِي الكلامُ .

وتقول : أنت مَنى فرسخين ، أى أنت مَنى ما دُمْنَا نَسِيرُ فرسخين ، فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شَبَّه بالمكان .

وأما الوقت والساعات ، والأيام والشهور والسّنون ، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر ، فهو قولك : « القتال يوم الجمعة » ، إذا جعلت يوم الجمعة ظرفاً ، و « الهلال الليلة » . وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة ، والهلال في الليلة .

وإن قلت : الليلة الهلال ، واليوم القتال نصبت ، التقديم والتأخير في ذلك سواء . وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول (١) .

وكذلك : اليوم الجمعة واليوم السبت ، وإن شئت رفعت . فأما اليوم الأحد ، واليوم الاثنين ، فإنه لا يكون إلا رفعاً ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بعمل فيه (٢) كأنتك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . وكذلك : اليوم خمسة عشر من الشهر ، وإنما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ،

(١) السيرافي : اعلم أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر ولا تكون أخباراً للجهات . وأما ظروف المكان فتكون أخباراً للمصادر وللجهات . وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجهة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها ، أعني الأماكن . ألا ترى أنك إذا قلت زيد خلفك ، على أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته ، مع وجود هذه الأماكن . ففي أفراد الجهة بمكان فائدة . وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء ، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ليس فيه بعمل » وفي ب وبعض أصول ط : « ليس يعمل فيه » . وقال السيرافي : « ولم يجز في الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع ، وإنما ذاك لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة ، فهما مصدران يقعان في اليوم ، بمنزلة قولك : اليوم القتال » .

ويومان من الشهر رُفِعَ كُلُّهُ ^(١) ، فصار بمنزلة قولك : العامُ عامُها .
ومن العرب من يقول : اليومَ يومُك ، فيجعلُ اليومَ الأوَّلَ بمنزلة الآن ، لأنَّ
الرجل قد يقول : أنا اليومَ أفعلُ ذاك ، ولا يريد يوماً بعينه .
وتقول : عَهْدِي به قَرِيْبًا وَحْدِيْثًا ، إذا لم تَجْعَلِ الآخِرَ هو الأوَّلَ . فإن
جعلتُ الآخِرَ هو الأوَّلَ رفعتُ . وإذا نصبتُ جعلتُ الحديثَ والقريبَ من
الدهر . وتقول : عَهْدِي به قائمًا وعِلْمِي به ذا مالٍ ، فتَنصِبُ على أَنَّهُ حال وليس
بالعهد ولا العلم ، وليسا هنا ظرفَيْنِ .
وتقول : ضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ قائمًا ، على هذا الذي ذكرتُ لك .
واعلم أنَّ ظروفَ الدهرِ أَشَدُّ تَمَكَّنًا في الأسماء ، لأنها تكون فاعِلَةً ومفعولَةً .
تقول : أَهْلَكَكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ، وَاسْتَوَيْتُ أَيَّامَكَ ، فَأَجْرِي الدهرُ هذا المجرى .
فأَجِرِ الأشياءَ كما أَجروها .

هذا باب الجرّ

والجرُّ إنما يكون في كلِّ اسمٍ مضافٍ إليه . واعلم أنَّ المضاف إليه يَنْجَرُ
بثلاثة أشياء : بشيءٍ ليس باسم ولا ظرفٍ ، وبشيءٍ يكون ظرفًا ، وباسمٍ لا يكون
ظرفًا .

فأمَّا الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك : مررتُ بعبدِ اللَّهِ ، وهذا لعبدِ
اللَّهِ ، وما أنت كزيدٍ ، وبِالْبَكْرِ ، وثَالِثُهُ لا أفعلُ ذاك ^(٢) وَمِنْ وَفِي

(١) ما بعد « عشر » ساقط من الأصل . وفي ب : « خمسة عشر من الشهر ولو
كان رفع » فقط .

(٢) ب : « لأفعلن ذاك » ، وهي صحيحة أيضًا . وفي ط : « لأفعلن ذاك » ، وهو
ضعيف لوجوب التوكيد بالنون في هذه الحالة إلا في مذهب الكوفيين . انظر الصبان
٣ : ٢١٦ .

وَمُذً ، وَعَنْ ، وَرُبَّ وما أشبه ذلك . وكذلك أخذته عن زيد ، وإلى زيد .

وَأَمَّا الحُرُوفُ التي تكون ظرفًا فنحو خَلْفَ وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ وَقَبْلَ ، وَمَعَ وَعَلَى ؛ لِأَنَّكَ تقول : مِنْ عَالِيكَ ، كما تقول : مِنْ فَوْقِكَ ، وَذَهَبَ مِنْ مَعِهِ .

وَعَنْ أَيْضًا ظَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ الْيَمِينِ وَالنَّاحِيَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : مِنْ عَنْ يَمِينِكَ ، كما تقول : مِنْ نَاحِيَةِ كَذَا وَكَذَا .

وَقُبَالَةَ ، وَمَكَائِكَ ، وَدُونَ ، وَقَبْلَ ، وَبَعْدَ ، وَإِزَاءَ ، وَجِذَاءَ ، وما أشبه هذا من الأَمَكَةِ وَالْأَزْمَنَةِ ^(١) . وَذَلِكَ قولك : أَنْتَ تَخْلَفُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَأَمَامَ زَيْدٍ ، وَقُدَّامَ أَخِيكَ . وَكَذَلِكَ سائرُ هذه الحُرُوفِ .

وهذه الظُرُوفُ أَسْمَاءٌ ، وَلَكِنِهَا صَارَتْ مَوَاضِعَ لِلْأَشْيَاءِ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فنحو : مِثْلُ ، وَغَيْرِ ، وَكُلُّ ، وَبَعْضُ . وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا الْأَسْمَاءُ الْمُخْتَصَّةُ نَحْوُ : حِمَارٍ ، وَجِدَارٍ ، وَمَالٍ ، وَأَفْعَلُ نَحْوَ قولك : هَذَا أَعْمَلُ النَّاسِ ، وما أشبه هذا من الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، وَذَلِكَ قولك : هَذَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَهَذَا كُلُّ مَالِكَ وَبَعْضُ قَوْمِكَ ، وَهَذَا حِمَارُ زَيْدٍ وَجِدَارُ أَخِيكَ ، وَمَالُ عَمْرٍو . وَهَذَا أَشَدُّ النَّاسِ ^(٢) .

وَأَمَّا الْبَاءُ وما أشبهها فليست بظُرُوفٍ وَلَا أَسْمَاءٍ ، وَلَكِنَّهَا يُضَافُ بِهَا

(١) ما عدا الأصل : « من الأزمنة » ، فقط .

(٢) « من الفعل المضمر » ثابتة في الأصل وبعض أصول ط .

إلى الاسم ما قبله أو ما بعده . فإذا قلت : يا لَبَكْرٍ فَإِنَّمَا أردت أن تجعل ما يعمل في المُنَادَى من الفعل المضمر مُضَافًا إلى بكْرٍ باللام ^(١) .

وإذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فَإِنَّمَا أضفتُ المرورَ إلى زيدٍ بالباء ، وكذلك هذا لعبدِ الله . وإذا قلت : أنت كعبدِ الله ، فقد أضفتُ إلى عبدِ الله الشَّبهَ بالكاف . وإذا قلت : أخذتُه من عبدِ الله فقد أضفتُ الأخذَ إلى عبدِ الله بِمَنْ . وإذا قلت : مُدَّ زمانٍ فقد أضفتُ الأمرَ إلى وقتٍ من الزمان [بِمُدَّ] . وإذا قلت : أنت في الدارِ فقد أضفتُ كينونتك في الدارِ إلى الدارِ بِفِي . وإذا قلت : فيك خَصْلَةٌ سَوِيَّةٌ ، فقد أضفتُ إليه الرَّدَاءَةَ بِفِي . وإذا قلت : رَبُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذاك ، فقد أضفتُ القولَ إلى الرجلِ بِرُبِّ . وإذا قلت : باللهِ وواللهِ وتاللهِ فَإِنَّمَا أضفتُ الحَلْفَ إلى الله سبحانه ^(٢) . كما أضفتُ النداءَ باللام إلى بكْرٍ حينَ قلتُ يَا لَبَكْرٍ : وكذلك رَوَيْتُهُ عن زيدٍ ، أضفتُ الروايةَ إلى زيدٍ بِعَنْ .

هذا باب مَجْرَى النعتِ على المنعوتِ والشَّرِيكِ على الشَّرِيكِ والبَدَلِ على المُبَدَّلِ منه وما أشبه ذلك

فَأَمَّا النَّعْتُ الذي جرى على المنعوتِ فقولك : مررتُ برَجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلُ ، فصار النعتُ مَجْرورًا مَثَلُ المنعوتِ لأنَّهما كالاسم الواحدِ . [وَإِنَّمَا

(١) السِّيرافي : معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها . ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم كقولك : رغبت في زيد ، وقمت إلى عمرو . ففِي أوصلت إلى زيد الرغبة ، وإلى أوصلت القيام إلى عمرو . وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك : يا لَبَكْرٍ ، بمنزلة قولك : أدعو وأريد ، ولهذا نصبت المنادى . فاللام أوصلت هذا المعنى إلى بكرٍ وأضافته إليه .

(٢) ط : « جل ثناؤه » ب : « عز وجل » .

صارا كالاسم الواحد ^(١) [من قَبْلِ أَنَّكَ لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الذين كل واحدٍ منهم رجلٌ ، ولكنَّكَ أردتَ الواحدَ من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ ، فهو نكرةٌ ، وإنَّما كان نكرةً ^(٢) لأنه من أُمَّةٍ كُلُّها له مثلُ اسمه . وذلك أنَّ الرجالَ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ، والرجالُ الظرفاءُ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ ، فاسمُهُ يَخِلطُهُ بأُمَّتِهِ حتَّى لا يُعَرَفَ منها .

فإنَّ أَطْلَتِ النعتَ فقلتُ : مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مُسْلِمٍ ، فَأَجْرِهِ على أَوَّلِهِ .

ومن النعتِ أيضاً : مررتُ برجلٍ أيَّما رجلٍ ، فأَيُّما نعتٌ للرجل في كماله وَيَذَّه غَيْرُهُ ؛ كَأَنَّهُ قال : مررتُ برجلٍ كاملٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ . فهذا نعتٌ للرجل بإحسابِهِ إِيَّاكَ من كلِّ رجلٍ . وكذلك : كافيك من رجلٍ ، وهَمَّكَ من رجلٍ ، [وناهيك من رجلٍ] ، ومررتُ برجلٍ ما شئتُ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ شَرَعِكَ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ هَذَاكَ من رجلٍ ، [وبامرأةٍ هَذَاكَ من امرأةٍ] . فهذا كُلُّهُ على معنَى واحدٍ ^(٣) ، وما كان منه يَجْرَى فيه الإعرابُ فصار نعتاً لأَوَّلِهِ جَرَى على أَوَّلِهِ ^(٤) .

(١) هذه من الأصل فقط .

(٢) في الأصل : « كل واحد منهم اسمه رجل ظريف باسمه ، ورجل ظريف نكرة » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٣) اختلف ترتيب هذه الأمثلة في النسخ . وقد أثبت ما في ط لوضوحه وكمالهِ .

(٤) هذا الباب خاص بنعت النكرة ، أما نعت المعرفة فسيأتى . قال السيرافي :

وإنَّما صار النعت تابعا للمنعوت في إعرابه لأنَّهما لشيء واحد ، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته . وإنَّما صار لشيء واحد من قبل أَنَّكَ إذا قلتَ مررتُ برجلٍ ظريفٍ فهو من الرجال الظرفاء الذي كل واحد منهم ظريف . فالرجال الظرفاء جملة لرجلٍ ظريف ، كما أن الرجال جملة لرجل .

وسمينا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ ،
ومررتُ بامرأةٍ هَدَّتْكَ من امرأةٍ ؛ فجعله فعلا [مفتوحًا ، كأنه قال : فَعَلَّ
وفَعَلَتْ] ، بمنزلة كَفَاكَ وَكَفَّتَكَ .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ . فَمِثْلُكَ نعتٌ على أَنَّكَ قلتُ هو
رجلٌ كما أَنَّكَ رجلٌ ، ويكون نعتاً أيضاً على أَنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنْقُصْ عنكَ في
شئٍ من الأمور . ومثله : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، أى صُورَتُهُ شَبِيهَةٌ بصورتِكَ ،
وكذلك : مررتُ برجلٍ ضَرَبِكَ وشَبِيهَكَ . وكذلك نَحْوُكَ ، يُجَرِّينَ في المعنى
والإعرابِ مُجَرِّى واحداً ، وهنَّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٍ لنكرةٍ .

[ويونسٌ يقول : هذا مِثْلُكَ مُقْبِلاً ، وهذا زَيْدٌ مِثْلُكَ ، إذا قَدَّمَهُ جعله
معرفةً وإذا أَخَّرَهُ جعله نكرةً . ومن العرب من يوافقُه على ذلك] .

ومنه : مررتُ برجلٍ شَرٌّ منك ، فهو نعتٌ على أَنه نقصَ أَنَّ يكون
مثله (١) .

ومنه : مررتُ برجلٍ خَيْرٌ منك ، فهو نعتٌ له بأنَّه قد زاد على أن يكون
مثله .

ومنه : مررتُ برجلٍ غَيْرِكَ ، فغَيْرُكَ نعتٌ يُفَصِّلُ به بين مَنْ نَعْتُهُ بغيرٍ وبين
من أَضَفْتَهَا إليه حتَّى لا يكون مثله أو يكون مرَّ باثنين .

ومنه : مررتُ برجلٍ آخَرَ ، [فآخر (٢)] نعتٌ على نحو غَيْرِ (٣) .

(١) ط : « بأنَّه نقصَ عن أن يكون مثله » .

(٢) من الأصل فقط .

(٣) في الأصل فقط : « على أَنه غيره » .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ ، نعتُ الرجلَ بِحُسْنٍ وجهه ولم تجعل فيه الهاءَ التي هي إضمامُ الرجلِ ، كما تقول : حَسَنٌ وجهه ، لأنَّه إذا قيل حَسَنُ الوجهِ عُلِمَ أنه لا يَعْنِي من الوجوه إلا وجهه .

ومثل ذلك : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، إنَّما أدخلتُ الهاءَ في الحسَنَةِ لأنَّ الحسَنَةَ إنَّما وقعتُ نعتًا لها ثم بلغتُ به بعد ما صار نعتًا لها حيث أردتُ ، فمن ثم صارتُ ^(١) فيها الهاءُ . وليست بمنزلة حَسَنٍ وجهه في اللفظ وإن كان المعنى واحدًا ؛ لأنَّ الحُسْنَ ههنا للأوَّل ثم يضيفه إلى من تريد ^(٢) ، وحَسَنَ الوجه ^(٣) مضافٌ إلى معرفةٍ صفةً للنكرة ، فلمَّا كانت صفةً للنكرة أُجريت مُجراها كما جرت مجراها أخواتُها مثُلُ وما أشبهها .

وممَّا يكون نعتًا للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفةٍ قول الشاعر ، امرؤ القيس ^(٤) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايدِ لَاحَهُ طِرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأٍ مُغْرَبٍ ^(٥)

ومنه أيضًا : مررتُ على ناقةٍ عُبْرَ الْهَوَاكِيرِ .

(١) ط : « طار » .

(٢) ط : « تريد » .

(٣) ط : « وحش » فقط ، وما أثبت من الأصل و ب يطابق نسختين من أصول ط .

(٤) امرؤ القيس ، ساقطة من الأصل ثابتة في جميع النسخ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٤٦ . ينعت فرسه بأنه منجرد قصير الشعر ، وبذلك

توصف الخيل العتاق . وقيد الأوايد ، أى هو لها بمنزلة القيد ، لأنه يسبقها فيمنعها من

الفوت . والأوايد : الوحش . لاحه : ضميره وغيره . والطراد : مطاردة الصيد واتباعه .

والهوادي : المتقدّمات السابقة ، واحدها هادٍ وهادية . والشأ : الطلق . والمغرب :

البعيد . وفي الأصل ، ب : « مقرب » ، صوابه من الديوان ، و ط .

والشاهد فيه نعت منجرد النكرة بقيد الأوايد وإن كان النعت مضافا إلى ما فيه

الألف واللام ، لأنه في معنى الفعل ، أى يقيد الأوايد .

ومما يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين . من ذلك : مررتُ برجلٍ ضاربٍك ، فهو نعت على أنه سيضربه ^(١) ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، ولكن حذف التنوين استخفاً . وإن أظهرت الاسم وأردت التخفيف والمعنى معنى التنوين ، جرى مجراه حين كان الاسم مضمراً ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضاربه رجل ^(٢) ؛ فإن شئت حملته على أنه سيفعل ، وإن شئت على أنك مررت به وهو في حال عمل ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ ^(٣) . فالرفع ههنا كالجر في باب الجر .

واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ ، بمنزلة النكرة المفردة . ويدللك على ذلك قول [الشاعر ، وهو] جرير :

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحَرُورِ كَأَنَّا لَدَى فَرَسٍ مُّسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٌ ^(٤)

(١) السيرافي : يريد أن الأسماء المأخوذة من الفعل إن أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل بإضافتها تخفيف ، وهي بمعناها نكرة غير مضافة ، والنكرات ينعت بها نحو : مررت برجل ضاربه رجل ، فهو بمعنى يضربه في الحال أو تعنى سيضرب .

(٢) ط وبولاق : « ضارب زيد » ، تحريف صوابه في الأصل ، وب وجمهور أصول ط .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ ومجالس ثعلب ٧١ . قال ثعلب : « هذا بيت نصبوه على أرماع ليستظلوا به فطيرته الريح » . ومستن الحرور : موضع استئانها ، أي انطلاقها مسرعة . والصائم : الواقف الممسك عن المشي . شبه الخيمة التي نصبوها للاستظلال ، بهذا الفرس القائم يستقبل الريح فتنفذ بين فروجه وتأخذه من كل وجه .

والشاهد فيه نعت « فرس » النكرة بقوله : « مستقبل الريح » ، وهي بمنزلة النكرة لأنها لم تكتسب من الإضافة تعريفاً .

٢١١ كأنه قال : لدى مستقبل صائم .

وقال المَرَّار الأَسَدِيُّ :

سَلَّ الهمومَ بكلِّ مُعْطَى رأسِهِ ناچَ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مَتَعِيسٍ ^(١)

مُغْتَالِ أَحْبَلِهِ مُبِينِ عُنُقِهِ في مَنَكِبِ زَيْنِ المَطْيِ عَرْنُدَسٍ ^(٢)

سمعناه مَمَّنْ يَرويه من العرب يُنشدُه هكذا . ومنه أيضاً قول ذى الرُّمَّة :

سَرَتْ تَخْبِطُ الظُّلَمَاءَ من جَانِبِي قَسَا

وَحُبَّ بِهَا من خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ ^(٣)

فكَانَتْهُمْ قالوا : بكلِّ مُعْطَى [رأسه] ، ومن خَابِطِ [الليل] .

ومثله قول جرير :

(١) سبق الكلام عليه في ص ١٦٨ . والبيتان أنشدتهما في اللسان (عردس) بدون نسبة .

(٢) اغتال الشيء : ذهب به ، والمراد استوفى الحبال التي يشد بها رحله لعظم جوفه . والمبين : البين الطول . ويروى : « متين عنقه » . زَيْن المطي زبنا : دفعها . والمطي : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهره . وفي اللسان : « زين المطي » . والعرنُدس : الشديد .

والشاهد فيه « مغتال أحبله » حيث وقع صفة للنكرة ، كما سبق القول في أخواته من قبل .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٩١ واللسان (خبط ، قسا) . نعت خيال الحبيبة فجعل له ضميرها . يَخْبِطُ الظُّلَمَاءَ : يسير فيها على غير هدى . وقسا : موضع ، يصرف ولا يصرف . حب بها ، أى أحبب بها .

والشاهد فيه نعت خابط الليل بلفظ زائر النكرة ، لأن الموصوف إضافة غير محضة .

يَارُبَّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجَرْمَانَا^(١)

وَقَالَ أَبُو مُحَجَّجٍ الثَّقَفِيُّ :

يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ^(٢)

فَرُبَّ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةٌ ، فَذَلِكَ يَدْلِكُ عَلَى أَنَّ « غَابِطُنَا »
« وَمِثْلِكَ » نَكْرَةٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ وَمِائَةٌ مِثْلِهِ ، فَأَجْرُوا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ
عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَمِائَةً دِرْهَمٍ . فَالْمِثْلُ وَأَخَوَاتُهُ كَأَنَّهُ كَالَّذِي حُذِفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ فِي
قَوْلِهِ مِثْلُ زَيْدًا وَقَيْدُ الْأَوَابِدِ . وَهَذَا تَمْثِيلٌ ، وَلَكِنِهَا كَمِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَلَزِمَهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ
وَهُوَ الْإِضَافَةُ . يَرِيدُ أَنَّكَ أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ . فَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مِائَةٌ دِرْهَمٍ .

(١) دِيْوَانُ جَرِيرٍ ٥٩٥ وَالْعَيْنِيُّ ٣ : ٣٦٤ وَابْنُ يَعْيشَ ٣ : ٥١ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ
٢ : ٤٧ . يَقُولُ لِصَاحِبَتِهِ : رَبِّ مَنْ يَغِطُنَا ، أَيْ يَتَمَنَّى مِثْلَ مَا لَنَا مِنْكَ فِيمَا يَزْعُمُهُ
وَيُظَنُّهُ ، لَوْ عَرَفَ الْحَقُّ وَحَاوَلَ الْوَصْلَ ، لَقَى مِنْكَ الْمُبَاعِدَةَ وَالْحَرَمَانَ كَمَا لَقِينَا نَحْنُ مِنْكَ .
وَفِي الدِّيْوَانِ وَالشُّتْمَرِيِّ وَسَائِرِ الْمَرَاجِعِ : « لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَرُّ « غَابِطُنَا » بِرَبِّ ، وَهِيَ لَا تَجْرُ إِلَّا النِّكَرَاتُ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ
تَكْتَسِبْ تَعْرِيفًا .

(٢) لَمْ يَرِدِ الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ أَبِي مُحَجَّجٍ . وَأَنْشَدَهُ ابْنُ يَعْيشَ ٢ : ١٢٦ بِدُونِ
نِسْبَةٍ . وَالْغَرِيرَةُ : الشَّابَّةُ الْحَدِيثَةُ لَمْ تَجْرُبِ الْأُمُورَ وَلَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ مَا يَعْلَمُ النِّسَاءُ مِنَ الْحُبِّ .
وَمَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ أَيْ عِنْدَ طَلَاقِهَا ، وَالْمَتْعَةُ : مَا وُصِلَتِ الْمَرْأَةُ بِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ
خَادِمٍ أَوْ دِرَاهِمٍ أَوْ طَعَامٍ وَنَحْوِهِ . قَالَ ابْنُ يَعْيشَ : « كَأَنَّهُ يَهْدِي زَوْجَتَهُ بِذَلِكَ » .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَحْوُ مَا قَبْلَهُ ، وَ « مِثْلُ » لَا تَكْتَسِبُ تَعْرِيفًا لَمَّا أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ ، أَيْ
يُشَبَّهُ .

وزعم يونس أنه يقول : عشرون غَيْرَكَ ، على قوله عشرون مثلك .

وزعم يونس والخليل رحمهما الله ، أَنَّ الدرهم ليست نكرة ^(١) ؛ لأنهم يقولون : مائة الدرهم التي تعلم ، فهي بمنزلة عبد الله .

وزعم يونس والخليل أَنَّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة ، التي صارت صفةً للنكرة ، قد يجوز فيهنَّ كلهنَّ أن يكنَّ معرفةً ^(٢) ، وذلك معروفٌ في كلام العرب . يدلُّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررتُ بعبد الله ضاربك ، فجعلتُ ضاربك بمنزلة صاحبك ^(٣) .

وزعم يونس أنه يقول : مررتُ بزيدٍ مثلك ، إذا أرادوا مررتُ بزيدٍ المعروف بشبَّهك ^(٤) ، فتجعلُ مثلك معرفة . ويدلُّك على ذلك قوله : هذا

(١) هذه الفقرة كلها ساقطة من ب . وفي ط : « أن مائة درهم نكرة » وأثبت ما في الأصل مع إضافة « مائة » من إحدى نسخ ط .

(٢) كذا في ب و ط . وفي الأصل : « معارف » .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يفيد لفظ المعرفة كلفظ النكرة في موضعين تبعاً لقصد المتكلم ، وذلك في الأسماء والأعلام التي لا ألف ولا ما فيها ، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره . تقول في الأعلام : جاءني زيد وزيد آخر ومررت بعثمان وعثمان آخر ؛ لأن الاسم العلم وإن كان موضوعاً لمعيّن ، إلا أنه لما سمي به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة فصار بالمشاركة عاماً ، فأشبهه أسماء الأنواع كرجل وفرس . فإن أوردته المتكلم قاصداً به من يعرفه المخاطب فهو معرفة ، وإن أوردته على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة . وتقول في الأسماء المضافة : مررت برجل ضاربك وبرجل حسبك ، فهنَّ صفات مضافات إلى معرفة ، وهن نكرات لما أن التنوين منوى .

(٤) ط : « الذي هو معروف بشبَّهك » .

مِثْلِكَ قَائِمًا ، كَأَنَّهُ قَالَ هَذَا أَخُوكَ قَائِمًا . إِلَّا حَسَنَ الْوَجْهِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ، لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً . وَذَاكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ ، فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَمَا يَصِيرُ الرَّجُلُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَا يَكُونُ مَعْرِفَةً إِلَّا بِهِمَا .

وَمِنَ النَّعْتِ أَيْضًا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا قَائِمٍ وَإِمَّا قَاعِدٍ ، فَقَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْطَّجِعٍ [وَلَكِنَّهُ] شَكٌّ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ عَلَى أَحَدِهِمَا .

وَمِنَ النَّعْتِ أَيْضًا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ ، جُرَّ لِأَنَّهُ نَعْتُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَكَأَنَّكَ تَحَدَّثُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَنَّ ذَاكَ الرَّجُلَ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ ، فَقُلْتَ : لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ ، لِتُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ وَذَاهِبٍ ، اسْتَحَقَّهُمَا لَا لِأَنَّ الرُّكُوبَ قَبْلَ الذَّهَابِ ^(١) . وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ فَذَاهِبٍ اسْتَحَقَّهُمَا إِلَّا أَنَّهُ بَيِّنٌ ^(٢) أَنَّ الذَّهَابَ بَعْدَ الرُّكُوبِ وَأَنَّهُ لَا مُهْلَةَ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِهِ ^(٣) .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ ثُمَّ ذَاهِبٍ ، فَبَيِّنٌ أَنَّ الذَّهَابَ بَعْدَهُ ، وَأَنَّ بَيْنَهُمَا مُهْلَةً ، وَجَعَلَهُ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهِ فَصَيَّرَهُ عَلَى حِدَةٍ .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ أَوْ سَاجِدٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ إِمَّا وَإِمَّا ، إِلَّا أَنَّ إِمَّا يُجَاءُ بِهَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِذَا قَالَ [أَوْ] سَاجِدٍ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ .

(١) أَيْ اسْتَحَقَّ الْوَصْفَيْنِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّرْتِيبِ . فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « لَا أَنْ » .

(٢) « اسْتَحَقَّهُمَا إِلَّا أَنَّهُ » فِي الْأَصْلِ فَقَطْ .

(٣) « وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِهِ » مِنْ الْأَصْلِ فَقَطْ .

ومنه : مررتُ برجلٍ راکعٍ لا ساجِدٍ ، لإخراج الشكِّ أو لتأكيد العلمِ
فيهما .

ومنه : مررتُ : برجلٍ راکعٍ بل ساجدٍ ، إما غلط فاستدرك ، وإما نسيَ
فذكر ^(١) .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ جَمِيلِهِ ، جُرَّ لَأَنَّهُ حَسَنُ الخاصَّةِ
جَمِيلُهَا ، والوجهُ ونحوهُ خاصٌّ ، ولو كان حَسَنَ العامَّةِ لقال حَسَنٍ جميل .
ومنه : مررتُ برجلٍ ذى مالٍ ، أى صاحبٍ مالٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ رجلٍ صِدِّيقٍ ، منسوبٍ إلى الصِّلَاح . كأنك قلت :
مررتُ برجلٍ صالحٍ . وكذلك : مررتُ برجلٍ رجلٍ سَوِّءٍ ؛ كأنك قلت : مررتُ
برجلٍ فاسِدٍ ؛ لأنَّ الصِّدِّيقَ صِلَاحٌ والسَّوِّءَ فَسَادٌ . وليس الصدِّيقُ ههنا بصدقِ
اللسان ، لو كان كذلك لم يجر لك أن تقول هذا ثوبٌ صِدِّيقٍ وِحِمَارٌ صِدِّيقٍ ،
وكذلك السَّوِّءُ ليس فى معنى سُوِّئِهِ ^(٢) .

ومن النعتِ أيضاً : مررتُ برجلينِ مُثْلَيْنِ ، فتفسيرُ المثلينِ أنَّ كلَّ واحدٍ
منهما مُثْلٌ صاحبه . ومثل ذلك سَيِّئَانِ ، وسَوَاءٌ .

ومنه : مررتُ برجلينِ مُثْلِكَ ، أى كلَّ واحدٍ منهما مُثْلَكَ ، ووجهٌ آخَرُ على
أنَّهما جميعاً مُثْلَكَ . وكلُّ ذلك جرٌّ ^(٣) .

(١) انفردت نسخة الأصل بهذه الفقرة .

(٢) السيرافى : أراد أن يعلمك أنه ليس بفعل فعله الرجل فيكون نعتاً له . والسوء
هنا بمعنى الفساد والرداءة وليس من ساءنى يسوءنى . والصدق بمعنى الجودة والصلاح .
فإذا قال : مررت بحمار سوء فقد قال : بحمار ذى رداءة . وإذا قال : بحمار صدق فقد
قال : بحمار ذى جودة .

(٣) ط : « حسن » وفى بعض أصولها : « جر » كما أثبت من الأصل ، و ب .

ومنه : مررتُ برجلين غيرك ، فإن شئت حملته على أنهما غيره في الخصال
وفي الأمور ، وإن شئت على قوله : مررتُ برجلين آخرين إذا أردت أنه قد ضمَّ
معك في المرور سيواك ، فيصيرُ كقولك : برجلٍ آخر ، إذا تَنَّى به .

ومنه : مررتُ برجلين سَوَاءٍ ، على أنهما لم يَزِيدَا على رجلين ولم يَنْقُصَا من
رجلين . وكذلك مررتُ بدرهمٍ سَوَاءٍ .

ومنه أيضاً : مررتُ برجلين مُسْلِمٍ وكافرٍ ، جمعت الاسمَ وفرقتُ النعتَ .
وإن شئت كان المسلمُ والكافرُ بدلاً ، كأنه أجاب مَنْ قال : بأيُّ ضربٍ مررتُ ؟
وإن شاء رَفَعَ كأنه أجاب مَنْ قال : فما هما ؟ فالكلامُ على هذا وإن لم يلفظ به
المخاطَبُ ؛ لأنه إنما يَجْرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه .

وكذلك : مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ ، إن شئت صيَّرتَه ^(١)
تفسيراً لنعتٍ ، وصار إعادتك الرجلَ توكيداً . وإن شئت جعلته بدلاً ، كأنه
جوابٌ لمن قال : بأيُّ رجلٍ مررتُ ؟ فتركتُ الأولَ واستقبلتُ الرجلَ بالصفة .
وإن شئت رفعتُ على قوله فما هما ؟

ومما جاء في الشعر فيه الاسمُ وُفِرَّقَ النعتُ وصار مجروراً قوله ، [وهو رجل
من باهلة ^(٢)] :

بَكَيْتُ وما بُكََا رَجُلٌ حَلِيمٌ على رَبَّعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ ^(٣)

(١) ط : « جعلته » .

(٢) في شواهد المغنى للسيوطي ٢٦٢ أن البيت لابن ميادة .

(٣) الربع : المنزل ، أو هو في الربيع خاصة . والمسلوب : الذي سلب بهجته
لخلوه من أهله . وفي الأصل فقط : « وخال » ، وليس له سند من نسخة أخرى
والشاهد فيه النعت مع التفرقة بالواو ، والقطع جائز .

كذا سمعنا العرب تُنشِده ، والقوافي مجرورة .

٢١٥

ومنه أيضاً : مررت بثلاثة نفرٍ : رجلين مسلمين ورجل كافرٍ ، جمعت الاسمَ وفصلت العدةَ ثم نعتته وفسترته . وإن شئت أجرته مجرى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي البديل فتجره ^(١) . قال [الراجز ، وهو] العجاج :
خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسٍ كِرْكِرَةً وَثَفَنَاتٍ مُلْسٍ ^(٢)

وهذا يكون على وجهين : على البديل ، وعلى الصفة .

ومثال ^(٢) ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبديل ، قوله عز وجل : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ^(٤) ۖ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَجْرُ ^(٥) ، والجُرُّ على وجهين : على الصفة ، وعلى البديل . ومنه قول كُثَيْرٍ عَزَّةَ :

(١) ما بعد « الأول » إلى هنا ، ساقط من الأصل ثابت في ط . وفي ب : « مجرى الأول في البديل والابتداء » فقط .

(٢) ملحقات ديوان العجاج ٧٨ واللسان والمقاييس (ثفن) . يصف جملاً .
خوى تخوية : تجافى في بروكه ومكن لثفناته ، وهى ما يلي الأرض من قوائمه إذا برك .
والكركرة : ما يلي الأرض من صدره . فالقوائم مع الكركرة خمس مستويات .
والشاهد فيه جر « كركرة » وما بعدها على البديل أو عطف البيان ، وهو ما عبر عنه سيبويه بالصفة ، فعطف البيان تابع شبه الصفة كما في قول ابن مالك : « فذو البيان تابع شبه الصفة » .

(٣) ب ، و ط : « ومثل » .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) أى يجز في قراءة « فئة » ، وهى قراءة مجاهد والحسن والزهرى وحيد .
تفسير أبى حيان ٢ : ٣٩٣ . فمنهم من رفع أيضاً « كافرة » ومنهم من خفضها . كما قرأ ابن السميع وابن أبى عتبة : « فئة » بالنصب على القطع بتقدير أمدح فئة وأذم أخرى كافرة .

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحٌ

وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ ^(١)

فَأَمَّا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَالِحٍ ، فَلَيْسَ
الْوَجْهُ فِيهِ إِلَّا الصَّفَةُ ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلَا مَا أَشْبَهَهُ ،
مَنْ قَبْلَ أَنْكَ تُبْعَضُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحَدُهُمَا كَذَا وَالْآخَرُ كَذَا ، وَمِنْهُمْ كَذَا
[وَمِنْهُمْ كَذَا] .

وَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، فَهَذَا اسْمٌ وَاحِدٌ .
وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ وَثَلَاثَةِ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ لَمْ يَحْسُنَ فِيهِ إِلَّا
الْجُرُّ ^(٢) لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْكَلَامَ اسْمًا وَاحِدًا حَتَّى صَارَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِقَائِمٍ
وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ مُسْلِمِينَ .

وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ . وَلَوْ جَازَ الرُّفْعُ لَقُلْتَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِعٌ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ
شَبَّهْتَهُ بِالتَّبْعِيضِ فَالتَّبْعِيضُ هَهُنَا رَفْعٌ ، إِذَا قُلْتَ : كَانَ أَخَوَاكَ رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ . ١٦

(١) ديوان كثير ١ : ٤٦ والخزانة ٢ : ٣٧٦ والعيني ٤ : ٢٠٤ وابن يعيش ٣ :

٦٨ . وقوله :

فليت قلوصى عند عزة قيدت بحبل ضعيف عز منها فضلت

وغودر في الحى المقيمين رحلها وكان لها باغ سواى فبليت

فهو يتمنى أن يصاب بشلل إحدى رجليه فيقيم عندها ، كلفا بها وحرصا .
والشلل : ييس اليد والرجل عن داء ، أو هو استرخاؤهما عنه .

والشاهد فيه الإبدال أو البيان ، وجواز الرفع على القطع أيضا .

(٢) السيرافى : يريد أن الاسم الواحد وإن كان له خبر معطوف عليه خبره فإنه

لا يجوز فيه التبعض ، كما أن صفات الواحد لا يجوز فيها التبعض ، وإنما يجوز التبعض في
الخبر إذا كان الاسم مثنى أو مجموعا كقولك : كان أخواك راكع وساجد ، على معنى
أحدهما راكع والآخر ساجد .

ومثل ذلك : مررْتُ برَجُلٍ وأمرأةٍ وِحمارٍ قِيامٍ ، فرَقَّتْ الأسماءُ وجمعتْ النعتُ ، فصار جمعُ النعتِ ههنا بمنزلة قولك : مررْتُ برَجُلَيْنِ مسلمَيْنِ ، لأنَّ النعتِ ههنا ليس مبعَّضاً ، ولو جاز في هذا الرفعُ لجاز مررْتُ بأخيك وعبدِ الله وزيدٍ قِيامٌ ، فصار النعتُ ههنا مع الأسماءِ بمنزلة اسمٍ واحد .

وتقول : مررْتُ بأربعة صَرِيحٍ وجَرِيحٍ ، لأنَّ الصَّرِيحَ والجَرِيحَ غيرُ الأربعة ، فصار على قولك : منهم صريحٌ ومنهم جريحٌ .

ومن النعتِ أيضاً : مررْتُ برَجُلٍ مِثْلَ رَجُلَيْنِ ، وذلك في الغناء [والجزء] . وهذا مثلُ قولك : مررْتُ بِرَّيٍّ مِلاً قَدَحَيْنِ ، فالذى يضاف إليه المِلاءُ مِقْيَاسٌ وَمِكيَالٌ ومِثْقَالٌ ونحوه ، والأوَّلُ مَوْزُونٌ ومَقْيَاسٌ ومِكيَالٌ . وكذلك : مررْتُ برَجُلَيْنِ مِثْلَ رَجُلٍ في الغناء ، كقولك : بِرَّيْنِ مِلاً قَدَحٍ . وتقول : مررْتُ بِرَجُلٍ ^(١) مثل رجلٍ ، وتقول : مررت برَجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً وجُرْأَةً ، إنَّما تريد مِثْلَ الأَسَدِ . وهذا ضعيفٌ قبيحٌ . لأنَّه اسمٌ لم يُجْعَلْ صِفَةً ، وإنَّما قاله النحويُّون ، شبهَ بقولهم ^(٢) : مررْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً .

وقد يكون خَبَرًا مالا يكون صِفَةً .

[ومثله : مررْتُ بِرَجُلٍ نارٍ حُمْرَةً] .

ومنه أيضاً : مررْتُ برَجُلٍ صالحٍ بل طالحٍ ، وما مررْتُ برَجُلٍ كَرِيمٍ بل لئيمٍ ، أبدلتِ الصِفَةَ الآخِرَةَ من الصِفَةِ الأولى وأشركتَ بينهما بَلٌّ في الإجراءِ على المنعوتِ . وكذلك : مررْتُ برَجُلٍ صالحٍ بل طالحٍ ، ولكنه يَجِيءُ على النِّسيانِ أو الغَلَطِ ، فيَتداركُ كلامَه ؛ لأنه ابتداءً بواجب .

(١) الكلام من هنا إلى « برجل » التالية ساقط من ط ، ثابت في الأصل و ب ونسختين من أصول من ط .

(٢) ط : « تشبيها بقولهم » .

ومثله : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالِح ، أبدلتُ الآخرَ من الأوّل فجرى مجراه في بَلْ ^(١) .

فإن قلتَ : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالِح ، فهو مُحالٌ ، لأنّ لكن لا يُتداركُ بها بعد إيجاب ، ولكنها يُثبتُ بها بعد النفي . وإن شئتَ رفعتُ فابتدأتُ على هُوَ فقلتُ : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالِح ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالِح ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالِح ؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأُ بها .

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَقَالُوا آتِخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ^(٢) ﴾ . فالرفعُ ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجرّ . وإن شئتَ كان الجرُّ على أن يكون بدلاً على الباء .

واعلم أنّ بَلْ ، ولا بَلْ ، وَلَكِنْ ، يُشركُنَ بين النعتين فيجرّيانِ على المنعوت ، كما أشركتُ بينهما الواوُ والفاءُ ، وثمّ واوُ ، ولا ، وإما وما أشبه ذلك .
وتقول : ما مررتُ برجلٍ مسليّمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصّدقة ، بمنزلة :
فأين راغبٌ في الصّدقة .

زعم يونسُ أن الجرّ خطأ ؛ لأنّ أينَ ونحوها يُبتدأُ بهنّ ولا يُضمَرُ بعدهنّ شيءٌ ^(٣) ، [كقولك : فهلا دينارا ، إلّا أنّهما مما يكون بعدهما الفعل] .

(١) في بل ، من الأصل فقط .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٣) السيرافي : يريد أنّهن لا يجرين مجرى حروف العطف التي يعمل فيما بعدهن عامل الاسم الذي قبلهن . وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام لأنهن لا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن ، لا تقول : رأيت زيداً فاين عمراً ، وفهل بشراً ... ولكن وبل ، لا يكونان مبتدئين فيشبهن بحروف العطف ، إذ كن لا يبتدأ بهن .

ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا فأين عمرا ، أو فهل بشرا لم يجز .
وقد بين ترك إضمار الفعل فيما مضى . ولكن وبلى لا يُبتدآن ولا يكونان إلا على
كلام ، فشبهن بآما وأو ونحوهما .

ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ » ،
فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القياس ، لأنَّ الخَرِبَ
نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رفع ، ولكن بعض العرب يجزّره . وليس بنعت للضبِّ ،
ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضبِّ ، فجرّوه لأنه نكرة كالضبِّ ، ولأنَّه في
موضع يقع فيه نعت الضبِّ ، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد^(١) . ألا
ترى أنك تقول : هذا حَبُّ رُمَانٍ . فإذا كان لك قلت : هذا حَبُّ رُمَانِي ،
فأضفت الرمانَ إليك ، وليس لك الرمان إنما لك الحَبُّ .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك يقع على جُحْرِ ضَبِّ ما يقع
على حَبِّ رُمَانٍ ، تقول : هذا جُحْرُ ضَبِّي ، وليس لك الضبُّ إنما لك جُحْرُ
ضبِّ ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جُحْرُ ضَبِّي ، والجُحْرُ والضبُّ بمنزلة اسم
مفردٍ ، فانجبر الخربُ على الضبِّ كما أضفت الجُحْرَ إليك مع إضافة الضبِّ .
ومع هذا أنهم^(٢) أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ ، نحو قولهم : بهم
وبدارهم^(٣) ، وما أشبه هذا .

(١) السيرافي : رأيت بعض النحويين من البصريين قال في : هذا جُحْرُ ضَبِّ
خرب ، قولا شرحته وقويته بما يحتمله . زعم هذا النحوى أن المعنى هذا جُحْرُ ضَبِّ
خرب الجُحْر . والذي يقوى هذا أنا إذا قلنا خرب الجُحْرِ صار من باب حسن الوجه ،
وفي خرب الجُحْرِ مرفوع ؛ لأنَّ التقدير كان خربَ جُحْرِهِ . ومثله ما قاله النحويون :
مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير لا قبيح الأبوين ، وأصله لا قبيح أبواه .

(٢) ب ، ط : « مع أنهم » .

(٣) أى لولا كسرة الباء لقلت : هم ، بضم الهاء .

وكِلا التفسيرَيْن تفسيرُ الخليل ، وكان كلُّ واحدٍ منهما عنده وجهًا من التفسير .

وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جُحْرًا ضَبُّ خَرِيانٍ ، من قَبْل أن الضَبَّ واحدٌ والجحر جُحْرانٍ ، وإنما يَغْلَطُونَ إذا كان الآخرُ بعدة الأول وكان مذكَّرًا مثله أو مؤنَّثًا . وقالوا : هذه جِحرَةٌ ضِيَابٍ خَرِيَّةٌ ، لأنَّ الضُّبَابَ مؤنَّثَةٌ ولأنَّ الجِحرَةَ مؤنَّثَةٌ ، والعدة واحدة ، فغَلِطُوا .

وهذا قولُ الخليل رحمه الله ، ولا تُرى هذا والأوَّلُ إلا سَوَاءً ، لأنَّه إذا قال : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ مُتَهَدِّمٌ ، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضَبِّ ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنَّه ليس بالضَبِّ . وقال العجَّاج :

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (١) *

فالنَّسْجُ (٢) مذكَّرٌ والعنكبوتُ أنثى .

١٨

هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجارَّ فَجَرِيَا عليه
كما أشرك بينهما في التَّعْتِ فَجَرِيَا على المنعوت

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ وِحِمَارٍ قَبْلُ . فالواوُ أشركتُ بينهما في الباءِ فَجَرِيَا عليه ، ولم تُجعلْ للرَّجلِ منزلةً بتقديمك إِيَّاه يكون بها أوَّلَى من الحمار ،

(١) ديوان العجَّاج ٤٧ . وهو في صفة منهل من المناهل . وبعده :
على ذرى قَلَامِهِ المَهْدَلُ سُبُوبٌ كَتَّانٌ بِأَيْدِي الغَزَلِ
و « نسج » هي رواية الأصل و ب والديوان . وفي ط : « غزل » . والمرمل المنسوج .

والشاهد فيه جر « المرمِل » لمجاورته للعنكبوت ، وهو في الحقيقة صفة للنسج .
وكان الخليل لا يميز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتذكير ،
والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .

(٢) ب ، ط : « والغزل » .

كأنك قلت : مررتُ بهما . فالنفي في هذا أن تقول : ما مررتُ برجلٍ
وَحِمَارٍ ، أى ما مررتُ بهما ، وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ بشيء قبل شيء ،
ولا بشيء مع شيء ، لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرو والمبدوء به في
المُرور عمرو ، [ويجوز أن يكون زيدا] ، ويجوز أن يكون المُرور وَقَعَ عليهما في
حالة واحدة .

فالواو تجمع ^(١) هذه الأشياء على هذه المعاني . فإذا سمعت المتكلم
يتكلم بهذا أجبتَه على أيها شئت ؛ لأنها قد جمعتُ هذ الأشياء . وقد تقول :
مررت بزيد وعمرو ، على أنك مررت بهما مُرورَيْن ، وليس في ذلك [دليلٌ] على
المُرور المبدوء به ، كأنه يقول : ومررت أيضا بعمرٍو . فنفي هذا : ما مررتُ بزيد
وما مررتُ بعمرٍو .

وسنبين النفي بحروفه في موضعه إن شاء الله .

ومن ذلك [قولك] : مررتُ بزيدٍ فعمرو ، ومررتُ برجلٍ فامرأة . فالفاء
أشركتُ بينهما ^(٢) في المُرور ، وجعلتِ الأوّل مبدوءاً به . ومن ذلك : مررتُ
برجلٍ ثم امرأة ، فالمرور ههنا مُروران ، وجعلتُ ثم الأوّل مبدوءاً به وأشركتُ
بينهما في الجرّ .

ومن ذلك [قولك] : مررتُ برجلٍ أو امرأة ، فأوَّ أشركتُ بينهما في
الجرّ ، وأثبتت المُرور لأحدهما دون الآخر ، وسوّتُ بينهما في الدّعوى .
فجوابُ الفاء : ما مررتُ بزيدٍ فعمرو . وجوابُ ثم : ما مررتُ بزيدٍ

(١) ب ، ط : « يجمع » .

(٢) ما بعد هذه إلى « بينهما » التالية ساقط من الأصل فقط .

ثم عمرو . وجوابُ أوْ إنْ نَفَيْتَ الاسْمَيْنِ : ما مررتُ بواحدٍ منهما . وإنْ أثْبَتَ أحَدَهُما قُلْتَ : ما مررتُ بفلان .

ومن ذلك : مررتُ برجلٍ لا امرأةً ، أَشْرَكَتْ بينهما لَأَ في الباءِ وَأَحَقَّتِ المُرُورَ للأوَّلِ وفصلتُ بينهما عند من أَلْتَبَسَا عليه فلم يَدْرِ بأيِّهما مررتُ .

هذا باب المُبْدَل من المُبْدَل منه

والمبدل يشرك المبدل منه في الجر

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حِمَارٍ . فهو على وجهِ محالٍ ، وعلى وجهِ حَسَنٍ .

فأما المحالُ فَإِنَّ تَعْنَى أَنَّ الرجلَ حِمَارٌ . وأما الذي يَحْسُنُ فهو أن تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبْدِلُ الحِمَارَ مَكَانَ الرجلِ فتقولُ : حِمَارٍ ، إمَّا أن تكونَ غَلِطْتَ أو نَسِيتَ فاستدركتَ ، وإمَّا أن يَثْبُتَ لك أن تُضْرَبَ عن مروركَ بالرجلِ وتَجْعَلَ مكانه مروركَ بالحمارِ بعد ما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك .

١٩

ومثل ذلك قولك : لا بَلْ حِمَارٍ .

ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلْ حِمَارٍ ، وهو على تفسيرٍ : مررتُ برجلٍ حِمَارٍ .

ومن ذلك : ما مررتُ برجلٍ بَلْ حِمَارٍ ، وما مررتُ برجلٍ ولكنَّ حِمَارَ ، أَبْدَلْتَ الآخَرَ مِنَ الأوَّلِ وجعلته مكانه . وقد يكونُ فيه الرُّفْعُ على أن يُذَكَّرَ الرَّجُلُ فيقال : مِنْ أَمْرِهِ وَمِنْ أَمْرِهِ ، فتقولُ أنت : قد مررت به ، فما مررتُ برجلٍ بل حِمَارٍ ولكنَّ حِمَارًا ، أى بل هو حِمَارٌ ولكنَّ هو حِمَارٌ .

ولو ابتدأت كلامًا فقلت : ما مررتُ برجلٍ ولكن حمارًا ، تريد : ولكن هو حمارٌ ، كان عربيًّا ؛ أو بل حمارًا ، أو لا بل حمارًا ، كان كذلك ، كأنه قال : ولكن الذى مررتُ به حمارٌ .

وإذا كان قبل ذلك منعوتٌ فأضمرته ، أو اسم فأضمرته أو أظهرته ، فهو أقوى ؛ لأنك تُضمر ما ذكرتِ وأنت هنا تُضمر ما لم تذكر . وهو جائزٌ عربيٌّ ، لأنَّ معناه ما مررتُ بشيء هو رجل (١) ؛ فجاز هذا كما جاز المنعوتُ المذكورُ نحو قولك : [ما] مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ (٢) . فهذا على أنَّهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا ، وعلى الوجه الآخر . والمعرفة والنكرة فى لكن وبَل ولا بل سواءٌ .

ومن المبدل أيضًا قولك : قد مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، إنما ابتدأ بيقينٍ ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه ، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواءٌ ، فهذا شبيهٌ بقوله : ما مررتُ بزيدٍ ولكن عمرو ، ابتدأ بنفي ثم أبدل مكانه يقينًا . وأما قولهم : أَمَرْتُ برجلٍ أم امرأةٍ ؟ إذا أردتَ معنى أيُّهما مررتُ به ، فإنَّ أم تُشرك بينهما كما أشركتُ بينهما أو .

(١) ط : « هو بغل » .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

وأما : ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٌ ، فزعم يونسُ أنَّ الجرَّ خطأ ، وقال :
هو بمنزلة أئين^(١) . وَمَنْ جَرَّ هذا فهو يَنْبَغِي له أن يقول : ما مررتُ بعبد الله فلم
أخيه ، وما لَقِيتُ زيدًا مرَّةً فكَمْ أبا عمرو ؟ تريد : فلم مررتُ بأخيه ؟ وفَكَمْ
لَقِيتُ أبا عمرو ؟

واعلم أنَّ المعرفة والنكرة في باب الشَّرِيكِ والبدلِ سواءٌ .

واعلم أنَّ المنصوب والمرفوع في الشَّرِكَةِ والبدلِ كالمجرور .

* * *

(١) السيرافي : مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف
الاستفهام . فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بأين وكيف وألا وهلا . وألزم سيويه من
أجاز النسق بأين وكيف ويَلَمْ وبكم فقال : ينبغى أن يجيز : ما مررت بعبد الله فلم أخيه ؟
وما لقيت زيدًا فكَمْ أبا عمرو ؟ تريد لم مررت بأخيه ؟ وكَمْ لقيت أبا عمرو ؟ . وهم
لا يلتزمون ذلك .

فهرس الجزء الأول

صفحة

١٢ هذا باب علم ما الكلم من العربية
١٢	» » مجارى أواخر الكلم من العربية
٢٣	» » المسند والمسند إليه
٢٤	» » اللفظ للمعاني
٢٤	» » ما يكون فى اللفظ من الأعراض
٢٥	» » الاستقامة من الكلام والإحالة
٢٦	» » ما يخطر الشعر
٣٣	» » الفاعل الذى لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر
٣٤	» » الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول
٣٧	» » الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول
٣٩	» » الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر
٤١	» » الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة
٤١	» » المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول
٤٣	» » المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر
٤٤	» » ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول
٤٥	» » الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
٥٤	» » تخبر فيه عن النكرة بنكرة
٥٧	» » ما أخرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله
٦٦	» » ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذى قبله
٦٩	» » الإضممار فى ليس وكان كالإضممار فى إن
٧٢	» » ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكته

٧٣	نحو ذلك	هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان
٨٠	الاسم	» ما يكون فيه الاسم منيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل متيا على
٨٤	» ما يخرى مما يكون ظرفا هذا المجرى
٨٨	» ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ منيا عليه الفعل
٩١	» يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبى على
٩٨	الفعل
١٠١	» ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل وهو باب الاستفهام
١٠٨	» ما ينصب فى الألف
١١٨	» ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره
١٢٧	مجرى الفعل
١٣٧	» الأفعال التى تستعمل وتلغى
١٤٥	» من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبندئه لتبته المحاطب ثم تستفهم بعد ذلك
١٥٠	» الأمر والهى
١٥٨	» حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والهى
١٦٤	» من الفعل يستعمل فى الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل
١٧٥	فى الأول
١٨١	» من الفعل تبدل فيه الآخر ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم ويصب
١٨٩	بالفعل لأنه مفعول
١٩٤	» من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى فإذا أردت
٢١١	فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان منونا نكرة
٢١٦	» جرى مجرى الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى
٢٢٢	» صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى وما يعمل فيه
٢٢٨	» من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه
	» الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه
	» استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لا تساعهم فى الكلام وللإيجار والاختصار ...
	» وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى
	» ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار
	» ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما يتنصب إذا شغلت الفعل به ويتنصب إذا
	شغلت الفعل بغيره

- هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ٢٣٥
- » من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ٢٤١
- » متصرف رويد ٢٤٣
- » من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ٢٤٨
- » ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل ليستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ٢٥٣
- » ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي ٢٥٧
- » ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ٢٥٨
- » ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ٢٧٣
- » ما جرى منه على الأمر والتحذير ٢٧٣
- » ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفاً على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول ٢٧٧
- » يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ٢٨٠
- » ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي ٢٩٠
- » ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ٢٩٧
- » معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال ٢٩٩
- » منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله ٣٠٧
- » ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ٣١١
- » ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ٣١٤
- » ما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات ٣١٦
- » ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها ٣١٨
- » ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ٣١٨
- » أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ٣٢٢
- » يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبني عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات ٣٢٨
- » من النكرة مجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ٣٣٠
- » استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ٣٣٤

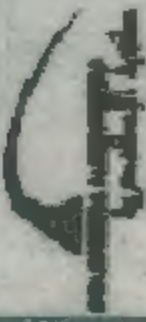
هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك وإظهاره لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل كما كان الحذر

- بدلا من احذر في الأمر ٣٣٥
- » ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ٣٤٠
- » ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ... ٣٤٣
- » ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره ٣٤٨
- » ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه ٣٥٢
- » ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ٣٥٥
- » يختار فيه الرفع ٣٦١
- » ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا ٣٦٣
- » ما الرفع فيه الوجه ٣٦٥
- » لا يكون فيه إلا الرفع ٣٦٦
- » لا يكون فيه إلا الرفع ٣٦٦
- » ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ٣٦٧
- » ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر ٣٧٠
- » ما جاء منه في الألف واللام ٣٧٢
- » ما جاء منه مضافا معرفة ٣٧٣
- » ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه ٣٧٣
- » ما يجعل من الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك ٣٧٥
- » ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ٣٧٦
- » ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ٣٧٨
- » ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ٣٨٠
- » ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ٣٨٤
- » ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ٣٨٧
- » ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به ٣٩١
- » ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السمر ٣٩٥
- » يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة ٣٩٦
- » ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول ٣٩٧
- » ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام ٣٩٧

- ٤٠٠ هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور
- ٤٠٣ » » ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ...
- ٤١٢ » » ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن
- ٤١٩ » » الجر
- » » مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه
- ٤٢١ ذلك
- » » ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا
- ٤٣٧ على المنعوت
- ٤٣٩ » » المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر

* * *

[ثم طبع الجزء الأول من كتاب سيبويه]



Bibliotheca Alexandrina



0406039